



6768

---

SIA

٣٦٣٦٩	١٠٠٠
٢٢ الف	١٠٠٠
٤٧٢	١٠٠٠

فهرست الداخل فتاوى العالم العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردى ثم المذنب رحمه الله تعالى آمين

صفحة	صفحة
١٦١ سؤال وجواب فيها يتعلق بعمل العلوم	٠١ كتاب الطهارة
الشرعية الخ	٠٦ باب مع النكاح
١٧٥ كتاب الخلع	٠٩ باب الوضوء
١٩٨ كتاب الطلاق	١١ باب النسل
٢٢٢ باب العسان	١٢ باب البجاعة
٢٢٢ كتاب العدة	٣٢ باب التيمم
٢٢٣ كتاب الرضاع	٣٨ كتاب الصلاة
٢٢٥ كتاب الجنائيات	٣٩ القيلة
٢٢٧ كتاب الزدة	٧٣ فقه ينفى الاحتياط هذا الاكراخ
٢٢٨ كتاب حد الزنا	٧٤ باب صلاة الجمعة
٢٢٨ كتاب السير	٨١ باب القياس
٢٣٣ باب الاطعمة	٨٧ كتاب الزكاة
٢٣٥ كتاب الايمان	٨٩ كتاب الصوم
٢٣٦ باب الكفارة	٩٢ كتاب الحج
٢٣٦ باب التلذذ	٩٤ باب الاضحية
٢٣٦ كتاب التضاد	٩٤ كتاب البيع
٢٣٦ باب التهمة	١٠٦ باب الزمن
٢٣٧ كتاب الشهادات	١٠٧ باب الصلح
٢٣٨ كتاب الدعوى	١٠٨ باب الوكالة
٢٤٦ باب التدبير	١٠٩ باب الاقرار بالنسب
٢٤٧ باب اموات الاولاد	١١٠ باب النصب
٢٤٧ باب في مسائل في التقليد	١٢٢ باب القراض
٢٥٠ باب في مسائل شتى	١٢٣ باب الاجارة
﴿ ت ت ﴾	١٢٩ باب الجعالة
	١٣٠ كتاب الوقف
	١٣٣ باب العبة
	١٣٤ باب الوديعة
	١٣٥ كتاب القراض
	١٣٥ كتاب الوصية
	١٤٢ كتاب النكاح

فهرست الهاش خاوی الشیخ الامام محمد صالح رئیس الزیلعی رحمه الله تعالی آمین

صفحه	صفحه
١٥٠ باب الرحمن	٢ کتاب الطهارة
١٥١ باب الوکالة	٦ باب الاذان
١٥٦ باب الاقرار	٦ باب الاحداث
١٥٨ باب النصب	٨ باب التیم
١٦١ باب الشفاعة	١٠ باب النفل
١٦١ باب الهبة	١٢ لا یتقین ان یرج من دقیقة الدقیقة الخ
١٦٣ باب الشراكة	١٣ باب التیاسة
١٦٤ باب الاجارة	٢٠ کتاب السواک
١٧٢ باب الموقف	٢١ باب الحیض
١٩٥ باب احیاء الموات	٢١ باب صفة الصلاة
١٩٦ باب الجمالة	٢٧ باب شروط الصلاة
١٩٦ باب القسمة	٣٦ باب صفة الصلاة
١٩٨ باب الوديعة	٣٦ باب صلاة النفل
١٩٩ باب الفرائض	٤٥ باب صلاة الجمعة
٢٠٥ باب المناسحة	٥٨ باب صلاة العید
٢١٣ باب النکاح	٥٩ باب صلاة الکسوف
٢٣٦ باب الصدقات	٦٠ باب القیاس
٢٣٨ باب القسم والشوہ	٧١ تبیہ علم ماذکرا الخ
٢٤١ باب الطلاق	٧٤ باب زکاة التبات
٢٥٠ باب الرجعة	٧٨ باب زکاة القطر
٢٥٢ باب الولیة	٨٠ باب زکاة التقدین
٢٥٢ باب العمان	٩٠ باب الصوم
٢٥٢ باب الایلاء	٩٦ باب الاحتکاف
٢٥٢ باب الاستبراء	٩٧ باب الحج والعمرة
٢٥٤ باب الرضاع	١٢٩ باب البیع
٢٥٨ باب الحضانة	١٤٤ باب القرص
٢٦٠ باب الجنایات	١٤٥ باب التفطیر
٢٦٧ باب حد الزنا	١٤٦ باب الحجر
٢٦٧ باب حد القذف	١٤٩ کتاب العارفة
٢٦٧ باب التعزیر	١٤٩ باب الضمان

صفحة	صفحة
٢٩٣	باب قسم الصدقات ٢٦٨
أهـ شيخ طريقة قادريه الخ	باب مسألة الرقيق ٢٦٨
٢٩٣	باب إرادة ٢٦٨
الدرجـه صلى الله عليه وسلم	باب الأيمان ٢٧١
٢٩٤	باب الكفارات ٢٧٢
سؤال وجواب في عود الروح الى	باب القضاء ٢٧٢
الميت عند السؤال	باب الدعوى والبيئات ٢٧٥
٢٩٥	باب القسمة ٢٧٩
في الجنائز	باب الشهادات ٢٧٩
٢٩٧	باب الوصية ٢٧٩
باب الأيمان	جواب مشغل على موعظة مرسومة ٢٨٨
٢٩٧	سؤال وجواب فيما يتعلق بالنسبة ٢٨٨
سؤال وجواب في الاستخارة التبرية	سؤال وجواب فيما يتعلق بمنسوق
٢٩٨	الوالدين ٢٨٩
باب الوقف	باب التقى ٢٩٠
٢٩٨	باب التدبير ٢٩١
سؤال وجواب في دعوى الهبة والأثر	باب أمهات الأولاد ٢٩١
٢٩٩	
باب الوصية	
٢٩٩	
استة وأجوبة في الطلاق	
٣٠٢	
فيما يتعلق بالطلاق والخلع	
٣٠٣	
فيما يتعلق بالأثر والطلاق وغيرهما	
﴿ تم ﴾	



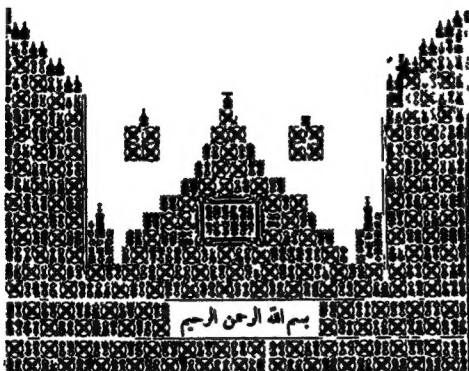
6768-  
SIA

هذه كتابي الامام العلامة والحبر التهامية خاتمة المفتين الشيخ محمد بن سليمان  
الكردى ثم المدي تلمذه الله بالرحمة والرضوان  
واسكنه فسيح الجنات آمين

وبهامته كتابي الشيخ الامام والحبر الهمام الشيخ محمد صالح الرئيس  
الزيري تلمذه الله برحمته واسكنه في فسيح جناته آمين



❖ الطبعة الاولى ❖



بسم الله الرحمن الرحيم  
 انا ناصر كل صا، ومحمد  
 كل ناصر لمحمد الذي  
 حسن الملة عدالة بلاغ  
 والاسلام واهل بيته  
 فاشيتي الحلال والحرام  
 واشهد ان لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له شهادة خالصة  
 عن الاوهام واشهد ان  
 سيدنا وحسينا محمد اميد  
 ورسوله الى سائر الخلق  
 بالتمام اللهم صل وسلم على  
 سيدنا محمد خير الانام  
 وعلى آله وصحبه الكرام

الحمد لله رب العالمين جاد اوفى نعمه ويكافى مريداه واشكره شكرا يليق بذاته الحميدة وأسلم  
 وأسلم على القانع الخادم صل على كل عالم وعلى أهله وصحبه الكرام وبسيف يقول اقل الخليفة بل لاشي  
 والخليفة بن المدين بن علوى جل الجبل باحسن صلح الله من مظهره وما بين الله لما كان  
 قنوى خلقه الختتين والخرين الشريفين بل في سائر بلاد المسلمين اجبين شيعى واستاذى  
 سيدى الشيخ محمد بن المرحوم الشيخ سليمان الكردي عمالدى نوراه ضربه وجسد  
 من فيدان الرحمة غبوقه وصبوحة اكرم من ان تبسها كرامة واجل من ان تبصل لماليزت  
 به من الضرر والتعاقب قد رغب في جهه اخي وشقيق اجل نلامدة الشيخ المذكور ذو الفضل  
 المشهور سيدى الشهاب أحمد باحسن نعمه الله رحته وجنته في دار صكراته فبمع  
 ما يسهله منها ولقم له مراده من زعمها فوضي الله لقم درهها في سلك التزيين على اواب  
 القضاة باقاة المولى الجيب والحق بهما ما فترت به ايضا من قنوى شعبنا المذكور من اوراق شتتها  
 ابدت الدهور ووضعت كل سؤال مع جواب كاذب كره امتنا في بابه واسأله سبحانه التوفيق  
 والاخلاص في سائر الاعمال انه كريم عظيم فضائل

صلاة وسلاما دائمين  
 متلازمين على محمد بن عبد  
 الايام امامه فيقول  
 العبد الفقير عظيم الذنب  
 والتقصير راضى خور وب  
 الناس اقل الناس حسن  
 بن عبد الرحمن ابو رأس  
 المصوب الى العرب الربا  
 كاهو يمت في القرطاس  
 الدوهني وطن الخري  
 سكنت الشافى مذهبا  
 الاشري اعتادا العلوى  
 سلوكا قام لساكان يوم  
 الجمعة المبارك لحس  
 خلون سن شهر رجب  
 الذي البركات فيه نفس

### كتاب الطهارة باب الوضوء

سئل في وضوء اغمار اليد اليمن مدما على انه يطمى الوضوء هل يجب عليه الايادى او القضاء  
 فيه وجه الصواب كوضوء الـ من الـ الـ والنسبة للـ الـ لا أفترنا (الـ الـ) ان كان

سنة ألف ومائتين وستة وعشرين فقد اشار على سيدنا وشيختنا واستاذنا ما وصلنا الى ديننا جبال الدين ومصرى (مراد)  
 الطالبين اهل الله حلت ملكات المسلمين والفقير الراحل الورع العابد العالم العلامة الجليل الهامة المجمع على جلالة قدره في  
 جميع الافكار من ذمرة الى فخره ذو الفضائل والمكارم الذى لم يأت به في الله لوم لآثم محمد صالح ابن الشيخ ابراهيم بن محمد بن

هذا الخليفة بن عبد السلام الزمري الذي الزمير، نسب الشافعي مذهبا انما جمع غاواه وابوابها مثلت امره وقبلت اشارته والوافقه انما كن من اهل ذلك اليمان وغا حلت في خمسة من الملك الذي غا زال ان كتب واقبل العبارات فذلك حصل له جملة بشارات وصمداته قد استخافوا في الارض ٣ ٤ والسموات فاسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقني هو ان

مراد السائل بوضع افعال اليد الوضوء الكائن في يمينه انما افادها فلا يخلو اما ان يكون قليلا بحيث لا يتبع وصول الماء لماسحة فلا كلام في صحة الوضوء والصلاة وان كان كثيرا يتبع من وصول الماء لماسحة فلا راجع عندهم عدم الوضوء لكن في وجده قدر جمده غير واحد بالوضوء فيصور تقليده ولو بعد الصلاة وعبرة التحفة في الوضوء فلا يسلع بشيء مما تحته على الاصح انتهى قال الزبدي في شرح المحرر وهذه المسئلة مما لم يها البولي فقل من يسلم من وضوءه يكون تحت افعاله بديه اورد عليه فليست من ذلك انتهى بمره وعبرة رسالتي في شروط الوضوء قلا من الواجب الدينية قسطلاني لعمها والمراد ازالة ما يزيد على ما يلاص رأس الاصبع من العطر لان الوضوء يمتنع فيه فيستلزم وقد انتهى الى جديع من وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة وقد حكى اصحاب الشافعي فيه وجهين قطع الثبوت بان الوضوء لا يصح وقطع اغزالي في الاحياء بانه يقع من مثل ذلك انتهى مافي الواجب وقد علمت ان المقدمات في الثبوت انتهت عبارة رسالتي المذكورة وقد ظهر ان في الوضوء من ذلك وجهين وجهها بل هو أظهر من حيث القواعد من القول بعدم الوضوء في المسئلة تجلب التيسير وقال الشافعي اذا ضاق بالاحرام والذى يقتضيه حال السلف الوضوء والالزام عدم صحة وضوء كثيرين بل الاسكتد من لا يصح اصحاب المذهب لكن علمنا اخرى انما ان التوسوي قال في اربعة وضوء بدم الوضوء فيما تمولى وشأخروا فتدلا يدلون غالبا خارجة التوسوي فذلك رجوعا عدم الوضوء وقد اعترض التوسوي في ترجيح عدم الوضوء بل قيل بعدم اختلاف فيه وعبرة انهم قد قولها في اربعة وضوء ولو كان تحت افعاله وضع وضوء وصول الماء لا يصح وضوءه على الاصح انتهى وقد اعترض في حكاية السلف والاصح ان المعروف الصحة لمن جزم بها الشافعي في تناوبه قال اذا كان على يد وضوءه مستثيرة فلو صال بوضوء وضوء وان لم يتحقق وصول الماء الى اسفل الوضوء لانه صار بكرة منه قال وعلى هذا لو من ذلك من امرأة او منتهى وضوءه وقال محمد بن الحارث لا يجوز وضوءه ما لم يتحقق وصول الماء الى اسفل الوضوء كونه لا يوجب الوضوء عنده انتهى وقال صاحبه الجليل في التبصرة اذا تقام الوضوء على الابدى والارجل لا يتبع صحة الطهارة وقال المبادئ في الزوائد وضع افعاله لا يتبع جواز الطهارة لانه تشق ازالته قال بخلاف ما لو جعل فيها عينا فوجب ازالته قلنا لانه لا يثبت الا حراجه وقال الصمد بن بونس في فتاويه الوضوء تحت العطر لا يتبع ايصال الماء اليه لان التعميم ليس واجبا وكذا قال اغزالي في الاحياء يصح وضوءه ويصح عنه وقال صاحب النذر في تعظيم الاعشار مستحب فان اجتمع ذلك لا يتبع صحة الوضوء لانه يتبع وصول الماء ان قدر منتهى فيشاهل فيه العاجية في افعاله ارجال وقد كان عليه الصلاة بامرهم بتقليم الاظفار وروى ما تحتها من الوضوء لهما بامرهم مادة الصلاة في حق العرب انتهى ثم قال في التحفة

(كتاب الطهارة)  
(باب الوضوء) مثله منى الله تعالى عنه وارضاه بحسن اراد الوضوء في طهارة منسفة الجوانب في جانب منها واني بالادعية الواردة فيه حل بكرة له ذلك مع كونه داخل الطهارة لا يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة اذ لا يتبع الاضاح المحل ولم يطلو بها العاجية فيقيدوا انما بكرة الله (اجاب عن الله عنه وتقصا بمره) بقوله حيث كان الموضع المذكور بعد العاجية كما يول فيه ونحوه كاذب فلا يبعد ان يكون ما ذكره داخل في

قاعده تعارض المانع والمقتضى فخر يتقدم المانع وهو ظاهر وان وجد نص بمره عليه بخلاف ذلك حول عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (مثله منى الله عنه وارضاه) عن الماء الموقوف للوضوء والفصل اذا كان في بركة او جارية وهو قفلان حل يصح الزيادة على الثلاث الفسلات لان الماء النازل من العضو يعود الى الماء لا خارجة لان في بعض الكتب ذكره تكره

الولاية على الثلاث اذا كان ملكه او مباحا ونهرم الزيادة اذا كان مرقوقا ولم يمتد الحرة هي في من حثية لان المال الزيادة يصنع بخلاف مستحق للمال بعد ازالة البركة ام الحرة مطلقا اتمو لها حورين ( اجاب فضالاه ) بقوله نعم نعم الزيادة المذكورة في المال الوثوق مطلقا كائن على ذلك ٤ ٤ ان جـ والزم في كسبهم وللا ثلاث ما فيه مأذون فيه

في باب الفصل الثاني ما عشت الطهرتج وصول له ان ما عشت منع الصلوات الاقلا وهذه الصلاة مستحالة في الزوجة وقال العاصمي في الاستاذ ان كان عليه شيء يمنع الماء كالقار والعلك لم يضر حتى يصل الماء وان كان لا يجتمع مان كان طيبا بفضل بل انصس عليه في البقوى في ثوابه فنيا اذا كان على اليد وسخنوا كم ان كان يتبع وصول الله وجبت ازالته والافلا (فرع) قرب مما نحن فيه ليوكان على الصلوات فاطات وحموها فانقباس لا يجب فتحها واخراج ما فيها مادامت متصلة فاذا انقضت وجب اخراج الباقي فيها لان قلنا بجماعته فانقباس لا يجب وجوب ازالته كالمسحوس فاذا بقيت وصارت تلك الجلدة كاللينة بحيث لا يتألم بقطعه فبفضل القول بحصة الزوجة لان الخلل خلق ويحتمل القول بعدم حصته لان ما فيها قد مسحور في حكم الطاهر وقد ذكر البقوى حكم هذه المسئلة بالنسبة الى الصلاة فقال الجديري اذا قورم واجتمع فيها الماء تجوز الصلاة معهما يشق ويضر ج منه شيء فاذا يس وخرجت تلك الجلدة كاللينة بحيث لا يتألم بقطعه فصحت الصلاة مع كاليه انما لا يمتنع والحكم بحصة الصلوات لا يلزم منه القول بحصة الزوجة لان خلاف المأخذ انتهى كلام خادم الزركشي ومنه قلنا وعندنا وجه ايضا ان الفقر اذا طال حتى خرج من اللحم لا يجب غسله لكنه ضعيف بالمره وعبرة الطلب لان الزوجة فرع اذا طال اطراف اليد بن حتى خرجت من اللحم فهل يجب غسل ما خرج منها لولا في طرقات في المذهب وفيه قال ابو علي بن خيران وابو علي ابن ابي هريرة يص غسله قولا واحدا لان ذلك قادرو صاحبه منسوب في تركها الى التضعيع وحسن الاصحاب قال في رد قولنا في العلية المسئلة ووجه عدم الوجوب يؤخذ من القياس السابق في العلية والطريقة الاولى هي الصحيحة في المذهب بل قطع بها البقوى انتهى كلام الطلب وان كان من ادال السائل بوجه الاقنار الوسخ الكائن على ظاهر الفقر فهو كالو وسخ الكائن على البشرة المنسوبة في الزوجة والنقل والذي رجحه اثننا الشافعية فيه انما الناس البدن كرمه القصد بحكم البدن ليصح الوضوء وجوده وينتفي الزوجة عليه كاللينة بخلاف حالها من غير البدن كغيره فانه يمنع الاعتداء بنفسه في الوضوء والنقل ولا ينقض له لاه حاله وعبرة وسالني في شروط الوضوء ومثل ما عشت الاقنار تركه كم الوضوء على الصلوات والقول القائل ان ترك الوضوء لا يمنع الاقنار الوسخ والجلد الرمل يتبين فرضه بما اذا صار جزء من البدن لا يمكن فصله عنه انتهى لاه في تعبد عليه كما قاله الجلال الرملة وغيره وعلمه ابن جر في الابداد به كالبقرة منه قال ومنه قضى منه انتهى ولا وضوء ضباب على في العلية ولا يضر اختلاطه بالثوب اذا لم يمسك كلاما فرقه في عدم بشارته عند عدم احتشائها قالوا لا يضري الخضاب تنطيد الجبل وتزيته قشره عليه لان تلك الصبغة من عين الجلد لا من جرم الخضاب كما هو واضع انتهى كلام الصلوات في الابداد وان في البقوى بان نحو الخضاب

من ان القبول السالك  
ان الله يريد جميع الخلق الى  
الهدى كما يرجع بل يبقئ منه  
على الصنيع عند الان  
ايضا والله تعالى اعلم  
(مثل ضي الله ت) من  
من الخلف هل يصل  
جه وسه مع الحديث  
البالغ لما جاز التعليم فيه  
كالصبي المجهل لانهم  
احولوا الحاجة التعليم  
فقط والحاجة موجودة  
في الكبر منه ام لا يصل  
الاقصى المجهل فقط  
الجدوا (اجاب) نعم  
لا يجوز جعل الخلف  
البالغ لما جاز التعليم  
مع الحديث بل لا بد من الظهور  
والله سبحانه وتعالى اعلم  
(مثل رضي الله عنه)  
فدين الموضوع بما سته  
التاريخ في الحديث الولد  
في ذلك قول المراد باللس  
التيهم ام المراد باللس  
الحقيقي حيث انه لا ينسب  
الوضوء الى اجاسته التار  
بالباتمة بما وضع عليها  
كالهم المشوي فيها كما  
قاله بعض الناس وزعم  
ان الظاهر ان التار لا ينسب

والوضوء منه وهل خلط الطبخ جبثاً لم يمس الوضوء منه القهوة المطبوخة بأشياء لا يتناولها ذلك سيدي (اعطى)  
وتوصلوا علينا بأهل الصنيع عن أئمتنا الشافعية ومأقوله شرح الجامع الصغير على هذا الحديث بحيث إن المسئلة واحدة  
وبعض الطلبة يشتكل ذلك وزعم أنه لا يسلم إلا إذا كان هناك من أئمتنا في ذلك فخلصوا سيدي بذلك ولو أئمتنا كقولكم الأجران

صالحه تعالى وقوله من الوضوء من الاكل حل هو مأمور او بما سئله النار وما كفيته هذا الوضوء هل كوضوء الصلاة ام لا  
لما دلت بما شايها ذلك الاجر ارشاده تعالى ( اجاب حفظه تعالى ) الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة الا بالله  
نعم المراء بالاس التاثير فيمن ما كان يلوغ وشي وقيل ه ه فدخلت في ذلك القهورة والمراد بالوضوء الوضوء

الشرعي لا القهوي والله

سبحانه وتعالى اعلم وانظروا

الحديث الذي في الجمع

مع نزوحه الكبير فلاما

النسوي توضوا عما

سئله وفي رواية لابي

نعم غيبت التاثير اي من

سئل ما زرت فيه بغو طبع

اوتى او قل وانظروا

جماعة من الصحابة

والتابعين قال الله وور

منسوخ بغير اي دلوه

عن جابر كان آخر الامر من

من رسول الله صلى الله

عليه وسلم ترك الوضوء

سئله ثم قال قال الراعي

وفي الحديث دلالة على

ان الله لم يصح اخلاقه

وان كان هناك حال (حرم

ن) عن ابي هريرة رضي

عنه (حرم من مائة)

قال الشارح ومن المص

مر الاحاديث المتواترة

اتى وفي الاصاب مع المات

ويمن جس ميت اوجه

ومن فسد وقى وأكل

لحم جزور قال الحلي

وأكل ما سئله النار الى

ان قال والمراد في جميع

هذه الصورة التي قلنا

القطي لبشرة الذي لا يمكن زوال جرمه عند الطهارة يحرم منه ولو قبل الوقت بخلاف  
ما يظن به لو لم يكن زوال جرمه المانع له ومنه ان الخشاب بالنفس ولا نظر لتثنية  
الجسم من حراره لان ذلك الجرم حيث لم ينفس البدن انتهى ما روت عنه من رسالتي المذكورة  
وعبارة التي في حاشية المحقق ذهب ابن القري وشيخه الى ان التاثير في اباحة الخشاب بالنفس  
وانه لا يمنع وصول الماء لبشرة لكونه يفسد بعد فله قليل وزوال جرمه غير شرط الجسم  
من حراره ويحصل من التقط حرم وذلك الجرم من نفس البدن فلا يكون مانعا من دفع الحديث  
انتهت وعبارة التي في حاشية الجرم لم تذكر الوضوء على البشرة من العرق فان لم يفسد بنفس لانه  
صار كالجزء من البدن بخلاف ما اذا كان من غير انتهت وعبارة شرح الفاية فلاما ان  
قام في الوضوء فلهو عدم الخصال بين البشرة والماء كغبار يجرد ودهن جامد بخلاف  
الدهن الذي لا يمنع وصول الماء لعضو وان لم يمت عليه ومنه شوك بعضها ظاهر ووضوء  
تحت الاظفار ثم ما نشأ من البدن كمرقه المصطف حكمة انتهت وفي نواقض الوضوء منه  
ايضا ما ليس لمرجل المراء من غير حال بينهما ومنه غبار يجمع لآخرى فيجسد له حكم  
البشرة انتهى وهذا كثير في كلامهم للاحتياج الى الاطالة به ورايت في كتابي العلامة ابن زياد  
اليعني في باب الصل منها في الاجواب ما منسج لما هن فيه قلنا ذلك لا يخلو ذكره من فائدة  
وعبارتها مستقلة اذا كان يتكسب في المرقع من العرق والوضوء ونحو ذلك وكان في لوائه  
عصر لا يمكن الاضمار ان يوجب على من وجب عليه الفصل لرائته يفسد ما تحتها وان شق  
عليه او لا اجاب نعم الله بان السيد اليهودي سئل عن قول الروضة ولو كان تحت اظفاره  
وسحقه من رسول الملم يصح وضوءه فقال اي اليهودي قد ذكرنا اننا نلصق بالخدم انه قال  
المعروف الصحة ومن جزم بهذا القتال في خلو به قال وذكر فيها قلنا اننا نلصق بالخدم انه قال  
قوله وقال السيد بنونس في كتابه ثم قال قال اليهودي عقب قوله ذلك ويقتض من ذلك  
حكاية خلاف والمحدثي مستقلة لو سخط على اليد والرجل اذا منع وصول الماء لبشرة ما  
حققه اليهودي في فتاويه من انه اذا كان تولد من البدن لم يضر وان حصل من اجتماع غبار  
ونحوه ضرر واليهي من بصره الجويق وفتاوى القتال يمكن حله على الاول فربما  
ذكره القتال من النفس يسه وما حكمه الاخرى من التبصرة من نفي الخلاف حيث لا ملازمة في  
ذلك لما صححه النووي في مستقلة وضوء الاظفار لانه لا ينشأ من البدن والمول في الصحيح  
عند الاختلاف على النووي فالحق هو العقد في ذلك انتهى ما في اليهودي اذا حلت ذلك  
وكان الوضوء الذي يتكسب في السرة نشأ من البدن وهو الفالب في السرة لانه مستورة  
من الغبار فهو جزء منه فلا يشترط ابعاص الله الى ما تحتها كقوله القتال والجويق وان نشأ من  
اجتماع غبار ونحوه قلنا من لرائته ولو كان فيها مشقة فم لو كان يتولد من ازالته ضرر

يسن الوضوء فيها الوضوء الشرعي كالتس عليه انشائي في نحو المينوسوبه النووي كما مر مستند الى ما بيني من الشافعي  
وهو فصل الاضطرار اربعة مع التنية والتزيب لا القهوي الذي هو مجرد الطهارة خلافاً لمنسول وابن الصباغ الى آخر  
ما في الاصاب والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الاذان مثل وضئ الله عنه ﴿ من الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاذان هل يسن المولن سرهم جهرا الىقونا (ابواب خفا الله عنه) بقوله قال الصلاة في الابواب في شيطان كرايوهم بيان ما يسهل المؤذنون الا ان كتب الاذان من الاعلان ﴿ ٦ ﴾ بالصلاة والسلام مرار احسن لان ذلك منسوخ عن عبد الاذان

في الجملة والاصل والكنية حادثة انتهى كلامه والله

صباحه اعمل

باب الاحداث ﴿ مثل وضئ الله عنه في رجل

اخذ بجملة في تحفة ولم

تزل منه في نازلة وتعد

منها وطوبى دائمة بحيث

تلوث الثوب فما يكون

حكم هذه الطوبى هل

هي نجسة ام لا حيث لم

يتحقق خروجها من باطن

الدبر فاذا قلتم فيها نجاسة

هل يمتنع منها للضرورة

وهل يجوز له ان يمسك

بوضوءه ما شاء من

الفراسخ ام يكون حكمه

كلكم حاتم الحديث بوضوء

لكل فرض ام لا اقربا

(الجب يقتضي الله تعالى به)

ثم الرطوبة المذكورة

فاذا هرا له لا يشترط ان الله ولهذا لو كان يشترط ومنه وكان في اذنته ضرر بحيث يكون له غرور في السهم نجس از الله والاوجب والله عز وجل اصل انتهى مافي خاوى ابن زياد و ظاهر كلامهم انه لا فرق بين ما تحت الاظفار وفوقها وبقيع البدن فيما تقرر والله المردت الكلام اوله على ما تحت الاظفار من على ما فوقها على بقية البشرة لاني رأيت ان باطنها ما يشق الاحراز عنده اكثر من غير ما تقول بالضرورة اجدر فاعلم ذلك والله اعمل بالصواب (مثل) في بعض السمانيت له شعر تحت وكما لاذن من جهة الوجه وهو من الوجه فيطسول جدا فيضنه مع شعر الرأس فهل يجب غسل كله اولا (الجواب) ما كان في حد الوجه يجب غسله مطلقا خف او كثف ظاهره وباطنه حتى البشرة التي تحته وما خرج من ذلك من حد الوجه بان كان لومد خرج بالك من جهة زووجه فهل يكون حكمه حكم الداخل في حد الوجه فيجب غسل ظاهره وباطنه والبشرة التي تحته سواء خف ام كثف او انه كالنمارج من حد الوجه من شعور وجه الرجل فيجب زود في ذلك في النجسة لكنه استغرب انه كالذي في حد الوجه فيجب عنده غسل ظاهر شعور وجه المرأة التي وباطنها البشرة التي تحتها سواء خفت ام كثفت خرجت من حد الوجه ام لم تخرج وجازة النجسة وهل خارج بقية شعورها ام المرأة والنسبة كليهما فيجب غسل باطنه مطلقا لاسرها لانه لا يشه او هما فيه كغيرهما في حائل محمل والاول اقرب ثم رأيت في كلام شيخنا ما يصرح به انه في كلام النجسة وأراد بذلك شيخ الاسلام ذكرنا في شرح منجبه حيث قال بعد ان ذكر التفصيل في شعور الوجه في الرجل ماله وخرج بالرجل المرأة والنسبة فيجب غسل ذلك حكمه منهما كما صل اوله تدريجاً مرة كذا فتعسا ولاه يسن لهما انهما اوحقها لانها متلة في حشا والاصل في احكام النجس العمل باليقين انتهى كلام شيخ الاسلام بمروغه فدخل في ذلك الخفيف والكثيف الداخل في حد الوجه والمخرج عنه وذهب الشهاب الرمي وولده الى ان الخارج من حد الوجه من المرأة كهو من الرجل فان خلس وجب غسله مطلقا وان كثف اكتفى بغسل ظاهره والله اعمل

### باب مسح الحسنيين ﴿

مثل المماثلة ما قل لكم في حارة الصلاة بن جري النجسة في باب مسح الحف في قوله قالوجه ان كل ما لمرا وزال يمتنع للمسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه او بعده انظر اليه فان هذه العبارة بهو ما قيدان النجاسة لو طرأت على النجف بعد الحدث وزالت اتمت مسح المسح على النجف وانه ان كان بعد المسح ابطل للمسح ايضا وهذا ما لا فائدة شيخنا في العلامة على الكبرى وهذا قد بناه قوله سابقا تحت قول النج ظاهره حيث قال ومن اومد كلامه

فهي طاهر توه ان يصلي بوضوءه ماشاء من فرضه وقيل مسح وضوءه حال خروجه او حارة النجسة مطلقا على ما يمتنع وكتمدة المبسور لا يخرجت فلو توضع حال خروجه من ادخلها لم يمتنع وانما كذا عليها بقتة حتى دخلت لتور اغسل على تلك القنطة شيء منها تفرج وجه حال خروجه الى آخره مافي النجسة قال العلامة ان لم يمسح عليها قوم بعض الطلبة انه ينبغي ان لا يصح الوضوء

حال خروجها كالايصح الوضوء عند خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هذا حال خروجها أي بعد إتمامها وهو ظاهر لظاهر قوله  
بعد انقضاء البول وهو صحيح فأما حال وقوعه وتلويح فليس عدم صحة الوضوء فأما قوله ولو انفصل بينه وبين البول  
عدم لتضييقه فثبت أن كانت عليها حال خروجها هذا ٧ ٥ وينبغي أن يكون المراد أن انفصل الماء كبريد يدخل من مخرج

انتهى كلامه والله سبحانه  
اعلم (مثل رضى الله عنه)  
عن امرأة شافعية قالت  
لصلاة نفسها فبعضهم  
فعل والحال في هذه يكون  
نافعاً لها وهل يجرم عليه  
النظر إليها أم لا الجواب  
(أجاب رضى الله عنه)  
بشروطه يكون نافعاً لها  
بما كان موصوفاً بأن قطع  
ذكره وإتياء وذهبت  
شبهة بحيث لا تبقى مشهورة  
لنفسها أياً حال نظره  
والأما والله اعلم (مثل)  
رضى الله عنه عن رجل  
تزوج امرأة ولها امرئ  
فعل يقتضي وضوءه هل  
أم لا إذا قلتم لا فهل  
تكون الحُرمة على التأيد  
أم لا الجواب (أجاب)  
الله عنه بشروطه لا يقتضي  
وضوءه بل هو لا يكون  
الحُرمة على التأيد والله  
أعلم في النهاية بعد قول  
التهاج الأحرار والمهرم  
من حرم نكاحها بسبب  
أورضاع أو مصاهرة  
على التأيد بسبب مباح  
لأحرمتها أو حرمتها  
من حرم جميع الزوجات

خلاف ذلك تبين حاله على نفس حدث بعد المسح فان وضوء هذه المرأة يقتضي أن يبرو  
النجاسة بعد المسح لا يضر حتى يمسح من المصطف حيث في هذه المسئلة بسبب  
مراعاة الصبر لا يجرها في عبارة حتى في شرح الصواب والأرشاد فتشروح بالمرجو  
تصريحاً (الجواب) والله الهادي لصواب العلم أن هذه المسئلة ما انفصلوا فيها فذهب بعضهم  
إلى أنه لا بد من اجتماع الشروط عند المسح مطلقاً والتخصيل في كونه قبل الحدث أو بعده  
فما هو في المانع الطارئ بعد المسح ومن فهم هذا من النسخة الحلي في حواشي شرح المنهج قال  
ذكر عبارتها التي قبلها السائل أولاً من التثنية إلى قولها نظر إليه ثلاثاً منها ثم قال حقها  
وهذا تصريح منه أي ابن جرير بما لا يفتقر لمبدأ ما يمنع المسح بعد المسح ويؤول قبل الحدث  
وأما المسح مع ما يمنع المسح فغير صحيح وإن زال قبل الحدث وقد قبل هو ظاهر في السائر  
دون الظاهر تأمل وقد أوردنا بعد الحدث ما يمنع المسح وضوءاً زال قبل المسح انتهت عبارة  
الحلي بمرورها ومنها قلت وهذا الذي قلته الحلي عن تصريح النسخة قلته القليوبي عن  
شبهة الزيدى فيما يشبه الرمي في حاشيته على شرح الحلي على التهاج ومبارة الحلي  
وقوله لا وسائر ما بينهما أحوال من ضمير يليس أي وهو بهذه الصفات انتهت  
قال القليوبي في حاشيته عليه قوله وهو بهذه الصفات طوله يكن بها أو يعضها إلى المسح  
لم يصح وإن صارها قبل الحدث على الذي اعتده نحن بما تشبها الرمي وقل العلامة  
إنه لم يوافق بعض شافعية أنه يكفي لأن المقصود كونه حالة وجوب المسح متصفاً  
بما كالمسح خرقه أو ظهره بعد لبسه وهو منه الخ وما تشبهه من إنسان غيره وكذلك  
في حاشيته على النسخة وعبارتها قوله ظاهر أيضاً ولا يعضا فثبت كونه حالاً من ضمير يليس  
أنه لا يصح لبس التمسك وإن ظهره قبل المسح كما لا يصح المسح قبل كمال طهارة الحدث  
وهو محل نظر وفيه أجزاء المسح لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهره من النجاسة وكذا  
بشأن في سائر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهره محل العرض ثم وقفه فهل يصح  
المسح حيث لا يجرى المسح في هذه الأجزاء فليأمل انتهى بحروقه وتخص من ذلك وجود الخلاف  
في اشتراط الشروط المذكورة عند المسح وإن الذي عليه الشيخ ابن جرير والجلال الرمي  
الأشواط هو وجد ما أخذ الحلي ذلك من عبارة النسخة تغييرها بالمرور والنفقة إن المانع  
الذي لم يطرأ على الملبوس والموجود عند ابتداء المسح بخلاف ما طرأ بعد المسح فثبت فيه  
الشروط حيث في قوله كما سبق جعل تلك الشروط أحوالاً من ضمير يليس وأول الهاتفي  
في حاشيته على النسخة كلامها وجه لا يفيد الاشتراط منه المسح وجاربه قوله ظاهر حال  
من القول في الغامض فقام القائل في يليس الذي هو راجع إلى الحدث أي وشروط الخلف يبرز  
المسح عليه أن يكون ظاهر إيماناً يكون ملبوساً بكل الطهارة وكذا الكلام في قوله

كانت إلى آخر ما فيها ولا شك أن أم الزوج من الرضاع يجرم نكاحها على التأيد بسبب مباح وهو المصاهرة فتقضي التهاج مع النسخة  
ويجرم عليك بالمصاهرة زوجة من ولدت وإن سئل من نسب أو رضاع أو ولدك وإن علان نسب أو رضاع ويجرم عليك  
أبناك زوجتك نهائياً النسب أو الرضاع ولو لم تكن طهارة الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل رضى الله عنه) عن رجل دخل

المسجد ومنه كتاب علم اولوح لقطع التماثل حقه وجعل الكتاب آيا وروح المذكورين لونه لجاه رجل وامرؤ عليه وقيل  
هذا الحك حرام فهل طريق مع العرض ام لا (ابن حنبل رحمه الله) يشوهه ثم قل له المذكور حرام لما فيه من الاغارة الظاهرة  
ويجب على كل من رآه الانكار ما قلناه باليد ﴿ ٨ ﴾ فليسان القلب وهل العرض المذكور وانكاره هو عين

سائر على فرضه فلا بد من كماله التماثل المحض فبعضه كونه حال من ضمير يلبس الى آخر ما سبق  
قله من العلامة ابن قاسم وقد سبق ان الحللى استشكله بالنسبة لظهوره دون العرض  
واما التمس الطائري على الخبث بعد لبسه فظاهر قول القاضي السابق في السؤال اوبعد فسر  
اليه ان طروه بعد الحدث ضار مطلقا وقولها عين حله على نجس حدث بعد المسح فبيان  
نفسه لا يطل مسحه وهذا ظاهر والتناقض والذي يظهر فقير اعتماد من ذلك هو الثاني  
فتنبه لا يطل مدة مسحه وان قلنا بفساد نفسه عند لبسه ووجه اعقاده وجودهاته  
بمضيق الدوام لا يقتصر في الابد كما هو القاعدة ومنها ان القول اولام بمضيق الآن  
الوقوف عليه في غير هذه الامتلاء بخلاف الثاني هو موجود في كلام غيره ابن جرير  
فان جرير تابع لمبريدوه عبارة شرح التبصرة الكبير الشيخ الاسلام ذكرها فيها وما قبل ان كلام  
التبصرة يدل على انه يمسح التمس ويستغيبه من المصنف ونحوه والصلاة ان غسل  
البجاسة رده شيئا او جلدائه الثاني بان كلاهما محتمل بل ظاهر فيها لو طرأت البجاسة بعد  
المسح انتم بحروفها ومنها ان عندنا وجهان قويا لجواز المسح مع وجود البجاسة كما سبق  
من التبصرة وان رده جاعل من المتأخرين ولولوه ما سبق قال الناقلين ذلك من التبصرة  
انهم مقتنون لا يقتضي عليهم ما هو ظاهر في خلاف ما قلناه منهم الجلال الحللى وعبارة في شرح  
المنهاج ويؤخذ من كلام الرازي كالوجير ان الحكم ممكنات في جواز المسح في غير  
المضروعة فاستناد بالمسح في هذه الصورة قبل التمهيد من البجاسة من المصنف وجعلنا قلناه  
الجويني في التبصرة التمس بحروفها وقل ذلك من تفسير التبصرة الاثنيون في بسط  
الانوار وعبارة بمذوق الانوار ولا على جنس الاصل قبل النقل نصها قلت الاصح  
الحقة كما صرح بها الشيخ ابو محمد في التبصرة وهو يقتضي كلام الرازي حيث قال لو كان  
اسفل الخلف جنسا لا يمسحه يعني الاصل فبهم انه يمسح اعملاء واقتضى كلامه التسوية بين  
المضروعة وغيره او كان صاحب الاصل اي الاتوار اعتقدان الضمير في قوله لا يمسحه راجع  
الى الخلف والصواب ما ذكرته ثم قال الاثنيون وقائمة المسح حيث من المصنف وجهه وكذا  
الصلاة ان كانت البجاسة مضروعة اما التمس جميعه في شرح المذهب والناظر انه لا يمسحه  
وقال الاثنيون في القوت الصحيح او الصواب قلنا ودليلا صحة المسح على التمس بمفرده  
بمذلل كاسفة وقفا وصحت ذلك في الفتية والتوسط فهو ممكن فخرج خلاف ان المسح  
يرفع الحدث اولام المذهب عند المصنف انه رفعه انتهى اي قبل الاول يصح المسح عليه  
دون الثاني ولو كان الخلف طاهر او كان على درجة نجاسة ولو مضروعة قلناه لا يصح المسح  
قلناه ابن العماد في توضيحه قوله نظر لا يقتضي والوجه ان يكون حكمه كالحكم في الخلف الممسح  
والله اعلم اشهد ما وردت قلته من بسط الانوار للاثنيون وحكم الخلف التمس بجواز المسح

الصواب والله تعالى اعلم  
باب التمس ﴿ ٩ ﴾ سئل  
رضي الله تعالى عنه من  
جنس اصابعه نجاسة يديه  
وقد الماد ودخل وقت  
الكتابة هل يصلى بلا  
تيمم لان التمس طرأ اذ  
النجاسة والنجاسة لا تزول  
الا بالام او يمسح اليدين  
بالجواب (ابن حنبل) قلنا  
الله جل جلاله لم يمسح  
من مسائل الخلاف التمس  
فالنسب على العلامة  
الشهاب ابن جرير ان اذ  
البجاسة شرط التمس مع  
القدرة واما المنع فلا  
عليه يقيم ويبيد والذي  
جرى عليه التمس الرطب  
الها شرط مطلقا عليه  
يصلى فانه الطه - وروى  
ويبيد والله اعلم (سئل)  
رضي الله عنه من التمس  
اذا تيمم لتد الماء في سفر  
دون مرحلتين بالزباب  
هل عليه قضاء الصلاة  
يعني يبيد ها اذا أدرك  
الماء لا تريد جواها  
ودليلها من كتاب الله  
اوستة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم او من

قول الصحابة رضي الله عنهم لا يمسحون اتسا ولا يوضون الا يقول الله او سوه او احصاه رضي الله عنهم فبقينا  
(ابن حنبل) ثم مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه لا فرق بين كون السوط طويلا او قصيرا مرحلتين او دونهما والدليل عليه  
اطلاق السفر في القرآن العزيز قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم تحده الصحابة رضي الله عنهم بشئ محدوا سفرهم ولا روى

الشافي هـ ابن حجة عن ابن حجلان من تابعه ان ابن حجر رضي الله عنهما نقل من الجرح حتى كان يرد محمد صلى الله عليه وسلم  
ثم دخل المدينة والناس مرتدة فلجسد الصلاة هذا اسناد صحيح انتهى الجرح بضم الجيم والراو بعد هما هـ موضع ينه  
وبن المدينة ثلاثة ايام الى المريد موضع قرب ٩٠

الضابط المشهور في كلام  
الشافعي في باب التوهم المبلغ  
ان شخص مسافر عند اقرب  
عن المساء اوحده البعد  
او القوت فما انقضى في كل  
منه من السعي الى الله  
وان فات الوقت لم يخله  
وترك السعي فلهما وجوب  
للسعي هل يصح ام لا متى  
(اجاب) حاشا الله عليه  
يجب طلب المساء في حد  
القوت وحدوه ثلاثا  
ذراع فيجب الطلب  
لما توهم وجود المساء  
في هذا الحد ان من صلى  
الوقت والبضع والنس  
المختل للملح الاختصاص  
فالم يأم بذلك فلا يجب  
عليه الطلب بحسب الطلب  
أيضا في حد القرب  
وقد روي بنصف فرسخ  
لكن في هذا الحد لا يجب  
الطلب الا ان يتقن وجود  
الله فيه وأمن على نفسه  
وبهتمة وقوت وفائدة  
وما في غير الذي يجب  
بله لقطر عة الوقت  
ولكن هذا ان لم يلزمه  
التصديق ان كان الطالب  
على العمل التقدي واستوى

عليه عند كاسبق في كلامه متى يقبله المحققون من البصرة بل من نصر بها كيف  
يصحكن تأويله بالشافعي انه ظاهر في خلافه وذلك قال شيخ الاسلام ذكر في نفسه في شرح  
الروض بعد ذكر تأويل القائلين بطلانه وما لوه به لا يصح كلاما اي البصرة فضلا  
عن ظهوره فيه كما يعرف برأيتها انتهى ونقل القول بالصفة الجلال الزم في نهايته عن  
ابن القري ومن تبعه وان خالفه فيه ولذا كان هذا مع وجود الجملة لما يأتى بعد ازانها  
كان في كلامه ما يوجب عجز المسح حيث ان الجوز بعد ازان الجملة هو القوم  
من كلام اثنا الشافعية في غير هذا المكان حتى الصفه وغيرها ومهارة الصفه ولو انما  
اي القديس فليس لها فيه اي الخلف بقية المدة لا لزوم في الجملة دون الحديث وليس  
هو في منهاها انما هي مهارة الصفه والاشبه في ان نفس الرجل مانع من مسح الخلف على  
المسح كتنس الخلف حيث لم يقطع المدة هنا طاعة كذلك ومهارة الباب وشرحه لان  
جرح ولو تنس قدمه بنس مسحه وهو في الخلف وقدر تطهيره فيه لزمه التزعم ولا يجوز  
في المسح كتنس الخلف بل أولى به يعلم انه لو كان حرج وجهه نصحا امتنع المسح مادام  
كذلك سواء صبه ام لا ولا يؤثر تطهيره فيه خشية الله والمادة المذمومة وهذا بخلاف المذهب  
ومنها ان اثنا الشافعية لم يسموا تنس الخلف من مبهلات المسح ولو كان منها لوجب معه  
كما هو ادبها موجب الفصل وانتهاء المدة ولو احتللا وخروج الخلف عن صلاحية المسح  
عليه وغير ذلك فقدم عدل تنس الخلف منها دليل على أنه ليس منها وهو كذلك ومنها  
ان الضرر يثبت لما اخذ من الأول بطريق العموم وعدم الضرر في الثاني خاص  
فليس العموم الأول ينفي الجملة كما هو مقرر في الأصول من ان الخاص يقضي على  
العام ومنها ان كان رد الأول الى الثاني ويقتضي اختلاف من اسله وذلك بان يقال  
مراده من قوله في الأول عما وقع المسح اي بعد زواله كظهور شيء من قدمه اماما يتبعه  
بدرؤه ولما يتبعه حال وجوده فثبت كتنس الخلف فلا ينظر اليه بعد زواله وعلى هذا  
الاخير ملاحف ولا اضطراب في كلام الصفه وعلى كل فقدم الضرر هو المذهب في المسألة  
وهو الذي يتفق به اثنان على تعالى ومنها ومنها والله واسع عليم وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين سبحانه وبشر بالجنة ما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين وهذا آخر ما اردت ايراد في هذا الجواب مع ثبوت البطلان وتراشد الاشكال  
لاسيما في هذه الايام والسلام وكتبه الفقير الحق الحق محمد بن سليمان الكردي المدني الشافعي  
حاشا الله منه ومن دعا به بالقرآن الى تقدم على ما قبله

باب الوضوء

(سئل) لا ذكر مبيدي ان سنة الوضوء تفتت بعض مدته في الذكر المأثور ثلاث مرة وقراءة

(٧) (حاشي) الامران فان لزمه القضاء بالطلب الوجود أو يتقن الوجود لزمه الطلب في حد القوت والقرب وان خشي  
فوات الوقت لانه من القضاء فان زاد على نصف الترميم فبعد ولا يجب فيه طلب لهما ان يتقن وجوده وحيث ترك  
السعي فيما يجب فيه السعي مسمى ولا يصح تيمده والله الهادي اعلم (سئل) من شخص تطهر عليه استعمال الماء والقرب والحال

ان الذين شئسوا على حرمة الوقت خلاصه جملة اركانها وما يفسر من غروها لعل هذا المصلى بهذه الصفة هو الذي اختار اتقوى عدم قضاءه لا يجنونا ذلك باناشافيا (أجاب) نعم هو مختار الصلاة التزوي في شرح المذهب ولعل عبارته فيه وقتل امام الحرمين القزالي ان ايا حنيفة رحمه الله ﴿ ١٠ ﴾ تعالى قال كل صلاة تقتدر الى اقتضائه لا يجب فعلها

في الوقت وان المأزى رحمه الله تعالى قال كل صلاة وجبت في الوقت وان كانت مع خلل لم يجب قضاءها الا لو حاسا فلولان منقولان من الشافعي رحمه الله تعالى وهذا الذي قاله المزي هو المختار لانه أدى وطيفة الوقت والمجايب اقتضاه بأمر جسيم ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلاصه والله اعلم انهم قالوا بل ذلك لا يخرج من قال يصلي ولا يبعد بحيث جازت رضى الله عنها انها استمرت قلادة من اسما فليكن قد رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من اصحابه في طلبها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك اليه فزلت آية التهم وواه البضاري ومسلم ووجه الدلالة انهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بطهارة فالواجب الاعداد يؤدي الى الجسب لغير من عزم وقياسا

في الوقت وان المأزى رحمه الله تعالى قال كل صلاة وجبت في الوقت وان كانت مع خلل لم يجب قضاءها الا لو حاسا فلولان منقولان من الشافعي رحمه الله تعالى وهذا الذي قاله المزي هو المختار لانه أدى وطيفة الوقت والمجايب اقتضاه بأمر جسيم ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلاصه والله اعلم انهم قالوا بل ذلك لا يخرج من قال يصلي ولا يبعد بحيث جازت رضى الله عنها انها استمرت قلادة من اسما فليكن قد رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من اصحابه في طلبها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك اليه فزلت آية التهم وواه البضاري ومسلم ووجه الدلالة انهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بطهارة فالواجب الاعداد يؤدي الى الجسب لغير من عزم وقياسا

الوالة

على السخاضة والرفين والمصل بالآلاء لشدة الخوف والمرض الآخر مائة والله عز وجل اعلم

﴿ باب الفصل ﴾

سئل رضى الله عنه عن كيفية النفل في الجنابة وفيما اذا توى عند غسل يده خارج الا انهم استجيب فلهذا المس الذي ذكره وان

هناك دقيقتان الأولى عند الاستقبال وكذا الثانية في إتيان الفسل هل هو تقصير أم لا وهل صور الاختصاص والحد في الصلاة  
 من الأصغر أو لا فلا تقصير في الصلاة إلا إذا كان الإنسان بعد الاختصاص أن يتوضأ هل يهرم عليه ذلك أم لا فلا تقصير بالحكمة فهي مسبب الهرم  
 أريدوا بالجلوباب (باب) الخامسة فيه قوله لم أقل ﴿ ١١ ﴾ الفسل ينزوع لجنبته ولجميع طاهر البدن شعرا وبشره والله

وحيث كانت أيا ضربة  
 تحسوان يستقبل القبلة  
 ويصلي بقرونا بآية مع  
 غسل الكفين ثم يمسح  
 لمن يتنفل من نحو أريوى  
 أو يقرب النية بفسل هل  
 الاستقبال بعد فراغه منه  
 ممن زل حاله فيه من قدر  
 طاهر أو نجس ثم الوضوء  
 كاللحم يتعدى ما وضع  
 الاصطاف كاللذو وظل  
 أصول الشعر ثلاثيته  
 المبلولة ثم ما ضاعف الله على  
 رأسه ثلاثا على شدة  
 الأبر ولا سيما الأبر فلا  
 والملائكة مرة من الثلاث  
 وقول السائل في الصلاة  
 خارج إلا أنه الخ أصول  
 الدقيقة فلا كروها في  
 المسئلة الوضوء وهي  
 في الصلاة عند الاستقبال  
 ولكن من المطلوب أنه في  
 الأولى والأخيرة وهي  
 ما داس فرجه في أثناء  
 ضربه يخفض ظهره لأنه  
 من وقع في أثناء الظهر  
 وقوفه وهل مسود  
 الاختصاص لهم هي رافة  
 كناية عن الأصغر وإذا  
 أراد بعد الاختصاص أن

الأول قال ابن جرير في التفتة بين أركانها وبينها وبين الصلاة بأن لا يحصل طويلا  
 عرفها لا تعلق له بما مر فيه فيما يقصر من لفطاره ثم قال في التفتة ومن اختلال الواوالة  
 بين الجسودتين فسل ركعتين يقلل جزئ فلا يزيد الضبط بهذا هنا ويكون بآنا لمعرف ثم  
 رأيتم ههنا بأن الخطبة والصلاة مشهجتان بصلاتي الجمع وهو صريح فيما كسره ومر  
 في مسائل الاختصاص ما يؤيد ذلك انتهى كلام الفتنة وفي المتن لفتيب التشرع في الخطبة  
 والصلاة فتشبهان بصلاة الجمع وفي النهاية ليعمال الرمي حد الواوالة ما حد في جمع الضم  
 انتهى وحيث ضبطوا الفرق فلا كرو كان مستلزاما ضبطت بالفرق فيظهر في ضبطها بذلك  
 حيث طال بقدر ركعتين بأقل جزئ ضرر وحيث لا تلا وأما الذكر المأثور بعد الوضوء  
 ومنه أنا الزناد في ليلة القدر لا يخفى من ذلك لأن ملاك من مشغلت الوضوء فالساعة  
 الخا تحسب بعد مشغلت الوضوء بل قالان تقول مالي مستلزاما أوسع مما ذكر ولذلك ضبطه  
 بعضهم بالحد كسابق وقد رأيت مثلا من أنشد السيد السهوي أنه ألقى به وقال فيه  
 أنه وجبه من حيث المعنى لو افترقت الحديث المشد به لندبها وقال ابن جرير في شرح  
 الباب قد يتكلم أي على قولهم بحيث يسيان الوضوء عرفا قولهم في سنة الطواف  
 لا تقوت مادام حيا الآن بحساب لأنها لما اختلفت في وجوبها وطلب الجهر فيها لئلا  
 وبعد الصبح على طلوع الشمس أقيمت الفرض في مطلوبيتها الذاتية كما أنه ما كان مقتضاها  
 بخلاف ذلك ونحوهما انتهى وكل هذا يدل على السنة في سنة الوضوء وقد صرحوا  
 في السلس بعدم ضرورتها أخر لمصلحة الصلاة مع وجوب الواوالة وصرحوا بأنه لا يقطع  
 الخطبة ذكر الخائب عالم بعده عرضا عن الخطبة وما نقله السيد السهوي على الأثر في جواز  
 تقليده فعمل به والله أعلم بالصواب

﴿ باب الفسل ﴾

سئل هل يعني في الفسل في حال غسله من الجنبات عن خارجي الطيب أو لونه أو طعمه في شعوره من  
 على مذهب الشافعي أو غيره من المذاهب أم مرشقين عليه أو تونا (الجلوباب) أن كان ذلك  
 الطيب يجمع وسور المال البشارة فتص لكنته فلا شك في عدم صحة الفسل به وما كان كان  
 لا يجمع من رسول الله لما تمت به بل كان بحيث يجمع الشعر والبشر فلا شك في صحة الفسل  
 حيث ينشأ اللبن ذلك الطيب فإن قيل إنه من غير إيسر بحيث لا يوسع إطلاق اسم الله به  
 صح الفسل أيضا والأنا كان ذلك الطيب مجاور غير خالص مع الفسل أيضا وإن كان  
 مخالفا فهو محل الخلاف والراجح في مذهب الشافعي عدم صحة الفسل حيث لا يوجب مخالفة  
 قوة بحيث يجوز تقليده بعدم الضرورة فإن أرادت المرأة تقليده وقدمه صح غسلها عليه

توضأ منه الوضوء بإتقان الشافعية ولا كراهة ولا حرج بل لا وجه لقول من جاز قبح نصوص المذهب والله أعلم  
 في التفتة قال المصنف ويخفى أن يضمن من يتنفل من نحو أريوى لدقيقة وهي أنه إذا طهر محل الجسود بالاه ضربه توارى رضع  
 الجنبات لأنه أن غفل عنه بعد غسل ضربه والافتقار يحتاج إلى فيقتض وضوء أو إلى كفة في ذلك خرقه على يد انتهى وهنا

دقيقة اخرى وهي انما اذا نوى كذا كروىس بعد الثانية ورفع جنباً الى اليمين فحصل يده حدث اصغر فقط فلا بد من غسلها بدو رفع حدث الوجه بقية رفع الحدث الاصغر لتعدد الاكراه حيث انتهى ماني الصفه في ثالثة في يمكن اربعة ج من ديقته الدقيقة ان ينضم عن الجهر من غير في ١٢ في رفع الجنابة بباط الكف ثم يغسل المحل بقوله

الكف ليرفع الجنابة بهذا لاس مع كاه و ظاهر انتهى وفيها ايضا كلاً يصاب والعبارة في مع منه طرح لواحده في بانه الفصل في من احصاه وضوءه غسل الباقي و اجزاء من جنباته وحده ولا يلزم ترتيب احصائه وضوءه لانه لا يحدث لماطر او عليها الجنابة لم يكن في تأثير لا كمر اجد فيها او وقد غسل احصاه وضوءه او بعضها ثم غسله ان شدة وزنه غسلها في الاحصاء في سقي غسلها

ولا ينافي ذلك تردد الشيخ اس جرحه الله تعالى في الاصاب لانه لو حصل على من احصاه مع وضوءه واما اجابته الخلف فيه وجوز تقليده فلا كلام فيه قد قال بان جرح نفسه في شرح العباب والسدر ولو كان التغير الضار به مثلاً على المحل المنصوب على الاصح كما في الجواهر وغيرهما خلافاً لما قلعه به صاحب البيان وغيره لانه يمكن الاحتراز عنه وتجاوزه بقية على عدم استعمال الماء مادام متصلاً بالعضو الى ان قال واختار بعضهم الوجه المرجوح انه لا يضر لا محول عليه وزعم ان الله اثبتن بذلك ممنوع فلا يمكن ان يكون الطبيب المتغير لسانه يؤمنه الاعتد شاذة المستلزم قالوا بوجه الحرم على ما بان في فاعته من عدم ضرر التغير جاعلي رؤس في المحل لمن على خاسه كالوصل وغيره فلم توجد ضرورة بل ولا حاجة لسانه بعدم ضرر تفرجه لاجل انتهى كلامه في الاصاب لمصلحة رده الله كروا اذا اعيد ذلك وانقضى الحق واما اذا بين الحق ان الله اثنان ذلك يضران هناك وجهاً ضعيفاً يجوز تقليده بعدم الضرر فلا تتركه عليه وقد صرح بذلك ان جرح في ثوبه او وضوءه في حصة ثاب في القوم ان الله قد فرجه ان اردكم في حاشية الشرا على التهاية لو صلب في دته او لم يدمه ووردت حاشية التهاية بالمحل اذا ما به وتغيرت القصة منه فغير اكثر من السبب الطهوية لان التغير والحالة هذه تغير بمجاوز اماله صبه على المحل وقبضه غسل واختلط جاسبه عليه فيقدر هنا فاقوا سدا انتهى محروقه

في باب الجنابة

( مثل ) في شخص فرس قد بين ناصيه وعلقت يده فعمل يجوز ان يسلحها والاول هل اذا دخلها في ما قبل او ما قبل من عن ام لا في الجواب في اهل هذه المسئلة منها الجبال الرمل فاجاب بانه في عدم ضمها مع ملاحظة تبصيرها بنفس ما لاقتدوا قول ان هذه المسئلة ما يزداد التضر فيها التغير لا يقتضيه ملاك كروى في بعض المياه عدم الضوء من ذلك لانهم قدروا ان المصادا كان دون القلتين بنفس مجرد ملاقة البصاة الواردة عليه كالمع فيه وان كثر واستمر ذلك امور انتهية ما لا يسيل دعوى منها ما لا يترك الطرف الضئيل شديد من حيا عطفان كان ما يصيبه من دم العمل ما يدر حكة الطرف طاهر مما عناه فانه عدم الضوء ان كان ما لا يترك الطرف فكذلك لانه يسهل وتداولت الشيخان جرح في النجاسة والاعداد في الضوء على الاثر الطرف ان لا يكون بجمه ولم يرض الجبال الرمل في نهاية لهذا التبدل لكنه قال لو رأى ذباباً على نجاسة لمساكها حتى الصمتا يده لونه او طرحها في غصواء قليل البصاة التجسس في اساعلى حالو القى ما لا يمس لمساة فيبقى ذلك انتهى وقياسه التجسس في مستثنى لكن يمكن الفرق بالحاجة الى ملاك كروى مستثنا من جهة الهاية وفي شروط الصلاة من التهاية عند الكلام على الضوء من دم غصواير اغتيت في الثوب ان حصل الضوء فيه وفي نظاره

الوضوء بتدريج كله او بعضه وتأخير وتوسيطه انما القتل الى آخر ما فيه وفي الاصاب مع الحق قال بالنسبة في المصروع من الاصاب ولو اخر الوضوء او بعضه من القتل او وضوءه بان ياتي به في اثانة حصلت السنة ومع ذلك تقديم الفضل لانه القالب من احواله صلى الله عليه وسلم والعادة القروية انتهى مضمناً انتهى اصاب وفي الروضة

فرع من اجتمع عليه حدان اسفر واكبر فيه اوجه الصحيح يكتفيه غسل جميع البدن بنية الغسل وحده ولا ترتيب عليه والثاني يجب بآية المحدثين ان يقتصر على الغسل والثالث يجب وضوء مرتب وغسل جميع البدن لمن شأه قدم الوضوء وان شأه أخره واتهم بعبء وضوء مرتب وغسل ١٣ في باقي البدن الى آخر ما فيها فانظروا فتك الله تعالى الى هذه

التدوين السابقة  
المصرحة بان غسل  
الوضوء بعد الغسل سنة  
ثم الطهارة الوضوء  
الذاكرة للغسل في  
وجوبه فكيف يسوغ  
لله ادنى مسكة بالثوب  
ان يشول بان الوضوء  
يبرء ولكن يسود بالثوب  
من ذرة القدم وطهارة  
القدم والله الهادي اهل  
باب الطهارة

شأنه رضي الله تعالى  
عنه وأرضاه عن قول  
المنهاج مع الفتوى لا ينص  
فتنا الله ولو احتمل كان  
شأنه في ماء ألقتهما أم لا  
وان يتنقذ قلته قبل فكيف  
قالوا بل طهارة الفتيان مع  
الاحتمال مع التهم متيقنين  
انها دولهما وطلبوا  
الاحتمال على اليقين  
التيقن (اجاب) فتنا الله  
تعالى به ثم لم يفلحوا  
ذلك الا يتبين اذ هو  
اصل الطهارة في الماء  
والشك في الطهارة بالماء  
وعبارته انها على اصل  
الطهارة ولا تأشكنا  
في نجاسة نجاسة ولا يلزم

بالنسبة فصلا قال هو وضع الثوب بخلت فيه طهر بنية انتهى وراية في غير الهابة  
أيضا وضوءه شرح الحياض وفرق فيه بين المستثنى بان وجوبه في الصلاة لا يطلها لثبته  
الاحتراز عنه فيها ولا كذلك الماء لسهولة الاحتراز عنه ثم ينف من ملائحته وتقل  
ذلك الزركشي في خاتمه على التمسك قال عليه لو وضع ثوبا في اجائة وفيه دم صفوته  
وسب عليه الماء فبفس بلاقته لان دم هو البياض لا يزول بالعص فلا يجد زواله من  
سب ماء ظهور عليه قال وهذا مما علق به البلوى وما يقتل عنه أكثر الناس ويذهب للغسل  
هذا الثوب ان لا يسل فيه أي في الماء قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويحذر عما يصيبه  
من خسائه ويذهب الصفوة من مثل هذه النجاسة بالنسبة للثوب وان لم تزل عينه بالخاصة الصفوة  
عنها وتصح كآلية الناقية في الثوب بعد العصر يفي منها بالنسبة الى الثوب قال في شرح  
الحياض بعد انقله وذكر كلاما قرره والوجه انه لا صفوة وليس كآلية المحكوم عليها رها  
واته لا يفي عالما من صفوة الخاصة الى آخر ما قلناه وانه الهالي في حواشي الفتوة وذكر  
الملاية ابن حجر في شروط الصلاة من ثوابه ان لا لاة مائتة رضي الله عنها دم الحياض  
بالريق من الثوب لا دليل فيه على التطهير بالماء ولا على ان تلك الاختلاط لا يؤثر لانها لا تقتل  
الهاسلت في ذلك الثوب وعلى التزويل فهو مذنب معاني وهو غير جزمه عند هذه الفتوى  
تقدم الصفوة في مسألة السؤال وقضية ما ذكره في شروط الصلاة الصفوة عن ذلك  
حيث احتاج لنفسه في دفع ما قلنا قليل لانهم ذكروا الصفوة من دم سائر ما لا ينقصه  
سائله ما لم يطرأ عليه اجنبى وسائر ما احتج لمساته ليس اجنبى كالماء من كلامهم ويصرح  
به قول الفتوة وانها مائة وشرح الحرر فتز يدى والطهارة فتصنع وخرج الاجنبى وهو ما لم  
يخرج لمساته هو ماء ظهوره وشرب وتشتيق احتاجه ويصلى في ثوبه كذلك وما يلوأه  
من غسل بريد او تطيب ومما آتاه نحو فساد من ريق او دهن وسائر ما احتج اليه كاصرح  
به شيئا في الاضحية وفيه في الباقي الى ان قال في الفتوة لا يصوم قليل اولى يخرج لمساته  
له فنهض بوان غل انتهى ولا يضايل بحث الصفوة ونحو رأس كوزير عليه ماء قليل فلا  
ينقص به وذلك لانه مما علق به البلوى ويشق الاحتراز عنه انتهى ثم اهل ان يصل عدم الصفوة عند  
اختلاط الصفوة عنه باجنبى المذهب بالنسبة فكثير منه دون القليل قال في الفتوة والاتاها في  
المجموع عن الاحتياط في اختلاط دم الحياض بالريق في حديث مائة رضي الله عنها  
مع ذلك يعني عنه قلنا انتهى ومن ذلك قول الصفوة لا ذكر في السؤال لانه ان كان محتاج لمساته  
فليس باجنبى وان كان محتاجا لمساته حتى عنه قلته كالحشة مما ذكره في الفتوة من  
اختلاط الريق بدم الحياض في حديث مائة رضي الله عنها وان كان خافا لما تقدم من  
فتاويه وقول الفتوة بل بحث من ونحو الخ الباحث هو شيخ صاحب الفتوة شيخ الاسلام

من حصول النجاسة التيمس قال الشر لم يسل ثوبه ولا تشكنا ان في كون النجاسة نجاسة بالنجاسة محتمة وكونها نجاسة  
مشكوك فيه انتهى كلامه فقد وجد النجاسة ولا يوجد النجاسة لكثرة الله تلافوه مما تناقض فيه الاصل هو الظاهر فتدبروا  
الاصل هنا هو طهارة الماء والله سبحانه وتعالى اهل (مثل) نعم الله عليه ورضي الله عنه ما قولون في دنائهم المقتله اذا

إذا اشرب منه فخرج منه وجف كيف يكون وجه طهارته الميسونا اليكم الجنة (اجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله حيث اقلب البحر خلاطه الدن والا يظلم فيظهر بالفسل مع ذوال الطم والقون والرج صفاء الصلابة من لون البحر الامانيق من لون اودج وعبر فيق منه او طم ولما رواهما ١٤ ﴿ كذلك والله تعالى اعلم ﴾ ( مثل رضى الله تعالى عنه )

ذكر بارحده الله وعبارة فتاويه مثل من دم البراغيث هل يشترط في الغفر عنه ان يكون البدين جافا وان لا تصل اليه رطوبة الى ان قال قال السائل وهل الملعن على قتل في يوم الذباب الواقع على رؤس الكيران ويشرب الناس منها الماء والماء قليل يجر على يوم الذباب ويصنمون اقوامهم على تلك البصاة فاجاب بان الفتوى على الغفر من ذلك مطلقا كالغفر من ميتة الذباب الواقع في المائع وهذا هو ظاهر كلامهم الى ان قال وكذا الحكم في يوم الذباب الواقع على رؤس الكيران ولم ار في ذلك قولا بفسوسه لكن كلامهم يقتضيه انتهى كلام فتاوى شيخ الاسلام وقل العلامة ابن قاسم من اجل ان الرمي به او غسل ثوبه لم يراغيث لاجل تخليه من الاوساخ لم يضر بقا الدم ويعني من اصابه هذا الماء وه لو طويت وجسه من طين الشارع المغو عنه بشرطه واراد غسل وجهه من الحدث يعني من اصابه ما لا يوضو لهذا الطين حتى لا يحتاج الى تسليح وجهه عند طهارته وجهه لو فرض ان الطين ينجس بظلم ولو كان اصابه او كنه نجاسة مغو عنها فاكل رطبا يسقى منه وان التمس اذا توشأ فمهد الوضوء وجد حين دم البراغيث في كفه اى ولم يكن مائسا من وصول ماء الطهارة الى العضو كما صرح في فتاويه لا ينجس الماء الملاقى ولا ينجس ما اصابه من الاعضاء واليابا لان المستود الطهارة مع غلبة وقوع مثل ذلك ومثل الجبال الرمي في فتاويه من قتل اناس من قتل ما حقه في هذه المذكورات صحيح انتهى وذكر ان جبر في باب احكام الساجد من فتاويه انه اذا وقع يوم الذباب على الورق وجرى عليه القلم يعني عنه واه اذا مسكتان اعضاء الوضوء دم براغيث لم يزل بالماء ولا ينجس وعسوله البشرة يصح وضوؤه ويعني من اختلط الماء به انتهى وصرح بالخير م ر في فتاويه وفيها ايضا الغفر من روث الصبران منع على الحصر واليسط وأوى الشراب وغيرها في حال رطوبته اذا جرت به البلوى ونفس الاحتراز عنه قال لان المشقة تجلب التيسر واعلم ان الجبال الرمي وجه الله جري على قاعدة وهي الغفر من سائر ما يشق الاحتراز عنه سواء ذكروه او لم يذكروه تنبيهه واذا التفت ذهك لما قلناه تخفى منه ما فهمه كلام اثنا عشر بها او تلوهما اربعة آراء عدم الغفر مطلقا الغفر مطلقا الحاجة لوضع اليد فيه الغفر عند عدم التمس وحيلتان كان القتي من اهل الزجج امتع اربع جمعة عند منها الاخير كانهت عليه في بعض الفتاوى والاحوط القول بعدم الغفر مطلقا والاسهل القول بالغفر وهو الذى ييل اليه هذا التتمير حيث جت بافضل البلوى وشق الاحتراز من ذلك وكان الوضع في ذلك الحاجة وقدا في بالطلاق الغفر في المسئلة المرحوم شيخنا الشرح محمد سعيد سنبل المكي روح الله روحه وقديتهك على ما خد من كلامهم عالم اقف على من جنى البسه فنعما آيتك وكن من الشاكرين والله اعلم ( مثل ) في في يده دواء ككتيت ونحوه ثم تجست يده هل تطهر يزول البصاة مع بقا رائحة الدواء ولو لم يخ دواء على خضته

من الباهظة الذى يصطلون منها فهو الصلابة وغير ما هل هو حتى حيوان بحرى او برى وهل هو ظاهر ام نجس المتسوكا ما جورين ( اجاب ) نعمنا الله بصلاته بقوله الذى ذكر ما دل الخيرة ان الباهظة نومان بحرى لا يمشى الا في البحر لهذا طاهر بلا خلاف والنسوع الاخر يمشى في البر والبحر وقد اختلف التثنية من اهل الخيرة قائل بعض منهم انه لا يشبه ما كسولا في البر عليه هو نجس وهذا أشهر القولين فيه ما لم يدع ويطلع بسد الدينغ والا فظاهر وقال البعض الاخر بل يشبه ما كسولا في البر عليه هو طاهر ان ذكى اوديع قبل الطبخ وعلى كل حال هو مما وقع فيه الاختلاف والشبهة خلاصتي انه بحرى طاهر وما علم انه برى لم يدع حرم وملثك فيه حل ولا يذوق الودع والله سبحانه اعلم ( مثل رضى الله عنه ) من البصاة

تكون في المجد هل اذا التها فرض عين على من علم بها او كفاية فان قلتم كفاية ذلك او فرض عين فهل وفيه تمكين على كل فرد ولو ان اليا احد الماين بها هل يأم بغيره فان قلتم بالتمس فواجبه الام مع ان القرض قد حصل وهو الازالة وان قلتم لا يقرن فكيف وهو فرض عين وهل المشو عنها غير حساوا ام لا فنفونا ( اجاب ) عفا الله عنه

بقوله لم ازالة البجاسة غير الغسل عنها من المسجد رضى كفاية على كل من علم بما اذا قصر الكل فهو وان غسلها البعض سقط  
الخرج من الباقي والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل رضى الله عنه) من ثوب نجس لم يمسح بغيره حتى يذهب عنه نجاسته نجسين  
فصل الثوب وضلته ولم يزل الهمد والخامية لودوريجا ﴿ ١٥ ﴾ فاحكم ذلك الثوب وهل فيه جديده من العمل به في

يستعمل في الصلاة ونحوها  
لم لا يذوق الثلاث (أجاب)  
فصل الله تعالى به بقوله ثم  
السوابج في الثوب  
المذكور وضلته حتى لغو  
خسائره عن لون الخاء  
والهمد ويرجع وزنه  
الى ما كان قبل حصول  
الهمد والخاء به لان حكمهما  
حكم الصبغ النجس  
هذا اذا كان الباقي اللون  
وحده او الزم وحده  
وأما اذا بقيت جودرة  
السؤال فلا يمسح فيها  
الا اذا صلبت الازالة  
بارك الله في الخيرة لا يزالون  
الا قطع هذا هو الصحيح  
في الزم وحده وخالفه بطهر  
وان بقيت الازالة صلبت  
الازالة كبش أحدهما  
والله الهادي اعلم (مثل)  
صفاته تعالى عنه فيها  
اذا غلب كلب شخصاً  
او نحوه وتكن من ضله  
وتزيب موضع الغسل  
ولم يمسح ذلك حتى الغسل  
موضع الغسل فهل يجب  
عليه شق ذلك الموضع  
ليسه ويتركه لتعظيمه  
ام لا فيسدون بالجواب

وفيه دهنية ورائحة أو أحدهما هل يشترط في طهارة الموضع زوالهما ام يبقى منهما لا  
(الجواب) اعلم ان الماء الذي يده او الدهن الذي على خدته قد نجس بسلامة  
البجاسة فيسقط ذلك حكمها اذا نجست بدماء وسدته بدواء نجس وحكمه انه حيث سهل  
وجب ازالة سائر ما صال منه غم ولون وريح ولو بواسطة نحو صابون وجده على التفصيل  
المذكور في كلامهم في باب البجاسة وان عسر زوال ذلك نظر فان كان الذي عسر زواله هو الغم  
وحده ضرر او اللون مع الريح فكذلك او اللون وحده او الريح وحده لم يضر كما هو مصرح  
به في كلامهم وقد اقبلوا عليه ثم قلنا في الأضباب والنهاية من الاصول وقرأنا انه لو لم يزل  
الغم لا يقطع عن عته ونجاسته في شرح مختصر ابن خضاعة قال وقال اللون والريح كذلك  
انتهى وفي حاوي الجلال مل ما نصه مثل من ثوب جاف لاقته بجاسة رطبة وذلك الثوب  
صبوغ وغسلت البجاسة من الثوب بالصبوغ وان فصلت المسافة فتشبه بسبب الصبغ هل  
يظهر المحل ويبقى عنه حيث عسر زوال الصبغ ما يجب متى عسر زوال لون الصبغ وكما  
نظر الله بسبب زواله خاصة ولم يتوقف ازالة ذلك على شيء ظهر المشقة انتهى هذه المسئلة  
نظر مستلثنا الا الصبغ بجزء الدماء كاهو واضع وقوله ولم يتوقف الخ اس من نحو شتان  
وصابون كالمسحوق في النصف ويظهر ان المدار في التوقف على من المظهر ان حكمه  
خبرة وحديث لا يلزمه الرجوع لقول غيره والاسأل خير انتهى وفي حاوي العلامة ابن  
جبر ايضا مثل حاله نجس شر شخص اوجسه وهو مدهن بدهن بحيث لو لم يمسح لظهر از  
منه فهل يكفي ازالة او صاف البجاسة اذا مسكت حيث ذابوا اجراء الما اذا كانت حكمية مع  
بقاء ذلك اثر فان الادهان من المتدنيات وضروري خصوصاً في أيام البرد فاجابهم  
صرحوا بان من اكل منه ولا يمسك ازالة دسوسه من اسنائه الا بالسواك وجب الاستياك  
ففيما ساءه متى نجس الثوب والبدن وعليه دهن ولم يكن ازالته الا بغير صفاته يجب لانه  
صار نجساً ولا نظراً لكون الادهان قرينة لان المدار في تطهير البجاسة على ازالتها جميع  
او صافها الا اللون او الريح ان عسر من غير نظراً كونه عصى بسببه اولاً لوجوب  
في مستلثنا الاول من مسئلة اكل الميتة التي صرحوا فيها باذكار الاكل واجبو الادهان  
مسنون انتهى وقد صرح كما رأينا بحكم الذي ذكرناه في نظيره كما لا يخفى وما يوجد في كلام  
بعضهم مما يترجم منه خلاف ذلك فهو محمول على غير هذه الصورة ففي حاوي شيخ الاسلام  
الاجوداه يبنى من دم الصدأ والجامة الذي دهن موضعه بدهن وسبق في الجواب الذي  
قبل هذا فقلنا من الغضه وغيره من الغضه من عمامة آلة التصادة من ريق او دهن وسائر ما احتج  
اليه بالآخر ماسبق فهو لا يخالف ما قررناه وتوقفنا من صريح كلامهم في مستلثنا عند ازالة  
ازالة البجاسة بخلاف الحكم وما يشهد لهذا ان الجلال الزم طهره الله صرح بالغسل من ثوب به

(أجاب) رضى الله تعالى وأرضاه بقوله ثم حيث كان في ضله مشقة لا تحمل مادة فترك لاجلها لم يجب عليه الشق من  
نائه بالشق مشقة لا تحمل مادة وان لم تبع التيمم وما اذا لم يتركه بالشق المشقة فترك فهو قصر فيلزمه الشق والنقل  
ما لم يرض مخرج تيمم هذا ما جرى عليه في النخعة وجرى الرمي والخطيب على أنه اذا خشي بالنقل ضرراً فترك لاجله فلا يلزمه

الشيء ملقا والله وجل أم (سئل) عن ثمانية م النجاسة الكلية هل يشترط لأزالتها مع السج الفسلات ظهور الزايب والقباز أم لا وهل الفرج من الكشف حيث لم يبق له شيء ولون والمقبرة المتبوشة والأرض المتجسة إذا ماقيت على ملاكر إخراج والاختار. تراكت السيول فخذت ١٦ م الزايب وأصغت حتى صار ملاكر كالصمد الطبيب

فهل يحكم عليه بغيره  
 الصفة الأولى فقد انشطر  
 أم لا وهل طلع الماء إذا  
 انضمت لم يمتد غير من  
 عنها فهل التعلج يصير  
 للمتخذ نجسا أم لا وهل ينفق  
 جاءت به البلوى وشق  
 الاحتراز عنه كاستة  
 الصبيان الذين لا يصطادون  
 من النجاسة أم لا وهل  
 الصلاة على يول ما كور  
 السم صحيح أم لا وهل  
 قول المذهب قولي المدرك  
 يجوز التقليد به فاعله أم لا  
 يتروا لنا ذلك يا شافيا  
 (الجواب) رضى الله عنه  
 لم يشترط في زايب فسلات  
 المنطقه ان يكون ظهورا  
 ولا يشترط فيه القباز  
 فيصح الفصل بالطين  
 والواجب من الزايب  
 ما يكدر الماء ويصل  
 بواسطة الى جميع أجزاء  
 الحمل ولا يظهر الخارج  
 من الكنف كزوايب المقبرة  
 التبوثة والميتة الواقعة  
 في المنطقه يصل لنهاه عيان  
 نجسة ولم يستثن منها  
 سوى شقين للجلد والجرمة  
 ويحق جهات به البلوى

من نحو ثياب نحو الصبيان والقساكين والكفار الذين يستعمل النجاسة وأما الصلاة على نحو يول المأكول فباطلة  
 لنجاسته على إجماع في المذهب وأما على شابه نجاسة في الروضة ولو أوجه ان يول ما يوكلى لحمه وله روحه ظاهران وقول  
 أبي حنيفة لا يفسد في من أصحبا واختاره الزوايى وهو مذهب مالك وأحمد والمعروف من المذهب النجاسة انتهى كلام

الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) حاشية فقال عنه لومعه الانسان سلبا ودفه ثابت هل يكلف بالواجبات ويكفر من زوجته ولا يغيب غيره ام لا يجيبوكم الاجر واشواب (اجاب) رضى الله عنه نعم يكلف ويكفر من زوجته ولا يغيب غيره والله الهادي أعلم (مثل) رضى الله عنه نعم في اجابته في ١٧ في حاشية كنية نصب عليه الله المروج بالزواج قال

العين والاثار استخدام السب بمد ذلك برهة من الزمان بحيث لو فرق وقت السب لمساوى وقته أو من وقت سمع فضلات فهل يحسب ذلك لسب المستدام فضلة واحدة لعدم عدده في المرات او بحسب سب الطول لانه مساوات وقته لو سمع فضلات أمستوا سب ما جسدن (اجاب) رضى الله عنه وارضاء بقوله لا تكفى استدامة السب وان طال رضاء على النهاية ولو نجس التنجيس بالذكر في ما كثير راكم وحركة سبما تزيه طهروا من يحرره فراحدة قانع شى وان دخل ماله او غارق ماله في القمار الحدث من تغدير الزجيب لان التزجيب حسنة تامة والسدد ذوات خصومة فلا يقاس أحدهما بالآخر ومن اقارنى علم الحكم والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه فدرج من نجس فيه في طه قيل من قبله قد ولع في آفة كسب قبل سبب ذلك المانعة والحال انه متى

المشقة في الاحراز عنه وصرح احد اصحابه بان ما بين من الدم في الجسم مضمون هو ملو غلب جرة الدم في القدر لصر الاحراز عنه وحكمه من مائتة وعشرة والقرور وان عينة واني يوسف واصحاب وغيرهم الملع وهذا الضو كآراء مع تناول نفس الدم غايصفي عنه يكون من باب أولى واما راسا على الاغنية من الضمة يصل إلى الصغير من الدم ك. وبساع ياتي جوده ولا يتجسس به الدهن ويحل شبهه وقلبه وبلده ولو حيا انتهى بالخلافة التساع ياتي جوده يصل إلى لا يغيب الدم والروت ويحل القليل والكثير وقول الضمة ونشأ النهاية فيمال الرط ولا يتجسس به الدهن فيه الطهارة لانه صغر عنه وكان هذا هو مستند ما يفتي من قولى شيخنا المرحوم الشيخ سعيد بن من طهارة الفصل المذكور ويجرى على مقتضى العلامة الشيرازي في حاشية الهامدة قال قوله ولا يتجسس به الدهن أى فهو باقى على طهارته وليس الدهن نجس صفو عنه انتهى وهو ظاهر ان قلنا ان الخارج منه ليس دم وان كان على صورته والا فاذي يظهر بقدره مضمون عنه لانه ظاهر للامام ما يصل من دم السمك وروحه واما حاشية ضد تكرس الجمال الرط في نهايته وغايره وغيرهما أنه بين من كل ما ينظر أو يتصور الاحراز عنه وان هذا هو الضامة مـ ومن ثم صرح بالفقهاء من أشياء كثيرة لم ينس القتهاء عليها ومستلثاته كما لا يغيب وايضا قد اتفق من تبعه سم والشيرازي وغيرهما والعلامة ابن جر وابن زياد وغيرهم على طهارة ما في جوف السمك الصغير من الدم والروت وجسوا أسكفه معه واما الكبير فببري الرط على ذلك ايضا فيه واحمد ابن جر وابن زياد عدم الضو على جوده من الروت لعدم المشقة واخرجه اذا كان كبيرا قال ابن زياد ومـ له أخذ عنه قبل شى جوده اذا سكن الدهن يلاقى شى من روجه انتهى واما الدم فهو مضمون كما تقرروا والحاصل انه قد ظهر قننا الفصل اما ظاهر او مضمون والله أعلم (مثل) اذا علمت في الصغى اجزا بفضة العين لو وقت فيه وخرجت قبل اغسلها فهل يكفي نفس الصغى في الماء ولا في الجواب في الاحراز البصدة ان كانت كالأربل غايصفي في الصغى ولا ينيلها الماء لا يكفي غر حاه بل لا بد من ازالة تلك الاجزاء كاصرحوا به في نظار هذا فن يمكن ازالها فمسكها حكم نفس العين الذي لا يمكن تلخيصه وان لم تكن الاجزاء كذلك طهر الصغى الاقره المسلكين لا يتجسس في الماء اذليل تجسس الماء بل يورود الماء عليه هذا هو الذي يفيد كلامنا تصريحا ولو بما وجبة وجارة العياب كطهارة الصغى أى الفرد اذا دهره ما يوفى شرح العياب لان جر تفسلا عن المطلب والكفاية لان الرضة لو بقى لون ملة الفصل بالجماعة كصوب تجسس بقى فيه لون الصغى قال القاضي قال الاصحاب يحكم بالطهارة لان الماء يقدح على ازالة الجماعة رضاء ولا يقدر على رفع اللون من المخل فاذا ورد الماء عليه علم ان ما لم يعل عليه الجماعة قد زال والمناق

(٣) (قائى) صرح الله تعالى في قوله تعالى عليه فضيل وترب على الوجه الاكمل الآية ففترت قطرة على توبه قبل الترتيب ففى ضلهم ذكر ما يبدل ضل لا يثبت انوب من محروم وخسرت اواب كثيرة فلهذا في الاما المصنوع فيه ذلك اتوبوا وانى وفي ذلك وحصلت الملاسة بواسطة الرطوبة من الرجل فغيره من يعرف وعن لا يعرف بهو المصالحه فيعدت كره

فلذا لم يأتوا ما كانا نرضى الله منه في الماضي والمستقبل والحال أنه يصح رأسه كله فجعله ذلك أم لا وما حكم من لا معهم هل يجب عليه إعلامهم بذلك والحال أنهم آمنوا كثيرين من غيرهم فطالب أم لا وإذا قلتم بالاول والحال أنه يخفى من اعلام بعضهم فهل بذلك يثبت الوجوب أم لا وإذا أخبرهم ما حكم ؟ ١٨ عبادته من لم يجمع رأسه كله والحال ان المدة طويلة

بجوهلة يندر المذاك جزاكم الله من المسلمين خير (الاجاب) هذا الله صدمت تقليد الامام ما كنت صبيح قبل العمل وهذه حيث وجدت شروط التخليد هي العلم بملفات الستة التي قلدها هو الثاني عدم التلقين والثالث عدم تبعية الرخص الرابع اعتقاد ارجحية من قلده او مساواته لامة ولم يرض هذا في التصديق اعتقد صحة التقليد مع اعتقاد المرجحية ويجب عليه اعلام من لا معهم اذ كانوا يستحقون التخصيص والاتباع الاحكام هذا حيث تفكر من الاحكام والا بن لم يفسر لحد او خوف ضرر فلا وجوب وليتلف في التاخير حتى يتوصل الى الاخبار ومن علم منهم ذلك فهو بالخيار ان شاء قضى ماصلا لها يتبين منه التخصيص دون ما شك فيه وان شاء قلده بشرطه والله سبحانه وتعالى اهدى (ومثل) رحمه الله تعالى بما صورته اذا كان التعبد شبيها

بعبادة كلبية ويستواضعها بالادوس ويهدده اعطاهم الخراز يصطفا فدمسها في الماء واصطلمها واصفاها السؤال صاحبها واخذ منه فظن انها شخصية فهل عليه ان يخبر صاحب الاملاحة هو قد استعمل الادب والمنفوس في ذلك او كيف الحكم صير الحال لمشتق في معنى النجاسة قال الترمذي الجمل او قلده تقليد اضابطا لخلافه (اجاب رضى الله عنه) بقوله نعم يجب

اعلام من يقين اصابعه لثني من ملة وذلك لانه سواء صاحب الإصلاح وغيره بخلاف ما اذا لم يقين انه لا يميل بالاعم  
وفي التفتة وغيرهما كالاجاب والمباركة مع قال الزركشي وغيره قلاص الخاطي من رأى في ثوب رجل نجاسة غير متو  
عنها لزمه ان يمسحها غيره الاعلام بها والحق ابن ١٩ عبد السلام في ذلك مرد الصلاة قال فبمسالة

بالنجاسة وكل ما لا يشوبه  
به وان لم يكن ماصيا لان  
الامر بالمعروف لا يتوقف  
على الحيان الخ ما فيه  
وفي نهاية العلامة الزملي  
أقضى الوالد وجه الله  
في حجام غسل داخله  
كعب ولم يمسح ظهره  
وأمر الناس على دخوله  
والاعتساف فيه مدعوية  
واقترحت النجاسة  
الى حصره وفوقه  
وتوصفا بان ما يتبين  
اصابته من ذلك نجس  
والاعتساف لا بالنجس  
بالثب ويظهر الحمام  
يجوز الله سبع مرات  
احداهن بغسل ما يغسل  
به لحصول التزويج  
كما صرح به جماعة  
ولوصفت مدة بمثل  
انه مر عليه ذلك ولو  
بواسطة الطين الذي في حال  
الدخايل لم يصح نجاسته  
كافي الهرة اذا أكلت  
نجاستها ثبت فيه بمثل  
فيها طهارة فيها  
انتهى فتقول حيث  
احتمل أيضا يظهر انه  
الإصلاح المذكور يتكرر

السؤال هذا والذي في شروط الصلاة من النجاسة والتهمة ان المراد بالشارع المصنف من طينة  
التي نجاسته هل المروءة ان لم يكن شاربا وصرح به الحلبي في حاشية شرح المنهج والفتاوى  
في حاشية الحلبي والزركشي في شرح لمحرر وغيره أنه غير في الشرع بعمل مرور الناس والدواب  
وان لم يكن شاربا وهو يقتضي عدم الاكتفاء بمرور الناس فقط اذا لم يكن بمرد دواب وكأنه  
لاحظ أن الناس من شأنهم ان كان الحر من نجس الأرض بخلاف الدواب ولو كانت لاحظوا  
ان من شأن الأرض مشقة الاحتراز من نجسها وهو الظاهر اذا تقرر ذلك لما تقتضيه لثمن  
النجاسة والتهمة ومن تبعها فبعد الضوفا في سورة السؤال ولو كان في داخل البيت الدهر  
خدا احتل على المرور وقد علمت تفصيل السيد محمد وجه الله في غير الشارع ومناقشته قول  
النجاسة ولو غير شارخ والذي يدل اليه هذا الغير ما يقتضيه كلام النجاسة والتهمة وغيرهما  
عن سلف أن المراد بالشارع ما هو اعم ان يكون شاربا نجاسة او لم يشربا تالفوا او غير  
تالف في دار اولاد المعلوم الذي لا يشبه فيه ان من شأن الأرض مشقة الاحتراز من نجسها  
وقد اظهر وبطلان الامكان النجاسة في المياه والتقية وعلوه بان من شأن الأرض مشقة الاحتراز  
ما يقع من تلك الايمان فيمع ان ذلك لا يطرد في جميع المياه التلية وكذا قالوا في كسبه  
من المفردات ان من شأنها ان يشق الاحتراز منها وان لم توجد المشقة في كل فرغ فدا تقرر  
ذلك منذ كرفه في الى ما ذكرناه فتقول قال في الامداد والتهمة بفتح الزركشي  
وغيره الضم عن قليل من طين الشوارع المجتنب النجاسة بخلق الخلف وان شئ فيه بلا فصل  
انتهى وحزم به ابن جرير في منع الجوارده في الاجاب انه اذا غلب من قليل ذلك في الثوب  
في الخفين والتبطين اولى ثم قال وما ذكره اعني الزركشي وابن الصمد في الخمين والتبطين واضع  
وكلام التبطين دال عليه انتهى وفي النجاسة قلاص عن الشرح الصغير لا يبعد ان ينداقوث في  
جميع اسفل الخلف والامر ان يقلب بخلاف ذلك في الثوب والبدن انتهى اي زيادة المشقة تجوز  
عد ذلك قليلا وان كثره فالخزاد على الحاجة منها هو الضار ولا فلاح من غير نظر الكثرة  
والقلو الا لم يمتد المشقة جدا من غير القليل كالروضة او ادما كسكر ندامته كلام النجاسة  
وهو كآثار قد أثر ما تله من الشرح الصغير لراعي وتلوه فيه وفي شرح الباب قيل  
بالب الآتي قال ابن عبد السلام ومن لم يبعد احتمال النجاسة فالورع التمس بشرط ان لا يعمد  
ورع السلف فقد كانوا يصطرون في تملهم ويوشون في الطين ويصلون ولو لم يكن المسجد مرفوشا  
وكان يملؤه البر والفاجر ومن لا يفر من النجاسات انتهى وفي عدة مواضع من صحيح  
البحاري منها وفي الصلاة وفي لباس من سجد رضى الله عنه قال سألت أنسا رضى الله  
عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوبه قال نعم ومن المعلوم انهم كانوا يمشون في عالمهم  
في الشوارع وغيرها ما ذكره السائل من أرض البيوت وحبته البابو غير ذلك وفي شرح

الله عليه سبعا مع الترتيب ولو بواسطة المال كان الحكم فيها مثل مشقة الشيخ محمد الزملي رحمه الله تعالى وحيث يتبين  
النجاسة في شيء من ذلك فلا بأس بتقليد الامام أي حنيفة رحمه الله ولو بعد العمل قاله رضى الله عنه قائل بطهارة الفصل  
المذكور حيث اضمحلت النجاسة وشروط التقليد كاذكر العلامة ابن جرير في تحفته علمه بالسنة على مذهب من يراه من

سائر شروطها ومعتبراتها الثاني اعتقاد الأرجية أو المساواة لكن المشهور الذي جاءه جواز تقليد المنقول مع وجود التفاضل  
الشرط الثالث ان لا يكون ما ينقض فيه قضاء القاضي الرابع ان لا يتجسد شخص مأخوذ من كل مذهبه لا سهل الشرط الخامس  
ان لا يقع بين قولين يتولد منهما حقيقتان كقوله لا يقول بها ٢٠ \* كل منهما كان قبله مالكا في طيارة الكتاب ويسمع

المرور فزيادى روى أبو سعيد رضى الله عنه قال يتار رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلحها  
اذ خلعت قبله فوضعهما من يساره فلما رأى القوم ذلك اتوا فمالهم لما قضى صلاحه  
ما لحكم على القاضيا لكم قالوا يا رسول الله رأيناك تقب لعائشة قالت يا عائشة قال صلى الله  
عليه وسلم ان جبريل أتاني فأكبرني ان فيه ما قلنا وفي رواية غيبا وفي اخرى قلنا واذني  
وفي اخرى دم جارا لمخ في سنن أبي داود ان امرأته لم ترضى الله عنه فقالت اني امرأة  
الحبل ذليل وامشي في المكان القذر فقالت ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره  
ما بهد وروى ابو داود ايضا في مسنده عن امرأة من بنى عبد الأشهل قالت قلت يا رسول الله  
ان لنا طريقا الى المسجد فكلنا نقتل بالاسلحة قال انيس يسدها طريق الحبيب فمما قلت  
بلى قال هذه بيده وفي السنن ايضا عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا توطئ بيعة احدكم الا الذي في القبايل فهو روى في رواية داود طي الاذي منه فصورها  
القبايل ذكر ان جبريل كتابه دورا فلهذا قتلنا من اصحابنا ان اصحابه رضى الله تعالى عنهم كانوا  
يوشون ويخرجون ، يشون خارجهم حفاة في الطرق مبلولة الى المسجد والحاصل ان من  
يخرج السنة السنية وجد ان يطلب حفاة في تلك طرق الشوارع ولما قال الله ان يطهر واغتسل من  
كسوات الاخير ويحترقا في زمرة السادات الاخير يصاحبه من بعد الله والاطهار واتباعه  
الابرار وقول السائل وهل اذا قبضت وجهه اوله الخ جوابه انه يعني عند قبضه  
العلامة سم في حوائش شرح ينتج عن الجبال الزملى حيث قال اذ مشى في الشارع الذي  
به عين متين الجباسة واصابه مشى في مكان آخر وثبت منه المكان الاخر انه يمشى منه  
في المكان الثاني ايضا فليصر اتمى وقال الشهاب القليوبي في حوائش الصلوة وسما صابه العين  
المذكورة من الشارع او من شخص اصابه او من محل اتحل اليه ولو من نحو كلبه من كمال  
القليوبي يبرونه (كله) من القروا ايضا عدم اتقوا في البص المذكورين المخلط وغيره كما طبق  
عليه المتأخرون وصرحا بظاهره ووجهه في القصة وانتهى به مبارتها وان اختلط بخلط  
كل وجه الزركشي وغيره ثبت وقتل الخطيب في شرح الفتية من شعبة الشهاب الزملى عن  
صاحب البيان عدم الضو قالوا فلهذا شعبة انتهى ثم لهم اختلاف الجبالا فميرت من الجباسة  
وان همت الطريق فاستوجه في القصة عدم الضو قال لندرة ذلك ولايم الاشارة به انتهى  
وجرى عليه في شرح مختصر بالفضل وهو ظاهر القمع له ايضا حيث تبرأ من القول بالضو  
وجرى في الامداد والاصاب والتلاوي وواقته في النهاية على الضو مما يبرر الاحواز عنه  
اذا همت الجباسة الطريق قال في التناوي لكنه مخرج عن الطريق وليسب صاحبه الى مخطئة  
ولا الى كوة وقتة فنهضت اليه وكلام الراعي في المرح الصغير يروى له حيث قال لم يفرقا

بعض رأسه قلبدا  
فشا منى وان لا يمس  
يقول في مسند ثم ينده  
في ميهما والله أعلم وقد  
قتل القليوبي في قصه  
عن ابن زياد الجني كلاما  
مفيدا في التخليد وذكر  
ان الوضوء والصلاة  
فحينئذ ولا ينجى على  
شك ذلك والله اعلم  
(سئل) اهل القبايل  
في ملة الشيعة النجسة  
التي حرقه التباك هل  
هو نجس ام طاهر او طهور  
واذا علم بالثبات فهل  
إذا عدم الملة الملتقى  
وخيف من احتمال ذلك  
لله نحو قتل مصل من  
الى التيمم ام لا واذا علم بعدم  
العدول هل يجوز اراسته  
ثم التيمم ام لا واذا علمتم  
بالتاخير وخيف منه ضرر  
يخرج اتمهم محكمه يثبت  
ذلك (أجاب) تقضى الله  
عليه فيم ضو طهور  
والضوء الواقع به يبقى  
المقرض ضار وان كان  
الفتير كثيرا لو لم يمس  
وربما وخوف القتل  
لا يبرر العدول الى التيمم

خلاف ما اذا خشي من استعماله ميع تيمم فيصوره العدول الى التيمم ويحذر اراسته قبل الوقت وما اذا  
أراه به فلا يجوز فلو لم يمس تيمم مع وجوب الاجادة لم ينجى ميع تيمم باستعماله والاملا اعادة الله سبحانه وتعالى اعمل  
سئل عاقله عنه في السواك ذكروا ان السنة في ابدائه  
كتاب السواك

ان يكون شيئا قبل هذا ابتداءه كالمصاحف المذكورة ام خلاف الاولى لان جلاصا سواء كان قبل شيرويه من الشيوخ  
 الاول وضعه في حاشية او في جبهة فقصير من هذه الخبيثة قبل يكون ذلك هذا لعدم ابتداءه شيئا ام لا اليهودا (اجاب) وحش  
 الله منه ثم اذا ابتداءه فاصلا يكون خلاف السنة ﴿ ٢١ ﴾ وليس يكره والله اعلم وفي الايجاب فائدة في البيهق

والطريق كان موضع  
 سواء رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من لانه  
 موضع القلم من الذين  
 الكاتب قال العراقي فيه  
 كتب وضعه فوق الاذن  
 في حديث الزمعي ضع  
 القلم على الاذن فيكون  
 خطه المصغر وطول شعر  
 وكرة الزيادة عليه لان  
 الشيطان يركب عليها  
 ووضع هذا لا يتكلم  
 به غير من اتقى كلام  
 الايجاب والله سبحانه

وقال اهل  
 ﴿ باب الحيش ﴾  
 (مثل) يرضى الله منه من  
 وجل به سلس المني ودامه  
 لما يكون حكمه قبل حكمه  
 حكم المتقاضاة أولا  
 فان قلتم حكمه في حكم  
 المتقاضاة فصلواتنا في  
 دعوه المجهنم القراء  
 انكم الله الجنة (اجاب) اقتضا  
 الله به حكم سلس المني حكم  
 سلس البول والمتقاضاة  
 لكن يجب عليه الفصل  
 لكل فرض ومنه الطواف  
 القروض اذا اراده سوله  
 الركن وطواف النوداع

في حكاية القولين بين القليل والكثير من طين الشوارع التي تجمد البصاصة وسائر البصصات  
 القابلة في الطريق كالزود وفيه الزيادة ما لا يخلو من مراد عين البصاصة فزاد التكرار  
 مع قوله او لامن طين الشوارع التي تجمد البصاصة فزاد واعلم انه لا فرق بين هذه الشوارع  
 او طينه كاصح به الزيادة في حاشية شرح بلخج والخطي ايضا فيها والقلوب في حاشية  
 الخطي وغيرهم والله اعلم انتهى ما عرفت وصحت من جواب للسؤال المذكور ﴿ سئل ﴾  
 وجه الله تعالى ما قول سيدي في نقل المصون من انه ان يرفع اقصاه ويرى بواء في الله  
 حتى يثقل كاهه مادة اهل البصرة والاحمد وبلدا جان حل هو طاهر والحالة هذه ام  
 لا فتوا ﴿ الجواب ﴾ اعلم ان كثيرا من المتأخرين منهم ابن شهبة وابن حجر في حاشية  
 واداءه والخطيب وغيرهم قالوا عن الخطيب انه يصير المصغر خلا من غير تحريف  
 ايلات صور الاولى ان يصب المصير في الدن النسخ يثقل الثانية ان يصب النسخ في  
 في المصير فيصير محالته خلا من غير تحريف لسكن اذا لم يكن المصير غالبا الثالثة  
 اذا جردت حبات التنب من حلقه وعلى منها الدن وطين راسه ثم اثم اخضعوا  
 فيما اسكن من المصير سواء في نقل الجري ابن جري في الضفة والخطيب في الاقصاع ودرج  
 التنبه على انه يلحق بما اذا كان النسخ غالبا فلا يضرب فصل فيه في المتن قال ان آخره يندم  
 ضرره عدلان يهران مطيع الضمور عدده او عدل واحدا فيقال بان لم يوجد غير او  
 وجد وشك لا وجه ادارة الحكم على القالب وان كان القالب الفضل من غير سبق تحريف  
 حكم بطهارته والاملاقة الهاتفي واقره وجرى عليه في النهاية وتبع الزيد والخطيب  
 ولذا وجه بالطهارة وان كان المصير غالبا لكنه مرجوح كاصح به الامنوي في شرح  
 التماح فصل ان في طرح النسخ على المصير ثلاثة احوال ان يستكون النسخ غالبا فيظهر  
 او سواء في كل ذلك عند ابن جري والخطيب وعند الرمي فصل فيه كاسبق او يكون النسخ  
 مغلوبا فيظهر على الوجه المرجوح ولكنه يجوز تقليده في العمل به بشرطه اذا تقرر ذلك  
 قال آخر عدلان يهران مطيع الضمور وعدمه او عدل واحد كذلك بان اقر كالتنب في انه  
 اذا زعمت اقصاه وعلى منه الدن وطين راسه يثقل من غير تحريف فلا كلام حيث في طهارته  
 كاهه واهروان لم يوجد غير او وجد وشك ادرك الحكم على القالب حيث كان القالب الفضل  
 من غير سبق تحريف حكم بطهارته ايضا وهذا اخذ من كلام الرمي في لهاتم وكذا المتن  
 كاسبق التنبه منهما وان قال العدلان او الفصل ان اقر ليس مستكنا في ذلك لكون  
 القالب فيه الضمور قبل الفضل فاعلم ان لما وقف على نصيحه في كلامه امتناع في ذلك وقياس ما ذكره  
 شيخ الاسلام ذكره الخطيب والجمال الرمي واتباعه عدم الطهارة فيما ذكره السائل وقياس  
 ما ذكره العلامة ابن جرانه يعني ويظهر ان الفضل هو الذي اقبل اليه ما شيخ الاسلام قال

وله دخول المسجد والقراءة والاعتكاف والله تعالى اعلم

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

(سئل) عن الله منه القيام في المكتوبة لا كروم كن قبل الاقام لقرائة القائمة وجلس لقرائة السورة قمره نفسه او قرائة املده

وإذا قلت السورة اليهودي من قيام لصح صلاته لأن قراءة السورة ستقام بشروط القيام في قراءة الفرض والسنة اليهودي (أجاب نقضاً الله تعالى به) لا لصح الصلاة إذا قصد في أثناء الصلاة السجدة والحال أن القادر على القيام بلا شقة لأن فيه أحداثاً ذكر في الصلاة وهو هذا التصديق لا بموجب وقد مضى ما في ٢٢ في أن زيادة الركن الملقى مع العلم والتعمد بطلوا واستلوا

في الآتي لأن تخطئ مع وجوده فيها وإن لم يؤثر في الظل كصاوة حصة من غير جرمها انتهى وإذا لم يضر حيزاً واحداً من الغيب فكيف يضر وضع الفرض في الآتي فيغيره ثم يقتل وأما الخليل فقد في الاتباع ثم لو عصر الغيب ووقع منه بعض حبات في عصره ولو سكن الأحواز عنه ينبغي أنه لا يضر انتهى وهو صريح كآري في أنه لا يفي إلا من بعض حبات الغيب الذي لا يمكن الأحواز منه وقياسه في القرآن يكون كذلك وحيث لا يفي عاقبة صورة السؤال وأما الجبال الرمل فقد ذكر نحو ما في الاتباع وزاد التصريح بالتجسس إذا تضرعت النقايد وحبالها في الدن ثم تخطت وعبارة لغاية ولو عصر نحو الغيب ووقع فيه بعض حبات لا يمكن الأحواز عنها لم يضر فيما يظهر والتجسس بالمين النقايد وحبالها إذا تضرعت في الدن ثم تخطت انتهت بمروفتها وهو موجود في خير لغايتها من كتبه كفتاويه وغيرها وأما اتباعه أصح الجبال الرمل في حاشية الشهاب القليوبي على شرح مختصر أبي شجاع فلهذا ما لم تكن أي المين ما يمشي الأحواز عنها نحو بعض زاد أوحيايت يسيرة انتهى وفي حاشيته على الأصل ويعني ما يمشي الأحواز عنه أو ما يحتاج إليه كحبات قليلة ونوى فمر كذلك انتهى وفي حاشية شرح المنهج المبلى ومثل ذلك أي المين التي يضر طرحتها النقايد وحبالها إذا تضرعت في الدن ثم تخطت انتهى قال العلامة ابن قاسم في شرح مختصر أبي شجاع وكذا أي ظهر لو كانت تلك المين بما يمسر التقي منه بعض الحبات وأجزائها وبمجسها بما يمسر الأحواز منها ما لا وأما العلامة ابن جرير فقد قال في العدة لم يشتق نحو حبات النقايد بما يمسر التقي منه كما يصرح به كلام المجمع وجرى عليه جمع مقدمون وتأخرون خلافاً لا تخبرين وإن أولوا كلام المجمع ونوا كلام غيره على ضعف الأدلة لهم إلى ذلك وكذا ما احتج إليه لمصر بليس أو استقصاء عصره بطلانه من ضروره انتهى كلام العدة فبطل سكتاً أراحات النقايد بما يمسر التقي منه وظاهره وأوجب الحبات وقد أضحى بذلك في الأمداد فقالوا لو سكتي النقايد وحبالها فلا يضر صاحبها انتهى إذا تخطت كما أنهه كلام المجمع وصرح به الإمام كقاضى والبغوى وجزءه بالبقيتي ونفى عطف الأوروت وأول كلام المجمع بانيضا فذلك بعيداً ولادليل عليه وكذا قرع حقة القاضي والبغوى على ضعف نوى الرطب كحبات النقايد إلى آخرها في الأمداد وفي فتح الجوداد ويعني من نحو حبات النقايد لشقة زعمها انتهى وفي الباب وشرحه لابن جرير ومثله أي التجسس بالمين النقايد وحبالها إذا تضرعت في الدن ثم تخطت تبعه فيه شيئاً في شرح البصيرة اتساع لجلال البقيتي أنه سئل ما إذا أخذت نقايد منب فوضعت في جرة ففضل فصارت خراً فأجاب بأنها لا تظهر ابتداءً للصاحب إن النقايد تبعت بالخصر

من ذلك مسائل منها مريض لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يمتد أو والد وورقة قعد جازله ذلك ولا مقتد محيا ر الصوم فعل على أنه مع القدرة مبطل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) ما معنى قولهم في تكبيرة الأحرار إذا ذكرها يدخل بالأوتار ويخرج بالاشباع ينون التاكث (أجاب) هنا أنه منه حتى ذلك أن من كبر تكبيرة الصرم ثم كبر أخرى تأويلها الصرم أيضاً بطلت صلاته بهذه الثانية لأنها كبر تامة نوا بها الصرم أيضاً والدخول في الصلاة دخل في الصلاة بالتاكث وخرج بإراسته ودخل بالخاصة ولم يجر هذا كله حيث لم يرض مبطل بين الأولى والثانية وكذا ما جدهما والأبان عرض مبطل كشك في الثانية أو قطع لصلاة كتلت الثانية دخل بكل كاهو معلوم والله في كونه يدخل بالأوتار ويخرج بالاشباع إذا نوى الاتساع

أنية الاتساع المذكور في ضمنه قطع الأولى أما الذي هو افتحا ولا تخطئ مبطل هو ذكر بعض لا يوزو الله سبحانه وتعالى (سئل رضي الله عنه) ما حكم الصودي إذا بدأ أقرأ الحديث ونحوه من بقية العلوم (أجاب رضي الله عنه) الحكم فيه الإباحة لا الاستلزام لا الكراهة وعبارة الإيجاب للعلامة ابن جرير قال في المحمدي والآل في كذا لم يجره من القرآن عليه لأنه لا من التهود وإن اقتضى صائبه قول الشافعي

ويشترط ان لا يقصد بالاكراه شي آخر سوى البدنية كان مستطاع او هو يقصد ان يستعمله لغيره كالمصروف كالمصروف الا ان كان  
 القتر استبان من من الضميمة فهو بلا عناه ولا يحسن بوجه كالاتي ككون الذكر بلا حياء القراء هو الاوجه الذي لا يوجب  
 فظهر ان التمسك بالطلب فلا ذكر لكونه خلا من في ٢٣ في قراءه القرآن اما اذا لم يكن الذكر بالصفة المذكورة فلا

يطلب بالحدوث ونحو  
 القصد بالانوار بوجه  
 وقال اعم (مثل) من  
 الزاوية اذا وقعت الصلاة  
 هل يكون لها قيمة المسجد  
 ويكون بها اعتكاف ام لا  
 لان مثل زاوية ابن علوان  
 مختلفين في كونها مثل  
 الساجد ام لا انشونا  
 ما جوبن (اجاب) عاقله  
 عنه بشروط الزاوية  
 المذكورة حيث هو ان  
 واقعا توى بها المسجد  
 وكانت حارة لها دوات  
 او كانت وتلقب بالمسجدية  
 سلتها القيمة وحيث  
 لا يملك ذلك فلا تسن القيمة  
 والله تعالى اعم (مثل)  
 رضى الله عنه عن قوله  
 صلى الله عليه وسلم امرت  
 ان اسجد على سبعة اعظم  
 الجبهة واليدين والركبتين  
 واطراف القدحين هل يجب  
 في السجود وضع جميع يمين  
 اصابع الرجلين حتى لو  
 وضع يمين اصبع من كل  
 رجل ما يكتفي به لا يجب  
 أفيدونا (اجاب نعمنا الله به)  
 لا يصح السجود الا وضع  
 يمين يمين كفه اليدان

تسقط بجماعتها بخلاف اجزاء الذين يضررون والوجه خلافه فلا يضر صاحب حبات التناfid  
 فظهر اذا تمكنت كآلهه قول المصوم لو استأملت أجواف حبات التناfid خرجتني صفة  
 يجمعها اعتقاد على طهارة طهارتها وتوقع طهارة طهارتها بالفضل وجهان والصحيح البطلان  
 أي قوله توقع طهارة طهارتها إلى آخره صريح في أن طافي طهارتها اذا تفضل طهروا ولفظ  
 قول الامام في النهاية وجزم به بالثبوت كالا يجب تنحية الصبر من التناfid والقتل وقول  
 الشامل الصغير وشرحه ما في الصبر من الورق والقتل الذي يسر تقيده لا جع من الطهارة  
 وقول القاضي والنفوس لو ادخلت النيب مع التناfid في الدن وصار خللا وقول جمع  
 من ذكر وغيرهم كالعارف بطهره في التناfid فيه التوروش على ذلك في الاوراق قال لا يلزم  
 تنحية الصبر من التناfid وتعيينه من الاقدا انتهى وهو ظاهر وبه صرح ابن الصمد فقال  
 عقب كلام المصوم السابق وهو ظاهر لان حبات التناfid ليست بين اجنبية وكذا اجنبية  
 والورق الذي لا يستعمل منه غالباً انتهى واما أويل شيئا كلام المصوم الى آخر ما خال به  
 في شرح العباب في مناقشة شيخه فراجع ان اردته واما وجه ميل القبول اعتقاد مخالف  
 ان جزم من الطهارة في صورة فهو التناfid وحبتها ملكه اقرب الى المتقول من قول  
 الاولين كما به عليه ان جزم فيها قلنا عنه ورايت ايضا في تجريد المزيد التصريح به  
 وكذا في الديباج لفرصته وأقنى بذلك المراج البتقوى في شرح الكبير والروضة  
 والمجموع ما هو ظاهر او صريح فيه حيث جزموا بتوقع طهارة يمين حبات التناfid  
 اذا تضرر كاسبق نقل الاجاب به عن المصوم وما يشهد لمناقشة ما جع اليه اولئك  
 المتقول في تأويل العلامة ابن قاسم في حواشي التفتة قول شرح الروضة وسجد عتب  
 تضرر جوفها بقوله كان صورة الحبة المذكورة اذا طرأت بخلاف ما لو بقيت في الصبر ابتداء  
 فيبقى لا تضر اذا تضررت ثم قلنا طهارتها ان طافي جوف هذه الحبة اذا تفضل طهروا والحبة  
 كالاتي فيبقى طهارة جوفها تبعا انتهى كلام ابن قاسم ونقله الهانفي وأقره واذا قرر  
 قت الضوم من نوى التناfid وحباتها وراجعتها وعن القائل فيبقى ان  
 يسكون التناfid كالاتي لا ما توى أو قل لا يخرج التناfid من هذه الاقسام كما هو ظاهر  
 على أن لنا وجهاً سبق التصريح به عن المصوم وصرح به في الروضة ايضا وازا في  
 في شرح الكبير يمد بمسألة طافي جوف النيب من التناfid فكذلك طافي جوف التناfid  
 لكنه مرجوح والصحيح عدم الطهارة قال في المطالب بوجه عدم الحكم بالجماعة القياس  
 على طافي يمين الجوان فانا لان الحكم عليه بالجماعة الخ ومثل ذلك البضة التحويل لطنها  
 دما لما في جوفها قبل كسرها كالملقة المتصلة بالآراء كما في الخادم لفرصته ولفظ مقابله  
 القوي فان لم يمتار اثارها في دفع النجاسات لا ترى انها اذا زالت تجس جميع الاجزاء

أصابع الرجل من النعفة بعد الحاجة قلت الاظهر وجوبه ثم لا يجب وضع كمالها بك في جزم كل من يطن كفيه واصابعها  
 ومن ركبته ومن يطن اصابع رجله كالجبهة دون ما عند ذلك كالطرف اطراف الاصابع وغيرها الخ طافي النعفة  
 سبحانه وتعالى اعم (مثل من صلاة الاولين) يخرج وقتها يدخل وقت الصلاة ام يصل صلاة العشاء الفتن ما جوبن (اجاب)

لم يدخل وقت صلاة الأوابين جعل صلاة المغرب كالذكر العلامة الشيرازي على ما يشبهه على النهاية وتخرج بدخول وقت الصلاة لكنه يقتضي التأخر وقت والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) صفة الظهر القبلة والبدنية الذابح الأربعة إليها واحدة فهل كان يتشهد فيها الشهد من غير زيادة لا افتوا في ٢٤ (الجواب) يشبهه ثم سئل طهر الله كورت الذي حرم عليه

والصلاة البضعة فهو جاد وتطهر ثلثة الخلاف في صحة البع وعده وفي صحة الصلاة بحمل الحيات المذكورة والبضعة وعدم صحتها كما صرح به في الحاشية وبالحقيقة فقد قرروا جواز تقليد الوجه الضيف لعل الإنسان لنفسه بترطه وكذا الاقتداء به لكن مع بيان ضعفه بقي الأهل يقولون ان ذلك الوجه الضيف القاتل بدم نجاسة الحمار الذي في جوف الحيات يقول بظهارتها أو يقول لا يصح عليه مادام في جوف الحيات بطهارة ولا نجاسة في ذلك كلام أو ضمه التقي السبكي في ستة الأربسون من الاستسقاء الحليسية وأصل في تحقيق ذلك وحاصل بيان ما يتعلق بما نحن فيه ان في كلامه ما يدل على كونهما أصنى أقول بالظهار أو أقول بدم الحكم أو أقول بدم الحكم ظاهر كلام الأصحاب والظهار بعيد جدا وبيان ذلك ان يقال النجاسة حراما وهو كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع الامكان لا حرمتها ولا ضررها ولا استنثارها والظاهر يحتمل ان يقال انه ما ليس كذلك مكل ما ليس بنفس ظاهر وعلى هذا يلزم اذا قلنا بطن الصدور ليس بنفس ان يكون ظاهرا ويحتمل ان يقال الظاهر كل عين اذن الشارع في تناولها على ما قلنا ما حدثناه النجاسة ويقال الظاهر ما يلزم استحبابه في الصلاة والتبسم ما وجب اجتنابه فيها ولنا قاعدة اصولية وهي ان الاذي أهم من المنع فلاذن المنع فيها واسطة التبسم يمنع منه والظاهر ما دون فيه وما ليس بمنع منه ولا ما دون فيه لا تبس ولا ظاهر وذلك هو الاشياء التي لم يحكم فيها وهو ما في بطن الحيوان لا المصلي في بطنه البول والدم وبحمل الصغير الذي في بطنه ذلك لانه لا حكم لثقت النجاسة المستقرة بمسما قد سرح الأصحاب بانه لا حكم لها ويعد إطلاق الظهارة عليها فخرج من ذلك أنها في محلها لا تبس ولا طهارة لانها لا تتعلق بها حكم ويتعلق به ما في بطن الصدور وما في بطن البضعة من الدم على أحد الوجهين الى آخر ما قال به السبكي رحمه الله فراجع وقد أوردنا بعضه ضيقا في القول نعم قال رحمه الله وتعرض لذلك بعض أشياء ذكرها متأخر وأفتنا الشافعية ان طرسها لا يضروا شيء اختلفوا في الضرر بها فجماعنا في ذلك وضع المصلي الآية على هو الزبيدي والقر وكذلك على صير نحو الغيب لا يتصلما بقي في قلبه منه وعبارة ابن جرير في التناوي قال البهوى كما قلناه عنه ابن الرضا والقول وغيرهما وان قال الزركشي لم أره في تهذيبه ولا ساويه اذا أتى في الصير ما حال المصير طهر شغلان الله من ضروره وسبقه الى البهوى الى ذلك شيء اقاضي فقال لو صب الماء في الصير واستحال قتل فهو طاهر انتهى ووجه كون الله من ضروره استصمام عصره حتى يخرج جميع ما فيه اذ لو كلف الناس الاعراض ما في لشيء يحمي لاربعه قويته عالية عليهم فلم أعدم ضروريته بالنسبة لاخراج ما في قلبه لانه من أصل ضروره عصره لسهولته دونه واذا دوح في هذا الماء فاول ما الذي تنوق

العلامة ابن جرير رحمه الله  
القبلة والبدنية قبلة واحدة  
لا يصح ولا يتشهد واما ما  
مشى عليه العلامة الرمي  
تجاءلوا الله من الصفة فيصح  
الجميع في واحدة تشهد  
او تشهد واحدة والله  
سبحانه وتعالى اعلم (مثل) في  
الله العلامة ابن جرير  
نفسه ان قرأ من غير ذلك  
الادغام بمثل قرأه هل  
هو محقق ولا وهل قال به  
أحد من العلماء المعبرين  
وما قول الشيخ محمد الرمي  
في هذه المسئلة هل هو مخالف  
لابن جرير موافقه فيها  
ولا يكون حكم الزجر  
تلك فتعذر ذلك ليدعوهم كما  
الفتاوى (الجواب) يشبهه  
ثم قول الخصة محذور  
وافق على ذلك الرمي  
وعبارته قوله بطن ساق  
كل ما لا يزال من ابدانها  
على الصواب وصحت صلاته  
وان استمر الى ان سلم ولم  
يصدح على الصواب بطلت  
صلاته ووجه ذلك ان  
الحرف المشدج بغير في ولا  
فكر لكون اللام لا ظهرت  
خلقت الشدة لان ظهورها

لم يكن فام قامها انتهى وبما وجه ظهور الفرق بينه وبين دل سيد ونحوه وفي الخصة لم لا يمدد الجاهل بذلك لضعفه وقال القليوبي في شرح شعبان الرمي انه يضرب في العالم دون الجاهل والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) حمله الله تعالى في شيء من القروض المحروضة الصلاة واما ان يقتضى مالها لعل يجوز التضامن بان يصلي السائل كذا

كسنة الصنع والمغرب والعشة وغير ذلك من السفن ام لا انونا (اياب وعلما) بقوله لم حيث فكما تروض المسكورة  
 بغير جازله تأخير الفصل ما بعد السنة والايان في بني عطر وحيث عليه المائدة ولا يجوز له لتأخير والله سبحانه وتعالى  
 اعلم (مثل خطه الله تعالى) من يذ الصلا. هل تصح بملقاس (٢٥) ام لا ومن يذ الوضوء هل تصح بالسان ام لا ومن يذ

ومن ان هل تصح بالسان  
 ام لا ومن يذ الفصل من  
 الجنب هل تصح بقط  
 الفسان ام لا (اياب)  
 عفا الله عنه بقوله لم  
 الدليل على سقاة التبة  
 في الابواب الراسية بل في  
 جوع الابواب القياس  
 على لقعة صلى الله عليه  
 وسلم في الحج وحديث  
 البخاري تأني ليقاآت من  
 ربي فقال صلى الله عليه  
 الوادي المبارك ايود  
 العتيق وقيل مرة في جود  
 وهذا يصريح بالقط  
 والحكم كما ثبت بالنسب  
 بقت القيس والله تعالى  
 اعلم وفن الله والبرهان  
 المذهب هو القطع بالثقة  
 بحيث يصح قسموا ماما  
 بضمه بعض الجملة من الجهر  
 بها بحيث يسمعه غيره فهذا  
 لم يقل به الشافعي ولا غيره  
 من الائمة وضوان الله  
 عليهم فيصير طالب العلم  
 على اطوار من هذا واشبه  
 والله سبحانه العادي اعلم  
 (مثل حتى الله تعالى) فحين  
 ركم واعتدل ستروا وشك  
 في حلة الاعتدال هل هو

العصر عليه الى آخر ما طالع ان جري في فتاويه وذكر الرسل في لهاته نحو ما في  
 الفتاوى المذكورة من وجه كون المذ من ضروره وذكر ابن جبر ايضا في حوايه في  
 وضع المذ لتفريق حجة خلاصه وجميعه انه يضر في حوايه لان المذ الحاجة ولا حاجة  
 لذلك ثم ذكر ان كل ما يحتاج اليه يضر طرحه فلا يخلط ما طرح فيه لا يظهر وان وضع  
 عليه الماء قبل التضرع لا يصاحبه حين لا يحتاج اليه لاجل حجة وهذا اعنى اخضر وضع الماء  
 على نحو التمر والزبيب شيء قد اطبق عليه المتأخرون بل واعرض غير واحد منهم بغير  
 السبكي بأن المختار طهارة اليد وقالوا انه العهد مذهبها وليس هو المختار دليلا خلاصا لما  
 يوجهه تغييره بالمختار لم شيخ الاسلام ذكر ما كلامه كما تزداد في طهارة اليد كما يعلم براجحة  
 كتبه كسروحه على التمسح والوضوء واليهبسون ذلك الفصل من انواع وفي لها يذ الجليل  
 الرابي ما نصه وظاهر كلامهم انه لا فرق في التمسح بين المتخذين نوع واحد وغيره موقوف على  
 صلا او سكر او التمسح من نحو حطب ورمال او يروى بيب طهر باخلاصه خلاصه جزم  
 ابن العماد وليس فيه تمثيل يصاحبه عين لان نفس الصل والبر ونحوهما يضر بآرواه  
 ابو داود وكذلك السكر لم يصح اخرج عين اخرى ولو جعل مع نحو الزبيب طهارة وما  
 وقع ثم سقى وصارت رائحته كرائحة الخمر فيصعب ان يقال ان ذلك الطيب ان كان اقل  
 من الزبيب نجس والافلا اخذنا من قولهم لوالق على عصير خل دونه نجس والافلا  
 الاصل والظاهر عدم التضرع ولا حجة بالرائحة فيقتل خلاصه وهو واجبه اعنى  
 كلام الهابة وخلفه في الضمة فاحمد الاحقن الاول وفي فتاوى ابن جبر لم  
 لسكر الذي يوضع في الصبر يكثر افساوه يضر الا ان فرض تضرعه فانه يظهر بقتل  
 ومنه يؤخذ انه لو صبر نبيذ مختلفة لم يخلطها وهي عصير تضرعت ثم تخلص طهرت  
 وهو غير بعيد ولا ينافيه كلامهم فيها لو طرح على الخل عصير لان الخل يستعمل نحوه  
 فطر والله في السالب بخلاف ما نص فيه ان الكل يضر اذا تخلص طهر اخذنا من كلامهم  
 فيما لو وضع خر على خر اخرى فطهر طهران وان كانا من جنسين كما يأتي وان الرطب اذا  
 احتصر ولم يمتلئ به ماء وتضرع لم يخلط طهر خله قطعا ولم يأت فيه خلاف التمسح به  
 يعلم ان ماء الدار جيل اذا لم يخالطه غيره فضرع ثم تخلص طهر قطعا ايضا ولا يأتي فيه خلاف  
 التمسح الى آخر ما في فتاويه ومن ذلك قضى خرا الدن فان كان بسبب تنسب الدن او افتادها  
 بواسطه هو باو كرهه قال في الايباب فاذي بغير الطهارة متاظهر الارتقاء بالقلبان لان كلا  
 ليس بفعال فاعل فهو عمن ان كان النفس فعل فاعل كان ادخل فيه شيء فارتفعت بسببه من اخرج  
 فسادت كما كانت فلا تظهر واضطرب كلامهم فيها لو جري الرقع بضمه او بضم فاعل بضم اخرى  
 جرى شيخ الاسلام ذكر ما رجه الله على ما نقله عنه ابن جبر في فتاويه وهو ظاهر الاسنى

(٤) (فتاوى) امانتي في ركوه اعلم بطلان قول بلزوم العود الى الركوع اعلم بلزوم وهل الاختلاف بين من قال  
 الطمانينة ركرو من قال الهاشتر قطعى ام متوى امتوا (اياب رضى الله تعالى عنه وارضاه) ثم من شك في اعتداله هل امكن  
 فركو عه ام لا زعم العود فركو عه وان سكت لاجل ان ذلك لحظة بطلت صلاته وان اخطب قطعى لانه لا بد من اهل كلاتولين

والأشك فيها لزوم الإتيان بإله الله تعالى (مثل مناقته عنه) أي إذا كان مع الشخص قتيلا بحيث أنه لا يسمع منه إلا إذا  
 صدق به والقريب منه بحيث يصل إلى أذن البهر فهل والحال ما ذكر إذا كان أحوما يصير قرابة القاصد والشمع بحيث يسمع  
 نفسه وإذا كان يسمعه غيره أم يسمع بالقرابة بحيث لا يسمعه ٢٦ غير ولا يسمع هو نفسه أم ينفذ إلى أذنه لا (أجاب)

ورضى الله عنه في جواب  
 في أنتم ذكرنا في ع  
 صوته بحيث لو كان صحيح  
 السمع لم يسمع أما بحيث  
 يسمع غيره لا يسمعه والله  
 سبحانه أعلم (مثل كتاب الله  
 عليه) في حق يسمعه ويده  
 اسم القاصد لا يسمعه  
 المستوفى قبل ذلك المطلوب  
 أم لا فلا تفتن غير المطلوب  
 فهل يكره لا يجوز (أجاب)  
 مناقته عنه بأن ذلك غير  
 مطلوب وهو في المسجد  
 خلاف الأولى لما في ذلك  
 من عدم إقام السنن  
 خصوصاً في الركوع  
 والعبادة والجلوس  
 إذا وضع يده على ركبتيه  
 وفي القيام إذا وضع اليدين  
 على الإيسري وأما في  
 السجود فهو مكروه لأنه  
 الاضطرار إلى السجود  
 وصحة الإيماء بفتاوى  
 ابن حجر رحمه الله تعالى  
 وبقي كراهة البس  
 في الكفة بين الخلاف في  
 استناده بمرويات الشافعي  
 رحمه الله تعالى ليس على  
 ذلك كراهة الصلاة  
 وإيماءه بالجلدة التي  
 يجربها وترتفع على لحي أسره  
 (مثل) رضى الله عنه وأرضاهم  
 إمامه فأدأمن محل يسمعه  
 إمامه فأدأمن محل يسمعه  
 إمامه فأدأمن محل يسمعه

ورضى الله عنه في جواب  
 في أنتم ذكرنا في ع  
 صوته بحيث لو كان صحيح  
 السمع لم يسمع أما بحيث  
 يسمع غيره لا يسمعه والله  
 سبحانه أعلم (مثل كتاب الله  
 عليه) في حق يسمعه ويده  
 اسم القاصد لا يسمعه  
 المستوفى قبل ذلك المطلوب  
 أم لا فلا تفتن غير المطلوب  
 فهل يكره لا يجوز (أجاب)  
 مناقته عنه بأن ذلك غير  
 مطلوب وهو في المسجد  
 خلاف الأولى لما في ذلك  
 من عدم إقام السنن  
 خصوصاً في الركوع  
 والعبادة والجلوس  
 إذا وضع يده على ركبتيه  
 وفي القيام إذا وضع اليدين  
 على الإيسري وأما في  
 السجود فهو مكروه لأنه  
 الاضطرار إلى السجود  
 وصحة الإيماء بفتاوى  
 ابن حجر رحمه الله تعالى  
 وبقي كراهة البس  
 في الكفة بين الخلاف في  
 استناده بمرويات الشافعي  
 رحمه الله تعالى ليس على  
 ذلك كراهة الصلاة  
 وإيماءه بالجلدة التي

في  
 (مثل) رضى الله عنه وأرضاهم  
 إمامه فأدأمن محل يسمعه  
 إمامه فأدأمن محل يسمعه  
 إمامه فأدأمن محل يسمعه

اولى من الوقوع في خلاف الشك بها اولى من ولا يبعد مراعاة القول بان تكرار الركن القولي او بعضه يبطل اقوالنا ما جردت  
(انجاب) رضى الله تعالى عنه لم يلائق ولا فضل والاكل عدم التأخير فلما أمن مره الا يتأخر مراعاة الصحيح القائل بالتسليم على  
التعاضد في شروحه الصلة والهاية والنقود البهاركة في ٢٧ فان تحلل ذكر فسدح المراءاة فان تلقى بالصلاة

كتبا بينه قوله احاسه  
ونقصه عليه فلا يقطع  
الموازة في الاصح وقائي  
في طمها فلا حسيلا  
استيا ما لم يح وح من  
الخلاف الخ باي ونسا  
قد الاصل عدم التأخير  
مراعاة القول بان زيادة  
القول كالقول في انه يبطل  
الخارج من خلاف هذه  
الادوال ترك التأخير  
والله سبحانه وتعالى اعلم  
في اشروحه الصلاة في  
(ش) حقه الله تعالى  
عن ذوق الطيور في  
المساجد ذكروا انه  
يعني عنه لشدة الاحتراز  
عنه ما يتجدد الشيء عليه  
من غير حاجة او يكون هو  
او جماعه رطباً فاذا قوضاً  
من حنيفة او ركة في  
المسجد ودخل المسجد  
ورجلاً رطباً ان يكتب  
العرز عن وطئ ذوق  
الطيور او يكتب تعبير  
رجليه واذا كان في  
الصف الاول ذوق وفي  
المؤخر عليه عدمه ومراده  
الصلاة وقت لا يتجدد  
الشيء عليه بلزوم التأخير

في مسألة السؤال قال ما لم يكن القطاراً عليه والاملاط واخملت ذلك من مسئلة النبي صلى  
وضع حافله في الدن وانتم عليها الى تحلل فكل حية فيها خاخرة لانها كاللآل قال لان  
مسئلة لتبب خصوص عليها انتهى (خاتمة) في النهاية مائسة ولوق في غير الاندردى  
غير طاهر الخ لاهم كالماء بن السداداته يظهر بها للاسواء استعصام لا كما يظهر بان خوف  
الدرج هذا القول وراية في كلام غيره فليقلبه وهذا آخر ما ردت ايراد في هذه الوردات  
والحمد لله اولاً وآخر اوصى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم انتهى ما ردت عنه وتهدية  
على كل وجه بمولاه تعالى وشيخه من جواب هذا السؤال والمندرجين العالين (مثل  
رحمة الله) تعالى في شخص اجلهم الا انه بحيث انه صار يستغرق اولات الصلوات فاحكمه  
اقوالنا (الجواب) اعلم ان اثنتا الشافية تصرحوا بان الحكم في نحو هذه المسئلة اطلاقها  
بالمخاضة ولذا ذكر يصر من عباراتهم في ذلك يقولون في الاثني ونحوه في النهاية والمغني مائسة  
قال في المجموع وذو الجرح السائل ابو اسير حتى بالمخاضة في الشدو غسل الدم لكل فرض  
انتهى فان في الامداد لكن لا وضوء عليه لكل فرض ومثله دوننا ورحلنا بوجه كلام الماورود  
انتهى وفي الحقيقه ، بقاوى ابن جرير مثل من ردف ودام رجلاه قبل يصلى . . . او يتنظر  
اقطاعه وانقضت الوقت اجاب بقوله طاهر من كلامهم انه كالسلس الى آخر ما في حاويه  
وطول السلس كالمخاضة في احكامها وفي الغضه لو ردف في الصلاة ولم يصبه الا  
المليل لم يفسدها وان كثر زوجه على متصل فان كثر على ما صابه ازم قطعها ولو رجعت خلا  
لن وجهه او قبلها ودام فان رجى اقطاعه والوقت شمع انتظار والاضطه كالسلس خلا  
لمن زعم انتقاره وان خرج الوقت كما يوسع لتسلي توبه التمس وان خرج ويرقى  
بقدره هذا على ازالة التمس من اصله فلو لم يخلاله في مسئلتنا انتهى اذا علمت ذلك  
فمستثنى من ايراد ملاك وحيث كان كان رجس الخارج كثير او امكنه وضع نحو  
قصه على موضع خروج الدم ليمس الدم وجب ذلك حيث لم يؤذ اغصانه فان  
لم يمس فذلك وان صكه ربط شيء عليه وجب حيث لم يؤذ ذلك بعضا اذا آذاه  
اعلم من الدم بلزوم قوله في مسألة المخاضة في شرح الباب ومثلتا مثلها كما لم  
بمسابق مائسة وفيه ان يكتب في تأذي بالرقان وان لم يحصل جميع قيم انتهى والتعبير  
بالرقان هو في كلام غيره ايضا فبسته لظاهر في عدم اشتراط جميع قيم واذا لم يلزم ملاك حقي  
مخرج من الدم وان كثر كما صرحوا به في المخاضة وكذا ان لم يمس به اذ كر حيث قلنا بلزومه  
كما صرحوا به في المخاضة اذ هو حيث خرج من غير قصير منه هذا حكم الكثير واما القليل  
فهو نحو عنه اذ لم يمس الشافي الغرض من الدم الا حصى اذا كان قليلا قال في الايمان ما يلبس  
في الصلوات الخ وهو يسر الاحتراز عليه قليل ما زاد عليه كثير لان اصل الصلوة هو لتسمر

الى صلب اثنى من الاول والحال امرأى الذرق والاول لم يلزم ايقوننا (انجاب) ضافة عنه لا يكاف لهرز من  
ذوق الطيور كافي الصلة والنهاية قال الشافعي عليه السلام في كثرة المسجد او غيره بحيث يشق الاحتراز عنه  
لا يكلف غيره حق لو كان بعض اجزاء المسجد خاليا عنه وعكته الصلاة فيه لا يكلف بل يصلى كيف اتفق وان صادف محل

الذوق وهذا ظاهر حيث هم الذوق المحل نظر اشقل المعبد مثلا على جهتين احدهما حالة من الذوق والاخرى مشقة عليه وجب قصد الخالية ليصل فيها ادلا مشقة كما يميل على كره في الاستقبال فليراجع انتهى كلام الشيرازي ومن كلام الشيرازي لو أخذ مستق الصف يمتنع عليه ﴿ ٢٨ ﴾ التأخر الى الثاني كما هو ظاهر والله اعلم وكلام الصنف

والنهاية ظاهر في تكميله  
تخفيف وجليه لاشتغالهم  
عندم الرطوبة حال  
الشيرازي في الحاشية  
المقدمة اى يلح الرطوبة  
من احدى الجانبين لا يبنى  
عنه و ظاهره وان تغلب  
المضي في غير ذلك من  
موضع ظهوره كان توضحا  
من طهارة هم ذوق الطهر  
الذكور ما راجد المل  
للتفصيل بهما يقتل من  
ابن عبد الحق الصوفى يقول  
وهو قريب المشقة انتهى  
كلام الشيرازي والله  
سبحانه وتعالى اعلم (مثل)  
رضي الله عنه وأرضاه  
عن الصلاة بين اسطوانات  
المسجد اوسواره هل  
يكسر للامام الصلاة  
كاللحم لانه ذاتي بين  
اتصت الصفه التي وراه  
للأموين ووصفت صفين  
والاصلى الى الاسطونة  
وصت صفوا وحدا  
هل يكون له ذلك هذا  
ام لا يندر آخره (اجاب)  
هذا الله تعالى عنه بقوله  
حيث كان الامام بحيث  
لو لم يصل بين العبد وبين

لا يجد المأمون سعة يصلون فيها لو لم يندم عذري ذلك والاملا ولا كراهة في الصلاة بين السوارى وهو وصيد  
في سؤال يسئل الله تعالى اعلم (مثل حفظه الله تعالى) عن الصلاة بين السوارى هل تكره ام لا ايدونا (اجاب) بقوله  
لا تكره الصلاة بين السوارى والله اعلم وفي الاصل بعباسا على ما لا يكره الصلاة بين السوارى من جهود اهل العلم

واقول بانها كالصورة والشر تطلع الصف فلان النوى داخل وصكرها فيها لجامعة من الصلابة والتأجيل انتهى كلامه  
والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) اني حصل هذه سرة المودة والاحبة الانصاف السزودة والله اذا جلس استنقت حوربه  
والا فام لم اسفول بس عليه الجلوس ام لا اقترنا ﴿ ٢٩ ﴾ (اجاب) رضى الله عنه يشترط ان يكون عليه جلوس

فيكون لا يجوز له الصلاة من  
جلوس والله سبحانه اعلم  
(مثل) من شد الوسط في  
الصلاة هل يكره ان يشد  
على نفسه بجزء فوق  
البدن او الزبون وهل اذا  
لبس فرج ذلك جواز او  
فرج من خارج الخزام  
تتقى الكراهة ام لا فتونا  
اجاب بقوله تكرر الصلاة  
مع شد الوسط فوق الثوب  
او الزبون كما صرح بذلك  
في التفتوا انه لا يكره فيه  
والله اعلم  
الجوزة زالت الكراهة  
والله تعالى اعلم (مثل) من  
اترى في الزوضه التبرغه  
وخلطه قام معه ابراهيم  
المكتوبه قبل دخول  
وقته لم يد دخوله من غير  
ان يجلس فيه حالا بل  
ذاقوا المكتوبه صلى  
فيه لكي يجوز فيه فضيلة  
الصف الاول وفضيلة  
المكان وقبل اقامة الصلاة  
يستغل في المسجد في غير  
موضع التبريش بقرائه  
وتنميط وطراف وزفره

وصديقه لا يتاخر من قول المجموع قلنا من الشيخ ان محمدا بن شمس قد اتهم في البيع  
في القدره ولا يطلع طعاما ولا شرابا قبل شربه فلا يكون آكلًا لجامعة لا نه لم ينس على  
انه شمس بدم الله مثلا وعلى التزويل لجامعة ان يقال بطل ذلك ويكون هل الضو اذا لم  
يختلط بما كول ومشروب لانه لا ضرر اني اختلاجه به اتهمت مبررة الشرح المذكور  
وهي مولية لغرض في هذا المقام انتهى ما نقلته من فتاويه بحروفه وقوله وعلى التزويل  
انح محله حيث لهم الابتلاء بذلك والاعو عنه حتى مع لاكل والتبريد كالجمل عاخذ كره  
ولو وجه الشيخ ان جبر على الكثير للخارج من حد الضو لاكل أو وضع ما لله وايضا قد  
صرحوا في الصوم بمعرفة بلع رشفه يمدى الله وقبل غسل لله وان صفا رشفه كما  
سبأني وهذا صريح في عدم الصرع عدم الاكل والتبريد لمصل ذلك على الكثير الخارج  
عن مقدار يشق الاحتراز عنه اما القدر الذي يصير أو يتعد الاحتراز عنه فهو قليل وان  
كوكا لم يطله سابقا لرجه وهذا ظاهر طبل ما وقع لائن جبر في بعض فتاويه مما  
يختلف بعض سابق مولول ان كان لا تختلف في ذلك فقد رأيت في فتاويه انه مثل من  
جرح جفن عينه فخرج منه دم ودخل عينه حل يلزمه غسل باغضها فان قلتم لم وكان  
يخاف من غسلها لتلقا اوبدها برئها أو قلته شربها ما الحكم فاجاب بقوله به في من ذلك  
الدم مالم يختلط بالدم فليست يلزمه غسل ما وصل اليه من بلع العين مالم يمس من ضمه  
ممع قيم كسوت ردا وبه والله انتهى لهذا مقال لا قد مناه لما نقله من الفتاوى  
موضع دم الحيش مع اختلاجه بالريق مع ان هذا أولى من ذلك الفتوا اذا من قربة من  
من الجفن فمما ما يطالب اليها تتخلف الدم فليس الدم باحس منه كاتريق في دم الحيش  
الان يصل ماني مسئلة الدم على الكثير فلا يختلط وفي الفتوة محل الفتوا هنا والجماس  
ويأتي حيث لم يختلط بالحيش والالم يصف صرعى منه كذا ذكره كثير من وجه في الكثير  
والا فانه ماني المجموع في اختلاط دم الحيش بالريق في حديث عائشة رضى الله عنها انه  
مع ذلك يمس عنه قلته كما يأتي قال وخرج بالاحس وهو مالم يصح لجامعة نحوه طهر  
وشرب وتكثيف احتاجه ويصدق في ثوبه كذلك وما بلل رأسه من غسل بر دوا وتنظف  
وماس آله نحو فساد من ريق أو دهن وسائر ما احتج اليه كما صرح به شيخنا في الاخير  
وغيره في الباقي الى آخر ما في الفتوة واذا تأملت في حكمه على أن سائر ما يحتاج اليه  
ليس من الاجنبى وفي أشدته المذكورة علمت ان اختلاط الدم المذكور بالطعام والتبريد  
في مسئلتنا أولى بالفتوا مما ذكره المذكور مجرد حاجة ومقنع فيه أمر ضروري لا بد منه  
وهذا الذي قررته من الفتوا من قليل دم المائد هو المقصد عند ابن جبر كما علموا ما الشيخ  
المرئي فهو وان افهم عدم الفتوا من دم المائد ما عدا قليل دم الاستحاضة لكن فاعده

الرسول صلى الله عليه وسلم وقد يخرج من المسجدين لغرض قضاء الحاجة وطهارة وتوم خفيف او يكفيه احد خارج المسجدين  
هل له التبريش في البتية المذكورين من هذا الوجه المستطرد لا يجل له ذلك اميدوا (اجاب) رضى الله عنه بقوله لم لا يجل  
لغرض المجاهدة خلف القسام في محل الذي يحتاج الماشقون للصلاة وكفى الطواف ومنه اروضه التبريد لان هذين

العلمين فداي الخصال من بين سائر المجتهدين بهذه الخصوصية فنزل فلتجمع عليه بحجة ذلك عزرو وقد ذكر ذلك العلامة في نسخة  
 وغيره هان كتبه واقعه اجتهاد اهل (سقل) ما تروكم في اهتمام السجدة والملازمة به ل فيه من القسط وجهه طريفا  
 والروافيه بالاعتناء بحجبه بعض شدة جسام اكل ﴿ ٣٠ ﴾ ونوم تلبث نضوا ما، ضوء نهل به، وذلك

الضوء على ما يفسر أو يفسر الأحراز منه كما نص عليها في موضعين، كتبته في بحث المياه من نهاية هذا إن ذكر كثير من المفونات مانصة والضابط في جميع ذلك أن الضوء متوطع بالبقى الأحراز أعني ما انتهى وصرح ذلك في فتاوى أيضاً صرح به أيضاً الضوء من ثم من شدة بقاء الأحراز قراؤها ومنها ما على لم الدجاج وإن كان من مفسدة ومما يقبضه القيا في بيروت الأخوية ومن الدجاج ونحوه كاستار الخاطى نجاسة وطسوة وشي من شيء حال رطوبته فأجاب فيها بالنعوت لعل أولئك الأحراز منها الذي يدركها وهو ككثير في كلامه رحمه الله ولأننا استلنا ما يفسر أو يفسر الأحراز في هذا الكلام يعني عليك ما يعني منه عنده أيضاً ذلك، ذلك ما يعني منه فلا يظن الصلاة بلع ما يفتي الأحراز به ولا يفسد صومه بذلك ككما هو قضية النصوص وشهد به صاحب الملة الحنفية السنية يريد الله أن يخفف عنكم خلق الإنسان ضمناً ما جعل عليكم في الدين من حرج وحيث وجد في كلامهم منع بطله وأنه يفسد الصلاة والصوم كالمقضي وغيره فهو محمول على غير صورة أو السالفة حالة ضرورة كالإفتي ولعل من أحسن وجوه معالجه أن يجعل على الكثير الذي لا يفتي الأحرازه كالمفسد من أجله. وقد شهد شيخ الإسلام في شرحه منعه ونحوه في هذا القول لم يفتي هذا حتى يدخل الفسار جوده لم يفسر زاد في النهاية وظهر كلام الأصحاب عدم الفرق بين القليل والكثير وهو الأوجه انتهى وظهر أيضاً عدم الفرق بين الطاهر والجس وحرم ذلك القليل في حوائى المصلين وما لا يسهل الشورى في حوائى شرح التلخيص وتزديده المصلي وتقبل الشورى من جر وأمره من الضوء من القليل إذا حصل فيه اختيار وأما لا يفسد الطهونه ولا يجب تطهير الم قال وحرم الخيط بوجوب غسله فيه نظراً لما يكن متولاً انتهى لكن قيل كلام الشورى إلى الضوء مطلقاً حيث قال ولتغسل أي تنقيه، بكونه طاهراً طاهر أنه في غير تعاطيه بل بحث بعضهم في الضوء من كثير، بالنسبة إليه المقتضى وعسر العز وقال في موضع آخر قوله إن قل هذا الأوجه كما هو قضية كلام الأصحاب عدم الطهر مطلقاً ولو نجسا انتهى وأما في الضفة الضوء من الكثير إذا لم يمتد إلى ما قصد به هذا حتى يدخل لم يفسر أن قل هذا انتهى واشتد الطهارة أيضاً قال لأن الجس لا يفسر على الصائم نجسه وجرى عليه التزديد في حوائى شرح التلخيص تأمل كلامهم في الفسار الأجنبي ولما علم في حكمهم عدم الطهارة وتأمل قولهم لا يفسد الطهونه فلا يجب تطهير انتهى مع اختلافه بالفرق الأجنبي يفسد الضوء في صورة - وأما أقرب وأولى في فهم ذلك ما قرأه سابقاً من الضوء وقد صرح المتأخرون بعدم إضرار إدخال شدة سوره وهو صام بالصحة حيث وقف إدخالها على ذلك أو أيت في الصوم من كل شيء من كل شيء ابتلى في طهونه وهو متأكد كان صاماً وتأذى به

أملا وهل يجب على من رآه  
 ذلك الإنكار بالقول والصل  
 أو على قم المسجد أو هو  
 الحكام وهل يجب على من  
 رأى فيه نجاسة أن ينها  
 أو ينجس منها أم لا أيديوا  
 (الجاب) بل ذكره السالك  
 ومعه الله تعالى المايه من  
 الأمور المذكورة معاهو  
 المباح ومنه المكروه ومنه  
 الحرام فأما الخطأ وورض  
 الصوت المذكورة أنلم  
 يشوبه على نحو مصل  
 فإن شوبه على من ذكر  
 بحيث يشأدى إلى ليس  
 باليمن ويصدى قوله حرم  
 ويكره البيع فيه أيضا  
 والتمراء وأمر القعود  
 سوى هذا التكاك وهل  
 كراهة نحو البيع حيث لم  
 يتنجس إلى نحو فصيل قرنه  
 ويكره لحيته كلف وغيره  
 هل صناعته غير خبيثة  
 كثيرة لا تقبل بشرط أن لا  
 يغلط معاتاة لم يوضع  
 لذلك وفيه نوع اهانة لا  
 أن دخل الصلوة فغلط  
 فيه نوامير من يحصل  
 قصد التسلط فلا بأس به

فقدار الكرامة على المضادة - المصداق فكانت له - خبيثة زرى بسجده واخلى من فخرج  
 فجمعة كاهن طهر لوفته حاو حرم وبهرم البصاق فيدان الصل شئ من اجزائه واماجله بقا الموروقه والانه  
 في المجموع البكره ولولجب عبوره ولولفته حاجة لكن الاولى ان لا يبر الاله هذا كلام الاصحاب نصربها واثارة وقا

التولى والراعى بكره لم يفرض الخ واما الجبر بعض منه يحتاج فيه ضيق على نحو حصل حرم والى الا من قلنا وضع  
 قصص لعماله ان ضيق حرمه والى الا من هذا مصلحة ضرورية او حاجة والجلوس فيه طرفة النمل باجرة مكروه كالبيع الى  
 اولى مالم يضيق ذلك على احد فحرم وبما جلدوس فيه مع الحظ ملاكراة واما التسوم والاكل والعرب  
 فباح ايضا ملاكراة اتفاقا سواء العرب ٣١ والاخر وبما كما صرح ان من عذر ضيقه  
 فمسالى منها ما كان

في خرج من دبر ما سمع شيئا بطل ذلك لا لضرورة اجاب انه من بين ما ذكره طرعا لا لانه ضرر  
 لم يضطره قياسا على ادخال البسوس وباسمه والامر اذا ضاق التسوم المشقة تجلب التيسير وانه  
 على اقله ما في ثاوى جره في الصوم شرح القاية لعلنا قسم او احتاج الى التيسير فتداوى بشول  
 ط يسهل يضطره او لا وانه في عين الجب لا ضرر بعينه فلا يضطر ولا يعطيه نظر انتهى  
 فانظر كيف تردد في طهره ذلك مع كونه صادقا بالذاليدم الاحتاج اليه ومع بشارته  
 فتشبه فطموه اذا كان الامر كذلك في سورة التين لما يثبت في صورتنا التي من حاله ضرورة  
 مع ان الذي يظهر في مسئلته الطهر بطلت فطهره في الخارج النافين حلقه المذكور في العفة  
 فراجعه وشرح التثنية فلتبطل قال الاخرى ولا يبعد ان يقال من عت بلواه يتم فيه  
 بحيث يجرى دائما قال انه يساع هاشق الاحولانه ويكنى بصفه الدم وبه في مناره  
 انتهى زاد في القل من الاخرى في النهاية ولا يليل الى تكليف غلبه جميع لهاره اذا فرض  
 انه يجرى دائما ويترشح وربما ادخله زاد جرياه كذا الله الاخرى وهو فيه ظاهر انتهى  
 بمروره وجرى عليه الخ في حوائج التخرج وبعت الاخرى المذكور رايه في كلام  
 غيره ولا يباين وكل من قلنا انه لم يأت ابن جرير في العفة صحت في الصوم منها عين  
 ما قلناه من الضو من ذلك ونقطة من بحث غيره ايضا وانه لا يفسد الصوم بقاء الحمد على الوافقة  
 وعبارته ويظهر الضو من اجل عدمه بحيث لا يمكن الاحتراز عنه قياسا على ما عرفت  
 فتدبر الصوم رايه بعضهم بعت واستدل به بانه راع المخرج عن الامة والقياس على  
 الصور عام في شروط الصلاة فقال حتى يطلع مع علمه وليس له منه بد فصوره صحيح انتهى  
 مباركة العفة ولم يضر من لاقه منه من لزوم عدم وضو به بوقط وبصبة عند انقطاع  
 الدم به كآروحه عدم ثاب في ذلك في الفم خالبا ولا طوا يمكن ذلك لوجبه لانه داخل في  
 الامة لا في ان حكم حرج البدن التضرع حكم الاستحاضة والمشقة اذا دخلت تحت  
 المقتضى من منقولة كآمر جوابه حتى لو بحث اختلاف ما دخل في اطلاقهم  
 لا يبعد كلامه كما وضعت ذلك في كاشف الغمام فراجعه الا ان يضررنا وقدمنا من عدم  
 ثاب في ذلك خالبا في الامة او انه يحول على القليل الداخل في حكم الفم ويقال انه اشار الى  
 ذلك فيما قلناه من بحث منعه قوله وليس له عهده وفي سورة النمل حشوه وبطيه  
 له بذلك من لم يبد فلا يبين عنه حيث لا اذا سكن موهه صحيح ذلك وكذلك صلاته  
 ادلار في بينهما في الحكم الا ان الاكل الكثير ناسيا ومع الجهل بطل الصلاة لانه ولامه  
 فيها تلبس بهشة ذكره مكثرة الاكل فها يدل على الاعراض منها بخلاف الصوم وكذلك  
 الاكراه على تناول القطر يبطل الصلاة لغيره وبما دون الصوم وسئلنا ليست ما عرفت  
 فيه الصوم والصلاة كاطم الصلاة صحيحة كصومه لانه كما عرفت في الصوم اقبل الصلاة

يشام فيه وهو مسكان  
 اهرى وكذا اصحاب  
 الصلة والعريون وعلى  
 وصفون ابن امية  
 وصاحب الرشاح بل  
 كان ثامة ابن اكل بيت  
 فيه قبل اسلامه قال  
 في الام فاذ بات فيه  
 الشرك فكذا المسلم  
 هذا ان لم يأت به او احد  
 الثلاثة اليوم وما بعده  
 احد من الناس بل او من  
 فيه هم كارض المسجد  
 او حصره بما يشاء  
 من نحو قشور الخا كول  
 نواته او عطسه والاحرم  
 قال ابن العباد وانه انى  
 الاصحاب على حرمة  
 تلويثه بالطعام اذا اكل  
 فيه ان حصل منه الجفاء  
 او استنار كاهو ظاهر  
 ومع عدم التأذي الاولى  
 وكذلك واما الموضوع  
 فيه نباح اذا لم يشأ به  
 بالاجماع على ما قلنا ان  
 النذر لكن الاولى تركه  
 وقرل ابن القدر لكن

بكره ضيق او مؤول ما عرفت التأذي به فحرم كما قلنا ان العباد وخرج الحديث فيه خلاف الاولى وحله كما هو ظاهر ما دلوكه  
 لم يضره الا الاولى اخرج به بل بتدبير لصيق الضرر وما تولى السائل وفتحه الله تعالى وحل يجب على من رأى ذلك الانكار  
 الخ فحرم الانكار فيما هو حرام فيجمع على تحريمه او في اعتقاد الماعل بخلاف المكروه او في اعتقاد الماعل تحريمه فيس الانكار

بالمسحوق هذا في غير يوم الجمعة ظاهره والحكم امامهم فيجب عليهم الاكراه حتى في المكروه وقوله وهل يجب على من رأى نجاسة  
الحق يجب على من رأى نجاسة في المسجد فيسحق عنها ما فيها من الزاها وان لم يتدبرها واخصها وان ارد لا اله الا هو يقوم  
بما يعلمون كما اقتضاه اخلاقهم والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ ٣٧ ﴾ (شأنه) الله صفة رجل يحدث بعد بث في كتاب

وذكر يثوث ويثوث  
ولسوا قال قالت عائشة  
من السلف هذه اصعب  
قوم صالحين فلما ماتوا  
حكفوا على قبورهم  
وصوروا لها ثيابهم  
وصعدوا على رجل عنده  
حاضر في المجلس لابليل  
منك هذا الحديث هؤلاء  
الذين كورين امرا واحكام  
اضلوا الناس ولا تقول  
انهم صالحين ينونا لنا  
ذلك ولو منحسوه  
ما جورين خيا (اجاب)  
رضي الله عنه لم ذكر  
الخلان في قسمه لا يحد  
ان كسبه هذه اصعب  
صالحين كانوا بسجن آدم  
ونوح عليهم الصلاة  
والسلام فلما ماتوا كانوا  
اتباع هؤلاء يقتدون بهم  
وبأخلاقهم يمد بهم يأخذ  
هم في العبادة فيباه بهم  
ابليس وقال لهم لو صورتموه  
صورهم الخ ما ذكره هذا  
هو الصحيح والواجب على  
من علم بغيره ان لا يعلم  
واجبه لا يعلم ورد  
الاخبار بالزور وهو في  
النفس لا يجوز والله اعلم

الاصد كره كما احتجوا عليه في شروط الصلاة وادافوا من ذلك ما نسبته للصلاة ولصوم  
حتى عنه ايضا بالنسبة للاثم والشرع لا يلزم من الاحتاج الى ما نسبته كما قد نسبته وقد نسبنا  
من النقصه ان الاجنبي الذي لا يفتي عن كشيده هو الذي لا يحتاج الى ما نسبته وفي شروط  
الصلاة من فتاوى هر مسئلة في سؤال نقله عنه ابن قاسم فيما لو غسل ثوباه دم براغيث لاجل  
تخليفه من الاوساخ ليطهره . الدم فيه ويعني عن اصابته هذا الماء فهل غسل ذلك مالم  
تكون درجة من طين الشارع المصنوعة بشرطه واداء غسل درجة من الحدث فيه حتى من  
اصابة ماء الوضوء لهذا الطين حتى لا يحتاج الى التيسير درجة عند طهارة رجلاه لو فرض  
ان الطين شخص يغسله وفيما لو كان اصابه او كنه نجاسة فسحق عنها فاما كل رجلها يعني على اولا  
وفيما به ابتلاؤه من كثرة البراغيث الا ان الانسان لم يصح منه بعد الطهارة وجد حين  
دم البراغيث في كفه فهل يغسل الماء الملاقى ولا يفتي عنه ويتجسس ما اصابه من الاضغمة  
والثياب او يفتي عنه لان الله متعود طهارة مع غلبة وقوع مثل ذلك في هذا الزمن  
ما يجب ماضيه ابن قاسم صحيح لان التلطيف حاجة كالاكل والشراب ولم يرد عليه فيهما  
تلويث الرجل من طين الشارع المصنوعة ولوم بخله لا يحتاج الى غسلها من الحدث الى تزيين  
واما القاتلة فالضوء فيها ثابت واما القاتلة فلا يغسل الماء لانه ماء طهارة فهو مضمون عنه  
والله اعلم انتهى ما نقله من فتاوى هر والحاصل ان الضوء في صورة السؤال  
على الا يفتي التوقل فيه والله اعلم اخرج اوجيب في الخليفة من على حكرهم الله وجهه  
ورضى الله عنه قال من احب ان يكتال بالكيال الا في من الاجر قليل في اخرج جله  
او حين يقوم سبحان ربك رب الزلازل عاصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

### باب التيمم

( مثل رجاء الله تعالى ) وضمناه في الجيرة اذا كانت في اعضاء التيمم ووضعها على ظهره  
تلقاه الامادة اولاهل ما في النقصه في عدم الامادة او لا فتوا ( الجواب ) اعلم ان الجيرة  
لا تطلوا ما ان يكون زعمها وغسل ما تحتها او مسح بالتراب حيث سكن في اعضاء التيمم  
او لا يمكن فان يكن وجب التيمم مطلقا وان لم يكن زعمها فلا يتلو اما ان تأخذ شيئا من التيمم  
زاعما على حاجة الاستسكان اولان اخذت وجبت الامادة مطلقا وان لم تأخذ فلا يتلو  
اما ان تضع على حدث او طهره وضعت على حدث وجبت الامادة مطلقا وان وضعت  
على طهر فلا يتلو اما ان تكون في اعضاء التيمم اولان كانت في اعضاء التيمم وجبت الامادة  
مطلقا الاما اذا قرر ذلك فاعلم ان القول باطلاق وجوب الامادة فيها اذا كانت الجيرة  
في اعضاء التيمم هو ما عقده شيخ الاسلام ذكره في كتابه وفيه من كتبه كثير في المسئلة  
وشروحه على التيمم والتمرير والروض وغيره او الخطيب الشربيني في مقصوده اقتضاه وان

( مثل ) كرضي الله عنه وارضاه في ما يوم اعتدل مع امامه او جلس معه بين السجودين ثم هو يفتي حتى بلغ الاول حد كرج قائم  
والثاني حد كرج الجالس والامام لم يفتي فيما فاقته في حد الزكوة فيها والحق هل تصح صلاته ام لا وهل يفرق  
بين المخطئ للماء اذا تقم بطلان الصلاة وبين غيره ام لا يفرق افيدوا ما جورين (اجاب) كرضي الله عنه وقضى به لم يطل

الصلاة في العمودين مع السلم واضد بخلاف القلي والجامل المطلوب قرب هذه بالاسلام اولئك باعية بيعة من  
الطهارة في الايجاب مع شدة في مخطات الصلاة مائه ومنها الفصل الثاني فان كان من جلسها بطلت بزيادة ركن مثل قية صلاة  
ولو تدرك ذكراته فيه حال كونه حالاً بالهرم مادام ﴿ ٣٣ ﴾ وان اكره لانه نادرا ولم يثبت فيه تلاعبه بها

يجري حكمه كغيره الارشاد ودرج مختصر باصنل وحاشية الايضاح ومختصره  
في بحث الطواف والجلال ارمي في نهاده وشرح البيعة وفتاويه وغيرها والمحصل ان  
هذا فداطبق عليه شأنه والتمنا فلا حاجة الى الاطالة بشه ووقع الشيايب التبري في انه  
قال في شرح البيعة مائه فان كان على هذه اى التيم قضى قلته الخس البذل والمبدل  
كاجرم به في اصل الروضة وقته في المجموع كالراعي من جماعة ثم قال في اخلاق الجمهور  
يقضى انه لا فرق انتهى كلام شرح التيم وعقب ذلك في نهاده وختمه بان ما في الروضة  
او جود وقع في العفة انه عبر بوجه حل عدم القضاء ايام تكن يفسر التيم والازم  
القضاء فخلصا على ما في الروضة فخلص البذل والمبدل لكن كلامه في المجموع يقتضى  
ضمه انتهى كلام العفة وهو كآزبه يقتضى ان القصد في العفة عدم الترق  
بين كون الجيرة على أعضاء التيم او لاله بمرأ ما في الروضة استدركه بكلام الجمهور وقد  
قرر عند الشارح ان ما في المجموع عدم ظاهرا على ما في الروضة وقد صرح بذلك في العفة  
نفسها وذكره الجلال ارمي وغيره مقرر ايضا ان ما يملك من العفة اما مطلقا  
او يقيد بقدر ايت قلا من تقرير الصلاة اليشيشي في درسه ان ما يملك من العفة هو  
العقد سواء كان قبلها او بعدها لكن الذي يقيد الشيخ ادرسي ان احد المكي بسنده ان ابن  
جر عنه ان ما يملك ان كان قيد الستة فقط كالمقابل لكن هو العقد وان لم يكن فقط كما  
فما يملك هو العقد وظاهر ان محل هذا ما لم يصرح بخلافه والا فلهو عليه لاهل ما في هذه  
القائمة بالا في وقد وقع ذلك ابن جري في مواضع من نعتيه منها ما في صلاة الخوف وفي  
صفة الصلاة من العفة وفي بحث الاستخفاف في صلاة الجمعة وفي بحث الكفارة من التكاثر  
وفي بحث بيان المثل في القصب وفي القراض فراجعها ابراردها وقد اوردتها لها في  
القول عنه وعلى ما قرره في مختصر العفة في مسكتنا ما في المجموع وهذا هو الذي فهمه  
شيخنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب الخطاوى المصري ثم المكي في رسالته التي وجهها في ضابط  
الجيرة انه يفرقها ان العقد عند ابن جري انه لا فرق بين أعضاء التيم وغيره ما خلا في شيخ  
ارمى وما يملك لذلك كلام ابن جري في الايجاب بحث قالوا يجب الاعادة لو كانت الجيرة  
على طهر في حضوره كما قال فان كانت في حله اعادة مطلقا كالايجع يخدمون وكلام الروضة  
واصلها يقتضى ترجمه يجري عليه في العقبة خلافا لما زعم انه جرى على الاشلاق  
الاكى لكن قال في المجموع ان الاخلاق الجمهور يقتضى ان لا فرق قال البقيني وبيته الزركشي  
وكلام الامام ظاهر فيد قال الاخرى ان مائه او ثلثه يبنى على ضعف انتهى ما اردت نفسه من  
الايجاب لم يدر في كآزبه فقل الخلاف من الروضة والعقبة فدل على ان الخلاف في  
الحكم وظهر مائه من الاخرى ان مائه اجمع يخدمون ضعيف وسيأتي الكلام عليه بعد

(٥) (قارئ) الظاهر بدون الخفية وما هو فيه من الظاهرة فلا يبغي ان يظن به حيث يقتضيه ثم ايت في الخادم ما يصرح  
بذلك ثم قال ولا ينفردون على ما يقتضى كذا شاء وكع اوجد قبل اعادة ما ياديه لورفع من ذكره قد يقتضى في لم يك  
مؤكد مفعلا يضر لانه فعل لاجل التامة المأمور بها فلا يخل بجمع زيادة جلسة عمدت في الصلاة فيه وكن وقعت بان كانت

كثير جلسة الامواحة كالوجلس بقدرها يمدحونه فيسجدون معجلو يمدحون التلاوة وقيل قيساه او يمد سلام امه  
 المسوق في غير محل تشده كانه ابن القرى وهو جنس متبدل كلام النشئين في سجود السهو صريح في ذلك لان هذا  
 الجلسة سجدة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو ﴿ ٣٤ ﴾ الركوع كما تأتير في تغيير نطقه أنه وخرج بقول

ان شأه ووجه فهم ما ذكر وان المجموع ماقروء من ان المسئلة اذا دخلت تحت احكامها  
 هي متوقفة عليهم قال السيد السبهي في كتابه الهند القرد في احكام التقليد بالصوفى في المهمات  
 اخذ ان فرح المذهب ان اخلافت الاحكام لم يضر حواجه وخالف  
 بينهم فصرح بخلاف ما تامله الاطلاق في الصحيح الاخذ بما تامله ذلك الاطلاق انتهى وهذا  
 في مواضع من النصف كما يشته في كتابي كاشف القتام وهنا في مسئلتنا قد اطلق الجمهور انه  
 حيث وضع الحجة على ظهر بشر وطه التي اقترنت اليها اوائل هذا الجواب لا اعادة عليهم ولم  
 يشيروه بنهر احصاء التيم فدخلت احصاء التيم في هذا الاطلاق فسد الم الفرق هو هـ قول  
 الجمهور ومن الحجة التي ذكرها لك هنا غاية ما ظهر لغيره في تقرير ذلك ما قول لك ان  
 تنظر في ذلك بان قطع دلالة كلام المجموع على اعتمادهم الفرق بين احصاء التيم وطهها أما ولا  
 غاية ما هو المجموع كما علمته من عبارة الخطيب التي نقلتها عنه فيما تقدم أنه نقل من جماعة  
 التصريح بوجوب الامادة مطلقا فيما اذا كانت على احصاء التيم قال واطلاق الجمهور  
 يقتضي أن الفرق وهذا لا يدل على اعتمادهم من مسائل خالف فيها النشئين الجمهور بل  
 اتفق لهما في بعض المواضع اعتماد ما قيل فيه انه احتمال للامام بل وقعت مشقة في نفس  
 المجموع أي الذي هو شرح المذهب نظير مسئلتنا ولم يفتد واما اقتضاء مسكلام الجمهور  
 دجارة الخط في شرح النتائج في شرح قول النتائج في شروط الصلاة والاهل الفروع من  
 فليل الدم الاجنبي مالمه قال في شرح المذهب وفيه صاحب البيان به يردم الكتاب  
 والخبر وما تولد من احدهما فلا يفي من شيء منه قطعا والجمهور سكتوا عن ذلك انتهى  
 ما تامله الخط في الجمهور في مسئلة الدم اطلقوا الفروع من قليل دم الاجنبي ولم يفتدوه بكونه  
 من خلط أود به والجمهور في مسئلة التيم اطلقوا ان الجبريد اذا وضعت على ظهر لا يجب  
 الاعادة ولم يشيروا ذلك غير احصاء التيم وقد اعتمدوا في مسئلة الدم عدم الفروع من الخط  
 مطلقا كما اطلق عليه التأخرون فليكن كذلك في مسئلة التيم الذي وجوب الاعادة فيما اذا كانت  
 على مضوا التيم مما اطلق عليه التأخرون كمشة الدم وقد وقع في الاقرار مسئلة متى عليها  
 الاصحاب فاطية على حكم وخالفهم الصيدلاني في ذلك ومع ذلك فقد قال الرضى في فقه الله  
 الصيدلاني انه الحق وقال النووي انه الصواب وتبعهما من جاء بعدهما من الاصحاب التأخرون  
 على اعتماد مذهب الصيدلاني وقاموا على ذلك في شرعي على فرائض النصف بآل الله على  
 من سبغني اليه وقد صرحوا بان الزوجية يكون بالذكور لا بالذكورة قال العلوي في مسكنا به فرائد  
 القراء مالمه وقد حكى لاهي بعض شيخ الشام الله برهان الدين ابن التركاش انه قد وقع  
 الكلام في الزوجية بالذكورة فقال لبرج يهاخذ صبغة الماية واجعلها في كف الميزان  
 ويخذ صبغا كثيرة من خمسة عشرة وعشرين وخمسين واجعلها في الكفة الأخرى والسر

هو من الخ تمسد جلسة  
 لم يمسد كالجلوس قيل  
 الركوع كانه مبطل وان لم  
 يتم كالاقتضاء كلام التثنية  
 ولو سجدا لا يقتضيه علم  
 ان قريبا سلامه او لثأبجد  
 من الصلوات الا فلا  
 انوار رضى (تجيبه) احذر  
 الجاهل من باب التفتيش  
 لامن حيث جهله والا  
 اكما الجبل غير ان العلم  
 اذا كان يخط من الصلوات  
 التكليف ويرى قلبه من  
 ضروب التفتيش فلا حاجة  
 لمبدئي حله بعد الرصد  
 فله الامام الشافعي رضى  
 الله عنه انتهى المقصود منه  
 من لا يعابوه فقه جهله  
 وتعالى علم (مثل) رضى  
 الله عنه في ما هو مجموع  
 امامه السجدة الثانية من  
 اجديركه كما يضر به جرح  
 فاجوبه في جهله رفع  
 رأسه بعد اذ انتهى لاقصد  
 ازعم سجدة بعد نزول  
 هم بل رجوع رآه امامه  
 قد صرح به فقل نصبه  
 تلك السجدة ام لا فان قلت  
 فقل يجب عليه بعد سلام  
 امامه ان يأتي ركعة ام لا

وهل اذا لم يأت ركعة وسلم بعد سلام امامه تبطل صلاته ام لا اليهود (اجاب) رضى الله تعالى عنه لا نصب له السجدة أيها  
 المذكورة بل يلزمه النود لمجد ولو وجود الصارف فان دام على الرض المذكور ولم يمسد مع العلم والتعمد بطلت وان فعل ذلك  
 ناسيا او جاهلا لم يركعة بعد سلام امامه فان لم يأت بها بطلت صلاته بصورة المسئلة انه رضى رأسه مكرها كاهو صورة

المسئلة والمالورفع رأسه عثارا بلاخوف ضرر بطلت صلاته عند الشيخ ابن حجر موله تعادل اهلوا بعد الشيخ لرسلي  
في اذا خشي الضرر فلم يكرهه خوفا من جرح جهته اهلا تعادل يجهته لرسودام لرفع لا يورد لرسودام جاد  
بطلت صلاته وان لم تعادل جاد جوبا لان لم يد ماله ٣٥ ٥ ماله بطلت صلاته كما من التصيل عند الشيخ

ابن حجر قال في النهاية  
وفيه ما لم يجد على شيء  
فانقل عنه فبعد تعادله  
عليه ورفع رأسه عنه  
اي فانه ان ما بطلت صلاته  
بغلاف ما لوله قبل  
مجرد محسوب كان مجرد  
صلى نحو يدهم رفضا  
ومجدد في الأرض فان  
صلاته لا تبطل وقد علمت  
ان هذه سبلة عند الشيخ  
ان حجر حيث لم ينفذ  
والا فلا تحسب والله  
سبحانه تعادل اهل (مثل)  
سبدي الصلاة تحسبا  
الشيخ محمد صالح لريس  
من الله منه وماه هل  
السلام على الصلي بطريق  
الاستنباط ام يكره اهو  
خلاف الاول فاذا سلم  
من يجب عليه اذ حلا  
ام يكره ان يراهها موله  
حضر السلم اهل بمحض  
او يحرم عليه ام يكره موله  
يطلب منه اذ بالاشارة  
بقرا من اوياليد او يحرم  
او يكره افيوا بالجواب  
ولكم الاواب من رب  
الارباب (اجاب) بقوله  
رضي الله عنه م يكره

أيهما أوجب وقد ذكر ابن الحاجب وغيره انه لا جرم في الكثرة في الاجتهاد فظهر من ذلك  
ان التزجيم لما يكون بما ذهب اليه المحققون مما قوت شاكته وظهرت عند التقار رواته  
حيث كان عليه حمل الاصحاب فيها وحديثا ولهذا يختلف ترجمته ولو كان التزجيم  
بالكثرة لكان امر متعظيا برجميعها حيث وجدت الى آخر ما ذكره السلي وقال في الفضة  
التزجيم بالكثرة حيث لا دليل يعضد عليه الاقنون والاتباع او من جهة وقع لهما معنى  
بالتشبيح ترجع ماله الاقل ولو واحداني شاكبة الاصحاب الى آخر ما في الفضة واما ما  
قالوا في فائدة الاغلبية من ان المسئلة اذا كان فيها طرفان للاصحاب طريق قطع بالحكم  
وطريق ثبات خلافه وكان المجدد طريق ثبات خلافه قالوا في طريق القطع يكون هو  
المستطابا ان يكون المجدد في مسئلته وجوب الاعادة اذا كانت في احد التيم مطلقا لاه  
الوجه الموافق لطريق القطع في كلام الروضة واصلا وقد علمت انما فظهر ذلك في مسائل  
ثيرة فسكوا به فيما ذهب اليه منهم الثلاثة السيوطي في مسائله المسئلة بالقول المضي  
في الحث في المضي وهي مسئلة في الطلاق من شاكبه وصرح به ان حجر في حاشية الانجاح  
في بحث جواز الاجاج من اليت الذي لم يستطع في حياته الحج واما ثانيا فقد صرح  
في التفتي الذي هو مختصر المصنوع واقعه التنوي رجحه تعالى بيده وصرح ابن حجر  
في خبلة الفضة انه شديد في الاجتهاد على المصنوع بل على سائر كتب التنوي رجحه تعالى  
وجوب الاعادة فيما اذا كانت الجرمية في احد التيم مطلقا وجاز به وان كان لست اتم بعض  
في الاظهر ان وضع على طهره ان وضع على حدث وتذكره من قضى على المشهور فان كان على  
عمل التيم وأوجبه قضى قطعا انتهت وقوله وأوجبه يشبهه الى خلاف في المذهب  
في وجوب اصل التيم به عليه قبل ذلك قوله والمذهب وجوب غسل الجميع وصح كل  
الجمية والتيم الى آخر ما قلله تشبهه على ان في وجوب التيم طرقة وجوب الفضة على  
التقدم لهماو لخصان البدل والمبدل جميعا ولا يصور ذلك على القول بعدم وجوب  
التيم الا لا قبل جيلد حتى يحكم بفساده ففي هذا الطريق التضييق يكون الاصح عدم وجوب  
الاعادة تشبهه لم تأمل سكك في اننا لاف من وجوب الفضة في التفتي الذي هو  
مختصر المجموع كاقدم سبق من شرح الباب ان بعضهم زعم انه جرى في التفتي على  
الاعلاق اي يكون موافقا لما في المجموع وكان هذا الزاعم فظهر ان قول التفتي فان كان على  
عمل التيم في صورة ما اذا وضعا على حدث مقوله فطما قبل قوله اولاهل المشهور لكن  
الذي اطبق عليه اشتراك خلاف هذا التيم وقد سبق من شرح الباب التصريح بمخالفته  
عبارة الزركشي في الديبايح كان السري على التيم وجب الفضة فطما انفس البدل والمبدل  
ذكره في التفتي به فاشمل والتقدم الخ عبارة عنه في ازاضين منهاج الطالبين لا

السلام على لعل داسلم عليه لم يجرى بل يصحبه ان يرد بالاشارة بيده ورايه مبهمة مراغه رد بالقطعة وان ذهب لمسلم  
فانرد بالقطعة انطباع في الصلاة بطلت صلاته وانرد بالقطعة انكره واقعه سبحانه اهل وفي المهاج فملامة التنوي  
وشرحه المضي والنهية والفضة والعبارة لها ويسن ابتداءه الاعلى نحو فاضى حاجة يول اواله اوجاع وشارب وآكل

في هذه لغة وكائن في جام لا شغفه بالاعتقال والاعلى حصل وساجد ولب ومؤذن وشعر وناس وخطيب ومعلمه  
ومستغرق القلب بدعه ان شق عليه ارد اكثر من شقة الاكل كما يقتضيه كلام الاكارو مختصين بميدى فاضى ولا جواب  
يجب عليهم الاستمع لخطوب قائم على الخ ماني في ٣٦ في الحقة وشك الغنى والثمانية وفي الباب مع شرحه

الا يجب فسلامة ورد  
الفصل السلام على المسلم  
عليه في الحال بالاشارة  
يده او برأسه كما كان  
أصل الروضة في الجمة  
وجزم في العتيق وفيه  
للإتيان في الارشاد باليد  
رواه الترمذي وصححه  
ووضح ذلك بانفسه ان كان  
فيه خطاب لمصر عالم  
يردها حال رد عليه  
فما يسترها فقتل الايمان  
ايضا وسنده حسن كافي  
المجموع والذي في  
العتيقي وشرح مسلم انه  
يرد بها بانفسه بعد الفراغ  
وان رد بالاشارة كما لو لم  
يشهد في ثوب ارد بانفسه  
بعد الفراغ حضور المسلم  
اولا فمضى محل فطره  
واطلاقه يؤيد الثاني  
فان قصد الدعاء بالسلم  
فلا فرق بين حضوره  
وخيبه الخ ماني الايمان  
زاد في الحقة والثمانية  
ان قرب التصل والله  
سبحانه وتعالى اعلم  
باب صلاة الصلاة  
مثل رضي الله تعالى عنه  
في تأييد المأموم مع الامام

وهو قرا القامعة ولم يكن يسع تأييد امامه فأسرع قطع المرواة ويزعم انه قد اعطاهم لا اقنوا بما جوبن الخلاف  
(اجاب رضي الله تعالى عنه) تضعف المرواة ويلزمه استئناف القامعة والله سبحانه اعلم  
باب صلاة التل في مثل نعمتي الله تعالى به عن صلاة التوراة اذ صلى شخص الشاؤنهم حصه من الليل ثم قام وصلى

فقدرا جعلوا من التواضع وشبهها بالوتر أو صلى العشاء والوتر وقام في الليل على ما يصح من يصح هذا كلامنا لا الجواب  
ثم يصح ان يقدم الوتر بعد العشاء ثم يصلى ماشدا من التواضع ويصنع تأخيرها بعد التواضع وهو الأفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وراثة ﴿ ٣٧ ﴾ سبحانه اعلم (سئل) فتمنى الله في فضي صلى صلاة العصر وركعتي العصر عسدا

والثالثة السنة عسدا  
مثلا لعل ان يصلى السنة  
بهذا القرض ام لا فان  
قلتم نعم فهل احد من  
الشافعية قال بالمتبع ام لا  
لان بعض طلبة العلم يزعم  
ان من ترك سنة العصر  
عسدا وصلى القرض من  
لا يجوز ان يصلى به  
فهل القرض قول واحد  
ويجب ذلك الزم الى  
المذهب فهل ما يتوجه حتى  
ام كتب ينونا لتسا ذلك  
بينا شافيا (اجاب)  
رضي الله عنه لم لم  
يقول بالمتبع المذكور احد  
من الشافعية وصحابة  
الروضة لعلامة النووي  
فصل في اوقات  
التواضع الراجعة وهي  
ضربان احدهما رابطة  
تسبق القريضة فيدخل  
وقتها بدخول وقت  
القريضة ويقتضي جوازها  
ما قبل وقت القريضة ووقت  
اخبارها ما قبل القريضة  
الى آخر ما في الروضة وحده  
المهاج وسائر كتب  
الشافعية من المتأخرين  
والمتقدمين والله يهدي من

الخلاص وليس في كلام البلقيني تعرض الحكم بالمتبع شيئا من اختلاف مطلقا  
فالمسألة على ذلك وهذا هو التحقيق في المسألة لما قررته لك وليوافق كلام الشيخ ابن حجر  
في تحفته كلامه في باقي مسكته ولما اتي عليه متأخروا اختلفوا فيكون المسألة خلافا بين المذهب  
فيما وجوب القضاء مطلقا حيث كانت الجبيرة في اعضاء التيم ففض على ما قررته لك  
بأنه اجتزأ لم انقل على من علم حوله وقد قال العلامة ابن حجر في حاشيته على تحفته في بحث  
طرح البينة التي لا يسيل منها فيمنشوها منه أثناء كلامه قد قد من قواعدهم متى استمكن  
الجميع لم يبدل الى التناقض والله اعلم بالصواب انتهى ما روت عنه وتذهبه من جواب هذا  
السؤال والقول مما قلنا في شرحه الله من البلقيني في حاشيته الروضة على الروضة ومنه يعلم  
ما في التحقيق من التعلق ايضا فانهم والله الهادي الى سواء السبيل (سئل) رحمه الله تعالى اذا كان  
بدن الجنب جبيرة في غير اعضاء الوضوء وفصل الصحيح من بدنه وتيم من الجرح وضع  
الجبيرة قبله وتوضأ وصلى هل يجب عليه التيم لكل صلاة من اعضاء الجبيرة موحدة ولو لا اذا  
شق هل يجب عليه القضاء اولها (الجواب) لم يجب عليه تجديد التيم لكل فرض  
مادامت الجبيرة موجودة كما هو صريح المتن فضلا عن غير ما رآنا وجوب القضاء لم  
تأخذ الجبيرة من الصحيح شيئا فلا قضاء مطلقا كما بحث في الصفة فان اخذت زائدا على حاجة  
الاستسكان لزوم القضاء مطلقا وان اخذت قد رجحة الاستسكان وضمت مع وجود الجبيرة  
ازم القضاء والا فلا في الصفة فلو وضعا المحدث على غير اعضاء الوضوء ولا جنازة  
ثم اجنب صحيح ولا قضاء له على طهارة النسل وهي لا تقتضي الا بالجبيرة فهي الآن  
كاملة انتهى والله اعلم (سئل) الجنب اذا كان على بدنه في غير اعضاء الوضوء  
الجبيرة تيم لفصل منها هل يجب عليه التيم مع كل صلاة بعد النسل ام لا (الجواب)  
من المعلوم ان النسل لا يوجب مرة ثانية الاوجه واما التيم فلا بد منه عند كل فرض الا اذا  
يؤدي به فرضان واما الوضوء فيه تفصيل قال ابن حجر في فتح الجواد ولو تيم جنب  
جرح بغير اعضاء الوضوء ثم أحدث قبل ان يصلى فرضا لزوم الوضوء فضلا عنه تيم من  
غير اعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث أو بعده وأراد النفل كغاء الوضوء أو فرضا آخر  
لزوم الوضوء والتيم انتهى كلام القاض وعبارة أصله ولو كان جنب جرح في غير اعضاء  
الوضوء فنقل الصحيح وتيم ثم أحدث قبل ان يصلى فرضا لزوم الوضوء فقد لان تيمه  
عن غير اعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فان أحدث بعد ان صلى فرضا فان اراد  
النفل فكفاه الوضوء من غير تأخير فرضا آخر وجب التيم والوضوء وسائر القروض  
الصيغة كالصلاة في ذلك الآخر ما لله والله اعلم انتهى

يشاء الى صراط مستقيم ﴿ باب صلاة الجماعة ﴾ سئل فيما اذا قلتم انه يسن لصف الثاني ان يكون  
خلف الصف الاول بما يصح صلاة كما هو شر في كتب علماء الشافعية وغيرهم من علماء الأئمة ورحمهم الله تعالى لما يقولون في  
الصفوف المتطرفة خلف الصف الاول فغير موجب كما يصح ما اهل المذهب بالمجدد الخراف في صفة المغرب والعشاء كما هو

مشاهد ويتركون السنة الواحدة للصحة فلا يؤمنون بهذا مكره خوات الجماعة وهل تألف علماء الشافعية بعضهم  
وقل يهدم الكراهة وثبوت التراب لمصلحة في النصف المذكورة اعيدوا وما تقولون في الاقرب من الامام لم يثبت في شيء  
جهته هو مكره خوات الجماعة ايضا وهل ٣٨ وقع خلاف به ايضا ممن ينادي بطلان قوله هل علمه

### كتاب الصلاة

باب الاذان والاقامة (مثل) ارى بعض الطلبة غضب بعد الاذان ورفع يديه باليد حصص الزمان  
والجماعة يخشون هل هذا مأثور او لا (الجواب) قال في النهاج وشرحه لا ينبغي روي لكل من  
المؤذن والقيم وساحما ان يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من الاذان والاقامة  
للاشارة غضب الاذان في خبر مسلم وغيره فيقول عقبها اللهم رب هذا الدعاء والاقامة  
والصلاة القائمة آت عمدا الوسيعة والضرية والدرجة الزميمة وابتهت شماسهم وما الذي  
وعده انتهى وفي الاذكار فتاوى قال الشافعي حفت من غير واحد طلب الاجابة عند الاقامة  
الصلاة وزول التثبيت ذكر الحافظ ان جري في تخرج احاديث الاذكار بسنده عنه صلى الله عليه  
وسلم قال تفتح ابواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند الاقامة الصلوات في سبيل  
الله وعند نزول التيث وعند الاقامة الصلاة وعند رؤية الكعبة قال حديث غريب ضعيف  
وذكر من انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الصلاة  
فتعسا ابواب السماء واستجاب الدعاء هذا حديث حسن الخ ورايت اواخر فتاوى المصباح  
القيسي أنشد جواب طويل ماله وقد جمع صلى الله عليه وسلم له من روي قال حين  
وصوله الى الصف فلم يذكر عليه وهو ما رواه سعد بن أبي وقاص أن رجلا جاءه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يسلم فقال حين انتهى الى الصف اللهم اني افضل ما تولى عبادك  
الصالحين فأنقض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال من الحكم أنما قال  
الرجل ما قال اذا بشر جوادك وتشهد في سبيل الله وهذا الحديث أخرجه النسائي في  
عمل اليوم والليلة وكذا ان النسائي لما حدث حسن وترجعا عليه بما يقول اذا انتهى الى الصف  
والظاهر ان ذلك قبل تكبيرة الاحرام وظهر بذلك ان الانساق اذا أتى بدعاء قبل تكبيرة  
الاحرام لا يكون مبتدعا وكذا لو استغفر أوجدا أو هطلا وقد روي ابن السني في عمل اليوم  
والليلة عقب التزجعة السابعة في رجة ما يقول اذا قام الى الصلاة من حديث ابراهيم أنها  
قالت يا رسول الله قلني على ما أجرني الله عليه قال يا ابراهيم اذا قلت الى الصلاة فبسمي  
الله عشرا وهلل عشرا وكبيرة عشرا واستغفره عشرا فأنت اذا صحت عشرا قال الله  
هذا واذا صحت عشرا قال الله تعالى هذا واذا حدثت قال هذا واذا استغفرت قال قد  
غفرت لك والظاهر ان ذلك قبل الاحرام ايضا انتهى ما ردت نقله من فتاوى القيسي  
وهو يدل على ان الدعاء حيث لا يسجد بعدة لم يشترط فيه ان لا يطيله بحيث تقطع به  
نية الاقامة الى الصلاة فكما هو ظاهر واما من يحضرن الا في ذلك قبل واما ما من  
المؤمنين حيث لا على السلام أقف عليه في هذا الموضع بخصوصه ان لم يؤخذ من يوم  
مأذركم من طلب الدعاء حيث لا قد ورد التزجيع في ما بين الجماعة للدعاء بعضهم روي بمبتدع ادعية

الشافعية رحمهم الله تعالى  
اليدوا (اجاب) ثم الذي  
جرى عليه الصلاة  
السوية على رسالتهم المثل  
وللطبيب ابن جبر الرمي  
في المسئلة الاولى الكراهة  
مع فوات فضيلة الجماعة  
ومن الاطمان ما يجرى  
ابن قاسم قال في الفتاوى لا يروي  
والبرهان ان الكراهة  
للكوثر لا تقصوت بها  
فضيلة الجماعة كالعلم من  
دون فضيلة من دخل  
الصوماء شرب به السيد  
عمر البصري في كتابه  
واما المسئلة الثانية فهي  
الاقرب الى الكعبة من الامام  
فغير خلاف في صحة  
الصلاة ولا والذي صحه  
الامام النووي في منهاجه  
الصحة وقال في النخبة  
والنهاية هو مكره خوات  
للفضيلة الجماعة ولم اطلع  
على مخالف فيها في ذلك  
والله سبحانه اعلم (مثل)  
عن فاذن العرب اذا لم ينطق  
بها في القاعة اما لينا  
اولفة بلده كغالب أهل  
البحر وحضر موت فاتهم  
لا ينطقون بها ولا قولها

لنطق بها الكريشة خلد بن الشيخ ذكر الرمي والرواي وغيرهم صحة الصلاة بذلك مع انكراهة هل دام يقوم ينطقون  
بها الحال انما لنطق بها الا مؤدبين التكلف والوقوف على لغة بلده فصحة صلاة المؤمنين وراهم لا اقروا (اجاب) ثم  
صلاة المؤمنين خلف الامام الناطق بالشافعية العربية صحيحة حيث قللوا احد الاقمة المذكورين لكن مع الكراهة الموقوفة

للعقبة الجامعة كما هو معلوم قرر وحيث لم يقدّر ومن ذكر فصلاتهم بأخلاقه والله أعلم (سئل) في وجوب نصيب الإمامة في مسجد ليس في البلدة غير موكل أماناً قناس في البلدة وسائر القروض الجامعة ولكنه لا يحسن خروج القاف من الجماعة إلى من الأعلى بل يخرجها مؤدداً بينهما والكافي في ٣٩ ﴿ المأمومين من حسن خروج القاف فكيف تكون صلاة

من يحسن خروج القاف  
خلفوه قول الشيخ أحمد  
ابن حجر المصلي في تعريف  
وكن القاضيه ولا يصح  
قراءة قدر ومعه ما يدل  
الصادق عليه لا ولا لا يوافق  
لحق بالقاف المؤددة فيها  
وبين الكافي لم يصح وقول  
من قال بصحة ذلك فمسل  
كلامه على الصدور كما  
يصرح به كلام المصنوع  
وقول زكريا فلو لم يطق  
بالتفاف مؤددة بينها وبين  
الكافي صحت كما ينطبق بها  
العرب هل كلام زكريا  
في حق المأدوم خاص  
او المفرد او في حق الإمام  
وارأى حسن المأدوم وفي  
فتح العين للميلاني مبارته  
ووقع خلاف بين المقلدين  
والتأخرين في الجدل الباء  
وفي القاف المؤددة فيها  
وبين الكافي لم يبرهن ابن حجر  
بالطلال فيما كان جزم  
بأنه في الأولى ابن الرضا  
والقاضي الحسين وفي  
التأنيذ زكريا انتهى لان  
هذا الإمام حدث علينا  
في البلاد ونصب في هذا  
المجدد المأدوم التمس

الطوائف من الإيضاح ما قصدوا له واحداً من جملة حسن وأقر عليه فراحه وعرضوه  
والله أعلم ﴿سئل رحمه الله تعالى ﴿إذا كان الإمام يومئذ في استخفاف التذوق والافضل  
عرباً بسبب ذلك بين الإمامة والصلاة هل يضر ذلك أم يحتاج لإعادة الإمامة (الجواب) لا يضر  
ذلك بل لا بد حيث من إعادة الإمامة قد صرح أئمتنا الشافعية بأن ادراك فضيلة القرم مع الإمام  
لا يضر فيها الموسوعة الطاهرة قياساً في مستثنى تلك والموسوعة المؤددة إلى طول الفصل  
شاهرة كالأشرف وهي التي تتسكع ورجد اوركسين كما صرح به في العدة والله أعلم  
﴿الثقة مثل رحمه الله تعالى ﴿ما قولكم فيما لا الغزالي في الاحياد من الاستنباط استقبال  
الجمعة عند البعد من مكانه هل يصدقه ما لا المأدوم الشافعي واتباعه رضي الله تعالى عنه منهم أجمعين  
فيكون قولاً شافعي كما هو ظاهر عبارة الزملي في النهاية حيث قال وكذا البعد في الظاهر لا خلافه  
قول الإمام رضي الله عنه أم لا يصدق لاه كالمهم من مباداة العلامة القليوبي في غير سألته المصنعة في حل  
اليقات ومن عبارته في حاشيته على المحرم ومن عبارة العلامة ابن قاسم في حاشيته شرح المنهج قال  
كان الأول لمول أحمد اقتضا ما وضعه كمالهم ذلك من تتبع كلامهم (الجواب) والله الهادي  
للمصواب (إم) ان هذا السؤال قد احتوى على سؤالين أحدهما هل استقبال الجمعة مع البعد  
عن الكعبة قول شافعي فيعد من المذهب أو انه اختيار لغزالي ومن نصي نحوه اختاره  
من الدليل وليس هو من مذهب الشافعي في نصي ثانيهما إذا قلتم بآل القول ببلية موقوف من  
مذهب الشافعي فهل أحمد أئمتنا الشافعية أو ضعه (أما الجواب) عن السؤال الأول  
فالمثل ثم دخلوا في ذلك على طريقين أحدهما طريقة الشيخ أبي حامد حكاية ابن الصلاح  
وهي القطع بأن القرض العين ولا يرفق قول آخر فشافعي ثانيهما طريقة ثبات قولين لشافعي  
رحمه الله تعالى في ذلك أحدهما الاستكفاء ببلية ثانياً القرض العين وهذه الطريقة  
هي المعتبرة عندهم لأن محقق أئمتنا في إثبات الخلاف في ذلك وهم مثنون فيقدمون  
على التالفين كما هو القاعدة ولا يلزم من عدم وقوعها هل الطريقة الأولى على الخلاف عدم  
وجوده لاسيما والجمهور على وجود الخلاف قال الإمام الزملي في الشرح الكبير المطلوب  
بالاجتهاد عين الكعبة أم جنتها فيه قولان أظهرهما ان المطلوب عين الكعبة ثم قل بحدادة  
هذا القول والثاني ان المطلوب جهة الكعبة لأن جرم الكعبة صغير يستحيل أن يتوجه  
إليه أهل الدنيا فيكتفي ببلية ولهذا تصح صلاة الصف الطويل اذا صدوا عن الكعبة  
ومعلوم ان بعضهم خارجون عن محاذات العين وهذا القول يوافق المشول من الإمام  
أبي حنيفة رضي الله عنه وهو ان المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق  
والجنوب قبله أهل الشمال والعكس وهو ما لا ان الكعبة قبله أهل المجدد والمجدد  
قبله أهل مكة ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله أهل الدنيا انتهى ما وردت نقله من

وهو بقرأ على مادة أهل أرض حضر موت وليس له في العلم فليكون حال المأمومين الحسين ذلك الحرف لم يأتى هنا  
كأن باب الجماعة لا يقتضى به الأمن وافته في ذلك الحرف وهل الأصل فيه الحسنون تكون صلاتهم صحيحة بلا كراهة  
ولا بطلان وهل الأولى لهم ان يصلوا بمعاينة أخرى بعضهم مع بعض سواء كان في المسجد أو يولهم اذا غلبوا ذلك

حرضهم من الجهة بحيث لم يوافقهم على جهة قراءة آياتهم اقبلوا (اجاب) اهل الصلوات وفلك الله ان يفرق المتأخرين  
لا سيما شيخ الاسلام وابن حجر والزملي وابنه مستوية بين الجميع فلا تمت ذلك فصلا الذكور صعيدة قد دام حيز  
وصلاة من خلفه كذلك لكن بحسب الكراهة ويجب 10 على موليه عزله لتكميل صلاة المصلين ظولم فضل جاز

لم اعادة الجاهل حق المسجد  
للمذكورة وبسند بلا  
كراهة حيث لم يفتش كتبه  
والله تعالى اعلم (مثل)  
في سطح لامر في من داخل  
المسجد بل مرارة من الخارج  
لحكمها ما حكم مسجد دار  
او مسجد بن ائمة (اجاب)  
بقوله حيث لم تكن المراتة  
من المسجد ولا من رحبه  
فمسجد مع مسجده  
كمسجد بن ائمة تعالى اعلم  
(مثل) في قول صاحب  
المنهاج في فصل شروط  
الهدوء سواء قلقت تلك  
الايوب ام لا بخلاف ما  
اذا صهرت انتهى هل الباب  
القتل في حكم المفسق او  
المحرور هل يفرق في المفسق  
بين امكان نفسه لهما سوم  
من ثأته لسو اراده وبين  
عدمه لكون اخلاقه في  
البند الذي فيه الامام ولا  
وهل يفرق في القتل بين  
وجوده فمناحه صل الصلاة  
وعدمه ام لا واما الحد الصبر  
النافع الذي ذكر في النسخة  
اليهود (اجاب) نعم ليس  
الاخلاقي كالنبي ولا له  
ضرب سبيل على باب

المقصود والاخلاق من المرو بقتل اولئك فاشهر مخرج الموقنين من كونها مكاة واحدا  
وهو مدار جهة الصلوة بخلاف الاخلاق وقضايا الزملي والمطيط ابن حجر وفي شرح المحرر لزيد ولو شغلته بالضبة  
كلا ذكر الرافعي قال القليوبي ولو بقتل اوضبة ليس لها احتياح مالم يفسد فلا لافرق بين امكان فتح الباب من جهة الامام

المأمور لا يثبت وجوده والفتح وعدمه والله سبحانه أعلم (مثل) ما قلنا في عبارة بعضهم لا يصح الإكراه بنوراء شيئا من هذا  
المجود لا يصل إليه إلا بالزور والخطاف فإن يعرف من جهة القبلة لو أراد الدخول إلى الإمام انتهى هل هذه العبارة  
حكمها كذلك صحتها أم لا فإن قلنا نعم فمثل القبلة في ذلك باقي شروط الصلاة ومطلقاتها كما لم يصل إلى بناء الإمام لو أراد  
المأمور من بناء الاشتراط شرط من شروطها أي الصلاة ﴿ ٤١ ﴾ كونه في الجماعة وإشطاء الوضوء وغيرهما

الاجابة على الصلاة كالولاية  
وكما تقدم على الإمام  
وكما لم يحكم  
المتولية هل هذه كلها  
مثل القبلة التي في تلك  
العبارة في عدم صحة  
الإكراه أم لا فإن قلنا نعم  
فقد صرحوا بالصحة  
في كثير من مثل هذه  
الصور وكقولنا تروى  
في رؤسها صحة مع أنه  
ينبغي أن يكون الصواب من  
احد طرفيها إلى الآخر  
فالقول بغيره ع أن الوثيقة  
بطلت فصلا أو قلتم لا  
خالق بينهما أي القبلة  
وإن شرط الصلاة  
القوة (إجاب) ثم ما ذكر  
فيها من عدم الصحة هو  
ما في النص والتمية  
وكلامنا آخر في كونه  
مكان الاستطاعة الصادرة  
عدم الجلوقة لعدم الزيادة  
على ثلاثة أذرع تقريبا  
ليظهر المقصود من الجملة  
هو نواد السليطة لما قلنا  
واجتماع كلمتهم ومعهم  
ويشترط بعضهم بعض

أن كان خارج مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما كان قبله تكون ما بين المشرق  
والغرب وجعلوا عليه هذا الحديث انتهى وقال الآخرون في القوت القول بالجملة هو المختار  
كأن وضعه في القبة وغيره انتهى بل في القول الفرق بين القول بأن الواجب الجملة  
والقول بأن الواجب المسمى فإن القائلين بأن الواجب الجملة قالوا ذلك بأنه لو امتد صف  
من المشرق إلى المغرب صحت صلاة الجميع مع أن سميت الكعبة لا يصح ما بين المشرق والمغرب  
بأن مع البعد في المسافة كعرض الزمالة والشار على جبل إذا نظر إلى ذلك جماعة من  
مسافة بعيدة فشكل واحد منهم يندمسا تاهوا كأنه مدار لا يستوعب جلته ورد  
بأنها إنما تصح مع الأعراف وأجاب ابن الصباغ بأن كل واحد من الصف الطويل بغير  
الحالة ولم يبين الخطأ فإذا لم يبين لم يجب على أحدهم التضائل بالسبكي وتنقض  
هذا الجواب أن لا يعتقد صحة صلاة جميعهم وتقل الووى أن القاضي بالطيب وغيره  
قلوا الإجماع على صحة صلاتهم أي قال القاري في غرر المذهب قلته أي لأن الصباغ  
يلزم أن من صلى ما موعدا في صف مستطيل به وبين أمه أكثر من سميت القبلة أن لا تصح  
صلاة نروجه أو خروج أمه من سميت الكعبة مثال ومن يقول بصحة ذلك لما قلنا الذي  
يصل في مقصورة جامع المنصور أي في بغداد وكان ابن الصباغ يتكف فيها وبين الإمام  
ذلك القدر فأستدل السبكي في شرح المنهاج هذا الإبراد قويا لما نعلم قطعا من أحدا من  
الإمام والمأمور خارج من المسافة فإن كان هو المأمور فصلاته باطلة وإن كان الإمام فصلاة  
المأمور باطلة لأن القدوة في الجملة شرط معتدنا من هذا المأثرة أن الصحيح هو الجواب الأول  
أي هو من مع اليد تصدق المسافة وإن كان قد أوجها لا يستوعب جلته بل وحاصه أن  
الواجب اشتغال عين الكعبة من جهة الاسم لأن جهة الحقيقة وإن كانت الإجماع في  
ذلك أن يثبت محو على الجوارح الصحة ظاهر الدال على أن يثبت التمسك لأصل اعتقاد صحتها في نفس  
الامر انتهى كلام القاضي السبكي وفيه ملحة عليه من السابق من أن المسافة إنما تحصل في اليد مع  
الأعراف لا بدونه كاصرحوا به والحس يشهد به وكون المأثرة المذكورة بين الصلوات  
وإن الصباغ هو الذي رأته في كلامهم ووقع في شرح القاضي السبكي على المنهاج المهاجرت  
بين ابن الصباغ وشيخه القاضي أبي الطيب وإن القاضي أجابه بهذا الجواب الثاني فورد ابن  
الصباغ صلاة المأمور الجملة في المقصورة العربية من جامع المنصور ببغداد وكان القاضي  
متكفيا في تلك المقصورة انتهى فيمكن إبطال ما كتبه دون ابن الصباغ الزم شيخه بدان  
أزعم بذلك القاري ويمكن أن يقال إنه أشبه ذلك على القاضي السبكي لأنه قال على معنى منظره

(٦) فتاوى ولا يحصل هذه الأضراس مع التساعد وانظر على عمل ينابر عمل الآخر أي مرافقه في الشرح الصغير يظهر من  
هذا أنه لا يشترط بقية شروط الصلاة لعدم ظهور المعنى المذكور فيها والله أعلم (مثل) مما إذا جمعت الإمام والمأمور فبينت مثلا  
وكانت بينهما خشية من مرض السفيه إلى مرضها وكان لا يمكن نفوذ المأمور إلى الإمام إلا بغير اختيارين تحتها حتى يصير في حد  
الراكع أو أوابا من فوقها على غير السير العناد فهل تصح القدوة في هذه الحالة أو لا وهل ذلك سائر المواضع المجنونة كان

كانت خشية حرمها في جدران بين الامام والمأموم او يختلف الحكم (اجاب) لم الصلاة في السجدة المذكورة مع الامام  
محصلة لا يمتدحى منها عبادة العباد مع شرحه للامامة ابن جبر والسجدة الكبرية ذات البيوت كالدار ذات البيوت فان  
صلى اسفلها والامام اعلاها والمأموم يراه ليرى ٤٢ من يراه جازا صرح به الشيخ ابو محمد والرايون

ولا يرى خلاف الفار  
لانهما فيها من مثل وعلو  
جزلة جنة واحدة سرور  
عليها المأمومون ثم ان كبرت  
كانت كالآلية المختلفة  
فيأتي فيها الخلاف في تلك  
الخ مافي الاصابع والله  
سبحانه اعلم (مثل) من  
الصلاة بين الاسطوانات  
هل يكره الجماعة الصف  
بينهما الا انقطع الصف  
ام لا واذا قلتم بالكره  
فصفوا واما الاسطوانات  
وبعدوا من الصف الذي  
قبلهم اكثر من ثلاثة اذرع  
فهل يكره البعد مع هذا  
العلم ام لا يكره ابيدونا  
(اجاب) لم حيث استكنهم  
الا. قار عن قطع  
الصفوف والاسطوانات  
فالاولى الاحتراز من ذلك  
واما الكراهة فلم لاحدا  
من اصحابنا صرح بها  
واما التباعد من الصف  
فهم مصرحون بالكره  
فيه حيث تعارض اراء  
قرب الصف وان تغفل  
الصعوف فهو الاجمعة  
صرح بذلك في التفتة  
في باب الجماعة والله تعالى

اعلم (مثل) هي الثلاثة الازرع الذي بين كل صفين من تعبيرين رؤس اصابع رجلين من المعين يتوالى ذلك الفصل  
(اجاب) لم تعبير من الضمين او ما يقوم ضامهما كما في التفتة وفي الهايه الالوجه من رؤس الاصابع والله سبحانه اعلم (مثل) من  
المسبوق اذا قام ليأتي بما عليه فقتدي به آخر فهل يكره هذا الاقتداء وبغوت فضيلة صلاة الجماعة لان في النهاية وخرج

بجندمالو اتصلقت القدوة كأنهم الإمامة تمام مبروق القديريه آخره صوبون القديريه بعضهم بعض في سيرة الجمة  
على الأصح لسكر مع الكراهة انهم شأن الكراهة في المستثنى وفي الغفلة هير يهذه الصلوة  
الا انه قال فتصنع في غير الجمة والثانية ٤٣

بجندمالو اتصلقت القدوة كأنهم الإمامة تمام مبروق القديريه آخره صوبون القديريه بعضهم بعض في سيرة الجمة  
على الأصح لسكر مع الكراهة انهم شأن الكراهة في المستثنى وفي الغفلة هير يهذه الصلوة  
الا انه قال فتصنع في غير الجمة والثانية ٤٣  
في قتاد السبوقين بعضهم  
يصنع دون من جاء  
والقديريه يسوق في ما  
فهمناهم الصبارين يصنع  
ام الشيطان فان كان بالكراهة  
في المستثنى كلها ينونها  
لها كثرية الوقوع  
(اجاب) ثم قال العلامة  
الشراش في حاشيته  
على النهاية قوله لكن مع  
الكراهة شاء روى  
الصوريين وعليه لثواب  
فيما من حيث الجماعة وفي  
ان حجير يرجوه فتاتي  
فتطو الكراهة خروجا  
من خلاف من ابطالها  
وسباني في كلامه الحل  
قيل صلاة السافر ما يصرح  
بخصيص الخلاف بالثانية  
انهم كلام الشراش  
المقصود منه وتنايه اسوة  
فظهر من مباركة ان الرمي  
يسوق بالكراهة في  
الصوريين وابن حجير  
والحق يقولان بهي الثانية  
فتطو الله تعالى اعلم (مثل)  
في شخص كبر خلف الامام  
حال كون الامام في الركوع  
وغلب على طه امادرك

الصغار ان يقدروا المبروق لهم لو كانت بحيث ترى ولان الراي ينوهم القابلة والمعاداة ان لم يكن  
كذلك في الحقيقة وليس المراد منهم ولو كثر اكلهم يهاضي بناء الكعبة فان ذلك تكليف مالا  
يساقى وايضا يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها خمسة  
وعشرون ذراعا وحررها عشرون ذراعا والاجماع على خلافه انتهى كلام الخراساني وتتل  
لمر استكمال امام الحرمين الخطيب في شرحه على مختصر خليل فقال قال في العارضة  
في الاستقبال ان ما بين البيت حينه وان غلب عنه فهو وقال بعض علمائنا يلزمه طلب العين  
وهذا بليل قطعاً فانه لا سبيل اليه لاحد وما لا يمكن لا يقع به التكليف وانما يمكن طلب  
الجهة فكل احد يقصد تصديدها ويغير نحوها بحسب ما يقبل على غنائه ان كان من اهل  
الاجتهاد وان لم يكن من اهل الاجتهاد قلنا دال الاجتهاد انتهى وقال الزركشي في التلخيص  
ليس المراد بالعين نفس الجدار بل امر اصطلاحى ولهذا قال الزايعي فيما لو رآه في الصف  
الطويل ووقعوا في اخريات المسجد صلاتهم لان السمع الاستقبال انتهى فلهذا القول  
كلها قبيح كما ترى تقابل القول بالجهة والقول بالعين وان القائلين بالعين لم يردوا الحقيقة  
وهو ظاهر والاصح صلاة العبد عن مكة وقال المحب الطبري فحينئذ يكون عراب صعيد  
صلى الله عليه وسلم على عين الكعبة استماع صلاة من ينه ويمنه من احد جابه اكثر من  
صمت الكعبة النوع الاعراف لكن اجماع الصحابة على بقاءه واما وصلاهم في اقدارهم  
فغير ان يقل عنهم اعراف دليل لعدم وجوب الاعراف بناء على ان فرض الجهة انتهى  
مخلصا قال في الاعياد بسدقه وسأله ذلك على الضعيف مردود بان الصواب المسحة  
بالاعراف وان قلنا ان فرض العين من اتباع المساحة مع اليد فحق استقبال العين  
المساحة الصورية وهذا هو الواجب مع اليد انتهى كلام الايجاب ثم قلت ما الترقى بين  
القولين القائل بالجهة والقائل بالعين قلت لم يذهبوا الى الترقى في صوره وطلب الصورة جيد  
وقومها بل لا يتصور وجوبه فان تفصيل الواقع في القول بالجهة واقع في القول بالعين وتلك  
الصورة هي ما ذكره الشيطان وغيرهما من انه لو ظهر الخطأ في التيامن والتيسر فان كان  
هجومه بالاجتهاد وظهر بعد الفراغ من الصلاة لم يؤثر قطعا وان كان في ثلثها اعرف وانها  
فعلوا وان كان ظهوره بالعين وقلنا ان فرض جهة الكعبة فكذلك وان قلنا عنها وجبت الامادة  
بعد الفراغ والاستئناف في الاثنية هذه الحلقه التي اختلف فيها الحكم بين القولين وقديمه  
غير واحد على ان هذه الحلقه هي التي تظهر فيها غلظة الخلاف بين القولين وصار الاخرى  
في شرح المهاج المنى بكافي المحتاج نصها وان فرض في حق القريب من الكعبة اصالة  
فيها وفي العيد قولان تأتى فادتهما آخر الباب اصعبا اصابة العين ايضا ولكن بالنظر لما  
سبق من الأدلة والثاني الجهة اي احدى الجهات الاربع التي فيها الكعبة الى آخر ما ذكره

الركوع مع الامام فهل يعتبر غلبه على هذا الموضع لا وذا لم يدم المصعد او بالبعد فهل في ذلك خلاف في مذهب  
الامام الشافعي ام لا يمتدوا (اجاب) ثم لا يمكن بثبوتها الحقيق في ركوعه قبل رفع يدها من اقل الركوع هذا هو مشول  
المذهب وتتل العلامة ابن قاسم عن بحث الرمي انه يمكن الاحتضاد الجلام وهجرة القلوب في حوائج الحل ومثل البقش

من لا ترد دعواه هو ظاهر في نحو بعد أوامري واحمد المولى انتهى على الاول المتقول اذ لم يثبت في أي ركعة بعد سلام  
الامام وسجد لسهو لاحتمال الزيادة والاول في حق من ادرك الامام في الركوع ا. لا يضره بل ينقصر حتى يرفع الامام  
واسمن الركوع الفروج - خلاف من يقول ان ﴿ ٤٤ ﴾ الركعة لا تمكرك ركوع لان ماية الخروج من

البطلان اولى به - من ادركه  
الجماعة الا اذا ضاع الوقت  
او كان في تأدية الجمعة فوجب  
عليه ان يخرج ويركع معه  
واقف الهادي (م) (م) (م)  
رضي الله تعالى عنه في اذا  
استدلى الامام بالماسوم  
فشك الامام في القاضية  
فقرأ المصلح بقلب المأموم  
معه او يتصل فان قلتم  
بالوقوف معه فهل يلزم  
امادة القاضية ام تكفيه  
فالقصة الاولى وحيد  
بشرأ سورة او يذ كر  
ويشكل بان له لم يوسل  
ركن تصوير ان قلتم بقتل  
فهل يقتل الى ما كان فيه  
وهو الركوع ويشكل بان  
فيه زيادة ركن على عهد  
غير مشابه لو يقتل الى  
المجرد ويشكل بان تقدم  
يركتن صليين على الامام  
وهما الركوع والاعتدال  
او يلزم المقارنة فيعدونا  
أياكم الله تعالى (الاجاب)  
الذي اقامه الصلاة في  
الاجاب والشيخ ازل آه  
يقتضيه ان ركن الطويل  
واحمد الملاحة شيخ الاسلام

الاستوى واراد بقوله ثاني فاذكرها آخر الباب قوله ان يكون اي ظهور الخطأ بالقطع فان  
قلنا القرض اصابة للجملة فلا أثر له وان قلنا اصابة المين فتكلمة اي فكشيت الخطأ في الجملة  
حق يستألف ان ظهر في أثناء الصلاة وقضى ان ظهر بعدها وهبارة الفرائض المالك  
في شرح مختصر خليل وان لم يكره في ولا بالدينة ولم يكن مسافرا فان الواجب عليه استقبال  
الجملة لا التمس خلافا لابن القصار ويبنى عليه ما لواجبه فخطأ على المذهب يمدى  
الوقت استحبابا وعلى خلافه ابدأ كما هو مذهب الشافعي انتهت ومن قوله كما هو مذهب  
الشافعي تسلم ان مراده تبين التمسأ قبيحا وأهملنا وسيرة والا كانت هذه الحاقة هي التي  
تظهر فيها فائدة الخلاف فقد قال الشيخان في الروضة وأصلها والعبارة لروضة قال  
صاحب التهذيب وغيره ولا يثبت في الاعتراف مع البعد عن مكة وان يظن ومع اقرب  
يكره اليقين والظاهر هذا كالتوسط بين اختلاف اطلق اصحابنا العراقيون انه هل يثبت الخطأ  
في الاعتراف من غير صائبة الكعبة من غير فرق بين القرب من مكة والبعد فقالوا قال  
الشافعي رحمه الله لا يصور الا بالعبادة وقال بعض اصحابنا يصور انتم بحروفه وفي  
التعقيب مانعه او خطأ بياض او يفسر بان ظهر باجتهاد لم يؤثر وكذا يثبت ان قلنا القرض  
جهة الكعبة وار قلنا المين فكشأ الاستدبار والتأخير بقرب مكة انتهى قد جزم كاترا في  
التعقيب ونقلا في الروضة وأصلها من الشافعي نفسه لكن قال في القصة يثبت الخطأ  
بمشاهدة الكعبة أو نحو المهراب السابق لو بخيار فقه من أحد هذين القولين بأنه لا يثبت  
بقرب مكة تنوع انتهى وذكر نحوه الزيد في شرح المروفي كلام غيرهما ما عساه ايضا  
ومراد القصة بالمهراب السابق قوله وكهترب ولو بقرعة لشأها قرون من المسلمين بشرط ان  
يسلم من الظن انتهى وفي ان المهراب المذكور جوزوا فيه الاجتهاد بغير ضرورة بل قال السبكي  
بوجوبه ولو كان ذلك قبيحا لم يجره الاجتهاد به مطلقا اذا اجتهد بقرعة دور البقعة ودون  
الاخبار من علم فكيف يجوز او يجب الصول اليه من اليقين وايضا فالمراب المذكور انما  
رضعه واضعه بالاجتهاد وهو القاضي الظن لا اليقين وايضا والواجب ان الشخص لم يظهر له باجتهاد  
كان خطؤه في الاجتهاد الاول قالوا لا يبعد ما صلا بالاول حتى وصل الظهر مثلثا لاربع جهات  
وكان يظهر له انصواب شارفا لخطأ اعادة عليه فكيف يجب عليه الامادة بظهره وخطئه  
باجتهاد غيره ومن هذا الموقر كلاما قالين بالاول كيشو هما اماما المذهب الرافي والنووي  
وغاية ما يمكن ان يتصل به لهؤلاء ان يقال مرادهم باليتين هنا ما ينهل الظن المؤكد والمهراب  
المذكور قد تأكد فيه الظن بمرور الكثير عليه مع عدم الظن به فاطلق عليه اليقين  
والشافعي ومن نسي له - وجرؤا على ان المراد من عدم اسكان اليقين مع البعد حقيقة  
اليقين نعم لا يبعد الحاق الاخبار من مشاهدة الكعبة بمشاهدتها لان اخبار الثقة الحقوة

الخبرين المتأمل في الاعتدال اولى بالمجود والله علم قال الملاحة في الايام مع منه قال القاضي فاعلوا اقتضى من يرى  
الاعتدال قصيرين يراه طويلا فاعلوا اقتضى شافعي بطله فقرأ الامام القاضية وركع واعتدل ثم شرع في القاضية بواضه  
بل وسجد وبطله ساجدا كالاولى من سجد على بل فبطله وكلام البقوة يقتضيه ان الزكشي وهو واضح قال شيخنا

وكلام الفقه يقتضي انه ينظر في الاحتلال ويحال تطويع الركن التمسك في ذلك فالتحذر جواز كل من الأمرين وقد اختلفت به في نظره من الجاحظين بين المجتهدين انتهى وفيه نظر والأقرب ما مر من القاضي اذا ضرورة هناك لتسوية الركن التمسك الى ما في الباب انتهى والله سبحانه اعلم ﴿ ١٥ ﴾

باب صلاة الجمعة

(سئل) عن حصول امام الجمعة في التشهد على ما يروى من احد من المؤمنين عليه ركعتان يصحب عليهما يتأخروا ويرمعهما فتعقد بعد ذلك لا يدعوا (اجاب) لا يجوز ذلك فضلا عن ان يجب له ان لا يركع الا ان لم يتحقق ثبوت الجمعة له لا لقوت الاسلام الامام ولذا وجوب عليه نية الجمعة لاحتمال ان يكون الامام قد سمى من الركن فيتركه فيحصل للأمر الجمعة والله تعالى اعلم (سئل) هل يقبل من الاخرى الجمعة اذا سلم امام ورواها مسبوقة ونحوها ليسوا واجبا عليهم فحرم آخرون ورواها في ركعتين (سئل) هل يقبل من الاخرى الجمعة اذا سلم امام ورواها مسبوقة ونحوها ليسوا واجبا عليهم فحرم آخرون ورواها في ركعتين (سئل) هل يقبل من الاخرى الجمعة اذا سلم امام ورواها مسبوقة ونحوها ليسوا واجبا عليهم فحرم آخرون ورواها في ركعتين

بالبقيين في ابواب وهنا قد قالوا باستباح الاجتهاد منه مطلقا لكنه لا يمكن كالأبني الاصم القرب كمن شاهدتهما فهو عاجل في كلامهم وقد صرح كثير من أئمتنا بالحق الاخبار عن علم البقيين في سبلتنا وعبارة من الدين بعد من علم في شرح المنهاج فلهذا أرادوا المنهاج بيقين الخطأ ما منع منه الاجتهاد ليدخل خبر الثقة عن ما يثبت بصرفها وهي عبارة الديباج في ركعتي وكافي المنهاج للاستوى والجم الوصاح في ميري والخطي وابن شعبة في شرحهما على المنهاج ايضا قال كما هو مضمون هذا وفي باب القضاء قال في الصديق والما بين الخطأ بقرينة انتهى وصبر ذلك شيخ الاسلام في التمرير والخطيب في شرح القلبي والزلي في النهاية وابن حجر في شرح الارشاد وغيرهم عن لا يصح مسكنة وهو ظاهر والما بين نحو المهراب بقرينة باليقين الذوق في الخطأ هنا ملائمة في نظر على ان كلام الخطأ بقرينة اذا احتل الاجتهاد المهراب المذكور بقرينة وبسيرة يكون من يقين الخطأ وهو مخالف لقولهم يجوز الاجتهاد بقرينة وبسيرة وامكان الخطأ فيها في البقرة هذا ولذا كرك عدة من عباراتهم القوية لعدم امتثال يقين الخطأ مع البعد فقول قال السبكي في الاجتهاد ويقين الخطأ في التبان والتماس بقرينة المسكنة وبصور ذلك بان يكون قد اجتهد وهو من وراء حائل ثم ازيل الحائل او صدق على استواء شاهد الكمية من بقرينة او تم له ما يثبت بقرينة فلا يصح خلاف في أنه هل يمكن يقين الخطأ في الانراف او لا وتوسط البقرينة فقال لا يمكن في المهراب من مكة دور البعيد وجزم صاحب المذهب بان الخطأ في البقرينة والتماس لا يصح قطعاً وهو المقول من النص انتهى ما روت عنه منه ونحوه عبارة شرح المراتب على المنهاج وقال الاخرى في القوت قال في الصديق والما بين بقرينة مكة انتهى وقال في المهراب ولا يقين الخطأ بقرينة وبسيرة مع البعد قال في شرحه عن مكة والمناظير خلافه فيها فانه يمكن الطن والبقيين ومرأول الباب والله تعالى في ذلك انتهى ونحوه عبارة الزواجر وشرحه شيخ الاسلام وعبارة السيوطي في مختصر الزواجر ظهر الخطأ بقرينة أو بسيرة باحتياط بعد ما يروى فيها انصرف أو يقين بان كان بقرينة مكة تقولان قلت الاصح بتدويره ان كان بعد ما قاله في الصديق والله تعالى انتهى في الامداد لابن حجر وقول التتبع ظهور الخطأ في التبان أو التبان مع البعد عن مكة لا يؤثر حتى على القول بان الواجب عليه لا يقين أو ما أول بأنه مع البعد لا يقين الخطأ بقرينة أو بسيرة انتهى ونحو هذا كثير في مسكناهم فيمكن ان يكون مراد الخطأ بقولها أو نحو المهراب السابق قولها وما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى اليه مثله محاذيه كاهو واضح يمنع الاجتهاد فيه ولو بقرينة أو بسيرة لا يقر على خطأ انتهى فهذا حكم البقيين او الاخبار من مشاهدته فالحق ما بالبقيين فان هذا هو ظاهر وان كان غائبا لما علمه ان النبي

في صلاة الجمعة وعبارة انها به بقوله في غير الجمعة والله اعلم (سئل) هل يس اعادة صلاة الجمعة ظهرا اذا كان امامها ظهرا وسواء كانت الاعادة مرادى او جماعة اليهود (اجاب) نعم تسن اعادة الصلاة اي صلاة الجمعة ظهرا قولهم كل صلاة جرى فيها خلاف تسن اعادة ولو فرادى لا شك ان هذا جرى الخلاف في بعضها كآب على ذلك



الجمعة بالأمرا جسة في  
معبد مشددة على الجميع  
في الوقت بالهن الاغلب  
الضروري مقلين احد  
اقوال الشافعي رضي الله  
عنه بصحتها باقل العدد  
تقصص جنتهم على هذا  
الوجه ام الام حيث قدم  
احرامهم بها على احرام  
جسة فظهر من الانحاف  
الحقني لا يشر القاضية ولا  
تنبأ من القرآن مع جسر  
ماده كاهر معلوم بلهيب  
اذ قلتم لا تصح مع تقدم  
احرام جسة احناف  
لذا كورن وحصل الشك  
ان القرآن واقام بطلان  
مسألة ما مأموم الانحاف  
مدم قرأة القاضية باحتفاء  
الشافعي فهل يؤثر الشك  
بالحالين ام لا بد من اليقين  
يمري فيدا احكام وجبي  
بطلان من تبينه بركون  
ما مأموم الحسن من حينه  
ورحين التكمير ام كيف  
لحكم بينا لنا ذلك  
انا شافيا للسنة واقعة  
الحجة حاصلة واذا  
حرم شافعي بها مسم

وربين احناف لا يقرؤن القاعة الا امام نصيح جنته وتسقط عنه فرض الظهر اذ لا ينو ان لا  
ينوي بمحضها بل يعدد لحي الشامية في المدينة المنورة في عصر الثلاثين مائة مائة الف  
مضائقه تعالى عند جماعا وحصل فعلها في عدد ولم يلزم الاحتياط بإعادة الظهر بل صرح

أولهم احناف لا يقرؤن فاتحة الامام تصح جهته وتسقط عنه فرض الطهارة لا ينوتوا لنا ذلك ثم وقد رأى السائل  
بعضها يأى مدد لحنى الشافية فى المدينة المنرفة فى عصر الثلاثين عام ماأين بعد الالف مع ابراده اقوال الشافعى  
رضى الله تعالى عنه جما وحث على فعلها أى عدم ولازم الاحتياط لمادة الطهر بل صرح بسقوط فعلها أى عدم

فهل يجوز الصل به وسط الظهر الخ اليهوا ( اجاب ) اهل وقتنا الله واليك المصيه ورضاه اولان مع هذا مذهب الشافعي وهو الاصح الحق به ان العبرة بتسيدة المأمور لا الامام فحيث صحت الجملة على مذهب الشافعي بان وجدت شروطها سقط القرض وان فُتلت شروطها عند امائها

٤٨

والعين هنا تفسير كثير من متأخري ائمتنا الشافعية قوله تعالى قول وسكت شرط المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره بجهته او نحوه ففي شرح المنهاج للاصنوي اى نحوه وكذلك المديري وابن شهبة وشيخ الاسلام في شرح التلخيص والتلخيص في الاقضية وغيرهم وفي شرح الروض والبهجة والمنهاج شرح الامام ذكر اى بجهته وكذلك في شرح التلخيص في الطيب والايام والنهاية وشرح البهجة لمؤرخه هم فهذا التفسير يشهد ظاهره للاكتفاء بالجهة وأجابوا عن ذلك فقالوا والسورة الصلي في حوائى شرح المنهاج قوله اى بجهته فيه ان الجهة تطلق في مقابلة العين وحيث قلنا بجهته ذلك على مقتضى ما من وجوب اصابة العين الا بيجاب بأن اخلاقي الجهة في مقابلة العين اصطلاح لبعض الفقهاء اما أهل الفقه فعندهم الجهة بمعنى الميزان يؤيده ان من انحرف عن مقابلة شئ فليس توجهه الى جهةه الى آخر ما لا حاجة الى هذا الجواب لمقتضى المبدأ عيسى الصفي في مصنفه ووجوب اصابة عين القبلة وزاد بدفعه فليس توجهه الى جهةه بحسب حقيقة الفقه وان اطلق عليه فبمعناه او اصطلاح الشافعي لاحظ حقيقة الفقه وحكم الآية ان الواجب اصابة العين ومعناه ان يكون بحيث يهدرها انه توجه الى عين الكعبة كاحتماله الامام في النهاية انتهى واذا قررت ذلك فان عليك ما قد تقدمه في كلامهم من التفسير بالجهة في موضع العين والله أعلم بالصواب ( سئل وجهه الله تعالى ) هل معنى الاكتفاء باستقبال الجهة عند البدء عند من قال به كالغزالي ومات وأبى حنيفة انه يكفى بها ولو مع العلم بأدلة القبلة الدالة على اصابة عين الكعبة او معناه انه يكفى به عالمييين بالجهة العين في كذا فلا تبين ذلك بتلك الأدلة فلا بد من استقبال العين لكن لا قضاء على من صلى الى الجهة قبل التبين ام كيف معناه افتوا ( الجواب ) ليس المراد من الاكتفاء بالجهة الاكتفاء بها مع العلم بأدلة العين فان اقتصر على العين ان فرض حصوله بالاجتهاد لا يبرئه استقبال عند القائلين بالجهة وانما جعل القائلين بالاكفاءة بالجهة على ذلك كونهم رأوا ان استقبال العين بالاجتهاد تنطرد وقد قدمت لك في جواب السؤال الاول نقلا عن امام الحرمين ابن البيضا يصور ذلك الساتر فكيف تطلب منه وقد قدمت قلت نقلا عن اخرائى وهو من القائلين بالجهة انه ليس المراد بالعين عند القتال بل لهم ولو كثروا لا يحاذون بها الكعبة وان ذلك تكليف لا يطلق وقد تمت فيما نقل الخطاب ان القول بالعين باطل قطعاً لا لسبيل اليه لاحد وما لا يمكن لا يقع به التكليف وانما يمكن طلب الجهة فكل واحد بضد قصد ما وغرضها بحسب ما يظن على ذلك ان كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن من اهل الاجتهاد قلنا اهل الاجتهاد انتهى فلهذا هو الذى اوجبهم الى القول بالجهة وعليه فيسقط الشك الاول من السؤال اذا قاتل بالجهة لا يرى امكان اصابة العين بالجهة وقد تمت لك ايضا في جواب السؤال الاول ان الفرق بين القول بالجهة وبين القول بالعين انما هو

وقد مثل العلامة السيوطى مما اذا كان الخطيب حنيا لا يرى جهة التوجه الى السور فعله ان يضل ويؤم في القرية وهل يصح الصلاة خلفه فاجاب بقوله العبرة في الاقتضاء بالاعتناء فتصح صلاته في الجهة خلف الحنفي وان كان في قرية لا سور لها اذا حضر اربعون من اهل الجهة انتهى قوله سم على التفتيح اما اذا لم تتوف الشروط عند الشافعي فلا سقط القرض واما الشافعية فيقولون لها بدون العدد المعتبر خلدن القول المذكور فصلاتهم باطلا سواء تقدمت جهتهم ام لم تقدم تأخرت لان القول المذكور لم يثبت وليس عبارة الروضة فصلا التتويى الشرط الرابع الصدق ولا يمتنع بالجهة بقل من اربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التلخيص قولاً عن التقديم اليه تصد بسلامة امام

وما مومن ولم يشته عامة الاصحاب انتهى واما الشك في كون ماسوى الحنفى بقرأ الفاتحة او لا فغير مؤثر بخلاف ما اذا سلم من ترك القراءة لا لا يحسب من الاربعين ولا يحكم بطلان صلاته الا ركوعه ففي النهاية فصلا الزمى والعضد لعلامة ابن جرير والبارة لها ولو كان في الاربعين من لا يعتقد وجوب بعض الركعات كمنسقى صحت حساباته من الاربعين وان شك .

في آياته بجميع الوجوه عندنا كالمصحح ما تمت به ذلك لان الظاهر توقيه الخلاف بخلاف ما اذا علم منه عليه هذا فلا  
بحسب كالمعروف من اطلاق صلاته عندنا بمجربا في نه دمه من تحضي كلام لشبهين ان العبرة بقصد الشاهي ما ما كان  
او ما موما وعصره فيما رآه في كلام الصفة وقول ﴿ ٤٩ ﴾ السائل وادخلهما الشاهي الخلفا حتى في ما قدم

في صور قواعد وهي ما اذا سئل بالاجتهاد ثم ظهر له الحسب فبين ان غطاء لم يؤثر على القول  
بالجدة بخلافه على القول بالعين فلهذا الامادة لهذا هو المراد من القول بالاكتماء بالجدة  
واما القادر على العين فلا يقل في حقه لا يمكنه ان يرى ان اثنا عشر فية قد صرحوا  
والبراءة لفظة بان من في السجود هو ابي ابي في الابطاح لانس الذي يحصل به اليقين  
او اخبار عدد التواتر انتهى وان لم يكن مبنيا وجد الله في الرواية بصيرا بغير من علم وجب  
عليه الاخذ بقوله ووجب سؤاله ان يسئل فان لم يسئل عدل الى رتبة الثالثة وهي  
الاجتهاد فان لم يقدر عليه عدل الى رتبة رابعة وهي التقليد وكان انما في شرحه على  
مختصر الشيخ خليل وهو من القائلين بان الواجب مع البعد الجدة مالمه شرط له  
وفرض مع الاثر من عدو ونحوه ومع القدرة سامة بناء ذات الكعبة فبين جميع بينهما  
هو حجة اتفاقا انتهى بحروقه وحته كالإيضاح من كان مالم بالعين بالادلة فلا يرد له لعدول  
لما هو ادون منها وهو الجدة فراحدهم بالجدة الشق الثاني من السؤل كما يفيد كلامهم  
والحاصل ان التصليل الجارى في العين يجري نظيره في الجدة لا فرق بينهما الا في مرة واحدة  
قد تمتها في جواب السؤال الاول وكيفية مع التزديد فيها قد تمتها ايضا في جوابه وما يؤيد ذلك  
اوپينه ان اثنا عشر القائلين بالعين قالوا عند عدم اليقين وعدم الخبر من علم يعدل الى الاجتهاد  
بالدلة الكعبة والمالكية القائلون بالجدة ذكر ونحو ذلك قال خليل من انهم في المختصر  
ولاخذ بهتد فيه ولاعرا بالاكتمار وان كان ابي قال الثاني في شرحه حيث لم يقلد سأل  
من الادلة قال والادلة اقواها العروض والاطوال مع الدائرة الهندسية الخ ما خال هو جميع  
ما ذكره يشهد له صرح كلاما ثانيا القائلين بالعين فاعرفه المالكية بالجدة مبرهنة الله فية بالعين  
والنظف بينهم ارساء الله تعالى لسطى لان الادلة التي صرح اثنا عشر على عمل على السنين  
صرح المالكية بالتكامل على الجدة حتى في اختلاف جبل القطب من الشخص بحسب الحال  
والبلدان وادلتهم اذلتهم فاصار هناك خلاف الاما قد تمت في جواب السؤل الاول ولم  
الوجود في كلام اثنا عشر ارفق الادلة القطب وكانهم ارادوا انها اقوى الادلة المحسوسة  
او اعرضوا عن ذكر الاطوال والاعراض لجلب اكر التمس بها والاعمال يختلف الاخرى  
ذلك بين الجدة والعين كالإيضاح فاعرفه دالة على السنين فهو اقوى دالة على الجدة  
الخ ما خال به شذنا منا بما خرج من فائدة الجواب ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴾ ما  
المراد بالجدة في قولهم لا يجوز الاجتهاد في محاروب المسلمين السالبة من الظن جهة  
وبحوزة ويسرة هل المراد بالجدة الجهات الاربع بان يعرف المصل الجتهد الى جهة  
يمينه او يساره او خلفه بحيث يكون يساره او يمينه او ظهره الى الخراب فيكون سنى الاجتهاد  
يمنة ويسرة ان يعرف المصل الجتهد من الخراب الى جهة يمينه او يساره بحيث لم يصل

في صور قواعد وهي ما اذا سئل بالاجتهاد ثم ظهر له الحسب فبين ان غطاء لم يؤثر على القول  
بالجدة بخلافه على القول بالعين فلهذا الامادة لهذا هو المراد من القول بالاكتماء بالجدة  
واما القادر على العين فلا يقل في حقه لا يمكنه ان يرى ان اثنا عشر فية قد صرحوا  
والبراءة لفظة بان من في السجود هو ابي ابي في الابطاح لانس الذي يحصل به اليقين  
او اخبار عدد التواتر انتهى وان لم يكن مبنيا وجد الله في الرواية بصيرا بغير من علم وجب  
عليه الاخذ بقوله ووجب سؤاله ان يسئل فان لم يسئل عدل الى رتبة الثالثة وهي  
الاجتهاد فان لم يقدر عليه عدل الى رتبة رابعة وهي التقليد وكان انما في شرحه على  
مختصر الشيخ خليل وهو من القائلين بان الواجب مع البعد الجدة مالمه شرط له  
وفرض مع الاثر من عدو ونحوه ومع القدرة سامة بناء ذات الكعبة فبين جميع بينهما  
هو حجة اتفاقا انتهى بحروقه وحته كالإيضاح من كان مالم بالعين بالادلة فلا يرد له لعدول  
لما هو ادون منها وهو الجدة فراحدهم بالجدة الشق الثاني من السؤل كما يفيد كلامهم  
والحاصل ان التصليل الجارى في العين يجري نظيره في الجدة لا فرق بينهما الا في مرة واحدة  
قد تمتها في جواب السؤال الاول وكيفية مع التزديد فيها قد تمتها ايضا في جوابه وما يؤيد ذلك  
اوپينه ان اثنا عشر القائلين بالعين قالوا عند عدم اليقين وعدم الخبر من علم يعدل الى الاجتهاد  
بالدلة الكعبة والمالكية القائلون بالجدة ذكر ونحو ذلك قال خليل من انهم في المختصر  
ولاخذ بهتد فيه ولاعرا بالاكتمار وان كان ابي قال الثاني في شرحه حيث لم يقلد سأل  
من الادلة قال والادلة اقواها العروض والاطوال مع الدائرة الهندسية الخ ما خال هو جميع  
ما ذكره يشهد له صرح كلاما ثانيا القائلين بالعين فاعرفه المالكية بالجدة مبرهنة الله فية بالعين  
والنظف بينهم ارساء الله تعالى لسطى لان الادلة التي صرح اثنا عشر على عمل على السنين  
صرح المالكية بالتكامل على الجدة حتى في اختلاف جبل القطب من الشخص بحسب الحال  
والبلدان وادلتهم اذلتهم فاصار هناك خلاف الاما قد تمت في جواب السؤل الاول ولم  
الوجود في كلام اثنا عشر ارفق الادلة القطب وكانهم ارادوا انها اقوى الادلة المحسوسة  
او اعرضوا عن ذكر الاطوال والاعراض لجلب اكر التمس بها والاعمال يختلف الاخرى  
ذلك بين الجدة والعين كالإيضاح فاعرفه دالة على السنين فهو اقوى دالة على الجدة  
الخ ما خال به شذنا منا بما خرج من فائدة الجواب ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴾ ما  
المراد بالجدة في قولهم لا يجوز الاجتهاد في محاروب المسلمين السالبة من الظن جهة  
وبحوزة ويسرة هل المراد بالجدة الجهات الاربع بان يعرف المصل الجتهد الى جهة  
يمينه او يساره او خلفه بحيث يكون يساره او يمينه او ظهره الى الخراب فيكون سنى الاجتهاد  
يمنة ويسرة ان يعرف المصل الجتهد من الخراب الى جهة يمينه او يساره بحيث لم يصل

(٧) (ثاني) (التاسع) عشر ورواية ابن حبيب عن مالك (الاشهر ثلاثون كذلك) (الحادي عشر) اوهون بالامام  
عند الامام الشاهي (الثاني عشر) اوهون غير الامام عند الشاهي ايضا قال عمر بن عبد العزيز وثقة (الثالث عشر) نخسون  
عند احد في رواية وحكيه عن عمر بن عبد العزيز (الرابع عشر) ثاقون حكاه المازري (الخامس) عشر جمع كلهم من غير حصر

ولعل ان الاشياء رجحنا من حيث الدليل لله في فتح الباري انتهى القول فلا محذور على مثل الشافعي ان يقاد بمن هذه الاكوال  
 حوت جرح شروط التقليد التي منها المأمور ما يخل فيه عند من يقلده والصلح بها واعتقاد ارجحية من قلده او ساواه  
 وعدم تلقين في المسئلة بحد لم يقل بها احد من ٥٠ ٥٠ الا انه وعدم تتبع الرخص في المذهب فان يطلع رقة

الى ذلك التقاد وان يبلغ نحو عشرين او ثلاثين درجة او المراد بالجهه مقابل السنين فاذا  
 انصرف الصلي اليه من الحرب الى جهة بينه وبينه او يساره قليلا يصدق عليه انه اجتهد جهه  
 لم يأتها ماضيا الاجتهاد بحد وبسيرة او كيف المراد افقونا مأجورين ٥ الجواب ٥ اصل  
 ان ذكرنا اول اقسام المذهب في كلامنا اثنتا عشرة رجحان الله تعالى لم يذكر  
 في جواب ما سألت عنه فاقول اصل ان المذهب قسم على قسمين احدهما ان يكون  
 الذي صلى الله عليه وسلم صلى فيه لا يكون صلى فيه وكل منهما يقسم على قسمين  
 فالاول يقسم الى ثبوت صلاحه فيه بطريق ائمة والى ثبوت صلاحه فيه بطريق الاسناد  
 والثاني يقسم الى ثبوت صلاحه فيه بطريق ائمة وكسلا صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة له  
 حكمه رؤية الكعبة في جميع ما ذكره فلا يجوز منه الاجتهاد مطلقا ولا الاشتغال  
 بالاجتهاد من ٥ لم اذا خالفه والثاني صلاحه صلى الله عليه وسلم في بطريق  
 الاسناد اختلف فيه ما خلفه الشيخ ابن جرير في فتح الباري واد الاول والورد في الامداد  
 احتجلا به ليس كالتواتر وجزم بهذا الاحتجاج في الاصل لم قال لم ينبغي ان علم  
 صلاحه صلى الله عليه وسلم في فعل بالاسناد بيد حرمة الاجتهاد فقط انتهى وجرى  
 الصلاة ابن قاسم في حواشي شرح التلخيص على انه في رتبة الاجتهاد من علم فقال قول  
 الاخرى كل موضع ثبت صلاحه عليه الصلاة والسلام فيه حكمه كالكعبة في جميع  
 ما ذكره الوجه ان يثبت ذلك بالاثبات ذلك بالقطع كالتواتر اخذا من قولهم ان القبلة  
 لا يثبت بالاثبات اترولها اسم احتل الجرحان ثبت بالثبوت كالاسناد لم يكن كالكعبة ثم هو  
 كثير الخبر من علم قولارضه قول غيره علم فعل يقدم عليه او يتعارض فيه بطريق المحدث  
 بعد قول الروضة وفي حاشي المدينة ماثر البقاع التي صلى فيها رسول صلى الله عليه وسلم  
 اذا ضبط المذهب كذا اطلقوه ويثبت في جواز وقوع اجماع او تواتر بصلواته صلوات الله وسلامه  
 عليه انتهى وفي شرح مختصر ابن شمس له ايضا بعد كلام المحدث المتقدم ذكره ما نصه  
 واقول ما ذكره من انبساط التثنية المذكور فيه نظر ظاهر لان محرابه صلى الله عليه وسلم  
 بجزء الكعبة قطعاً والاسناد الخبر عنه من علم لا ينافي عن الاسناد الخبر عن الكعبة من علم  
 بما جاء من كلا خبرين وثبت وحق قطعاً وانما الحاصل لنا من كل المعاصي والظن حكمها هو  
 شأن الاسناد فكما وجب اعتماد الاسناد الخبر عن الكعبة وانما الاجتهاد منه مطلقا يمكن  
 الامر كذلك في الاسناد الخبر عن محرابه صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة والسلام واما استدلال  
 بعضهم على التثنية بأن القبلة لا يثبت بغيره فمما به بان المقصود اثبات الاستنباط لا التثنية  
 وهو ثبت بالظن كما في خبر الخبر من علم انتهى كلام ابن قاسم وهو هو لا ينافي ما سبق عنه في  
 حواشي شرح التلخيص لانه اراد بما في شرح ابن شمس ان في جواز الاجتهاد عند عدم ائمة او تواتر لانه

التكليف عند ذكرها  
 في العمدة لكنه اشترك  
 على الثاني منها بشروطه  
 لكن المشهور الذي رجحناه  
 بجواز تقليد المصنوع مع  
 وجود الفاضل الخ ما فيها  
 (تبيين) اصل وقتنا الله  
 وياك لما يحبه ويرضاه  
 التصدد اذا كان حاجة  
 ووجدت الشروط في  
 كل ولم يقتض سبق جملة  
 فالفضل في سنة ان يجدها  
 ظهر اخروجا من خلاف  
 من منع التعدد مطلقا  
 وفي الايام لعامة ابن  
 جبر البجلي وظاهر النص  
 منع التعدد مطلقا وعليه  
 انصر الشيخ ابو حامد  
 ومثاهوه واستشهد السبكي  
 ثم انصره مذهبنا ودليلا  
 وصنف فيه وقته من  
 اوسع العلماء وفي  
 المحدثات التي تضافرت  
 عليه فصوص الشافعي  
 وجاهرا صاحبها واطال  
 في الانتصار له بان الذي  
 اسفر عليه امر اهل  
 الاسلام من ذمته صلى الله  
 عليه وسلم ثم خلقه منع  
 التعدد الى ان حدث ما حدث

والمال الذي كانوا عليه التوسعة في مسجدهم وقولهم المشقة تجلب التيسير وهو التعدد بمنوع بانه سهل فيها خرج  
 بالمواضع التسعة في البلد هو الذي جرت به العادة في اتخاذ الجوامع الواسعة والحواب الصغيرة لها على تسليم ان ذلك مشقة  
 فزنها يسير ويحمل الذين اكثر من ذلك في الحج والجهاد وغيرهما قال السبكي ولم يحض من صحابي ولا تابعي يجوز احداث

جامع آخر الاملاء من مصنفه ولم يدل السلون على ذلك الى ان احدث الهندى بغداد جامعا آخر لمعالجة الحاشية لكن  
تأويل التمهيد الصاصل صيرها كالميلدين الى ان يؤخذ قول احمد لا اعمل بلدا من بلاد الله الا ان يحبس جثمان بل زعم  
بعضهم ان تحريم ذلك ملوم من اهلن بالصورة في ٥١ في ربيع السبكي على ذلك جمع غير الزركاني كارتن اصر في

وصنف فيه بضا وساعة  
مصنفه شيخ الاسلام  
ابن جرير فاني وغيرهما  
لكن انتصر الاذوى  
للانصاب ولطهر فيها  
ادناه السبكي بما فيه  
كل كلف وقد قال الامام  
احمد لا اعمل بلدا من بلاد  
الله اقيم فيها جثمان  
وعلى كل فلا حياض  
لا يصلح جثة بل قد تدت  
فيه حاجة ولم يعلم سقى  
جثمانه لا كل اما دلها  
فغيرا خروجا من هذا  
التخلف في بل وكان  
بعضهم يقول اصل آخر  
ظهر وجب على انتهى  
وعندى ان ذلك لا فائدة  
له لانه ان قال اصلى  
الظهر فان لم يمت باطنها  
انصرف يمت البها والا  
وقته فلا انتهى كلام  
الانصاب والله سبحانه  
وعلى اهل وجرى على  
استنباط الامادة في  
الصورة المذكورة  
الولى في النهاية وقته  
عن اشياء والدوا الخطيب  
في تنبيهه والله تعالى  
اعلم (ش) فير صلى

خرج كالاخبار من علم وهو يتبع هذه الاجتهاد مطلقا حتى يمتد اويسرة وأراد في حواشى  
شرح المنهج انه ليس له حكم القطعي من كل الوجوه حتى لو فرض معارضة ما ثبت بالقطع  
لما ثبت لا احد لو حشد من لا يولد هذا هو الذى يظهر له تغير اعتقاده بل يفتي بحل كلامهم  
عليه بتعميد النصف وم. ر. شيخ الاسلام وغيرهم به الذى ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى  
فيه مرادهم به منع الاجتهاد فيه حتى يمتد اويسرة ولا شك انه يتبع الاجتهاد فيما ثبت انه  
صلى الله عليه وسلم صلى فيه بطريق الاحاد ولو يمتد اويسرة لان حكمه حكم الاخبار من علم  
وهو يتبع هذه الاجتهاد مطلقا ثم هو مخالف لما قد ثبت عن احتمال الامداد والاياب لكن  
المفاد خلافه وألحق في النصف بحراة صلى الله عليه وسلم بحالته قال كاهو واضح انتهى  
وفي شرح الباب لصاحب النصف بحث بعضهم ان لجميع معجده صلى الله عليه وسلم حكم  
بحراة لان ناطقه مع جواز مسلاته في كل جزء منه والاولاهم فيها في جميعه وعدم الاجتهاد  
منه ومن غيره يمتد اويسرة في جزء منه وابواهم به على ذلك بكاهو يصل الى القطع  
مما لو صح اهلوا للتوسعة حكم الاصل وأجروا على ذلك لتمام عندهم وله احتمال ان لما عدا  
بحراة من بقية المسجد حكم القطع ليعوز الاجتهاد فيه يمتد اويسرة ومؤيده قول المصنف الطبرى  
الخ ما في شرح الباب القسم الثانى ان لا يكون الذى صلى الله عليه وسلم صلى فيه وينقسم  
ابتنالى قسمين أحدهما ان يكون يلبسة او قرية فشاء بهماقرن من المسلمين قال سم في شرح  
ابن شجاع او كثر المارون منهم مهاجرت لا يقرن على الخطا ويبحث الزعم اعتبار حداد التوار  
انتهى وهو في المصنوع بشوكة يكثر المارون فيها بحيث لا يقرن على الخطا انتهى قال سم  
وظاهر ان الشك في كثرة المرور كعدمها انتهى فالدور على ذلك لا على طول الزمان او قصره  
وهجارة شرح مختصر بفضل الشفيع ابن جرير في حراة لم يمتد فيه وان كان يلبس صغير  
لكن يشترط ان يكثر طارقه انتهت وهذا القسم بشرطان يسلم من الطعن فيه فاذا انضجع  
الشروط المذكورة جاز لاجتهاد فيه يمتد اويسرة سواء نسبته للمصنبة وأجروا عليه ام لا  
لاحية قال في الامداد وظاهر كلامهم حواز الاجتهاد لا وجوبه به صرح ابن الرضا  
بل قال لا يقل بالوجوب فقول السبكي به بحث اقرده الخ ما في الامداد قال القليوبى في  
في حواشى المحلى وفي مرتبة الحراة المذسكورة بيت الآفة المعروف فلا يمتد مع  
شي من ذلك انتهى ورايت في النهاية ما يفيد ان بيت الآفة في مرتبة الاجتهاد  
ومبارتها ويمسور الاعتقاد على بيت الآفة في دخول الوقت والقرعة لافادة الظن  
بذلك كما يفيد الاجتهاد أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر انتهت قال المحلى في  
في حواشى شرح المنهج بدقته وظاهر كلامه أنه يجوز له الاجتهاد مع وجودها وحيت  
يصحح الى الفرق يمتد ما بين ما تقدم في الحاربي وقد حطوا في دخول الوقت كالمشهور

الجمعة يحدد ناسف تقليدا للامام مالك بجميع الشروط قبل تسريه اياه ام لا وهل شيخ ابن جرير في حواشى  
بالتمح ام لا وهل اذا سكتان لشافعي قول في السنة موافق لبعض الآفة مالاول ان قلنا القول المرجع عنه ذلك  
الامام المواقى له القول الضميف يمتد ذلك (اياب) ثم تسن الامادة والحال ما سطروا احتفظ ان لعلامة

ابن جرير يحوي بالنسخ وأما ما ذكره المسائل من أن الشافعي قرأ لا تم فقد ذكر ذلك العلامة النووي في روضته لكن قال به أنه لم ثبت فعله لا يجوز تقليده وقرئ الله في ما الأول ١ قبله الخ جواب لا يجوز تقليد قول المراد وعنه في موثرو في الله وغيره في روضة د ٥٢ في الامام الاثر في شرحه في عزه حل اصله (حاشا)

علم انتهى وعراه ان طاهر اخلاق لنهاية الاجتهاد فيه خلاف ما قبلوه به في الحارث بن ابي العيص او اليصرة قال في الامداد وظاهر كلام المصنف وغيره ان ما عدا ما يحارب به صلى الله عليه وسلم يجوز الاجتهاد فيها بنية ويسرة فاقول بأنه لا يجوز في قبلة الكوفة والبصرة والشام وبيت المقدس وجامع مصر الشافعي فيه نظر لانهم لم ينصروها الا بعد اجتهاد واجماعهم لا يجوز القطع بعدم الاعراف وان قل انتهى فانهما وعروض الاقسام وأخرها ١ يبقى شرط من القسم الذي قبله بأن كان محراب قرية أو بلدة لم يشأ بها أو غيرها كثير من المسلمين بحيث لا يقرون على نيلها أو شك في سكنتهم أو قرية خربة لا يدري أينها المسلمون أو محارب لمن فيه فلا بد من قسم وشرح في شجاع ولو من واحد أدى معتقده أو كان من أهل القرية كآله بعضهم انتهى وأراد بقوله بعضهم السوطي في فتاويه حيث قال يجب على الإنسان قبل اقدام البعث من وحود الشرط المذكور وإذا صلى بدونه بدون اجتهاد لم يفتد صلاته انتهى وهذا القسم لا يجوز الامداد قال في الامداد وما نحن فيه كتبه جامع طولون زمة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والقرافة وأرياف مصر وما لم يثبت ما يدفع لمن لا يجوز اعداده لمند الوقي في جميع ذلك انتهى وفي الاصاب من السبكي ان محراب جامع مصر الشافعي القلي قد مضى كان عليه فصل بسببه خلل يسع لقلل السبكي وغيره وقبلة الجامع الطولوني معرفة جدا الى المغرب وقبلة قرية الامام الشافعي والقرافة والأرياف على خط نصف النهار وذلك مما يؤكد الخط في الادوات لا يكتفي بالحارب المجهولة وسببه لذلك التراقي فقال وأكثر محارب الديار المصرية ما زالت الحلة فيها وحدثنا ياقوت على ضاعها وقد أراد المزابن عهد السلام قصير فهد الشافعي ضاحكه عزه لنفسه حادث وقع وكثرت محارب القرية والقبور موشية ابن خصيب وهي لا تعد ولا تحصى فلا يجوز ان يقدحها ما لم يأتى انتهى قال الزركشي وهذا كلام صحيح والمأهران واضحا لم تذكره معرفة بهذا الفن ولا حرم فيه الضرر التمام فالوجه الصريح يجوز الاجتهاد فيه بنية ويسرة انتهى وقوله يجوز له رأيه وحب لكنا أصوب وان كان الجائر يخل الواجب انتهى ما ردت قوله من الاصاب وكأنهم تجوزات محارب فوجدوها غير مختلفة جهة والا ينبغي ان يقال وجوب الاجتهاد فيها ولو جهة ورايت في حكايات تبيين الخواص بترجمة جامع هرو بن العاصي مائسة وكارقرة بن شريك تبيان ما قليلا وكذا كان البيت بن ممد وعهد الله بن لوصية ومهر بن مروان ثم خلفاء يفتلون ذلك قلت وقد تقدم ان المسجد زيدية لا يهدم من جهة القبلة واربعاه تحرف لفسله لم يكن يشاء هرو بن العاصي رضي الله عنه قلل الخلل وقع بعد هذا البناء الخ ورايت في الهداية من الصلاة فقلوب مائسة قد مضى مما تقدم ان محراب المدينة المنورة على خط نصف النهار الى جهة الجنوب وقد قشقت

تقضى في ما قبله في العلم اذا سلوا آخر جهته من وضاد او غيره يفسلون بعد صلاة الجمعة المذكورة المجلس السلوات الصبح فاجده او شون به فتد ولا وجه له وبزه وان قيل ان ثوبا وسنة قبل ذلك اصل وثان على صلح ذلك ما يكون ذلك الفعل بدعة وللبيا بعدة من ثوبنا الحكم في ذلك انكم الله (الاجاب) رضي الله تعالى عنه ما ذكره في حقه فيهم فلهما من اجتهاد الجواز يخشى عليه لكثره والياد بأنه تعالى قال العلامة بن جرير في نعمته من باب صلاة الجمعة ذع كتابه الله تعالى آخر جهته من روضته به ذكره في كتابه القسولي ثم قال الواقع ذلك ما احتج به في بعض البلاد من صلاة المجلس في هذه الجمعة عتب صلاتها زاهين الهاكفر صلوات الامام او العبر الزوكة وذلك حرام لو كفر لوجوه لا تخفى والله

يهدى مرث ١٠ صراط مستقيم (سئل) رحمه الله تعالى من جهة شوارع في بلدة تم بهم الجمعة محارب فرعون اويين واخرى يد فر منهم البعض للجهاد ويبقى منهم نحو ثمانين عشر فيقال الامام مذهب الامام مالك ويقع الجمعة قبل ذلك جائز ان لا افتوا (الاجاب) ضاع الله بهنم حيث وجدت شروط التقليد للامام مالك صحت الجمعة والا فلا

والله عز وجل أعلم (مسئل) حفظه الله تعالى ما صورته في سلسلة مسورة وحول الصور خندق متصل طرفا الخندق بالبحر وميزة المدور حارة ويسمى حارة وتقام في نفس السور جهتان جهة لاهل السنة والجماعة من المشيخة مستوية الشروط مسكاة ﴿ ٥٣ ﴾ المدد وجهة الخرواج مختلفة الشروط

تألفه الصدوق في الحارثين المذكورين جهتان ايضا لاهل السنة والجماعة من المشيخة كل حارة بصمة مستوية الشروط قائمة العدد هل في هذه الصورة تجوز اعادة الطهر فرادى لوجهة لوجههم وهل تعد جهة الخرواج مع اختلال شروطها جمعة او لا تعد شيئا مع ان اهل السنة لو اتفقوا كلمهم في مسجد واحد او مسجدين لم يسم ببل يمتنعون الى مسجد آخر وهل الحارثان او السور تحسب بلدة واحدة او كل واحدة مستقلة في قيام البلدة فيها اذا وجدت الشروط المذكورة في كتب الفقهاء فلو اتاكم قد وصلوا الامر في غاية ما يكون لان بعض طلبه العلم يتشوش على اهل تلك البلدة وفي اعادة الطهر وبسبب اعادة جماعة وليس له مستند شرعي بل جده رآه قبل بعض من قبله قلدا لهم مع اقبال الدعوى

حارث قراصة مصر وقال القليها هو جهتها مسكاة وحيد فلا يجوز اعتقادها ولا الصلاة اليها ويجب الاشراف عنها الى جهة المشرق وهي جهة اليسار مقدس عرض قدمن لم لم يصل ذلك فصلاته بالحق وتجب عليه امارتها وان كثرت انتهى والظاهر هل ملاك فخر مع الى ما يتعلق بالسؤل فأقول كلام السائل لا ينصرف الى القسم الثالث من اقسام المحلوس المذكورة والشق الثاني من السؤل ليس يراد لهم قطعاً والا فلا يثبت والبصرة كمال السائل والله مرادهم الشق الاول والذي يظهره تفسير ان المراد بالجهة والبصرة ان يخرج من الجهة التي فيها الكعبة فلا كانت في جهة الجنوب في شق منه أو في الشمال فلا يخرج الى طرف المشرق او المغرب وكذلك اذا سكنت في المشرق او المغرب فلا يخرج من سمت المشرق او المغرب ووجه هذا انهم هو انهم قد حصروا الاشراف المذكور بالجهة أو البصرة أو البصرة فليس له غير ذلك من المراتب ومرادهم منع الاجتهاد في الحراب المذكور جهة ان يخرج من جهة الحراب الى جهة اخرى فلا سكنت في جهة الحراب في الجنوب أو الشمال فلا يخرج من جهتها الا الخروج الى جهة المشرق او المغرب واذا كانت قبلته في المشرق أو المغرب فلا يخرج من جهتها الا بالخروج الى جهة الجنوب أو الشمال والاول فيمن المشرق والمغرب هو في جهة المسكوبة والميل من الحراب في ذلك من قبل البصرة أو البصرة وحارث الذي في جهة المشرق او المغرب فهو في جهة الحراب والميل في ذلك من قبل البصرة أو البصرة واذا دخلت معنى الجهة والجهة والبصرة فلتعرض لوجه ما على ما فهمته من كلامهم فأقول قال العلامة ان الرافضة في الكفاية ان المراد بالجهة التي الكعبة فيها وقال الاسنوي في شرح التناهي الجهة اي احدى الجهات الاربع التي فيها الكعبة دليل صحة اصف المستحيل من المشرق الى المغرب انتهى وذكرهم ما تجوز بالجهة التي فيها الحراب لذكور الجهات الاربع هي جهة الحراب فزال الاجتهاد لم يخرج من جهة الحراب لا يصدق عليه انه اجتهد جهة لانه لم يخرج معاً الى جهة اخرى حتى لا انه اجتهد جهة واذا لم يخرج الى احد الجهات فاعلم ان الحراب من قبل البصرة والارضية بين البصرة وبين البصرة والبصرة كما عرفت ذلك وهذا الذي ذكرته في معنى البصرة والجهة والبصرة لم أنف هل من نه عليه تناولها هو بحسب ما فهمته من كلامهم وقد بينت ذلك ما على ما من كلامهم حاشا بانصاف فانه من بدولات الالهام ان لم يسكن من بدلات الالهام وقد رأيت في ذنوب الكمال اردادته مثل من سؤل عن على امثلة على القول بان القرض لم يدا بجهة من اين حدها ابتداء وانها فاجب بقوله جوابه قول ابن الرضا وجلال الدين في شرحهما فثبت ان المراد الجهة التي الكعبة فيها قبل هذا انتهى الجهات الاربع الكعبة

مستدون اليها فرضان عليهم وبعضهم ادعى بدم الامانة وبهرتها ولا يباد جماعة فيها لاعتقاد التوام ولذات الجماعة فصلوا لها الامر لانهم جدا ومطلوب من جابكم التهم والتفصيل ليقوم الخافض والاصم لاحد التواب من الملك الوهاب وايضا في بلدة صغيرة دون هذه البلدة فيها جهة واحدة مستوية الشروط والعدد هل يجوز اعادة

الظهر جماعة أو فرادى أو لا يجوز أو يحرم أخوات ما جوبن (اجاب) هناك منه وطأ بقوله حيث الأمر ما سطر فلا يجوز لمن كان داخل السور إعادة الجملة ظهر الراجعة ، منهم ليست جمعة لعدم استيفاء الشروط بها ، لأخصا لهم من هو خارج من السور بالسور فلا يحسب معهم ﴿ ٥٤ ﴾ أهل الحارثين كان كآلة تدلدا ، أحوالهم كان بعضهم يتبع

ولا يبداء بخلاف باختلاف جهة المصلين فالمصل في الجهة الشمالية جهة القبلة في جهة جهة الشام والمصل في جهة المشرق جهة القبلة في جهة غربية والمصل في جهة المغرب جهة القبلة في جهة شرقية والمصل في جهة الشام قدام قبلة جهة القبلة في جهة وائية إلى آخر ما أخرجه الرداء في فتاويه ومارأته في فتاوى الجلال الزمل مجاهد يترجم ، بخلاف ما ذكره يذكي حله على ما ذكره ومباركة - قل رضى الله عنه من عباد تشرح الارشادية كثره في النبوة يحتج بصحة لكل فرض ، حرم بحراجه عليه الصلاة والسلام وبحراجه الموثوقه لاينة ولا بيرة قبل احد حد الينة والبيرة بشي املا ولو سككثيرا وحل ما جوبه ابن فاضل مجلسون في اعلام التنبية تنبيه الكلام الارشاد حيث قال ولا يفتد في هراب التي صلى الله عليه وسلم بينة ولا بيرة ولا في هرابنا أو الموثوقه جهة جهة قدام ولا اجاب بقوله لم أر من حد الينة والبيرة هنا والاقرب الرجوع فيه الى العرف حيث لا يصل الى حد التفاوت في البطلان الصلاة لو كان فيها لم رأيت صاحب الباب ميرضوه ولا اجتهد الانصراف في البيرة ان لم يحش وهو ما يسهل أهل العرف استعمل مع الليل ، وانقرر من حوازل الاحتياط في البيرة او بيرة لاجبة في هرابنا الموثوق بها واستأنه مطلقا في هرابه صلى الله عليه وسلم هو المذهب بل منقول المذهب انتهى مارأته في فتاوى مدر فضيلة العرف بال يصل الى حد التفاوت في البطلان يحصل على جميع الجهة لمساعدته في جواب السؤال الاول مرأه لو استندف طويل من المشرق الى المغرب لم يقتله الجنوب أو الشمال بصحت صلاة جميع الصف اجابا أما على القول بالجهة فواضح وأما على القول باليمين فكان الخارج من بيت الكعبة غير متبع والساعة غير حقيقية وحيث غلزال التعريف عن الهراب لم يخرج من الجهة لم يصل الى حد البطلان وقول العباب في ضبط عدم لمس العرف ما يسهل به أهل العرف الخ يحصل على ذلك ايضا اذا التوقف في ساعة الهراب مستقلة لا يتأخر به المستقبلة مع الميا بل مستقبلة حقيقة فارخرج من سائته الى حد لم يصل اليه الى ان يصير الهراب بينة أو يساره أو خلفه فهو حيث لا غير مستقلة فالرأب ثلاث والمراد هنا الوسطى وهي الاعتدال مع الليل هذا هو الذي يظهر وحصل ان يقال لما قرب الخروج من جهة هراب له حكم الخروج منه ولو لم يخرج فحش الميل حيث لا من الهراب وقد يوهي الى هذا الاحتمال قول الطبري المعنى بالجهة الناحية التي فيها الكعبة من جهة المشرق أو غرب أو شمال أو يمين لاجبة تلك الجهة على الاملاق بل ان عليها في ناحية منها وجب ان يقصدها على استواء أو انحراف وان لم يصل جاز ان يستقبل ما سائتها التي وبارة الاصاب قال ان يزدن في متاوبه ويجوز الصلاة الى حشك هراب موافق هراب جاء مع مصر المتفق عليه والى ما يهتد تيسر من سير هذه أو تيسر كذلك بخلاف التي من أو تيسر العاشي وأقل ما يغيره ان ما يبطق أهل

من بعض وأحمد الثاني وملعب الصبيار بال لم يوجد محل يسع لجمعة فالإعادة متضمنة لم تقدم جهته قبيبا وحيث سلت الإعادة كانت الجماعة سنة ايضا او وجبت كانت فرض كتابتوا ان وجد محل يسع فالإعادة واجبة لمن تأخرت جهته او نقصا او شك وان كانت الحارات لم يبعد بلدين بأدلم بعد ما ذكر فلا يجوز الإعادة حيث اجتمعت الشروط المعيرة وأما البلية الصلوة فلا يجوز إعادة الظهر فيها حيث اجتمعت فيها شروط الجمعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه أو ضاء في أهل بلد يصلون الجمعة بدون الاربعين مقلدين يقول تصح الجمعة بأربعة مع الامام على ما حكاه الشيخ العارف بالله أحد القشاشي الذي في رسائله المعادة مشافحا من جامع الرحمة في اذاعة كرامات كرامات الا حيث قال فيه ومنها قولهم للامام الثاني

رضي الله عنه ان الجماعة تصح بأربعة وجميع الزنى وان التذر وكذا مال المعجم ، الحقيقين تتقدمين ، اشأخرين منهم الامام المجتهد عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمه الله تعالى وقال يكون لهذه المسئلة آموه بالاسان المرجحة من القول القديم التي اختارها السيوطي والراعي وغيرهما انه لا يورقا لا تعلم بر من التي صلى الله عليه وسلم في حصر

العدد الجملة حديث يتجرب في ذلك انتهى كلامه بحروقه فهل يجوز لهم ان يملأوا هذا القول القديم الذي ذكره في الرسالة المذكورة فاصولون الجملة بدون الاربين ثم يبدون بعدها ظهرا مراعاة لخلاف قول الجدي لا تصح الجملة بدون على قاعدة حيث قالوا الحافظ جده على من لم يحفظ ٥٥ ٥٥ اولاً يميز له ان يملأوا القول القديم الذي ذكره

في رسالة المذكورة فيصحب عليهم ان يصرفوا الظاهر فقط ينشأ لنا يانا شافيا واستاداً صحباً به ليس ولصوص لانه قد توار عندهم شام وذاع بين الخاص والعام محمدين على ما حكاه السارفي المذكور في الرسالة المذكورة صحت الجملة بمره على مذهب الشافعي في اكثر بلدان الجار وادان كان العدد اقل من الاربين وان كان العدد اكثر من الاربين كذلك يصلون جمعة ثم يبدون بعدها ظهرا ايضاً لعنهم ربنا فيهم المبدون وفيهم من لا يفرغ مشروط وان كان الصلاة والخطبة كؤمهم سيكون عدد هم اقل من اربعين كاهن مسلوب في حق كثر العوام المقصرين الذين لا يبالون بالدين غائبهم صلاتهم الجملة نحو فهم من ان يأخذ السلطان السكال منهم وهم قد اتهموا في طلب الدنيا والحل ليس يتبين هل فيهم ذلك اولاً فما الحكم في هذا الفن هل

العرف اسم الاستقبال عليه اسم الجبل بحيث يشاهد لوقته ذلك واستقبال شيء معين على يد مهيوسر مالا يطبقون اسم الاستقبال عليه فهو حش وأفرج مع متأخرون وتبعهم الصف قبل ان يفيض وهو أي الذي لم يفيض مابعد أهل العرف استقبال مع الجبل وكان وجهه ان في يجب خلاف ذلك صبراً ومثقة مع حشيه تسلياً على الناس ويشهد ما من الامام من العرفي بين من قرب من الكعبة ومن في آخرات المسجدين قد ينزع فيه ما ياتي من امتناع اقتداء أحد مجتهدين اخطأوا يسامنا وتيسرا بالآخر لانه يرى بطلان صلاحه الا ان يحصل على فاشحما دون يسرها انتهت به وفيها ولك ان يراجع اصل القياس لان القدوة ربطت بين صلاحها وكل واحد منهما يجرى ان صاحبه معروف عن الكعبة فمع الافتراء لذلك وامامتنا فليس فيها دعوة احداً آخر ولما الذي فيها ان اجتهاده الى بين المهراب او يساره هكذا يظهر لعنهم الشيم وقرى كل شيء علم عليهم والحاصل ان الاول اقرب عندى من هذا الاحتمال وهذا متدفع ايضاً وماعداً هذين الاحتمالين فهو غاية البعد وهذا آخر ما اوردت ايراد في هذه الاجوبة وقد اطلت الكلام عليها لئلا يحسنه عند التأمل لا يخلو من فائدة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ٥٥ مثل رجه الله تعالى في ثوب مرقع كؤفيه القمل من جعل في الشمس ومات القمل في جوده بين ارفع والقمل كثير هل يعني عنه اويجب شق الرقعة واخراج القمل اقولنا ٥٥ الجواب ٥٥ الذي يظهر لغة بانه يعني عنه اما حيث لم يلم به فقد كان في الاجاب قال الزركشي او صلى في ثوبه ثقينة او رفوت مبتلم تصح صلاته لكره ما مات القمل في الثوب ولم يشربه فيلبقى القمل عند الجمل ولا إعادة وواحدة ابن الصمد ووجهه بان تقتضى الترتيب كل وقت ما يصير انتهى كلام الاجاب واعا حيث علمه في حياوى ابن جرير صبيان القمل المحشو في الخياطة المتسار الاخراج فيبقى اى منى عنه انتهى وفي الفتنة يؤخذ من تعليمهم عدم التوبة له حاجة لحل ذلك في السرة ان ما يفتل خياطة اشوب من نحو الصبيان وهو يضى القمل يضى عنه وان فرضت حياته ثم موه وهو ظاهر لعدم الاثلام مع مثقة حتى لا تجلبه لاخرجه انتهى ومراحها بنحو الصبيان القمل يوحوه كاتل عليه بماره في شرح مختصر باصل وهو ولا يضى من جلده البرفوت وهو عامر لعدم عوم البلوى به فلو قلنا في الصلاة يفتل ان جل جلده بعد موه والافلام ان كان في لطيف الخياطة ولم يكن اخراجه فيبقى اى منى عنه انتهى وما ذكره من القول يدل على الضووعا كره السائل حيث لم يكن اخراجه بالافق للتوب والله اعلم (مثل رجه الله تعالى) هل يسن قلب الكمين في دله التتوت عند وقد شرما حنيت ام لا) الجواب الماتق على تصريح في ذلك عد الشيوخ ابن جرير والمتهم ومن ظاهر كلامه ان الداعي في التتوت وغيره اذا كان دعاؤه برفع ما زل به من بلاء ان يحصل ظهر حكمه لعماد

يقر فيهم عليهم ان يصلوا جمعة لعنهم ذلك بل يجب عليهم ان يصلوا ظهر اولاً في هذا الفن بل يكفي وجود احد على حسب الظاهر فقط مالم يبينوا لم يتبين فيهم ذلك ولان التفتيش على كل واحد منهم سوء ظن بهم وما امرنا بهذا ولما امرنا ان نحكم بالشاهر والله تعالى يولى المراء فيصلون الجملة لان العدد موجود فان قلنا تصح الجملة فهل يسن لهم إعادة

الظهر احتجاباً للظنوم وديانهم خلل ما بين حصة الجعدة في حتمهم أو يحرم عليهم إمارة الظهر على هذا الوجه الجيد والبالحكم في  
 حين المستقيم لكم الثواب من الملك الوهاب وكذا ما قلنا لكم في ذلك مستقلة على قرينة متعددة على مجرد أن تقيم في كل قرية جهة ذاتها  
 وجدت في كل قرية شروط الجمعة أو لا يجوز لعدم ٥٦ في الجملة لا بد من إعمال كل قرية بنسبها بعض من فتنهم فتنهم

من الانفصال بما حدا الانفصال  
 الذي يجوز لهم تصد  
 الجمعة والذي لا يجوز  
 لعدد الجمعة يتوالت  
 وهل إذا كان هناك من نوع  
 أو بستانين بين القرين  
 هل يكفي في أحد الفصل  
 أو لا يكفي ذلك الفصل  
 أنكم الله (اجاب حضا  
 الله منه وعاله) بقوله  
 الحمد لله رب العالمين ماشاء  
 الله لا قوة الا بالله اللهم  
 توفيقاً للصواب وهداية  
 الى الجواب اعمل وقتنا  
 الله وإياكم لا أن أقول  
 الامام القدوة اذا ثبت  
 جرى فيها خلاف بين  
 المتأخرين فالذي رجحه  
 امام الحرمين اخرج جوع  
 ونهى عبارته في باب  
 العائقة فذكرت مراراً  
 انه اصل ما قولنا القديم  
 من مذهب الشافعي مع  
 رجوعه عنه وقد حكى  
 القاضي الصيدلاني في  
 ذلك خلافاً للأصحاب  
 وبالملة من قال شيئاً من  
 خلافاً لوجه قلند  
 لا العمل بالآخر انتهى  
 وذكر أيضاً عند الكلام  
 على سبق الحديث ان

انما هي في القديم على شيء وجزم بمخلافه في الجديد فذهب الجديد وليس القديم بمدونة من المذهب واختار التوري  
 في مذهب المذهب وشرح سلم ملأ الامام ونسب في المجموع خلافاً الى لعل والذي اختاره هو الطاهر ونسب عبارة شرح سلم  
 في أوائل باب العائقة والذين يصحح عند أصحابنا وظهر من الأصوليين أن الحديث اذا قلنا لا يجوز رجوعه عنه لا يفي قوله ولا ينبغي

اليه قالوا نطالب كرك التديم ونسب الى الشامي مجازا وبسم ما كان عليه لانه قول له لان انتمى ما نقل من شرح مسلم وجرى على مثله جمع منهم الشيخ اوجاد والبنديني وابن الصريح والحزب ابن عبد السلام وجماعة كالسيد السهمودي اذا نهج ما ذكرت فلزعم لسأنتك هنزل قال اوى ٥٧ في الروضة الشرط اربع لعدد ولا يتقدم

الجلسة نقل من اربعين هذا هو المذهب الاصح المشهور ونقل صاحب التلخيص قول اخر القديم الهاتفتقد بثلاثة اعلم وما موافق ولم يثبت ما في الاصحاب انهم ما رعت في الروضة ونقله عنه في شرح المذهب ايضا فلنقرره في الروضة ولم يثبت ما في الاصحاب لم يثبت ضعف هذا القول جدا وقد علمت ان الاعلام النووي بما للامام وجمع عدم الفصل بالاسئلة القديمة التي لم يجر خلاف في بواقيها فكيف في بواقيها خلاف واما اذا قلنا ضابطا لم يجره النووي بل لهم العمل ولكن يتأكد في خصوص امادة الظاهر ولم الامادة لراى وجماعة والاعلام ونقل السائل لهم اذا تم العدد اما دورا بالجلسة لفتهم الامية في البعض هنزل اذا دخلوا في الصلاة مع من ذلك فلا تصح صلاتهم الا باذن واجبة الا انهم قالوا يتناولون بها

والله اعلم انهم في الجواب هل يطل الصلاة بوقت اذا كان من اختيار امان اجل يجره كما اضطر اوقافه صار يترك من غير اختيار قال صلته لا يتطل بوقت وقد يفرج ذلك بشو له غير حاجه وعبارة الحنفية اما اذا ذكرها الى الاصحاب فلو هذا خبر عندهم محذور به خارج الصلاة خلاف الاولى الذي رآه في شرح التلخيص لابن جرير قد يستفاد منه انه خارج الصلاة مطلوب حصول الش طرفة به يكون وسيلة غير ولو سائل حكم القاسد ومبركه وباب كيف كان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وكان ما فهم ان الانسار عند حديثه يترك ويمنع يضرب بها بطن ايها يساره وكان حكمه ذلك الاعتناء بذلك الحديث ودفن ما يترضى لنفسه في الصور عنه بذلك الترك والضرب ولطيف ما يراه كثير من حرد الترك يذهب عند قراءة القرآن لدفع ذلك الشر لو لم يجره من اربعة هو اقرب والله الى آخر ما ذكرنا في فروع الحاشية الشيخ عبد العزيز القرني تشيد الشيخ فيه بحث قال قال ابو حنيفة في المرقع القبط لما نشر سيدنا موسى الالواح وفيه كتاب الله لم يجر جرح ولا شجر الا اذن وقابل قال ابو حنيفة وقد مررت هذه القرعة الى اولاد المسلمين فيليرآه بغير حصر زاعم في المكتبة انهم اقرأ القرآن يقرؤون ويظلمون انما بلادنا الانس قل يترك صفة عند قراءة اقرب ابيه الملم وقاله لا يترك نفسه اليهود في الدراسة انتهى قلت وهذا التشبه صرى بلاد الامم والخرين وبلاد العرب لا خستلهم بالجمع من لزوم والفرج والبط ولا احد يجرى من هذه الداهية قاله لا يجرى التشبه باليهود الخ مذكور والاعلام في رده الله تعالى المراد اذا صلت هل تأتي لصد التأت في الاستئصال والاكتفاء فتقول مستبقة ومقتضية ام يطل التذكير كما راجل اخونا (الجواب) كما في يظهر الهاتفتقد ذلك لطابق حالها ويظهر ايضا جواز التذكير على ارادة الشخص كما يجوز التأنيث فذكر على ارادة الذات ونحوها على قياس ما ذكرنا في الجواز من جواز تذكير الضاع في الصلاة على الاثني على ارادة الذات او الشخص وعكسه على ارادة الجسزة او الذات ونحو ذلك بل لو لم يلاحظ ذلك وانته المذكر ذكرت الاثني على جميعها لم يشهد لا قصد الصلاة كما هو ظاهر والله اعلم (مثل وجه الله تعالى) الاثني عليكم ان شيخنا الشيخ حماد الدين بن احمد يفتي بكثرة الاحرام وتكريرات الاثني لا يقول انه يلزم من الجهر بطل فكيف هذا وقام الشارح بالجهر بوقت بقدر الحاجة اخونا (الجواب) ما ذكرناه من كون الجهر بما ذكر مطلوب وهو كذلك ونصوص المذهب طائفة بذلك واما العلويون في ذلك المطلب فمسلطون عليه اختار عبارة من مختصر العلامة بفضل وشرحه الشيخ ابن جرير في شروط الصلاة نصها ولو لطف فيعلم قرآن او ذكر كونه لجماعة استأذوا في الدخول عليه بسم الله او نفع على امامه قرآن او ذكر او جهر الامام او البليغ تكبيرات الاثني ان كان ذلك بقصد التهم او القضاء او الاعلام او

(أ) (أدوى) بدون الأربعين وأما دخلوا في الصلاة مع من استجماع الشروط فلا يجوز الامادة لعدم الوجوب للاذنية والله اعلم (الجواب) من الماية فتقول ان كانت اقرب متباعدة وجب على كل فرد جملة ان جمعت الشروط وضابط الحد عدم اتحاد الرافق كالمصليين والادوى مطرح لرمادو الاستمرار من بعضهم ايضا فلا يختلف فقري وان

المختلفة فهذا ذكر قرئوا واحدة والتي لجميع المقروء مع عدم الاتحاد فهي متى غيرها كخارج البلدة فان سمعت النداء وجب عليها الحضور والافتلاؤه سبحانه اعلم (سبح) ورضي الله عنه وارضاء في نية الجميع في السفر ذكروا انهما يجزئ الا بعد تكبيرة الترمهاء تجزئ مع الآية قبل التكبير واذ قلتم ﴿ ٥٨ ﴾ باجزالها مع نية الترمه لها الفضل من ذلك تقديمها

عليه ايتها خيرها السئلة  
وانته اميدوا بالجواب  
ولكم التواب من الملك  
الوعاب (اجاب) هذا  
الله منه وعلاه بقوله الحمد  
قد رب العالمين ماشاء الله  
لا قوة الا بالله ثم قرأ لهم  
في الاولى اي ان صلحتم  
اول الهجرة الى مقام السلام  
فانما وجدت نية الجميع في  
اي جزء من ذلك كفت  
ولكن الفضل ان يكون  
مقارنة لتكبيرة الاحرام  
خروجاً من خلاف الامام  
احد والله تعالى اعلم  
باب صلاة العيد ﴿  
سئل رضي الله عنه عن رجل  
يذكر تكبيرة لهم تشهد  
لصلاة العيد قريبا من  
مسجد الجمعة حتى ان  
وافق جهة او وقع مطر  
فيصلوا في المسجد والحال  
ان جميع البلد سألوا راحة  
سواني وعثرى فوقف  
صاحب ارضية المشهد  
هذا المحل المذكور  
لوجه الله تعالى وجهه  
مشهدا يصل في فيه ولو كان  
يزعمه ما قام عليه وقال  
لهم لا يجوز ان تستقبلوا

المشهد ناصبة وتكبروا وانتم مستدبرين البلدة لا يجوز اكم الا ان تصلوا مشهدكم قبله بلذكم حتى اذا سمعتم المشهد وكبرتم ماشين  
وانتم مستقبلين التبة والحال ان مسجدا للبلدة على شاطئ العين الذي شأى للبلدة المشهد الموقوف قربانته قبل هوا مصعبه ويطل  
المشهد الموقوف ويصور الاياد من المسجد اتموا باطلة خارجة من الملة الفيد والجواب ولكم التواب من الملك الكريم

الوهاب (اجلب) رضى الله عنه بقوله الحمد فتراه باطلا لا اصل والله سبحانه وتعالى اعلم  
(س) رضى الله تعالى عنه فيما اذا وجد الانسان امام صلاة الكسوفين عزمها قبل يمزوله الاحرام فتدبر به مع صوته  
بان امامه نوى اى كيفية من كيفية الثلاث ٥٩ ٥ المروقة ، يملق النية وتابع امامه فى اى كيفية منها لو

يسلق نية فنيه او نوى اى  
كيفية ثم انما اذق فى الامام  
فذلك والارضة المارقة  
اولا يمزوله الاحرام منه

الان علم الكيفية التى احرم  
بها حتى يهرج احرامه فبان  
فلم يلبس من العلم لعل غاية  
الطن منه ام لا بدس اليقين  
اقيونا تاكلامه (هـ) (اجلب)  
رضى الله عنه علم حيث  
زجر عنه المأموم احدى  
التجيبين بان غلب على  
الامام الصلاة فى احدهما  
وتوابع المأموم فوافقت  
صلاة امامه فى الواقع  
صحت صلاته وان لم يترجم  
عدهم او ترجم ، تبين  
خلقه فصلاته غير صحيحة  
والله اعلم بالحق الاجاب  
فرع قال الزركشى لو وجد  
مصلبا جالسا وشك هل  
هو فى التشهد او القيام  
ليجزه فهل له ان يقتدى  
به او لا لشكه فى ابتلائه  
وكذا اذا اراد يسلم فى  
وقت الكسوف وشك هل  
هو فى الكسوف او غيره  
والنهي عدم الصحة لان  
المأموم لا يميل بعد الاحرام  
هل واجبه الجروس

شرح المنهج لصها و أمضى م ر على ان قراءة نحو يتنسى خذ الكسوف فى محله ولا فرقة  
تصرفه الى كلام الاميين كاستدلال شخصه فى انقضائه انه لا يضر ان لم يقصد القراءة  
بخطاف ما اذا كانت قرينة صادقة او كانت القرينة فى غير محلها ولم يفسد م ر ما قلناه فى  
شرح المذهب من عدم البطلان ولو بدون قصد القراءة فنصوي يجهى خذ الكسوف اذا كان  
هناك قرينة اى صادقة وكان انتهى فى ثرائه الى هذه الآية والدول ان ما قلناه فى شرح  
المذهب وجهه جدا مع التال الصادق بل لا ينفذ غيره انتهى كلام ابن قسطل قال التقي  
السبكي هو كما قال بين الثوري فى شرح المذهب والاصول فى القراءة فامم شام القصد  
وما قلناه ابن قسطل من م ر انه عند عدم الصادق لا يضر وان لم يقصد القراءة افعده ابن  
جبر فى الاصاب وعبارته الاوجه انه حيث لم يوجد صارف لم يشرط القصد ولو فى  
الحفل انتهت وقد ظهرت بما قرره سنة حلية فى المسئلة والمحمد لله على ذلك وبجمع  
ملا كونه فى الجواب مذموم فى مواضع من حاشيتي على شرح مختصر بافضل والله  
اعلم ٥ شل ٥ وجه الله تعالى اذا اطمأن فى الركوع او السجود وهو يترك يديه  
او رجليه او اصبه هل يضر ذلك فى الطهارة وتحصل مع ذلك وما العبرة فى الطهارة  
هل يترأس أو الظاهر أو يصحح الأعضاء اقروا ( الجواب ) العبرة بجميع أعضائه كما  
صرحوا به حيث قالوا بان تشتت أعضائه لكن الذى يظهر فى ان المراد انفصال حركة  
اليد من حركة القيام بحيث لا تكمل الحركة فلو غلب من حركة اليد لم يترك برك  
شيأ من أعضائه الحركة الغير البهية فصلا منه رفع للاعتدال صلاح ركوعه ودفع لاهم  
لم يفتقروا اشتراط الأعضاء بل قدومه بحيث يحصل هويه من رفعه كما فى الصفة والاعداد  
وغيرهما فالمراد من الاستقرار والكون فى كلامهم الاتصاف بين الحركتين للاحقية  
الكون والاستقرار والام يصح قولهم الحركات الغير افتاحية لا ام تنوال لانفصال الصلاة  
وكذلك الحركات الخفيفة كركات الاصابع مع استقرار الكف للظفر وان توالى وايضا  
يلزم منه عدم طهارة الراكب حيث صحت صلاته وهو خلاف ما صرحوا به هذا لما  
ظهر لى والله يعلم الصواب وهو احوال اليه المآب ٥ شل ٥ وجه الله تعالى  
اذا صعد ثم رفع من السجود وشك هل وضع يده اوجبه والباطل يده اوجبه هل  
يضر ذلك أولا اقروا ( الجواب ) يجب عليه العود للسجود فوراً مطلقاً على العهد  
فى الصفة ان قلنا ما فعلها حيث لم يكن فى العبادة كما ان ما عهد لكن فيها العفو وهو  
ما ذكرناه من وجوب العود وان قلنا بما علمت اليه فى كتابي التواتر الدينية من أن عمل  
تلك القاعدة حيث لم يرد ما عهد لكن وقد رده فى مسئلتنا فى الصفة فيكون التقدير اقبل لكن  
وهو عدم وجوب العود وهو الذى يظهر فقهر ويؤيده اعتقاده فى غير الصفة كالإصايب

او القيام فان ترجم عده احد الاحتمالين بانرا يجلس متوركا وهو عليه بإحكام الصلاة أحرم خلقه وجلس انتهى ود كر  
نصره ابن الصاد وما عشته فبه وكذا قوله فان ترجم لعل لكن قد يشك عليه ما عزم من انه لا يصح افتدال بين جوزه كونه  
مأموما وان انه امام الان يترك بان التجوز ثم اقتضى قيام المانع حال الاقتداء وهنا لا مانع حينئذ انتهى مالى الاجاب

وقال الصلواتان باسم أئمتنا الشهاب الزكي فإنه إذا ألقى الغنمته على الأخطى اغتصت على الأخطى وغنى بين أن يصلحها كسنة الصلوات  
 يصلحها بالكنية المروية انتهى وأقر. ولقد في النهاية قال الصلاة على في حوائج النعم هذا واضح. غير المأموم أمامه  
 إذا ألقى قال: تحمل يديه على ما نواه الإمام فان نوى ﴿ ٦٠ ﴾ الإمام كسنة الطهر وصرفها المأموم إلى ذلك

وشرح الأرشاد وغيره. وقد أحمل ﴿ سئل ﴾ رحمه الله تعالى المأموم إذا سمع قراءة  
 أمته هل يسن له الاشتغال ببدء الاقتراح ( الجواب ) ثم يسن له الاشتغال به أكتسه  
 يقتصر على وجهه وجهي الخ يسرع به ليصير قراءة الإمام نص على ذلك في الأسنى وغيره  
 ويسن له ذلك وإن أمن الإمام وقراء لقائه كما في شرح الغاية لم يكن هذا من أجل أنه  
 دمه الاقتراح والعود والعائقة قال في الإصباح نص عليه الشافعي والأصحاب وإن علم أنه  
 لا يكتسه الجميع أو شك لم يأت به أو أنه يكتسه بعضه أي بالممكن نص عليه في الأم انتهى وهذا  
 بالنسبة للمأموم في أولي الجبهة أما في غيرهما فيسن له الاتيان بوجهه وجهي وجه يره  
 كالورد كالنرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل لكن بشرط أن يدرك مع الإمام ما  
 يسع العائقة والاقتصر على الخاصة فقد والله أحمل قال صاحب هذا ملخص جواب طویل  
 ﴿ سئل ﴾ رحمه الله تعالى ما هو السبب بعد سنة التبر الميونا ( الجواب ) السبب  
 بعدها عند اثنتا الشافية الاضطجاع على الشق الأيمن ثبت في صحيح البخاري وغيره فإن  
 لم يضطجع فصل بين السنة والقرض بكلام أو تحول من مكانه فقد ثبت الأول في الصحيحين  
 من عائشة رضي الله عنها لكن صرح في الإصباح بكراهة الكلام الذي حيث لا يكون  
 الزماني مسكراً بين الصلابة وغيرهم الكلام حيث لا يمكن أن يذكره وما لا بد منه  
 وهو قول أحد وأصحق وبه قال بعض أصحابنا ونص عليه الشافعي وأطلق الفقهاء  
 صدم الكلام رده العبادي بأنه لا دليل عليه وجزم أنقوى بكراهة التثني حيث انتهى  
 واستحب البقوي في شرح السنة الاضطجاع بضوء صده واختاره في شرح المذهب وفي  
 كتاب ابن السني أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد ركعتي الفجر اللهم رب  
 جبريل وميكائيل وإسرافيل ومحمد صلى الله عليه وسلم لم أجري من النار ثلاثاً وفي  
 تاريخ إسمهان أنه كان يقول بعد صلاة الفجر اللهم أني استقت حساناً ورزاً واحداً  
 وعلاً متبلاً لله في الأيام وحياته يدل على أن المراد صلاة الفجر ستة فراجعه وفي أذكار  
 الأذكار للسيوطي بعد أن ذكر التمهيد الأول قاله فلا كان يوم الجمعة زادني استغفر الله  
 العظيم الذي لا اله الا هو صلى الله عليه وآله ثلاثاً وإذا أراد القيام إلى الصلاة سجع  
 وهلل وسكبر واستغفر عشراً وعشراً والله أعلم ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴾ هل يسن  
 المودن والسجع ركعتان سنة الأذان أم لا انقوا في الجواب ﴿ في الأعداد وشرح مختصر  
 الفضل يسن ركعتان متبلي الأذان وفي شرح العباب لأن جبر تغلاص الكفاية أنه ينوي بها  
 ستة أي ثلاثاً في الصفعة ويؤد. الله بر السابق بين كل أدائين صلاة وسبقه إلى ذلك  
 الشيخ أبو حامد قال في الغرب الخ وقال في سئل رحمه الله تعالى ﴿ هل الأصل لمن  
 يسلي التجهيزات ركعتان ثلاثاً ولو ثلاثاً يصل الوتر أحد عشر ركعة ويجعلها من

وعكسه ينبغي أن لا  
 يصح لعدم التمكن انتهى  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 ﴿ باب الإباح ﴾  
 سئل هل يسن على التوب  
 عند التوب والتمنية أو  
 التوبة فقط أو على دولها  
 أميدونا ( الجواب ) لم يسن  
 على مع التوبة في  
 الإصباح قال الزركشي  
 وينبغي على الشباب فقه  
 روى الطبراني بأسانيده  
 ضاف خبراً طويلاً يابكم  
 يرجع اليه ما رواه  
 قال الشيخان إذا وجدوا  
 مطلوباً لم يمسوا ولا وجدوا  
 منشوراً لم يمسوا وغيره إذا  
 طويلاً يابكم فلا كروا لهم  
 الله لا يمسوا الجنب بالليل  
 وأنتم تشارفتل سرهما  
 انتهى وفي الجامع الصغير  
 لا بد للسيوطي مع شرحه  
 فمنوا يطويها بكم امر  
 لو شاد أي قهرها إذا  
 تزعموها لا وادع تعونوم  
 أو هنة ولا تزعموها  
 منشورة فانكم انطويتموها  
 ترجع العاد وحملها تنق  
 فيها قوتها فالأرواح جمع  
 روح على الاستعارة ليست

هي جمع روح كما هو من الشيطان أي إبليس المراد الج ذابعد ثوباً طويلاً لم يمسوا ولم تسلط على  
 ليه بل ينع منه من قبل خافوا أنقز طيماً السجدة وإن وجد منشوراً ليه يسرع عليه إلى الله وتذهب عنه البركة وبورث من  
 ليه بعد ذلك النفس من ذكره سبحانه والقور من العبادت والمراد باب هنا ما ليس من نحو قميص وجبة والاروس راويل

ورداً وخلف ويؤخذ من النية ان الصلاة كذلك فعلها اذا اراد التوم ثم يكررها اذا اراد الخروج وأما ما لا يمكن طيه  
كالمقصود وهل في حرمان الشيطان منه الصيغة القارئة (عسى) عن جابر بن عبد الله عن عمار بن وهب عن جابر بن عبد الله (سئل)  
عن البشائر المزعومة بالجوهر فقد أوما في ٦١ شبه ذلك هل يكره ليس ذلك أو يباح وهل اذا كانت شابة

من المباحة وتكون مثلاً  
التهجد أم لا وان كان كذلك فهل يسره الجهر اذا جلس الوتر من التهجد أو اوسط أوتوا  
في الجواب في الذي يظهر معتبر ان ذلك أفضل أم لا فلا فلان الوتر أفضل من التهجد بسل  
مرساة لموظف التي لا تتبرع فيها لجاعة والاشتغال بالأفضل أفضل من الاشتغال بالأنفوس  
ومما لا خلافه ان الوتر أفضل من التهجد وحصل لكل الوتر والتهجد والاذنوية التهجد فلا  
يحصل لها كل الوتر بل أدى كماله وهو الثلاث ولا شهادة ان حصول التضييق أولى من  
حصول أحدهما وقد ظهر لهم القاصر من الأحاديث النبوية لم يقع على من سئني ليه  
وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره صلى الليل غير الوتر ويظهره ركعتين في بعض  
الاحيان وكان يكتفي بذلك من التهجد لم يكره الوتر وهذا ما أخذ في الأحاديث الشريفة  
في صحيح البخاري والمخ و ذكر في المغول منه وهو ركعتين ونصف ثم قال وقول السائل  
واذا كان كذلك فهل يسره الجهر جوابه ان الحكم حيل في الوتر لانه المطلب اذا هو لا يتزوج  
في التهجد بخلاف التمس وقد قصروا على الجهر ركعتي الطواف ليلا ما لم يتوجه مع سنة  
واتية نحو المشاء والافسار فلو احكم الرتبة التي لا تتزوج في غيرها على سنة الطواف  
للمندوحة في غير هاتين أم لا فلا يجوز سنة الطواف فيكون ذلك في مسئلتنا من باب  
أولى ان تقرر ذلك في صورة السؤال ان كان المعنى في شهر رمضان جهر والأمر والله  
اعلم في مثل رده الله تعالى في الجهر يحصله في بعض الاوقات اشتغال من صلاة  
التهجد ويذكر وكما قيل الصبح لاسع حثاه من التهجد فصرع ثمان ركعات مثلاً وبأى  
فيها بان كمال فيدخل وقت الصبح وهو واجب على الكمال الى ان يصل الى الاذان وقد  
يكره امام الجماعة ويصل هذا الصل في المسجد ويؤخر سنة الصبح فيصليها قريباً من طلوع  
الشمس وذلك ثلاثاً يصبر التهجد قضاء فهل الأفضل ذلك أو تخفيف التهجد واشتداله  
أول الصبر بركته وصلاة الصبح اول الوقت أم لا في الجواب في العلم ان العلامة ابن حجر  
ذكر في فتاوه ما يفيد أصليته تقدم التهجد على الصبح حيث وسع الوقت وحاربه اذ لا  
التهجد من فضل زمان واذا قضاء لا لا في ان يسأله كان المبادرة بقضاء القرائن التي  
فأنت بمؤنة واذا من له المبادرة لا لا في قضاء قبل الصبح من وسع الوقت لا لا  
في مؤنة وقت الكراهة وان جاز له لانه لا يوجب علم بغير الوقت المكروه انتهى ما وردت  
تفه وهو كما ترى بعيد ما قلناه ولو لا انه سبق لذلك لكان الاجابة عندي خلافه فان الفرق  
بينما ترضى والتل ظاهر والنية التي حاربها في فترات القرض وهي الاتباع والخروج  
من خلاف من وجب ان يتوب كان النية وغيرها لا تأتي في فوات الغل اما الخروج من الخلاف  
مطهر واما الاتباع فلا علم بمضمر في الآن اتباع في حوائج بل قضية ما لا يصح من انه  
صلى الله عليه وسلم ثلثة ركعات سنة الطهارة بعد قضاء ما لا يصح من انه

ليس ما يصح بعد المسح بأي لون كان في الإيجاب فيما لته وجري في النية ولهاية على الجواز ولم يرضها لكونها  
النية بكرة ليس حال الصلاة وقد نكس على الكراهة في كتب الذهب في النية ومن ثم كرهت أي الصلاة في غلظة أو إليه  
لوعليه لانه يخل بالشرع ايضا وزعم عدم التأثير جاذبة قد صح انه صلى الله عليه وسلم مع كماله الذي لا يداني لما صلى

في خمسة لها اعلام زعمها قال الهنئ اعلام هذه وفي رواية كانتان تفتنن اعلامها والله تعالى اعلم (سئل) رضي الله عليه وارضاه عن الذكر لله تعالى حل مواضع من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان النسيء رحمه الله تعالى ذكر في فروائده ان جميع الاذكار لا تقيد ولا تقبل الا مع ﴿ ٦٢ ﴾ حضور القلب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

فانه قبل مع عدم الحضور فهل هذا قوله مسلم في وان فترم عن على تفصيل الصلاة على الذكر تفصلوا اذكروه فساو كذا قلت اذا صلى كافر على نبي صلى الله عليه وسلم هل يصير بذلك معاصيا لا يمن قطا لشهادتين انه يدين انا انكم هاجسة (اجاب) منه الله سبحانه بقوله الحمد رب العالمين سبحانه لا ملئنا الا ما علمنا انك انت المذموم الحكيم اللهم توفيقا لعدا وهداية اليه اعملوا وفقنا الله بذلك لما يرضاه ان الكلام في هذه المسئلة يحتاج الى تدقيق من هاهنا فضحفت الذكر هذا قلت ظهر بها حكم المسئلة فخر لظان الامام العلامة سيدي هي الدين النسوي رحمه الله تعالى في كتابه الاذكار فصل اه لم ان فضلة الذكر فيه مخصصة في التسبيح والتحميل والتهليل والتهميد والتكبير فهو ما بل كل ما ملئ الله بها مفعوهذا ذكره في كذا الله سعيدان جم بين صلى الله

ما قصده كلام ابن حجر اذ يقامه ان يكون الاول فضو هما قبل المصرو اذا كان هذا التقيد مستحيين فالتكثير الذي ذكره ركاته حتى يصل الى الاسفار كافي سورة السؤال اذ اقر ذلك قال في يظهر لعمري ان الاول في سورة السؤال تخفيف التهجد وفصل الصبح اول الوقت وقضاء التهجد به هذه لاسيما ان كان اما ما اما ولا فليت في الاحاديث الصحيحة ان الصلاة لا وليقونها افضل الاعمال واما ما يضاف الى التهجد وغيرهما من التماس بل يصح بل في سائر داود يستحسن بل صحيح انه الذي استمر عليه صلى الله عليه وسلم ان توفاه الله وانه لم يضر اغير بعد اليوم الذي صلى فيه به جبريل وهو قائم يوم فريضة الصلاة وهذا رجل خالف باصالة السنة الصحيحة واما حديث آخر واما بهجر الذي اخذ به الامام ابو حنيفة رضي الله عنه حله اماما الشافعي والامام احمد رضي الله عنهما على ظهور الخبر الذي يقتضي به طوعه فاما خبره اليه اصل من التمسيل عند طوعه واما ما في في صلاة اقرض اول الوقت فضيلة متمدية الى التبر حيث كان اماما وفي صلاة التهجد في ذلك الوقت فضيلة قاصرة على المصلي وحده وللمتمدية مقدمة على القاصرة عند التعارض وفي الصحة ويندب للامام الحرص على اول الوقت لكن يستعفى قدر اجماع الناس وعلهم لاسبابها مائة وهذه يصلي بها حضر واقل لان الاصح ان الجماعة القليلة اولى باصل من الكثرة اخرى ولا تنظر ولو نحو شريف واما ما في اخر حاكمه ومن ثقل اشتغل صلى الله عليه وسلم من وقت حادثة انا في الصلاة فقدم او كررة وان خوف اخرى مع اهمل يطل تأخيرها صلى الله عليه وسلم لا أدرك صلاتها واقتدى بها وصوب ظهر ما انتهى ما ردت فيه من الضعف وكان عليه الصلاة والسلام في قصد تقدم أبي بكر ذهب يصلح بين في جبرون خوف من الانصار وهذا خبر شدد الى الذي ايضا وكانوا رضي الله عنهم لا يسمرون بالصلاة مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك صلوا اول الوقت وصوب ظهر واما ما في تأخير المصل المذكور ربما كان فيه تضرر بعض المتقدمين بنحو حصول ملل او قتل من خذل وغير ذلك واما ما في تأخير التهجد الى قريب الخبر اذا كان لعدوك ذكره السائل فالرجو من سنة فضل الله ان يكتب له ثواب تهجده في وقته وان صلا خارج الوقت بل وان لم يصح رأسا ضد صح في السنة ما يفيد ذلك في صحيح مسلم عن جر رضي الله عنه قال سمعت رسو الله صلى الله عليه وسلم يقول من نام عن حظه او عن شيء منه قرأ لم يابن صلاة الغبر وصلاة الظهر كتبه كالف قرأه من الليل واما ما في ان الاصطفاى من افنا قال بالافضل بمرج وقت الصبح رأسا وهذا القول وان كان ضيقا او شادا لمخالفة الاحاديث الصحيحة من قراء الوقتين طلوع الشمس أيسر وقديلا وايضا تأخير سنة الصبح الى قريب طلوع الشمس وان كان جائزا عندنا فهو مبرور عند الجمعية وغيرهم فمن قدسهم

فانه قبل مع عدم الحضور فهل هذا قوله مسلم في وان فترم عن على تفصيل الصلاة على الذكر تفصلوا اذكروه فساو كذا قلت اذا صلى كافر على نبي صلى الله عليه وسلم هل يصير بذلك معاصيا لا يمن قطا لشهادتين انه يدين انا انكم هاجسة (اجاب) منه الله سبحانه بقوله الحمد رب العالمين سبحانه لا ملئنا الا ما علمنا انك انت المذموم الحكيم اللهم توفيقا لعدا وهداية اليه اعملوا وفقنا الله بذلك لما يرضاه ان الكلام في هذه المسئلة يحتاج الى تدقيق من هاهنا فضحفت الذكر هذا قلت ظهر بها حكم المسئلة فخر لظان الامام العلامة سيدي هي الدين النسوي رحمه الله تعالى في كتابه الاذكار فصل اه لم ان فضلة الذكر فيه مخصصة في التسبيح والتحميل والتهليل والتهميد والتكبير فهو ما بل كل ما ملئ الله بها مفعوهذا ذكره في كذا الله سعيدان جم بين صلى الله

عه وغيره من العلماء قال شارحها العلامة سيدي محمد علي ابن علي آخرح الواحدى في التفسير الوسيط بسنده الى حادان عن ابن رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطاع الله فقد ذكراه تعالى وان قلت سلامه وعباده وسنة الجهر من معني الله تعالى فتدليه وان كثرت صلاته وصومه وتلاوه القرآن وصنع الحرام قال وفي

شرح المشكك للشيخ ابن جرير اصل وضع الذكر ما بهذا الشارع بقوله يعطى بحقه والثناء ويطلق صلى الله عليه وسلم مطلوب قرى مجازا شرعا بسببه المشاهدة انتهى وفي فتح الباري ينسج البخاري علامة السعلاق ويطلق ذكر الله تعالى ويراد به المواظبة على العمل بما وجب أو تعبد ﴿ ٦٣ ﴾ اليه كتلاوة القرآن وكثرة الحديث ومداينة

العلم والتفصيل بالصلاة الى ان قال فلان ملاكر يطلق عليه ذكر الله تعالى لاقتضائه الذكر من غير إضافة والله اعلم انتهى كلام الشيخ محمد على تفصيل شأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في الكلام فما الاولى من الاذكار والاضل فتقول الفضل على الاخلاق كذا التوحيد قال سيدي ومولاي الصوف بالله تعالى والعدل عليه سيدي مصطفى البكري في الضياء الشمس ويشهد لاضليتها على سائر الاذكار حتى من الصلاة والتسليم على الحبيب المختار قوله صلى الله عليه وسلم رأيت حجة وجعفر وكان ابن ابيهما طيق فيه نبي كذا الدرر كذا كلاته نيقام صار عنها كلاته ثم صار وطبا كلاته فقلت لهما ما وجدنا اضل الاعمال الا تقول لاله الا الله قلت هم اذا لا الصلاة عليك يا رسول الله قلت ثم ماذا

لاقتضى هذا الصنيع فهو ليس بمادة فائدة والمخرج من الخلاف مطلوب لاسفار العباد ان المصيب في القروح واحدا ما يماثل كون ثواب القضاء دون ثواب الاداء ليس من المصطفى عليه الله قتل المريد في جهره من المصائب ان ابن عبد السلام قال لهما مود وان المصنفه الصفة نجا لرامعي والطبري ان القضاء دون الاداء كالقضاء وواب القضاء دون ثواب الاداء خلا لرامعي استواءهما على انه يمين فرضه في قضاء ما أخره لغيره والا فلا وجه له انتهى صورة السؤال كما علمت ان ما أخره للاختلاف عنه وأما لنا في مثل ذلك ان جعل مخالفة قول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجبل شئ شنيء روى البخاري ومسلم وفي رواية في النسخ الاربعة وصحبها البخاري والبيهقي وغيرهما صلاة الجبل والتهار شئ شنيء وما خالف ذلك فهو ضيف وأما ما عدا ذلك الصلاة اداء بذكر ركعة منها في الوقت ليس بجنح عليه بل عندنا قول قوي ان صلاة في الوقت هو الاداء وما صلاة خارجة قضائه عليه فما صلاة قبل الخبر من تعبدوا الاداء وما هذا القضاء وما مشرا في التعبد به صلى الله عليه وسلم عليه صلاة العصر صلى ركعتين وقال هما اثنتان بعد الظهر وعلى رأس ما مضى ذلك التعبد ان كان فرغ من شئ قبل العصر لا يسما يشرع قبل شروعه في العصر او بعده أي بالائتاء اول الصلاة صلى الله عليه وسلم العصر اول دليل على انه لا يه من حل القروضة اول الوقت فوات سنة ولا غيرها والحاصل أن الذي يظهر مما ذكر ومن غيره من مفهوم كلام اثنا الشافعية ان ينصرف على ما لا يمنعه من تعبد وما لم يتك من نفسه في الوقت بغيره وبعضه والله المستعان انتهى ما أردت قوله من جواب السؤال والحمد لله اول آخر (مثل) رحمه الله تعالى اذا صلى التسبيح هل يكتب في بها من مائة من التعبد من اربع ركعات اول اولها اذا جعلها من التعبد توسط في قرائتها بين الجهر والامرار (الجواب) لم ألق على تصريح في كلامهم بذلك والذي يظهر منه الاكتفاء عن التعبد قد صرحوا بأنها من العمل المطلق واه يحصل به التعبد وان التعبد هو التمسك ليل بعد يوم كما صرحوا واقتوا على ترجمه وهو صادق بصلاة التسبيح اذا صلى ليل بعد يوم فان صلحت ككثيره ما قبله حصل أصل الثواب لا كما له لانه ليس بجمعا اصطلاحا ولانه اذا جهد اليوم قال بهذا لادم وتعبد ازال النوم بتمسك كافي في شرح القباب وقد صرحوا بنقض ذلك في الوتر وعبرة الصفة وه اي الوتر يحصل فضل التعبد لما تضمنه من الصوم والخصوص الوجهي اذ يجتمعان في صلاة يوم في الوتر ويعد الوتر بصلاة قبل النوم التعبد بصلاة بعده من هيئة السور الخ ما في الصفة وصرح ابن جرير في تناوبه ان صلاة التسبيح من فضل المطلق وحيث مسكت كذا توسط في قرائتها تنصرف جميعا ما تواف الجبل المطلقة توسط في قرائتها بين الجهر والامرار سواء جعلت من

لاحاب ابن جرير رضي الله عنهما ولذا ذكر في ضايعها ليا يعطى بذكره اقربا من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما قل من ادله الا الله عظمت لا ردها جاب فلما وصلت الى الله تعالى نظرت الى القليل ما حق صلى الله عليه وسلم ان لا ينظر الى موحد الاربعه عنه صلى الله عليه وسلم اذ انزل المسلم لاله الا الله خرقنا السموات حتى تنف بين يدي الله تعالى فيقول

اسكن فقول كيف اسكن ولم تفرقة قل فيقول ما جرتك على لسانه الا انه غفرت له وعنه صلى الله عليه وسلم كما لا تلقى الشيطان صلى قول لا اله الا الله كذلك لا يحصى عن مائة معناه حتى تنسب الى العرش لهادي كسوى الفصل فتسمع لصاحبها وعنه صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله ﴿ ٦٤ ﴾ كما عطية ١ يذ بل الله قالها مختصا انت حس

الجدة ومن قالها كاذبا عصمت لله وده وكان مصيرها الى النار وعنه صلى الله عليه وسلم اوصى الله تعالى الى موسى بن حمران عليه السلام ان في انك محمد رجلا يقومون على كل شرف ورواد ينادون بشهادة ان لا اله الا الله جزاءهم على جزاء الانبياء وعنه صلى الله عليه وسلم افضل العلم لا اله الا الله والفضل السواء الاستغفار وفي رواية افضل الذكر الحمد وعنه صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انما النبيون من قبل لا اله الا الله وعنه صلى الله عليه وسلم جددوا بها نكم اكثروا منه ول لا اله الا الله وعنه صلى الله عليه وسلم اشد الناس بشفاعتي يوم القيامة قال لا اله الا الله حاصلا مختصا من قلبه وعنه صلى الله عليه وسلم المختصا على صبيها نكم اول كلامهم لا اله الا الله وآخر كلامهم لا اله الا الله فمن كان اول

كلامه لا اله الا الله وآخر كلامه لا اله الا الله ثم مات من دونه صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله يعني بذلك وجه الله تعالى وعنه صلى الله عليه وسلم قلت لرب شفني فيمن قال لا اله الا الله قال ذلك الى هذه الكلمة هي السابقة واللاحقة والباقية

فأما مكوثه بالمسجد فلهو صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله فصح العبادة من مضمة الله تعالى ما لم يؤزوا  
مضمة دنياهم على دينهم فإذا أروا مضمة دنياهم على دينهم هم لله والا اله الا الله ودت عليهم وقال  
سكوتهم وفي رواية لا تزال لاله ٦٥ ٦٥ ٦٥ الا الله يحب غضب الرب عن الناس ما لم يسألوا

ما ذهب من دينهم اذا  
صلحت لهم دنياهم فاذا  
فلو هائل كذبهم لستم من  
مسألهها وأما كونها  
دالة فلهو صلى الله  
عليه وسلم لا اله الا الله فصح  
من قالها لله وتدين  
بإسمه البلاء اذا قام لهم  
وفي رواية لا تزال لاله  
الا الله فصح مضمة الله تعالى  
دعوه من العبادة اذا  
نزلوا بالمزلة التي لا يزالون  
ماتقن من دينهم اذا سلمت  
لهم دنياهم فقالوا عند  
ذلك قال الله لهم كذبتم  
وأما كونها دالة فلهو صلى  
الله عليه وسلم لا تزال  
حتى يخشوا بها  
والاستغفار بمحتاجان يظهر  
العمل بالمعاصي فلا يذكره  
ولا ينسوه وأما كونها  
شافعة فلهو صلى الله  
عليه وسلم لا تزال الشفاعة  
في قول لا اله الا الله الخ  
الحديث لما وهي تقي  
الجنة فلهو صلى الله عليه  
وسلم لا يزال الله  
وفي التهمة المحذرة ومحتاج  
السماوات والارض

ابن عباس صد صلى الله عليه وسلم قال ان عباس قمت من يساره فبسطني من يمينه الحديث  
الى غير ذلك مما في الأحاديث الصحيحة بما صلا صلى الله عليه وسلم جماعة من الفضل  
ان كان يضاف من هذه القادة المواقف به في ذلك واعتقادهم مشروعية الجماعة في صلاة  
الجميع فلا يحد حيز جواز الإنكار بل وجوبه في حق الأمير مقدس التور في آخر الأيضاح  
قتلا من الماوردي وغيره واحمل انهم ليسوا بالبرهان بشكر عليهم ما يوجب له الان يضاف  
اعتقاد الناس بقائه انتهى قال ابن جبر في حاشيته ظاهر كلامه جواز الإنكار حيث يشاء وله وجه  
ويجوز وجوبه وهو الأقرب لما ذهب عليه في ذلك من الفساد انتهى مثله في شرح ابن علان  
وقالهم في شرحه وظاهر كلامه جواز الإنكار حيث يشاء وجوبه لما ذهب عليه في ذلك  
من الفساد والله اعلم (مثل وجهه الله تعالى) ذكره وان المصل بصره ان يقتل من معه اكان  
يريد ان يصل صلاة اخرى حتى يشهد له اليقظة الثانية بسلامة حاله لم يقتل فصل بين الصلوتين بكلام  
الساكن على ذلك الذي يروي والآخرى على حد سواء وهل يمكنه التضرع لوقول بأمره الزاجين  
او الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (الجواب) اعلم انهم صرحوا بالصل بسلامة انسان  
وهو غير واحد بذلك وذكروا ان الاشتغال أفضل قال القليوبي ويجب الاشتغال بصد  
الأحرام بقدر خفيف لمن لم يقتل فيه حلالا لمقتطع ويس لمن لم يقتل ان يقتل بكلام  
الناس انتهى والذي يظهر من تفسيرهم ولا كراهية المار به ما بطل الصلاة ويحصل الفصل  
يد تروى واخرى لكنهم صرحوا ومنهم ان جبر في الأبواب بكراهة الفصل بالديوى بين  
سنة الصبح وفرضه وأما أن تضعه في غير ما بطلت الصلاة كفي في الفصل  
والأما وقول بأمره الزاجين وما بعده ان يوجد صارف له من الذكر بحيث يصد بطلا  
لصلاة وقعه فيها كان فاصلا والافلا وما يؤيد ما ذكره ان أراه منصوصا عليه ما صرحوا به  
في الأبواب ان من حلف لا يكلم بحيث يبطل الصلاة دون ما يبطلها كذا ذكره عليه في  
حرم لا خطاب فيها وان سخط لا يكلمه فالحمد بقرنة ونوى القراءة لا بحيث قال لم ينسوها  
حين لا يكلم هذا ما ظهر في ذلك والله اعلم (مثل وجهه الله تعالى) اذا لازم للمصلي  
مكانا من المسجد كمين الإمام من المصنف الاول هل يكون من الإبطاء المكروه واداك  
في غالب وقته لم يخفى الكراهة امتونا (الجواب) قد علم مما ذكره السائل كراهة امتلائان  
وهو ان يخطئ صلاة لا يفتل ه الى غيره كأنه مشغول به وهو كذا ذكره كاصرح  
يد في من الخبر قال الساني في حاشية التحرير بفساده ملازمة المكان الواحد ولو للإمام  
ومن ذلك صلاته في الحرب قالها بعدة صوته تضيئة الجماعة ولو اتم به كما لله البويطى  
انتهى لكن قال الزم لا يكره لأهل بيوتك من مكروهاتها انتهى وفي باب اجراء المواثيق  
الصحة وانتهاء والله كذا كراهة خشية الوقوع في الزيادة ونحوه والحاصل انه تناك الصل

(٩) (دوى) قوله صلى الله عليه وسلم اكل شيء محتاج محتاج السموات والارض قول لا اله الا الله وحسن  
الله قوله صلى الله عليه وسلم قال تعالى لا اله الا الله حتى لم يدخله من هذا وفي رواية يقول الله تعالى وذاكرها  
صوب الله قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل قروا اهل لاله الا الله من مثل مرثى قاتل ابيهم وقد عقد في

مفتاح الخلاص لاسمائها فصلا وذكر ان الاول كلمة التوحيد والثاني كلمة الاخلاص والثالث كلمة الاحسان والرابع دعوة الحق والخامس كلمة العدل وكلمة التقوى والمثل الاعلى والهدى ومقاييد السموات والارض وكلمة الحق والبررة الواسعة وكلمة الصدق ولهم ان الربا والخصائص مالا يحصى ﴿ ٦٦ ﴾ كتاب منها حديث البطافة وحديث الزجل الذي

الاولا وهي الامام لا يسع شخصا واحدا فلا يلزمه صلاة فيه لان ذلك حينئذ ييطان اكل  
الواحد ما اذا لم ينصرف ذلك في موضع يدينه كان كل عا ذكره يسع شخصا وكان يقتل في  
صلاته من موضع لآخر فلا يكون حيلة من ييطان المكان الواحد كما ذكره وانه اعلم (مثل  
رحمة الله تعالى ذكره) والامام يأتي بآدمي النكول في اذكار الصلاة والاذكار التي بعدها  
ينزلنا اذني النكول وما يأتي به بعد السلام مرتبا خلاصا وله لطول اذكار الصبح كما هو  
المعتاد في سائر البلاد امر يقتصر فيه على اذني كثيره أمدا ﴿ الجواب ﴾ اذا كان  
الامام امام قوم محصورين بمسجد غير مطروق لم يطرقه غيرهم وقروى الجميع بالخط لا  
بالسكوت بطويعه ولم يتعلق بهم حق كاجراء عين على عمل عاجز وارادوا وقروا جات طول  
حسبا اراد كالغرد مالم ينفق وقت الفريضة الثانية والاقتصر على اذني الكمال فلا  
يقتصر على الاقل ولا يكثر في الاكل والاكره كاصرحوا به يقتصر على دله الافتتاح  
وهو وجهت وجهي الى قوله من المسلمين ثم يصودهم بقرا الفاتحة ثم سورة من قصار المفضل  
في الفروض الخمسة المتكررة حيث طلبت لسورة اماما لا يتكرر فيها في اليوم كصع الجبهة  
فيقرأ فيه اثم السجدة وحلاني وهكذا ما ورد فيها لا يتكرر من الصلاة ويقتصر على ثلاث  
سجعات في فشكل من الركوع والسجود وقول في الرفع من الركوع مع انه لا يجد مدا  
انصب قال ربنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا باركاه فبلا السموات والارض ولما ما بينهما  
وملاء ما شئت من شيء يسد ولا يزيد على ذلك وفي الجلوس بعد السجدين رب اغفر لي وارحمني  
واحرمني وارزقني وارزقني واحدي وماني واحب حني يقص في الدعاء بعد التشهد الاخير  
واصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه من اقل التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم هذا ما يطلب من الامام اذا لم يتجمع الشروط السابق ذكرها في المأمومين  
خلفه واما الاذكار التي بعد الصلاة فالفهم من كلام كثير من المتأخرين ان الامام يعطيها  
ع اراد مطلقا وعليه فلا يأتي فيها التصيل السابق لاقتضاء القدوة بسلامه كاصرحوا  
به لكن قال في المهمات يستحب للامام ان يقتصر فيها على الذكر والدعاء عقب الصلاة  
بمحضرة المأمومين فلا يصرفوا طول وعذا هو الحق وقته شيخ الاسلام في شرح الروض  
عنه وأقره وقديوي اليه تعيد السبكي في شرح التناهج يستحب الملاءة بالتدريج والمأمر  
ويؤيد هذا قولهم الاول تأخير المأمومين انصرافهم عن انصراف الامام بل صرح ابن  
سبكي في شرح مختصر بافضل بكرامته حيث لا عز وجلت بينا في المأموم حيث طول  
الامام اما بطويعه لو لم يكتب المكره ولم اقتد على من يبه على حد اذني النكول هنا  
والظاهر انهم وكلوه الى نظر الامام لاختلاف ذلك باختلاف الاحوال والازمان ولا فرق  
في ذلك بين الصبح وغيره كما هو قضية اطلاقه واما ترتيب الاذكار التي بعد الصلاة فتعصر

حضره ملك الموت فشق  
أعضائه فلم يجد خيرا  
ثم قلبه فلم يجد خيرا  
فاثقل عليه فوجد طرف  
لسانه لا صفا يحكه فحول  
لا اله الا الله فصره تكبيرة  
الاخلاص وحديث  
الثقلين سيدنا علي رضي  
الله تعالى عنه بهما يطلب  
منه الدلالة على اقرب  
الطريق الى الله تعالى عز  
وجل وأصلها على عباده  
والفضلها عند الله وحديث  
مباينة الصحابة بسدوا له  
على فيكم فرب مني اهل  
كتاب امره طلق باب  
المسجد وقوله صلى الله  
عليه وسلم ارسوا أيديكم  
فاقولوا لا اله الا الله فاعلموا  
ذلك وقوله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم في هذه  
الكلمة وأمرني بها  
ووعدني عليها الجنة فوالله  
لا تخلف المساجد ثم قال  
أبشروا ان الله تعالى قد غفر

لكم الذنوب والبراء في مسند  
وحديث ارشاد سيده  
موسى عليه الصلاة  
والسلام له دليل على  
أنها أصل الاذكار وهو

ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال موسى يارب هلني شيئا ذكره وادعوك به قال يلموس قل لا اله الا الله قال  
لا اله الا انت يارب انما ارد شيئا يخصني به قال يا موسى لو ان السموات السبع وارضها والارضين السبع في كف ولا اله  
الا الله في كتابك ما بين لا اله الا الله وفي رواية سأل موسى ربه حين اعطاه التوراة ان يجعله دعوة يهدها بها فامر ان يدعو بـ لا اله

الآن نقول موسى وأرب كل عبادك بدعوهم لو أنار من أن تخصني بدعوة دعوتك بها فقال تعالى يا موسى لو أن النور ابتو ما كنتها  
والبحار وما بهار ضرواني كدتم وضعت لآلهة لا اله الا الله في لفظ لوليت لآلهة لا اله الا الله قال الشيخ إبراهيم الكوراني رحمه الله تعالى لفظ  
سؤل موسى علي عينا وعليه الصلوات السلام فرفقه ﴿ ٦٧ ﴾ في غار حيثما تخصني الآية ذكر الفضل من الآيات الآية اولة

اشتباذهم الاستفزاز أو لوقب جمع العلامة ابن جر شكره سعيه في الأيادي باوحي وذكروهم  
سبع وفارت قطع الكامل فيما يتعلق بالمدخلو بين فيه ترتيب ذلك فقال يقول أو الاستفزاز  
ثلاثا ثم اللهم أنت السلام إلى الأكرام ثم لا اله الا الله وحدها في غير اللهم لا ملجأ الا اليه لا حول  
ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا تشبذ الأيدي العتمة ولا الفضل وله انشاء الحسن لا اله الا الله  
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم اقرأ آية الكرسي والأخلاص والله سميع وعليم  
ويصدق بكبر المدد السابق ويدعو اللهم اني اعوذ بك من الجبن واعوذ بك ان ازدل اردد  
البحر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من طباب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك  
وحسن عبادتك اللهم اذهب عني الهم واخزن الهم اقلل ذنوبي وخطيئتي كلها اللهم  
السمي واجبرني واحددني لصالح الاجال والاخلاق انا لا يصدى لصالحها ولا يصرف  
من شيئا الا ان الله اجمع خير عرى آخره وخير على خلقه وخير ايلي يوم تسانك  
الله اني اعوذ بك من الكفر والفتور وعذاب القبر سبحانه ربك رب العزة هائبون وسلام  
على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويؤد بعد الصبح اللهم بك احوالوك اسألوك لثقل  
الله اني اسألك علما غايلا وتخلوا رزقا طيبا وبعد بعد القرب اللهم اجزني من النار  
بعما وبعدهما وبعد العصر وقبل في الرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له الى قدر مشرا  
انتهى ما رتبته بينهم والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك الا بترتيب او اعلا بقاءته  
من تقديم ما كان مناه اجمل ثم اصعب ثم اذكر رواية انتهى كلام الأيادي ورأيه كذلك في  
مختصر الروضة لسبب على شئته وله المراد يقول ابن جر رتبته بينهم وفي إيفاد القوابل  
له علامة ملازمهم الكوراني ما يخالف هذا الترتيب هو قوله وقول بدل كل في رتبة استفزاز  
العلم الذي لا اله الا الله احي القوم واوب اليه ثلاث مرات اللهم أنت السلام ناعم المانعتم  
والحكم فهو احدا لله الا هو الرحمن رحيم ثم اللهم اني اقدم اليك بين يدي كل نفس وتحتو خطة  
ورقة بطرف يهاهل العواثر اهل الارض وكل شيء عرفت عليك لا توفد كان الله ان اقدم  
اليك بين يدي ذلك كله لا اله الا هو احي القوم ان قوله العلى العلم ثم شهد الله انه لا اله الا هو  
الى السلام ثم يقول بعده وأنا اشهد بجاهد الله به واستودع الله هذه الشهادة عند موالي  
مداهه وديعة ثم قل اللهم مالك الملك اتي بغير حساب ثم اللهم رحن الدنيا والآخرة ورحيمهما  
رحاني انت رحني فارحني برحمة من عندك فتقنيني هاهن ورحمن سواك ثم سبحانه الله ثلاثا  
وثلاثين مرة والحمد لله ثلاثا وثلاثين مرة والله اكبر اربعا وثلاثين مرة ثم يقول لا اله الا الله  
وحده لا شريك له الى قدر اللهم لا ملجأ الا اليه ولا ملجأ الا اليه ولا ملجأ الا اليه ولا ملجأ الا اليه  
مبدل لما حكمت ولا يفتح الدجندك الجدل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ان الله  
وملائكته يصلون على نبي الية فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويده ابا أحابهم

الحليمي محامه التصود بالصلاة عليه وهدا خرب بادالها الى الله عز وجل ونضاد حق تاه تلى وان اوجب شفاء عليه عند الملائكة ونظيحه منى الامم صل على سيدنا محمد الامم عظيمه في الدنيا باعلاء ذكره وتمام دمه واصاد شريسته وفي الاخرة تخفيفه في اشد واجزال اجرة وشريته واداء فضله للاولين والاخرين باتمام التصود

وتدعو على مسكافة القربين الشهود وتسميها عليه بالنظم لانشائه عطف آله واجهابه عليه في ذلك لان  
تصميم كل واحد بحسب مايليق به والحاصل ان في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فائدة له بطلب زيادة ماله  
زيادة درجاته فيه الاغاية لها ولا تنهد وفائدة **في** **في** **في** يحصل بمصون مأواه من لصوح التقدمة وخلص

الثبة واظهار المحبة  
والدائمة على الطاعة  
والاحكام الواضحة  
الكرامة هي محبة له  
وتوحيه من اعظم شعب  
الايوان لما فيها من اداء  
شكره الواجب علينا  
لنعمته علينا بغيرتنا  
من الجسيم وفردنا بغير  
القيم صلى الله عليه وسلم  
فالمصلح دام ويكمل نفسه  
حقيقه لا نأذا صلينا عليه  
صلى الله عليه وسلم صلى الله  
علينا من حصر العائفة في  
الثاني الخاراد بخلق تليه  
المصلح وحده على يحصل  
الكمال السبب على  
صلاته ولم يرد خلوها  
عن فائدة يحصل صلى الله  
عليه وسلم ما لم يذكره  
الصلاة في الكتاب  
الذكر ( قال سيدي  
العارف بقصص الشيوخ  
عبدالوهاب الشرافي  
في السجود المضيدة أخذ  
عليها العهد العام من  
سيدنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان نذكر من  
الصلاة والسلام على  
سيدنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم ليلوا نهارا وذكر لاخوانا تاتي ذلك من الاجر والثواب وزعيم في كل لوطيب اظهارا لحيته صلى الله عليه  
وسلم وان يحصل لهم وردا صياحا ومنه من الف صلاة الى عشرة آلاف صلاة كان ذلك من اعزل الاجال مهم على واحم يا بني  
ان طريق الوصول الى حضرة القصص من طريق الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من اقرب الطرق فمن لم يمشه على

الله عليه وسلم الخدمة الخاصة به وطلب دخول حضرة الله تعالى فندرام الحال الى ان قال وقد سئلتني يا بني ان اذكر لك  
 جمل من فوائد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشوقاك عني ان يردك الله عنك الخالصين يصيغ شفقتك  
 في اكرامك الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ ٦٩ ﷺ صلى الله عليه وسلم تسريده كل عمل عظمي في مصنف رسول الله

صلى الله عليه وسلم كما اشار  
 اليه خبر كعب بن جبر  
 رضي الله تعالى عنه ان  
 اجعل لك صلاتك كلها  
 اجعل لك ثواب جميع  
 اعمال فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا  
 كنت في صلاة فليكن  
 بينك وبينك الله  
 وآخركم في ذلك  
 صلاة الله وسلامه  
 وملائكته ورسوله على من  
 صلى وسلم عليه (ومنها)  
 تكثير الخطايا وزكوة  
 الاعمال بوضع الدرجات  
 (ومنها) خفة الذنوب  
 واستغفار الصلاة عليه  
 قائلها (ومنها) كتابة  
 غيرا من الاجر مثل  
 جبل احد الكيل بالكيل  
 الاوني (ومنها) كفاية  
 امر الدنيا والاخرة لمن  
 جعل صلاته كلها عليه كما  
 تقدم (ومنها) الحق لخطايا  
 فضلتها على حق الزايب  
 (ومنها) العجاة من سائر  
 الالهة وشهادة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 بيوم القيامة ووجوب  
 الشفاعة (ومنها) ورضى الله  
 تعالى عنه ورجعوا الى الامان

التي هي ايضا خلافا لما قيل في قوله يرضى ما عتق تركه وحكم الصوم تكلم الصلاة كافي  
 الايمان وغيره وادراك فيصالحه من صلاته او صياحه هل كان قبل بلوغه او بعده لا يراه  
 في قال ابن جرير في الاصاب والضايف انه من قوله في وشك هل اخرجه او لا يراه اخراجه  
 تفرغ شغل النعمة فلا يبرأ الايتين اخراجه ومثلك هل لزمه كذا او لا لم يلزمه لان الاصل  
 برأه ذنبه انتهى وانما لم ﷺ سئل رحمه الله تعالى في الاصل صلاة اخل ببعض شروطها  
 او لو قالها بجملة به مجرد التسليم فهل يجب فشقها في الجواب ﷺ يجب فشقها مطلقا  
 الا ان كان ذلك مما يخل في الجمل بوجه عام هو شرط في الصلاة من كتب الله كايصل  
 برأه ما ذكره وانما لم ﷺ سئل رحمه الله تعالى في قوله لم ان الله الا الله وحده لا شريك  
 له الخ بعد الصبح والعصر والقرب يقول وهو قال وجب له الامان ان يقرأها كذلك او  
 يذبح في الانصراف في الجواب ﷺ اعلم انه يطلب الايمان بما ذكره من الصلوات الخمس  
 كما علم من جواب السؤال المتقدم من حديث الصبي وغيره ان صلى الله عليه وسلم كان  
 يقول ذلك اذا فرغ من صلاته من غير تخصيص ببعض القروض لم يورد في القروض  
 الثلاثة المذكورة في السؤال ثابت ايضا وهو قيد ايضا بمرات في كلام المتقدم  
 وفي الاحاديث ويزيد قيل ان تكلم واذا تأملت طواهر الاحاديث وطواهر كلام اثنا  
 وجدت في ذلك شبه تافها ما الاحاديث في القرض في ان يذبح قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من قال في صلاة الصبح وهو قائم وجب له ان يتكلم بالله الا الله وحده لا شريك  
 له هاتك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عبر مرات كتب له عشر حسنات  
 وهي عنه عشر سيئات ورضي عنه عشر درجات وكان يومه في حرز من محسب مكره  
 وحر من الشيطان ولم يبلغه لثوب ان يدركه في ذلك اليوم الا انكرك بالله قال الشريفي  
 هذا حديث حسن غريب وفي بعض النسخ صحيح لكن قال الحافظ ابن جرير خلط لان  
 سنده مضطرب الراخر ما قاله اخرجه الطبراني في الكبير بلفظه يسند حسن وفيه يحيى  
 ويميت بده الطبري وزاد في آخره وكان به بكل كلمة حق وقية من ولد اسمعيل من كل رتبة  
 اثني عشر القوم قالها بعد صلاة القرب كان به مثل ذلك وفي رواية النسي في قول اليوم  
 واليلة وكنه قدر عشر نعمات لكن ليس في روايته وهو قائم وجب له وفي رواية اخرى  
 له من قاله حين ينصرف من صلاة العصر اعطى مثل ذلك في ليلته قلها في اليهود النسي  
 واخرج ابن السني وهو حسن ايضا من ان يذبح رضى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال في صلاة النداء لا اله الا الله وحده لا شريك له هاتك وله الحمد يحيى ويميت  
 بده الطبري وهو على كل شيء قدير ما تفرغ قيل ان يذبح كان يومه اعطى اهل الارض خلا  
 الام قال مثل ما قال او زاد على ما قلته ما تفرغ ما تفرغ ما تفرغ اي حرره رضى الله

من مضطرب والدخول تحت ظل العرش (ومنها) ورجعوا الى الامان في الاخرة وورود الخوض والامان من العطش (ومنها)  
 التقي من النار والجواز على الصراط كالبرق الخاطف ورؤية المقعد القرب من الجنة قبل الموت (ومنها) كثرة الأزواج  
 في الجنة والقيام الكرم (ومنها) رجائها على كثر من عشرين غزوة وقيامها مقامها (ومنها) انها زكوة طهارة وغفر

المال ببركتها (ومنها) أنه تقضى له بكل صلاة ما تحتاجه بل أكثر (ومنها) أنها علامة على أن صاحبها مدام يصل على  
 التي صلى الله عليه وسلم من أهل السنة (ومنها) أنها عبادة وأحب الأعمال إلى الله تعالى (ومنها) أن الملائكة تصل على  
 صاحبها مدام يصل على النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أنها تزين المجلس وتزيق الغرو وتزيق

عنه أكن ليس به التثنية صلاة ولط الضاري في قلب صفه ألبس وجوده منه من أي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له فقلت له الحمد وهو على  
 كل شيء قدير في يوم ما مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبته مائة حسنة وصحت منه مائة  
 حسنة وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل  
 أكثر من ذلك وروى ذلك أبو داود ولم يقبده بقدر ولا مائة ولا بدر صلاة ولا خير ذلك بل  
 بالصباح والمساءل الحافظة ابن جرير حديثه حسن صحيح وكذا رواه ابن ماجه أيضا قال القاسمي  
 في شرح بداية الهداية وذلك يصدق بسيرة ورواه النسائي أيضا وابن حبان من أي أوجب  
 مرفوعا كذلك غير أنها قيداء بهذا أصح وإذا صلى المغرب ورواه أسيدوطي في  
 الجامع الكبير من رواية الحاكم والطبراني متيدا بالمشروكة بعد الصبح والمغرب والحاصل  
 أن ما وردته من الأحاديث بخلاف أخلاق يصنع تقييد البعض الآخر منها ويمكن جعل المطلق  
 على التقييد منها وبعضه كاصح مخرج بكت الدارقطني ما اشقت عليه من العدد وهو لا  
 يخالف المطلق منها لما ذكرته وأما الأحاديث الظاهرة في عدم المكث فيها لموارد صلاة  
 من مائة رضى الله تعالى عنها وعن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان  
 يجلس بعد الصلاة يقولون في رواية أبي حنيفة كان إذا علم لم يقعد الا بخلاف ما يقول  
 المهم أنت السلام ومنك السلام تلو سككت إلا الجللا ولا أكرام وهو مائة للأحاديث  
 السابقة الثمانية أكر ما فيه الآن يحصل هذا على الظهر والشاة ثم في حديث الضاري  
 عن ابن مسعود رضى الله عنها كان إذا لم يكث في مكانه الذي صلى فيه يسبح أو فيه عنها أيضا كان  
 التي صلى الله عليه وسلم يسلم فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فيكث المكث منه صلى الله عليه وسلم أن كان بقدر ما في سلم من مائة  
 نافي ما سبق من الأحاديث وإن كان بقدر ما في الأحاديث الأولى نافي حديث مائة الآن يحصل  
 حديثها على الظهر وان شاء كاتقدم ولما ذكر الحافظ أن جر حديث مائة هذا في نفي  
 أحاديث الأذكار قال ظاهر حديث مائة رضى الله عنها أنه كان لا يقول الأذكار الواردة  
 في هذا الفصل الا بعد قيامه من مجلسه لكن يعلو حديث جابر عن سيرة أنه صلى الله عليه  
 وسلم كان إذا صلى الظهر جلس في صلاة حتى تطلع الشمس أخرجه مسلم ويمكن الجمع  
 بتخصيص الصبح والاولى أن يحصل التثنية الذي في حديث مائة على الوضوء المخصوصة بأن  
 يترك التورك والاستقبال وقبل على أصحابه كما ثبت في حديث آخر والله أعلم انتهى وما ذكره  
 الحافظ أنه أولى لا يصح مع الأحاديث السابقة المصريح فيها بأنه يقول الذكر قبل  
 أن يغني رجله فالاولى أن كاجلسا عليه المسبوق من القليوبي وابن جرير أن يقول  
 بالصعود التواب أو كاله والله أعلم وأما التثنية بين كلامهما من اقتراحهم الله

التي (ومنها) أنها تزيق الغرو وتزيق الغرو وتزيق الغرو  
 بها ما كان الخ (ومنها) أنها تزيق الغرو وتزيق الغرو  
 أن لا عليها الولي الناس به  
 صلى الله عليه وسلم يوم  
 التقدمة (ومنها) أنه يفتح  
 هو وولدها ويواها  
 وكذلك من أهديت في  
 صحتها (ومنها) أنه يقرب  
 إلى الله عز وجل وإلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (ومنها) أنها تزيق الغرو  
 في يوم حشره وعلى  
 الصراط (ومنها) أنها تنصر  
 على الأعداء لظهر القلب  
 من الضائق والصدى  
 (ومنها) أنها توجب محبة  
 المؤمنين فلا يذكر صاحبها  
 الا بتأنيق ظاهر التثنية  
 (ومنها) رؤية التي صلى  
 الله عليه وسلم في المنام أن  
 أكثر منها في الجنة  
 (ومنها) أنها تفضل من  
 اقتباب صاحبها وهي  
 من أبرز الأعمال وأفضلها  
 وأكثرها ثمنا في الدنيا  
 والآخرة وغير ذلك من  
 الأجود والحق لا يصح  
 وقد رويك بذلك من  
 قواها فلازم يأتي عليها  
 فلهذا من أفضل خاتمة الأعمال

الحق ما ذكره مبدى الشيخ في الدواهب الشعراني فثنا الله تعالى به وحيد ذكرنا نبذة من فضائلها ينبغي وقدنا  
 التثنية على بعض صحتها الصفة الفضل فيها المهم صلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 وسلم تسليما بقدر عظمة ذلك في كل وقت وحين انتهى ذكر بعضهم أنها جائزة ما تألف صلاة وقال بعض المعارفين أن

هذا تصور بان عظم ذات الله تعالى لا نهاية له فيلبيسنى ان يكون ورد ذلك (ومنها) اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه واوليائه وذريته واهل بيته عدد خلقك صلاة دائمة بدوام ملكك انتهى قال العلامة سيدى الصفيان عثمان من قرأها مرة فكأنها فرادائل الخيرات اربعين ﴿ ٧١ ﴾ مرة انتهى (ومنها) اللهم صلى على سيدنا محمد والجميع

ابن ملائق رضي الله عنه انه كلامه لان شرط ترتيب الثواب على الذكركمعرفة معناه ولو وجد كما في السبي بخلاف ترتيب الثواب على قراءة القرآن كما يحصل لقارئه وان لم يعرف معناه لكن قول التهاجي ومن غير القراءة والذكر لعدم حصول

ثواب الذكر مع جهل مناد كالقارئان ومن لم يقرئ في الاذنين قال ابن العزيم في مختصر فتح الباري والمباراة  
 الفتح ولا يشترط استحضار لهاء ولكن يشترط ان لا يصد به غير مناد وان انضاف الى الذكر استحضار مناد وما يشغل  
 عليه من تعظيم الله تعالى ونسئ القى عنه زاد ﴿ ٧٢ ﴾ كالأهل وقصد ذلك في عمل صالح عارض من صلاة

او صوم او جهاد او غيرها  
 ازاد فان صبح التوجه  
 وأخلص لله تعالى فهو  
 أبلغ الخ ما ذكره في الشرح  
 فبين ذلك ان الأذكار  
 سوى كلمة التوحيد جرى  
 فيها الخلاف في اشتراط  
 فهم منها اولها وما تفرقة  
 الشيخ التبرسي بين  
 الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم وبين بقية  
 الأذكار غير كلمة التوحيد  
 فلم يفرق بينهما ولكن الشيخ  
 قدوة ويخرج بكلامه  
 لأنه من الصلاة الاحكام  
 ومع ذلك فكلما رضى  
 الله عنه لا يدل على افضلية  
 الصلاة على كلمة التوحيد  
 ولم أذكر على نص فيه  
 تفصيل الصلاة على كلمة  
 التوحيد والحمد لله الذي هدانا  
 لهذا هذا الصلاة  
 واما الكافر فلا يدل عمل  
 في الاسلام الا اذا أتى  
 بيمين الشهادة في التوبة  
 ولا بد في الاسلام مطلقا  
 او في الجاهلية من الملوذ كما  
 عليه الاجماع في شرح  
 مسلم في التلقة بالشهادتين  
 من التاليف فلا يكفي ما عليه

من الأيمان وان دلالة القول وجمع محتمل لان تركه التلقة بهما مع قدرته وعلمه بشرطه او شرطه لا يقصر  
 من تصورى محض بقولوا بجملة وان احسن الصيغة على التمثل للجملة والفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام على ترتيبهما  
 (تمثال ويلخذ) من تكريره رضى الله عنه لانه شهداءه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في كنفرة

وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل لكل انتهى كلام النصف وفي المتن قال ابن التقيب في مختصر الكفاية  
 وهو شاهد أن لاله الله وشاهد أن محمدا رسول الله وهذا يؤيد من أن من بعض المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي بلفظ شاهد  
 في الشهادتين إلا يصح إسلامه وقال الزكناوي في ٧٣ في شرح التبيين، هـ لاله الله محمدا رسول الله وظاهر أن لفظة  
 أشهد لا تشترط في الشهادتين

والأشهر وهو يؤيد من أن من بعض المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي بلفظ شاهد  
 الاختلاف في اللفظ  
 في عصرنا فيها والذي  
 يظهر لي أن ما قاله ابن  
 التقيب محمول على الكمال  
 وما قاله الزكناوي محمول  
 على أقل ما يحصل به  
 الإسلام فقد قال انتهى  
 صلى الله عليه وسلم أمرت  
 أن أقول الناس حتى  
 يقولوا لا اله الا الله محمد  
 رسول الله رواه البخاري  
 وسلم ولا بد من ترتيب  
 الشهادتين بأن يؤمن بالله  
 ثم يوسوه فان عكس لم  
 يصح كما في الجصوع في  
 الكلام على ترتيب  
 الوضوء وقال الحلبي إن  
 الموالاة بينهما لا تشترط  
 طوئاخر الأيمان بالرسالة  
 عن الإيمان بالله تعالى  
 مدة طويلة صح ما وهذا  
 بخلاف القول في البيع  
 والكساح لأن حق الدعوى  
 إلى دين الحق أن يدوم  
 ولا يخص بوقت دون  
 وقت فلان البركة بمنزلة  
 المجلس انتهى كلام المتن

الاستوى وهما اللذان من أن يشك هو أن دخل غلبه هل سلم إلا لو دخل غريب في بيته في  
 صلاته فيقتدى به فيحيي أحد الأئمة المذكورين وأما أن كل من الأئمة سنة ثبت  
 عنه صلى الله عليه وسلم الأول في صحيح مسلم والثاني نص على ثبوت الحافظ ابن حجر في تخرجه  
 أحاديث الأذكار كالحلف لله ولعل وجه الجزم بالأول أنه ممكن أكثر ما يصدق منه إذا  
 أراد ذلك لرجاءه في كونه في غنى الاحتياط الذي كونه في السؤال فتنبه عليه من الأجر  
 ما يجب على الاحتياط وقدرى أن يرد وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما قلت أنا  
 والنبين من قبل لاله الله الخ وروى أحد أن ذلك كان أكثر دعائه صلى الله عليه وسلم  
 يوم حرفة وذكر الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من قال في السورة لاله الله وحده لأقرب له لاله الله وله الحمد يبدل الله  
 بهي وبيت وهو على كل شيء قدير كتب الله له بها ألف حسنة وهي منه بها ألف  
 الفسيفة وبني له بيتا في الجنة انتهى وأخرجه السيوطي في البدور السائرة من رواية  
 الزمخشري وابن ماجه وابن أبي الدنيا والمحاسن ومحمد بن عمر رضي الله عنه أيضا  
 زيادة ورفع له ألفا في درجة قبل وبني له جناح في الجنة وأخرجه الحافظ ابن حجر رحمه الله في  
 تخرجه أحاديث الأذكار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من قال حين يأتي إلى فراشه لاله الله وحده الخ ولا حول ولا قوة الا بالله سبحانه الله  
 والحمد لله ولاله الله والله أكبر خضرت ذنوبه أو قال خطاياك شك وإن كانت مثل زبد  
 البحر قال الحافظ حديث حسن ومن عاينه رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ما من عبد يقول حين يرد الله إليه روحه لاله الله الخ خضرت ذنوبه ولو  
 كانت مثل زبد البحر حديث ضعيف جدا انتهى كلام الحافظ إلى غير ذلك ما ورد في فضله  
 وقد سبق أنشد الجواب شيء منه والله الوفاق الهادي إلى سواء السبيل في مثل رحمه الله  
 تعالى ذكر بعض الطلبة جميع الأدعية بجميع الوجوه عنها الأدعية الصلاة فيها هل هو  
 محمد أم لا فترنا في الجواب في أم الأدعية الصلاة فلا يسر فيها سمع وجه أصلا بل لا يرفع  
 يد في غير القنوت أمافيه فيطلب الرفع للاتباع وسنده صحيح أو حسن وعند الحنابلة يطلب  
 سمع الوجه أيضا وأما عدم الرفع في الأدعية والفتن والجمود فلمع ورويه بها  
 وأيضا ليس في هذه المواضع وطيفة مخصوصة تقوت برضاها وأيضا الرفع يوقوف على  
 حركة وهي غير الوارد غير مطلوبة في الصلاة وأما الأدعية الخارجة عن الصلاة فاختلف  
 فيها هل ابن حجر في مجتبى القنوت من تحتها ما طرحها أي الصلاة فغير مندوب على ما في  
 الجصوع ومندوب على ما جزمه في التحقيق انتهى وفي الهادي روى به غير ضعيف مستعمل  
 عند بعضهم خارج الصلاة وباحتسابها خارجها جزم في التحقيق إلى آخر ما في النهاية ونحوه

(١٠) (قارى) وقال العلامة تيسر الدين في نها يتو بتبر ترتيبها وموالاتهما كما جزم به الوالد رحمه الله تعالى في شروط  
 الإمامة ثم قال ويؤخذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرار لفظة أشهد في صحة الإسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفاية  
 وغيرها لكن خالف فيه جمع انتهى كلام الشيخ كرمي في النهاية فظهر بذلك أن الكفر لا يدخل في الإسلام بالصلاة على النبي

اختصار صلى الله عليه وسلم بل لابد من قسط الشهادة مع ترجمتهما والوالاة عند الشيخ الرضى والله سبحانه وتعالى اعلم  
 باب زكاة الثياب (سئل رضى الله عنه في أهل بلد يصادون نسبيات الجبلهم بدل  
 السقاية ويرون أنها القوافرة السقاية لها يخرجون ٧٤ على ذلك خرج السقاية بل أكثر فيجب على

مالك الاتجار المشرك  
 اولهه وايضا هل يكره  
 اكل القرنين اجل القصيد  
 ام لا وكذلك اذا كان  
 يكتفون تحريث شجاعتهم  
 بدل السقاية ما حكمه في  
 وجوب الزكاة اشدونا  
 ما جورين (اجاب) هنا  
 الله عنه بقوله القصيد  
 والتعريف لا يغير حكم  
 السواجب فيجب نصف  
 العشران مقيتة ولو لا  
 فالواجب العشر ولا يكره  
 اكل القر المذكور وان  
 ظهر ربح التجار فيه والله  
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل)  
 تفانك تعالى به اذا كان  
 حين من الماء تزل على  
 بلدة ومنع الحاكم الرعية  
 منهم منها اشجارهم  
 الاقبال معلوم يذولونه  
 في مشابهة ذلك ما حكم  
 ذلك في وجوب الزكاة  
 على صاحبها اشدونا  
 ما جورين (اجاب) رضى  
 الله عنه بقوله حيث كان  
 الماء مباحا فظلم الظالم  
 لا يغير حكم الشرع والظالم  
 الله حسيه فيرى سون عليه  
 اما في الدنيو اما في الآخرة

في ادنى شيخ الاسلام وفي الفتى القسطنطيني واما مع الوجوه عقب الدماء خارج الصلاة  
 فقال ابن عبد السلام بطله عنه لاضطره الاجامل انتهى وقد ورد في المعنى لهما اخبار  
 بعضها غريب وبعضها ضعيف ومع هذا جزم في التصديق بضمها انتهى كلامي في الفتى  
 هذا والعقد كتب مع الوجوه في سبيل ذلك خارج الصلاة قال ابن جرير في شرح  
 مختصر بافضل ثم مع الوجوه لهما للاتباع انتهى وقال الزبدي في شرح المحرر اما مع  
 الوجوه خارج الصلاة فمذهب كما جزم به النووي في التفتيش انتهى وقال ابن جرير في  
 الاصاب قول ابن عبد السلام لا يمين ضعيف وذكر في الحديث حكمته وهو الاضطر  
 عليه بما اعطاه الله تعالى لا يقتضي الاجابة انتهى وفي موضع آخر منه وان يجمع وجهه  
 وبذنه بسد كما مر عليه قال الخطيب والفتى فيه التناول بأن كفيه قد ملتا خير الخبيث  
 منه على وجهه انتهى وقمرى لذلك ابن جرير في غير هذين الموضعين من شرح الباب  
 ايضا وقد علمت أنه للفتى وما سبق من الفتى من أن بعض اخباره غريب وبعضها ضعيف  
 لا يضرنا لأن الغرابة في الحديث لا تثنى الصحة والضعيف يعمل به في فضائل الاجال  
 بشرطه بل حديث مع الوجوه لهما خارج الصلاة له طرق اذا ضم بعضها الى بعض  
 استكتفب قوة بحيث لا يراخى من رتبة الحسن وقد ألف الحافظ السيوطي شكر الله  
 عليه رسالة سماها فضى الوفا في احاديث رفع الايدي في الصلاة ذكر فيها أنه وقع له في  
 رفع اليدين في الصلاة من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وأمره برفع يديه وأمره برفع يديه  
 الصحيح والحسن والضعيف من رواية بضع وعشرين من الصحابة وسردهم السيوطي  
 مع احاديثهم في رسالته المذكورة وما ذكره فيها عن ابن جرير قال ما مدر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يديه في الصلاة قد قبضتهما حتى يجمع بهما وجهه أخرجه الطبراني الى آخرها  
 أوردته من رسالة السيوطي المذكورة فراجعها ان اردت والله اعلم

### باب صلاة الجمعة

(سئل) رجع الله تعالى سلاطين بلادنا وحكامها خوارج مبتدعة ويقتلون اهل  
 السنة ان يصلوا الجمعة مع استنجامهم لشروط وجوبها هل الاولى لنا معاصر اهل السنة  
 ان نصلي الجمعة معهم أو نتركها ونصليها فرادى ظهرا (الجواب) والله الهادي الى  
 الصواب ان سكتوا من الحكم بكثرهم بسبب ابتعادهم فلا كلام في عدم صحة صلاتهم  
 وعدم صحة الاقتداء بهم كما هو مصرح به في كلام ائمتنا الشافعية ومرواية الزبدي في  
 شرحه على محرر الرافعي مبتدعا لانكفره يبدعته كالنقل والرافعي والتدري بخلاف  
 من تكفره يبدعته كترك حدوث الصائم والبيت والحشر للجسام وحل الله تعالى  
 بالعدوم وبليز ثبات لانكارهم ما حل بجبي الرسول به ضرورة فلا يصح امامته لكنفره

والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رضى الله عنه ما قولكم في أهل بلد يجرى نزكاة الجوب مع السنايل والتين القطين بحيث قد  
 جروا امرار ارضه ولا يقضى من قدر الزكاة هل يصح ويحرمه من الزكاة ولا يصح ولا يصح له ذلك بل لا يمين التصديق من السنايل والتين  
 حتى يصح القبض والاقياض المستثنين اذا قلتم لا يصح الا بعد التصديق فهل يكفي ان يصح قدر الزكاة لو احب عليه ففعلوا لا يكفي

بل لابد ان يصح جميع التصابيخ انا الحكمو اذا قلتم لا يجوز اخراج الزكاة الا بعد التصفية فهل قول من ان قول العلماء بالتصافية  
 وفيهم من بقية المذهب الاربعي يجوزون اخراج الزكاة مع السائل اذا اشتدت الحاجة واشتدت الضرورة بين كمال هذا سيورب  
 كثيرة ولم يقدروا على اهل التصفية ولم يكن من يأخذ بالجرة ٧٥ كافي بعض القرية المنصبة للمساعدة من اليدو كلفت حين من

الارز ما ينقطع من السائل  
 الا بالحق الكثير في شفع  
 ويشترط حصوله ويسكن ان  
 يشفع من السائل الا بصل  
 كثير واهل البلد وغيره  
 مع السائل يجوزهم من  
 قطعوا عن التصفية فان  
 اردوا ان لا يقطعوا شأته  
 بشرط احصل قدر كفايتهم  
 ان كان على هذه الحالة  
 اذا قلتم ما عدا من العلماء  
 يجوزون اخراجها الا  
 بعد التصفية لقاية المشتة  
 والفسر ورواه هم  
 يصحبون عنها فكيف  
 الحكم على هذا يخرج النسا  
 انكم بالحق (اجاب) سيدي  
 ضاقت عندهم لاهدم  
 اخبر اجمع الزكاة في  
 تصفية غير مجزى واما اذا  
 غلب على ظنه م اوما  
 يا بينهم بعد اشتد اذ يبلغ  
 التصاب فيجوز لهم اخراج  
 الزكاة بما يا بينهم من المعنى  
 او يصون من هذا بقدر  
 الزكاة فان كان الذي  
 أخرجه من اذافه ويرجع  
 منهم او ناقصا لزمهم  
 التكميل والله اعلم على  
 التماس في فصل التصبيل

انتم عبارة الزاوي ومنها نقلت وان لم تكفرهم بدمهم فان حملنا اخلاصهم بشي  
 من الواجبات وكان الامام اذا لا يبرى صاحب التصفية على صحة الاقتداء خوفا من الفتنة  
 لكن في غير الجملة صيرها وكذا لا يضر اخلاصه بواجب ان كان ذولا لا خوف من الفتنة  
 فيقتضى به الشافعي ولا يادة عليه واكثهم فيالم يوجبوا عليه موافقة في الاصل مع عدم نية  
 الاقتداء به لعدم ذلك والاهم فحصل لدفع الفتنة ولصحة صلاة الشافعي يقتضوا بشكل  
 على ذلك ما ياتي انه لا يصح الجملة السجدة وان كان السلطان معها الصادق بكونه امامها  
 اذ ليس ما هنا صحة اقتداءهم بخوف الفتنة بل هي ثم تشدو بحاج بانه عهد ايقاع غير الجملة  
 مع اخلاص بعض شروطها لعلهم يبعد ذلك في الجملة بتقديم جمعة اخرى فان اضطروا  
 فصلاة مع نور كعتين ثالثة انتم عبارة الفتنة في التصفية وذكر ابن جري في شرح الباب  
 كلاما في ترك الامام البسمة فقال وهل ما ذكر في البسمة ما اذا لم يكن الامام لير او الاصحت  
 صلاة الشافعي العالم والمضى خلفه ولا يضره ان يقرأه خوفا من الفتنة ثم قال وكذا البسمة  
 تركها ما ينة في نحو الاحتفال ثم ذكر في الباب كلاما حاصله انه ينتج الاقتداء به اذا رآه  
 من فرجه ومقتضى البطلان ارضى في النهاية عدم الخضار ما ذكر فلا يصح القدوة في الصورة  
 المشروحة ومقتضى سابق من الفتنة ان البطل لا ينتز في الجملة لكن في الجملة من الفتنة  
 في شرح قول المتأخر احد ما عرفت الظاهر قال وكذا الجاهل ارضى في نهايته ولو امر الامام بالبادرة  
 فيما او عدها فاقباس وجوب اشتد انتهى قال الهادي في الحاشية على الفتنة لعل المراد  
 بالبادرة ما مر من الامام احد من حبيل اذا كان الامام حنبلي في غير ما قبل الزوال  
 والمراد بعدم البادرة لامة الجملة وقت الظهور انتهى وهو حسن الاما قاله في عدم المبادرة  
 فالظاهر ان المراد من ذلك ما اذا اخرج في من الجملة عن وقت الظهور اذا كان الامام  
 مالكيا قال الشهاب القليوبي في حاشيته على المطل فيما اذا اخرجوا جزءا من الجملة عن  
 وقت الظهور فالحق وجب الظهور وان فعلوا ركعة اكثر خلافا للامام ما لم انتهى كلام  
 القليوبي لهذا قد يتناقض ما سبق من الفتنة الان يقال ما ذكره في الفتنة خاص بما اذا قدمت  
 جمعة على اخرى كابق في القائل الاول بخلاف هذا الكلام في غير ما يرى المأموم جنسه  
 في الصلاة اما هو فلا يضر اتيان الامام به وان لم يره المأموم لكن لا ينافيه قد صرحوا بان  
 الحنفى لو وجد لصاد في الصلاة لا يلزم للمأموم الشافعي خلفه وان كان مجزوء صار  
 مفعلا لفصله عند الشافعي وعرفه بان المأموم يرى جنس السجدة في الصلاة وان لم تكفره  
 بدعته ولم تكب عند الصلاة في حيدة الشافعي مما لا ينتز منه الذي يظهر فتن ان الاولى  
 صلاة الجملة مع قد عدا بعد الجاهل ارضى واتباعه حصول ثواب الجماعة مع المخالف وانها  
 افضل من الانفراد والخال الكلام على ذلك في نهايته وقال في فتاويه تحصل فضيلة الجماعة

مع فروجه التقى والنهاية والخفة والبراءة لاهم الفتنة تعجيل العطرة من أول رمضان والاصح منه قبله والاصح  
 انه لا يجوز اخراج التفريل بدو صلاحه ولا الخب قبل اشتداه لان وجوبها سبب واحد هو البدو والاشتداه فانتفع  
 التقديم عليه وقبل الظهور ينتفع قطعا ويصور التجهيل بهما ولو قبل الجفاف والتصية لا يمكن صرفه قدرها تحصيلنا

فإن كان نقص كل أو زيادة فهي مبرحة الخ ما فيها وفي حاشية الشيخ الشيرازي على النهاية مائة قوله قبل الجفاف  
 • القضية أي حيث كان الإخراج من غير الشر والحب الذين أراد الإخراج عنها لما تقدمت له أخرج من الرطب أو العنب  
 • بل جفاف لا يبرى وأن جفوا ، تحقق أن المخرج ٧٦ • مساوي الواجب لو زيد عليه انتهى وفي النسخة

أي الصلاة خلف الحنفى ، فلا إختصاص كلام الأصحاب أن الأقداد بإمام الجمع القليل أفضل من  
 الأقداد بإمام الجمع الكثير إذا كان خلفا فيها يطل الصلاة وقال السبكي أن كلامهم يشعر به  
 وصرح به الدميري وقال الكمال بن أبي شريف الأقرب الأقداد - ذكره وان كره تزيها  
 فالكره لا ينافي القضية إذ ليس كل كراهة نافذة لها انتهى وفي خلافه أيضا أن الوقوف  
 الشافعى بهذا الحنفى لا يكره ولا تقوت به قضية الجماعة إلا أن كان إماما وسواء انتهى  
 أي مع أنه قضية الشافعى ليس الحنفى في صلاة حيث أتى بإختلافها عند الشافعى كسر فرجه  
 أو أجنبته وفي خلافه أيضا هل الأولى الاتقاد أو الأقداد ، أي القاصي أوهما على سواء  
 فأجاب بأن الجماعة خلف القاصي أفضل من الأفراد على الأصح انتهى وإذا كانت الجماعة  
 فرض حينئذ وجد سائر شروطها فكيف لا يكون لها أولى في الجملة من النسخة وغيرها  
 لو كان في الأدبين من لا يستند وجوب بعض الأركان كان كفى صحح حسابه من الأربعين  
 وإن شك في إتيانه ببعض الواجب عندنا كما تصح أمانيه - يناسخ ذلك لأن الظاهر توقيفه  
 لاختلافه إلى آخر ما في النسخة بل المذكور يقتضى وجوب الأقداد بالمتبع في الصورة الشروحة  
 فضلا من أوليته وإلزام نقل به لأنه خلاف ظاهر المتنول في باب الجماعة من كتب  
 المذهب عبارات القضية ولو قلنا أي الجماعة الأختل من يكره الأقداد لم يثبت الأكره  
 كما ثبت كلامهم ولا نظر لأدلة تعطيلها لقوط فرضها حيث انتهى وأما الأولوية فأي  
 قال بها موافقة الشيخ الرضى وأتباعه ومخالفا لابن جرير في قوله الأقداد أفضل  
 من الأقداد بغض المبتدع والذي لا يقتضد وجوب بعض الأركان أو الشروط انتهى فإن  
 الجملة والجماعة شرعا للإجماع وجلب المودة وتآلف القلوب وفي الاختلاف منهاش  
 النصا وتآلف القلوب والذي اعتضد أن خلفا خلف من ذكر بشرطه الذي نهى عليه  
 سابقا أولى من الأفراد وقد رأيت في صحيح مسلم أن عبد الله بن عمر وأباه ردة محصا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على أحواد منبره ليتبين أقوام من ودعهم الجماعات أو  
 ليتبين الله على قلوبهم ثم يكون من القاطنين وروى الأربعة وحسنه الشافعى وصححه  
 الحاكم وقاله على شرط مسلم من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه إلى غير ذلك مما  
 ورد من الوعيد الشديد المطلق من التبريد في ترك الجملة والله أعلم بالصواب

### ﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

سئل رحمه الله تعالى قال العلامة الشيخ سعيد سليل أن الشافعى قولنا ضيفا يجوز تقليده يجوز  
 الجملة يأتي عشر رجلا فهل الأمر كذلك أولا ؟ الجواب لا يصح فتنى قول الشافعى  
 يجوز لها يأتي عشر رجلا الآن يكون ذلك مأخوذا من القول بجوازها ثلاثة أو أربعة

بعد قول النهج وقيل  
 يبدو صلاح التبريد اشتداد  
 الحبوب مع وجد وبعثا  
 ذكر لا يجب الإخراج إلا  
 بعد القضية والجفاف فيما  
 يصف بل لا يبرى قبلها  
 ثم قال المارد بالوجوب  
 يثبت انعقاد سبب الوجوب  
 الإخراج الأصغر أو  
 زيدا أو صاحبى فمما  
 ما اعتضد من هذه الملاك  
 الذين تلزمهم الزكاة  
 الفقراء متابلا أو رطب  
 عند الحصاد والجداد  
 حرامون أو بابه الزكاة  
 ولا يصح حسابها منها إلا  
 الأصغر أو جف وجد  
 وأما ضا كما هو ظاهر الخ  
 على النسخة والله سبحانه  
 الهادي أم (سئل) رضى  
 الله عنه وأرضاه وفتحناه  
 ما قولكم في رجل ذبح  
 ذوا من الأرض بلغ أو ان  
 الحصاد قطعته مع سبيله  
 ثم ربطه ربطه مضبوطا  
 كل ربطه قدر صاع غالبا  
 تبلغ نفسا لأخرج زكاته  
 بسائله المذكور بحيث لو  
 صق لا ينقص من ما وجب  
 عليه وترك نصيبه لشرى

ذلك كافي بعض أقطار الجاوى بحيث لو صق نخرج منه حب الأبيض فإن كان الأمر كذلك وبزب عليه ضرر لانه  
 لا يمكن ادخاره مع ذلك فهل يصح حذره أم لا ؟ قلنا لا يجوز التبريد لأنه لو فرض أنه ينقص بل زاد على  
 ذلك عند أهل الخبرة ما وجب عليه في بيع القاصد إمام يطالب به يوم القيامة لوجود القاضى ثم فهل هنا كذلك مع

وجود الوفا وجب عليه فان قاتم لم يمس من اكرام اخلا فكم ان تصمونا بنصوص العلماء وهل يجوز اخذ  
للا حكمل قبل قطع الجميع واخذة فربما بعد اشتداد الحب كاتم ابتلاء في بعض افتاد الجاوى يأخذون فربما قصد في  
والربع قبل ذلك وهل لنا قبله وشراؤه مع اشتداده ﴿ ٧٧ ﴾ عندنا ام لا فان قاتم لا في الجميع هل يجوز تقليد

من جوزه من الائمة الثلاثة  
مع جبهه عن احكام  
مقلد ام لا كيف الحال  
افتوا تالابكم الله تواب جزيل  
في الدارين آمين (أجاب )  
صفاته عنه وماله وتمناه  
الجليلة رب العالمين أهم  
هدايتهم يصعب الاخراج  
اذ اصق قدر الواجب  
وان لم يصف الباقي ان قال  
اهل الشريعة انه لا ينقص  
الفرج عن التصاب  
وعبارة الابعاب مع شدة  
وما يخرج من الحب في قشرة  
ولا ياكل منه كاردو على  
وبقلا فمصابه ان كان  
في قشرة عشرة اوسق  
اعتبرا بقشرة الذي  
اخذوه فيه أصغر لهواي  
له بالنصف فلم انه لا يجب  
تصفيته من قشرة وان  
قشرة لا يدخل في الحساب  
هذا اذا بلغ صافي التصف  
ويرجع فيه لاهل الخبرة  
ان لم يختلفوا الاثمن  
وقد يجب الامتحان عند  
الزود لان هذا ذكره  
الادري وهو نظير ما يأتي  
في الاندلس والابن اذاد  
عليه اوقص منه فصا به

و حكام اثنا فبيده تصرعها وتلوها قال السيوطي في رماته ضوء التمهيد في حدود  
الجمعة ماضية سنة اختلف هذه الاسلام في الفصد الذي لا بد من عدد وان نقل ابن حزم  
عن بعض العلماء انها تصح بواحد حكا الدار من القلتان فسدال في شرح للذهب  
ان القلتان لا يستبد في الاجماع (أحدها) تمتد بآيتين احدهما الامام كاجلعة وهو قول  
الحق والحسن بن صالح وداد (الثاني) بلاثة احدهم الامام قال في شرح للذهب حتى  
من الارزاعي وأبي نور وقال غيره هو مذهب أبي يوسف ومحمد حكا الرازي وغيره من  
القديم (الثالث) أربعة احدهم الامام وبه قال ابو حنيفة والثوري وحكا ابن المنذر عن  
الارزاعي وأبي نور واختاره وحكا في شرح المذهب عن محمد حكا صاحب التفتيش قولا  
لشافعي في القديم وكذا حكا في شرح المذهب واختاره الذي حكا عنه الادري في القوت وهو  
اختباري (الرابع) سبعة حتى عن عكرمة (الخامس) تسعة حتى عن ربيعة (السادس) اثنا عشر في  
رواية عن ربيعة حكا عنه التتوي في التفتيش والماوردي في الحاوي وحكا الماوردي عن الزهري  
والارزاعي ومحمد بن الحسن (السابع) ثلاثة عشر احدهم الامام حتى عن اصحاب في زاهوه  
(اواخر) عشرون رواه بن حبيب عن مالك (الثامن) ثلاثون في رواية من مالك (العاشر)  
أربعون احدهم الامام وبه قال عبيد الله بن عبيد الله بن عبد العزيز والشافعي واحد  
واصحاب حكا عنهم في شرح المذهب (الحادي عشر) أربعون غير الامام في احد التولين  
لشافعي (الثاني عشر) خمسةون وبه قال عمر بن عبد العزيز واحد في احدى الروايتين ههنا  
(الثالث عشر) ثمانون حكا المازري (الرابع عشر) سبع كثير يتر فيه وهذا مذهب مالك  
في المشهور من مذهبه انه لا يشترط عدد من قبل فشرط جماعة تسكن بهم قرية وضع بينهم  
البيع ولا تمتد بالثلاثة والرابعة ونحوهم قال في فتح الباري ولعل هذا المذهب ارجح  
المذهب من حيث الدليل واقول هو كذلك لانه لم يثبت في شيء من الاحاديث ثمين عدد  
مخصوص من ذكر السيوطي مستند من هذه الاقوال ومن ليس له سند فراجع  
ولم يرض كآراء حكاية قول لشافعي او وجهه لاصحابه يجوزها باقائه السائل ثم سبق  
من القديم يجوزها بلاثة وبأربعة فهي باقية عندنا ولا يجوزها لكن يتوقف ذلك على جواز  
العمل بالقديم وهو ما اختلفوا فيه كما هو مشهورة في القوائد المدنية وتقسيم عن السيوطي انه  
قال فيه وهو اختباري محال وهذا ماداني الاجتهاد الى ترجمته وقد رجع هذا القول الذي  
كافهه عن الادري في القوت وكثيره لشافعي ترجمته فانه من كبار الاخذين عن الامام  
الشافعي عن كبار كتبه الجديدة وقد أداه اجتهاد الى ترجمته ورجعه من اصحابنا ابو بكر  
ابن المنذر في الانصاف وقله عنه في شرح المذهب قال الماوردي في الحاوي قال الذي اخضع  
الشافعي بالابن اهل الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة جمع بأربعين

كأذكره الشيخ اوحاد في الاول ومضى عليه في الترحم الصغير واختار ان الرضا تعلقه الادري من ابن كج وقال انما وضع  
وتبعه الزركشي وجزمه في التواريخ ما فيه وجرى على ذلك جري شرعي الارشاد والتمج القوم وشيخ الاسلام في  
الاصق وشرح التمهيد والمصلي في الفن ومهر في النهاية فظهر بذلك أن المسألة هي عدم الاضرار بالملك وقد علم ان

الإخراج السب من السبيل مضرة فليكن الحكم ملاكروبراً بمذمة الفرج ويموز الأخذ منه للكل وإلحال ما حطر قبل قطع الجميع إذا كان كما أخرج شيئاً زكاه وأخله فربما بهذا الاشتداد بالشرط المذكور وهو إخراج زكاته منه ولنا قبوله وشراؤه إذا علمنا أنه وجبت فيه زكاة ثم أخرجت ﴿ ٧٨ ﴾ وكذا التصديق والأهداء جائز بالشرط المذكور

التي وما استدل به السبوطي رحمه الله لهذا القول حديثاً من عهد النبوة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها الأربعة أورد السبوطي من أربعة طرق ضعيف وقال فيها قد حصل من مجموع هذه الطرق نوع قوة حديث فإن الطرق يشهد بعضها ببعضاً خصوصاً إذا لم يكن في السند شيء ومن جملة ما قاله السبوطي أيضاً في رسالته المذكورة أصله أن ترجعنا لهذا القول أولى من ترجيع المذاهب الأخرى جواز تعدد الجمعة لأنه ليس للشافعي نص يجوز التمدد أصلاً لافي الجبلد ولا في القدم لمواقع منه في التقديم سكوت فاستبطا منه وألجوا جاز ثم زادوا وجوده على خصوصه في الكتب الجبلدة وهو نفسه فقال لا يلزم لما كنت قول فمسكيب ينسب إليه قول من سكوتهم ورجح على خصوصه المصرح بتلاوه وأما الذي نحن فيه فإنه نص له صريح وقد اقتضت الأدلة ترجيعه فرجناه فهو في الجمعة قول له قام الدليل على ترجيعه على قوله الثاني فهو أولى من ترك نفسه بالصكيلة ونذهب إلى ترجيع شيء خلافه لم ينص عليه البتة إلى آخر ما أطلق به شكر الله سبحانه وأما أنه لم يقل فيها علمنا القول الذي قلناه السائل ولا في الانقضاء من الجمعة بل لو قل لا ينعى مستنداً لما قلناه لأنه ينظر في الشيء دواماً لا ينظر فيه ابتداء والله أعلم (مثل رحمه الله) تعالى الأيوبيون الذين تنضمم الجمعة إذا كانوا بالبين مائلين مسلمين ذكورا أحرار استوطنين صحاباً ولم يهجوهم أولاً بمسئسوا أركان الخطبة والصلاة ولا تروها تنضمم الجمعة أم لا افتونا (الجواب) فهم أركان الخطبة والصلاة غير شرط في صحة الجمعة قد صرحوا بشروط كون الخطبة حرة وإن كانوا الأيوبيون معاصيلاً لا يشترط فهم الخطيب نفسه أركاناً لصال في الصلوة وأما ما يجب القاضي فهم الخطيب لا أركاناً لفرود بانه يجوز أن يؤم وإن لم يعرف حتى أقرأ أو سواء في ذلك من هو من الأيوبيين والزائد عليهم انتهى وكذلك الصلاة لا يشترط فهم حائقي أركانها كما صرح به عبارة الضفة المذكورة وكذلك لا يشترط في حق الماي غير فروض الصلاة من صلها كاصرحوا به بل بالشرط أن لا يقصد بفرض من الخطبة فإن اعتد الكل فرضاً أو البعض والبعض ولم يقصد ما ذكر كفي وإن اعتد الكل سنة ضرراً عدم احتسابهم أركان الخطبة والصلاة فقد كروا في فضل القدوة حكم من لا يصنع القاطنة في الصلاة وإن كان أتمه القلم وجب ولم يصح صلته أن لا يعلم فإن ضاق الوقت من التعل على طرفة الوقت وأعادوا أن لم يكن التعل لحكمه حكم الأيوبي هو أن صلواتهم فرداً أو مأموماً قارئاً صحبة وكذا أن اقتدى بين يائه في المصروف عنه كالم يصنع كل ضمة اللام بخلاف ما إذا اشتغل في ذلك فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر ولا فرق في هذا الحكم بين الجمعة وغيرها كالصلى عليه في الضفة حيث قال فصنع قدر تأتى بجله ولو في الجمعة بتصلبه إلا في غيرها انتهى والتصيل الذي أشار إليه هو ما ذكره بقوله وإن

وهو لا يلزم مع السبوطي ويؤيده الإخراج إذا صلوا الشرعاً أو زوجها أو الحب صلي وصلى في غير المجلس بأن الشافعي رضي الله عنه كان في الجموع وغيره فيه بينان يخرج من كل عشرة أو سب وبقائه في هذه العشرة أبيه وبين أن يصفيه ويسمى من كل خمسة نصف وسبق الحق به ابن الأربعة في ذلك الأثر وتلقه في الإقلا أيضاً صلى الله عليه وسلم ما مر انتهى كلام العلامة الشيخ ابن سمح في بابها والله سبحانه وتعالى الهادي إلى صراط مستقيم

باب زكاة الصلوة صلوات رضي الله عنه في إخراج طرفة الزوجة هل يميز إخراج الزوج طرفة زوجته بغير أهلها أو لا بد من استئذانها وهل يجب عليه فليكنها أيضاً أو لا وكذا في صيد البجارة إذا فرقت النخس أخروهم من صيدهم في سنة في البحر قريب يندرس لا

فهل يجب عليهم الدخول إليه إذا لم يمكن هناك شقة أو هل تكون في الذمة وتغيب سيد البعد في إخراجها أم لا إذا ولا اليدونا (إجاب) رضي الله عنه ثم يجوز إخراج طرفة الزوجة بغير أهلها ويحرم عنها ولا يجب استئذانها ولا فليكنها وأما من وجبت عليه الزكاة وهو في البعد فإن كان يستلهم مستحق ولو بعض صنف صرف إليه فإن لم يوجد فلا قرب يحصل

اليهم به مستحق ولا يجوز له ان يغير ذلك ما وجد مستحقا بحمل أقرب والله أعلم وفي الباب مع شرحه فعلامه  
الفتحي فرع يجب القسرة على المتفق أصلا لأسبابه قالو جوب يلقى المؤدى منه ثم ينسفه المؤدى لانهما وجبت طهارة  
لهما الزوجة والمملوك والأقرب ماله وفي الجواب ٧٩ ﴿ له أخراهما عن زوجته بدون الله الشفعا

وان قلنا به من قبل وهو  
ان المؤدى كالصل عليه  
كما خصه في الجوع وعرفه  
عن مقتضى كلام الشافعي  
والاصحاب لانهما لا زمة  
لفصل ولا يطالب بها  
المصل عنه وليس لمؤدى  
عنه مطالبة ان المؤدى  
بالاداء وفي الجوع ليس  
لزوجه مطالبة بأخراجها  
لانهما واجبة عليه دولها  
ووجوبها اما ان يجري  
بحري الضمان وأما الله  
وكل منهما لا مطالبة به  
لان المصرون عنه لا يطالب  
الضمان بالاداء ولا الحمل  
الحاصل عليه وكذا الأقرب  
والمسوك انتهى الخ مافي  
الإصباح وفي التمهيد  
والأظهر منع فصل الزكاة  
قال في النسخة بعد كلام  
طويل والمتنصين من  
أهل الخيام الذين لا يقر  
لهم صرة لمن معهم ولو  
بعض صنفين بسيفته  
في الآية فيها يفترون ففتنوا  
فلن يقرب حمل اليهم عند  
تمام الحصول فان كسر  
الوصول للأقرب فهل  
يقال للأقرب ان ذلك

يكون تركه اوابين محدين منهم من حسن الخليفة قلو كما قرأوا الواحد منهم قاله اهل  
تعظيم الجماعة كالآتي به البغوي لان الجماعة المشروطة لفصلنا صيرت بينهما ارتباطا  
كلاهما يباين صلاة المأموم والامام فصار كقضاء قري يابى بهما لانهما لا فرق بينهما ان قصر  
الاي في التمس وان لا والفرق بينهما غير قوي لما تقرر من الارتباط المذ كور على ان القصر  
لا يصح من الصد كما مر أيضا فلا تصح ارادته هذا انتهى وخالف في ذلك في شرح الارشاد وكذا  
جر في نهايته فاحمد الفرق بين القصر وغيره فلا تصح ان كان فيهم قصر والاصح اذا كان  
الاحاد فرقا والله أعلم فان كان مراد السائل انهم جعلوا الخليفة رأسا لم تقسم الجماعة بخلاف  
ما اذا جعلها بعضهم وعلموا الآخر ولو واحد لكان يجب عليهم كما صرح الشيخ ابن جبري  
خاويه قالو حيث لم يترجم الجماعة ومعلوم ان الله بشرطه من بلدا لجمعة ولم يفتش من الذهاب  
اليهم على ماله ثم أوتسهم لزهم الذهاب وصلاة الجماعة معهم والافتقار لو اجزا لهم  
صلاة الطهر انتهى والله أعلم (مثل رجسه الله تعالى) الجماعة اذا لم تستوف الشروط  
وصليت تقليدا أحد المذهب أو أراد المسلمون إعادة طهرا هل يجوز ذلك ولا المبدوا (الجواب)  
فيم ذلك جاز لانع فيه بل هو الاحوط خروجهم من الخلاف لما صرحوا به من يجب إعادة كل  
صلاة وقصر صحتها خلاف ولومع الاتفاق في باب صلاة الجماعة من فتاوى الشهاب ابن جبري قلا  
عن الامتوى الصلاة التي تسحب ابدالها بسبب ما كاشك في الطهارة ونحوه فان الجماعة  
لا يجب فيها تقصا وان كانت تسحب وهو صريح في من إعادة وحده اذا كان في صلاة الاولى  
خلو منه جريان خلاف في بطلانها ويؤيده قول القاضي لو تلبس بمحضرة ثم ذكر كراثة  
انها لم يمسس القاعة ثم يمسس المحاضرة فانتفى ولا لجمعة لا إعادة للمحضرة حيث قلنا ان خروج من خلاف  
اقبال بوجوب الترتيب بين القاعة والمحاضرة كما هو مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه بل  
صرح الاصحاب بذلك حيث جلا امره صلى الله عليه وسلم ان يمسس خلف المصنف بالاجادة  
على التذبح وهذا مما نحن فيه فان احد وغيره يقولون يطلان الصلاة حيث يبل عموم كلامهم  
وجاء مقتضى من الاجادة ولو تغرد الكل من ارتكب مكرها وان لم يخرج خلاف في البطلان  
لكنه يبيد جدا انتهى ما رددت فيه من فتاوى ابن جبري والما كان هناك مراعاة خلاف فيه  
مذهبا لما يلك جرارة مذهبا ليشال هذا الذي نقلناه في إعادة عين الصلاة والذي في  
السؤال ليس منه انذالا ولي صليت جمعة واختابني نصلي طهرا لانا قول قد صرحوا بنسب  
الاجادة مع اختلاف الصلايين في صورة عكس السؤال وبارة الإيجاب لو صلى مسنور  
الظهر ثم أدرك الجماعة سنته كما صرح به الاصحاب انتهت وفي الامداد ولا يجوز إعادة  
الجمعة طهرا وكذا عكسه فيها المندون انتهى وإعلم اهل مال كره في الامداد عند الاتفاق على  
صحة الجماعة لا عند وجود خلاف قوي في عدم صحتها لمجاوز تقليد مذهب الغير في صحة

الأقرب وهكذا أوصفت حتى يتيسر الوصول اليهم كل محفل ولو قبل ان توجا الوصول من قريب تطهر والاصل لكان لوجه  
الخبر في القصة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل نعمنا الله بسلامه) من أهل ناحية غالب قوتهم اللزعة مثلا هل يجوز لهم  
أخراج زكاة القطر بمراوضة أم لا أم لا خلاصا لافان قلم لا يجوز عليهم هذا فهل احد قل من اصحاب الامام الشافعي رضي

الله عنهم ومن بعدوا ذلك لم يسمع ذلك ان أهل تلك الناحية لا يسمعون القبر الا انها اقرب الى الجواب الشافي انما يكسر الله تعالى (أجاب خطبته تعالى) بقوله لم يسمعوا القبر والحد ماسطر على ما رجحه الآخرون ويصور على ما يحسنه القائلين أبو الطيب وأبو محمد الجوسقي في الروضة فرع ٨٠ في الواجب من الاجتناب الجبرفة الالفة أوجه أصحها

أخرج ماشاء والأفضل من الأمل إن الفزال قال في الوسيط المتعرب غالب قوت البلد وقت وجوب القطرة  
الأن لا يجمع السند وقال في الوجبة غالب قوت البلد يوم القطر وهذا التفسير لم أعرفه في كلام غيره انتهى كلام الزمخشري والله  
مروجل أعل **باب زكاة التدين** (سئل) نعمنا الله تعالى بوجوده عن

اشد من عرض القجرة في ذوقها وسلها ذهبا وحل الحل والعرض المذكور باليمينه لما يكون اخراج الزكاة  
وبالات ذهابا لان عند الشد سارذ كرايات والسقوط ذهابا لقولنا (اجاب) حفظه الله تعالى بقوله لم تقوم عروض  
القجرة بالزكاة فتخرج بالزكاة لا بغيره بالاستبدال المزور ﴿ ٨١ ﴾ والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) عرض الله عنه في الجلية

الله - سلة سلة لقتال  
او الزينة فصل الحلوة  
قاصدا في المصالح والكم  
منفعة منها وبمصر على  
الشخص اذا فصل ذلك  
من فضة وهل السكين  
الخاصة اذا كان له فضة  
مصر او لا سواء كانت تذكري  
او قتال او نحوه اقولنا  
(اجاب بقوله) نعم اما حلوة  
الجلية فان كان حديد  
الجلية محتاجا اليها فلم  
تكن زائدة على خضبة  
الحلوة جرى فيها الخلاف  
في جواز تحلية القرب  
فالسود كره العلامة  
المدائني فحرم تحلية  
القرب ولكن الجارية  
على قواعدهم هو حل  
الصلي وهو كما في فضة  
العلامة قل عين القصد  
في حال تفرقة مع الاحكام  
حتى يصير كالجزة منها  
انتهى وامان كانت  
الحلوة زائدة على الخضة  
فهذا لا شك في تحريمه  
وليس عاينه بخلاف واما  
السكين المذكورة فان  
كانت صيبت بقصد القتال  
جرى فيها التحليل للمل

وقوع جنة بمرتبة في حق مسكك ما عدا من الجنتين الاوتين قال في الفتنة لكن يسن  
مراعاة بان يصلوا بعد ما ظهر وفي الفتنة والنهاية تصو ما سبق من شرح التمع وفي  
الاجاب مائة مستحب وان نعم منه القزالي وغيره الوجوب الخ وعلى قول القزالي وغيره  
تجب ثلاث صلوات الجمعة الاولى لاحتمال كل جنة ان تكون هي السابقة والجمعة الثانية  
لاحتمال الجنة في الاوتين والظهر الاخيرة لاحتمال ترتيبها وان لم تظهر السابقة فحيث  
أوجبنا اولها للظهر لاحتمال فتنة صورة السؤل كذلك لاحتمال بطلان جنته  
الاولى اذا ارسل من العيب في القروع واحد والحق لا تعدد لفصل ان الذي قلده في الجمعة  
غير صحيح ليقول الحق مع القائل بطلانها في غيرها فلهذا احتجنا لذلك خروج من  
الخلاف ومن قال ان الجمعة لا تعدد فلهذا احتجنا بالجمعة لا تعدد في اليوم والجمعة  
منه خطأ لما صرح اقتضا بين نحو قوله الطهورين ثلثة الصلوة في الوقت ثم ابدتها وكذا  
كل من لا يثبت صلواته من القصة وصرحوا بان من لم يصل من الخمس لم يمل منها لزمه  
اعادة الخمس والقرض واحد لكن لا يتوصل اليه الا بتركه جلا كروا الله اعلم اقولوا وايضا  
الكلافي من اعادة لا في يومين بل اراهم هذا ايضا ورد عليه ايضا تب اعادة الجمعة  
ولا يخلص له من ورود الله اعلم

#### باب القياس

(مثل) رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير  
خلقه وسراج الله سيدنا ومولانا محمد وعلى آله اليامين واصحابه والتابعين وعليهم السلام  
اجمعين آمين يا ميم بحرمه سيد المرسلين ويصدقون أقل الخليفة محمد بن سليمان العسكري  
الدين الشافعي هذا جواب عن سؤال رفع الى من دمشق الشام من عند مولانا الشيخ عبد  
الرحمن ابن الشيخ احمد عبيد اهل الشافعية يماس بين ابيه بدمشق وهذه صورة السؤال  
الذي كتبه الشيخ عبد الرحمن المذكور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وسفرته  
ورضوانه سيدي ماحكم جلوس النساء على الطرز بالذهب والفضة فان سأت منه بعض  
الشيء فاجابني بل جواب فقلت ان القليوي يقول بدم الحل فقال نظرم استدل بالفضل  
شبهه وشبهه رجل من اكارا بمر يحد والناقل عنه انه لكن القليوي صرح بدم الحل  
في ايت احدثا رايت صرح بالحل حتى قول فلان قال بالحل وبعضهم توقفوا على الحل  
وبعضهم لم يزل الى شيء وبعضهم قال بالحل فقلت وجدت في هامش شرح التاية القليوي  
التبريزي في آخر فصل بيان نصاب الذهب والفضة قوله ولها في المرأة ليس الخ خرج  
الاقتراض والتدبر فلا يجللها كالتدريس بذهب او فضة ويلزمه زكاة هذه عبارة حكمت

(١١) (قار) والاحرم بخلاف والله سبحانه اعلم (مثل) فضة الله تعالى به في حلولة بالية فضة المنفعة لولا المنفعة  
بالتلف الحكم في ذلك هل يكون حلالا لم يكرهها أم حراما أم كيف الحكم وهل يجب فيها الزكاة اذا كانت حراما أو مكرهها  
أو لا وكذلك أصدر الجلية اذا كان فضة رأس السكين وخلاف السكين اذا كان فضة الحكم في جميع ذلك هل يرمم أو يكره أو يباح

وهل يلزم الزكاة أولا أيدو (أجاب) مخالفته علم حلوه الجنيبة حيث زادت على حديتها بأن لم يمتنع لها الخدمة فلا شك في نحرها ولا فرق في ذلك بين النكحة والنكحة وحيث حرمت وجبت الزكاة وأما الرأس والصدر فحيث كان تحلية حل والصلبة فحل النكح في حال شترقة مع الاحتكام حتى يسير ﴿ ٨٧ ﴾ كالجوز وأما السكين فحيث كان المقصود منها القتل جرى

فيها تقصيل الجليدة والا  
مأم (مثل) رضى الله تعالى  
عنه وأرضاه في فصيل  
الزكاة قبل الحصول فهو  
شهر مع الجبل بن أمية  
حالة الوجوب فهل يجرى  
ذلك والحال ما ذكر أم لا  
وهل احتكام يصح ذلك  
من يصح تقليده من أمية  
الذهب أم لا أيدو (أجاب)  
وفقه الله لم يرضه  
ثم يجرى ذلك والحال  
ما ذكر والله اعلم ونسب  
عبارة النفس لمصطفى  
والتهاب في رضى بدقول  
المتن وشتر ذرارة المجل  
قبلا لما كان أهلا لوجوب  
الآخر الحصول وكون  
التأخير آخر الحصول  
مستقتنا منى فلا والله  
قنهاية وقد فهمت أنه لا بد  
من العلم بكونه مستقتنا  
في آخر الحصول ولو  
بالاستصحاب فلو غاب عند  
الحزل وقبله ولم يعلم حياته  
أو احتياجه أجزأ المجل  
كأن في قنوى الخاضع وهو  
أقرب الوجوه في البحر

ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحصول بغير بلد القايض بل الزكاة كما عتمد والدرجة المرجح  
الله تعالى الألفى بين غيبة القايض من بلد المال وخروج المال من بلد القايض خلا لبعس التأخير انتهى كلاهما  
وخالف في النكحة في مسئلة النكحة ونسب عبارتها بدقول المتن وكون القايض مستقتنا لا فلورال الاستعتاق كان كان

المأخوذ آخر الحصول به يبلده أو مات أو أرك حيت لم يهر العليل الخ مهمل وقضية السق وحده اشترط تحقيق  
اعليته عند الوجوب فلو شك في حيائه أو احتياجه حينئذ لم يهره واعده جمع متأخرون الخ م قال والحاصل  
ان العقد الواقع المقتول انه لا بد من تحقق ٨٣ قيام مانع به عند الوجوب وانه لا أثر لشك

لان الأصل عدم المانع  
الخ والله اعلم (مثل)  
رضي الله عنه من نصاب  
زكاة القدين مضاره كم  
بال مال وكم بالنقص  
امين (اجاب) لم الذي  
نهر رأ أنزل التصابي  
القضن ازيل القراني  
وشه القرى أ ر هـ  
وعشرون ر لا وأقل  
النصاب في الذهب من  
النقص التام عشرون  
مضاهدا ما نهر الآن  
والله سبحانه وتعالى اعلم  
(مثل) حفظه الله تعالى  
عن السادة الحسين اذا  
منع عنهم ما يشفقون من  
بيت المال فهل يجوز لهم  
الزكاة والصدقة عليهم  
ام لا فتونا (اجاب) وما  
الله تعالى لم يحله الذهب  
لا يصوز صرف الزكاة  
اليهم وان ينسوا ما ذكر  
وجسوز لهم ذلك  
الاصطري حيثنعوا  
واخاره الهروي ومحمد بن  
يحيى والقمي وأبي بشر  
الدين البزازي قال ان  
زيد يهره يهره لاخذ  
لاقلوا القائل بالجزا

المزج فيها الوجوب وفيه عدمه واما في مستثنى الدليل كما سئل بتضي السوية بين  
الذهب والقرش اذا لعل استعمال وبين الحرير والذهب والقضية فخرج اختلاف على ظاهره  
وهذا يجب من قول السائل من ان يسكون للمعد في القرش الجوز وقوله بالحرير  
اوسع الذي اخذه مما قل من الشرع لمس جوابه ان اوسعته فاجلعت من ادة اخرى كجواز  
لبسه لرجل اذا كان ملسوجا مع غيره بشرطه او نحو الضيق به أو التطريز كما ابيهم لرجل  
تحلية كالبطريق والقضية واما الدليل الدال على جواز ذلك فلهذا فهو حديث الخلق فيه  
حل الذهب والحرير فلهذا ولم يلب فيه من ان احدهما اوسع من الآخر وبه يجب ايضا  
عن قول السائل بايت احداها رأيت الخ من ماذكر وان لم يكن مرسا في الخلق هو ظاهر فيه  
ومافيه السائل من الشرع لمس بقوله فيكون للمعد في القرش الجوز ايضا هو صريح  
لا يقبل تأويل فكيف مع ذلك ففي السائل ان يحد من يقول بالحل الا ان يقال انه كتبه قبل وقوله  
على القائل بالحل لم يحد ذلك فخرس القني قد اقره ليل الخ قرا على ان السائل قد قال وبضمهم  
قال بالحل وما يدل على الحل ما قل السائل من التولى الرائق فتأمل قوله في جمع الوجوه  
واما القليوب فهو قال بالحرمة كما قل عبارته السائل وهي ككلفت بمروها كرايتها كذلك  
في نفس حاشية القليوب على انفتح الخليل للثريين وماخذه في ذلك قول الخليل ولها  
لبس الخ ككفته من عبارته وكلامه الشورى الذي نقله السائل عنه فيقيداه بزد بين القول  
بالحرمة او بالحل بل يقال انه يميل الى الحل لانه آخر ما حط عليه كلامه ومن ثم ذهب  
الشرع لمس من كلامه اعلم الحل كما قلوه عنه في السؤال واما الفرق الذي ذكره الشورى  
جوه الا يجوز له لبس ما ليس بالذهب والقضية الذهب الخ فهو مود فقد ردنا اثنتا الشافعية وجازة  
الامداد للشيخ ابن جر وجزا لاراء استعماله اي الحرير ولو افترضا عليه فامر في خبر  
حل لانهم وليس علة الحل لها التزين المطلوب شرعا والاحرم على الخلية انتوت  
بمروها ومنها قلت وعن قل منه الحل الجلال الحل لكن تراع الحل في نقل القول به من  
الحل وعبارة في حاشيته على شرح المنهج لهما ومانع لهما او طرر بهما الجلال الحل  
فيجوز ليه وكذا فرسه خلافا لرافعي وكذا قيل والذي في الجلال الحل الاختصار على  
اللبس التمت عبارة الحل بمروها فصاح مافيه السائل ان يضمن قال بالحل وهم الاكثر  
وهو المعتمد وبضمنه بالحرمة هو القليوب وبضمنه تردد في ذلك عبارة الشورى في حاشيته  
على شرح المنهج تصاقفه اي المصنف ومانع بهما وليس مانع بهما وظاهر حرمة  
الاقتراض سكت ذلك وجوبه في الحرير وشرحه بالاستعمال هو يشمل ذلك انتهى فغير التمت  
عبارة الشورى بمروها وعبارة الحرير لشيخ الاسلام كذا لا تصاري يهره على الرجل والختي  
استعمال الحرير وما كثر حرير والنسج بذهب او ورق والمروبه الى ان قال شيخ الاسلام

وسقط العرض من المصطفى والله سبحانه اعلم (مثل) في قوله فتعرباغ تحت يد والده مهمل فلو لم يذكر الخروج من  
تحت يد والده لكان العلم او ليتم حرمة قتله من ملة والده وكلف الناس والحال ان والده لم يرض ذلك وهل يهر  
الولد لطاعة والده حيث ان الوالد المذكور طهر من لولده مادام باق تحت يده موته وموثة من تلزمه موته او منع الوالد

المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور بالقد تحت يد والده وأمام ملزم له بؤمته ومكفيه وهو تحت يده فهل الولد المذكور أخذ شيء من كآمال والده الذي دفع إلى استئجارها حيث كان من الأصناف الثمانية والحال أن والده غني لم يأخذ الحكم في جميع ذلك افتونا ﴿ ٨١ ﴾ (إجاب) وفتاه تعالى ما فيه وضادته له ونزوح

في شرح الضرر اما المال فليس له ذلك الخ قوله في فعل لها ذلك أي استعمال الحر وما أكثره حرره والنسوج بذهب أو ورق والجهوه به والاستعمال في كلامه يشل الانقراض ففعل لها انقراض النسوج بذهب أو ورق هذا مراد الشورى فهو هو يشعل ذلك أي يشل حل الانقراض لها وقوله السائل إلى فعل شيء سواه إلى مثل شيء أو شيء آخر شيء لأن شيء من المذكور والكلام في الحل قلنا إلا أن يكون السائل توسع فاطلق القول على القول أو أن شيء منه ليس النساء أو كان شيء امرأة هي شيء لاشتهن والامر به قريب لأن ذلك مناقضة لظنية لا غير قول السائل في وسط الواسطة الخ هذا مراد في مسكلا ما حيدل ولاست ان احاديفه الاماني هذا السؤال واما الحكم فيه فان كان مراد السائل بعض الناس بعض النساء منهم فواضح اننا اذا قلنا يجوز ذلك القول يجوز هذا وسيأتي في كلامهم ما يفيد وان أراد بعض الناس بعضهم من الرجال فلا نقول به بل بصرته ولا يصح قياس الرجال على النساء في حل ذلك بل هو داخل في عموم الحرمة كالإتيان على من له أدنى فهم وإذا قتلتها الكلام على ما يتعلق بالسؤال فلنذكر وجه ما نهتكم عليه من أن العقد في ذلك الحل زيادة على ما مر فأقول من جهة أدلة القول بلحل كونه خادما حديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أخذ بيته قطعة حرره وفي قتاله فطعن ذهب وقال هذا حرام على ذكرنا عن حل لانهم والمراد استعمالها كاصرحوا به اذا يتعلق بينهما محل ولا حرة فأطلق صلى الله عليه وسلم حرهما على المذكور وحلها ثلاثا وخرج من الطرفين ما ورد به خاصة بغير حرمة الاية على النساء نصحة الحديث به وحلية آفة الحرب عليهن حرمة التشبه بالرجال وحل تحليته آفة الحرب بالنصحة لذكر حرمة التطريف والتطريز بالحرية والتختم من النصحة لهم لصد يث الصحيح في ذلك وفي ما عدا ما مضى من ذلك على عمومته فالاصل في استعمال الذهب والنصحة والحرية على الرجال النحرمة اما خارج لدليل والاصل في ذلك قلنا الحل الاما خصه الدليل بالحرمة فلم يصحوا على حل من ذلك الرجال فهو حرام عليهم حيث لم يشمله ما مضى على حل رجوعا إلى الأصل فيه وعلم يصحوا على تحريره على النساء من ذلك ولم يشمله ما مضى على حل فهو حلال لمن هذا ما قلناه الحديث الصحيح وكلام اثنتا الشافعية بعموم عليه وان لم يخصوا به كل شيخ الاسلام ذكرنا في شرح الهبة الكبير وحل استعمال الحر والذهب والنصحة ثابت قلنا ان كان شيخ الاسلام لا يخلق خبر هذا حرام على ذكرنا من حل لانهم الخ وفي الامداد لابن جرر وحلأى الذهب والنصحة إلى أن قال نعم الاحلال ثلاثا في تلخير السابق الخ وسبق عنه أيضا جواز لمرأته استعماله أي الحر ولو اقرا شاحسكليه لمرأته خبر حل لانهم وليس حل الحل لها الزين المطلق شرعا والأحرار على انجليزية انتهى وفي النصحة لابن جرر قلت الأصح حل اقترانها أي أي الحر وبه صرح

من تحت يد والده حيث لا يرضى في خروجيه وولده المذكور أخذ الزكاة حيث كان من اصناف الاصناف وان السؤم والده المودة والكفاية ولم تلزمه مؤتموه سبحانه اعمل في النصحة لها بعد البلوغ الاثراد من نحو أبو بصير لان تحت يده ولو ضعيفة فيها يظهر ظنوا لكسها وانرضى أقرب منه بقالها في حلها الجاهل بمران فيها الاثراد بل بعضها اليه ان كان حرما لا ياتي من مائها يوضع لا يلقى ولا حلها ويظهر في امر دبت الزينة في اقتراده أن لو فيه منه كاذ كرم وأجهم صرحوا به وجوزوا ذلك لكل عصبته وهو شاهد على قاعدته في الاثني اثنتا انتهى كلام النخبة وفي الاصل يجمع منه صفنا على من لا يجوز دفع الزكاة اليه قال في حقه ولا مكس شيعة من تلزمه نصته من نحو زوج لوقرب اصل وقرع ذلها من تلزمه ثم قال بخلاف غير المكس

نحو احصاء وبخلاف المكس بفتحة تنوع انتهى كلامه مع شرحه ولا شك أن الولد اذا كان قادرا على الكس العرايون لا تلزمه الوالد فتنة بل اذا اتقى عليه تكون على وجه التبرع والله سبحانه وتعالى اعمل (سئل) رض الله عنه في رجل له شبع وحقارات وخلة على شهما في غالب الاحوال تصرف عليه كل السنة فقط بالزيادة وتبيع كل منها لو سقطت على العمر القالب

كفته وزادت زيادة فهل يسمى موسرا بمرم عليه أخذ الزكاة ولا يحرم عنها ويلزمه الدم اللازم على الموسر في باب  
الدماء لولا يسمى موسرا فيأخذ وحسبني ولا يلزمه وهل حله ما إذا كانت الثلثة تكفيه السنة كلها مع زيادة وتجدد كل لا  
تكفيه لو فسدت وكذا فقهاها غاخنو يحرم ولا ﴿ ٨٥ ﴾ يجب عليه ما ذكرهم بقر في بشي فإما أخذ ما

ذكره ويحرم ولا يلزم  
في بعض دون بعض وهل  
نادر الاحوال مثل الغالب  
فلا ينظر اليه او يسن  
حكمه من حصول حلة  
وعدم وهل اذا كانه  
من التمسك بكنية ووضع  
في اموال التجارة وصار  
عليها مع الجهل بكسبها  
وخسارتها وح صرفه  
منها تقوم اموال التجارة  
ونظر في نفسها هل يكل  
المرء الغالب او يحكم بقره  
او يفسد أم كيف يفعل  
أفيعوا (اجاب) عن عنه  
صالحك لامل ان الاما عتقا  
اقتات العلم الحكم  
الهم هداية لعد اد لم  
ما ذكر السائل وقته الله  
تعالى لما يصبه ويرضاه في  
المستئين الاول يكون  
التخصيص خيا موسرا  
بحرم عليه أخذ الزكاة  
ولا يجوز من مودعها  
ويجب عليه الدم في النكاح  
حيث فضل عنه ما يضي  
بقية الدم وليس نادر  
الاحوال مثل الغالب بل  
لكل حكمه فان كانت  
لا تكفيه في سنة تلك فلا

المرافقون وغيرهم والله أعلم لهم انهم الصحيح انه حل لثلاث اشته صلى الله عليه وسلم  
الهي وهذا التعليق لما قيل عليه اثنا الشاعية في كتبهم فلا حاجة في الاطلاق بذكر عباراتهم  
به ويحرم قطع في الذهب والفضة اذا لم يحدث القيد حل الجميع واحد ولم يفرج اغراضهم  
الذهب والفضة دليل خاص ولم ينس الحديث على حل اغراضهم الحرير فحسب  
نستدل لعل يصح الحديث ويخرج نفسه الاخر بلا دليل هذا خلف وأما ما نقلوه من  
المرافق من اباحة سائر وجوه الاستعمال لم يقدوه كالتس فيا قلنا والتمسك بالنوى للرد على  
الوافي نعم اغراض الحرير قل لا خلاف في خبره وكنت في سنتنا اطلق ان خبر الحل ومن  
أدلة القول باطل ايضا لما روي في باب الاواني من شرح العباب للشهاب ابن جبر وهو مقلد  
البيهقي وليس من الاثر فهو الكرسي فيجوز للمرأة لا منه من الطهارة انتهى لمصنف قل البس  
ان شبهة قد تخرج كون الكرسي ليس بآنية بل هو آنية يوضع التماس عليه قل وعلى تسليم  
ما ذكره فتدبره سنة ثم بها الهوى ومي التخاذ الشراريب القصة التي تفند هذا القصة  
فوق الكرسي انها اصل لمن لا نه ليست بآنية كالكرسي بل لولي وفي ذلك فرج انتهى والذي  
ينبغي ان الكرسي آية كالمعدن في قهرم على الرقبة بخلاف الشراريب القصة فلها لا يسمى  
آنية فهل لفساد انتهى كلام شرح العباب بحروفه ومنه قلت واذا كانت الكرسي التي  
لا يضمن منها الا آنية بآية حيث كانت معدن لوضع التماس عليه كآنية عليه ان شبهة في حلها  
هذا الخلاف القوى ومن حرما الفاحرهما من حيث انها آنية فلو لم يحرم انها ليست بآنية  
لم يحرمها كما يوضح به كلامه فإياك فاعلم من قبيل الطهارة التي اخرج بها البيهقي  
السكراسي في الحل وهو ما يجلس عليه والتمسك ما لا مانع من حل كلام البيهقي على الكرسي لعدم  
جلوس المرأة عليه وكلام المحرم على المعدن لوضع التماس عليه كآنية عليه كلام ابن شبهة  
والبيهقي السابق الان يقال ان الكرسي على هيئة الالة والاند يحرم التخاذ ولو بدون  
استعمال وقد وافق ابن جبر في في الشراريب على الحل لما يجلس عليه المرأة من باب اول  
لان الشراريب توضع فوق الكرسي والكرسي عند آنية وما يجلس عليه من قبيل الطهارة  
ورأيت في الياس من خاوي الشرح ابن جبر انه مثل من استعمال الرجل المكسة المشاة لحرر  
او المخرزة بالصب على بصره مطلقا او فيها تفصيل فأجاب بقوله الظاهر في هذا تفصيل لا بد  
منه هو ان ان اسكها واكمل منها أهم لان هذا استعمالها وان أخذ منها بالبرود من بصره  
استعمالها كإمرأة وأحسته لم يحرم وان امر بملها بضموصه لانهما ساحة أولى باطل  
من فهو كسب المحض الذي صرح به القرواني ومن كسب الدراهم وضغط الصلابة  
والكوز الذي بحث حله الاسنوي واقرضه الزركشي بما رددته عليه في شرح العباب  
الى آخر ما نقل به في خاويه ومنها قلت واذا حل للمرأة نظير المكسة بالصب مع كونها

يجب الدم ويأخذ الزكاة في السنة المذكورة وان كانت تكفيه فلا يأخذ زكاة ويجب الدم راما السنة الثالثة فان كانت  
احوال التجارة بحيث لو قومت كنت انماها المرء الغالب فلا شك في وجوب الدم وعدم أخذ الزكاة وان كانت لا تفي فيهما  
بلا كذا في نظر لكسبها في مثل زمانه ومكانه هل يفي بسنة أم لا فان في فالوجوب وعدم الاعلو الاين لم يفي فالوجوب

وله الأخذ من الزكاة بقدر ما يكفي دخله للعام سنة في العادة التالية باعتبار زمانه ومكانه ونس الخطة مع سائر التهاج  
ويطى القيتور السكين الذان لا يصحان التكب بخرقة ولا بخرقة كفاية سنة لأن وجوب الزكاة لا يولد إلا بجزئها  
قلت الأصم المخصوص في الأم وقول الجمهور يطى ٨٦ • كفاية العمر القالب أي ما في منه لأن القصد

اثم الكيل وقد قال في الاعداد المسكاة اذ والخلخال في منهاها انتهى فما باق فلهما ومن  
 قيل الاستعمال نحو الهبس وأخلق حسما ترى الحل في الايام في الشراروب التقدم  
 وفي الاعداد في المسكاة المرطبة بالنصب وليلحق ذلك بالنصب مع أن الحانها بها هو  
 الذي يظهر فقهر الظفر الذي صدر عن القول بجمع وضوحه الآن قال أنه لاحظ أنهن  
 قيل الضليلة أو حل الضبية قرروه في بعض صورها وقادراته فبصل المطلق على التقييد  
 بأنها ان كانت كبيرة فهي حاجة والصغيرة تحمل مطلقا والمسئلة اذا كان فيها تفصيل يصح  
 الاخلاق في الحكم كما قرروه وان كان من قواعدهم المراد لا يدفع اليراد وقد ظهر ما قرره  
 أن التقييد في مسئلة السؤال الحل ومن صرح به التحليل الزملي صاحب التيسار في  
 فتاويه صارتها في باب الهبس مثل رضى الله تعالى عنه في الشراروب التي من حرير  
 وتوصل في أطراف البسط والسجاجة هل يجرم ذلك أو يعتبر الوزن وحيث قدمنا في الثاني  
 فلو جسد الجلبوس تحت الثوب ليس من حرير هل هو حرام على الرجال دون المرأة  
 أو حرام عليها مطلقا لاسيما من العاوضة وهو من الجدران الحرير وهل مثل ذلك النوم  
 تحتها أم لا وفي القواعد التي يصل فيها نصب هل يجرم الجلبوس عليها مطلقا أو هل الحرمة  
 في الموضع الذي فيه النصب دون غيره أولا وهل مثل هذا في السجدة في الحل والفساد  
 الشرابة لها أولا لأنها يستثنى عنها دون الخيط وهل عنه أيضا الفخذ أثر من النصب لها  
 أولا وهل عنه الفخذ انما يصح من الحرير أولا وفي الحرير الذي يصل في الهبس هل  
 هو حرام على الرجال أولا فاجاب بحيث كان خصوصا اعتبر الوزن وهو يجوز للاستعمال بالعمومية  
 من الحرير وليس ذلك من من الجدران وأما الذكر المكلف فيجرم عليه الدخول فيها وأما  
 النصب فيجوز للمرأة استعماله دون الذكر المكلف وان كان بمنزلة التطريز غير أنه في جانب  
 الذكر يشترط ان يكون بالحرير وأما في السجدة من حرير فيجوز مطلقا وازرار النصب  
 جائزة للمرأة عموما على الذكور المكلفين وأما جعل الحرير فلا يكون كالمنسوج بل يعتبر ان  
 لا يزيد على أربع أصابع انتهت عبارة الفتاوى لبعصال الزملي بمرورها ومنها نقلت فتقول  
 السائل وفي القواعد التي يصل فيها نصب الى آخره هو غير سؤال مسئلتنا وقوله في جوابه  
 وأما النصب فيجوز للمرأة استعماله الخ هو الجواب عن ذلك ورأيت في باب كاة الضد  
 من فتاوى التحليل الزملي ملخصه مثل رضى الله تعالى عنه عن امرأة لها فرش مقاصد عنادات  
 وغير ذلك وكل ذلك من ركش بالذهب والنفضة فهل نصب عليها الزكاة فأجاب لا زكاة عليها  
 في عليها الجائز أنها شرعا انتهى ما رأيته في فتاويه بمروره وسأله عن ما ذكره من عليها الجائز  
 لها شرعا وأنه لا زكاة فيه يدل على أنه لا خلاف في جواز ذلك لها أو ان الخلاف فيه ضعيف  
 بغيره لانهم قد صرحوا بنهاى كل ما فيه خلاف قوى في تحريمه يكون مكرورها وكل مكرورها

اخذوه ولا يحصل الا  
بذلك فان زادهم عليه  
فيقرهاته بسطى سنة الاحد  
لزاد عليهم رأيت جزم  
بعضهم الا ترى وهو  
صرح فيه ما من محسن  
حرفة تكفيه الكفاية  
اللازمة بامر اوله بسطى  
فمن اتق حرفة وان كثر  
وظاهر المراد اعطاء  
ذلكه الا ان في الشراء  
او الشراء له فغير ما ياتي  
او يحار فيعطى رأس مال  
يكفيه كذا في بعضه فبالا  
باعتبار مدة بلده فيما يظهر  
وبختلف ذلك باختلاف  
الأشخاص والتواحي  
وقدوة في ارباب المتاجر  
جاكوا فيلزمه نعموا  
الآن فلا ينطبق الا بما  
ذكره من رأيت بعضهم  
صرح بذلك ولو احسن  
أكثر من حرفة والكل  
يكفيه اعطى من او رأس  
مال الا اني وان كفايته  
اعطى له وان لم تكفه  
واحدة منهم اعطى  
لواحدة دون ذلكه شراء  
عقارهم دخله بجد كفايته  
فيما يظهر مما ليس المراد

باعتقاده من لأبصار ذلك إعطاء قد يكتفي تلك المدة لتدبره بل من ما يكتفي دخله فيشترى به عقارا يستغنى به عن الزكاة فيهلك ويورث عنه المصلحة العامة عليه لأن القرض أنه لا يضمن تجارة ولا حرمة ولومك هذا دون كفاية الأمر بالغالب كسله من الزكاة كفايته كما يحسنه السبي وأصله في إيراد على بعض عناصره في انتزاعه

الصالح يوم الامتداد بالقر والمسكنة اى احتياجه حيلة لمصلحة ويؤيد الاول قول الماوردى لو كان معه السون ولا يكتفيه  
الاربع مائة اعطى العشرة الاخرى وان كتفه السون لو اقتضاها من غيرها اكتساب فيهما من لا تبلغ العمر الغالب لان قلت اذا  
قررناه يشترطه حارسه يدخل اعتبار العمر ﴿ ٨٧ ﴾ الغالب لان العمر الغالب في المتعارفين كما ذكرته قلت ممنوع

لان الفوائد مختلفة في  
الضمانات وعند أهل الفقه  
فيصلى لمن اقل من عمره  
الغالب عشرة مائة احتقرا  
بق عشرة وهكذا على  
أن الذى يطهره ليس  
المراد من احتقار يزيد  
بقاؤه على العمر الغالب  
بل منع ما يقص منه أو ما  
يساويه أو يزيد عليه فان  
وجد العين الأولى والثاني  
فقد اشترى له ولا ار

من الخلق فيجب كانه كالحرم منه وهذا يؤخذ من قوله فيما سبق في السؤال من ان بعض  
الناس ينفذ في وسط الوسادة لوجها من فخذ الخ لسائل الجمل الزل على الحداث  
الزركشة بالذهب والفضة وهى تشمل الوسادة وقد سمعت من بعض الرحوم الشيخ يوسف  
الكردى نقلا عن مشائخه او بعضهم ان الشهاب القليوبي اذا خالف غيره لا يفتد على  
كلامه وعنه بأن الشيخ القليوبي كانه ذهن وفهم جيد فربما رد كلام غيره بغيره واتفق  
قلل صيب اتباع ما انفصل عليه سواء ظهر وجهه ام لا يكتفوا عليه وينتد في كاشف الغمام  
عن حكم الجرد قبل اليقين بالاحرام وحفظ ما انفق في صورة سؤالاتنا الحل ان شاء الله  
تعالى وبه نقضى ادلائنا من هو ذلك هذا اختيارى فوافق ان رضيت به اولا فخصي ومن  
أهوى واختار وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه وسلم حبسان ربك وب  
المنة ما يصنعون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

### ﴿ مسكنات الزكاة مثل رحمه الله تعالى ﴾

الرجل اذا كان في السفر وجبت عليه زكاة الدرهم او العشرة فيمزره ان يخرجها على  
فقره ذلك المكان الا واصل اليمام يؤخرها الى ان يصل بلده المفتوحا ﴿ الجواب ﴾ زكاة  
المال يجب اخراجها في بلده ولا يجوز نقلها عنه على الاظهر من قول الشافعي وزكاة القطر  
يجب اخراجها في محل المؤدى عنه فالوضع الذى حال الحول مثلا على المال فيه هو موضع  
وجوب اخراج زكاته والموضع الذى غربت فيه التمس لية حينئذ القطر هو موضع وجوب  
اخراج زكاه القطر فلا يجوز نقلها عن ذلك مع وجود مستحق به الى محل آخر به مستحق  
تصرف اليه قال في الفتاوى ما يترتب منه ان يترتب اليه ما يترتب به احد وان  
خرج من سورة ومراهم فيما يظهر من مرأيتنا يشكّل قال وعمل المتع في غير سواد البلد وقرأه فلا  
خلاف في جوازها فيه انتهى والظاهر ان مراده بذلك ما ذكره والاهو بهيد ومراهمه  
المتنوع بل وما بهيد قول الشيخ ابي حامد لا يجوز ان في البلد ان يدفع زكاته ان هو طرح  
السور لا يترك الزكاة التي لكن فيخرج حديد فلو جعلا ذكره لانه ليس فيما فرط اى حله  
ولا تقديره اى شكك في أنه الخ على الفتاوى وفي باب اداء الزكاة من ثاوى الجمل الزمى ما نصه  
مثل رضى الله عنه مما جله ان جبر في ثاويه واحقه في حد المسافة التي يجمع مثل الزكاة  
اليهاه يجمع نقلها الى مكان يجوز به التقصر ويجوز الى ما يجوز به التقصر هل هو مسلم ام  
لا يبنى عليه لو خرج آخر يوم من رمضان من سور البلد غربت عليه التمس خارج السور  
مخرج في الحال تجب زكاة القطر لغيره خارج السور فاذا خرج مصرى الى باب التقصر  
ملا حاجة ثم غربت عليه التمس هناك لم يدخل وجب اخراج قطره لغيره هناك هل

امامه اوسكن ويحت الاذرى انه لو كان قريبا ودخله قليل وقتية كبيرة ولو باعه واشترى بغيره لكتفه دخله  
وجب لا يسلط قدره على تحصيل كفايته وانما يلزم به ليغير في بغيره وان كتفه بغيره لا يلو في بغيره فغيره يرضى به الى  
الذهب مائة في الاصاب وقوله ومن ملك الخ اخذ من قول الماوردى لو ملك ما لا يحصل من بغيره فام الكفاية اعطى

ما يحصل من ربحه فانهما اذا ملك الجوهري تسعة آلاف دون كفايته فهو فقير أو مسكين وكلت أصناف الفقراء والوافي  
 اذا لم يحصل لهم من ربحهما تمام الكفاية أعطى كل ما يشتري من القمار والجواشي ما اذا ضحك الى ملكه كفاية على العوام انتهى  
 والله تعالى اعلم وفيما قلناه كفاية له تأمل والله ٨٨ ﴿ سبحانه أعلم ﴾ (مثل) عداة منه في رجل هلك ولو ص.

البنى والبنى عليه سلم ولا جاب البيرة بالبدن لا تقصر الصلاة قبل مجاوزة ما يجازيها  
 من تقصير فيه بعد المجاوزة سواء في ذلك المال والبدن انتهى لكن ما في التقصير اوجه من هذا  
 كما لا يخفى لانه امرات كما حكم عليه بذلك في التقصير كما سبق وفي خاوي الجبال الرطى ايضا في باب  
 زكاة القطر مثل ما لو سافر من بلدة ووجبت عليه القطرة في البلد الذي سار اليها ومن  
 تلزمه مؤتمت في بلدهم فلا يعمل فاجاب بأنه يخرج قطرة نفسه واما فطرهم فاما ان يدفعها  
 الى الامام الحاكم او يستئيب من يخرجها في بلدهم فلا يجوز كان صلوا في تأخيرها فغير جهتها  
 بعد رجوعه انتهى هذا ان كان المال وقت الوجوب في بلدان كان سائر اجاز تأخيرها خارج  
 الى وصول المال الى مالكه ومباركة النهاية واعلم ان المال الغائب لو كان سائر لم يلزمه زكاة  
 حالاً لا بد من وصوله الى يده اي تمكن منه كما صرح به في الروضة وصوبه في المجموع انتهى وفي  
 التقصير ان كان سائر الميراث لا يخرج منه حتى يصل الى مالكه او وكيله كما اعتدوا من دفعه الى قسم  
 الصدقات ان كان ياديه صرف الى قرا ما قرب البلاد اليه يحول على ما اذا كان المالك او وكيله  
 سافر ارضه الى آخر ما مضى بذلك على التقصير فارجعه اوردته والله اعلم (مثل رجعه تعالى)  
 الابن البالغ المستقل بنفسه اذا كان له زوجات ومول وعليه دين هل يجوز له والاد اعطاه  
 من زكاة ماله بوصف الفرم ونحوه ولا اخروا ﴿ الجواب ﴾ يجوز لوالده ان يدفع له من  
 زكاة بوصف الفرم او الفرم او المسكن بحيث كان متصافاً بذلك لان الولد المتصديق لا يزال  
 والدته تقتطع على الراحم عند امتناع الولد المطلق البالغ اذا لم يكن ذنباً ولا مريضاً ولا مريضاً  
 لا لزوم والدته تقتطع وان كان كذلك جاز الدفع اليه من ماله القريب المسكين اذا لم يصدق  
 عليه وارضى ان والده يثق عليه كفايته فانه يتبرع بالاتفاق عليه فيعزله ان يدفع اليه  
 زكاة بخلاف الولد الذي علم ان والده يقتطع فانه لا يجوز لوالده الدفع اليه فلو لا احدا  
 ولا غيره والده على الراحم حيث كانت تقتطع الوالد تكفيه واما اذا لم تكفه بان كان القاضل  
 من تقتطع الوالد لا يبي بالوالد فيعوز الدفع له من زكاة حيث قد هذا منقول المذهب ونصوه  
 طاعة بذلك فلا حاجة لاراد كلامهم والاطاعة والله اعلم (مثل) رجعه الله تعالى  
 هل يجوز لزوجة اخراج فطرهما من مال زوجها بغير اذنه او عن رضاه أولاً ﴿ الجواب ﴾  
 لا يجوز لها ذلك اذا الزوج هو المضايط باخراجها بل ليس لها مضالبة الزوج المودر  
 باخراج فطرهما كما صرح بذلك اعنا الشافعية تفصلاً عن مسكونها تسقط بالخراج من ماله  
 من غير اذنه او عن رضاه وصرحوا بهتايان الزوج لو كان غائباً كان على الزوجين تقضى  
 على زوجها لتفاتها لا تقصرتها لانهما يتضرر باضطباع النفقة بخلاف القطرة نعم لها اخراج  
 فطرهما من ماله من غير اذن الزوج وان كان مودر او حارة النهاية ولو اذنتها زوجة المودر  
 او من صلته على قربة بلا اذن اجزائه انتهت ومباركة النفقة وانما اجزاء اخراج المحصل منه

على قصاره وخلف مالا  
 فهل هو موصى اشراج  
 الزكاة من مال القاصر  
 اذا حال عليها الحلول لا  
 أفيدونا (اجاب) حلاله  
 منه بقوله لم يجب على  
 الولي اخراج زكاة موليه  
 اذا حال عليه الحلول  
 والله تعالى اعلم (مثل)  
 رضى الله عنه فمن هلك  
 وخلف ماله او موصى  
 عليه شخص آخر والحال  
 ان الهالك خلف تقاصره  
 ما لا يجب فيه الزكاة فهل  
 اذا حال عليه الحلول  
 واخرج الزكاة بغير اذنه  
 ادعى عليه القاصر بعد  
 بلوغه لا أفيدونا (اجاب)  
 تقضى الله لم ليس عليه  
 ضمان باخراجه الزكاة  
 الواجبة في مال موليه  
 ولكن احوط في حقه  
 ان يحكم من يرى وجوب  
 اخراجها فحكم عليه  
 بالاخراج خوفاً من ان  
 موليه يدعى عليه بعد  
 التكميل عنه من يرى عدم  
 الوجوب بغيره فلا وجوب  
 الحكم عليه ارتفاع الخلاف  
 وفي الوجوب بجمعا عليه  
 والله الهادي اعلم (مثل)

رضى الله عنه من القرض اذا ستر من شخص مائة ريال ويبدأ خذ الى ايات نوى بها التجارة وتصرف بها القمار فهل  
 يلزم فيها زكاة كالدنيا لا يلزم لانهم موصى بالصيرى في ان القرض اذ بقيت عند المستقر في حوله ما تلزمه الزكاة  
 اذا لم يتصرف فيها بنية التجارة واما اذا تصرف فيها بنية التجارة فانهما تلزمه زكاتها والذي اتهم الناس من كتب الاصحاب

ان القرى مائة ذكاة تفصلوا بين ذلك (اجاب) عفا الله عنه لم يأت به الجعري في الحاشية ، التصحيح هو المعتمد المحفوظ  
وصورة المسئلة استعرض مائة ثلاثاً من خلال الذين بقصد ان يشار فيها لمعادات تحت يد بينهما فلا كانوا من تحت عليها احوال  
فلو اشترى يده الذين فاشا تلاوبا به التجارة فاستند ﴿ ٨٩ ﴾ الحلول من لان واما لو كان المقرض عين القد فلا

بغير ان المصل فطر الكثرها ظهر منه الخ واهتمام

### ﴿ مسكتاب الصوم ﴾

(مثل) كرمه الله تعالى ما تروكم في قول العلماء يجب صوم رمضان يستكمل شعبان ثلاثين  
أو يقرؤة هل المراد استكماله ثلاثين يقرؤة لا الحجاب أو لا حيرة بالحساب بديل احكامهم  
في قول الشهادة فيما الاشهد يقرؤة الهلال واحد او اثنان وانقضاه الحساب عدم امكان  
القرؤة او المراد بذلك ثلاثون بالحساب فانه يسيء قد اعتد اكثر بلا جدوى على الحساب  
لا يقرؤة في ثبوت اول كل شهر مطلقاً من سواء هل بالدين او خلق به الطلاق او التقى او  
تصوره فمعدا رمضان قلم يقدون في ثبوته على القرؤة لا بالحساب حديث صوم القرؤة  
الى آخره ويقولون اعتدال القرؤة في ثبوت اول الشهر يخص رمضان فحديث المذكور  
فعل الامر كما قالوا او ليس كذلك بل رمضان وشعبه من الشهور سواء في ثبوته يقرؤة  
لا بالحساب هو (الجواب) ليس الامر كما قالوا بل رمضان وشعبه من الشهور سواء في اعتدال  
ثبوته يقرؤة وقول المذكورين ان ذلك يخص رمضان يقال لهم ما تقولون في ثبوت  
اول شوال هل قالوا لا كرم الله رمضان يثبت يقرؤة قلنا لهم تبيين بذلك عدم صحة قولكم ان ذلك  
يخص رمضان فقد شارك فيه شوال والواحد ذلك في رمضان وشوال عليكن كذلك في باقي  
الشهر فبما عليها وما ادري ما الخاطا على مخالفتها لمعادها من الشهور فان كانها إما  
او قلنا من الآية فليدفعه حتى نغفر فيه وان قالوا ليس شوال كرمضان في ذلك بل كيفية  
الشهر في كونه لا يثبت يقرؤة بل بالحساب قلنا لهم الحديث الذي استدلتم به لكون رمضان  
يثبت اوله يقرؤة مذكور فيه ثبوت شوال يوافق الجميع وغيرهم صوم القرؤة قال  
ثم عليكم فكلوا شعبان ثلاثين وروى النسائي والموطأ انه صلى الله عليه وسلم ذكر  
رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تطعموا حتى تروه فان ثم عليكم فكلوا العدة  
ثلاثين قد امرنا صلى الله عليه وسلم بالصوم يقرؤة كما امرنا بالصوم بها ونهاها من القطر  
يقرؤة كما نهاها من الصوم يقرؤة الا ان كلنا العدة ثلاثين فكيف اخطم بأول الحديث  
وتركتم آخره هذا يجد رمضان كثير من الشهور في ثبوته يقرؤة الا انه يخالف غيره  
منها في مسكوته يثبت بدل وغيره فالحديث يدل على هذا على الراجح والافقه قول قوي  
لشاعبي انه لا يثبت رمضان الا بعدلين وعليه فرضان كثير في ذلك وماني مسلم فان ثم  
عليكم فاكلوا العدة ثلاثين كما مره في حديث آخر قالوا فطلاق في الواجب  
عن الملازمي قلنا من جمهور العلماء لا يجوز ان يكون المراد احتساب المجهين لان الناس  
لو كانوا يوافقون عليهم لانه لا يقرؤه الأفراد والشرع انما يقرؤه الناس بغيره فجاهر بهما

شك في اقتضاد الحلول  
وتعيب الزكاة نظام حوله  
والله سبحانه وتعالى اعلم  
(سأل) حفظه الله تعالى  
من تحلية آلات الحرب  
بالفضة لعل يصل والاقلام  
بالحل لعل يلزم ذكاة لان  
بعض المشايخ يقررون في  
موسمه ان فيها ذكاة  
وسألهما وأجاب في حاشية  
الجعري وقال آله الحرب  
وان حلت تحلية الفضة  
لها تلزم فيه الزكاة  
هل هذا القول الذي في  
الحاشية شقي عليه بين  
اصحابنا ومحمد ام احمد  
خالف في ذلك الجسدوا  
(اجاب) فراقه له لم  
المحفوظ وانقر في تحلية  
آلة الحرب انه لا ذكاة فيها  
حيث حلت في الحساب  
مع شرحه فلامعاً بن جبر  
وله لا البرة تحلية آلة  
الحرب فضة كيف  
وربح ان قال لا انفاذ  
لذقة لا تحلية كل حيوان  
كاحكام البيهقي من التمس  
وفي المجموع من الدارمي  
وأخيراً تجب ذكاة اعداها  
لا يجره وهو كالحاشية

(١٧) (خاري) ماني الاصاب فانظر وقتنا واياك لما علم به الدارمي وموافقة النزوى عليه ثم ان الحل اذا كان حلالا  
لا يجزى ذكاة والله اعلم الشيخ الشوري الناقل حاربه الشيخ الجعري في حاشيته لم يطع على ذلك والله سبحانه وتعالى  
اعلم وفي حاشية الشيخ الجعري التصريح بعدم الوجوب وهو ما نصه انه له مباح بل لاخذ من مشهرون الحل ليس يتبدون

١٥١١ بحسب لآله الذي  
 أمه الحرم فلان لالحجب  
 في حلية السلاح الأولى  
 والله يهدي من يشاء إلى  
 صراط مستقيم انتهى  
 محمد صالح رئيس (مائل)  
 ورضي الله عنه من شخص  
 ملك مصرين ربا لأدون  
 التصاب وبقي بشارب  
 فيها واحد آخر الحول  
 فتحو لفت أو بين فصل  
 عن آخر الحول يلزمه  
 زكاة الأصل حاله ومن  
 حين لم يصيبه حول  
 له له لم يزك زكاة الجميع  
 عند آخر الحول أيدونا  
 (إجاب) عن الله عنه  
 المسئلة فيها تفصيل وهو  
 أنه إذا كانت حرو ضاعلا  
 يفرد رابع بحول كذا  
 لغت جلا يعوم به كان يع  
 بمشاعس وهي تقوم  
 بالصنة وأما الضنجا  
 تقوم بمقل نام الحول كان  
 أشد في العشرين كاهو  
 صورت السؤال في فهم  
 بمقل الحول باع بالعرض  
 بلو بين هذه الصورة  
 إذا لم يرم زى العشرين  
 العشرون الثانية زكها

حول بيع العروض والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ باب الصوم ﴾ (مثل) ضيق الله بملوكة فنه  
في أهل بلد حكم فاضهم بهلال شهر شوال بشهادة العدول ليلة الثلاثين فانه بعض غلبة الملوكة بأعدائهم بأر الشهود  
لنفسا يمدول والحال فهو أربعة عشر والاخر بان القاضي فاقى وسبب استعاده امرى والديه بالافك ويصرح

بأن يأمر له بوجوب صلاة يومه فرود وقارة فرعون وقارة الجبل وفي ذلك من الأساطير القبيحة فيحصل لبعض الناس شك مع  
 عند الرجل المذكور في موافقة الحكم فاصواب فهل لهم يقضوا ذلك اليوم أولا فلا فتم يقضوا قبل هو واجب  
 أو أنه أيدوا (أجاب) نعم والله في جميع كان ﴿ ٩١ ﴾ المذكورون عدولا فلا مية بل شك المذكور لا يجوز

القضاء فضلا عن استيفاء  
 فضلا عن وجوبه وأما  
 ما ذكره البعض المذكور  
 من كون الشهود فسخة  
 فحيث ثبت فسختهم وكان  
 المذكورون يلقون عدد  
 التواريخ بحيث يؤمن  
 توافقهم على الكذب في  
 الغادة ويشيد أخبارهم  
 السلم الضروري جعل  
 بأخبارهم لا يجوز القضاء  
 في هذه الصورة لأن  
 المقرر في علم الأصول أنه  
 لا يشترط في عدد التواريخ  
 السلام ولا عدالة وحيث  
 لم يثبتوا عدد التواريخ ثبت  
 فسختهم بالوجه الشرعي  
 وجب القضاء وما ذكره  
 البعض من جاب القاضى  
 وأنه لا يقال ثبت أن يأمر  
 ليس صفات الصفات  
 التي ذكرها فلا شك في  
 فسختهم إن كان موافقه  
 طالما ثبت وقتر عليه  
 فثبت أحكامه لا ماضى  
 ضرورة وإن لم يعلم موافقه  
 فثبت بمقتضى أحكامه فسخته  
 والله أعلم (مثل) حاشا الله  
 عنه فيمن تأم بها عجب  
 من توبه بعد الجبر وهو

فله صدقة وأيضا يجوز أن يحظر انتهى وهو في شأن كاستد فحسوس كالتوبة وأما  
 في مسئلتها فهو من مستند الأمر تفصيلي محدد في صبيحة وكيفية وبطلان أخرى كما في فتاواه  
 مرات وإن قيل أن ذلك قد يستند إلى أمور حسب قلت كشهادة الهلال كالإيضاح وليس  
 كل جواز يحظر أو وجوب بل قد يكون للإباحة بل كونه للإباحة قاعدة لهم أيضا تناقض  
 القاعدة الأولى وقد ظهر مما تقدم أن التوبة أقوى من الحساب وأن الحساب لا يثبت به الهلال  
 الأعلى القول الأخير من الأقوال الثلاثة وأنه حيث عارض التوبة يكون العمل عليها حتى  
 على القول الأخير ولأن القائل بأن أسنده إلى نفس الظن الثاني من الحساب على الظن  
 الثاني من نحو التوبة المصوح عليه قدم على النفس والخلق القوى في الثبوت بالحساب  
 فنزل رتبة من التوبة حتى على القول الأخير هذا ما ظهر من كلامهم في تقرير ذلك وإتمام  
 ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴾ في عليه قضاء رمضان سوى معه مستحوال هل يحصل  
 له ثوابها أم لا في الحديث وأنه ستا من شوال ( الجواب ) ظاهر الحديث المذكور  
 من كون الست مع رمضان كقيام الدهر أي فرضا كما فسره به عدم حصول ثوابها  
 المذكور وسكذا غير هذا الحديث كثير انتهى يستحسن قيام شهر رمضان بشرة  
 أشهر وسيام ستة أيام يشرن فذلك صيام السنة أي فرضا كما قدمت أضافوا لغير واحد  
 من افتنا بصمول التواب بصيرة الخائف أهل الإسلام لأن جبر ولو كان عليه قضاء لم يرد به  
 فالأول البداهة من إرشاد توبه منه السنة وتحصل وأرشاه أخره إلى أن يوقتها في شوال  
 وحدها وقال بعض الحفاظ ولو يجرها قبل القضاء لم يحصل له ثواب من صيام رمضان  
 وأجبه ستا من شوال لا يمكنه بل بعد أن انتهت توبه على أنها عند ابن جرير كعبه بالسجد  
 مع غير ما قلنا في منع القضاء والحمل وأطلق الجلس الر على حصول التواب بذلك  
 أيضا لكن مرادهم بذلك حصول أصل التواب لا التواب الرب على صوم جميع رمضان  
 فيه كما صرحوا به وصرح به في الإصواب أيضا وقد صرح بالجمال الر على ذلك  
 في صورة السؤال وبعبارة نهايته ولو صام في شوال قضاء أو تقي أو غيره مما أوتي نحو  
 يوم عاشوراء حصل له ثواب قنوه كما قلنا في الرد التبعيا قبل الرى والأسوق والشرى  
 واقتبه على من صالح الحضرى وغيرهم لكن لا يحصل له التواب الكامل الرب على المطلوب  
 لا يمين له وضار وصام متمشوا إلا ما يصدق عليه المعنى المتمشوا ما قلنا في الرد التبعيا  
 أيضا ما نسب إلى كذا رمضان وصام متمشوا إلا أن يصوم عنه ستان في القضاء لا يوجب قضاء  
 الصوم الراتب بحول على من قصد فعله بعد صوم شوال فيكون صار من حصوله من السنة  
 فسقط القول بأنه لا يثنى إلى العمل القولين صوحا لا يحصل بغيرها ما إذا قلنا يحصل وهو هو الظاهر  
 فلا يوجب قضاءها انتهى كلامنا بعبارة بصر وفقد قضيتها به يحصل صوم الست ولو لم يترك رمضان

مزع لم يذكر هل الزرع وقع منه قبل الجبر أو حال أساقطه أميدونا (أجاب) رضى الله عنه ثم صوم م ذكر جميع لأن  
 الأصل المحذور فلا ريبها إلا بين وجود الجاه بعد الجبر والله سبحانه أعلم في المنهاج وشروحه والعبارة قضية ولو طلع  
 الجبر الصادق وفيه طعام فلفظه صبح صومه وكذا لو كان بجاهما عند ابتداء طلوع فجر فجر في الحال إلى عقب طلوعه

فلا يطرأ وإن أزل لأن الزرع ترك الجميع فإن مكث بأن لم يزرع حاله بل يمتنع كما يحسنه في المجموع الخ ما فيها وفي الباب مع الشرح لعلامة ابن جرير والرمضاني ولوحظ بعد الطلوع وهو يجامع ثم عليه قضى وجوبه لأن بعض التمسار مضى وهو يجامع فأشبهه النقط بالكل الخ فافهم ﴿ ٩٢ ﴾ ومنها قل الكلام حيث تحقق وجود جماعه والقبير

بغيره كسوفه في ضيق التضام حيث لم يصرفه عنها وإن كان صرعه ها يحجب فخرها  
 يمتنع عنه في الأخير القليوبي فقال بعد أن ذكر ما يوافق الأول أن قصد تأخير عالم دخل  
 ويصومها من ذي القعدة وفيه نظر لأن جميع أنواع هذا الصوم لا تقضى أذنين له وقت  
 محدود الطريقين كافي الصلاة فأمله انتهى كلام القليوبي وذكر في الإصباح كتب قضاء السبت  
 ولولس لم يكن صام رمضان وبصم له أصل أبواب لا التواب الكامل وما لا في الامداد وفي  
 الهامة إلى تخصيص هذا من لأقضاء عليه كسبي بلغ وكافر أسلم وأما من عليه قضاء ولو  
 أظهر بطريقه صومها قبل حضور رمضان وجري في التفتيح عليها وحصول أصل السنة  
 بصيها قبل رمضان الآن عليه قضاء رمضان نوراً بأن أظهره تشبهاً إلى أن قال في القول  
 منه خلاص ما عدا أن جران توى الكل حصل ما تواء وإن توى البعض حصل ما تواء  
 وسقط طلب التطوع الذي لم ينو لكن بالأصول وأب وهو عند الجميع الرمي ومن تبعه  
 يحصل ثواب سائر التطوعات وإن لم ينو ما لم تصرف التبعين شيء منها فلا يحصل  
 ذلك حيث والله اعلم

### ﴿ كتاب الحج مثل ربه الله تعالى ﴾

ما تلوكم في أخذ المكس ونحوه على شخص نفسه هل يقع الاستعانة بفتح كاجرت به  
 مادة أهل جده ومكة المقررة في أخذهم ذلك من أهل بلدانها حسان وغيرهما لا  
 وذاقتم بهم ما تعلق الاستعانة فهل يجوز لأقرب الهالك الأجاج عنه من رأس ماله من ماله  
 من غير رضى الورثة لا (الجواب) من يرضو وجوب الحج الاستعانة كائن عليها  
 الكتاب العزيز والسنة الوجبة واجتماع المسلمين فمن لم يستطع عليه المكس ومن  
 لم يجب عليه لا يجب عليه الأجاج أو الإحقر عنه على أحد من وصيه أو ورثته ويجوز  
 ذلك عنه من وارث أو اجنبي ولو بغير إذن الورثة بطل ولا يجوز من ماله لأن التلث ولأن  
 رأس المال بغير إذن جميع الورثة يضر كونه مطلق التصرف ومن شرط الاستعانة  
 عن الأمن والاتق بالسر لا بالحضر على نفسه وما يحتاج لاستعانة لأعلى ما يحد من الزائد  
 على ما يحتاجه في طريقه أن أمن عليه في بلدته فلا في الضفة ولو اختص الحرف به لم يستتر  
 في ذلك كآيته في الحاشية انتهى فلا يخاف أن يردى برقمه في الطريق والقرى لا خشي  
 منهم فلا يلزمهم الحج قال أئمتنا رحمهم الله تعالى وإن قل المال وفي الفتى لفتيل وجه  
 الله تعالى في جعل الاستعانة ولو يبرأوكذا في شرحه على التيقه وفي موضع آخر  
 من الفتى أن نحو الدرهمين والثلاثة لا تغفل من أجله انتهى وكأنه يفرق بين ما قبل الأجرام  
 فوج الوجوب وإن قل وبين ما يحد فلا تغفل من أجله أو أتماراد بالبيع ما فوق نحو الدرهمين  
 والثلاث فحكم أن التقة نسبية لا يحمل المطلق في حركته على التقيد قال العلامة

ولغيره من نام بمكنا لم  
 استيقظ وشك هل ذات  
 اليته من تفره قبل استيقاظه  
 أو بعد فإن وضوءه  
 صحيح لأن الأصل بقاء  
 الوضوء فإن قلت فالأصل  
 هنا أيضاً بقاء الجميع قلت  
 ما روى ذلك الأصل ظاهر  
 الفضة مع عدم وجود  
 الجميع حال الاستيقاظ  
 والله سبحانه وتعالى اعلم  
 (مثل) رضى الله عنه  
 عن شخص فخرج فشدته  
 وهو صائم حال خروج  
 الفضة ورد ها بعد  
 الاستيقاظ هل يطل  
 صومه أم لا أقول  
 (الجواب) مخالفة عنه  
 ثم لا يطل صومه وأما  
 ما ذكره والله الهادي  
 سبحانه اعلم (مثل)  
 رضى الله عنه في شخص  
 من جادته إذا غطس في الماء  
 لا يدخل إلى جوفه شيء  
 من مناء فأنطس في  
 بعض الأيام وهو صائم  
 فدخل من أحد ما فهل  
 يضر بذلك بشره مثلاً في  
 الصوم أم لا يضر لانه  
 عدم دخوله اعتماداً على ما

الساقد أحوالاً حورين  
 (الجواب) رضى الله تعالى عنه من حيث أمارة النفس بلا جس فالجس هو أصل المد جوف أمركا يؤخذ من الصاق  
 كلام التمسار والهيبة وعلة في التمسار كراهة النفس كاللينة والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله عنه في شخص صائم  
 تقوط فخرج له شيء من القائط إلى حد الظاهر ثم ما دلى الجوف من غير اختياره ليو من الخلل جوف الصالح ما بقي في الجوف

فهل ينظر بعوده لتسببه ايضاً في بروزه وهو عود ام لا ينظر لعدم اختياره في عوده وثيقا سأل على عود متعده المهور  
لا يضطراره الى عوده ائقونا ما جوبين (اجاب) رضى الله عنه ان ماد الخارج من غير اختياره منه فلا ينظر بخلاف ما اذا كان  
من قطعه فله ينظر لتسليمه عدم القطر في التسعة ﴿ ٩٣ ﴾ بالا اضطرار ولا اضطرار مع فكل القطع والله

سبحانه وتعالى اعلم (سئل)  
رضي الله عنه عما لو اخبر  
طبيب عن رجل بوجع  
فرضاته ان لم يبقا أصابه  
او اصاب الموطوءة  
هل يهرج عليه يهرج  
البلع في الحالين خوفا  
الخطور على نفسه وخوفه  
عليها او يهرج او يصبر  
غير الحرمة هل يجب  
كفارة عليه في صورة  
الخوف على الزوجة ام لا  
فان اوجبوها فهل هي  
كفارة البلع المعروف  
كفارة الانذار بالبلع  
ارتقى به شخصان واذا  
تصقق لزوج وقوع النجس  
من الزوجة ان لم يمسها فهل  
يجب عليه الوطء ام لا فان  
كان صافرا ضا وجوزوه  
او اوجبوا مفا الحكم في  
الكفارة وما هي ابيدونا  
تأبكم الله الجنة (اجاب)  
رضي الله عنه لم حيث  
أخبره الطبيب الفصل  
بأنه ان لم يبقا في التمسار  
حصل له جميع القيم وجب  
الوطء عنداء بجر وجزا  
عند شيخ الاسلام الحلي  
والزهدي م ان كان يمسح

المنافي في حاشية شرح العبر عليه يطالب القرب بينه وبين ما في التمسار لو وجد  
الماد يباع ما زيد من قن منه لا يلزمه بل الزيادة وان كانت بسيطة جدا كفلس بألف موصوفه فلا  
وهو التمسار ولا ذلك الحج قضيق فيه من هذه الجهة وبأن موضع الحج المال لانه مركب  
من بدن ومال ولا يمسك ذلك الوضوء فله مبادنة فتدقق في بل الزيادة ان قلوبان  
الحج ليس متدة متقنير ووصية اليه بل هو أول مستل في نفسه والوضوء بخلاف ذلك فروى  
بجانبه بالبدل دون الوضوء لانه أقوى من الوضوء وأعظم بسبب استقلاله وبأن وجوب  
الوضوء بذكره فلو كتفنا بل الزيادة لا يجمع فيها ما لا يتكلف الانسان فيه في غير الحج ولا ذلك  
الحج فانه وجوه لا يكرر بل يجب علينا في العمر مرة واحدة مثل هذه الزيادة في العمر في غاية  
اختارة انتهى حكام المنافي ويمكن ان يجاب بما أورد المتأق من جهة المهور بأن ملازاد  
من قن المدة يؤخذ في ضمن منه صحيح بتدبير نفس من كل البائع والمشتري الز صدى يأخذ المال  
فهر المطابق على النفوس وان قل اختلاف ما يفتى عليها من بل الزيادة على قن المثل في شراء  
الماء بطيب لفسر أيضا على اصدة الز صدى ملا كرافة على حصة ولا كذلك في شراء الماء  
وهذا وان لم ألق على من صرح به لكنه ظاهر جدا وفي شرح الايضاح لابن الجلال الصلوة وقيد  
او وجوب دفع القليل بغير آخرتنا وحدها تسال بماذا قدر عليها وزادت على مؤنة  
موت ولو بطريق العرض كمنظرها في تركه مثلا تسعين دفعا اليه وان تكون قلتها بالتسعة  
الى الشخص المدفع فلو كان شديد الفقر بحيث لا يفت خيرة ما اوقعه موصسان مملوكه بأن  
تكون نصفه اوروهم فظاهر عدم الوجوب وجواز التصل لان متدة ذلك عنده كمتدة  
المسكنه عند غيره من الكثرين بل أشق سيجان كان شعيا وأنت قد علمت ان مقبول  
الذهب عدم ذلك التقيد وتعليقه بقولهم الا لا يجب احتمال الطلم في أداء الفسك صريح  
فيه ايضا وفي اصل الروضة ماله فان احتاجوا الى مال يسير فان كان المالكون مسلمين  
فلم التصل ولا يلزمهم التثال وان كانوا كفارا فقد حكم القرآن بوجوبه اذا لم يرد عدد  
الكفارة على الضعف الى ان قال وانما اذا قصت من كتب الا سكرين وجدتهم  
يقولون لا يجب التصل وان كان الصدو كفرا انتهى والحاصل ان الذي يقتضيه صلهم  
ان كل مانع وجوب أداء الفسك يجوز لفروج منه وانما علم انتهى كلام شرح الايضاح  
لابن الجلال بمرور وقال المتأق في تعاف التمسك وأما المال فغن خاف على مال محتاجة  
لسره لتجارته حتى يرد صدون قليل لم يلزمه عند الشافعي وأوجب الحنابلة  
والمالكية بل قليل لا يصحف قال للمالكية بشرط أن الظالم لا يأخذ لا يكتف وعند الحنفية  
خلاف في المسئلة قال الكرمان مراتهم قال بغير اصحابنا هو من حقهم قالوا لا يمسح  
ذلك الى الظالم ونقله في اتقية من الوبري وقال غير الوبري يجب الحج وان علم أنه يؤخذ

انهم على الزواة فلا عدية عليه بل على الموطوءة لانه من ارتقى به شخصان وان كان الخوف  
بل عليه لذلك والقدية مود لكل يوم مع القضاء واذا تحقق منها النجس لا يجوز له الوطء بل ارفعه لزمه الكفارة  
الطبي والله سبحانه وتعالى اعلم قال في الاصاب مع المت فصل يباح القطر من الصوم القرض لشدة جوع وحش وان كان

صعبا فيها قوله تعالى ولم يجعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى ولا تقنطروا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما وقوله تعالى ولا تقنطروا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما وقوله تعالى ولا تقنطروا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما وقوله تعالى ولا تقنطروا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما

يلزمه فيه ولا يمكن من دفعه الا بشرطه لشدته ما به من جوع أو عطش أو حرج في هذا الطريق لم يجب عليه كما صرح به الفزالي وغيره سيما ان خلفه هلاك ولا يتألف الصبر الا بالحدة لان المراد بها مطلق الجسور والشدائد لم وجوبها اقتضاء صنع الصلوات صورة الا بالحدة غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتبعه الحق خلف مخرج تيمزده الصراط اذ لم من كلامهم في باب التيمز وياح القدر بمرض كوجع العين كالقائل الشامل قال ابن العماد وليس منه طلبة الصبر اه انتهى وفي احكامه نظر بل ان خيف منها صبر تيم كانت كذا في البحر من والده وأقربوا منه فغيره ولو بسببه لا أجوده الصوم عداه في عليه مشقة شديدا وظاهر صفة ان المراد بالاجهاد هاهنا مخرج التيمز السابق وليس ممكنة بل المراد في الوضوء مخرج كان

منه المكس الله صاحب القبة عليه الاعتماد وفي النهاج من كتبهم عليه الفتوى وقال ابن النعمان الاشم في ذلك على الاخذ لاهل المعنى فلا يترك لصحة ما قال في بعض النسخ من كتبهم يجب على هذا في العاقل من الخراج الاصطلاح القدر على ما يؤخذ منه من المكس كالمس عليه الكرم في التيمز والحاصل ان الحمد القول في مذهب الشافعي عدم الوجوب وان قل المأخوذ لكن بشرط ان لا يكون هناك طريق آخر حال من المكس اما اذا كان هناك طريق آخر حال من المكس ولو كان اجد من الأول ولو على قدر صحت من مكة لزمه سلوكه لا دخله حيث كان واجدا لونه ذلك الطريق كما هو مصرح به في المتن وبالجملة فاهل حان لهم طريق بل طرق الى مكة حالية من المكس فيها انهم يخرجون من المضاوير من ينادي اليه الى اليمن فمخرجهم صحة الحج اليها الا في مكة مع سيرهم الكسبي في البر من بعد اليه ومنها انهم ذهبوا الى البصرة فمنها الى البحر الى بغداد ومنها في الشام ويأتون صعدة الحج اليه ويمكنهم الذهاب الى الهند ثم منها الى كابل ثم الى بلاد سلطانية ثم الى اصفهان والحاصل ان لهم عدة طرق يمكن سلوكها ويستحب عليهم الحج نعم لو فرض ان جميع الطرق لا تفلح من مكس او غلب الهلاك او استوى الامران ولا طريق خلا ذلك فلا وجوب عليهم جئوا الله اعمل

### باب لاضحية مثل وجهه الله تعالى

جرت عادة اهل بلد جاوى على تركيل من يشترى لهم العم في مكة فليقضى او لاضحية وبذبحه في مكنته لخال ان من يقى او يقضى منه في بلد جاوى جعل يصح ذلك ولا حوتا (الجواب) نعم يصح ذلك ويحوز التوكيل وشرا لاضحية والقيضة في ذبحه ولو لم يذبحه لم يضره الضحية والباقي كما طقوه فقد صرح اثنا عشر توكيل من فعل ذبيحته في دمع لاضحية وصرحوا بجواز التوكيل او الوصية في شراء العم وبذبحها وانما يستحب حضور الضحية اضحية ولا يجب والحقوا الشقة في الاحكام بالاضحية الاما سقني وليس هذا ما امشوه فيكون حكمه حكم الاضحية في ذلك وينتقل بيع هذه المسئلة في كل من باب الوكالة والاجرة فواحدة وتكون عليه الصلاة والسلام بيعت الهدي من المدينة في ذبحه في مكة ففي الضحية ثلثه عشر فرض الله منها انا قلت فلا عدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي فمدها النبي صلى الله عليه وسلم يده فمشت بها ما في يده رضي الله عنه وبالجملة فكلام اثنا عشر حصة ما ذكر نصربها وتلوها شونا وشروحا والله اعلم

### كتاب البيع مثل وجهه الله

تعالى انظر الباع المشتري بتك هذا التوب بشرة دوام الشهر والباقي عشر الشهرين يصح الضمان لا (الجواب) ان أراد البيع الضمير بين الاخذ بالشرة الى شهره وبين الاخذ

بضاف بيه نحو زيادة مرضه او بطله بره او غير ذلك من مبيع التيمز اخذنا من قول الشافعي ان يبيعه انصوم مع المرض وبلغته ضمير يتيق احتملا على ما ذكرنا من وجوه المضار في التيمز انتهى بوضعه قول الجسور من الاصحاب شرط اباحة الصغار ان يلقه بالصوم مشقة يتيق احتملا قالوا هو على التخصيل في باب التيمز انتهى فلا ينافي لفته واكتفى بمضى الاصحاب

جاءني مرضا وهو يد انهي وهو كالل والخوف زادة الرضى خوف هجومه فان تكلفه اى الرضى الصوم صح على أحد احتمالين فنوال الصلاة في المنسوب والاحول الثاني لا يصح كصوم الخائف والبدء الاول اوجه ثم قال فرغ يجب الشر لا قاض حيوان يحرم الاوضع يجب ﴿ ٩٥ ﴾ الاحتاذ وان أدى الى الضرر لا يلزم عياله لكونه

وسيلة الى الاقصاد الواجب

**إذا أشرف على التلف**

**بہرق او غیبی ارہام بقدر**

على الانتقاد الأبهى والقسر

ایمان، امید، و مثل ذلک

### الاتحاد من صائل على

**بضع أوغیر، وقید عہد**

**الملك القدسي الوجوب**

**بَا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَنَظَرَ**

## فيہ السبکی والأدبی

**بأنه يودى الى التواكل**

## واجب الزدکشی ہاں

مرادہ الاہم یعنی علیہ

وَعِلْمُ الْوَلَدِ أَنَّ غَيْرَهُ قَوْمٌ بِهِ

**والا لم يحز الترك كذبه**

من فروض الكفاية وضحدي

کاحاصل لایہ فطرتی و فطرتی

تقصان الخ مافی الایجاب

**وفي باب الكفاية اوله**

بالصوم أو تأجيله مشقة

استديرة اى لا سبيل مائة  
ادارة المرافق العامة

وانتم جميعا انتم جايتم

ولولاه فتيانهم لها بالشيخ  
١١٩١

لم عليه الجوع ليست  
طعاما ولا وقتا

في ايامنا هذه

**المجموعة المتروكة على الصوم**

الأول: من أجل سلامة العمل.

در تمام جلدی است

لأهم شؤ القاد

المجلس الأعلى للمعاهد العليا

ان كان الفرس والروم

بعضی از اینها عبارتند از:

بالتالي حشرنا شهرين لايصح لاهي معنى المسمى منه قال في التلخيص وتسمى من يمتحن في جمعة  
كجنتك هذا بألف نقد او بألفين نسخة انتهى قال في شرحه فنفذ بفتحها ثلثت وانتلوا ما وفلان  
لجملة انتهى وشه في النسخة وان اراد السائل ان يحس الثوب اثنا عشر ودرهما عشرة منها  
الى شهر واثنا عشر الى شهر من صح البيع قال في النسخة عقب ما تقدم بخلاف ألف نقد او ألفين نسخة  
انتهى قال في النهاية بفتح بكونوا في ثلاثة آلاف فاحاطوا واثنين موحدة انتهت والله  
اعلم في شرحه الله تعالى في اذا كانت القلوس ثمانية الذمة معلومة القدر والجس والصفة  
كقولنا يملك هذه الدراهم بشرين من عند بخلانم الفوازي الى قوله هل الشروط الثلاثة خاصة  
بقولنا ذلك ام لا وتعين القلوس ثمانية هذه الصورة او الدراهم اقرب في الجواب في حيث  
كانت الفوازي المذكورة رتبة مضبوطة فلا يحتاج الى الذكر العدد لا غير قال المرحوم في معنى  
الصلاب واذا كان الموصوفان في الذمة اشتبه على القدر والجس والصفة فمما لا بد لو غلب نقد  
مستوفى جلا التعامل به هنا وذمة وان جهل قدرها صفة وفيه ايضا لو غلب التعامل  
بموض كسكة وطوس انصرف الاطلاق اليه كما نفي قال ابن حجر في شرحه قال ابن اربعة  
كقاضي وابن الصلاح ولا يحتاج لوزن القلوس بل يكفي العدد فيها ولو في الذمة لان  
المقصود اعدادها لا وزنهم بل يؤثر الجهل بقدرها الى ان قال وعبرة ان الصلاح وقسم  
المسألة بها او بالقلوس ولا يضر اختلاف الكبر والصغر وثلاثة والثلث لان الجميع راجع  
رواجا واحدا وهو المقصود منها انتهى وفي شرح الصلاب ايضا قال يملك بشرة  
دراهم ونقد البلد ما هو قلوس صح بها ان المراد درهمه فلتعتبر عنها بالدراهم وقول  
جمع لا يصح بها جعل على ما دلل يترد ذلك الخ وفي السلم من النسخة يشترط في رأس المال  
الذي في الذمة ياروصفه وعدده معلوم يكن من نقد البلد الذي من تزج عليه فلا يحتاج الى البيان  
نحو عدده انتهى بحروقه وهذا في كلامهم أكثر من ان يصرح فلا يحتاج الى الاطالة بقل  
عبارة فيه فلامر في هذا بين كون الفوازي فما اوخا اذا دلوا فيها على ما بين الجملة  
والثقل في السلم من المهاج يشترط في الرقيق ذكر نوعه ولو لم قال في النسخة ان اختلف  
ثمن مال اذا لم يختلف لون النوع او الصنف كالرقيق فلا يجب ذكره انتهى وكذلك سائر  
الاصناف بختلف اختلافها ظاهر ليس الاصل عدده يجب ذكره ولا لا فلا وما ذكره ومن  
اشتراط رؤية البيع قبل البيع ومن لا يشترط فيه خالف القاهري والبيع المين لا الذي هو في الذمة كما  
صرحوا وما قال في المهاج الخامس ان شروط البيع الم بطلان النسخة او المقود عليه  
هنا في المين قدرنا وصفا فيما في الذمة انتهى فغير المقود عليه ليشمل الثمن والثلث  
واكتفى فيها فيما في الذمة بصفة القدر والصفة وفي النهاية قبيل باب الزبا والاصح  
ان وصفه بصفة السلاكي قال في النسخة اي المين الذي يراد به محال وقولي المين على

ليكن علما في صوم رمضان انه لا بد له ان ينهى منه في النهاية والغنى زاد فيه ولاه يمكنه الوطء فيه ليل خلافة في كفارة الطهار لا استمرار حرمة الفراق مما كرمته الاشارة اليه وذللك صوم فلا يجب وان كان النجوم وعبارة التهاج مع شرحه الغنى والنهاية والعبارة لها ولو اعرض عنهن او الواحدي فيهم لكن ينبغي ان لا يسلطوا

من ذكرن الشامل الواحدة واكثر من الجماع والميت تحصيلان للتأويدي الى ضادهن او اخرارهن ثم قال ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكرة الاحراض حين وقوى الوجه المحرم لذلك الخ مافيا وانما حمل ( مثل ) رحمه الله تعالى فيمن جامع زوجته في ليلة من رمضان في أحد ٩٦ ٩٦ الجماع مع الاذان فزبح فهل يضر بذلك ويحرم عليه

وهذا لا يضاف ما يأتي له اول السلم في ثوب صنته كلالته في موصوف في الذمة انتهى ولما قال في السلم من التمايز يشترط له مع شروط البيع أمور قال في التخصة ما عدا الزوية وقيل المراد بشروط البيع في الذمة فلا يحتاج الى استقامة الزوية الخ اي لا لالبيع في الذمة لا لشروط فيه الزوية فيكون كالسلم فيه وهذا في كلامهم أكثر من ان يحصر ولا يختلف فيه الحكم بين الثمن والمثلن فلا يحتاج في ذلك الى بينهما ثم يحتاج الى بينهما فياختلف فيه حكمهما كتقولهما يصح الاستبدال من الثمن الذي في الذمة وان لم يسكن تقسدا دون الثمن في الذمة على انه قد ظهر لفتنة في مسألة الاستبدال من الثمن دون الثمن في كلامهم شبهتافوها المايين لك التنافي الذي يطهرى وان كان في سوقه طول ثم ابيى ما يطهرى في وجه الاتهام بين ذلك الكلام التنافي فاقول قال الله لامة التووي في السلم من مق المتهاج ولو قال اشترقت منك ثوبا وصنته كذا هذه الدرام فقال بئتك فقد بعا وقيل سلطانتهى قال اختار العبارة فحفظه اودينار في الذمة قال سلم الاول بين السادة بما يجب تعيين رأس المال في المجلس ان كان في الذمة يفرج عن بيع الدين بالدين لا قبضه وينت فيه خيار التبرط ويصور الاحتياض عنه وعلى الثاني بين السادة سلطانتهى ذلك انتهى فان رددت الضمائر فيقو له ان كان في الذمة وفي قوله لا قبضه وينت فيه وقوله عنه الرأس المال كاهو التبادر لازم منه ان رأس مال السلم لا يصور احتياض عنه حتى يصدق عليه انه يفسد البيع ويؤده عبارة الامداد لان جبره بعد كلام قرره فيه وهى هذا فلهذا لا يشترط قبضه في المجلس ما فيه كبروى بيع بطله ورأس مال السلم فلا يصور الاستبدال عنه مطلقا كما صرح به جمع مفسدون لان قبض الضمير عليه في المجلس الذى هو شرط لم يوجد انتهت بحرفها واذا كانت ذلك لما معنى الاستدال الذى ذكره وسهم الصفة والتمايز بقولهم ثم الاقرب فيما لو اوع رقبته مثلا يد راقهم سلبا امتناع الاستبدال عنها وان كانت مما لانها في الحقيقة سلم فبئنا احلالهم صحة الاستبدال من الثمن بذلك انتهى والعبارة لفتنايه فلهذا التعبير لا تصرح في جواز الاستبدال من الثمن في السلم فيما عدا الصورة المشتبهة فيبقى قولهم الاول وعلى الثاني يفسد ذلك في الرضى يجوز الاستبدال من كسك كل دين ليس بين ولا بين وان كان موقلا وكذا من الثمن الخ الى غير ذلك من عبارتهم المصرفة بذلك وان زددت الضمائر المذكورة الى الثمن لازم منه مع كونه خلاف التبادر من عبارتهم صحة الاستبدال من الثمن الذى في الذمة في المبيع هو خلاف العهد في كلامهم قال شيخ الاسلام ذكرنا في شرح الرضى لا الاستبدال من الثمن الذى في الذمة وهو السلم فيه ونحوه كالبيع في الذمة اذا عتد عليه بغير سلم فلا يجوز لان المبيع مع قيمته لا يجوز بعه قبل قبضه فمع كونه في الذمة لولى انتهى وفي المجلس من الضمير رضى الثمن بغير جلس حقه جاز

وتلازم الكسفرة بذلك أم لا وهل فرق في الفزح قبل الازال او بعده أم لا أليدونا ( اجاب ) رضى الله عنه حيث كان الاذان متارنا لغيره وقصد الفزح ترك الجماع لصوره صحيح ولا شيء عليه وان كان الاذان يتأخر من الغير ولو لحظت لزما اتصاله لا كسفرة عليه وان لم يفرغ في الصورةين لزمه القضاء فيه لاوله الكسفرة ايضا في الاولى ان سلم وتمدد ولا فرق في الفزح قبل الازال او بعده والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الاحتكاف ( مثل ) رضى الله عنه فمن ثمران يتكاف صائغا او يصوم متكفا لم يضر عليه جوت بعد الثمن اوضحه فهل يجب اخراج مده من كل يوم من الصيام ام لا اذا قدر على الاحتكاف من غير صوم فهل يجب مع انهم ذكره ان الصوم شرط له لا يبر وز بوجه فان قلتم يجب فهل

يضى عن الصوم ام لا ام فرق بين الثمن وغيره والا تضر الاحتكاف عليه تعجيل حبس صرف أو عده لكن دخل وقت الدين وهو فيه فهل يصوم او يتكاف بلا فيه او يئدونا اذا لم الله تعالى ( اجاب ) رضى الله عنه ثم اذا تضر عليه الصوم بعد التمكن في العلة ورة المذمومة وخلف تركه اخرج عنه المد او صيم

عنه في الاصاب بحسب العدة بطريق احدها الذي له من الصوم اي فومه من مات وعليه قضاء صوم واجب او عليه صوم مكره في الصوم والروضة واصليها هنا وهو المعنى وان اقتضى كلاهما في باب التلذذ خلعه او مسكفارة بعد التلذذ منه وكذا فيه ان ﴿ ٩٧ ﴾ فانه الصوم بلا حذر وجبت القدية في تركه ثم

فلما قرب وسعي وارث ولا جنس بله اي القرب او بالصلوات له الصيام الخ مافيه واذا قدر على الاحتكاف دون الصوم وجب الاحتكاف دون الصوم المأبوس منه لهم اوزمانة او شدة مشقة او مرض لا يري برؤه وزيسه العدة لقصوم الذكور وقولهم الصوم شرط في اذكاره اذا كان قادرا ان كان عاجزا عنه حال الدخول يلزمه الصوم أصلا وان مرض الجن بعد التلذذ بقصوم الهرم فلوته وانما علم في الاصاب لا يصام من حي صدورا وغيره بخلاف وان أبس منه ذكرا كان او انثى ثم اليأس اما بهرم او زمانة او شدة مشقة يلزمه القدية اصابة لا بد من الصوم الخ اذا عجز عن الاحتكاف لتخليط الجلس لزمه الصبر الى الخروج وان طال حيسه واذا خرج لزمه القضاء وانما علم في الاصاب في كتاب التلذذ ومن نذر صلاة او صوما او احتكافا

صرف التلذذ الى نحو السليم والمبع والتلذذ في الذمة لا شاع الاحتكاف منها كاسر وفي الصلح منها ولو صالح من دين يجوز الاحتكاف منه في التلذذ ودين لم وفي الامداد ولا يدل نوع أصل فيه اوبح في الذمة كاسر وفي الصفة ولا يصح بيع الجن الذي في الذمة نحو الجن فيه ولا الاحتكاف منه قبل قبضه الخ وجبارة النهاية كالتعذر ثم قال فيها وعلم ما تقرر أن كل مبيع ثابت في الذمة مد عليه بغيره السلم لا يصح الاحتكاف منه على الأصح من تناقض لهما انتهى وفي السلم من الصفة لا يصح ان يستبدل من المسلم فيه ومنه المبيع في الذمة عن جنسه ونوعه انتهى وان وزعت الخضار المذكورة خرج السلم عن التمسك بالانقضى فهذا كما رتبته تناقض في كلامهم وانما أفك على من نه عليه والذي غير لغيره احكامه ان رأس مال السلم حيث كان في الذمة فان قبض المتعذر عليه في مجلس التبدل جاز الاستبدال من رأس المال لخروجه حقيقا من بيع الدين بالدين ولا يصح قبضه في مجلس التبدل لم يقبض المتعذر عليه في المجلس انتزع الاستبدال من رأس المال ووجب تسليمه في مجلس التبدل على هذا التخصيص يؤول ما في كلامهم بما ظاهره التلذذ في غير وجود في كلامهم ما يفيد جواز الاستبدال من رأس مال السلم زل على ما في الذمة التي يجوز فيه الاستبدال وحيث وجد ما يفيد منع الاستبدال منه حصل على الحالة التي لا يجوز فيها الاستبدال فالتلذذ بقبضه ذكره ليتلذذ كلامهم وهذا الذي ذكره أخذته من شرح الروض لتلذذ الاسلام وقد نقله عنه العلامة ابن القيم في حواشي الصفة وأقره وقوله الشرح المسمى في حاشية النهاية عنه ايضا وأقره وجبارة شيخ الاسلام في شرح اروض بهذا كلامه قرر فلهذا كله فيها لا يشترط قبضه في المجلس أما فيه كروي بعبه ورأس مال السلم فلا يجوز الاستبدال منه اذا لم يوجد قبض المتعذر عليه في المجلس وقد صرح بذلك الماوردي والرواية في غيرهما وسبب من باب السلم انتهى وقد رقت في كلام بعضهم على ما يفيد ضعف ذلك لكن جعلني عليه التلذذ الذي ذكره فيه في كلامهم لم يروا قد علمت ما تقرر طرزه ان الى ما يتعلق بالسؤال الاول فتبينت صحة البيع في ستة السؤال في فتاوى المذكورة واه لا يصح فيها الا ذكر عددها لغيره واه لا فرق في صحة البيع في ذلك بين الجن والنجس وقول السائل هل يمين الجلوس في هذه الصورة أو الدرام جوابه قد صرح انما بأنه حيث كان قد في أحد الطرفين دون الآخر فالتقدم والآخر هو الجنس فان كان الطرفان ضمنين او كانا من ضمنين فالجواب ما ذكرته في الثاني والآخر هو الجن وهذا أطلقوا عليه قال في النهاية والجن التلذذ ان قبول بغيره ان كانا ضمنين او مرضين فما اتصلت به اليه انتهت وعلى هذا فالدرام هي الجن والفتاوى هي الجن فان كانت العوازي محذورات من الصفة تميمت ان تكون من الجن لدخول اليه عليها فان قلنا بالجن البصري وهو دخول الجلوس في التلذذ كانت

(١٣) (هنا) في وقت معين معين ابتاعها فيموتى منع منها من جهة عدوا مرض او سلطان مثلا لزمه القضاء الخ مافي الاصاب ﴿ باب الحج والصبرة ﴾ (سئل كرضي الله عنه فبين انشاء الحج من أقصر المواقيت ثم أهداه وسافر وأتى لقضاء من أهد المواقيت فهل يلزمه الاحرام منه ايه ان يصبر حتى يقرب من مكة بقدر تلك المسافة التصيرة

التي أنشأ الخ من أفتونا مأجورين (اجاب) رضى الله عنه بقوله الحقيقة وحده لم يلزمه ان يحرم من الابد الذي من عليه ولا يجوز له التأخير للأقرب والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه من شخص قصد الخ إلى بيت الله والحال أن الشخص المذكور لم يفرضا لا ﴿ ٩٨ ﴾ واحبا ولا سنة بل هو شدة بغض الناس كيف

ماضوا من التناكح  
فصل منهم وليهم إلى الخ  
فرض ولا واجب بل هو  
ما في أصل الوجوب  
وجوب الخ على من يكون  
حكمه حكم من صلى ولم  
يمتد فرضا من الصلاة  
ولأنه يكون حبه ملا  
أو حبه فيلزم الصلاة  
فما يفرق بينهما في التنا  
ذلك والحال ما ذكر  
(اجاب) رضى الله عنه  
حيث كان المذكور عند  
النية تصور الفسك ولو  
بوجه ما اعتد له كما إذا  
أبى بالاركان كذلك ما رآ  
شأن هذا لطوف موسى  
إلى ضريحه وتوابعه على  
أنه هو صم لكه وارلم  
يصور الفسك وجدا صلا  
فلا يعتد للمك أو صوره  
وحيث أبى بالأعمال لم يسل  
بها أو علم بصلواته لم  
كيفية صم له ولو لم يفر  
دون فيه الأعمال فم  
حاشية الصنع لا يجر  
الواجب عند نية الخ  
لتصور كنيته بوجه وكذا  
عند الشرع في كل من  
أركانه انتهى وفي الحقيقة

الفرى من الخ. وان كانت قلوبا لدخول الباء عليها قالى لها جولو باع بقدر وفي البلد  
قد قالب تعين الغالب على الهاية وان كان مشوشا أو ناقص الوزن ثم قال وذكره القدر  
جرى على القالب والمراد به مطلق العوض لأنه لو طلب قبل البيع عرض كقلوس وحشة  
تعين ولو مع حمل وزن وعلم من ذلك ان القلوس لا تدخل في النقد الاجزاء وان أوهمت  
مبارنا للشرح كان القدرى التامه ويدفع الإجماع ان يصل قوله أو قلوس صفا على نقد الى  
آخر ما في النهاية وبه العلامة ان حكم على ان ذلك فيما خلا على احتمال فيه عبارة حاشيته  
على الصفة قوله وانما النقد ن وجد في أحد الطرفين يؤخذ منه أن يقع دينارا بقلوس معلومة  
في الامة امتنع اعتياضه عن القلوس لان الدينار هو الثمن لأنه النقد والقلوس هي الثمن والتمن  
إذا كان في الامة يتبع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف انتهى بمرويه وقوله الشرب المسمى  
في حاشية النهاية وتأخره وقوله على ما فيه من الخلاف أى على ما في الاعتياض من الثمن  
الذي في الامة لخلافه في النهاية أما اضطرب فيه كلام الشنن ومحل الأمر على ما في كون  
الدينار هو الثمن والقلوس هي الثمن في صورته من الخلاف لما سبق من النهاية أن القلوس  
محل في النقد اجزاء وان عبارة الشارح كان القدرى توهبه ويحل ان يكون مراده على  
ما في كون الدينار هو الخ والقلوس هي الخ من الخلاف استثناء أنه يجوز الاستبدال عن  
الدينار لكونه فسا والتمن يجوز الاستبدال عنه مع ما ع مخالف للكلهم قد سبق في عكس  
صورة ان قاسم الخى نظير سئلنا لهم صرحوا باستباح الاستبدال من الدرهم وان كانت  
تخا قالوا لا لها في الحقيقة سلم فيها فقيدا خلاصهم صحت الاستبدال عن الثمن ذلك في هذه  
الصورة جعلوا النقد سلاطية في الحكم صحت الاستبدال منه وصرحوا بأنه في الحقيقة  
سلم فيه فهو فائق النقصا إلى الاسم ويجري نظيره حكم صورة مؤاننا وهو ما إذا باع  
القول في الدرهم هو نظيره بيع رقيقه بدرهم فتكون الدرهم ثانيا إلى الاسم وفي الحقيقة  
هي المخرج أن الدرهم قد دخلها الباء بل عكس سئلنا فيهم ذلك منها باب اول لان  
القابل لدرام فيها القلوس وهي قد يبر عنها بالث. مجزا كاسبق من الهاية بخلاف الرقيق  
ورأيتنا وخر الكتابة من حاشية سم على شرح التبع عند ذكر النقاص ما نصه من صورته ان  
تكون التبع براتلاوة مسكون العامة في ذلك المكان بالبر فهو نقد ذلك المكان فتكون  
القيمة منه انتهى بمرويه فأطلق كما ترى النقد على البر حيث كانت العامة به والله اعلم  
(مثل وجهه تعالى) بينا ناصفة المكسر والصحيح في قوله في الصدقات وغيره الصحيح  
والمكسر (الجواب) قال العلامة السيد عمر البصري في حاشية النصف باب اختلاف  
التباين منها ما نصه قوله وكسبه ويكر في كلامهم ذكرهما ويظهر أن المراد بهما  
المضروب وغيره فان المكسر المعروف لأن لا يعتد به عند البيع عند ارادته ثم رأيت

يكتفى لبقائه تصوره بوجه ولو توى باقرض التطوع لم يضر لان التمسك شديد التعلق وكذا  
استقر ابن قاسم أنه يصح بمن لم يبر بين العروض والسن وان اعتد بقرض حين فلا قال الشيخ على الشرب المسمى  
الأقرب اشتراط الخ كالمسألة بدليل قول النخبة ولو حصل أى علم الكيفية بعد الاحرام او قبل تعاطى الافعال

كسب لانه صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا يحل الا حرام ولا يفسد لم يكلف وعليه فيكون المحرم فيه  
 حين ما يشترط الصلاة بلا فرق قاية الامراء بين الصلاة حال اليقظة وفي الحج لا يشترط ذلك انتهى اي يدل  
 يعتبر عند فصل كل ركعة بنية ٩٩ \* بان يسلم مرضيه ، الله سبحانه وتعالى اذ لم

( مثل ) رضى الله  
 عنه عن الجاني من الجن  
 مر بذا الحج لكر قية  
 الا كانه بمدة ثلاثة اشهر  
 الجساسة او ازيد الى ان  
 يصح وقت الحج فهل  
 يلزم اذا حل في يسلم ان  
 يحرم بمره ان كان قبل  
 أشهر الحج او يلزم بان  
 كان في شهره لم يلزمه  
 ذلك لان به حرج وهو  
 تضروه بفسد الاحرام  
 او الغرض الى مكة فهل  
 تضل حاجته بمدة الفصل  
 من الاحرام اذ احرام من  
 يلزم وتصل من العمرة ثم  
 سافر المدينة فهل يلزمه مع  
 السوء الا حرام من في  
 الحليفة وهكذا يتكرر  
 عليه الاحرام كل حلال  
 يقاؤه ام الاحرام الاول  
 الذي من يلزم كاي اجسوا  
 ( اجاب ) رضى الله  
 عنه بقوله حيث قلنا  
 ان جسده ليست ميتا  
 فبقا من الجن كما عليه  
 الشيخ عبدالرزاق ووجهه  
 يلزم الجاني من الجن  
 حيث قصد التمسك عند  
 رأس العلم قبل مر من

في الهبات في بيع الأصول والثروة ما يشترط له ذلك ومبارك والخسرة قطعه من الدرهم  
 والذات غير محسنة لسوا الحج لشراء وهي الفراضة انتهى ما قلناه السيد حر وفي  
 حوائج المحل في شهاب القلوب في أوائل اليسوع منها ما قلناه قوله بكسرة قال بعضهم  
 هي قطع قد مضروب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا لا يجيد ذلك فيه فطر  
 انتهى وفي موضع آخر من حوائج القلوب على فصل ما قلناه قوله او بكسرة ما  
 قطعت بالفراض أجزاء مطوية لاجل شراء الحليجات والاشياء الصغرى ما قلناه في الاربع فهو  
 نقود صحيحة واما نحو القاصي والذهب الثمن او الكسرة فالتدبير بما يفسد قيمته  
 بقيتها انتهى والله اعلم \* مثل رجاءه تعالى \* ان يلزم ماء قرض وروط لان الصابون  
 يعتبر في قرضا مثلا موجلا الى سنة يصح ذلك في ملهب الثاني اولا \* في الجواب \*  
 والله الهادي للصواب بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتوقف صحته على شرطين التفاضل  
 والخلو ولا يشترط ان يكون باع مساو او غير من العروض بأحد القدرين لا يشترط في  
 من الشروط السابقة المذكورة اذا تقرر في هذه المقدمة فابح في صورة السؤال مجموع  
 الدرهم والصابون بالدرهم المطومة الى اجل فهو احرام الباطل شرعا لعدم وجود  
 شرط الصحة من التفاضل والخلو وابدا به الصابون وحده فبراهم الى اجل وأقرضه  
 مائة قرض مثلا الى أجل وليس فيه جرم متعة المقرض فلو قس شرطه في عقد فحل من  
 من القرض والبيع باطل وان لم يشترط ذلك فالتدبير ان يحصا وان توافقا عليه قبل العقد  
 لا ان التوافق قبل العقد ليس بجزء من الشروط فيه على المصلحة قال الزركشي في جوابه  
 لو توافقا على البيع بشرط ان يرضه شيئا من حده فهل يطل وجهان ميتان على ان التوافق  
 هل يعلق بالشروط في العقد وجهان أحدهما لا على هذا يصح البيع والقرض في كل  
 الكا وهو يلزم بالتدبير وجهان أحدهما متى يحل الحديث مامل خيرا انتهى ورايت  
 في القرض من فتاوى ابن زيد البني ما قلناه من اجله ان أهل الذمة لا يقرضون أحدا  
 من المحتاجين الزيادة امان نوع المقرض أو غيره وتكون هذه الزيادة من المقرض  
 بصيغة التذر على المقرض او بمتأخر منه قطعه لا يسير يستحق منه ما بقي من القرض  
 في ذمته أو يردا على المقرض بأجرة تقابل تلك الزيادة هل هذه النقود صحيحة نقل عنها  
 محاذرا اقروا اجاب نعم هذه النقود صحيحة اذا توفرت شروطها ولا يدخل ذلك في أبواب  
 الربا انتهى السؤال والجواب بمرورها وحيث صح البيع فبوجع الكراهة كسائر الحيل  
 الخرجة من الربا والله اعلم \* مثل رجاءه تعالى \* من يشتري البضاعة من ثلث ما يوجب  
 ثم يبعها بثمن يخص حال فهل يملك ذلك اولا \* في الجواب \* في ذلك حثت حدث

جدة الاحرام منه بانك الذي ارادته من جميع او جزء ان كان الوقت صلبا لذراؤه والا بان يجه في غير أشهر الحج فاسد لم  
 يحرم بمره او يملوذه غير محرم مع عدم الاحرام اذ يحرم من جنة واماد انقلان جنة منقبات اليها كغيره  
 ابن حجر في تحفته وعليه فتوى المكين فلا حرج في ترك الاحرام من رأس العلم أو أخيه الى جنة فغير منها بفساد فخره منها

وذكر العلامة والكبير في فتاويه ان من مر على الميتات مرعباً ففك مع مزه نطقه طويقة يلتقط مكساً انه تأخر  
 الاحرام الى البلدة المذكورة وخالفه في ذلك العلامة ابن حجر وابن الجلال فقال لا يلزم الاحرام من الميتات وانعم على  
 العود كما مر والقوى على ما لا يكرر الاحرام ﴿ ١٠٠ ﴾ بالنسك على ما وصل الى الميتات وهو حلال مرعباً

فالنسك الى جهة الحرم  
 والنسك الذي اراده على  
 ما مر من لم يركباً حين  
 مروره بالميتات كان  
 الاحرام في حقه مثله  
 تركه والله سبحانه وتعالى  
 اعلم (سئل) رضى الله  
 عنه عن مرعبى الخليفة  
 قاصداً ببلده وناوياً الحج  
 في سنة بعد اقامته ببلده  
 مثل أهل اليمن يزورون  
 الرسول صلى الله عليه  
 وسلم والحج ويسودون في  
 حرم ما ركن على ذي الحليفة  
 قاصدين ببلدهم للويين  
 الحج في صحتهم فهل يجب  
 عليهم الاحرام بالعمرة  
 الى مكة ثم يمسرون الى  
 بلدهم بعد تحللهم منها  
 أم لا لانهم مع هدمهم من  
 اليمن يصرمون من مقامهم  
 يعلم وان اوجبهم الاحرام  
 عليهم فالج المصيرى  
 يزور بعد الحج ويسود  
 على ذي الحليفة وفي سنة  
 الحج في سنة فاذا اوجبا  
 عليه الاحرام بالعمرة  
 ثم بعد تحله يغتسل ببلده  
 لثق عليه ذلك مشقة  
 (اجاب) رضى الله عنه  
 لا يجب على من ذكر الاحرام من ذي الحليفة وان اراد ان يسكن في طاعة المذكور وعبادة العلامة محمد بن الجلال  
 في شرعه على الاضاح وظهر قوله ان صاحب الفتاوى اراد اقامة طويقة الختمه ماذا انشأ السرفصد مكة او الحرم  
 او لا يجده او الطائف هو مشكل في الشق الثاني كآلة السيد المر البصرى اذ يقتضى وجوب الاحرام على من مر بذي الحليفة

لا يجب على من ذكر الاحرام من ذي الحليفة وان اراد ان يسكن في طاعة المذكور وعبادة العلامة محمد بن الجلال  
 في شرعه على الاضاح وظهر قوله ان صاحب الفتاوى اراد اقامة طويقة الختمه ماذا انشأ السرفصد مكة او الحرم  
 او لا يجده او الطائف هو مشكل في الشق الثاني كآلة السيد المر البصرى اذ يقتضى وجوب الاحرام على من مر بذي الحليفة

مريد التمسك مع الثغاة السفالي غير جهة الحرم وهو بعيد وخرج تأييد هاهنا التريسة ثم نقل مالى فتاوى الشباب  
الزنى من نية الأمانة يلد قبل مكة الخ ثم قال وقد قيد شيئا بالذي يكون الشاه سفره الى جهة الحرم قتلهم وأما غيدى الخ  
فقلت فتوجه الى الخ الى جهة الحرم فخرج غيرهم ﴿ ١٠١ ﴾ فلا يكون ذلك مقبالتهم ولا يجب عليهم الاحرام

وه يعلم جواب ماوقع  
السؤال عنه وهو ان  
نحو اليمنى والمصرى  
بعد فراغ جه وتوجهه  
الى بلده يريقات وهو  
قاصدا للحج في العام القابل  
او الصروف فتشخص فيصيرهم  
وجوب الاحرام عليه  
وفيها من الحرج بدل  
والسلسل ما لا يخفى وهو  
لا بد ان يكون سفرهم الى  
جهة الحرم فن كان سفره  
الى غير تلك الجهة لا يجب  
عليه الاحرام انتهى  
كلامه والله سبحانه  
وتعالى اعلم (مثل) رضى  
الله عنه هل يكره ركوب  
الجماري في الحج والعمره  
لا به ما روي عنه صلى الله  
عليه وسلم انه ركبه في  
في السكاه لا (اجاب) رضى  
الله عنه لا كراهة في ركوب  
الجماري في السكاه والمفاحث  
وجد اجمل فهو افضل  
وتركه خلاف الافضل والله  
سبحانه اعلم (مثل)  
رضى الله عنه عن  
الانوث في الحج وأحرمت  
به وان حمل على حذر  
فاحمل لعله الفصل من

عن الجزء المين من اقرار المملوك صح البيع وان لم يتردد لم يملك عرف بهذا هل انظر  
ورجح ابن جر الصنف في ذلك وحسبك أنه قد تناقض كلام الروضة في ذلك في مواضع  
وحاصل ما يجمع به مباركتها ان المملوك ان كان على البيع فوق البيع على ذلك كانه  
أو جزئيا أو ميسر منه صح وجري في دخول المال الموجود عند المقتد مقروء في باب بيع  
الاصول والمثار وان كان المملوك هو القارئ الذي يحصل المدا فيه أو كان هو اقتات  
دون على البيع فان ورد البيع على القارئ صح ايضا ولكن لا يدخل الماء لاه في هذه  
الصورة غير مملوك له والمادخل في ذلك استحقاق الأرض فيه المسمى بالشرب ثم قال ان  
جر والكلام كما علم ما قرر في محل قرار الماء المملوك دون على نية لان ملكه لا يستلزم  
ملك المادبل يكون الملك أحق بما ماله نية مع قراره المملوك على ماله فيصنع البيع فيها  
بمطريق القصد لان ملكه يستلزم ملك الماء وأما هل نية وقراره الغير المملوك فلا يصح  
البيع فيها انتهى وقد تعرض ابن جر روح الله روحه لهذا في مواضع من تحفته منها في  
باب زكاة الثبات وفي باب احياء الموات وذكر في كتاب الصيد والذباح حكم مياه  
مر الظهران ومنها غير ذلك ومباركة قبل باب بار بار فتبين غير مما في بيع الله وحدنا ومع  
قراره ما هو من التناقض في أبواب خمسة وقد بينت ما في ذلك في تأليف مسئلة وما حصل  
انه لا يصح بيع الماء من نحو بزا ونحو وحده مطلقا لعل به وان على نية للملك ان ملك  
ودفع البيع على قراره أو يرضى منه حين صح ودخل الماء كله أو ما ينقص ذلك المين ضط  
وان لم يملك هو بل يحصل للمملوك الماء لملك استحقاق الأرض الشرب منها نعت قال سم في  
حاشيتها قوله وان يملك هو الخ في شرح الباب ثم قال اي اليقين في الفتاوى وأما الصورة  
التالية هي ان لا يكون على البيع مملوكا فلما المملوك المملوك يملك الماء فلا يصح  
بيع في هذه الصورة على الماء الكائن في الأرض لانه لا يصح لانه غير مملوك لملكه الأرض  
ولهذا اذا خرج من أرضه كان على بائعه اقراره ليدخل الماء الذي هو مملوك  
له وانما يدخل في ذلك استحقاق الأرض فيه المسمى بالشرب انتهى التصود منه وقول  
السائل فكيف يكون العقد على ما كنت تقوم الأرض الخ جوابه ان بيع الماء وحده غير  
صحيح كالمشقة وانما طريق التمسك على البيع المملوك فلا ينع منه وأما تمت تقوم الأرض  
من البيع واقراره لا يشترط رؤيته صحة البيع قال ابن جر في تنوير البصائر السابق وحسبك  
أتماما لصدق ان قلت كيف يصح البيع في تلك الميرون نية وقراره مع عدمه رؤيتها قلت  
أما ما كنت الأرض من مجرى العين ودبها فلا يشترط رؤيته لصدقه كأماس الجدار  
وكما كنت الأرض من عدم اشراط رؤيته المستقر في ذي الوجوه وان على ياتقن ولما الذي  
يشترط رؤيته منها ما يختلف به القرض أخذنا من البيز لا يشترط رؤيته جميعا بل ما يختلف

غير معين فله يبينه وان من حذر ابينه وجد ذلك الضرر وان في قطعه ما على محل هو غير بين الاعمال ار عدمه لو يصير حلالا بوجوده  
المعروف هل يشترط تقديمها أو تسلمها أم تأخرها من نية الاحرام لا يمتأخرها من غير اصل (اجاب) رضى الله عنه نعم يصح ان شرط  
المذكور مع الاطلاق في الضرر والصين يحصل حيث أطلق على شرط حتى صارت الاحرام مشقة لا يحمل عادة كالرض والحض

وان من عند الغل والجور ثم ان قال عند الاشتراط فاعلم فهو غير عند وجود العذر وبما العمل والبقاء على احرارهم بخلاف ما قالوا  
فانما حاله يصير حلالا بوجود العذر ولا يحتاج الى تحمل ويشترط في نية اشتراط الفصل ان يكون موحدة عند قوله مثلا  
نويت الحج فلو تقدمت نية الاشتراط على نية النكاح ١٠٢ ﴿ أو تأخرت فلا يثبتها كافي الصفة الهاية وغيرهما

والله سبحانه اعلم (مثل)  
رضي الله عنه من احرأ  
من غيره فاسأل في نية  
نويت الحج وأحرمت به  
فقال من فلا يدخل يضر  
تأخر اسم المصروع عنه من  
قوله وأحرمت أم لا يضر  
(أجاب) رضي الله عنه  
بقوله ثم ظاهر الايضاح  
أنه يضر تأخير اسم  
المصروع عنه ولكن الذي  
اعلمه المتأخرون التفصيل  
وهو انه ان كان ملازمه عند  
قوله نويت الحج ان يقول  
من فلان فلا يضره تأخير  
اسمه لان النية له التلب  
والنية لها استواء لا يرد  
على ذلك عند النية والملا  
طرافه بدو وقوع النية  
فلا راجع عن المصروع عنه  
والله تعالى اعلم (مثل)  
رضي الله عنه من جاءه  
الحج ما كان متعلقا بالمال  
مثلا هل مكفوف جسد اذا  
ليس واحد منهم او فصل  
شيان من الاستقامات باحلاله  
حرام هل يسد ولو لا يجب  
عليه التوبة ام لا يستر كماله  
الصلاة اقنونا ما جاورن  
خير (أجاب) رضي الله عنه

به القرض منها عند أهل النجدة من جسد المهور نحوها واما اضافة فلا بد من رؤيتها جميعها  
من حبس المدة عنها ولا تنكح رؤيتها من ورائه وان كان صانعا لم يأت الى آخر ما قلناه ابن جر  
والله اعلم ﴿ مثل رحمه الله ﴿ تعالى في بيع الهبة المسمى ببيع الناس هو كاي في ثاوي  
ابن حجر ان يفتا على بيع مئتين فيهما على ان المبيع مائة مائة في ثاوي رد المشتري عليه مائة  
واخذ منه مئتين ان حصل ذلك من غير ان يشترطه في صلب العقد هل اذا حصل له شخص  
حسب ذلك فيه كراهة او لا وهل اذا حصلت منه غلات او عقارات وتمسك او اودع  
منها بطريق اليه كراهة او لا وهل اذا حصلت كراهة بتقريبها الى التوبة ام لا لا يفيء ﴿ الجواب ﴿  
لم يضر في الآن الوقوف على من قال بكراهة بيع الهبة المذكور فان وقفنا على القول  
بها فلا يبعد ان يكون وجهه اما خلاف الوعد ان حزم عليه لانه مكروه او الا استطاع  
على المشتري فغير ما علم في الايجاب كراهة بيع الهبة بقوله لم يفيء من الاستطاع  
على ذي الحاجة او الخروج من خلاف من منع ذلك ان وجد من يقول يلزم منه عند  
صرح في الصفة قيل فصل طريق الصفة بكراهة كل بيع اختلف في حله كالبيع بالخرج  
من الربا وكبيع دور مكفول للصنفين ولا يكره شراءه على العقد الخ وقد يشهد كلام  
الصفة وجود خلاف فيه اعني بيع الهبة حيث قال فيها تحببه وقع لكثير من علماء  
حضر موت في بيع الهبة المعروف فيمكن بيع الناس اراء واحتجوا بالطلاق لا ياتي على ملجأنا  
بوجود فتواه من حسم تارة من أقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اقلتهم لعلها  
فيجب الكراهة وعدم الانكشاف الى الله احرارنا بقول الصفة من أقوال في بعض المذاهب  
بوجوب لوجود خلاف في صحتها اذا ترددت فان قلنا بعدم الكراهة كما يشهد عدم تعرضهم  
لذلك كراهة الامر واضح وان قلنا بالكراهة لما يثبت من وجهها فانما ظاهر ان الكراهة  
لا تاتي بالصدقة والوقت وغيرهما من وجه البر لا ان الكراهة على القول بها انما هي من  
حيث تعاطى ذلك العقد لا غير وهو فذلك العين بملكها كما تصرف فيها كيف أراد مالا  
وجه لبي التوبة من ذلك المبيع نعم ان كان قد خلاف قوي لطلب مراعاة بيع بيع  
الهبة وعدم ملك البيع هو ما ياتي على ذلك بائنه كراهة جليئة ظاهرة والصرف في ذلك  
المبيع ولو في وجود البر خروجا من الخلاف لان التناول بالمع يرى عدم صحة تصرف المشتري  
في المبيع بالصدقة او الوقت لكونه لم يملكه فهو تصرف في ملك الغير اما ان لم يوجد في صفة  
خلاف ذلك ولا تصرح من امتناع كراهته لذلك فلا يكره وهو الذي قيل اليه الغير الآن  
لعدم وقوفه على ما يقتضي كراهته والله اعلم (مثل رحمه الله) تعالى في بيع باع ببيع الهبة  
ونذر المشتري له بالاقالة اذا جاءه ثم مضت مدة ولم يجيء البائع بالتم ولم يطلب الاقالة  
فهل المشتري بيع المبيع على غير البائع او لا وهل هذا اذا نذر يلزم الوفاء وكيف الحال

لا يستر الجاهل المذكور بتعريم ما ذكره الا في المباحات الخلية يغير منها وان كان قد نذر لعلمها والله اعلم بعبارة الايجاب لعلنا ان جر  
في بيعت الطبيب وظاهر كلامهم ما نالوا في بيع بين يديهم بغيره وضيقه وقد يوجه بأه من شأنه ان كره يخفى على الصوام لم يحصل  
فيه بين يديها لاصلام او الناس في يديهم بغيره من العلماء وغيرهما ثم آيت القاضي بالاطيب قال لو ادعى في زماننا الجبل بتعريم الطبيب

واللهس فيه وجهان انتهى الذي تقدمت عليه ان كان حال الطهارة بحيث لا ينفق ذلك على غيره قبل الخصال في الاصاب والاطال به في تحقيق المسئلة (م) (مثل) رضى الله عنه من حال الحلال اذا بقى في ردائه لم يسه الحرم ولا ظهرت حين التلبس في الرداء غير الله تعالى عنه فهل باحله ذلك استدامة الحبس لانه مجرد ﴿ ١٠٣ ﴾ تروح ام يحرم وتزله القديفة ان استدام لا يلدونا

(اجاب) رضى الله عنه فلم الزاد بالضر فلا حرمه ولا قديفة في الحبس والافتدائه وصحابة الاصاب بعلامه اين جروفي المصروع لو ليس هو بغيره بالطيب ومعه غيره لزمه القديفة انتهى وشيخ جل الاول صلى ما اذا سبق بالتوبى شي من عين الجود نفسه انتهى كلام الاصاب والله اعلم (مثل) رضى الله عنه من القصة التي يلبسونها العرب نظائرها ويغزلونها بغير رز او بان تكون مستودعة وموقوفة ربط جيد على التحصير فلا تكون سريعة الاصلاح واذا اراد القضي الايبس لكان يحرم هل اذا حرم وهو لايس لها تزلزله القديفة ولا يلدونا (اجاب) رضى الله عنه بقوله لم تحمل القصة المذكورة في الاحرام ولا تزلزله القديفة من احرم وهو لايس لها وصارته العلا في حاشيته على الايضاح في باب عزمات الاحرام والمراد بقده ههنا اي التمسك والمنطقة ما يتوصل القدي وغيره سواء فوق قوب الاحرام ما تحتها ما على

اذا لم يأتد الرغ في البيع (الجراب) لا ينفق ان التدر قسما يبرر وجاح والراحى والباج تحيير التاديين هل الشور وكفاية اليمن واما التبرير فيلزم فيه ما لزمه اذا حصل المطلق عليه ولحق بين قدر الباج والتبرير ان الاول فيه تعليق برغوب عنه والثاني فيه تعليق برغوب عنه قال في القصة ومن ثم ضبط بها بخلق بما قصد حصوله فهو انما يأتى فلا ينفق صوم يحتمل التدرين ويخصص احدهما بالقصد الخ وصرح احتضا باختصاص اقتداء الدر بالقرب الغير الواجبة حينما لا يصح قدر المصاعى ولا الواجبات السبيلة والالاحات اذا تقرر ذلك فاعلم ان لانه اى جرى التدر المذكور قبل لزوم البيع بان كان في زمان خيار مجلس او شرط فابيع والدر فسد وان جرى بعد لزومه فابيع والتدر صحيح كما صرحوا به في نظيره في سورة السوال فان كانت الاقالة المذكورة مندوبة بان تدم البائع على البيع صحح الدر كما علم ما قد تده انا والاصح باحة لا يستند تدرهما من صح الدر فيشر ان كان المشتري يحب احضار مثل عوضه فهو تدر تبرر بحسب الولاء به فورا عند وجود المطلق عليه وهو بعينه نفسه لكونه حيلة من رغب فيه وان كان المشتري لا يحب ذلك فهو تدر جاح بغيره فيه المشتري عند بيعه البائع لله اليه بين الاقالة وحدهما عليه كفارة بين هذا وبينه كلاما فاما تحصيلها وتلويها وصارته القصة من قال لانه ان حتمت على عوضه شئ ان اقبلت او انسخ بيع لزمه احد هما ان يندب لندبه وكان بحسب احضار مثل عوضه ولا كما جابوا على ذلك بحمل اختلاف جمع شأخرين فهو قد صرحوا في التعليق بالباج ما يحتمل الدرين ولا شك ان احضار الموضع كلف الى آخر ما قاله وصرح بذلك في الاصاب ايضا واعتمد بهما ان اذا أطلق التادولم يتبدى بهي "الرقعة" باليمن حال كونه تادما خلا كما صرح به في القصة لا يستند التدر قضي الصحيح وهو الدم ثم ان تدم البائع لزم الوضو فالتدر اثنين اقتداء بالتدويم لا يلازم بالوضو فالتدوين عدم الاقتداء والتدوين في صورة الاطلاق بطلان التدويل بطلان وهو عدم التدويم لا يلازم بالوضو فالتدوين عدم الاقتداء والتدوين فطلبت حتى الاقالة والوضوح على ان اقبلت في الصور ثلاث يستند التدويم تزلزله الاقالة لا يستند بقصد تحيير بين الاقالة وكفاية اليمن وهي فيما اذا صح التدر وكان المشتري لا يحضر احضار مثل عوضه كما تقدم في الكلام في اهاذا تصرف المشتري في البيع المذكور قبل ان يأتى الرغ بطل منه وكان التدر صحيحا يلزم الولاء به عند اتيان البائع بمنزلة المشتري فهل يصح تصرفه فيه لانه تصرف في ملكه قبل وجود المطلق عليه وهو اتيان البائع قبل التمر كالوعلقى الطلاق على من قبل حال قهره وكالوعلقى لا يدخل دار زيد اولا يحكم عهده او زوجته والمطلق فزال ملكه عنهما او من بينهما او طلق الزوجة بانها قد دخل الدار او كمل العيد او الزوجة لم يمت فتصرف في ذلك يسايزيل الملك قبل وجود المطلق

الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله عنه من الحرم اذا اراد ان يطلع فوه فاحق شئ من قصره بسبب الطبع بغير اختياره فهل تزلزه القديفة ام لا وهل شذذنا كذا ارا حلة اذا حرك رجله القتب او الشاة ام يفرق بين ذلك افتونا مأجورين (اجاب) رضى الله عنه لا هبة ولا حرمة على من اصابته النار بغير اختياره ما حرقت شعره بخلاف حاله المذكور في

الإيجاب مع مثله وممكنه أي ممكنه من إيجابه ولو وقعت في شره فأحرقت كمكانه منع الخالق في تخصيصه فان أطلق إيجابه  
فذكر لزومه إيجابية تخصيصه والأفلا انتهى وفي الإيجاب أيضا ويحت بعضهم أنه لا بدية على من زال من نحو رجله شر  
بواسطة نظرهما برجل موكوب لا ضراره اليه ﴿ ١٠٤ ﴾ غالباً ولأن السلف والخلف لم يروا وأقبح في ذلك

ولم يعلم من أحاديث أصحاب  
القدية فيه انتهى وردده  
عليه في الحاشية وقوله لا  
يشق عدمه لهذا المبرك  
على الإزالة عيب بل هذا  
أولى من الكره لا يؤيد  
ما ذهبوا إلى الجواهر لأنه  
في شرطه بشرط قصدته  
بالكيفية أي لا يقتصر  
وعدمه وجوبه في  
هذا واضح من كلامهم  
انتهى كلام الإيجاب فظهر  
من كلامه الفرق بين التار  
والحك ولكن البعض  
الذي كره دعوى بينهما  
والجهد ما لا ينجره الله  
صباحه تعالى أعلم (مثل)  
رضي الله عنه من قول  
الإيضاح فرع يجرم على  
الهرم أهل سيد ذبحه هو  
أو صاده فيه لهذا أو  
بغير إذن أو أمان عليه أو  
كأنه سب فيه فإن أكل  
منه عصي ولاجزاء عليه  
بسبب الأكل فهل الأفضل  
هذه المذكورات من غير  
أكل لم يجرم عليه أم لا  
أنه يدونا (إجاب) رضي  
الله عنه بقوله نعم يجرم  
ذلك كما به عليه هو نفسه

قبل ذلك بفرعين حيث قال يجرم على الهرم الأمانة على قتل السيد بدلالة قال الشارح ابن علان أي ولو لم  
كان يده ضئيلة والأفلا لا يلزم خطفه أو طيرة آتة أو صبيح أو نحو ذلك انتهى كلامه والله سبحانه أعلم (مثل) رضي  
الله عنه عن ملك صيدا فأحرم زال ملكه عنه ولزمه أرماله طوارفه له ملكه مرات كثيرة وهو يعود إلى ملكه مثل

الحمام الذي ألت البيوت ثم بعد إرساله وعوده ألتقه حيوان أو غيره فهل يلزم المالك الجزاء وهل إذا أرسله وألصق  
 تحلل وعقله بذلك وهل إذا أخذ حلال بعد إحرار المالك وبصحه سقط الجزاء أم لا بينا لنا ذلك (اجاب) رضى الله  
 عنه بقوله حيث لم يضرع به عليه بعد إخلاله فأناله ﴿ ١٠٥ ﴾ الحيوان المذكور فلا يلزم شيء وإذا أرسله وماد

بعد تحله وهو في غير حرم  
 ثم صاده هو أو غيره ملكه  
 وإذا أخذ الحلال بعد أن  
 أطلقه المالك وأمن فانه  
 يملكه إلا أخذان كان في  
 غير حرم وكذا قبل إطلاق  
 المساقط وفي التبع وحيث  
 لزمه الإرسال ملكه أخذه  
 ولو قبل إزاله له لأنه صار  
 بها حالته وانه سبحانه  
 وتعالى أعلم (مثل) رضى  
 الله عنه من أجبر حج أحرم  
 عن بيت من جده وبيقات  
 البيت يلزم هل يأثم الأجير  
 بالأحرام من جده هل إذا  
 أحرم من رأس العلم الذي  
 فوق جده يخرج من خلاف  
 القائلين وحوب الأحرام  
 من علم أم يلزمه الذهاب  
 إلى العلم من جده وهل العبرة  
 كالجيب يجب الأحرام بها  
 من بيقات الحج أم يكفي  
 الخروج إلى أدنى الحل مثل  
 التمتع ويحرم بها منها  
 وهل إذا لبس وهو محرم  
 فطر له منه ثوب ودين  
 وجوخة ونزع البدن  
 ولو لم يخرجه في البيت وإذا  
 خرج لبسها هل يتكرر  
 عليه الدم لأن الملاقاة

مأريته معها بخلاف ذلك ففي التصديق بحوان شئ مريض على متقى هذا هل يصح نحو  
 يده قبل الشفاء اختلف فيه المتأخرون والأوجه كما علم عامر أوائل الباب وقيل الفصل عدم  
 الصحة لعلق التلذذ الملقى به ثم إن بان عدم الشفاء كان ملتقى يفتد تبين صحة البيع  
 لأن المهر يتألف نفس الأمر وحيث لم يضر عدم الصحة الذي ذكرته عدلها إلا لم يلزم ماسر  
 قبل الفصل ويهنا يجمع بين كلام المتأخرين المتأني في ذلك انتهى ولعل في موضع آخر منها  
 في صحة البيع وفي الزكاة من شرعي الإرشاد والبراءة فكيف مائه ولا شيء فهاهنا تصاب  
 حين في ملكه جعل كاه أو بصدقة ذكر الواضعية أو صدقة قبل وجوب الزكاة كأن قال إن  
 شئ الله مريض على أن تصدق بهذا المال أو بائلي أو بكذا من أبلى لشئ ولو بعد الحول  
 أو جعلت هذه الغنم ضراباً أو هذا المال صدقة لعدم ملك التصالب أو حصل الشفاء  
 في الأولى قبل الحول ولا تصلى التلذذ بينه من التصرف فيه يضاف فيه خلاف  
 ما لو نذر ذلك في دته كان شئ الله مريض على أن يكون شاة صافقة تصدقاً أو وضعية فلا تقع  
 الزكوة في مناله لبقاء ملكه فإتية أن ذلك دين عليه انتهى زاد في فتح الجواهر وهو  
 لا ينسب لعلق الزكاة لأنه بن انتهى وصرح بذلك في الزكاة من شرح الصلابة وفي شرح  
 الإرشاد المسمى بالإسعاد لأن أبي شريف والكل اتفقوا في التصديق بأن علق الدر بينه  
 يقع من التصرف فيه وهو يفيد أن التمتع من التصرف فيكون قبل وجود المعلق عليه إذا  
 وجوده وهو الشفاء فخرج المتصور عن ملكية المالك وأما قبله فلم يفتح عنها لكن تعلق  
 التلذذ بين المتصور منع التصرف فيها أو قد مثل العلامة السيد محمد البصري فهو سؤالنا  
 وهو أول سؤال في خاؤه وهو تردد في الجواب ولكن ميل كلامه إلى جواز التصرف قال في أول  
 جوابه هذه المسئلة ما تم بها البلوى في التنازل ورواها المتصل من ورثة بيع الصدة المتنع  
 على أصول مذهب الإمام الشافعي وذكر كرموا ما صدرت به الجواب ثم قل وما ينبغي  
 التلذذ هل أن يكون صدور التلذذ المذكور بعد لزوم العقد أو يقع قبل لزومه في زمن خيار  
 مجلس أو شرط لم يفتد وأمد الحج كاهو المقرر في المذهب من أن الشرط العقد الواقع  
 قبل من اختيار كالأواقع في صلب العقد في الأمارة به على ذلك العلامة ابن زياد في خاؤه  
 ثم قل في جوابه عبارة الصفة المبيدة لجواز التصرف وعبارة الإساءة المتضمنة لعدم  
 الجواز ثم قل ووقع في خاؤه العلامة المشار إليه يعني ابن حبيب عيين هذا السؤال المتكلم  
 فيه أو لغيره فأجاب بما يؤخذ منه جواز التصرف وأن لم يصرح به في نصيبه مما هو صورته  
 مثل الخ وقل السؤال والجواب يرثه فراجعه إن أودعه مما سبق عبارة خاؤه العلامة الجلال  
 محمد بن أبي بكر الأشعر البجلي أن حبيب يرثها ومنها بعد أن ذكر ما يصرح بالجواز المذكور  
 فلم يلزم فرض عوده إلى ملكه تأييداً عليه البائع طالباً للثلاثة تأديماً لزمته فيما يظهر فكأنه

(١٤) (خاؤه) البدين هو التوب دون البدن والجوخة أم يتكرر عليه الدم بلبسها هل إذا مر على الميتات فأصداً للنسك  
 ولم يحرم منه لغير حراير أو ما مر من سقط هذه الآثم والدماء يلزمه الأحرام مع العلم أم لا أفيدونا (اجاب) رضى الله عنه بقوله  
 لا يأثم الأجير بأحرامه من جده من بيقات يعلم وإذا أحرم من رأس العلم المعروف خرج من الخلاف ولا يلزمه الذهاب إلى العلم اتفاقاً

وإذا استوجر الصبر من مقامه علم بالحكم فيه كذلك يكفيه الخروج إلى جدوة الأصل أن يهرم من رأس العلم ويهرم عليه الأحرام من أدنى الخلل فلو ضل حسد من الاجرة ولزمه العدم ولا يتركز عليه الدم بلبس البنود الجوزة فوق القميص حيث لم يسقأ ثوبا على ماسق القميص بل ولا يصدم بلبسهما حيث كانا بالصفة ﴿ ١٠٦ ﴾ المذكورة وإذا مر على الميتات فأصدا لسكاته

الأحرام منه ولا يجوز له  
الجماع وزوجة من غير أحرام  
ممن أن يوجد العذر فإلّا  
لم يلزمه نكح والباقي  
لم يوجد عند حال النية  
تجريد فإذا وجد العذر  
ليس ولزمه الدم في الحالين  
والله عز وجل أعلم  
(سئل) رضى الله عنه  
عن شخصين يهرمين  
اشتري أحدهم منة  
طوبور خلا فخلا من قضا  
البر وأمر الرفع بذهبها  
وأكلًا لهرمين لهما حال  
كون أحدهما جاهلا  
الحرمة والأخر ناسيا  
الأحرام ليعدان كالأكثر  
الحرمة وكان التبرأ  
من غير إيجاب وقبول فعل  
يلزم المدة لكل طهر شاة  
تجزئ في الاشتباه  
بجزئ صغير حق خسة  
أشهر مثلا أو لا يلزم شيء  
لا المشتري جاهل الأحرام  
وهل العدة على جميع من  
أكل منها من الهرمين  
أو تلزم المشتري فقط  
وإذا أخرج المشتري  
فدى بجميع الطيور فهل  
جاءه يلزم من أكل منها  
شيء أو لا ومن الثمرات

من الوضوءات هل يأبى  
الوطء بالآلة الملقاة الخ تم عليه السدح وجه الله بقره وفيه التصريح بموار التصرف  
في العين التثنية بطلب الآلة وفيه الإشارة إلى أنه لا فرق بين البيع وغيره موصرا حيث يقتضى  
هذا التصريح العلامة ابن زياد في غناؤه فقال بيع أو هبة أو وقف أو اقتر مذكر فلا  
فاقة للباقي في هذا التذلل بالنسبة للوقوف لسويعين مبيح عليه هذا والمسئلة بفتحها إلى  
مراجعة ومزيد تأمل وأسان في النظر فإن ظهر بطلان قول عليه مصرح بفتح التصرف  
فيل طلب الآلة فذلك والافيهي تحذير العامة من صورة هذه العمالة فالهم لولا أنهم  
يؤمنون اشتغ التصرف لم يحصل منهم اقدام على ذلك فليتبينه وليبذره عليه كل من أراد  
الحرم على التصريح لمباداة قتال عز وجل انتهى كلام السيد عز وجل وجهه القول حواه  
فيه على ذلك العلامة ابن زياد في غناؤه هو كذلك في موضع أشنع من حواه في رأيه فيها  
في قول باب البيوع انتهى صها وفي باب الآلة وفي التذلل فراجعه إن أردته وهذا ما يرد  
بالتبينة عليه بن زياد بل هو مذكور في كلام غيره وبارة العضة في البيوع انتهى عنها  
في بيع العدة الذي يهرس بصدده فصها والحاصل أن كل شرط منافق يقتضى العقد القاطل  
أن يقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه لأن تقدم عليه ولو في مجلسه كإيمان وحيث  
صالح يهرم على نفسه انتهى هذا وقد أطلت الكلام على هذا السؤال لا يعمه بلوى  
ولم أر من أشبع الكلام عليها كثر من السيد عز البصرى شكر الله سبحانه وسع ذلك قال ما قال  
وأن المسئلة بفتحها إلى مراجعة لجمعت في هذا الجواب ما ليس له وجه ونهيت عن تكافى  
الخلا في المسئلة أو قره من التكافى فإن كان الحق مرجعا في جواهره فزجبه والأخير  
بأراده منها وكلامهم الدال على جواز تصرف التاجر في الصورة المشرحة أكثر منه  
في المانع من ذلك كآفته تلك وقد وضعت على رسالة قبيصة جدا مجموع من غلاته الخرافة فتنه  
عبد الله بفتحها في بيع العدة لكن ليس فيها التصريح بمسئلة التذلل فلهذا لم أخرج على  
القول منها وعد حتى ادعوا الله مرتبعا عليه مولاي بالآمان يحتمل في وصلي الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم انتهى ما أخرجه مذهبان جواب هذا السؤال والجدة المثلث المتصل

### باب الزمن

سئل وجه الله تعالى إذا مات رجل وعليه دين سترقى فزكوة قال بعض الورثة أعطوني  
سمى من الزكوة وأما سلم ما يتوفى من الدين هل يجب أن يذل أم لا يذل وا ﴿ الجواب ﴾  
ثم يجب إلى ذلك وبارة شرح المنهج ثم لو أدى بعض الورثة من الدين بقدر ما ورثه  
انكف نصيبه كما في تعدد الزمان التمت وفي العطف لم يزد الدين عليها أي الزكوة ولم تر من

الذي تنكف على الحرم في أوقات متعددة من غير موالات فهل تلزمه في كل ثلاث شرعات دم أو لا يلزمه  
الاطعام من كل شرعة دم كيف الحال لا يدوننا (جواب) رضى الله عنه في يلزم لكل طهر شاة نداء الصيد والتبر لا يتدأخول ولا  
هبة بل يجلد والسيان لا هذا من باب الاتلاف وهما الخافضان عنه الاكتم فقط دون الجراء والدم على من أمر بالذبح صها وحدهما

ومثأمرأبه أشد كافي إخراج الواجب وأما من أكل من غير ذلك على الذبح فلا يلزمه شيء بل من حصلت منه ذلة على الذبح شارك المشتري المذ كور في الجزاء وإذا أخرج المشتري ما وجب على غيره بذبحه أجزأ عنه ولا يشترط في الجزاء أن يكون مجزئاً في الأنصبة بل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي العيب والصحيح ﴿ ١٠٧ ﴾ منه وفي الأبواب عند قول الله في الحماة شاة

ومستندهم توفيق بلهم وقيل مستندهم الشبه وأما في الخلاف كافي الحلو وغيره أكلوا كان ضيقاً فهل يجب بضعة أو شاة كاملة وبيان مليون على

في الحياة لم تكن رعتا الله قدرها منه كما يحسنه السبي وتبوء وإذا في الوارث ما خصه أو الورثة قدرها انك في الأول وانككت في الثاني عن الزينة ويرقى بينها وبين الزهر الجلسي بأه أقوى من وجهه وما يصح ذلك قولهم ولوا دى وارت قسط ما لورت اشك نصيبه بخلاف ما لو من حيناً مات لا يملك شيء منها إلا يؤخذ جميع الدين انتهى والله اعلم

### باب الخلع

أو الشاة وجبت توقيماً أو تشبهاً وقضيتها ترجع شاة كاملة لكن في الأطلاق أنه يجب في الصغيرة شاة صغيرة مع القول بأن المستد التوقيف وقوله في الصغر عن الأصحاب وبه يعلم أنه لا يشترط هنا كونها مجزئة في الأنصبة خلاف ما أورد في الروضة في الدمل وإن أقره بضفا أنه كلام لا إيجاب وأما الشران اختلف الزمان والمكان وكان في كل مرة دون الثلاث قالوا يجب الأعداد ولا تكمل العدي لا بثلاث مثوا لية بالعدد الزمان والمكان والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضي الله تعالى عنه هل يجوز العمل بغير العدة من جواز تأخير الإحرام الباقى من المي من ذلك يعلم إلى جسد أم لا (إيجاب)

﴿ مثل رحمه الله تعالى ﴾ هل قبل قول الأب أو الأم في بلوغ ولدهما بالنسب أم لا (الجراب) قال في الخلع من العتق بالبرغ باسكمال خمسة عشر سنة قرية تحديداً من إحصاء جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين أو شدة قال بخلاف ذلك انتهى وفي الأفراد من قالها ج وان أدى البرغ الصبي بالنسب بغير سنة قال في العتق وان كان غرباً لا يعرف له دولة لأشياء في الجلق فيه يشترط إذا عرضت لسن أن تبينه الاختلاف فيه لم لا يبعد الأخلاق من عقبة موافق لما حكم في مذهبه لا وهذا ظاهر لا اشتباه ولا خلاف فيه عند تأويله بفرق بين هذا ونظيره الآية في الدمل وحى إلى الميتة رجلان ثم إن شهد أربع نسوة بولاده يوم كذا قبلت وبجتهن السن تبعاً كما هو ظاهر انتهى كلام الصفة منه يعلم عدم قبول شهادة الأم أو الأب ورأيت في النكاح من يتأوى الجمال الرمل ماله ستل من مجل كشيخه زوج القاضى أو ان الم البنت البالغة وانتم صر فيه على ذكر البالغ من غير بيان بالنسب هو أو الخصى فهل يمكن ذلك وبحكم الله القصد وهل يصح بلوغها بالخصى بمجرد تولها حضن من غير تحليف وأن التمت وهل الاحتلام كالخصى والسن في ذلك أم لا بد من سنة تشهد ورجلان لا رجس وأما أن لا يمس من قبل المسال فأجاب بكذا كراهية مع الاذن وبحكم الله القصد ولا يشترط بأن يمس به وقبل قولها في بلوغها بالخصى أو الاحتلام عدلان كان بلايين وان التمت فان أخلقت الأفراد بالبرغ قبل في أصح الوجهين واختاره الأذوى الاستساراً ما بالبرغ بالنسب فلا يثبت الآية شرعية انتهى بحروقه والله اعلم

### باب الصلح

رضى الله تعالى عنه هل يجوز تأخير الإحرام الباقى من المي من ذلك يعلم إلى جسد أم لا (إيجاب) رضي الله عنه قوله لم يجوز تأخير الإحرام الباقى من المي من ذلك يعلم إلى جسد أم لا (إيجاب) رضي الله عنه قوله لم يجوز تأخير الإحرام الباقى من المي من ذلك يعلم إلى جسد أم لا (إيجاب)

﴿ مثل رحمه الله تعالى ﴾ إذا كان الرجل عليه دين رجل مؤجل إلى مدة معلومة وأراد الدين أن يشتره بأقل منه هذا أو يشتره غيره يجوز أم لا افتونا (الجراب) لا يجوز ذلك ولا يجل الدين بشرائه بأقل منه وقد صرح آتينا بملك في باب الصلح وعبارة المتهاج ولو صالح من حال على مؤجل منه أو عكس نقا الصلح قال الخليل في المفتى لا يجوز في الأول من الدائن والخلق الأجل وصفة الحلول لا يصح الحلها وفي التانيقو عدل للدين باستاد الأجل وهو لا يسطر انتهى قال في المأجاج فارجل المؤجل صلح الأداء قال في العدة رضي الله عنه قوله لم يجوز تأخير الإحرام الباقى من المي من ذلك يعلم إلى جسد أم لا (إيجاب) رضي الله عنه قوله لم يجوز تأخير الإحرام الباقى من المي من ذلك يعلم إلى جسد أم لا (إيجاب)

وهكذا أم الواجب فدية واحدة وإن نزع ثم ليس ثم نزع ثم ليس أم كيف الحكم أفتونا (إجاب) رضى الله عنه حيث ليس  
 فغيره لم نزع وليس تكررت عليه الفدية أن اختلف الزمان أو المكان أو أخذ تكفير سواء كان زعمه لعدم كسئل حثابة أم لا  
 وإن ليس لعدم نزع لعدم كسئل حثابة فلا ﴿ ١٠٨ ﴾ تكرر وإن اختلف الزمان والمكان وأما نزع لاصري

أو يستعد الاجل بخلاف مادام جهل فيزداد دفعه كآية عليه ابن الرخصة والسبكي  
 وغيرهما وقاموا على من هن أن عليه ديناً فأداءه فبان خلافه فانه يسترد مقصدا انتهى قال  
 في التهاج ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة وبقيت خمسة حالة  
 ولو عكس لما ائتمن انتهى قال في الصفة بأن صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة لانه إذا  
 ترك الخمسة في نهاية حلول الباقي وهو لا يصلح ثم يصح الزك والعهد والتكثير كالحلول  
 والثأجيل في نهاية حلول الباقي وهو لا يصلح ما تقر أنه لا فرق فيه بين الروى وغيره قول الجواهر بعد كلام  
 الجوزي وهو يدل على فرض ذلك في الروى فلو سكتنا له عروض مؤجلة فصله على  
 بعضها جازان قبض في المجلس الطائفة ضيف انتهى كلام الصفة وإذا كان الصلح  
 الذي هو أم من البيع لا يصح فالبيع الأخص من باب أولى كالأب لا ينفى عن بيع شراء الدين  
 بين بالشروط التي ذكروها في الاستبدال عن الدين فراجع إن أردته والله أعلم

﴿ باب الوكالة ﴾

(مثل رحمه الله تعالى) في شخص وكل آخر بيتاً جره يمين من يحمل له بضاعته التي فيه  
 في مرصعك إلى جدة بلغة الوكيل الـ جدتكم يثقل أمر الموكل واستأجر منها مراكبا  
 يذهب إلى اليمن ويصل فيه البضاعة إلى حدة فهل إذا حصل على تلك البضاعة تلف يضمن  
 أولا (الجباب) في الوكالة من التهاج مالم يصح مع شخص معين أو قزمان أو في مكان معين  
 معين على الصفة وإن لم يكن نقده أجود ولا زافير فيه أكثر لانه قد قصد اخفاء انتهى  
 وقال في شرح التمهيد وإنما يضمن المكان إذا لم يقدر الثمن أو ناهه من غيره والأجزاء البيع به  
 في غيره كإفائه في فروضة من جرح وأمره انتهى وفي الصفة أيضا النهاية وغيرهما نحوه  
 وفي حاشية النهاية لشبرا المسمى مالم يصح قوله قال بيع الخ مثل البيع غيره من سائر العقود  
 كالنكاح والطلاق انتهى فدخل في قوله سائر العقود عقد الاجارة وحلقت فيضمن الوكيل  
 المذكور في السؤال لحاقته تعيين الموكل فيأبى عنه من المكاتب للاستيفار وهو اليمن فيرى فيه  
 ما تقدم من كلامهم فإن ناهه من الاستيفار بغير اليمن ضمن وكذا أن لم يمه ولم يقدره الاجرة  
 فإن لم يمه وقدره جازة الاستيفار بغير اليمن يكتدو هل يضمن أولا ظاهر كلامهم في التوكيل  
 في البيع الضمان ولكن الفرق بين مسئلتنا والبيع ظاهر فإن في مسئلة البيع قد تقل المبيع إلى غير  
 البلد المأثرون فيه بخلاف مسئلتنا على أن مسئلة البيع أيضا لا يضمن كلامهم من السلامة ابن  
 قيم تقل من السباب والروض وترحمه لشيوخ الاسلام مائة فهم منه عدم الضمان حيث  
 جزا الخلق قالوه هو فبهم حتى انتهى ولكن الخلق يوافق الاول والمذهب نقض ومع ذلك  
 فافرق بين مسئلتنا وبين مسئلة البيع غير خفي والله أعلم (مثل) رحمه الله تعالى في رجل

المراد المذكور بل لزوال  
 نحو المرض كبره تكررت  
 عليه فدية أن اختلف  
 الزمان والمكان أو أخذت  
 فدية والله تعالى أعلم  
 (مثل) رضى الله عنه  
 في امرأين واحدة منها  
 مزوجة واحدة عزبة  
 ثم سافرتا من جدة إلى مكة  
 وأحرمن بمرة ثم وصلا  
 شتاة لدررب أصابهما  
 كسل وغطيا وجوههما  
 وحسبا أن الاحرام يطل  
 ووصلا إلى مكة ولم يطوفا  
 ولم يصليا ثم انصرفتا  
 المزوجة وغطت وجهها  
 فالتقى يصحب على الزوجة  
 والذي على الزوجة أفتونا  
 ما حوون (إجاب) رضى  
 الله عنه يلزمها بقطعة  
 الوضوء مع العلم والتعمد  
 والاختيار شاة اضعية أو  
 صيام لانه أيام أو ثلاثة  
 أصبح تفرق على ستة مراكب  
 لسكن واحد نصف  
 ويلزمهما الطواف والسعي  
 والتقصير لم يلزم الزوجة  
 مرة ثالثة نعم بهما  
 أحرمت أولا وطوفوا  
 ونسوا وتقصروا والله

سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه من شخص أكرم بالجمعة ثم عرض فيها أمروا ثم بعده شخص من  
 آخر بالجمعة ما موور ريث يصار معين فهل تصح الاجرة للمعرض أم لا والمهرم الثاني فافتونا في حقه وبجرته المين هل يصح له  
 تى والمثلة واقعة أفتونا (إجاب) رضى الله عنه حيث كانت الجمعة لريضة وقتت الجمعة الاول لميت وليس اصاح شيء من

الاجرة ووقع حج الثاني له وان كانت الحلة فلا غنى اذنه الميت او وارثه ووقع فيه الميت واستحق الاجرة ومن لم يتبعه  
 الذوق جده والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله عنه مما اذا احرم قضان ضولا من ميت يجمع وصيق احرام  
 احدهما لا يصح من الاحرامين بل يجب ١٠٩ اجرة احدهما ان احل عاين لهما وصية الميت اجرة

سينفذ لا ينفق أحدهما  
 أمرت به بغيره بغيره  
 لها اذا كان أحدهما هو  
 موسى الوارث شلا  
 بالتبذ لها ولا اذا قلتم  
 بمصلحة احرام السابق  
 لحرمان الثاني بفساد  
 يتبعه أيسدونا (اجاب)  
 رضى الله عنه ثم الاول  
 من الاحرامين هو الواقع  
 من الميت حيث كان النكاح  
 فرضا لا غنى اذنه الميت  
 وحيث كان الاول فضوليا  
 فلا ينفق شيئا وأما الثاني  
 فوقع جده الا اذا كان  
 النكاح تلاقدا اذن فيه  
 الميت فبشع الحج لميت  
 وينفق الاجرة الشريعة  
 والله تعالى اعلم (مثل)  
 رضى الله عنه من الصغرة  
 التي بين عليا لعن القبة  
 هل يجرى الوصي بها او  
 لابد ان يكون الوصي  
 نفسه أيسدونا (اجاب)

من اهل حضرموت يكتو كل آخر في بيع حقة بأرض حضرموت ما عدا الوكيل وصارت  
 في حوز المشركى ومضت مدة على ذلك ثم أن الوكيل باعها مرة اخرى فكيف الحكم اثنوا  
 (الجواب) قال في المنهاج ينزل الوكيل بخروج محل التصرف عن ملك الموكل انتهى ويحتمل  
 فان باعها الوكيل قبل بيع الوكيل مع البيع حيث استجمع شروطه وانزل الوكيل بخروج محل  
 التصرف الذي هو الحقة عن ملك الموكل فلا يصادف به الثاني محلا وان باعها الوكيل  
 قبل بيع الموكل العكس الحكم فيصيح بيع الوكيل دون المالك لخروجها عن ملكه قبل بيعه  
 فحيث تصادف اهل شي من ذلك او كانت به عينة والحكم واضح وحيث لم يلزم السابق منهما فالقول  
 قول المشركى من الوكيل بينه على نفي حله بشره المشركى الثاني قبل شرائه لان الحقة  
 في يده وصار يأخذ ثمنها كما هو في السؤال وقد صرح الزجدي بغيره الزواجد بغيره  
 ولو بيع الموكل والوكيل وجهل السابق قال القاضي ان اذنى من فقهه العين السابق بالقول  
 قوله يصفى الى لم اعلم أنك اشتريت قبلي وان لم يكن في يدا أحدهما فلا حكم لواحد منهما بصفته  
 انه السابق بل نودى على أن يقرأ أحدهما الآخر انتهت بحروها والله اعلم (مثل) رجا الله تعالى  
 الاول كل الرجل وجلا في شره شيء من التياب وغيرها وكان الرجل يملك ما وكل في شرائه  
 فهل يجوز ان يبيع من نفسه لوكله أو يملكه أو يملكه في الشراء منه لوكله اثنوا (الجواب)  
 لا يصح أن يبيع الوكيل من نفسه ويشترى لوكله كما يصح به كلامهم قال في الروض وشرحه  
 شيخ الاسلام ذكرنا ولا يجوز بيعه اى الوكيل ولا شرأه من نفسه وملكه ونحوه  
 مما جره ولو اذنه فيه لتضاد فرض الاستخاص لهم والاستصاء للوكيل ولان الاصل  
 عدم جواز انفراد الموجب والمقابل وان انتفى التهمة ولانه لو كان لبيع من نفسه لم يصح  
 وان انتفى التهمة لا لصاحدا للموجب والمقابل الى اخر ما في شرح الروض وقول السائل او يملك  
 وكيلا لا يجوابه من ذهب الشافعى أن الوكيل لا يجوز له التوكيل بلا اذا الموكل فيما يتأق  
 منه بفسده كما هو مصرح به في التوق فضلا عن غيرها والله اعلم

### باب الاقرار بالنسب

سئل رجا الله تعالى امرأة أقرت أن فلانا بن عمها فهل يورثان والحلل أحدهما  
 لا يشتران ان نسبهما جوا واحدا وليس ينفقونه أو اجانب أو اهلها يورثون ان ينكحاهم مرة أفيدوا  
 (الجواب) لا يصح الاقرار المذكور لعدم استبصاره شرائط الاقرار التي منها كون  
 المقروا ذاتا كافا في المنهاج وفيه معلوم ان الفترة المذكورة ليست كذلك بل ولا ورائه لانها  
 من فوات الاحرام وسئل شيخ الاسلام ذكرنا من أقرت بأن فلانا ولد اختها وانه برثها هل  
 هذا الاقرار صحيح وريثها ما يجب بأن هذا الاقرار غير صحيح لانها ليست ولدة حازنولا

من الحصى غنى اصاب يجمع الحصى بالرى اجزاء وما اصاب سائل الحصى ليس يجمعه ولم يميزه والمراد بجمع الحصى في موضعه  
 المعروف الآن به هو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي التبع وشرح الايضاح لرمي وابن الجمل والى علان  
 والايهاب والبراءة لابن علان كلام الشافعى يدل على ان يجمع الحصى اليهود لان سائر جوانب اليهوديين واليهوديين

شخص جرة العتيد على من هو الذي كان في مدهد على القيد عليه وسلم وليس بجدار الأصل بناء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه الخ ما فيها ولا شك انما ظهر من الصخرة المذكورة من جميع المحصى ثلثي فيه جائز ولا يشترط في صحة الرمي التبعاد عنها ولا الرمي تحتها بل يرمى الرمي على الصخرة تحت العلم المتصوب والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضي الله عنه من قول الشيخ احمد ان جرة في شرحه ﴿ ١١٠ ﴾ على مختصر فاضل في رمي جرة العتيد واما

ما يفهم كثير من الجسلة من الرمي من اعلاها لباطل لا يتدبر فهل قوله هذا مصرح به في جميع كتبه فان قلت لا ينو انما ماضو القيد هو من أحد من يرمى على الذهب وافقه على هذا لا ينو انما يات ثانيا (اياب) رضي الله عنه ثم قال العلامة الشيخ محمد ابن سليمان الكردمي في الرمي في حديثه على التشرح المذكور قوله من اعلاها أي الى خلفها لا ارمى من اعلاها الى السرى فاه يكتفى خلافاً لغيره من هذه العبارة عدم الاجزاء قد صرح الاجزاء في الايباب وكذا السطواني في شرح البضاري اقتضوا على اه من حيث وما ما جازوا استعملوا وجعلها من بينه او يصاره او من فوقها او

يرمى انتهى لم اشدت جنة مائدة من أهلها او من الاجانب بذلك وان كان سكتهم هم في ذلك جماعة من جميع يؤمن بواظهم على الكذب ويحصل الظن القوي بصديقهم ثبت النسب بعد استبصارهم الشروط والكلام في الاقرار بالنسب دون الاقرار بالزوجية اما هو فقد رأيت في فصل من بعد النكاح وما يفهم من العتيد ماضو دون الاقرار بالزوجية فسكت او امرأه هذا زوجي فسكت ومات القرويه الساكت لاعتكافه وفي الاولى لا أنكرت صدقت بينهما مع ذلك يقبل رجوها ولو بعد موته كما يأتي آخر الرجعة لانها حرة يعني عليهه وقد علمت وهو يتم على المطالبة الى آخر ما في الصخرة القيد اعلم (مثل) رجه الله تعالى وجل مات وادى آخراته ان يصدق بغيره اولاً (الجواب) ثم يصدق بقراره المذكور بشروط منها ان يكون القريكلما أو مقصاه ليدخل السران المتدبر بسكره وان لا يذهب الحس بأن يكون في من يكن خلا ان يكون ان رجه قلوبات منه عشر من سنه مثلاً وكان الميت المذكور صغير السن بحيث لا يمكن ان يكون ان رجه قلوبات القرويه لا يكتفي التشرح فان كاذبه بأن كان معروف النسب من فيه او لود على فراش نكاح صحيح فغيره ان عمل يصح استعماله وان قتله صاحب القرائ بلان اذا قد يستلحقه وفي قبول استحقاق الغير ابطال خلق الثاني وان لا يكون المستلحق يتبع الملة قد اوتحقا لغيره ان كان يصح استعماله مخالفة على حق السيد بل لا بد من رية وان لا يكون الملقى به ميتاً ولو سكت ان رجه حيا لم يصح اقراره بمسكون الميت ابنة استعماله ثبت نفسه من المرح حياه بقرار غيره وان يكون القرويه حياً حاراً لثقة الملقى به حين الاقرار بخلاف غير لو ان كرفيق وقابل لاه اذا لم يرث الملقى به الميت لم يكن خليفته في الملقى بالنسب فلو كان لم يلقه به وارتفعه اشترط موافقة اقر على اقراره وان كان زوجة واذا أردت البسط في ذلك فراجع كلامهم او اخر الاقرار فيه والله اعلم

### ﴿ باب النصب ﴾

﴿ مثل رجه الله تعالى ﴾ اعتاد بعض سلاطين جلوي انه جرح الناس من استغراج بعض المعادن كالالاس والذهب في الارض الموات ولم يصحها هو انما قال لهم هذه البضائع ماضى وأمر الناس باستخراجها فاستخرجوا وظهروا بالصغير من المعادن تركوا لا يشترط منهم واذا ظفروا بالكبير منها اشتراء منهم بالحق القليل ونهاهم من بيع الكبير منها من غيره واذا باعوه من غيره خفية وعمل عليهم وعزروهم بأنواع العذاب والتعذيب فهل يجوز له ذلك اولاً وهل يجب عليهم امتثال امره حتى لا يجوز بيع الكبير من المعادن من غيره خفية

الزركشي في الخادم وغيره مما لا يخفى التوقف به وقد اشتهت النكلام في بعض الفتاوى اه كلام أو للاحق في المسئلة المذكورة ومنه يعلم الجواب من أن الشيخ لا يقول بالبطان الاداري من اعلاها في الرمي وانما يقول بالبطان ذاري من اعلاها خلفها هكذا هو الواجب ان يفهم وما سواه فهو باطل فيه معول عليه وفي الايباب فعل منه ان ما يفهم

كثير من جهلاء الحاج من رعيهم من اعلاها بأهل لانه ليس له الا امرى واحد وهو ما بأشها على الجادة دون ما عاده  
من سائر الجوانب وهذا من خصوصياتها اذا جرتان الاخرين يرى الى كل منهما من سائر الجوانب ثم قتل كلام الشافعي  
وهو قوله فان زما عمن فوقها ولم يره من يمينه ١١١ ٥ الوادى أجزاء انتهى قال لان صفاء فها يظهر انهما

من فخره فخرى الى أسفلها  
لا زماها من رويها  
وهذا ظاهر من العبارة كما  
لا يفتى اه كلام الايجاب  
وبالله التوفيق والله سبحانه  
وتعالى اعلم (مثل) رضى  
الله عنه فيجيبه في الجواب يوم  
الفر الاول ويظهر ان التمس  
وهو روى جرة العتبة حادثة  
كونه لما على السور والى  
مضى فجمبت روى يوم  
الفر الثاني فهل يفسده  
جزءا من اياه والى حال ما ذكر  
ام لا وهل اذا خرج من مضى  
فرق بين العتبة وغيرها  
وهل فرق بين ربيته  
وغيره او مالك وهل في  
ذلك اختلاف او تنصيص  
بالافتقار وهل اذا فسد  
السود له الخروج ام لا  
أفتىوا (اجاب) رضى الله  
عنه بقوله نعم يفسد عوده  
بسبب مزجه المذكور ولا  
فرق بين جرة العتبة  
وغيرها لافرق بين ارضي  
والطوافر المذخور وغيره  
واقطعوا الايضاح ولو  
فقر من متى يوم الفهر  
او يوم الفهر الاول ولم  
يرم ثم عاد قبل غروب

أولايجب ٥ الجواب ٥ اعلم ان المادن على قسمين ظاهرة وهي التي تخرج بلا صلاح في  
بروزها وانما الملاج في نصبها وذلك كفضة وكبريت وكافور هذه لا تملك بالاحياء بصفاتها  
تلا ولا تثبت فيها اختصاص بغيره ولا اقتطاع بل هي مشتركة بين المسلمين وغيرهم كالسود  
والكلا والبطنة وهي التي تخرج بصلاح كذهب وكفضة وحديد وكبريت وغير ذلك وهي  
وسائر المادن البتة في الارض كاليقوت وهذه لا تملك بالغير والعمل ايضا ولا بالاحياء في  
موات ولا تثبت فيها اختصاص بغيره بل يجوز للأمام اقتطاع اوراق الاقليات واذا  
أحيا المادن فلا يظنوا امان بغيره قبل احياء اولان عليه فلا يملكه ولا يشتبه والاملكهما  
ولا فرق في ذلك بين المادن الظاهر والباطن عند الجلال ارضى كافي التهاية ووافق الشيخ  
ان جرم من هذا الا انه قال ان يملك في المادن الباطن عند العلم به فله بالاحياء دون بقية صرح به  
في الفتاوى بتأليف في شرح المنهج اذ علم ذلك طر جمع الى ما يتعلق بالسؤال فنقول ان قول  
السلطان هذه البتة على ما عصى لا يملك به شيئا في اموال الذي يملك بالاحياء من غير تفصيل فضلا عما به  
تفصيل كالمدن الذي كلاً خاضعة لا تدخل فيه الا ارضه اقتطاعه فغيره اقتطاعه ارضى لا تملك قال  
الجلال السبوطي في فتاويه فلا من اقتضى حينئذ تملكه المادن الظاهرة لا تدخل لا بجهاد  
الامام فيها الا لا يوسع فله من أحد منها اصل بخلاف الوادى والمادن الباطنة على أحد القولين انتهى  
ان من الامام فيها حق الاقتطاع لا لارتقائى على أحد القولين فمن رضى ان ذلك الذهب المذكور في  
السؤال من الصنع التي تخرجها السيول من المادن فهي من المادن الظاهر فلا حق للأمام فيها  
ولا للاقتطاع للارتقائى ورأيت في بعض فتاوى ابن حجر ما صورته سنة المادن الباطن كالمخ  
ومعه اذا كان لا يحصل منه شيء الا بميل واعتاد الولاية الاستيلاء عليه بحيث اذا ملك  
الوالي المستولى عليه خلقه من بعده فلهما يستأجر الوالى عمالا يحملون في المادن المذكور  
وحقة بغيرهم على العمل بغير اجرة فمن يكون المتحصل من المادن فوالى أم يحصل  
ولو بغيره رجل آخر متلاوا أخذ من المادن لنفسه فهل يملك الجواب من أخذ من مادن شيئاً  
يخرجه غير ملكه مالم يتوجه به بالنسبة لغيره الاجير ومالم يتوجه به بالنسبة للاجير اما اذا  
توى الاول نفسه او اطلق او توى الثاني نفسه فيملكه كل منهما وهذا التفصيل الذي ذكرته  
فيهما ظاهر وادلم ارن صرح به انتهى ملأ به في كلام ابن حجر وقلت من خط بعض تلامذة  
ابن القيم وقول السائل هل يجوز له ذلك اولاً قلت انه لا يجوز وأما من جلة أهل أموال  
الناس بالباطل وقوله وهل يجب عليهم اشتغال أمره الخ جوابه لا يجب عليهم اشتغال أمره  
بذلك فلم يج الكبر منها من غير خفية لمصلحة اذ صله المذكور حرام والحرام لا يجب  
اشتغال أمره فيه باعتبار الذي يظهر ففتير عدم وجوب اشتغال أمره في صورة السؤال  
ولا ظاهراً والفرق بينه وبين التسمير ظاهر فانه في التسمير انما يملكه لصحة مائة المسلمين ولم

التمس من اليوم الباقي أجزاء العود ولادم عليه انتهى مظاهر المفهوم المذكور اه اذا ما بعد الغروب لا يشعه العود  
وهو كذلك لكن الفهر تصوير مسئلة اه تفرد واما ما في السؤال فهو لم يفر ولا مرم عليه بل حزم على خلافه وبطل  
لذلك ما في بطل فلامنة وشرح الايضاح لابن الجلال والزمى وابن علان والعبارة لمع حيث حلوا فهو الايضاح

المار بقولهم لا يجره مع عدم حوده قبل الغروب أرض من متى والتمسك انتهى فدل قولهم المذكور ان مسقة الاضاح  
مصورة حين فرغ من العزم على الخروج الى من لربى والمبيت واما حيث عزم كما ذكره الخرج قبل الغروب وهذه  
وله النود ولائى عليه والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ ١١٢ ﴾ (مثل) رضى الله عنه عن اوائى الخرف المصورة

من طين الحرم هل على  
اليقين عندكم انهم  
طين الحرم وانما لم  
الهامن طين الحرم فصل  
احسن المصلح كراها  
ليست من طين الحرم  
الذين يجهل بقولهم كائن  
حجروا والله اذا ثبت بقينا  
من طين الحرم فهل الذى  
ياخذ الاوائى المتفرقة  
الى الحرم من نحو جدة  
واما طينها عليه الامم كالم  
المياض بالنقل من الحرم  
الى الحرم ليس عليه ام  
انما اخف من انما المياض  
بالنقل من طين الحرم  
الذى يباشر النقل من الحرم  
الى حله اخره يمكن عليه  
ام والام على المياض  
الاولى كما هو الاكياس  
يشقون الاوائى المذكورة  
من جهة ويقلونها الى  
نحو الحرم وغير ذلك  
ينـ والتاثل (الجلب)  
رضى الله عنه بقوله لم  
اوائى الخرف المذكورة  
ليست من طين الحرم كما هو  
صريح كلامه امتناع عبارة  
النخبة فلا يغير واحد من  
متبرى المكين المسرة

يا غلشيا لثمة ظاهرا من قبيل البصت والرشوة بخلاف مستثنا والله اعلم ﴿ مثل رجه  
الله تعالى ﴾ اعتاد بعض سلاطين جاورى انه يأمر الناس بكتابة الصلوات الجلس والجمعة ويقول  
لهم من ترك صلاة منها غير عذر عليه كذا وكذا من الدرام وأمر خداه بطوطون بالبلد  
ينظرون من تركها فاذا وجدوا غلوا منه دراهم كاشروا أو عزوه بأشياء التنازل هل  
يصور ذلك أولا اخترا ﴿ الجواب ﴾ لا مزية في أن الجملة فرض عين على كل من استجمع  
الشروط والراجح في الجملة انها فرض كفاية على من استجمع الشروط أيضا فن ترك  
الجمعة من غير عذر كحل حد كافي القصة والنهاية وغيرهما لكنه انما يقتل بقسمها  
من لئله اجابا فانها حنيفة يشول لاجبة الاعلى اهل مصر حائل ولا ترك اهل  
البلد الجملة في غير الجملة من الصلوات الجلس لغيره مستط لو جوبها اولاها منهم  
من لا يقوم الشرع عليهم فأنهم الامام على الراس القائل بانها فرض كفاية وانها من يقوم  
بالشعار منهم فليس للامام عليهم وقد سبق فيها قدته من الاجوبة ما ينفذ وحوب  
المحذور عنها لغير المحذور اذا مر بها الامام فقد جوا وجوب صلاة الاستسقاء والصوم فيه  
حيث يأمر الامام فرض الكفاية ان لم يكن فوق السنة رتبة لا يزل عنها بل مستثنا داخلة  
فيهم قولهم يجب امتثال امر الامام في كل ما لا يخالف الشرع وامر غير المعذور بمحذور  
الاجابات مما لا يخالف الشرع كالاخفى وحديثنا في من لم يحضر الجماعة من غير الضرورى من  
كل من تنافه امره لان الوجوب في كل هذا يلزم وظاهر للامام تميز من لم يحضرها  
اذا اطلع عليه والتدبر راجع الى رايه شدة وضفا ولكن لا يصح ان يبلغ بهادى الحدود  
حيث كان التميز بالجلد فيجب ان يقضى في الحرم من ربهين وفي المبدع من عشرين جلدة فان  
مزد غير الجلد من حبس او توبيخ باللسان او تقرب او كشف رأس او حلقه اوقام من  
الجلس او كسبه وجد أو اوكابه جاز امتكوا صلا الدوران به ذلك بين الناس وتعد به بأشياء  
التقوى وصلبه حيا ولا يصح ثلاثة ايام هذا وأما الله هو المذكور في كلام اختمنا الشافعية  
رجع خدار ذلك وكيفية الديره قالوا وشيخ على الامام ان يفعل من هذه الاشياء في حق  
كل محرم ماره لاتباعه ويمنه وان يراه في التدرج والتزيب ما رايه في دفع الصائل  
فلا يرق رتبة وهو يرى مادونها كافيا وأما أخذ المال فمما يحرم من اثنا الشافعية فبطلت  
وحققت فهو من اكل أموال الناس بالباطل نعم رأيت في بعض شاوى ابن علان نسخة جواز  
أخذ المال تعزير الامام ما كتبه وحده فلا يدل له تحريمه ردا ردا رضى الله عنه لما حجب  
من رايه ونهيه دور باعة الجمرات قلنا لا معنى لثمة ذلك فليظن الى حال الجانية وما يترتب  
عليها من العاصد والضرر ويأخذ بغيره الى آخر ما كتبه ابن علان وهذا الذى عزاه ابن علان  
لذهب ما لا يخلو من نظران المعروف في مذهبه عدم جواز أخذ المال في التنازل قال الجرولى

التي يؤخذ منها طين فتمسك الآ من الحل كاحرره جماعة من العلماء وثقه في الايجاب من الشافعية  
ولما علم ان احدا من الشافعية ذكر خلافه مع تتبع ذلك لكن المدرات الاستحسانة الله اعلم اي ذلك اراد الشافعية كصاحب  
التصاوى القريبة ام البعدة لانهم ذكروا ان الحرم من جهة الذين سجدا يبايع بتقديم الذين فاستحق انهم المارح من الحرم

الامر فيه واضح ومثلك فيه فالواجب عدم اخراجه كما صرح به ملزمة الخنفه لكن يرضى الاخراج المجازة كقول  
الاصحاب وخمسم كلامهم انه اذا اخرجته غيره الى اهل الحرم عليه الشرارة لان الذي حرموه هو الاخراج الى اخرجته  
فلهذا حرم عليه وداه اهل الحرم (مثل رضى) ١١٣ \* عند من ترتيب الكتب بترتيب الحرم اخرجها  
أهل الكتب الى الاكل

من الملكية في شرح الرسالة تكلم المصنوعون ابن وضاح عن ابن جهم انكار بصل  
الناس الخلق في ذكره ليعنون في سلويات اخذ الامن قول هرا بن عبد العزيز تحدث  
قناس اخية قال هذا كنه يدل على ان قول هرا بن عبد العزيز عام وبشروط هرا يستدل  
اشياخ السون القبال فيما حدثوا من سر نفسه فربما يلزمه كذا ومن وضع يد عليه  
ولم يسه يلزمه كذا ومن لم يلزمه كذا ومن شتم يلزمه كذا وسكك ذلك بدعة اموالها  
السنة لنتهم الله اشمى كلام الجزولي قال العلامة محمد باقر المكي في شرحه على تصديقه  
ابن القاسم الزنقي قول الجزولي ويقول هرا يستدل اشياخ السون في آخر سكتلاه لاشك  
في صحتة لان افرام اهل الجذبات المال لجرهم وردتهم هاهم عليه هوس باب العقوبة  
بالمال المعروف عدم جوازها وقضايا يجوزها الشيخ ابو القاسم البزلي واستدل عليه  
بوجوه واولى في ذلك جزء ورد عليه مذهب اليه من جوازها عصره وبهذه الشيخ  
ابو القاسم الشحام والف عليه تأييد من عمره والسام علوقه في كفايته البرزلي وحاصل  
ما عند من العقوبة بالمال وتخصته من يقول يجوزها الان كلام البزلي ومن رد عليه هو  
والله اهل القروض مع وجود الامام وتكفنه ما افاد الحدود واجراء الاحكام القرعية على  
اصلها ولا شك ان العلون منها الى غير ما حجت مع ان كتب تبديل الاحكام وحكم بغير ما رز  
ان قالوا مانع عدم الامام عدم اتقن من افاد الحدود واجراء الاحكام على اصلها فقلت  
والله اهل اولى من الاصل وعدم الجزر وترك القوى على كل الضيف فسلم القصة في ذلك  
يقضي فيه البيان عن البيان الى قال وقضايا في الكلام هذه المسئلة الامام او صيد الله محم  
ابن يوسف القاضي في جواب ما عن المسئلة في نحو كراس قلت ويشهد لجواز العقوبة بالمال  
في الجملة حديث الثبيل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من وجعوه يصيد في حرم المدينة فخذ  
اسله الى آخره والله الشيخ مياره وان كان هناك الجذبات التخصية فليزى ما يات في ترك  
الجماعة والله اهل الصواب (مستدرجه الله) تعالى اذ عين السلطان على بعض رعاياه  
شيئا كل سنة من الدرهم او الحبوب يصرفها في المصالح يجوز اولاه على يجب امتثال امره في  
ذلك ولا (الجزاب) ان اولئك من طيب نفس لا يفرق في حادين السلطان اذ جازاه الا هو  
من اكل اموال الناس بالباطل لايصله التصرف فيه وجسم الوجوه كائنوا على يد وتقولوا في  
المأخوذ حبيبه الاجماع على التفرم نعم ان كان المأخوذ الحقن الواجب كالكافة فينظر ان  
كان من زكاة المال الطاهر وطلبه السلطان وجب الدفع له وان كان جازوا علم انه يصرفها  
في غير مصارفها بل وان قال اخذها منك واصرفها في السق كافي العفة وانها يذوقها  
بافهم هو يصرفها لا اخذ حجت بل يجب عليه ان يرضى من السلطان عدم اخراجها ان يقول لهادها  
والاخذ منها لا ترقها وثلها نذر فوري وكفارة كذبت كاصحوا به ويندب الدفع اليه

(١٥) (ثاني) معانات بطر الى جدة ام لاول كل حر يلج اليه وجعفر حلتان الى مكة ام لا وهل يتخصي القصر منشي السفر من جدة الى مكة ام لاول العهد بغير ذلك ام فانه اشقوا (انجاب) ورضي الله عنه ثم لجأنا من بين ان يؤولر احرامه من معانات بطر الى جدة كافي الفضة لسلامة اس حر والفضة احد الحاج وان زاد اليه وغيرهم وقبض القول على ذلك الصلاة

الصلوى في رسالته في ذلك لم ولم يلقى السر من جنة الى مكة سائر وعصى السر الطويل من قصر وغيره والله سبحانه  
وصالى اعلم ( مثل ) رضى الله عنه في قول جاور بجليه اليقات ولم يصرم عنه والحال ان الولي مرده التمسك من  
ذكر قبل يلزم عدم المجاوزة ، عل ، انهم بها ١١٤ هـ مع العلم والتقدم لعل لعل لعل كيف الحكم انقوسا

وان كان جازا كافى لعنه النهاية من المجموع وانه اذا حلت ذلك فإعادة صرف المأخوذ  
منهم للمصلح لا يصح حلالا لم تقصر ، لا خيه وهم من عتدهم زيادة على خمسة مائة سنة  
لهم ولم يولهم من الحقوق الواجبة عليهم جزاء الاخذ منهم عند وجود التقضى ومن الحق  
مؤمور بغيره وما يقيد به من جمع قيم والاعمال ياتى وقت أسره سلبين ودينين يصيبه وادارة  
فهو سور يلد وكفاية القاتنين بحفظها والقيام بشأن كازة نزلت على المسلمين وغير ذلك لكن  
لم يردف ملاك زكاة وسهم المصالح من بيت المال لخدمته فيدولنغ متولية ولو قلنا وتدر  
وكفارة ووقف ووصية لهذه الحقوق وأمثالها يجوز للامام اخذها وصرفها في مصارفها  
الشرعية والأفواكم وقول السائل وهل يجب امتثال أمره في الامم اجواب ان كان  
المأمور اذاع بالامام فيه نظرو ولاية كلال الظاهر في الزكاة هو التمسك والمشر والمعدن  
وجوب الدفع اليه وان لم يكن فيه نظرو ولاية وهو من الحقوق الواجبة او السنوة يجوز  
دفعه اليه والاستقلال بصرفه في مصارفه وان كان المأمور به مباحا او محرما او مكروها  
فلا يجب امتثال أمره فيه كاصرح به الجلال المولى في الاستفتاء من حوايه ويزدنى التفتنى ذلك  
تم مال الى الوحوب في كل ما يأمره الامام على من قدر عليه ولو عرما المالم وجوب في الحرم  
المعصى يكون ظاهرا فاضا وعاءه ان كان فيه مصلحة عامة وجب امتثاله ظاهرا او باطنا  
والاظهار فقط ومال الى ان العبرة في المتدوب والباح المأمور به بمقتضى الأمور فان كان  
مباحا عند الأمر سنة عنده وجب باطنا ايضا وانكس فليجب ظاهرا فقط وما جرى عليه  
في التفتنى ملاك سرغيد وجوب الدفع الى الامام وان لم يكن من الحقوق لئى يجوز لها اخذها  
لكن ظاهرا فقط ملا يأمم يهدم الدفع اليه وهذا حتى الوجوب ظاهرا في كلام من عر  
به وأما ما يجب باطنا فيأمم الأمور بتركه واذا لم يجره الاخذ وجب رده على أصحابه  
والاكان آتيا كالأموال الناس بالاخل والله المستعان في مثل رده الله في تعالى في رجل  
سعى بخصى عند ظالم مأخذته مالا ظلا بسبب سبابة ذلك الرجل فهل يضمن الساعى ما  
أخذ بسبب اذام لأحوا ( الجواب ) الذى يظهر فحتم في هذه المسئلة ان عرف ذلك الظالم  
بأخذ الما من سعى به اليه وسكان السعى ظا كالبه الرجوع بأخذ منه على الساعى  
وقسئل الصلاة ابن زياد عن نظير السؤال العجيب فقلت كاهو سطر في الغصب من فتاويه  
قال كما أتى به ابن عبدالسلام والفتن داوى تبعا فليكن الردا فليكن وبين العمل به في هذه  
الاصار اتمى وذكسر ذلك في مواضع من حوايه ويسلفه كان وجه تعين العمل به في هذه  
الاصار اشتهار الولاية بتفريم السعى به لاسما بغيره ان يلا الفتن داوى والردا وان زياد  
فان كان هذا امر ادهم فهو ظاهرا ولا خاتمة والا لادى يظهر مالم منه من التفتنى وحالف  
في ذلك الصفة والنهاية قيل كتاب الدهوى ونسبنا لعل ابن عبدالسلام الى التفتنى وبهما

( اجاب ) رضى الله عنه  
بقوله ثم يلزم الولي دم  
المجاورة ويأثم مع العلم  
والتمدد والحال ما ذكر  
والله عز وجل اعلم ( مثل )  
رضى الله عنه في صهي  
بغير اهرم بالنزول فيه فوجب  
عليه بسبب الاحرام دم  
وليس لعصى مال فليل  
تكون الكفارة في مال  
الولى او بسبب عنه التفتنى  
بالمال ويجب عليه الصوم  
فقط أحونا ( اجاب )  
رضى الله عنه لم حيث  
كانت العدة المذكورة  
مرتبة فاصار المولى  
لا يستط وجوب العدة  
المالية في مال الولي قادر  
عليها لمؤمقر أن ذلك  
واجب على الولي بالاصالة  
فالبيرة دون مولى وان  
كانت مخفية لا مروض  
والله سبحانه وتعالى اعلم  
( مثل ) رضى الله عنه  
في لو وكل رجل ان يحرم  
عن صهي فوجب على ذلك  
الصهي دم بسبب الاحرام  
فيل يلزم الوكيل الدماء  
لاننا قلتم لان من المأزوم  
الولى او يكون في حال

الصهي أفيدونا ( اجاب ) رضى الله عنه بتوهمه حيث كان الدم دم مجاوزة الميتات وقد اذن الولي فوكيل ان يحرم عن مولى  
بما مر به الوكيل بلا احرام فالدم على الوكيل وان اذن له الولي في المجاوزة وما هو من الدم فعلى الولي دون الوكيل والله  
الهادى اعلم ( مثل ) رضى الله عنه في صهي ووليه اهرم ما يمسك ما خلف الولي على نفسه وعلى مولى ثوبا واحدا سائر الجيع

ما بهر من قول والحقهذه يجب الدمان على الولي او على كل واحد منهما فها يؤولونه لنفسه أليدا (أجاب) رضى الله عنه بقوله لم يجب الدمان على الولي واحد من نفسه وآخره بولي له ما هو مقر أن كل دهر للولي فهو على الولي والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن ليس وهو محرم ﴿ ١١٥ ﴾ وأرادنا بقوله قول الامام الشافعي وغيره من اصحاب المذهب في

عدم تكرار قديمة عند التمس والتمس قول الاول ان قلده مذهبه لا يعرف بشرطه او قلده مذهب الامام مالك وكيف فعل بنو النابا نانا شانيا انابكم الله بك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم الا انه في ذلك تقليد الامام مالك في هذه المسئلة ذاه لم يشروطها عندنا لما لم لها من المسائل القديمة والمحدث فيها عدم جواز التقليد في ما في القواعد الدينية فها في الشرح محمد بن سليمان الكندي المدني ما لم يهد كلامه في ذلك فشرح مسلم للامام النووي والصحيح عند اصحابنا وغيرهم من الأصوليين ان يحدوا اذا قلوا لا يحدح عندنا لا يبق قولاه ولا ينسب اليه قالوا وانما يذكر القديم وينسب الى الشافعي بمجازهم ما كان عليه لانه قوله الآن ما أردت قلته من شرح مسلم وسبق من المهمات

الشورى والله أعلم (مثل رجاء الله تعالى) اشد بين سلاطين الجارى جرم الوات تقرض نفسه بنى اجد يقول هذه البضعة ملكي فخرزع فيها عليه كل منته كذا كذا الجواب او القاروا للراهم هل له ذلك او لا (الجواب) الموات لا يملك الا بالأحياء او بقطع السلاطين ابد كغيره المطلق عليك ويجرد قول السلطان هذه البضعة ملكي لا يملك به شيئا فأن احيا الارض المذكورة وفعل بها ما فعل بأشائها بحسب غرضه من الامور التي يكون بها محيا كالذكور في بابها ملكها وملك ما اقتضه له السلطان اقطاع عليك بمجرد اقطاعه كافي البضعة والنهاية للميل الى ملك الموات بنى حذين الوجيين وقامران قول السلطان ماذا كرلى واحد استمرا ولا قبل بل هو واحد منهما لا ه عليك لنفسه من نفسه لا نام بعد حوا لاني كلام أحسن أقتنا ولو جود ذلك سلاطين لتلكوا سائر أراضى الموات وطجروا على حيا الله تعالى ما ياحه لهم وقد صرح اقتنا بأه يجوز للامام ان يمسى بضموات ثم السان يضيف عن الامانة في طلب الرضى وكذا رضى خيل جهاد ولم جزيه وفيه وصدة قوم ضلوه وغير ذلك وصرحوا في القرون بانه ليس له ان يمسى نفسه وعبارة التهاج ولا يمسى نفسه انتهى فاما كان هذا في جرم ما جرى مع الامام تقضه اذا ظهرت المصلحة في النفس مع كونه على اياهه فمسار في حال كونه حتى لو رماضه اعه لاخره على ان يضى في البضعة والنهاية قلا من الشرح اى حامد وقرأه ولا تميز انتهى فها في ذلك السلطان ذلك نفسه وقد فعلوا ايضا على اه ليس للامام ان يدخل ما يشاء محاله للميل لا تقوى والحقى فاجل لو اضى البضعة اذا قرر ذلك فها أخذ السلطان على الوجه المذكور في السؤل من قبل المحقق اكل اوال الناس بالباطل وفي البضعة والنهاية يجرم ولو على الامام بلا خلاف أخذ عوض ممن يرى في حى اموات انتهى وفي الامداد ليس للامام ان يتقاضى ممن يرى الحق وأحياء الموات انتهى وكلت ليس للامام أخذ عوض ممن يمسى بالشارع مسلطا على البضعة ومنه قال ابن الرضا في بضعه وكلا بيت المال من يمس بضعه واهين انه فاضل من حاجة الناس لا ادرى بأى وجه يلقى الله تعالى فاهل ذلك الى ان قال قال الأخرى كالشارع فيما ذكره راجاب الواسعة بين الدور قالها من المرافق العامة كما في البحر وقد أجسوا على منع اقطاع المرافق العامة كافي الشامل وينسب منه على اقطاع القليل لان الاصح عندنا جواز اقطاع الارتفاق بالشارع اى بالاضروفيه بوجه الى آخر ما في البضعة ﴿ ١١٦ ﴾ في قول البضعة والنهاية السابق فياخذ من الشرح اى حامد وقرأه ولا تميز مشكل لتعهم على ان للامام تميز من خلاف التمس بجمع حرمة الشرايعا ثم رأيت شيخ الاسلام قال في شرح الروض ما ناله قال ان الرضا وله فيما جعل التمس هو الاقلوب في التميز انتهى وهو ظاهر جدا وان قال ان جرم في الامداد يردبأه لا يلزمه من منعه من ذلك حرمة الرضى وعلى التناول فقد

ألا الووى اختاره ليصبح ونسب خلافه الى القل طيكن كلامه هو المعتمد كلام الشرح محمد بن سليمان رجاءه واما اذا لم يكن من المسائل الرجوع منها الاولى تقليد امامه لعتته وعمله بشروط امامه من جميع الوجوه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (مثل) رضى الله عنه عن لو ان بقلد الامام مالك في عدم تكرار العدية اذ ليس لغيره وهو محرم فليس

يجوز أم لا لأن قلتم يجوز التقليد لكن بشرطه فالحكم كهيئة التقليد وما على الشروط التي قلده فيها أحسونا ما يجوز  
(أجاب) رضى الله عنه بقوله ثم يجوز تقليد الإمام ملك رجعه في عدم التكرار بشرط اعتقاده وهو العلم بحكم  
المصلحة عند العمل وعدم التمسك بحكم هذه ١١٦ في المسئلة عند الإمام ملك كذا كره العلامة الخطيب

في شرحه على ملك  
الصلابة خليل يدقول  
التي أوكنت نية فعل  
الجمع شيئا ما قلته النفس  
وشه فيه وليس في  
تبعه وأما ما قلته الذي  
والله في ثلاثة أوجه  
ما خلق في أوله أفساره  
وتعريف فإن كانت نية  
فعل جميعها فليدفع  
واحدة وإن هذه ما بين  
الأفعال فذلك سواء والأدنى  
الثاني فنية لا يشترط تعدد  
موجبات القدية ولم تكن  
واحدة من الصور الثلاث  
المتقدمة فإن العدية تعدد  
وفق عليه صورة واحدة  
تعد في القدية وهي ما  
إذا نوى التكرار وذكرها  
في المختصومية التكرار  
أن فعل شيئا من محرمات  
الأحرار وينوي أنه يفعل  
بصد ذلك ويكرهه كأن  
يلبس لثوبين أو إذا  
زال عنه الطرحة فأنما  
إليه الصلابة إلى القس  
أو طيب بدوا فيه طيب  
وينوي أنه إن احتاج إلى  
مدواة مرة أخرى جاد  
إلى الدواة ونحو ذلك  
وهل النية من حين القس  
الأول إلى حين نزعها عند  
التياب عند النوم ليلبسها  
فلا يضره تفرقه في الحس والله أعلم وفي الحقيقة لا موجب لاتحاد القدية اتصال نية لأن من خلغ نية عند النوم نية

يقتضي التميز في الحرام لما روى كأنه متافرة شيعة بقاء الاستكلاء على الإباحة انتهى ولا  
شك أن التميز حكم على الملك فيما هو في ملكه وألوانه بالتميز عند الخلقة فذلك في  
هذا الذي هو أضيق منه فتأمله بالصف الذي يظهر بغيره أن التميز ما أولى منه في  
التحريم رأيت في التميز من نفس القصة ما يوجب إلى إفساد التميز في مسئلة الحس حيث قال  
وكذلك قوى ملجاء الإمام لفتنة فرقه فلا يجوز ولا يفرم وأنهم لكرههم من رأى قوله  
في الزواجر وأقره ونعريفه لا يرى ويؤيده لغيره مخالف التحريم والإمام وإن حرم على الإمام  
التحريم فهذا أولى وبهذا يضاف قول القس في بعض وأما أن يستكتب مكرها  
ومنع الإمام لمصلحة الضعفاء لا لغيره على غيرهم وبشرطه فأخرج جوابه  
لغيره يكتفي في نحو هذا انتهى ما قلته في القصة وهو التيقن في مسئلة الحس والله أعلم  
بالصواب (سبحان الله تعالى) ما قولكم في هذه الأموال التي تحصل يد الجبارة  
وتنتشر في البلدان ويضربون منها سكة ويتعامل الناس بها كالأموال التي جدها  
نادر شاه من السند فهل يجب اجتنابها أو يجوز مطلقا أو يقيده وبعض الأحكام يعمسون  
الزكاة من البلدان وينفقون شيئا من المكوس وينفقون ذلك أشياء يعاملون بها أهلى  
البلد فهل يجوز مساومتهم أم يجب اجتناب ما لديهم اقترنا (الجواب) حيث كان جميع ما  
يده حراما وجب اجتناب ذلك الأضمد رده إلى صاحبه فإن كان خيرا أو حاكما أو شاهدا  
لزمه التصريح بأنه إنما أخذ رده على ما لك فلا يسوء اعتقاد الناس في صدقه ودبه فله دون  
شبهه وحكمه وشهادته كما قلته وأقرهم أن أبس من عرفه ذلك ما صار حكمه حكم أموال  
يت المالك فتوليه التصرف فيه ببيع واقتطاع لمصنف شي من بيت المال أو لمصنف  
أخذها خيرا ونحوه أخذها ليطيب لمصنف وإن كان ما يده حلالا حراما كرهت معاملته  
بيع وشراء وغيرهما وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يجب اجتناب شيء منه  
مالم يتحقق أن ما حصلت معاملته عليه من نفس الحرام فإن تحقق ذلك صار حكمه حكم  
ما سبق أنفا ولا فرق في الحكم المذكور بين ما إذا كان أكثر ماله الحرام أو الحلال كما  
صرح به في القصة والنهاية قيل فصل تقريب الصفة لأصحاب الغزالي فيه في الأجياد  
ثلاثة كما في المجموع قال في فصل صدقة الطوع من الصدقة على أنه أي الغزالي في بسطه  
جربى على المذهب فجعل الورع اجتناب حسنة من أكثر ماله ربا قال وأما لم يحرم وإن  
غلب على الظن أنه ربا لأن الأصل المحقق في الملاك اليد ولم يثبت ثبته أصل آخر  
بمعارضه يستصحب ولم يبال بقلية الظن انتهى وقال في القصة والنهاية أيضا ولم يلق  
بلغة الثمرة خلا من سوق قلب فيه اختلاط الحرام بغيره ولا حرة ولا إبطال إلا أن يتبين  
في شيء يمينه وجوبها انتهى والحاصل أن هذا هو مذهب الإمام الشافعي رضى الله

عنه  
الأول إلى حين نزعها عند النوم ليلبسها  
التياب عند النوم ليلبسها  
فلا يضره تفرقه في الحس والله أعلم وفي الحقيقة لا موجب لاتحاد القدية اتصال نية لأن من خلغ نية عند النوم نية

يعود إليها إذا قام غنية التكرار موجودة وكذا من نزع نوا بليس غير، ويمكن أن يقال إن ما ذكره الصلابة في شرح  
المسك رحمه الله تعالى فخص من كلامه أن القديرة تصدق الطيب والحق والتم اذاني فعل الجميع، فلهذا طال الزمن  
أو قصر وإذا نوى التكرار في نحو الجبس والطيب ١١٧ ♦ والذين تمسك أيضا وإذا نسخ بليس غير ما و

منه وعناه وقد أحبط عليه أصحابه وجهه مذهبه وفي التصب من شأوى الجبال الرامى  
سائل حاله اشقى ما أخذ كساو فصبأ ومرفقة أو ريان تكاس وهو مأومع ترتبت فيه على يده  
مستحلاً ذلك مسكنا بقول من قال ان الام يتعلق بنية المستولى الاول دون من ترتبت به  
على يده مسكنا ، بطلان هذا القول فان حارس الترسعة يأبى قبل يهرم الاستيلاء ولو بعد ابد  
كثيرة على لم بحقيقة كونه مسكنا ونحوه من الجميع عليه العلوم من الدين ضرورة حتى  
يكفر مسكنا او واجده بلا علم لم لا يخالف على السؤال فاجب بان ما أخوذ بالشره ونحوه من  
الكاس او الفاصياء السارق بحيث يصبره على ملكه او وارثه لكونه مطعوما لما أخوذ  
منه موجودا لا أخوذ حيلة حرام والتأويل فيه صحيح الأخذ الثاني صار شركا للقول  
في الام فان استعمل ذلك كفر وان لم يعرف المأخوذ منه صلو ماله كما اخبرنا في قوله  
ولا يبيع الاموال الضالمة صحح شرائه ولا شيء عليه انتهى ما في فتاوى الرامى وقد رأيت  
في فتاوى العلامة السيد محمد البصرى ما هو مناسب لما نحن فيه وقد طال الكلام على ذلك  
فلذكره ، وبتدوان كان في سوقه طول وعسارة تاو بحرجه القهقلى رجفوا حذافوا لكرمى  
الكس المأخوذ من جهة ثلثين النجمل بفتح طيب نفس هل يصل فيه بين أن يصل ملاكو يحصل  
اليأس من حرثهم فيصير من أموال البيت المأخوذ لمرتبته فيه شيء أو لا يرفع الاضغع ، وإذا كان  
بم يستحق في بيت المال وبين أن لا يصل ملاكو أو يصل لكن لا يحصل اليأس من حرثهم  
فلا يصير من اموال بيت المال ولا يصل لمرتبته فيه شيء ، اخذ هؤلاء التصرف فيه وهل من القسم  
الثاني وهو الحرام ما لو انك من حرثهم يسأل متى قبض الكس او شهو ذلك قبض او ما جسد في  
القبض اذا حصل لهم العلم بواسطة ذلك ولو بالتران ، وهل منه ايضا ما لو شك هل حصل اليأس  
من حرثهم او لا ، لأن الأصل احوال مال الغير وحرمة العرض له حتى يعلم سوءه ، وهل اذا  
عمل بسن ملاكو أو امكن عمله وايس من عمل البائتين ، ودفع ثمن قبض لمرتبته فيه شيء  
لم ترتب عليه فتح عليه التصرف في بيع ذلك او يجب عليه اجتناب سوءه من عمله  
منهم وامكن عمله وحيث يهرم اخذه فلو ادر جل مرتبته فيه قدر سلوم أن يتووع من اكله  
فاقتضى مبلغا من شخصي ليا كتم قضاء ما يقاضه من مرتبه هل يرضه ذلك ويترادفه من دين  
القرض بهذا التصانول هل يلزمه عند اقتضاه اعلاما لقرضه بأن هذا المدفوع من الكس وانما حرام  
اذا كان بمن يصل حرمة الكس ويقع بسواه ولو لم الحال ما يقضه او لا وهل يترادف  
ذته بهذا الاعلام اذا غابت نفس القرض بالاخذ من ذلك او لا يبر او لا يبره برضه مع حرمة  
المأخوذ وهل يهرم على من رتبته القبض منه ويصير فاسبا وضعه عليه شامنا ضمان  
المقصوب بالاول هل اذا قبض شيأ منه ولم ابره او يرضه او انك معهم بالسؤال والبص  
يلزمه البص والسؤال ليخلص من عهد ما يقضه ذمه الى عملا كعدمه او لا يرضه التائب لواب

عند الشافعية والخلة ولا تجب عليه عندهما بل تسنن والحنفية لا يصبر على ما لا يابئ والطهية سا وعند أكاذ المالكية لا يعتد الأئمة بخروته بقول أو صل تلقاه كالتلبية وتوجه الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية الخ عليه فثبت علمت ما ذكره فهو لك أن الذكور لم يغتسلوا إجماعاً بل هو حلال في جود ما في به إجماع

الأربعة من كان ملاك جنة الإسلام فهي باقية في بيته وإن كانت تعلموا فلا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)  
رضي الله تعالى عنه في مريد الوقوف به رغبة كالتوجهين من بعد الجواز وخراسان إذا دخلوا أرض حرفة قبل الزوال  
هل يكون دخولهم بدعة كالتوجهين من مكة ﴿ ١١٨ ﴾ أم ليس لهم أن يكتسبوا دولها حتى يزول التمس

فصل في بيان كيف يصريح المقل بأحكامه واجبة وحسن الحال بمشيد بالحمد صلى الله  
عليه وسلم وصحبه والا كوحسناته وفيه الوكيل الجواب في شرح التهاج في نفس الشريفي  
ما حاصله خريت فريضة وطلعت ولم يدركها كاهل الامام اعطى حاله يمرها وجهان اوجهها  
لما أخذ من قول السبي كل ما يعرف مالكة ولا يرى ظهور مظهر المال يجوز للامام التصرف  
فيه كسائر مال بيت المال ويؤخذ منه ما يحب به اليولى من اخذ المكس والعشور من نحو جلود البهائم  
التي تدرج وغير ذلك لاخذ من ملاكها فإم تصير بحيث لا يعرف ملاكها في تصدير بيت المال  
انتهى بقوله ويؤخذ من آخره هو في شرح الجلال اقل ايضا ثم فيه بقوله واخره هو الى الله  
الله تعالى وانما ترددت في حكم المال المقروض في السؤال اخذنا ما ذكرنا ما ليس منه معرفة  
اوپاه صار لبيت المال فيصل ان هو يده التصرف فيه حيث صرفه في مصالحه مرابطا  
الاستحقاق وقدره ويصل ان دفع له التصرف فيه وتلك بالشرط المشار اليه وبما يحصل  
فيه اليأس من صرفته فخرقوا الى تحقيق مرفقهم اولى اليأس حيث لم يعلموا في الحالة الزائدة  
ووجب الدفع اليهم حيث علموا فيها وقول السائل كره الله فوائده وهل من القسم الثاني  
الى آخره جوابه ان ما ذكر من يده مال المكس ثبت به لانه انما من له اليده هو متبول عدلا  
كان لو قاما واما يوت استحقاق مديته بشهادة شهود المكس لا يخرج على اصل الدعا  
من اعتبار العدالة في الشهود والرواية لثمان حصل العلم بخيارهم لو صولهم عدد التواتر  
او حصول الوثوق بقولهم ووقع صدقهم في القلب وجب على من حصل له العلم بغيرهم  
العمل بضميمة لعلوا التواتر من اولي يدهم التبول لان خطا العدل لا يثبت به حكمة كيف بغيره  
وهذا بالنسبة لفساد الحكم والا لا يورع غير خلاف لاسيا عند توفر اقرائين ووجود  
مقتل الصدق قوله وهل منه الخ هو كذلك لما أشار اليه السائل لان السورق تقتصر  
فيه صيرورته لبيت المال وانما يتحقق عند العلم باليأس او خطبة الفن المقتضى بالعلم حكما  
وأما عند الشك والرد دولوك ناشأ من نحو اخبار من تقدم علم ببيت بقوله في ظاهر  
الحكم الامر فيه الوقت كامل بمقدم قوله وهل اذا علم بمن لا يحكمه الخ جوابه يفتى  
على تفصيل مفرع على اختلاف احوال الاحمال فقدمهم جميع الفصل في بابه واحد  
وقد يزعمونه على اوجبة متعددة بحيث لا يتناول الى الوطه الثاني الابد استقل الاول على  
ما جرت به عادتهم من التقدير وهكذا وهذا القسم الثاني هو الواقع في الأئمة باليسر  
الذكر من المراكب الهندية كاهو اليسر من اهل الخليفة الشاهدين بصورة الحال وحيث كان  
كان سورة السؤال في القسم الاول اولا الثاني وقد علم اشتغال وكلها على ما ليس من حرفة  
اوپاه وبما ليس في سنة من غلط التصويب لآخره لغيره والمحمديا اتمت على

فصل في بيان كيف يصريح المقل بأحكامه واجبة وحسن الحال بمشيد بالحمد صلى الله  
عليه وسلم وصحبه والا كوحسناته وفيه الوكيل الجواب في شرح التهاج في نفس الشريفي  
ما حاصله خريت فريضة وطلعت ولم يدركها كاهل الامام اعطى حاله يمرها وجهان اوجهها  
لما أخذ من قول السبي كل ما يعرف مالكة ولا يرى ظهور مظهر المال يجوز للامام التصرف  
فيه كسائر مال بيت المال ويؤخذ منه ما يحب به اليولى من اخذ المكس والعشور من نحو جلود البهائم  
التي تدرج وغير ذلك لاخذ من ملاكها فإم تصير بحيث لا يعرف ملاكها في تصدير بيت المال  
انتهى بقوله ويؤخذ من آخره هو في شرح الجلال اقل ايضا ثم فيه بقوله واخره هو الى الله  
الله تعالى وانما ترددت في حكم المال المقروض في السؤال اخذنا ما ذكرنا ما ليس منه معرفة  
اوپاه صار لبيت المال فيصل ان هو يده التصرف فيه حيث صرفه في مصالحه مرابطا  
الاستحقاق وقدره ويصل ان دفع له التصرف فيه وتلك بالشرط المشار اليه وبما يحصل  
فيه اليأس من صرفته فخرقوا الى تحقيق مرفقهم اولى اليأس حيث لم يعلموا في الحالة الزائدة  
ووجب الدفع اليهم حيث علموا فيها وقول السائل كره الله فوائده وهل من القسم الثاني  
الى آخره جوابه ان ما ذكر من يده مال المكس ثبت به لانه انما من له اليده هو متبول عدلا  
كان لو قاما واما يوت استحقاق مديته بشهادة شهود المكس لا يخرج على اصل الدعا  
من اعتبار العدالة في الشهود والرواية لثمان حصل العلم بخيارهم لو صولهم عدد التواتر  
او حصول الوثوق بقولهم ووقع صدقهم في القلب وجب على من حصل له العلم بغيرهم  
العمل بضميمة لعلوا التواتر من اولي يدهم التبول لان خطا العدل لا يثبت به حكمة كيف بغيره  
وهذا بالنسبة لفساد الحكم والا لا يورع غير خلاف لاسيا عند توفر اقرائين ووجود  
مقتل الصدق قوله وهل منه الخ هو كذلك لما أشار اليه السائل لان السورق تقتصر  
فيه صيرورته لبيت المال وانما يتحقق عند العلم باليأس او خطبة الفن المقتضى بالعلم حكما  
وأما عند الشك والرد دولوك ناشأ من نحو اخبار من تقدم علم ببيت بقوله في ظاهر  
الحكم الامر فيه الوقت كامل بمقدم قوله وهل اذا علم بمن لا يحكمه الخ جوابه يفتى  
على تفصيل مفرع على اختلاف احوال الاحمال فقدمهم جميع الفصل في بابه واحد  
وقد يزعمونه على اوجبة متعددة بحيث لا يتناول الى الوطه الثاني الابد استقل الاول على  
ما جرت به عادتهم من التقدير وهكذا وهذا القسم الثاني هو الواقع في الأئمة باليسر  
الذكر من المراكب الهندية كاهو اليسر من اهل الخليفة الشاهدين بصورة الحال وحيث كان  
كان سورة السؤال في القسم الاول اولا الثاني وقد علم اشتغال وكلها على ما ليس من حرفة  
اوپاه وبما ليس في سنة من غلط التصويب لآخره لغيره والمحمديا اتمت على

في الحرم نواحي شجر ونجم والتجسس عليه حاق كالسدر والنخل وما أشبهها فلما هو الذي جرى فيه الخلاف الفاضل  
بين اترافى والنوى فإرأى ربح في محرمه أنه لا يجر منه الا انساب بنفسه دون الذي يستبته الناس كالفضل  
وازمان والعلامة النوى ربح التجسس والتجسس بلا تفصيل وأما الجرم وهو ما ليس سائق كالربو والحرمة  
والدخن والبطيخ والقتل والبالذبحان فليسنا لا خلاف في أنه لا يجر منه الا ما يثبت بنفسه كالجمل والبشاة دون ما يستبته

كالتجارية والبيع في ذلك الأصل فلو ثبت البرهنة لم يحرم قطعه احتيالا بأصله ولو استثبتت البقرة حرم قطعها لأن  
كان يجرها من بقعة حربية والأفلا كازجة والدليل لما ذكره في المهاج ويحرم قطع بئلت الحرم الذي لا يستثبت ثلثي البقرة  
والنهاية والغنى والمباراة البقرة بدنفرة الذي ١١٩ لا يستثبت أو لا يستثبت التمس بل ثبت بقصد شعرا

كانوا كان بعض حرسه  
في الحبل أو حشيتا رعيها  
أجما تسمى عنه قال في  
التهاج قلت والمستثبت  
كثيره على المذهب عبارة  
الخضعة والمستثبت من  
الشجر الحرسى كشميه  
المعلوم من كلامه أو لا  
وهو ما ثبت بقصد في  
الحرمه والضمان على  
الذهب وخرج بالشجر  
فيه فلا يحرم مستثبت  
كثير وروى الألقوات  
والنظرويات والبقول  
والزجعة فيجوز قطعها  
وقطعا اتفاقا انتهى كلام  
القصد بصف وفي المتن وكذا  
المستثبت بفتح الاء وهو  
ما استثبت الأديون من  
الشجر كثيره في الحرمه  
والضمان على المذهب  
وهو القول بالأظهر وقطع  
به بعضهم مضموم الحديث  
السابق والثاني المسح  
تشيده بالزرع أى  
كالخضف والشجر والبقول  
والخضروات فإنه يجوز  
والضمان فيه بلا خلاف  
ذكره في المجموع عبارة  
النهاية كالغنى حرقا صرف

القاصب التصرف في بيع بغير عليه فيه حتى وصل القدر المستحق إلى مستحقه هذا  
ما ثبت عليه كقوله وإن حصل بينهم اختلاف في حصول الملك يخلط أمرنا عنه  
خوف الاطاعة وأما الإمام النووي رحمه الله تعالى فحين خلط الحرام به لا يملكه من  
قد الحرام ثم يجوز له التصرف في الباقي وإن كانت صورة الثاني في السؤال ولهم في الحال  
بل يجوز أن يكون في بعض الأوعية جميع ما فيه من المأبوس من سبعة أرباعه فهو مشقة  
صالحه من اشتغال ماله على حلال وحرام والمذهب المتخذ المسؤول به في الأشقاء جواز معاملته  
والأخذ منه وإن كان أكثر ماله حراما ماله من المال إن المأخوذ من ماله حراما وقد اشار السيد  
السجودى رحمه الله تعالى في كتابه فقه الأصول في بيان حكم ما يقع في الأصول إلى مزيد  
بسط فيها ومنه ما حاسبه وإذا اشتغل السوق على حلال وحرام ولحقه من الحرام لم يحرم  
الشراء منه وإن كان في الأصل الكثير هو الحرام فساد المعاملات وأعمال شروها  
ومسكنة الربا والنهب والغفل وفي ذلك في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رعن  
دروعه حديدية على شجر لاهو سلموهم لهم لا يفرزون من ثيابهم في الجور والمعاملات  
القاسدة مع أن الأصح أنه لا يرى ذبايع خرا من لا يقبض منها أو أراد الله عليه ما يهل المسلم  
لبطلان احتقادهم وإن كانوا يفرزون عليه كالمذهب والضمان وتقتل في التلادم والتثبت من  
النسب موقفة ذلك بخلاف ما إذا لم يعلم المسلم حال ماله به وقبضوى التزمى وقال حسن  
غريب من على رضى الله عنه أن كسرى أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديده  
قبل ثمنان الموك أهدوا إليه قبل ثمنهم وقد اشتهر ما روى رضى الله عنها كانت من  
هداياهم لم ينجب ذلك صلى الله عليه وسلم مع العلم بعدم ثمنهم ما ذكره وكانت الصحابة  
رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في زمنه صلى الله عليه وسلم لا يترقون حامله الكفار  
والمشركين ولم يخل عصرهم من السرقة والقتول في القنينة ولم يعتبروا لأجل ذلك الشراء  
من أسواقهم وقبضوى جهالات من حديثهم من سليمان رضى الله عنه فلا بد أن تكون  
صديق حامل لظلمك إلى طمسها فليقله فاه مهنة لك ومأثمه عليه قال سمر وكان على ابن  
أرطاه ممل البصرة يمشى إلى الحسن كل يوم يخاف من ثوبه فأكل منها ويطعم أصحابه قال  
وسئل عن طعام الصيرفة فقال قد اشتركت الله عن طعام اليهود والنصارى بينهم يأكلون  
الربا وأحل لكم طعامهم وقال منصور قلت لأبراهيم الغضى عريف لتأصيب من الظلم  
في دعوى فلا يجيبه قال إبراهيم فليبدان فرض في هذا ليقع عدواة وقد كان الصالح  
يخطون أى يخطون ثم يدعون فيبايرون فسأته عن صاحب الرضا ل أقبل ماله تربيتك  
وفي شاوى غاضى خان الحنفى من بعض المشايخ الأصل أن لا يقبل جائزة السلطان فإن كان  
له أموال ورثها يجوز أخذ جائزته قبل له وإن قبحه أخذها مع علمها غصب بمحل قالان

وكذا الجلال الممل الآله قال بدل قوله ما في المجموع ذكره في شرح المذهب حيث لمحت ملاذره فذكره بعض الطلبة  
الذكور حتى أن أراد الشجر ما رثاه ماله هو ذوالساق لما رثه من الثقل المذكور فإنه هو المذهب الأظهر لا يفرق بين  
النايت والمستثبت وإن أراد الشجر ما هو الأهم الذي السابق بهم فهذا القم لا يوافق عليه لا تقدر من عبارة البقرة والنهاية

والنفي والاصل المصريح بان ما ذكره النووي خاص بالتجروا اما الجرم المستلزم فيجوز قلعه وقلعه بلا خلاف والله الموفق  
 الهادي امل (مثل) احياه الله حياة طيبة من اجل الحج فهل هو كجهاهل الصلاة لا يسل الا ان نشأ بيادة بمدة من الصلاة  
 له لا يردنا (الجواب) لم يمس جاحل الحج ﴿ ١٢٠ ﴾ كجهاهل الصلاة وصلاة اليعاقب فلهذا ان جرح في بحث

خلط بعض الدراهم بعض فلا بأس وان وقع عين المتصوب من غير خلط لم يجر كال  
 اوابث هذا الجواب مستقيم على قول ابي جعفر رضي الله عنه لان هذه الاغضب الدراهم  
 من قوم وخلط بعضها ببعض فلكلها الناصب اما على قولهما فلا يلزمها بل يكون على ملك  
 صاحبا التي ورأت في يد كرة السراج بن محمد القطب القسطلاني استقى من قوم من  
 السيلين مرفوا بدم توريث البنات ما الحكم في تناول ما بينهم فاجاب فاحاصله ان لهم احوالا  
 منها ان يكون لهم مال اكتسبوه بوجه حل فلا يصحكم على ما بينهم الحرمة فلا خلط فهو كمنفعة  
 آكل الرزق السيلين واهل الذمة الذين يعملون ببيع الخمر قال المير في انه رأى  
 هذه النجاسة شاف بها صاحبها القطب قال فرادى بسطا ورخصة في احوال الزمان  
 وقال من شاق الامر وسعه الدين اذ لا حرج في الدين وانه رأى في تاريخ ابن ابي حنيفة  
 الامام مالك رضي الله عنه اخذ من خزانة المتصور ما كان يطلقه من الأموال التي باع بها  
 حمار عبادة بن الحسن وانه قاله كان قد استعمل في أمواله انتهى كلام السيد السجودي وما  
 أشار إليه فقه من خاوي خاين فيه سمع زائدة على ما عند الشافعية فيبني على ان  
 وخلف على نفسه الوقوع في ورطة الحرمة على طريق الشافعية في سبب الصور التي قد تمت  
 الاشارة اليها ان يخلد هذا الامام الجليل بعد البحث وانضم من جهة هذا القول برجاسة  
 ائمة المذهب المول عليهم في اتقاه فان المذهب لا يبنى اخذها الا من اربابها ومخلص  
 نفسه من اقتضام الحرام في معتقده واماما قل عن الامام مالك رضي الله عنه على تقدير  
 صحت وكونه اخذ له لا يبيده لارابه كما يقتضيه حسن الظن الا ان رخصة طاعة فله  
 محمول على أن الاثبات خلطت وان رآه فيها بعد الخلط كراهي الامام الصالح ولعل هذه  
 السعة الشهوة مما حتى من هذين الامامين الجليلين محمول قول الغصنة قيل كيف يستبعد  
 القول بذلك يعني في مسائل الخلط وهو موجود في المذهب الاربعة بل الست دائرته  
 عند الحنفية والمالكية انتهى هذا وجب ما قرر من البسط في هذه المسئلة انما هو ليسان  
 الحل الذي يخرج به الانسان من ورطة التقى والمصيان والاجتناب من أجل القرب  
 واعظم الوسائل في امتناع من ارتب وفي شهر تلوود من الاحاديث والآثار ما يفي من  
 التطويل بآراءها ولما ماورد مما تقدم الاحتجاج به من النبي صلى الله عليه وسلم او من  
 اصحابه وورثه كالحسن واضرا به رضي الله عنهم اجمعين فتخرج التذريع ويان  
 الاحكام الذي قد يصير به المكروه واجبا واملحهم من حادثة الخلق الذي لم يكتف الا باصلاح  
 خوصصة نفسه كاشكاله الحكم في حقه فيما لا يحكم القاهر الكرامة وما كذب الاجتهاد  
 في الغصة في صدقة التطوع فرع ثالث في المصروع من الشيخ ابي حامد واقره يكره الاخذ  
 من يده حلالو حرام كالسلطان الجائر وتختلف الكرامة بقلة الشبهه وكثيرها ولا يحرم الا ان يفرق

الطبيب ظاهر كلامهم هنا  
 انه لا فرق بين من يمس  
 يمسها ولا يمسها بوجه  
 بان من شأن هذا كونه يمس  
 على الصوام لم يمس فيه  
 بين قريب الامام وميمه  
 والثاني بيادة بمدة  
 من العلماء وغيرهم رأيت  
 القاضي ابا الطيب قال  
 لو ادعى في زماننا الجبل  
 بضم الطيب واليس  
 فليدعوا وانتهى والذي  
 يقصده منهما ان كان  
 مخالفا لغيره بحيث لا يضمن  
 ذلك على شمله لم يخالف  
 اليعاقب على ما لم يمتنع  
 المسئلة والله عز وجل  
 امل (مثل) ضا الله عنه  
 وتضمنه في رجل صلى  
 ركعتين سنة الاحرام  
 ولي يمسك في نوى بطلته  
 الدخول في الحج وذلك  
 من المقات الصريح فهل  
 يصح احرام الرجل  
 المذكور امل يصح  
 اتونا (جواب) ضا الله  
 عنه بوجه ثم انحصاره على  
 التلبية المبردة من غير ذية  
 الدخول في النسك لا يستند  
 بها احرام وان طرقتها

يجرد بخلاف ذية الدخول في النسك فاما تكفي وان لم تقترنها بتلبية ولا غيرها قال العلامة النووي ويشهد بجرد التلبية عند  
 الشافعية والحنابلة لا يجب التلبية عند ما لم تسوقا لحنفية لا يصح رميها بالذية التلبية ما لا يفي بها مما يشاهد بالائتية عند  
 التلبية لا يهاو عند اكثر المالكية لا يستند الاية مروية بقول لوفيل لمقلها كتلبية وتوجه الى الطريق وبه جزم في المختصر

لكن وافق جميعهم الشافعية انه فعبرت الذكور فثرت ثلثيته نية الدخول في الحج فتدبره بالنية فقط عند الشافعية  
والحنابلة ويصاح اقلية عند الحنفية والمالكية وان لم توجد النية بل بالي فاصدا هذه التلبية بمخه في السك لا يعقد  
لكه والله الهادي اعلم (مثل) فتفاته تعالى به ﴿ ١٢١ ﴾ في رجل اخذ ثلاث حصى من يده كلها ذبيات

وجه الى مكة وهي من  
تاريخين أو أكثر واستاجر  
من مكة من صبح من ذلك  
من أربعة ويأخذ بنية  
الاحلال له ام لا وهل  
يصح بمداة الذكور لم  
لا وهل يأمر رما بالمسقى  
أم لا أفيدونا (اجاب)  
رضي الله عنه بقوله لم  
حيث كان الامر ماسطر  
فان له اخذوه ان يتأجر  
من تصح اجارته جائسه  
وبالم من رما بالمسقى ان  
كان بالسبب الذكور  
والله تعالى اعلم (مثل)  
عفاة عنه في رجل  
استاجر من يده بحج  
كثيرة من خمسين ريالاً  
أو أكثر ووصل الى مكة  
وصار يقضى الناس  
ويطعم من ريالين ومن  
ثلاثة والذي هو ذو حاجة  
أخذ والذي ما هو ذو حاجة  
ما يأخذ فصار رجل صاحب  
حيال مد يوان طسوف  
ما يدري من أين يأتي  
بالدرهم اخذ من الرجل  
ومن غيره من جهة  
من ذي ريالين وثلاثة الى  
ان يجمع أربعة أو خمسة  
وطالع الجبل وقرأ القاصد

ان هذا من الحرم الذي يمكن معرفته مساحته وازالة اليهودية المشار اليها سابقا ولا تارة  
الشبهات أو عظم في صلاح القلوب تنوره كمال تساوها يكسب الغلاء واليه يشير قوله  
صلى الله عليه وسلم في الحديث ألوان في الجسد خضرة الحديث وكذلك كان الأرجح من  
يده مال في بعضه شبهة ان يصرف لوجه ما شبهة في ويحصل الآخر في نحو كسوة ادم  
في الاول بل يجمع لما في اكل الشبهة من التأثير في قسوة القلب لا مزاج اقوت باسم والدم  
فليصلر سالك طريق الآخرة ما يمكن انتهى وقول السائل مستغفرك فوائده وحيث  
حرم اخذ فاراد رجل رتبة الحج حواه انه لا يراه ذنبه قوله وهل يلزمه الا لام الحج جوابه  
اه اذا عمل بمشقة الظل واره وانما خاف لا يراه ان يفسد رتبته من دين القرض لا دين  
الغصب وحاله حيث شئت بهيكل من اسامته بجاسة خمسة فصار ان اتساع ملابس ما هو  
أغلف منها لا دين القرض يت رضى ملكه بخلاف دين الغصب وهو يوضع يده عليه  
تصديا يصير ضامنا ضمن الغصب قوله وهل اذا قبض شيئا وه لم يراه الحج جوابه انه حيث  
سلم وجبت المساعدة بالصدق لهم وحيث رضى تعلم وحبالصت عنهم لا مطرقة الى يده  
ذنبه الواجبة عليه وهو سائل حكم القاصد هذا ونسأل الله التوفيق لزاولة مناصد  
الغنى قبل مشاطرة الظل بالرس والله سبحانه اهدى وكنته القدر الى ربه لفتي هربن  
عبد الرحمن الحسن الحسين الشافعي غفر الله ذنوبه وسقى الدارين صوبه وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وه لم انتهى ملأيته في فتاوى السيد عمر المصري ولا مزيد  
على حسنه وقوله فاجتنبه عن السيد العمودي ولاتقاء الشبهات الخ محل طلب التقاء  
الشبهات حيث رضى وجود الحلال والا فالملوب تقابل الشبهة ما مستحسنان في حصل  
الولاية من التمسك في شروط وجوب الاجابة اليها ما لسه وان لا يكون في فعل الداعي شبهة  
أي قوية بان يصل أن في حاله حراما ولا يصل منه وان لم يكن أكثره حراما فما يظهر خلا  
ما يقتضيه كلام بعضهم من التمسك بذلك لكن يؤيده ان لا تكره معاملته والا على منه الاجتناب  
ويجانب ما يقتضيه له وجوب ما يقتضيه كراهة فقيدت بقوة لا ولا يوجد الآن ما يفتك  
من شبهة انتهى به روجه ونحوه النهاية وفي شرح الايضاح لابن فلان عند قول الفتوى لغير من  
على ان يكون فقتله خلا خالص من الشبهة الخاضعة اي ان يمكنه ذلك والاصح كالمتميز  
الآن فالملوب في هذه الازمنة التأخرة التي ايسر بهامن الغفر بحلال تلك الاجتهاد في  
تقليل الشبهة ما يمكنه لا غاية الممكن الآن انتهى وهي عبارة ابن جرير في الحاشية وهر  
في شرحه مع تغيير يسير في كلمات وظاهر ما نقله السيد رحمه الله في أول الجواب من حاصل  
الغنى والتمية الى الارواح التي حررت العادة بدعوى الشام يأخذها مكسا يحسوز اكها بحيث  
تقدر معرفة ملاكها كما هو قوله السيد عمر من هر كرايته في باب احياء الموات نهائية لكن

(١٢١) (حاشي) من كل واحد من الذكور ومن نزل لعل يأتم هذا الاخذ ام ياتها الى اهلها حيث هو مختص من  
البصحت على حق الناس وهل تراد هذه الازمنة التي شيل اموال الناس ولم يخرجها على الوجه المتعارف لاهل المال الباقي  
له حلاله كله ام لا وهل يضمن من عدائته ام لا أفيدونا (اجاب) رضي الله عنهم حيث كانت الاجرة صينة فلا يصح من

الاجارة الاول حيث كان المذكور عدلا ولزمه رد باقي الدرهم الى اهلها وفي هذا حاله لا يصح ان يصرفها فقير بل لاه  
ان يصح شفه وان لم يكن عدلا لزمه رد الجميع لاهه وحيث كانت الاجارة ذنية وهو عدل صح اخذه لدرهم المذكورة  
ويخرج كيف شاء من نصيب اجارته وحيث قصر ١٢٢ في اجبت عن من يستأجره أم ولا يبرأ ذنية واحد

منهما ولا يتم حيث لم يتصرف  
ولكن لا يبرأ ذنية واحد  
منهما وحيث لم يكن عدلا  
لا يصح اجارته ولزمه  
رد الدرهم الى اهلها  
وقد سمع به اهل (مثل)  
حقا فله لئلا يهملوه وفضايله  
من رجل استأجر رجلا  
ليجس من ماله الى  
أن كلاتهما جاعلا وديها  
أن الاخير اتفق له خدمة  
امراة اذنية في طريقه  
وكذا في مكة الشرفة  
فيل الاحرام ويهده وديها  
حصلته بها خلوة  
مرارا شديدة والطريق  
بعض اعصابها مرارا  
والخاء به جاعل حذور  
يجهله ولا يبرأ أن صله  
هذا حرام قبل الرجل  
المذكور يستحق شأما  
الاجارة المذكورة ام لا  
لانه يتصل هذه الامور  
وهل يفسق بفسقه هذا  
ام لا لا يحصر في التلم  
وكذا يتصل في حق  
الناس من غير صرفه وقد  
لهما كثير من الذين سمع  
ولم يفته بما ذكره فينا  
لنا ذلك انما يكسر الله

قل القليوبى في حوشى  
لحل من صاحب التهاية شفه خلاه  
لها ما بدليل ما صرح به شيخنا  
الزلى وغيره من استباح الاكل  
من الكوارع المطبوخة  
وان جعلت اعيان ملاكها  
لهم معلومون فهي من الاملاك  
المشتركة وما قل عدل مرانها  
من الاموال الضالمة وامر ما  
ليث المال لم يثبت عنه بل هو  
دخل لانه يؤدى الى حوازل  
الطعمة اموال الناس بغير  
مضاهاة لا يثبت له الى آخره  
قاله القليوبى وقال بعد ذلك  
ايضا تجيبه قال شيخنا  
الزلى لو جعل أر باب الاموال  
بأن لم يعلم لها مالكة بل ضاع  
امر ما ليث المال واما نحو  
الاكراع المأخوذة في الكوس  
الآن فالوجه لمرجها ولو  
مطبوخة وان لم يعلم عين  
مالكها لانه معلوم ان  
مصور كاسر انتهى والقول  
هذا لا يثبت الاول بل  
يخصمه فثبتت كماله  
الملك بمصورين امتنع وحيث  
لم يخصه واجاز لاهم حيث  
شبه حلوم كالا يفتى على  
هذا التوصل بعمل ملحق  
تقنه وعبارة الشباب الزه  
لى في شرح منظومة  
المسرات لابن العماد فلهذا  
في التورع والتزهد من  
الزوس التي تلطخ في  
في لاسواق ثم انما خلطت  
وصارت بحيث لا يعرف ملاكها  
صارت من اموال يد المال  
فانما يبيعها من ولاه  
الامام امرها صح ترقوا  
عنه وحل اكلها انتهت وقول  
السيد همرجه الله لا يبرأ  
ذنته منه كاه وظاهر ان  
لم يحصل اليأس من معرفة  
اصحابه او كذا ذلك الرجل  
من لا يصح في بيت المال  
شيئا ولا قد سبق ما يفيده  
الحل ومذهب السادة الخفية  
في ذلك قريب من مذهبه  
فتدرايت في من الاظهر  
على منك ملحق الا بغير  
قائمة محمد صالح من محمد  
قاضي زاده الخفي ماله  
والحق ليس به ملاك الاحرام  
او فيه شبهة نيتي في  
البيع مالا حلالا ليس فيه  
شبهة الحرج به مما يقضى  
دينه من ماله ذكره قاضي  
خان لكن يحتاج الى العلم  
المقرض حين القضاء  
بأهله حرام او فيه شبهة  
ويطلب منه رادته ليرأى من  
الذين اختلف في الحلال  
هل هو ما لم يصبه او جعل  
اصله ورجعها عنه انتهى  
معه قوله (قائمة) رأيت في  
الطبقات الكبير في شرح  
راي رحمه الله وفضايله في  
رحمة ابي بكر اجدن قصر  
الدقائق انه كان يقول  
عشت مرة فاستباني  
جندى فسقائى شريرة  
له فسادت فساولها في  
قلبي ثلاثين سنة والله اعلم

### باب القراض

سئل رحمه الله ان اذ اعطى شخص لا يخرجنا وقال به وقت نصف المصلحة فلا فهل يستحق  
شيئا من المصلحة او لا وهل بين علم حامل وجهه بمصلحة الضريبة او فسادها في استحقاق ما يمينه  
او عدده من المصلحة فرق ولا ايهما (الجواب) اعلم اني رأيت في فتاوى اهل الجلال الزلى صورة  
تقارب صورة السائل وحكمهما الشئ رحمه الله باستحقاق اجرة التلث وعبارة في كتاب  
القراض نصها سئل رضى الله عنه عن شخص اعطى آخر دراهم قال سلمها في كتان ومهما

وهل يفسق بفسقه هذا  
ام لا لا يحصر في التلم  
وكذا يتصل في حق  
الناس من غير صرفه وقد  
لهما كثير من الذين سمع  
ولم يفته بما ذكره فينا  
لنا ذلك انما يكسر الله

(اجاب) رضى الله عنه وارضاه ثم اعلم ومقتا الله وايماننا ولا ان الخلوة والطرف من الصغار اذا  
أصر عليها ولم يلقب طاعته حاصبه حكم بفسقه والا فلا وأما تقصيره فيما يتطاول فان كان ذلك مطلوبا منه على سبيل  
فرض العين بحيث توقفت المحبة عليه وتركه حكم بفسقه واذا وجد منه التقصير عند الاجارة فلا اجارة فاسدة

وحكم الاجارة العاسدة انه يستحق فيها اجرة المثل اذا أدى بنفسه المؤجر عليه والله عز وجل امل (شبل)  
 هذا والله عز وجل نعمه وقنعنا به وبمولاه من رجل استأجر من ميث بلبارة ذببة فامدة بغير عشرة ريال فميت يصح ان  
 يستلبي التخص المذکور من ميث ١٣٣ \* المذکور بهذه الاجارة العاسدة ام لا حل بماله

الاستحباب بان احذف  
 الاحوال اذا استجاب شلا  
 بخمس وكون خمسة  
 امسا في صحيح وخمس  
 المستجاب لم لا يعمل وهل  
 يستحق المبالاة اجرة المثل  
 ام ماضى لم كل الشبهة  
 ينزأ ذلك بان شايها  
 (الجاب) رضى الله عنه  
 بقوله لم يصح المستاجر  
 ان يستلبي من حيث انه  
 احسن وقد نصوا على انه  
 يجوز لا يثنى ان يستلبي  
 من حيث فاما آخر فغيره  
 يستحق الاجرة عليه المسمى

ولزمه هو ان يرد الاجرة  
 التي اخذها على اهل البيت  
 ولا يعمل في الكفاية وادحج  
 عنه استحق جرة المثل  
 على مر استأجره الاجارة  
 فامدة الله الهادي امل  
 (شبل) كتاب الله عليه من  
 رجل استأجره شخص  
 لبيع منه والحال ان  
 المبيع عنده ميت وتبين  
 صدادا بارة لانه ذببة  
 ولم يستلم جميع الاخرة في  
 مجلس العقد فترتفع من  
 البيت المستأجره ام لا

أظهره الله في الكتاب من الراجح فتم فيه أربع مئة الرجب المذكور بكونه ماله قراض ام يكون  
 وكلا يستحق اجرة مثله ذهابا وبإلحاقه شرط القراض وهو ان يكون على ناس من القدر  
 فأجاب بان ذلك ليس قراض صحيح ان وقع على ناس من القدر لا على ذببة شروط العقد  
 الصحيح وحلله في مثل المأثور من المانع فيعاسق اجرة مثل ذببة انتهى جواب  
 من بخره وكان الدوام كانت ششوشة حتى صاغ فساءل ان يقول على ناس من القدر فان  
 القرض على الصحيح القراض وكان وجبما جاب به من عدم الصحة عدم وجود القول من  
 المائل وان الكتاب ما يفسد وجوده في تلك المدة والا فلا يظهر في الذي اثنى منه من الشروط  
 غير ما ذكره الا فترد ذلك في صورة ما لم تقع على ناس ولم يوجد قبول ايضا فليس  
 هو قراض صحيح فبى فبعد الله من لزوم اجرة مثل ذبب لانه حل خاصا لا في اتماع  
 واذا قصد القراض فذلك تصرف للمثل والراجح له ذلك وعليه فمامل اجرة مثل ذبب انتهى  
 قال في الصحة لم ان حل القراض وان لا اجرة له مالم لا يفسد ماله من ماله وفي  
 وفي اتماع ايضا ان كان فارتدت جميع الرجب لا يثنى في الاصح قال في رده الصنف  
 لا يفسد في شيء لم ان جعل ذلك بان طرأ هذا لا يقطع عنه من الرجب والاجرة وشهد  
 حاله به استحق اجرة مثل ذبب يظهر والله امل

### ♦ باب الاجارة ♦

(شبل رحمة الله تعالى) هل اجارة الفل لاجل زرع صحبة ام لا (الجواب) لجدته امل  
 ان اجارة الفل لاجل زرع غير صحبة في مذهب الشافعي ومالقة النخبة لان جرة في شرطه  
 صفة الاجارة فوصفهم من القدر عليها غير شخص لا يتقدم من قصد كاستيثار به ان يقره  
 فتمت ومالقة الامام الووري في الرخصة استيثار البستان لتأثيره في الشبان لتأثيره في الشبان  
 او لبنها فمثل انتم فان اوجرت الارض لاجل القراض فيها او لاجل زرعها صحت  
 حيث استعملت شروطها ولا فرق بين الارض المملوكة والموارة ولا فرق بين الوقت  
 على جهة اوسين حيث استعملت شروط صفة الاجارة في المدة فذو حيلة يجب زكاة  
 الثمر والزرع على المستأجر لان ذلك ملكه وان كانت الارض موقوفة على غير حين  
 لان الموقوف عليه ليس له من ذلك الا حصة الارض ومن توهم عدم وجوب الزكاة  
 على المستأجر حيث كان الوقت على غير حين كالاجب الزكاة في القدر والزرع على غير  
 العين نفسه حيث كان الوقت عليه فقد أبعد لان ذلك هو حيث كان الزرع القار  
 الموقوف عليه الغير العين وفي صددنا الموقوف عليه ليس له الا حصة الارض كما عرفت

وهل يجوز الاستئابة المستأجر ام لا فتاوى ما حورن غير (الجاب) هذا والله عز وجل المستأجر المذكور وقسم المثل  
 من الميت ويجوز الاستئابة المستأجر ويقع المثل الميت ويستحق الاحقر على المستأجر ما حورن له والله العارف امل (شبل)  
 صرح في في بهو حصة بنته وطفه انتهم من رجل استأجر من ميث البيع والحال ان الاجارة ذببة ولم يسلم رأس المال

جميعه بل البعض منه فهل تعد الاجارة ام لا ؛ فتم بالقصد فهل يضع الاجاج بها وتقع عن فرض الميت المذكور ام لا ؛ هل يصح حكمه المقررة اذا تقيد بقصد الاجارة ان يتولى من المتأجر له جميع القدر والحال ان الميت في طبع بلد ولا نه المسئلة ونهضت اعدونا (اجاب) هذا ١٢٤ هـ الله منه قوله تم قصد اجارة الميت حيث لم يسلم

تجب الزكاة على المتأجر بل ارباب قال في الروضة في باب الزكاة قاله فصل لارقي ؛ بين ما يتبعه الارض المملوكة للمتأجر وفي وجوب القدر انتهى خلافا له المتأجر في العمل الموقوف وغيره على عين وغيره . وقد قرأوا في المسئلة اذا دخلت في المطلق الا انه كانت منقولة عنهم ثم اخرج في الروضة على ذلك ما هو صريح في قوله تعالى قبل فليس على المتأجر الطر مع الاجارة وكذلك يجب القدر مع المخرج في الارض للمرابحة قال اصحابنا وتكون الارض خراصة في صورتين احدهما ان يفتح الامام بلدة فهو او يفسد ما بين العاين ثم يوضعون عنها ما يشاء من السنين ويضرب عليها خراجا كمثل حررض الله عنه بمراد العراقي على ما هو الصحيح فيه الى آخر ما ذكره في الروضة فهذا وقف على طاعة المسلمين وصح ذلك تجب الزكاة مع المخرج على متأجره . وعبرة القصة لابن جر وعلى ذابح ارضه اخرج . اجرة الزكاة ولا يستحقها وجوبها لا اختلاف الجدة ثم قال في القصة ولا يؤيدها من جهة الاية اخرج زكاة الكل الى آخر ما في القصة وعبرة بسط الاوار للاشوق ان شاء الله يكون ذلك ادبيا عينه فوقف ببناء اوارض او قرية على مسجد اورط او قرية او جماعة غير مدينين كالقراء والمساكين ولا متصرفي فخرها وزودوها لم لو اجرت الارض وزدعت وجب على المتأجر مع اجرة الارض كما يجب على المتأجر زكاة التجارة مع اجرة الدكان المتأخرات ولا تقرر ذلك فاعلم انه لا في بين بلوغ قرعة ذلك البند الذي فرضه المتأجر نصا ولا يفسد حقيقه حيث كان عند المتأجر من البساتين ما يتكفل به القصاب وعبرة القصة من لمارض في حال شفعة ولم يحصل القصاب الاس بجموعها لزمه زكاة انتهى ولها ايضا يضمن في العام بضه الى متى وان اختلف ادراكه لا اختلاف نوعه او محله انتهى والحاصل ان هذا الحكم خروفي كلام ائمتنا الشافعية فلاحاجة لنا الى الاطالة به . والله اعلم بالصواب وحرره الفقير محمد بن سليمان انتهى بحروقه من خطه شيئا وكلامه ( مثل رجاء الله تعالى ) فيمن قرأ شيئا من كتاب الله تعالى واحد ثوابه روجه صلى الله عليه وسلم الى الروح فلان ثم الى روح فلان يصل كل واحد منهم ثواب كامل سواء اتى بالواد او تم او شرف قال فتم بوصول ذلك فهل يكون مثل ما حرت به عادة أهل الحرم من من لم يدركهم على قرأة شيء من القرآن والقصد شخص يستعمل اذا اهدى لروح القصد ولم يغير يكون الحكم كذلك ولا ولا اذا دخل شخص شيئا حينا على قرأة شيء معين فلان وذلك شيئا آخر حينا على قرأة شيء لا آخر هل اذا اقتصر الاجير على قرأة ذلك المين ثم اهدى ثوابه فلان . ولذا يكفي ام لا فبما لا يحتاج الجواب (الجواب) اما اني صلى الله عليه وسلم قالوا ب حاصل له مطلقا قال ابن جر في حاشية الايضاح يضاهف تضاعفا كسبيل الاطالة به لا صلى الله عليه وسلم ثبت على اهل اقصاه الضعف الى آخر ما في الحاشية

يجوز الاجرة في مجلس القدر ذابح لاجير وقع الحل بحيث استأجره واستحق في الاجرة اجرة المثل وليس لما كن يتولى قدر الصحيح الاجارة حيث كان الميت وارثا ووصى الله سبحانه وتعالى اصله (مثل) هذا الله به من رجل استأجر بضع من زيد مثلا وشفقه بضم زيد لم يرد له كتاب به الامم فيان المرسوم هو ما حرم المتأجر من الموقوف به سوا هو وقد حرم عنه في تلك المسئلة آخره كيف الحكم وهل تقع الحيلتان لمروا في البيرة بالي نفس الامر هل القصد صحيح ام لا فلا بد من ضم امر الخ فكيف يكون حكم العبرة حيث الاجير متأجر بمحاولته بقر أو ضو اننا ذلك انما يكسب الله تعالى (اجاب) رضي الله عنه بشؤله ثم حيث كان الامر ما يروى عن هذا القائل من نفسه ولا يستحق اجرة ولا له بل يحج من من استأجره الذي هو زيد

وهو قد سمع منهم ان كان هو ميا وقصد القائل عدلية بالنسك وسبق احرام القائل المتأجر لمرو واما وقع النكس من القائل لمرو ولا يستحق القائل ولا المتأجر لمرو شيئا لان القائل لم يتأجر لمرو والمتأجر لمرو قد سبق بالاحرام وان احرم ما هو جبل السابق منها وقع جميعا عنهما ولا يستحق شيئا ولو علم سبقي لم يردى وقف الامر الى التيقن وحكم

العبرة بهم من حكم الحج لغيره من التعميل والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) قلنا الله به من رجل استأجر شخصاً ليصنع  
عن ماله فكانت الأجرة في غير أشهر الحج فهل تنفذ لأجرة في ذلك أم لا سواء كانت بلدته قريبة أم بعيدة فإذا قلتم اليس  
تنفذ وأسرع الأجر في الشيء حتى يصل المقات ١٢٥ قبل أشهر الحج قبل سفر القدماء ينضم فلا قلتم

بالاستصناع فهل يجب على  
الأجير رد الأجرة وهل  
يجب له أجرة المثل أم لا  
أفيدوا (أجاب) أتاه الله  
تعالى بقوله لا م حيث  
كانت الأجرة ذميمة صحيح  
مطلقاً ومبيحة لأن كان  
الأجير قريباً بأن كان مكة  
أو جعل يصل أهله في  
العادة إذا خرجوا من  
بلدهم قبل يوم عرفة  
مكة فلا أجرة فاسدة  
وكذا إذا كان بعيداً أو وصل  
الأجير إلى المقات قبل  
أشهر الحج وحيث فسدت  
الأجرة وحج الأجير عن  
الميت استحق أجرة المثل  
والله عز وجل أعلم (مثل)  
رضي الله عنه من استأجر  
خبراً من بيت واحد  
مقاته ومقات من استأجر  
عنه وأحرم بالعمرة في  
أشهر الحج من نفسه هل  
يلزمه أن يرد ما حق له  
لو عاد إلى المقات المذكور  
مقتضياً من التعميم في  
عليه ألا يخبر أو سقط  
عنه بالعود الدمان إذا  
قدم بهما ولو لم يعد إلى  
المقات وقلتم مدن محل

وأما غيره صلى الله عليه وسلم من دفعه القاري وصول ثواب القارة له أوجه له  
أركان بمقتضى أو ثواب بها فالتحصيل حاصل لا محالة بل في الأجرة من الضميمة  
احتمار المستأجر في التلبس به لئلا يترك الأجرة له إذا زلت على قلب القاري وأما  
ثواب نفس القارة في حصوله لمن ذكر خلاف والذي في شرح مسلم للروى المشهور في  
المذهب عدم وصول ثواب القارة لميت انتهى وفي فتاوى السيوطي القارة جائزة إذا  
شرط المدعي بمداها والمال الذي يأخذه القاري من ثواب الجسالة وهي حلال على الدماء  
لأن القارة تان ثواب القارة للقاري ولا يترك ثوابه لغيره ونسب إلى مثل ثوابه فيدعو  
بذلك يحصل أن يستأجر الله دمه وكذا حكم القاري بالأجرة في الدماء وفي موضع  
آخر ما يفسد ماله كماله هذا مقتضى قواعد القارة وقروا لنا أشياء خاتمة وفي  
الضمة وغيرها كلام طويل في ذلك حاسه أنه إذا ضاع ثواب القارة لم يرد ثوابه  
حصوله ثواب نفس القارة وبضمة الميت غير دمه أو جعل يحصل التمتع وفي حصول  
ثواب نفس القارة خلاف قوي وإذا لم يكن شيء من ذلك وغاوى القارة عن الميت الغالب  
مرحل القارة في الحصول أيضاً خلاف قوي واحتمار حاكم من اقتضاها وهو مذهب  
الأئمة الثلاثة على خلاف حديثه أنه يحصل نفس القارة وأما الجليل الرطى وعلى القابل  
وأما في الضمة يحصل المفع دون ثواب القارة وفي حاشية الشيرازي على الواجب  
الأكبر ما نصه العقد أنه يملك ثوبها أي القارة حيث أراد بمضمره أو دمه منها أو ثواب  
بها وإن لم يكن عنده ولادما له الخ وسبقه إلى نحوه من حاشية الضمة قال ويحصل للقاري  
أهناً الثواب بطور مستطوع ثواب القاري لعمدة كان غلب الباعث الدنيوي لقارته بأجرة  
قبله في أن لا يقطع شبه بالتسليم لميت الخ ولا يظهر في هذا المسألة فرق بين الأول ومما  
يشتر إليه كلام الأئمة أن القاري الآتي وسبق ما يفيد من فتاوى ابن جرير أن القاري  
الروح ماله من ثواب يؤخذ من الضمة والنهاية في حصوله مما تأخر به حصوله لمقتضى  
خلافاً لكنهما مالا إل الحصول حيث دعا الأكار البرهان التزاري قول القارة المهم  
أوصل ثواب ماله إلى ماله خاصة وإلى السبلين خاصة لأن ما يخص شخص لا يصور  
العموم به ونقله بعد التمسك من الزركشي أن الظاهر خلاف ما قلناه في الثواب بقاوت  
ما حله خاصه وأدناه عامه وغيره وقد تصرف فيما يسببه من الثواب بما يشاء انتهى زاد  
الزركشي في شرح المواهب على أن المراد مثل ثواب مالهوت قلان خاصة ومثل ذلك  
لمسلمين عامة وهذا تصور انتهى بصرفه والقباس جريته في مسألة السؤال الآخر وقول  
السائل فهل يسقط الخ لم يضرني في ذلك قل الآن والذي يظهر لي أنه على قول السيوطي  
السابق السطر لا أن جعل الجبل على الدماء والدماء قد تقدم في سئلنا ولم نجد وأما على

يلزمه لحسن الأجره كمن استأجر من آتاني وأحرم من مكة ولا يلزمه إلا الدم من مقتضى ويستحق الأجرة الكفاة  
وهل في هذا الحكم من أحرم بالعمرة من نفسه أو أحرم بها من المستأجر عنه سواء أو يختلف الحكم وهل المسئلة اتفاقية  
أو اختلافية بيننا ذلك جزم خيراً (أجاب) رضي الله عنه قوله لم يلزمه الدمان ويعوده إلى المقات سقطوا إذا لم يعد

لزمه العنان والخط باختيار الاموال والسيد وعبدية منق التاج لعلامة ان ج ولوا حرم احمد حج بصره من الخاضعة الشروط  
او التمرع نفسه طافح ا حرم المستاجر انما لبقات في تلك السنة حرما لوا حرم منه فلا شيء عليه وان قصد ربه  
ايه اول سفره لان ذلك لانا قصد نصيب التاك ١٢٦ المستاجر وان لم يبد اجزاء على العهد تناول حرم

الأذنة وليس كسنة لمة  
الوكيل لأن الحج شديد  
الثبوت والتعلق فلا كسنة  
فيه بأدنى إشارة وقوله  
دم لمجاوزة وحط تقاوت  
سابقين جنيين بله الأجزاء  
أحد هما أحراهما من  
الميتات والأخرى من  
حيث أحرم مع اعتبار  
تقاوت الفراسخ والسموة  
والخزونة لأن الأجزاء  
في حابة السهر والحمول  
الانزال وله العدول  
إلى ميقات مساو لهما  
أو أطول وكذا أقرب  
إلى مكة على ما لا يجمع  
وأخيه إلى الجبال الطرية  
ورفع عليه أنه لو استقر  
مكي من أفاق ولم يشترط  
عليه ميقاتا كان له الأحرام  
سنة من مكة ولا يلزمه  
العدول منها لكن الذي  
أنقصه كلام الروضة  
وأصلها وصرح به  
أخوه وشيخه وأخيه  
المحب الطبري وشيخه  
ليس له العدول للأقرب  
فإن دخل لزوم الدم والخط  
ويؤيده أنه لو استأجر  
أخاه، مكا لغيره لزمه دم

العلمي بان استأجر معصوب للافراد اجارة عين ولم يأمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج ففتح المصحف عند في هذه العمرة فبسط ما فيها ووقعت للاجير وعليه الدمان ان كان آخيا ولم يعد اليقبلت قد اتي بعمرة بعد الحج فاستأجر صحت ولاخط فان كانت الاجارة عن ميت او اجارة عمدة او امره ﴿ ١٢٧ ﴾ بتقديم العمرة قبل شهر الحج مالم يها الاجير في شهره

قراءة لميت على تقبيل فيه قرر في هذه اخذ ابن الرضا كثره بطاهر النجف من انها اي يس قرا عليه بموته الى ان قال فان قلت يشافي قولهم الميت لا يقرا عليه قول الشافعي بقرا عند اقتراب من القرآن وبعده فقلت لا يشافيه لان كلامهم في مجرد القراءة عند الميت وكلام الشافعي في قراءة عمدا دعاه بل في كلام الشافعي تأييد لفتاخر بن في جعلهم مشهور المذهب على ما ظالم تكن بمحضرة ثالث او اذ ايدع عنها انتهى ما ردت فقلت وفيها ايضا المشهور من مذهبا عدم وصول القراءة لميت الا ان قرا على القبر او بعدا عنه بخبره ودعا عنها وقول السائل وهل الاصح الصدقة او القراءة او تسهيل المسد او الاكل جوابه لم يثبت في التضائل شيء يعني ان تكون الصدقة افضل الا بخلاف في وصولها بخلاف قراءة افضل من الصدقة مادحت اليها الحاجة في الحال المتصدق فيه اكثر فثارة يكون الماء وتارة يكون الخبز وتارة يكون غيرها انتهى وفي الوصية من فتاوى الجلال الزلي نحوه والله اعلم بالصواب ﴿ ثالثة ﴾ قال الشيرازي في كتاب الوقف من حاشيته على النهاية فتمتلا من التبيان فتوى وبني ان يصاح على قراءة البسطة في اول كل ضرورة الاربعة اقل من اقل قالوا اليها آية لا تقرأها كان شيئا في الحلق والسورة اذا اخل بها كان تاركا لبعض القرآن عند الاكثر فان كانت القراءة في وظيفة عليها جسد كالا صباع والاجزاء التي عليها اوقات وأزواقي كالاعتناء بها أشد ليسحق ما يأخذ فيها فاما اذا اخل به لم يستحق شيئا من الوقف عند من يقول ان من اهل السورة وهذه دقيقة يتأكد الاعتناء بها واشاعتها انتهى ثم نقل الشيرازي من تيسير الوقوف المتأوى في آخر الكتاب السادس منه من الوقف ما قصه كلام التنوي المذكور خاص بما اذا شرط عليه فدر معين فان اخل منه بشيء لم ينقص شيئا لسا اخل به وعليه يحمل قوله لم يستحق شيئا من الوقف انتهى وفي الوقف من الصفة من التنوي وان عبد السلام واعتماد السبكي وابن الصلاح جابوا عنه وهو ان اخل لا يذو الوصفة كاقراءة في بعض اليوم لا يقطع أثر استحقاقه فغيره الاخلان والله اعلم بالصواب ﴿ سئل وجهه ﴾ هل يمكن قراءة قل هو الله احد ثلاث مرات ان استؤجر على قراءة خفة كاملة شلالا لها تعدل ثلث القرآن كادرام لانفودا ﴿ الجواب ﴾ لا يمكن قراءة سورة لا خلاص ثلاثا لم استؤجر على قراءة خفة كاملة بل لا بد من قراءة جميع النسخة من أولها الى آخرها لا مستأجر على جميعها فلابد الخروج من العمدة من التيسار يصح العمل الذي استؤجر عليه وما حديث الصحيحين وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال ان قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن وهذه البيهقي من الأحاديث المتواترة قال اخرجه البخاري عن ابي سعيد وسلم عن ابي الفرداد وأبي هريرة والزمذني والنسائي عن ابي أيوب والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود واجد من ابي بن كعب وابن جرواح كلشوم بنت صه بن أبي حبيب وابو يعلى عن انس

بلاعلر والنوع الاخر حنية وهي التي يتبع ان يتب الاجير غير وفصل نحو استأجرك لتع من بقي شلا وان لم يقل بفسك ولا فيها من امكان اتصال العمل بشي بمكة لا يتأجر الا في شهر الحج ومثله التريب وهو من لو صار من عمل الاجارة في شهر الحج ادرك الحج في تلك السنة فلا يصح اجرة العيلة الا في شهر الحج ولو لوها لكانت من الاحرام حال اقبالها فلا حاجة

به اليه بطلاق البعد وهو الذي اذا خرج من محل الاجارة في اشهر الحج لا يكتفه ادراك الحج في سنة فقتله الاجارة  
وقت اتخذه من العتق من محله لمن يبيعهم من مسكبان او مشاة ولا يضر انتظار خروجهم لو أخره ان احتاج لبيعهم  
مهم ولولم يرد لو حصة لم انجد في السير فوصل ﴿ ١٢٨ ﴾ اليقات قبلها بطلت الاجارة بحيث لم تحت

والبراء من جابر بن عبد الله والطبراني عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن مسعود وساذ بن  
حبل وابو عبيد بن فضال والقرآن عن ابن عباس بن أبي يعقوب في سنة من قتله من لعن هذا اختلف  
العلماء في سنة فقتله بعضهم على ان اثلث باعتباره على القرآن لانها احكام وأخبار وتوحيد  
وقد اثلثت هي على التسم ثلاث مكات مثابة الاضار ومثل الاستاذ ابو الوليد التيساوري  
ابن عمر عن معنى هذا الحديث قتل ان القرآن نزل لثلاثة احكام ولثلاث عدو وعيد وثلاثة  
وصفات وقد جمع الله في قل هو الله احدا لاجل الصفات وقته السعي في الطبقات الكبرى في  
ترجمة ابن عمر قال الحافظ ابن جرير في فتح الباري ويستأنس لهذا الخبر ابو عبيد بن حماد  
أن البراء قال جزء النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة اجزاء بطلت من وقتها جزء  
من اجزاء القرآن انتهى وقيل المراد من هل يا فضة من الاخلاص والتوحيد كان كن  
قرألت القرآن ودهم من جلالته على تحصيل الثواب فقل سخي قوله ثلث القرآن  
أن ثواب قرأتها مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن ويؤيد هذا ما في صحيح مسلم من حديث ابي  
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احثوا ماقرأ عليكم ثلث القرآن  
فخرج فقرأ قل هو الله احدهم قال الا انها تعدل ثلث القرآن ولاي عبيد من حديث ابي بن  
كعب من قرأ قل هو الله احدا فسكاه قرأ ثلث القرآن وخرج الحاكم وفيه عن ابي سعيد  
والطبراني وابن السني وغيرهما عن ابن مسعود والبيهقي عن ابي ايوب والعلبي عن ابي  
هريرة البجلي احدهم ان قرأ ثلث القرآن في ليلة شق ذلك عليه فقل بقرآن هو الله احدهم  
فهي تعدل ثلث القرآن ورواه السيوطي والجامع الكبير وهذا الذي طبع في المصنفين  
اليه وبعضهم قال ان كونها تعدل ثلث القرآن خاص بما حب الواقعة الذي كان يرددها  
فان قيل فخير صلى الله عليه وسلم بانها تعدل ثلث القرآن وقيل العلة ان جر ما يبعد فقه من  
الاعتقاد فصد صيام رمضان بمشقة أشهر وصيام ست شوال بشهرين طلق صيام السنة او مثل  
صيامها بلا مضاعفة نظير ما قاله في خبر قل هو الله احدهم ثلث القرآن وأشابهه انتهى  
وفي شرح الحديث الرابع والثلاثين من الأربعين التوبة أثناء كلام ما نصه فقه المصنف عن  
العلماء وهذه الصيغة تقيد الاجماع او الاكتزاف انتهى قال في اضعف والاضاح على ظاهره  
فهل ذلك كثلث من القرآن معين لولا ان ثلث فرض منه في نظر ويلزم على الثاني أن من قرأها  
ثلاثا كان كمن قرأ خمسة كماله انتهى قلت فان قلنا هذا الاشارة للاصح الاقتصار عليها فلا تعدل  
الحقة في الاجارة لما قلناه مما قد ساء من الاجرة لزم قراءة جميع التسمية بعد الاجارة وفي  
شأنه الجدل الزم ما نصه مثل من استأجر جماعة قراءة خفة فهل لهم اسقاط شيء منها  
بغير اذنه فاذا قدم لاقبل يستحقون الاجرة وما حكم ما قبل الآن في الخلفاء ثلاثه اصله

حالا كذا فترجع لجواب  
السؤال فتقول ان كان  
الاجرة المذكور اجارة  
ذمية للصيغة طبع مضاعفة  
بلى يلزم المودا ليقا  
المحبوب عنه والاحكام  
بالجملة فان لم يمتدوا لهم  
من دونه لزم التبعوا لخط  
وهو من اصل الهلاك  
البهية واما اذا كان من  
البلاء القربة والاجارة  
عينة وقد استقر قبل  
اشهر الحج للاجارة بخلاف  
في صحيح من دون المقات  
فله اجرة أشد ولزمه  
الحظ او من المقات لله  
اجرة المثل ولا حظ والله  
بجساده وتعالى اعلم  
(سئل) رضي الله عنه  
عن رجل ارسل الى آخر  
بعدة جميع وذكره  
في مرسومه بتصرف  
فيمن كيف شاء وبأخذه  
منه من جنة وان لو ان  
يخرج من الباقين اخر  
وأجر من جميع فقط  
فمثل المذكور ما في  
وتم المرسوم وحج لاحد  
المحبوب عنهم واخر  
عن الباقين فهل يتكرر

عليه دم الجائزة بتكرر المرام يكفيه دم واحد وهل يصير وكلا مجرد تصنع المرسوم فاجاب  
اليه ويحوز ان ينسول الطرفين ويصير وكلا واجبا بمجرد تصنع المرسوم اليه ولا يحتاج الى من يستأجره في جنة  
التي ذكرت له وسائر المرام كيف الحكم وهل في السلخ من يسوغ له الاكتفاء بدم واحد فنوالنا ذلك

بأنه شافيا كافيًا من جميع الوجوه حتى غير الدنيا والآخرة المشقة والنعمة والمساكن مستغنى (اجاب)  
رضي الله عنه وارضاه ثم ان قلنا

﴿ ١٢٩ ﴾

وهو المحدث بعد ان لم  
يصدق امره ومن قلنا  
بجنايته وهو ما مال اليه  
الطبري وجصاصنة  
فلام أصلا ويصير  
ويلا يوصل المرسوم  
اليه حيث غاب على هذه  
الخطوة ولا يكون  
أحبر الحديث ولا ان يولي  
الطبري؛ لكنه اذا سمع  
واعمرو مع الحج والعمره  
لأولى به بأجرة مثل  
دون المسمى لئلا ينسب  
المسوك ولا يصيب المسمى  
له عتبات لا اجارة والله  
سبحانه ولعاليه

﴿ باب البيع ﴾

(ش) رضي الله عنه من  
بيع العينة هو ان يبيع شيئا  
بثمن كثير ثم يجلته بغيره  
من المشتري بعد قبضه  
به لقلب له في الزائد  
بذمه هل هو حرام او  
مكروه عند الامام الشافعي  
وهل حرمه باقي الائمّة  
جوزوه وهل مثل ذلك  
اذا اشترى شخص سلعة  
لنفسه ثم باعها على زيد  
فبقيت عنده ثم اشترها

فاجاب بأنه لا يجر ذمها لغيره حتى يبيعه ويشتري شيئا ثم اشتراها بغيره  
الاخر فاما لو ابيع في زمانها فليس يبيعه بغيره شيئا على قرينة جهوده على ما  
الدافع وتوابعه من لهم المأخذ حيث ذموا ما لم ينهى بحروقه نعم ان لم يقرنه الجميع  
فيكون اجارة فلما لم يقرن الباري حصول ثواب قراءة جميع الخلق ان شاء الله تعالى  
كما هو ظاهر قول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ويحرم ذلك في غير سورة الاخلاص  
ايضا ما ورد فيه فهو ما ورد فيها فقد اخرج محمد بن نصر عن انس رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال من قرأ المائدة في ليلة القدر عدلت ربع القرآن ومن قرأ اذا  
زلفت عدلت نصف القرآن وقلنا فيما الكافرون تعدل ربع القرآن وكذا في رداء الخلفاء  
أبو هريرة عن النبي بن سعيد والحكم والطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر والبيهقي في شعب  
الايمان من حديث سعد بن ابي وقاص اوخرجه الترمذي وابن ابي شيبة وابو الشيخين طريق  
سلمة بن وردان عن انس الكافرون والصبر تعدل كل منهما ربع القرآن والاقران تعدل ربع  
القرآن زامان ابي شيبة وابو الشيخ اياها كرمي تعدل ربع القرآن وهو حديث ضعيف لضعف  
سلمة وان حسنه اترضى طه لسانه به لكونه فضل على الاجل وكذا صحيح الحاكم حديث  
ابن عباس الذي رواه الترمذي والحكم وابو الشيخ عنه صلى الله عليه وسلم اذا قرأ سورة ل  
تعصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وفي خلاصة التخصيص قلنا كرمي المكي ان في رواية  
ان الكافرون تعدل ثلث القرآن وفي رواية الشهاب الرمي الشاذ التي لا تعلق لها بالحق بعد  
ذكر بعض ما تقدمت من الاحاديث مانعة ووجه كون سورة القدر تعدل ربع القرآن ان  
مقاصده محصورة في بيان التزبيب والتزبيب والاحكام والنصوص وقد اشغلت على التزبيب  
ووجه ان الكافرون تعدل ربع القرآن الى ان مقاصده في الاثر والهي ولو عدوا لو يجدون  
اشغلت على الامر وبهذه الاعتبارات وما شابهها بوجه ما ورد في غيره من السور دون  
في اذا زلفت بأن تعلقه الدنيا والآخرة فهو متعلقة بالآخرة انتهى كلام الشهاب الرمي وقد  
حلت بما سبق ان في توجبه ذلك معنى آخر وهو ان ثوابها كنواب من قرأه ملازم كرمي القرآن  
ومثل الله واسع وزجوانته ابدى حنا فيه بقره والله اعلم بالصواب

﴿ باب الجمالة ﴾

مثل ذلك قال اذا تكسر المركب في البحر وأمر التاجر أو صاحب المركب ان كل من  
يفرج المتاع القلاني لغيره اوجسه خلاصا لم يصح هذا القدر فيحقق العامل الربع والمجس  
أشوا (الجراب) ان كان لا يجوز له اوجسه معلوما عند الجليل ما شاهد قبل الفرق  
او مصلحه صح عند الجمالة واشقق المسمى والاصد القدر واشقق اجرة مثل عمله قال  
في الجمالة من الخصة ظنوا ان يرد له ثوبه ان علت ولو بالوصف فهي المردوا فلا اجرة

(١٧) (فتاوى) من زيد ثمن كثير فوجلا أميدونا المسئلة ونسة لان كثير من الناس اذا عليه دراهم  
لناس يبيع الى عد بعض الناس ويقول مرادى دراهم كالمى بها الناس يزودها يشتري بها سلعة ويزيد عليه في  
فتمها ثم يشتريه منه ومخلصه الثوب وذلك حيلة مخلصه من الوقوع في الربا ما لحكم في ذلك الفتوا (اجاب) نعم

حيث وجدت شروط البيع وإزالة القبض بالبيع والبراءة المذكورة من حيث المقصود الخلية  
المختصة من الإزالة الكراهة دون التبريم وعبارة الصحة والخلية لمصلحة من الإزالة كروضة بشار أو أمها خلافاً من حصر  
المكره في الشخص من ربا لفعل واحد أم لم (مثلاً) في رجل مات بأرض حضرموت وشكك

زوجاً فوجسه أولاد  
وفته من بعض الدورقة  
الذكرين فالتفت  
جنتهم واحد يتد وجده  
وأراد المذكور أن يبيع  
حصته في تركه أبيه قبل  
أن تقسم التركة وتنفذ  
لهم مراضة نخل وديار  
والشتر خمسة الوارث  
المشتر إليه بعد المذكور  
ما فقه خلصه الميت من  
لحمه أرض وديار فدل  
بصح بيع حصته المشاعة  
أما أمته (الجواب) لم  
حيث كان المثلث المشرى  
عالمين بين المجرى ومنه  
وقد روي صحيحاً لم يرد  
قيداً كانا أو أحدهما  
يملك لأن ذلك لم يملك  
مر هو طارئة ليع اليه  
مع السلم المذكور ومن  
شروطه أنه يصفه أم لم  
(مثلاً) في رجل اشترى  
من رجل أرضاً محصر موت  
واقف وقع بينهما  
فالتفت من أعمال مكة  
المشرقة وكسبه خط  
في ذلك فصار اشترى  
وبناء لو كمل له لم يبيع  
البيع منه الوكيل وقال

### ❖ كتاب الوقف ❖

❖ من رجع فقال ❖ رجل أوقف حبس جمع ما يملكه على رجلين من بعدهم على مصبته  
وهما حشرات ونخل ومواقي فهل يصح الوقف أم لا وإذا كان عليه بنسب صداق زوجته  
فهل يجوز إخراجهم من الوقف أم لا فتونا (الجواب) أن كان الوقف المذكور في حصة  
حصه الواقف ولم يكن محجوراً عليه ولم يصلح ما يملكه نقد الوقف في جمع ما يصح وقفه  
وإذا صح الوقف فلا ينفذ منه شيء لغير الموقوف عليهم وإن كان الواقف محجوراً عليه  
بغير توصفه لم ينفذ شيء من الوقف المذكور وإن كان في مرض الموت فإن لم يجر  
الروضة بعد موته لا ينفذ وإن أجازته أو حصه نقد فيه أو غيرها أجازته الأقرار الذين  
على الوقف حيث لم يرأه الدائر وإن أجازته في جميع أملاكه الورثة هذا ما لا يرد بجمع  
كل ما يملك الموقوف والسراج البتني وجهها قد تسأل في متساويهما أم لم (مثلاً) رجه  
قد تسأل في رجل وقف على آخر عشر نخلات وشرط أنهن أي الفضلات محررات  
وماذا فهم أن يفسدوا يسبق ويحفظ ولا ينفذ من المنفعة شيء ومات الواقف وله أولاد  
صغار ولهم وكيل فله أن يأخذ من ثمرات أقطار ما يصلح من الثمرات ولا يكون ذلك  
أحرقتها امتناً ❖ الجواب ❖ أن حين الوقف جبهه المنفعة المذكورة صرفته بها ولا  
فأحرقتها منه فكذلك فهم من كلام أئمتنا قال في شرح الروضة نفقة الموقوف وقوة تصديره  
ومسارعة من حيث شرطت أي فطرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والآخر من نفسه  
أي الموقوف ككسب العبد وخلفه الموقوف فلا تسأل من نفقة ونفقة الزوجين إلا بالضرورة  
من ذلك المال كراحتي من لا كسبه وأعماله بالضرورة فلا يجب على أحد جيلت كالملك المطلق  
مختلف الحيوان لصيانة روحه وحرمته انتهى والله أعلم (سئل وجهه الله تعالى) إذا وقف  
فخلف على ماله لم يرد في القرآن وطاعت الفضل وبقية الأرض لن تصير لوارث أم تبقى وقفاً  
(الجواب) تبقى وقفاً ما لم يفسد من الوقف عليه ذلك فاهر والأو حرم ما يملكها  
لغيره وهذا الجواب أخذه من قول النخبة والمهابة ومرواف داره على أن يسكنها  
على الصبيان الموقوف عليهم أو على أن يسطر أجرتها فينتفع غيره من سكنها في الأولى  
ما نقل من المصنف بين النور والعلل دار الحديث وفيها مادة الشيخ أن كسبه غيره أخشاه

لم يملك له ذلك أرضاً عندنا سكنت عدة ففخايل أشد على رجلين إقراراً الوكيل وقاله أنا أخذت أو  
الأرض وثمار فلا يزالان أخرجهما من تحت يدريك ملك نصتها ففعل قريب الوكيل ذلك وقضى الأرض المشرى محمد  
ذلك قال المشرى أنلى بيعت ودية وضوح بالمشرى فقل من عشرة سنين فالت المشرى من ورثة ووجدوا المثل المثل

الذكور بالبيع البات وقالوا نحن نزرع من يد خلقة وجدنا أبانا وأخضا يده وسخطه منه فهل بالصوره المذكورة هذه  
لو لم يصح وكيل البائع أو غيره بالقرار بينهم بالعين الرضيه نزع الأرض منهم أم لا بل بالحد المذكور  
بالعين مكتفى بوضع البيع بينهم وهم بعد ١٣١ ❖ أم كيف الحكم في ذلك امتنونا (الجواب) لا غيره

بالحد المذكور والحد ما  
مطرو لا يحصل باليد

الذكور نزع الأرض

مريد ووثه حتى ثبت

البيع أو زرع بالقرار

العلم أو القرض أو البينة

أما قوله أعلم (شئ)

م شخص شئ سله

في حال واقض اليه

في السلسه من ساس نو

من رداؤه في ساسين

وحواه الحرام مع العلم بالبيع

بالصاف المشتري بهذه

الصفاة ثم رادته شئ

للمدعيه قبل بيع

شئ وهاه غير كرامة

والاحدة على اشتري

الذي وان علم انه في

شئهاه الحرام لم لا فيه

(الجواب) نعم كما التزمه

في ادعاه كاهو الله لب في

مسائله لناس في

الشئ في السلسه

تصرف فيها بالواقع

التصرفات من بيع وغيره

ولكن لا يبرأ منه من حق

البيع حيث أنه يشترط لرواها

الحرام فيه مطالبه بها

فنيهاه اخرى والله

أولها لم يبرأ منه من الواقع نص على سكني الشئ لو خربت ولم يجرها الموقوف عليه  
أو جرت يجرها للضرورة ادل العرض انه ليس الواقع ما يجره سوى الاجرة عليه  
وشير استخلاصا في الثانية وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما مضاهه الاتصاف من بين  
الموقوف كرماس الحسام فيشترى من اجرة بل قائمه انتهت ولا يظهر فرق بين وقوع  
الخل وخراب الدار كما ينبغي والله أعلم بالصواب بقول كاتبه ضافه منه تبين التصيل  
في الجواب من كون الأرض موقوفة كالمثل أولا كانت موقوفة صفا فلا مشركا يجب  
به شيئا والاشي الواقع او اوجه قد تنفي في التخصه من الصحيح الاذعي انه لو وقف شجرة  
أو جدار لم يدخل غيرها قال به صرح القفال وصرح قبل ذلك الواقف في نحو ذلك  
جنس على بيع وأجه بكلام الاذعي المذكور صرحوا في البيع بألا يخل في الشجرة  
منها متأمل ذلك بالنص والله أعلم ❖ مثل رده الله تعالى في رجل وقف على  
أرضه ماداموا حيين فمن ماتوا يبيع ويصرف على قدره مكة واليهتريد اسلاصا وجارة  
وغيرها وقالوا ما قدر عليه ولا ترضه هل يجوز بيعه وصره ان مقدار مكة قبل موقعه  
أولا (الجواب) الواقف المذكور باطل فليت تلك الورثة يتصرف به بحسب الاثر  
الشرعي أو ألافه ونفعه على أراقه والوقف على الأراقه لأصم فيه صحيح كاهو صرح  
في المتن فمن لم يد الواقف على التخصه بل أغلق فهو وقف على سيدهم وهو الواقف  
فيكون ذلك من قبل الواقف على التخصه هو غير صحيح أيضا عندنا إذ لم يكن له حيلة بمجوزة  
وقف على التخصه أو يحكم بفسخ حاكم شرعي يراه لهم ان أراد السائل بكونه موقوفه ان  
ذلك باعتباره ما كانوا عليه سابقا والله اعلم ان الواقف ولو وقف سيدهم على جهة قرعة  
كعندة مسجد أو رباط فيصح عليهم حيلته لكن لا في صورة السؤال اذا وقف فيها  
باطل من جهة التخصه فقدم الواقف والأرد ابطال الأول من الموقوف عليهم الميتين لوقف  
باطل كما صرح ما تفتنا الآن كان رد بعد السؤال لا يطل حيث رددهم لكن في غير صورة  
السؤال انتهى فالوقف فيها باطل لأن من شرط صحة الواقف التأيد والواقف في صورة  
السؤال قد أتى الواقف بجهة التخصه وأنه بعد موقعه يباع فلا يكون حيث وقفها فالوقف  
المذكور باطل من حيث التوقيت ومن حيث ما وقف على لارها ان تنقش من هذه الأوجه  
كتب الباقي منها في البطال ولو واحدا والله أعلم بالصواب ❖ مثل رده الله تعالى في  
الامام التتلي او الشوكلة في مجزله ان يوقف ارضي يت المال معجدا او رباطا أو يطيها  
لم يقوم عند في الجهاد لاصلاح المسلمين وغير ذلك وحل مجزله ان يوقف عبيد يت المال  
افتونا (الجواب) ❖ قال في تنبيهه لم يصح وقف الامام ارضي يت المال على جهة  
وصين على التناول الممول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك لا تصرفه شرط بها كولي

يشترى من المشتري ولا حرمة ولا قرعة وحيث كان الترخا به ين المام كان قال اشترت ملك هذه السلسه به هذه  
الدوام قالوا باطل ولا يملك المشتري بل هو خاص بمجرى عليه حكم النصب والمشتري منه كملكته وحل ما اوقف  
الايجاب لسلامة ابن جبر قال بن عبد السلام والتبره في الذمة اولى منه بالعين اي لانه يملك فيه المبيع وان كان

الذين غير مملوكه والله سبحانه أعلم (مثل) من رجل مشرك فتركنا في باغ أخيه إلى رجل مسلم أومسية من بلاد المشرق  
وأتاهما مسلم هل يصح بيعهما ويحل وطوعهما إلا (أجاب نعم يصح بيعهما وأما الوطء فلا رسلت وهي بائنة أو كان  
الذي لم يمس ولم يغير حل والألا والله ﴿ ١٣٢ ﴾ تعالى أعلم (مثل) من قضض معه مال تجارة

وأولادوا دن لاو لاده  
أن يشتروا من مال التجارة  
أما بفسر ها فاشترى  
أحد هاء من هاء المال  
الى مله فماله أحد  
أخواته ملكني جار بك  
لاني مأدو لي من الوالد  
فيا تسرى ملكك وملكه  
والحال انهما لم يكا شيا  
غير مال ايها هل هذا  
الملك يصنع مع القسري  
أم لا وهل اتاحبب الامة  
تكون مستولدة لسلول  
والث في ذسه لوالده  
أم لا ايديا ( أجب )  
رضي الله عنه ثم ملك  
الولد المذكور لالسة  
صحيح ولا يكون أخواته  
شركاء له في الارث لهذا  
الأن لا يقتضي شركة  
فالأجاب تكون مستولدة  
لأن الزبور والله تعالى  
اعلم ( مثل ) من رحل  
عده شخصي خارج فاشترى  
به سلعة ودمه لصاحب  
السلعة صاحب السلعة  
مع قبضه له بها أعقب فيه  
لنفسه وقال طبيب هـ غير  
أن يؤديه لصـ يرفي  
وصاحب الشخص

السائل من رآه المشتري وضع القياس على مسئلة الجوهره واما ان اشترى السلعة في ذمه بمشخص ثم قد اخذها فاعادها اليه  
فلا يراد كونه في باب السلم ذاتي يجب بطلان تسليمه لا يراى والله سبحانه اعلم (ش) فمن حتر بذا او اجر شخصاً على طبها  
انه يطوى البئر ثم يزرع رب الارض الارض من ماله ﴿ ١٣٣ ﴾ ويستحبها الاجير المذكور من البئر المذكور في يده

خذتها واذا صلاحها  
وحصد حصبها فهو بينهما  
فصلان ثم يزرعها مرة  
اخرى وما يطلع فيها من  
الحب فهو بينهما لفنان.  
ايضا ويكون ذلك اجرة  
في مقابلته على البئر وخذته  
فطوى البئر وزرع رب  
الارض فباع الاجير  
المذكور على شخص  
ما خصه من هذا الحب  
الزرور قبل بطلان حله  
وباع ما خصه من الزرعة  
التانية قبل وجودها فهل  
يكون بيعه هذا صحيحا  
ام فاسدا لان قلم فساد  
فهل يجب على الاجير  
مقابلة الارض من البئر  
وباشارة خدشتها حتى

تقصده بها خدشته منها  
على ما وقع عليه التراضي  
بينهما أم لا أم كيف الحكم  
ألفنا (اجاب) رضى الله  
عنه ثم البيع المذكور  
فاسد وحيث يشر الاجير  
المذكور العمل المزبور استحق  
اجرة العمل في ذلك العمل  
دون ما وقع عليه لرضا  
فساد الاجرة فيعملها وما  
يقع من الاجر لا يجب على

المسجد من وقفه مطلقا كان مطلقا الاداري وقته عليه انتهى قالوا مراده بالعلق انه ملك  
للمسجد انتهى فبطل هذا على ما ذكرنا رأى وقته عليه شيء من القاطن الوفاة المعتبرة في حق المسجد  
القرار لولا والله اعلم بالصواب (مثل رجه الله تعالى) اذا حصل شيء من وقف المسجد اذا  
من جازته وكان محتاجا للمؤذن والامام ولا يحصل الاجارة جهل فها هو ان يملك منها  
وصحكه ذلك فمثل المسجد وسراج به يخرج منها اولا (الجواب) والله  
الهادي للصواب قالوا تلطيف الشرع في حق المحتاج ويصرف مبيع الوقف على المسجد وما  
مطلقا او على جازته في لينه والتخصيص الحكم والسلم والسواري لتطليل جوار المكاتب  
ليكنس بها والمساح ليقلم الزاوي وفي وقف فساد خشب الباب جمل ونحوه ان لم  
تضر بالمائة وفي اجرة قيم لا مؤذن وامام وحصر موهل ان القيم يحض المارة بخلاف الباقي  
لان كان الوقف لمساجل المسجد صرف من ريعه لرد كرا في الترويق والقش بل لو وقف  
عليها لم يصح كما رت الاشارة اليه ولا يصرف لحشيش السقف ماء بين لحشيش المحصر  
وصحكه انتهى كلام الحق في تلطيفه قالوا الجمل الزم في النهاية يندفع كلام الحق ما نسبوه هذا  
المذكور من عدم صرف ذلك لمؤذن و الامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما قلناه في الزرعة  
عن البئر ولكنه قبل بعد من فتاوى القائل ان لا يصرف لها كافي الوقف على صاحبها وكما  
في نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح فيجب الحاق المحصر والهدن بهما في ذلك انتهى  
كلام النهاية بمروءته يعلم ان اراهم جواز الصرف لذكره السائل والله اعلم بالصواب

### باب الهبة

سئل رحمه الله تعالى الله في صدقته كاله في قيمته كاوردهل يكون ذلك في صدقة الوالد  
لولده اذا رجع بها وامضى كاله في قيمته افتونا (الجواب) اعلم ان الذي في موضع صحيح  
الضاري في هبة بدل في صدقته وفي موضع منه كجميع مسلم في صدقته وقد جعل بعضهم  
التمس على التزوية وبعضهم على النحر ومال اليه الحافظ بن جرير في فتح الباري في التزوية وهو  
وان كان ماما في هبة الاجنبي لاجنبي وفي هبة الوالد لولده لكن يثبت حديث خصه بغير  
الوالد منها حديث التيمان بن بشير رضى الله عنه المذكور في الصحيحين وهو ان ابا التيمان اتي به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذله اني اخذتني هذا غلاما كان لي فبالرسول الله صلى الله عليه وسلم  
نعتته مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعه وحديث ابن عمر وان عباس  
المصر فيه بالتخصيص المذكور ورواه الاربعة والزمذي واحمد وابن حبان والحاكم له  
لا يصل لرجل مسلم ان يملكه العلية ثم يرجع بها الا الوالد في يملكه ولده والمراد من التشبيه الجمع  
مرؤة وخلقا وفي بعض الروايات كالكذب يمد في قيمته وقسم به من جعل التمس لتزوي

الاجير الاتي به الله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر احوالا خنا حلومة القدر من غير ان يشتريها منه  
فاخذها واشترى جانيا واتي من راي ال جانياته ان المشتري يخلص راي الدخر فيمال الاجال التي اخذها منه وقاله  
مال ارادة في بقة الاجال التي هي بقية عندك فقال له بالغ مال الى التيها عندك وما الاجال فهي بقية عندك على ذلك فهل

يلزم المشتري ان يسلم قيمة الباقى من الاجال فالحق أم لا يلزمه قيمتها أم لا (أجاب) نعم يلزم المشتري تسليم ما بقي من ثمنه من ثمن الباقى  
 في بيع واحد ماسطر والله سبحانه اعلم (مثل) رضى الله عنه عن رجل اشترى جارية من رجل آخر بقدر مرسوم وقال  
 البائع هذا حاضر الظاهر فأخذها المشتري بالشرط ﴿ ١٣٤ ﴾ فوجد بها في اليوم اثني عشر حنونا فبقي في حنن البيع

بهذا البعيا ولا بالشرط  
 صحيح أم لا (أجاب) نعم  
 لمردها فالبعيب المذكور  
 حيث ثبت وجوده عند  
 التمسك والله تعالى اعلم  
 (مثل) عن رجل اشترى  
 من رجل آخر أربع مئة  
 مائة من شكاك الاول  
 بكذا لها ولم يظهر فيها  
 من العيوب شي ثم استكان  
 الثانية وخطب منها إلى  
 قبلها وقتا آخر كمالها فظهر  
 ثلث مئة فالمشتري يقول  
 صبرا لكل شئصا ولم  
 يلزمه من ثلث المئتين  
 شي والبائع يقول بل  
 المئتين كله احد رجل  
 وهو وكيل البائع وما صار  
 اختلاط الظاهر بالبص  
 الاضطر المشتري وصاحب  
 البطل الطاهرة مطالب  
 الوكيل فيها فلا يكون  
 الجواب آخرنا (أجاب)  
 نعم حيث كان خلط بقيل  
 المشتري المذكور لزمه  
 قيمة الظاهرة والله تعالى  
 اعلم (مثل) عن كنيشة  
 الاسفيري من يباع وحل  
 هي مائة على أصل للمص  
 أم على المختار في المذهب  
 فلا يتم على المختار فهل هو اختيار النووي أم اختيار الجمهور فيبسط بما أمثروا (أجاب) نعم هي مائة كلام

#### باب الودعة

﴿ مثل روجه ﴾ ﴿ تسأل في هذه الدرام التي نأخذها فبصابت محمد يات وطوس  
 وهي لا تصلح لخرج مكة وترسلها لمك يدعون بها رشا وفي غالب الاحوال لتأخذ  
 من أهلها في المداينة وبعض الأحيان لتأخذ والحل يقتضي المداينة وأهل الدرام  
 يرضون بذلك فهل يكون حل لا تخلفه في ذلك بعضهم أوفى والاختلاف في الدرام الحيات  
 يلزمه ضمان أو لا لا لا يأخذ الله هو جليل خير يستفراج الدرام أصحابها ظولم فطلبها  
 منهم وكأثر ماله أخرجهما وبراءة ذمة الورث وحصول اداء الخبيثة هي المأيت ويترتب  
 عليها مصالح من تقع أهل الحرم قبل من هذا العمل يلحقنا ظهور أو لا فيدوا (الجواب)  
 والله الهادي لمصوب ما استأذن فيه أصحاب الدرام من الصرف والخلط لأشبهه في  
 جواز ذلك ولا ضمان وطلم يستأذنه أصحابه يحمل الصرف فيها على غلبة الظن فان  
 غلب على الظن رضا أصحاب الدرام جاز الاقدام عليه والافتلاخ ابقاعه حوالا التصرف  
 في مال الغير بغيره من الرضى والاحاطة بدوام الحيات فيمري فيه ما ذكره أئمتنا الشريعة  
 في انحصار مال لا مالم المورد في من الهامج ولرخلطها الى الرديئة بانه ولم تقع من  
 ولو خلطت دراهم كسرين لمودع ضم في الاصح انتهى كلام التتبع قال الاخرى في شرح  
 التتبع المسمى قوت التتبع لوكا دراهم ودائره ملا ضمان وان خلط ذلك بماله شبه  
 أيضا وقتا آخر فقولوا أو لا ولم تغير بسكة أو وثق وحدان وصحة وكسيرة ونحوها انتهى

على وجه خرج ان يصرح في الرخصة فرع الملاحظة ليست يباع المذخور خارج ان يصرح قولا من الخلاف في بصير الهدى  
 متنورا في تعليلاته يكتفى بها في المحرمات وبه أقر الرأي وفيه والمحرر كطل خير وفيه كما يتبادر في الملاحظة وقيل هو مادون

نصاب السرقة المثل والامانة وحده الله تعالى يعتقد بكل ما يصدق عليه الناس يقولوا انتم ابن الصباغ قلت هذا الذي استفسرته  
ابن الصباغ هو الراسخ دليل وهو المختار لانه لم يصح في الشرع اشتراط قطع الرجوع الى العرف كغيره من الاله  
وعن اخذ العنق والقبول والقبول وغيرهما والله اعلم ﴿ ١٣٥ ﴾ انتهى كلام فروضة والله سبحانه

اعلم (سئل) رضى  
الله عنه في تعيين  
الوجه الصحيح من  
التصادق في بيع الهبة  
والدليل والتحليل

(اجاب) لم الوجه

الصحيح فيه ما تقدم

الشرط صيغة البيع وان

مساكن في مجلس العقد

والوجه القاصد هو

ما مسكن الشرط

في صلب العقد او

بعد وقبل لزومه

والدليل على نفاذهما

رواه عبدالحق في احكامه

مر ان الصافي الصدوق

نعم عن بيع وشروط كان

في الفقه العلامة الخطيب

وسبب فساد الشرط كما

في الفقه الى ان الغضام

الشرط الى البيع حتى ملق

بعد البيع بثوب سبيها

منزلة عقبة اشيا بين فاعيل

اعنى الشرط اما استحق

انتهى وفي فتح البجواد

هلامه ان جرح ويطلب بيع

عقد بشرط متعود

المتاخرين اولادهما

كلام القوت للارضى معروفه وقال الزيدى في شرح لمحر وقوله من مال الردع مثل  
لو خلط كسبين لودعهم بالرى بالضعف ان الزركشى ولله ليس من محل الخلاف انتهى كلام  
الزيدى ومنه قلقت قال ابن جبر في النسخة اما القوتين فيكون كذا فلا يضره ما الا ان قصصت لم تلط  
انتهى فثبت صحت صحت لاربابها وحيث قلقت ضمن الخلفه الا ان ابراء من الضمان صاحبها  
بعد صحتها او خلطها بالدين اربابها والله اعلم بالصواب

### كتاب القراض

(سئل وجهه تعالى) في رجل من سكان ارباد الخياط بالدينه القلوة مات رحمه الله تعالى  
واستظهر احد اقاربه بفرمان من الدولة بخصن القرض عليه بديرات كل من مات من ارباد  
ارباد واتباعهم ولا ورثه وجلسوه بيت مالهم واهل ارباد عندهم فرما قد يدين من الملوكة  
الاولين والاخرين الزماناته فاضفوه ان كل من سكن ارباد من ارباد لا بد من ارباد  
يت حال من الاحكام وغيرهم اذ اديت مالهم هذا ارباد وان ترك الله لك وارتا فيضطوا ما  
في خزائهم حتى ياتي وارتا وان لم يكن له وارث تقدم اهل ارباد على بالسوية هكذا تسطر في  
فرمانهم وعملهم سطر على ذلك ولا منازع لهم فيه الى ان ظهر هذا لرجل بفرمانه وطلب من  
اهل ارباد ميراث ان وجهه قبل له ذلك اول (الجواب) من مات وله وارث فالتقاضي  
اثنين او ثمة يتولى حقه القرض ان لم يكن وارث خاص فزكاة ليت مال المسكين بصرها  
الامام او ثمة لثقتين ان اشتمل امريت المال فان لم يتقدم فان قد يدين الشرط كالجار  
قال في النسخة على من يدين صرته تقاضي البلد اهل بصرفه في المصالح ان شئها ولا يدين  
لان لم لشعها تغير بين صرته له وتولية صرته لها بنفسه ان كان امينا ولا كما اؤد اهل  
لان لم يكن امينا وضه الا بين ماري الى آخر ما لله ابن جبر في النسخة هذا حكم زكاة من لا يورث  
له عند انقضاء الشقة وحيث لم يذكره السائل من الرمان ا لقيم المذكور لا يورث القرض  
الشافي قد يكون من اهل ارباد من لا يخصص شيأ في بيت المال وقد يسكنون في بيت  
المال ما هو احمى الا في ثمة منهم وكذلك الرما الجند ايضا لا يورث في مذهب الشافي  
لاستحالة عدم استحقاقه في بيت المال على فرض استحقاقه قد يفتى متدا ويكوفه من هو احمى  
منه بالاصطلاح لم حيث كان الطالب ابن جبر ايت كاله السائل ولا ورثه سواء وثبت ذلك  
بصحت جميع زكاة ايت اما بالسوية حيث كان من طرف الاب او جرح حيث كان من طرف الام  
فقط وان كان بينه وبين ابن جبر سواطة كثيرة حيث حقت النسب والله اعلم بالصواب

### كتاب الوصية

مثل وجهه تعالى ﴿ ١٣٦ ﴾ قال لكم في رجل اقام وصيا على اولاده لم يبلغ الاولاد

وساعده الاخر عليه لم يوجبه البيع بالمل يفتضه العقد ولا كان من مصالحه ولا مما خسر فيه اه ولا مريه ان يبيع  
الهبة من ذلك وفي النسخة والحاصل ان كل شرط منافق يقتضى العقد انما يبطل ان وقع في صلب العقد او بعده  
وقبل لزومه لان تقدم عليه ولو في مجلسه كايأى وحيث صح اي يبيع الهبة لم يجر على نفسه بوجه وناقض بشراء

عده مضمون دلا واجرة ومهر او نفقة ولد كما تنصوب ويطلق غرس وبناء المشرى هنا مجازا على ما في موضع من فتاوى الهنوي ووجهها لكن صريح ما رحمه الشافعي من رجوع مشرك من غاصب الارض عليه الرجوع به على الرابح الاول لغيره مع شبهة ان المالك في ١٣٦ في ظاهر ما شبهه المشرك وتعيين الدار كصبيغ

التوب لغيره مع شبهة ان كلف المالك ان يهرق شرقة به انتهى كلام الفقيه وفيه في النهاية الاقوله ويطالع في قول الفقيه ان كلف ان يهرق اي بان أمكنه كلف المشرى هنا في الصبيغ والتعيين ان أمكن وان خسر خسر ان يهرق عليه البايع بالتصديق والرد والدار والافكر الا ان المشرى شرقة به شبهة وفيه وانه جهالة اصل (مثل) في رجل باع حيا على رجل آخر وشرط عليه ان يسله الثمن بالاراحة ولم يقض منه شي في ساعته ثم مضى البايع وفي حقه عند المشرى ثم ذهب الى ديرة وجلس مدة ايام لم يطلب حقه من المشرى فقال له ما عليك ديرة الا حسب ما كنت من اوله لعل ان يستلمه والامر الحاضر برأيه والاسلم حسب يوم يامه اضيقا (اجاب) نعم يلزمه ان يسله ديرة برأيه والله تعالى اعلم (مثل) في رجل توطأ هو وآخر على

رشدتم طلبوا الوصي مال ايم فادى به كمال على ايم دين وامضاء بترسكة ايم قبل يقبل قول الوصي فليس غير ذلك ولا هل يخرج فانه انقسام المهور بغير القاضى بذلك لولا في الجواب في اجاب روح الله وروح وجعل من صيب صلاة الرضوان خبوة وصبره بالغلة الجواب والله الهادي لقصوب لا يقبل قول الوصي بذلك لان الدين وكسوة ما لا يهرق الاية عليه ما كان كذلك لا يصديق فيه الوصي بل يدينه صرح ائمتنا بان الاولاد هم المصدقون عند التنازع في دفع المال اليهم وفي عدم اخراج الزكاة من مالهم قال في الفقه لا يهرق الاية البينة عليه الخ وإذا لم يصدق في دفع الزكاة مع كونها من جهة الدين مع تحقق التصيب والحلول والازوم فكيف بالدين الذي لم يثبت لزومه ولا تضيق ولا ياتي ذلك قوله تصديق نحو الوصي في عدم البينة وتلف بنحو غصب او سرقة لان المولى عليهم بدعون خيانه وهو يتركها لغيره على القاعدة من أن البينة على المدين واليمين على من انكر ولم يدفع الوصي فعلا في نحو ان غصب والسرقة وهما من فسخ في عدم ذلك وأما في صورتنا فهو يثبت الدين وقضائه فطلب منه البينة في ذلك ومن شبهه صرحوا بان نحو الوصي لا يصدق في نحو بيع لحاجة او غبطة او ترك اخذ بشبهة لمصلحة الابينة على انه قتل في الفقه من مهام كلام القاضي ان الامر في تصديق نحو الوصي في نحو عدم البينة واجمع رأى القاضي بحسب ما يراه من المصلحة لا يرجح انتهى غصادي الوصي الاتيان به ما يضر المحبوبين وهو ما لا يهرق الاية البينة عليه لا يصدق فيه وما ليس كذلك يصدق ورأيت في الروايات شاذي شيخ الاسلام ذكر ما يملكه التصديق الوصي وصاحب الدين على فقه دين ثم يتركه بغيره الذي صرح التصديق والله انا كيد والافير صحيح انتهى ورأيت في شاذي الجمال الرضى ما يملك مثل من شخص توفي وخلف ورثة اثناما واختار من الورثة رجلا فجعله وصيا مقام ذلك الوصي وكان ان الميت اوصى بغير ائتمت المال هل يعمل بكلامه من غير شهود تشهد على الفسخ لا تجاب به لا قبل قوله في ذلك ولا يملك له انتهى هذا حكم ظاهر الترخ واما فحاجين الوصي وبين انه زوج بل يهرق دفع الدين لصاحبه او يجب حيث تحققت كاتفه الوجه ابن زيد البني في الروايات فتاوى حيث قال في الارض في قوله الذي يظهر اذا علم الوصي حقيقة الحال بل يهرق الدين في دية الميت انه يسه فبما يدين الله ان دفع الميراث دونهم بل قد يجب عليه ما اذا استكان لا قبل قوله مجرد حيث لا شاهد له سواء الخ لا يقضى بشاهد وبين ونحو ذلك او كان الحق له لا يمكن تعديله في الحال لا انفصال ونحوه انتهى ولا يخرج من انقسام المهور بغير القاضى حيث لم تشهد با فيها بينة طاعة بل لا يجوز العمل بالفقهاء المذكورة تنص كانهما لم يترك لوصية بتعيينها وبشارة من النهج

سلطة ان يسه في السوق وهو يجهل بهما فضل ما ذكر حتى اذا استقر ان في اشواها التاجش لنسبه في واشترط الخ لغير التمس والتمس مصيبان ويدين له التارام لا ينفذوا (اجاب) نعم انما هو التمس مصيبان والحال ما سطر والله سبحانه اعلم (مثل) فيمن اشترى سلعة بمشركين ديرة وشكها بل احسن يساع بفضة عشر فهل يثبت له ان

ادعى الفتن وكذا كل بايع المذاهب من بيعة ولم يقل لاختلافه وما حقيقته الفتن في العسالات عند العلماء فأنهوا (اجاب)  
 نعم لا ثبت الاصح للشيء بدوى الفتن وكذا كل بايع ومثله ليس له اوضح بالدين وان قصص اوردت من غير المثال  
 أصنافا متضادة وفي الحقيقة بعد قول النجاشي في ١٣٧ باب الرقابة وهو مالا يحصل قابلا في المسألة

كبره من في عشرة لان  
 اتقوا الله في خلاف  
 اليسير كنوم فقامت كال  
 ابن أبي اسد العشرة ان  
 سويها في الدفلا يسامح  
 بالسادة في الالف قبل  
 فالصواب الرجوع لعرف  
 الخصال في الضمة والله من  
 وجل اعد لم (سئل) عن  
 الله في رجل باع أرضا  
 فيها شجرة في ثلثي شلا  
 وكان له فيه فسه منى  
 ولا يكره لم يسمع الاراضى  
 والبايعين في هذه لم يلات  
 وليسوا عليه اصارا بل  
 بما سمع ذلك اهل الخبرة  
 قالوا لا يقلل السئل صلت  
 هذا فان تلك الارض كانت  
 تساوي خمسة فخرش فان  
 المشتري قد استفيدت بدين  
 فاشى بهل والحال حاذكر  
 لم اعم استداد أرضه من  
 المشتري حير عليه ان يملك  
 الحكم في ذلك امتدوا  
 (اجاب) رضى الله عنه ثم  
 ليس له من سدد الارض  
 من المشتري جبر عليه  
 فتن العاش والله الهادي  
 اعم (سئل) فسأله عنه  
 من وقف أرضا على

في الضمة ولورأى ورقة فيها حكمه ارشاده فوشهدت عدان ان حكمه ارشدهت بهذا لم  
 يملكه ولم يشهد حتى يذكر كنهت قال ابن جرير في الضمة ان لا يجوز لكل منهما ذلك حتى  
 يذكر الورقة فخصمها ولا يمكن ذكره ان هذا خطه فقط وذلك لاحتمال تزوير المطلوب  
 علم الحكم والشاهد لم يوجد منه ولم أن كلمة كتابة الجميع والقرائن والتمسكات ونحوها  
 الماهي لانه قد تكون ميثاقا ذكر ما فيها بالتفصيل حتى يجوز اشهاد الحكم بانهما لا غير  
 والله اعم بالصواب وحسنه الله اقتصر محمد بن سليمان الثاني على الله عند آين (سئل) رحمه  
 الله تعالى في رجل سئل عن وصية فقل ما وصيت ومات فجاءه ثمن ان يوصى ثم وجدنا  
 له ورقة مكتوب فيها وصيته من ستين ماضية وشهر شأنها بالبيع وبقي شيء فهل يجوز  
 العمل بالباقي ام لا (الجواب) هذا سؤال من جملة ما طرحه السفي في هذه المسألة والله من  
 رافع هذه المسألة طرأ على ذلك الجواب ومقصده انه لا يجوز العمل بالباقي في الورقة  
 حيث لا ينفذ لغيره والله اعم (سئل رحمه الله تعالى) اذا قل لادن لاحد من الرجال ان يرد  
 ان يوصى على يديك ما في فقال لا تزكوني موت بلا وصية فقلت فبأى وصى فوجد  
 بدموته ورثته فيها وصية هل يعمل بباقيها ام لا (الجواب) لا ثبت ما في الورقة بلائذ  
 مادة تشهد عليها وبها وبها الرخصة الورقة جعله كتاب وصية بدموته ولم تقم بدموته  
 أو كان قاضيه جماعة أو الكتاب خطي وما به وصيتي ولم يطلعهم على ما به فقال جمهور  
 الاصحاب لا تلتزم الوصية بذلك ولا يعمل به به حتى تشهد الشهود به خلافا وقيل الامام  
 والمتولى ان محمد بن نصر المروزي من أصحابنا قال يمكن الاشهاد عليه بهما وروى أبو الحسن  
 السبكي انه قال هل يمكن الكتاب من غير اشهاد الى آخر ما في الرخصة وقدمت منها ان  
 القول بقبوت الوصية بالكتابة ضعيف ثم ان كان ما في الوصية زائدا على الثلث أو لورث  
 توقف تنفيذ ذلك على اجازة الورثة هذا من الضعيف أيضا والله اعم (سئل رحمه الله تعالى)  
 له ان اذا وصى رجل بمائة درهم ثم اتفق الوصى والاجير على خمسة فذمهم فهل تنصف  
 الباقي بمحج ثانيا او يصير تركه افتونا (الجواب) اعم ان الذي احمده ابن جرير في الضمة  
 وبطل لار لم في لايته في صورة السؤال هو انه ان كانت الالف زائدة على اجرة القيل  
 وخرجت من الثلث وجب دفع الالف جميعا الى الاجير ولا يجوز تقصده عنها اعم يمكن  
 ولما واتوقف الزائد على اجرة القيل على الاجزاة وان كانت الالف اجرة المثل اودونها  
 واستأجر الوصى من جميع خصمها فجازوا لباقي يكون من جملة الزكاة لا في الضمة والنهاية  
 والعبارة لها لو كان أجرا مسمى فبذلك يمكن تقصده منه حيث خرج من الثلث وان  
 استأجره الوصى بدموته او وجد من جميع بدموته وهكذا لا يفتى ان كان المين أكثر من اجرة  
 المثل لظهور رادة الوصية له والتبرع عليه حيث لا يجاز تقصده ولو كان العبدان وارتا

(١٨) (هاوى) اولاده واولاد اولاده وما تناسلوا به من بعد بل ان يترضوا فلا اقترضوا فيصرف ذلك  
 الوقت الى المسجد القليل فأراد يمس الاولاد ان يبيع ما يقصد في ذلك الوقت الى بعض الاولاد او الى اجنبي ثلاثة لم يصح  
 في ذلك ام لا فان قسمهم قيل يكون بيع تلك المصة التي ان يترضوا وبعد اقراضهم تصرف الى المسجد او يوفد في حصته الى

ازيجوت البائع ويهدى له نصف المصدة الى باقي الاولاد او كيف الحكم اهلنا (اجاب) رضى الله عنه لا يجوز البيع المذكور بحال من الاحوال والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه فحين اشترى حصة حبيبة من شخص حزين في حصار عين ثمن معين وتفرق ﴿ ١٣٨ ﴾ المتسايمان من مجلس التمد بالاذان وقض المشتري

الخصم المذكور في  
 مثلهما حازها لنفسه وحكم  
 الحاكم الشرعي بخصم  
 البيع المذكور ولزومه في  
 خصوصه وجوب حكمها  
 لخصمه شرعا بخلاف ما  
 يستوي بغيره عند الشرع  
 وحكمه فانه المردية  
 وأخص المشتري الثمن  
 المذكور وعرضه على  
 البائع لزوم لبيعه منه  
 وبقيته لنفسه فاستتم  
 البيع من لطفه وبقيته  
 وطلب لمعقوبه البيع  
 المذكور فتم الشراء  
 عن الشخص بمقام بيع  
 ولزومه وصلى الشراء  
 الحق المذكور لصاحبه  
 الشرعي ليس له قبض  
 المزور ما وصله إليه  
 ووضعه في جره بحضرة  
 جمع من السطين فرفضه  
 البائع بيمينه جرموا لقتله  
 في لارض فهل يند هذا  
 قبضا شرعيا وبسبب  
 المشتري من الحق لا لا يند  
 (اجاب) مخالفه منه قوله  
 نوعيون ماذا قبضا  
 وبما المشتري من الثمن  
 وقبضه وقبضه

(مثل) رضى الله عنه فيما يئاده أهل جدة من اللحم اذا أخذ أحد شئاً من لبن  
 الصافي اما فروق أو قشقم أو سلق فلهم يفرجون على البيع من كل مرق أو قنينة أو قنطار كفا لمشي قدو  
 وظل ونصف ويحسونه قنينة متحدة عندهم وهي بعد البيع وقبل الوزن مع عدم رضا البائع انما اعتبرت  
 فلاله خرمن ذلك ولا يستباح به الا بالعادة المذكورة فهل يصح ذلك وهل لمشي اخذها وان كانت بمهولة

القدر ام لا واذا قلتم بالخصصة فهل تكون الوكيل الذي يقدم بآخرة التل في القل خمسة رطل و يأخذ القصبة المذكورة على حكم جادة البلد ام تكون له ثلث صاحب النفوس أدوا (أجاب) غشا لله عنه القصبة المذكورة لا يصل اخذها المشتري ولا فوكل الا بصريح إرشاد الحاكم اما (١٣٩) فمشتريه لا وكيله لا مبراة العادة لان مال المصنوع لا يصل

الايرضه ولا بإعادة الجارية وان اطرقت لثا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لثا السلم حرام منه وماله وحرضه والله سبحانه أعلم (مثل) رضى الله عنه في امره انكلمة غير محبوب عليها لها ارض من ردة ملك كل بعضها اليها بطريق الميراث من ابها والبعض الآخر بطريق التمرأ من ابنهما فاذن رجل في بيعها لهما المأذون له المصوم فساوت مائة وأربعين رطلا واورها الوكيل المذكور من بيت يائن المذكور وأذنته في البيع فباعه من ساقها جماعة مصحصة وقبض المصرون رطلا واحدا من اشتري وذهب المشتري بفرض في باقي الثمن فلما حضره أنكرت المرأة المذكورة لاذن والبيع المذكورين الحال انها قد اشهدت على نفسها رجلين ما بين بها لمرقة الشرعية فهل اذا ثبت بالية التمرأة انفسا

فغير فيه ومراية في بعض ما ينسب لشخصا الشيخ سعيد سنبل من النواوي من انه لا يفتن من حدث بهد الوصية يظهر فغيره على الضيف القابل للمعد المذكور ان لم يعمل على ما اذا قيد الموصي العتق بالوجود من حال الوصية فخره وفي الوصايا من فتاوى شيخ الاسلام سؤل عن رجل استأجره ليعتق له الوصية اختار من أرقاقي يهدموني ان يكون حراما حرام واذا اعتبر فهل يدخل من لارته من يحدد ملكه بين الوصية والوث ام لا لأجاب الى ان قال قوله من اختار من أرقاقي يهدموني ان يكون حراما فهو صحيح كما لو علقه على ميتته يهدمونه ويدخل في قوله أرقاقي من يحدد ملكه بين الوصية والوث لان العبرة في ذلك بوقته الوصية انتهى والحاصل ان ما نقل من بعض الشيخ سعيد سنبل في ذلك المتقول للمعد في الذهب فلا يجوز اتقوا به والله أعلم (مثل) رحمه الله تعالى اذا أوصى بكفارة وأطلق ما الحكم يهدمونه فان الكفارات متعددة أوقا (الجواب) لم اقل على خصوص هذه المسئلة في كلامهم والذي يظهر فغير ان الوارث يحدد في بيان تلك الكفارة فان ظهرت له بقرينة او نحوها عازمت فقد قاله الوارث لزوجته احدًا كالخوف قصد سببها فقلت يلوامه البيان قال مات قبله قال في التاج قال لا يظهر قبول بيان وارثه قال في الخصعة لانه اخبار يكره وقوف الوارث عليه بغير اذنية انتهى وحلوم انه في مسئلتنا ذلكت وسكن وقوف الوارث عليه بغير اذنية طوله لم يجمع الميت فحقتان تلك الكفارة ليست من كفارات الحج ولو لم يزوج أصلا لم يزوج أصلا كفارة طهار وهكذا يستدل بالقرائن على خروج ما لا يتصور وجوده من الكفارات الى ان قال في الجواب ان لم يظهر الوارث شيء من ذلك فبهم وجوب سائر الكفارات عليه اذا لم كفارة لا ويحتمل ان يكون هي التي عليه فلا يزوج من الهدية لا بإخراج سائر المسكفارات على التفضل الذي سأذكره وما لا يتم الواجب لاه فهو واجب وما يكره ذلك أو يستعاض على التمس التمس عبارة لو لو شك بهذا فشافق المأثم او صدقة او حتى او صوم او صلاة فافذو نجبه من احتياطينه فيكون انه يحدد ما يقر من نسي صلاة يتيقن شغل ذنبه لكل فلا يفرح عنه الا بغير محلة فلهذا لا يجزئ له ما يظهره في نسي من ذلك فبهم وجوب الكل لانه لا يتم خروجه من الواجب عليه شيئا بفضل الكل وما لا يتم الواجب الا به وجب التمس زاد في التمس كالتمس في الودج منه انتهى وصرح بالجلال الرطل في التمس من فتاوى بيان المجلس احتجالي الميوس المذكورين الاجتهاد كما وجه في الخصعة انظر ذلك فاعلم انه ان كفر عنه بالعتق فلا يفتن ذلك من كفارة النبيين ورواه فلهذا مضان واقتلوا القهارو ذلك ان كفر عنه بصبام شهرين متتابعين حيث تكفي بصورة في كفارة النبيين لار ثلاثة بعتي السنين وتلك ان كفر عنه

ورضاها بالبيع المذكور على ملازله يلزم البيع المذكور ويحرم بالارض المشتري ويجوز له ان يهدم المذكورة على قبول الله وقبضه ام لا وكيف الحكم اخرنا ما يجوز غير (أجاب) رضى الله عنه فم لزوم البيع ويحكم بالارض المشتري ويجوز بالبيع على تسليم الارض للمشتري وعلى قبض الثمن فلهذا يفتن فلهذا كلفها والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه ما صوره الحمد للصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فارجو من العلماء الاعلام لازلوا عبيدنا للانعام وسعد بن

يحوز العلم العلم ككشف الجباب وبقيت انفسهم من الصواب بيان ذلك الاخير ما عاينوا واستأثروا في بعض الاقطار وهم كماله  
في تلك البلاد بين لمياد وهي حارة حلت فيها من له دراية ههنا بمسوقات جليلة طيبة الخواص ولم ينال العلم من  
البرية قط شرعا وهم ضررها في السنة عندهم ﴿ ١٤٠ ﴾ بالبع يدل الهدى وصورة الواجبات في طيهم

بأطعام اثنين سكبيا فيكمية من مدته الا كماره التكن ملاطمة بها عيسى جاد كراواجب  
على موركه فيصرف لما هو عليه من ذلك اذا لم يكن في نية الكفارة غير لازم كاهو مصرح به في  
الشرع وفي النسخة طواهنق من عليه كملرا كل وظهر وقتين بنية كفارة ولم يبين اجرا  
عنهما او رتبة كذلك اجزاء من احدهما جهلا به صرفه الى احدهما وتبين ذلك من صرفه  
الى الاخرى الخ وفيها ايضا ما نصه لو علم وجوب متى عليه وشك احوى فطره وكفارة فطره  
او قل اجزاء بنية الواجب عليه فضرر ولاه لو كان من كذا او كذا او اجتهد من احدهما  
لم يجزه وان كان انه الواجب كاهو ظاهر انتهى كلام النسخة وظهر قوله واجتهد وهما  
الى آخره ما اجتهد الوارث في صورة السؤال لكن سبق ما يشي الى الله في نفس النسخة  
وهو قوله لا لا اخذ يكتف قرف الوارث منه بشر او قرية انتهى بل سبق فيها خلافا للثمة  
من كل من النهاية والنسخة ما يكثر على ذلك ايضا الان يفرق بين الواجب هنا على كل حال  
سلومه الذي حصل الاشتباه في سبه واما في مثلتي السؤال وان لا يعرف بين  
الواجب لاحتلاعه في الكفارات قدر او مينا وترتينا ونحيد في شرح أي شعاع ففلاحة  
ابن قاسم ولو كان عليه قضاء وضمان شرى صوم هذه قضاء وضمان جزاوا لم يسجد به  
من قضاء الله ما كاهه من جلس واحدا له اتصال في تناوبه قال وكما لو كان عليه صوم  
لمن جهات مختلفة فشرى صوم التذ جزاوا لم يبين نوصه وكذا الكفارات انتهى  
ولو علم ان عليه صوما وسهل فيه شرى صوما واسما صرح بضرورة كتنبيه من الصلاة  
انتهى ما روت قلته من كلامهم وهذا ما ظهر في الاثر في ذلك الوقت اعلم بالصواب واليه المرجع  
والعاقبة (مثل رحمه الله تعالى) في رجل اوصى بثلاثة مثلا فزعم من عين ماله قبل كل شيء  
وشترى بها خنزير ويبيع به بعد اضيصة وطهسا في رمضان وفي ذلك والحال ان التثنية  
لا يفي ذلك فهل لوصي ان يأخذ ما فضل من التركة الزيات فصار التثنية لانه اوصى بجزءها  
من عين ماله او يقاسم الورثة في كل شيء فتونا (الجبواب) الذي يقوله في  
هذا انه ان كانت التركة حاضرة ليست بدينه وكانت عينها ليس بدينه ان اخذ الوصي  
من ارض ثلث التركة لان الوصي قد اوصى بثلثات وقد صرح اثنا من الوصي  
لو قال اطعموا ثلثا من مالي ولا ضم له انه تشترى له من التركة شاة ولم يقولوا يسطي من  
التركة ما فكذلك في صورته لا يخذ ثلثات ولا ان الوصي ليس عليها فلو كان في التركة  
ما هو حاضر وما هو غائب او دين اعطى الوصي لهم ثلث الحاضر واخذ الوارثه ثلثيه وهكذا  
يفعل في كل ما حضر من التركة او من الدين هذا كله حيث لم يمسك الزيات الوصي  
بما حيزه اذ ما اذ منها الوصي هذه الزيات وكان باقي التركة دين او فاقه لا يدفع في هذه  
الصورة الوصي لهم شيء من التركة كأنهم لا تصرون في شيء منها اذ مع اليهم كذا في النسخة

أن شترى وحل سراج  
شبا رفاق في اصله مع  
اصرا وكل رد البيع  
على أمير البائع لكنها  
يشترطون ان يبيعوا  
حولين مثلا ولو أمير  
البائع لم يملكه وأراد  
انه كانه لا يكون له ولا بد  
عندهم من كسبه ما ذكر  
حق ربح لا ربحه عند  
التسارع ويستشهدون  
على انه كونه واقتوا  
ببندهما على قوائم قبل  
الشد بل لا تكاد توجد  
صيغة لهذا البيع حتى  
انجر الامر الى خلاف مجموع  
ما ذكر صيده في قطعها  
يدل عليه وهو يستثلا  
والبيع على بدل الهدية  
فهل على ما شرح بصير  
يضا ويجوز له ما عليه او  
لا يجوز بحال وهل اذا  
لم يصح لعدم الصيغة  
يجوز التنازل به ان  
وجدت مشيرة وبينها  
قوائم على ما صرفه  
او حقتا ارق في صورة  
مضومة او لا يوليه  
خلاف وهل يكون  
لواضي وهو اولي به

وقد فهموا به او لا مطلقا هل دافع اول صورة وقد اشترى بالرد والبيع على حاله وقت التنازل او  
نير يقوم زمن الرد او لا الا ان يصح يلزم بشرط ارض التمسك ولا يرد الوارث في بين التمسك والفقهاء الزيادة والتقصير اقبوا  
عندكم الاسلام (اجاب) وجهه اعلم ان الصور المذكورة متباينة الاولى اليهم يشقون ويشقون لم يثبت كان الشرط في

صلب الخندق وفي مجلسه قبا الزوم دالبع باطل وان كان المشرط قبل الخندق وبعده الزوم فالبيع صحيح الصورة الثانية ان لا يوجد فيه ثلاثا بالاطلاق في هذه الصورة الثالثة وهي بنت البيع على ميل الصلابة فان كان التباينان جارين مقتضى هذه الصيغة وهو ان صناعا منك هذا ﴿ ١٤١ ﴾ على ان اذا اظهرت احد وجهي او ديت لك اثان

وقلت لا تصرف الوصي لم يترقب على تسلط الورثة على ثلث المالك عليه الوصي لهم وهو في مسئلتنا من أجل سلامة القضاء والدين بكونه لم يترقب خبر الوصي لهم فلا يصح تصرف الورثة فيه لكن قال في التفتة من تصرف فيما يصح منه ثم قال أنه صرح قال كالمع ما مر آخره من شروط البيع انتهى هذا هو الذي يظهر في جواب هذا السؤال الوفاة أهل بالصوب (شارحه الله تعالى) فيرجل أو وصي يتارزو جهته من ضمانها عليه قبل يترقب على القبض أو لاوه إذا حصل القبض أحرأ (الجواب) ليس هذا وصية إلا بالنسبة للذين دفع الضمان في الدين إذا السوصية تبرع بحق حذاف ولو تقبرا بالماء الموت وبكونه ضم المال في السؤال خرج من كونهما تبرعا فهو أحرأ ولا تبرع وحكمه أن الأقرار صحيح ولو لو لورث في مرض الموت ثم ينظر في هذا الأقرار والضمان الذي كورين فان صحت كان كان الأقرار من مكلف الضمان من رشيد طرف بصاحب الدين والضمان لازماً وآلا الازم بنفسه طرعا لضمان ثانياً الاضمان الدرك دفع ذلك الدار للزوجة إذا قبضت بعد موت زوجها من دينه أو لا يترقب ملكها ياد على انقبض بل يكتفي القبول بعد موت الدين كما بيده كلام التفتة في الوصية قال في التفتة لو أوصى بثلث صين اليه عوضاً عن دينه أو على أن يباع ووفى دينه من ثمنها أو أوصى بثلث صين من ماله قلنا حل وصيته وامتنع على الورث لتمامها والتمنع من غير ما لتمامها قد تكون أصل من قبلها وفي التفتة أنه قالع ش في حلها فلهما قوله حل وصيته ثم إن كانت تلك المدة الدين فظاهر وإن زادت فيجبها على أن قدر الدين من رأس المال وما زاد بحسب ما التفتة إلى آخره على الوصية انتهى القول في مسئلتنا كانت الزوجة وارثة فلا بد من إجازة بقية الورثة المخلوق التصرف في جميع الزائد على الدين وإن لم يكن وارثه لم يصحب من الثلث قال زاد رأه على العدة على الثلث توقف على إجازة الورثة بشرطه قالع ش فلو خالف الورث بأن قضى الدين من غير الدين الوصي به قد تصرفه وإن أتم ما سلكه الأرض السحق فله لورث ووصوه إلى خدمه من الدين بحال فساد القبض لما فيه من تقويت غرض المورث وأما المورث الأول انتهى ظاهر المخلوق انصبوا النهاية وغيره أنه لا في ذلك بين أن يكون الدين لورث أو لغيره إذا تبرع من أحق يترقب على الإجازة فهو أحرأ الوصي يكون العين أصل أمواله لا على اختلاف الأراض إلا بعد وعن مقال في الروضة لو باع المريض ماله لورثه بثلث فغلقها وقومض آخره بإسناد ذكره هذا لو باع بمصلحة فإن كانت بسببة بفسح بطلان كالمع على القول أن كانا كثر من ذلك كانت لورث وصية لورث والأخيرة من الثلث إلى آخره على الروضة ويحرر نظيره في مسئلة الأصول الأراض في العاشر من حود في المسئلة فكيف فهو غرض الوصي في الأولى كذا في الثانية و به باتفاق

هذا البيع مع هذا الفرر والتبني الصالحى وعمل اذا اشترى شخص من آخر سلعة بريالات مطلق محمد عند الخلفى فله انا اشترت منك بريالات ذهب وهى انه يزيد على البائع على كل ريال حين قد وصف القن والا ياخذ بثالث الزيادة يعطوه ذهب ومن العلوم ان الذهب ينقص من اريال العين ﴿ ١٢٢ ﴾ وقول ما اعرف ان انصاره جلودت في الموسم

المتصور وغيره، وأن الزيل  
 إذا علق لا يتناول الزيل  
 الصبي إلا أن شرطه على  
 البائع امتناعاً ما جرد بن  
 (اجب) لم البيع المذكور  
 صحيح ثم إن كان البيع  
 المذكور وقع في كسفاو  
 جدة فلا يلزم المشتري  
 التسليم القروض المحروقة  
 في هذه البلاد أما إذا وقع  
 ذلك في نحو الخفا وجب  
 تسليم الزيل لأن القرض  
 هو الزيل - مع هو  
 المحروقة فوجب صحتها  
 وعادة تحفة الملاحع  
 للمقني أوله البيع ما  
 قصد لواقع بقدر في البلد  
 أي يلبد البيع سواء كان كل  
 منها حساً أو غيراً، ويعمل بقدرها  
 أم لا فتطالب حينئذ لب  
 ولو فسدت أو ناقصة  
 الوزن لأن الظاهر أراد بها  
 ثم تأخذ ذكر القرض فطالب  
 إذا أراد هنا مطلق القرض  
 إذا لو غلب بجم البيع  
 عرض ككسوس وحشة  
 فيمنون جعلوا زيل لو  
 المراد عرفاً بالصبي الذائب  
 أو الأثر في الموضوع  
 أصالة فذهب كالمقول

فليس من أصله باطل وليست هذه كالاول لان الفرق الذي ذكره السائل غير مطرد بل هو خاص فاناس لا يعرفه الا هم  
واما الفرق الاول فهو ما يتا هو شاهد والقول البداية والله اعلم (مثل) رضي الله عنه في هذه الاموال التي ياتي الناس  
اليوم المكتسبة قالوا بالبيع القاسية ونحوها ﴿ ١٤٣ ﴾ وجماعة يحرمون التصرف في حلالهم شبهة فحرموا اذا

مدرهم ومحاسن سلاح قبل يكون جمع ما فيهما اوشى مخصوصا اذ هو (الجواب) اهل  
ان ارجل المال اوصى لزوجته بأشقى كان من الزكاة فغير اوصى لوارث يتوقف خضاعها على  
اجلها جميع الورثة فان اجلها ايسر موت مورثهم لاني حياه فقط تقلت وان ردوا الوصية  
بموتهم بطلت الوصية وان اجلها ايسر موته بقتهم ومنها الا تخرون تقلت فموت بعض  
الجميع وبطلت في قدر ما بقى الا تخرم الاجزاء فما تصح من مطلق في التصرف منهم  
فلا تصح من غيره واذا اجلوا ايسر موت مورثهم فلا يوجع لهم بعد ذلك ان اذعوا  
الجليل بقدر الزكاة بان قالوا كذا نظر في المال وقد بان خلاصه بكثرة الزكاة فاهم يصدقون  
ببطلانهم في ذلك اذ بان تم بينة بطلانهم بقدر السائل عند الاجزاء ولم تكن الوصية بشئ معين  
والاملا يصدقون وحيث صدقوا في جهلهم تقلت فيها قنوه وبطلت في الباقي بوجوههم  
عنه هذا حكم ما يتعلق بالوصية ثم اهل انه لا يفتي ان الوصية باقية التبت فتبطل جميع ما فيه  
من درهم وصفر وسلاح وغير ذلك هذا ان اراد السائل بالوصية الوصية الحقيقية وان  
ارادها بالاقرار بان اقر الزوج بان اليت وما فيه ملك فزوجة قبل اقراره بذلك وان كان  
في مرض موته على العهد في منصب الشافعي وحيثما فيبيع ما في البيت يكون ملكا لها  
الان هي الوارث بان بعض تلك الخواص التي في البيت حدثت بعد اقراره فبطلت الوارث انه  
لا يمل ان هذا الخواص كانت موجودة عند اقرار مورثه فبطلت لا تدخل في الاقرار الا ان كانت  
بينه بوجودها حاله الاقرار كما صرح به في الفتوى في كتاب الدعوى والله اهل

### ﴿ كتاب النكاح ﴾

( مثل رحمه الله تعالى ) اذ لم فصل المرأة اما يجوز نكاحها أولا ( الجواب ) ان كان  
زكها فصلا حبيدا لوجوبها او وجوب ركن يجمع عليه منها اوليه خلاف واد ففى  
مرتبة لا يصل لاحد من المسلمين نكاحها ولا من الكفار ولو كان مريما مثلها فستتاب  
وجوبا فان طاعتها كثرت به الى الاسلام جاز نكاحها والا قلت كفرا وجاز اخضرار  
الكلاب على جنتها وما لها يكون في المسلمين نكاحها كسلام اعتقاد وجوبها قلت جدا  
بعدمائنتها ندبا وحيث نفسل ويصل عليها ويمتن في غار المسلمين ويجوز نكاحها لكن  
يشعب خبرها من اهل الدين والله اعلم ( مثل ) شيئا من الرحوم الصلاة الشيخ محمد بن  
سليمان الكردي رحمه الله تعالى باصروته ما قولكم في العيد هل حكمهم الاسلام قبل  
البلغ والخروج ويحرم القرى بين قبل البلوغ او لا لان السائين فهم كفار كما هو المشهور بل الطبع  
بالعلم لا بالتبين بدم اخراج الخمس منهم فضلا عن الشهرة المذكورة اخونا ( الجواب )  
والله الهادي الى الصواب قال الامام النووي في باب القبط من نهجه اذا سبي مسلم

مما تقدمنا به بأسى أي غاضبان يفضى به اليه واكثر الباحات دامية الى الحضرات حتى استكثر الاسل واستعمال الطيب لم يتعرب  
فاهمك الشهادة ثم تشهرون ثم الى الفكر والاعتقاد الى النظر والنظر الى غيره وكذلك النظر الى دور الاغنية ويحكمهم بما جاز في نفسه  
ولكنه ينجح الحرم ويهدى الى طلبه ولا يترد منه ان كتابه لا يصل في تحصيله وهكذا الباحات كلها اذا لم يؤخذ بقدر الحاجة

ونفسه حال ( الجواب )  
رضي الله عنه بقوله  
ما تصح انه حرام بان علم  
ان هذا حبوب او مال  
الربا فلا شك في تحريمه وما  
علمه فلا شك في حله  
وما شك فيه الشهادة التي  
لا يجرم تناولها ولا تفكرها  
وربح واشغادها حلال  
لا يفسد به اكلها والتوسع  
في نحو المال على الباح ساج  
وترك من ربح التفتين  
لا يفسد من تركه لا بأس به

وفي وقت الحاجة مع الخمر من هو لها بالمرءة ولا لها بالحر نأيا فاعل ما فعلوا بقيتها من خطر وكرة لسلف الثوب لثوبه قالوا  
من دق قومه في دية وكل ذلك خوف من سريان تبعات الشهرة في الباطن غير ما قال فحطوا بالباح بشقين بشدة واحدا  
وإذا حدثت المي الشهرة السابعة استقرت فانتضى ﴿ ١٤٤ ﴾ خوف التقوى الموعود من عدالة ولا تشك الاقتصار

خلفنا في السابق في الاسلام ان يمكن حد أحد أبويه ولو سباه ذي لم يحكم بإسلامه في الأصح  
انتهى كلام التمساج قال العلامة ابن حجر في تحفته بل يكون صلى دين سايه لا أبويه  
انتهى وقال في أصل الزهضة فلو سباه ذي فوجها أحدهما يحكم بإسلامه لأنه من أهل  
دار الاسلام وأصحابه إلا أن كونه من أهل الدار لم يؤثر فيه ولا في أولاده فغيره أولى فعل هذا  
لوراءه الذي لمسلم لم يحكم بإسلامه انتهى وقال ابن حجر في التحفة وخرج بسباه في جيشنا  
فصومرته فارتقتا فلكذلك وهو الأصح فكذلك أو خضع فهو مسلم لأن بعض المسلمين  
وبعث النبي ومن تبعه أهوا لم سايه الذي أوخر حرى صغيرا ملكه ثم أسلم تبعه  
لأنه عليه ولاية وسلكا ذلك ملة الاسلام في السابق المسلم في فتاوى البغوي أباي وجبين  
في سكران اشترى منها ثم أسلم هل تبعه والذي تبعه منها أهله لا تبعه بل وكذا لم يلقه  
ولا يلحق بالسي غير لا مخرج كونه أقوى في التهر لثوره إبداءه ملاقاس به يره في  
الاستاء فمهر أيت الشفين صرحا بقتله ان التبعه لم يثبت في ابتداء السي وهو يؤيد  
ملا كسره والمستأن كالذي انتهى كلام التحفة بمروره ومالها من تصحيح ملكه  
لسكته وقسم في شرح المباح المقتضب التبرج والتهاية ليعمال الزمل تصحيح  
خلافه من أنه خضع يكون مسلما اذا تقرر ذلك فتول السائل لان السابيلهم كغيره كغير  
المشهور ان كان ذلك هو المشهور في ناحية ذلك والا فالشهور عندنا أنهم تارة يكونون  
كتقوات تارة يكونون مسلمين بل دينا يكون سي المسلمين لهم أن يكونوا حلت ما قرره ذلك  
حلت الجواب عن السؤال وهو أنه ان كان السابق مسلما حلت تبعه السي على الاسلام عالم  
يكسر أحد أبويه في الجليش والفقير على دين من في الجيش من أسوة وان كان السابق كافرا  
تبعه على دينه فان كان حريا فالتبعية السي على دينه سواء كان كتابيا ام لا وان كان ذيبا  
وكان سيه للأمة الصغيرة في حيثاء كذلك في الأصح وسلكه على قابل الأصح وان كان  
ما تقرر حيث حكم بإسلامها حل وعنتها مله تصحق عدم تخميسها وكتابها ولها حيث  
كان السابق لها كتابيا بل كاحه لمسلم لو كان أتى فان كان السابق امرا ليا فلا ظهر الحل ان علم  
بالتوار أو بشهادة عدلين املا وجو فاول جديسب اليه في ذلك الدين قيل لضعه أو غيريه  
أو قيل لضعه وبغيره فاجتنبوا الحرف فيينا لتكميمه حين كان حقا وأما الامرا على فيينا  
بالتوار أو بقول عدلين فهل سيه مطلقا لم يقب دخول أولئك في ذلك الدين بدينه فلهذه  
وهو خمسة ميس أوتينا صلى الله عليه وسلم قال بخلاف شيء ملا كراسي ضميف  
ورأيت في كتاب الصيد والذباح من فتاوى الله ل الزمل ما نصه لاحتل ذبيحة احدين اليهود  
والصاري الآن لعدم معرفةنا بشرط حلها فان ثبت الخ ماله فيها وفيها أيضا الذبيحة  
والنكاح تلازما فان حلت ذبيحة حلت منكرته ومن لا فلا كأمسك الأمانة الكنا بة

على لون واحد وثوب واحد فمهر سائر العورة هو الكحل في هذا الزم الأخير الذي اختلط به بالانطرح وحال الضرورة أن يقتصر على حد الزم وما يندفع به ضرر الهلاك والحاجة ان يقتصر على ما يتبعه منة ويستردنه بحيث لا يخلل به مؤنه وما يكتفي زوجته من ذلك ايضا وقد علمت انا قلنا بالثاني واقتصر بالاول ومن أراد المزيد من ذلك فليعه بكتاب جده الاسلام احياء علوم الدين من كتاب الحلال والحرام فو ذلك ما يشي العليل والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ باب القرض ﴾ (سئل) رضى الله عنه فم أود دينا نقدا من آخر الى أجل معلوم علم ان عليه دينه الآن زاده في ما قبل سيرة الى الاجل المعلوم فهل تلك الزيادة حرام ام لا فان قلت بغيرها فهل ان ذكره تلك الزيادة تحصله ام لا فان قلت بغيرها فهل تكون من باب

كل بلو جرحا فهو حرام ام لا فيدونا (اجاب) صا الله عنه قم ان لم يقرض أ. المتترض يد فيهرم  
اكثر مما يتترض لا يكون حراما الا بالوجود مع شرط في سلب اعتدالكه مكروهة نفس في التحفة وغيرها ان المتترض  
الادام منه والزيادة كرهه اقراضه وكرهه أخضاها وإذا غرقه بالزيادة لا تكون الزيادة حراما ويجعل أخضاها وقرل السائل

وفقد الله تعالى كل قدر جرتما فهو حرام بهذا الأصل له والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) وجه الله تعالى فيها اذا قلنا قرض رجلان في مائة قرض ثلاثين انما قلنا على فيها ونقص رأس المال وأراد الضخ ورأس المال ناقص فهل يلزم القرض القبول ويصح الضخ أم لا يلزم القبول ويصح على ١٤٥ ❖ السائل جبر رأس المال فنقلم يجب فهل اذا رأى

فيعزم فكاحسها وتحمل ذبعتها اذا رقى غير مؤثر في الذبحة انتهى وأما التسري فبصل به بشرط حل ذبعتها وأما غير الكتاب فهو اليهودي أو النصراني فأن من حلت بالزور وغيره كصنف إبراهيم وأدريس صلى الله على نبينا وعليهم وعلى ماثر الانبياء والمرسلين وسلم ومنه شبه كتاب كالجوس فلا تحمل حناكهم ولا ذبايحهم ولا تكاح عبيدهم وان اقرأوا بالزور وكذا الوثني وغيره وقول السائل بل القطع بالمالي البقي الى آخره لا يناسب قوله اول الان السابن لهم كقار كاهو المشهور لانه حيث كان السابن كافر الا فلا تحبس عليه كاهه ما خلتا اذا الا انصرفه بشرط ان يكون السارق ذباوت وقول بقول النبي والهائد واما قول قول النصف فلا تحبس ايضا ولكنه كاه السابن كاسبق وصار النصف فرع كذا خلاف الناس وتأنيبهم في الساري والا رقه الجلود بين حاصل محقق من غير ان يكون من خفية لم تحبس بحل شرائه وسائر انصرفته فيه لا حلال ان كسره البائع له او لا حرق لو ذى فانه لا يحبس عليه وهذا كثير لا نادران تحقق ان اخذ سبل بفورصة او اختلاس لم يبرء سارقه الا على الضميمة أما لا يحبس عليه فقول جمع مقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطئ السراري المجلوبة من الروم والهند والترك الا ان يصيب من قسم الغنائم بلا حيف شيئ حله على ما اذا علم ان الغنائم للمسلمون ولم يسبق من اميرهم قبل الاخذام من اخفشيأ فهو له بلوازمه عند الاخذام الثلاثة وفي قول الشافعي بل زعم الناح القرارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخصيصها وله ان يهرم بمن الغنائم لكن ردده المستعصر غيراته مخالف للاجماع وغيره وطريق من وقع بده غنيمة لم يفسرها استحقاقها على المالكه قاضي كالمال الضائع الذي اربح اليأس من صاحبه والا كان ملك بيت المال فله فيه حق الطفره على العقد ومن ثم كان المقلد كاسر ان من وصله شيء يستحقه حل بها خذوه ان ظلم القبول ثم الورع لرب التسري ان يشتري قايامن وحسب كل بيت المال ان الغائب عدم التضمين واليأس من صرفه مالكمها فتكون ملكا لبيت المال انتهى كلام تحفة ابن جرير وهو في شرح المحرر رابدى ماله فيه قال الجويني في التبصرة اصول الكتاب والسنة والاجماع شطابة على تحرير وطه السرايى المالى يميلين اليوم من الروم والهند والترك الا ان يصيب الامام من قسم الغنائم من غير حيف وظلم وكذا قال شيخه الشافعي الفتاوى وهذا الغائب على ما يحسبه المصنف هنا على ما يحسبه الامام فمحتمل كذا قاله اركضى قال ابن جرير ويصح حله على ما اذا علم ان الغنائم لمن المسلمون وذكر الزيايدى ان قول النصف السابق مخالف للاجماع قال الزيايدى عنه واما اخذ اللذين منهم قاه مملوك كله لهم فلا تضمين انتهى كلام الزيايدى وقد نقصت مما وردناه حل هؤلاء السرايى السجودين لأن حتى يغتفر ان الغنائم لمن المسلمون ولم يسبق من اميرهم سابق من النصف ولم يضمن غنيمة لم يفتح التسري ولكن دون وجود

(١٩) (فتاوى) ولا يشترط وضى المالك بالصفح واذا تصرف المالك في البعض وتلف البعض الآخر فلا تقصير فان كان التلف قبل العمل فلا ضمان ولا جبر بل يرجع وان كان التلف بعد التصرف جبر اختلف بالرجع والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في وجب عليه ديون لمجة ناس من التجار ❖ باب التاميس

وغيرهم ثم أحمر وظهر أصوله بالهيئة العائمة المرضية وفسو امره ولم يكن مجرداً لعل إذا ظهر امره لساكن القصرى وشهدت الشهود المرضيون لدى الحاكم القصرى قبل الجلس وتكلى رب الدين من الذين في أمه لميل إصداره بمثل سيده قبل الجلس أم يهين كيف الحكم في ذلك افتونا ﴿ ١٤٦ ﴾ (أجاب) خافاً عنه بقوله لم حيث الأمر ماسطر

ملا يجوز حجه بل يفتى  
سيده لله سبحانه وتعالى  
أعلم

### باب الجبر

(سئل) يرضى الله عنه من  
وجبل ماتت عنده بنت  
وكل عشرين ابن وهو عنده  
بستان والبستان حشده  
بقرين واحدة طيرة واحدة  
دولها من قصب البستان  
من البقر الطيرة واستبقى  
البقر الذي دولها من قصب  
بيع البقر المذكور وجاز  
أدلاً (أجاب) رضى الله  
عنه لم حيث كان البيع  
المذكور فيه حلالاً

لقد صرحنا بالبيع صحيح  
والإفلاحة لله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) عذابه  
عندما أدى ابن تسع سنين  
قرؤه بلغ الحلم يصدر  
أدلاً ينو المذنب (أجاب)  
رضى الله عنه بقوله لم  
يصدر خوفه بلا ولا  
سجاً وهو تعالى أعلم (سئل)  
رضى الله عنه في بعض  
الشعومات والمحقق يما  
من القسامة المرومة  
عندنا بالخشيشة حلال  
شرها جراح الأذليفت

حرف هذه القروط خروا التنازل عند أخيراً بعض الدفستانيين أنهم كانوا سابقاً يذهبون  
إلى الكرج وهي غاشقة من التصارى ويستأسروهم ويأتونهم إلى بلدتهم فيبسونهم  
حسب ما ذكره الفتاوى في مسكنهم وقد ذكر الامام السبكي أقسام المسئلة في فتاويه  
المروقة بالحلية ولذا ذكر عبارتها وإن كان في سورها طول فلول في المسئلة الحلية مالمسه  
المسئلة الزلينة والعتون وهي آخر مسائل في الكتاب المذكور قال الشيخ أبو محمد  
الجويني رحمه الله في كتاب التبصرة في الوصية باب في الإضباع والاحتياط فيها الأصول  
الكتاب والسنة والأجاع خطابة على تحرير وطى السرارى الآلى يجهل اليوم من  
أروم والمهندو الترك الآن يصعب في الغنائم من جهة الامام من يضمن قسماً فيقتسم من غير  
حيث هو علم ثم سمى الكلام في الدليل على ذلك فحكم هذه الجوارى التي تجلب اليوم من تلك  
أبلاد لاسيما إذا قلنا بجاهله الرافى الذهب من أن يلجأه البصرة إذا دخلوا أو الحرب  
متلصحين وأخلوا شيئاً كال غنية فإن القالب أن ما يلعب اليوم لما يولد على هذا  
التصرف الامام رحمه الله تعالى وجعاً جملوا اللهبان ذلك بنفسه السارق ولا  
يضمن على هذا الاشكال في محل طائفة سرقة والمثول بيان ذلك وأما الراسخ دليله  
في أن ذلك غنية غنية أم لا مع أن جميع الامام الرافى رحمه الله بأنه غنية عن الفتوة  
بأن الغنية ماله حصل من الكفاية بقتال والإيجاف الذفرى أن ذلك أخذ غنية ماله  
المعرفة (أجاب) في هذه كتاب التبصرة المذكورة الشيخ أبي محمد رحمه الله أحسن  
الكتب وهو فرد في نوعه وقد رخص في أثناء كلامه في ذلك إذا حصلت غنية ولو من محكم  
إذا حوزا بالتحكيم ورخص إضافي تزوجهم بعد الحق بأمر القاضي والحق وشتم الكلامان  
الاحتياط في عصرنا جشاهن مملوكات وحراراً ولا شك أن الذي لله الورع وماما الحكم اللازم  
فاقول والحدود الجارية المطلوبة إعلان يسلم حالها أو يجهل فإن جيل فار جوع في ظاهر  
الشرع إلى اليد كانت صغيرة وإلى اليد والقرأوا إن كانت كبيرة واليد جعة شرموعة  
والاقرار لا يفتى مع ذلك أن الورع مستحب وإن علم حالها أنواعاً واحدة من تحققت إسلامها  
في بلادها وأهلها لم يجر عليها رقى قبل ذلك فعده لأهل بوجه من الوجوه الأزواج بشرطه  
التالى الكافرة بمن له ذمة عهد مكذبت الثالث كافرة من أهل الحرب مملوكة لكافر حربى أو غيره  
فيما هو حلال لم شربها راح كافرة من أهل الحرب قهرها أو قهر سيدها كافر آخر فاته  
ولكنها كلها لا يجرها إلى شاة وتصل لم شربها وهذا التوان الحل فيها قضى كما أن النوعين  
الذين قلبيهما الحرمة فيهما قضية النوع الخامس مسكافرة من أهل الحرب لم يجر عليها رقى  
فعده على أقسام أحدها أن يأخذها جيش من جيوش المسلمين بأصناف خيل أو ركاب فعده  
غنية أو يمدأها من الغنائم وخمسها لأهل الجلس المذكورين في سورة الأنفال وهذا الخلاف

في الحقيقة قدر امتناعها وهذه القضية مختلفة باختلاف الأزمان والأوقات فارة تسوى القلادة عشرة رطل فيه  
عند اشتداد طلبها فلو جردوا وثارة تسوى قرشين فلو يجرم شرأوا عند انتباه قبيحهم يكره ويكون سرقة فإن قلتم أنه  
يسرف فالحري السرف عرفونا بالحقيقة فترفعها صرنا لكم من الله مزيد التواب (أجاب) رضى الله عنه لا يكره شرأوا

انفسه وشوهرها من السخو والسرف ولا كراهة في ذلك حيث كان الثمن الذي كور به من ثمنها في ذلك الزمان والمكان لو كان  
بينهم خيرة حشروا وهو ما يقتضي في ثمنها وكان ذلك من مالها او من مال غيره الذي يقر له وقد من جهة ظاهرة او لا يقر له وهو  
ذو الدين ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم في الامايم ﴿ ١٤٧ ﴾ تبييه رفق الماوردي بن التبذير والسرف بان

الاول الجهل بما وقع  
الحقوق والثاني الجهل  
بشعارها وورديان نجوم  
الوزن وفيه را دهمسا  
وسفر السرف في قولهم  
لا خير في السرف كالاسرف  
في ان يرباها فلا يكتسب  
جدا في العاجل ولا اجرا  
في الآجل وشذ الامام  
والفرار فاقالا الصنف  
في المباحات غير للائمة  
به تبذير وليس كذلك  
فقدروا سلم انه صلى  
الله عليه وسلم قال يقول  
ار آدم مال ما وهلك  
من ملك الا ما اكلت  
فامنت او لبست فابليت  
او تصدقت فاهنت وهو  
صريح في ان ذلك لا يمس  
تبذير او لا يدخل في قوله  
تعالى والذين اذا انفقوا  
لم يسرفوا الآية ولا في  
قوله تعالى انما يبذرون  
كالواخوان الشياطين  
الخالق الايصاب وقال  
قبل ذلك مع منته والرشد  
صلاح الدين والمال بان  
لا يضيئه شيئا الا لافعة  
تعود عليه منه دينية  
او اخروية كاتاه في البحر

في غلط الشيخ تاج الدين الماوردي رحمه الله فقال ان حكم النبي والتبذير يرجع الى رأى الامام  
فصل فيه ما راجع الى صنفين من ذلك كراهة ما راجع الى حكم التبذير المتبذير  
الشيخ رضي الله عنه في التوروي رحمه الله فرد عليه في كراهة ما راجع الى الصواب من قطعها وقد تكلمت  
خزوات النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه فكلمها جميعا حصل فيه غيبة او في نعمت هل  
مادل عليه كتساب الله وكذلك قائم بدوا كانت قد جعلها الله رسولا في قوله هل  
الاضلال لله والوصول وقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم واعنى فيها سبحة  
او شاة لم يحضر والوجه لاله سكراته قيل انما اعطاهم من نصيبه وقال  
الشافعي ان الاول هو الزاوية الظاهرة عنده وزل بعد ذلك قوله وحلوا انما غنم  
من مثنى الآية فما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك احداهما شيئا بل وقصة معها  
من أربعة أخماس التمسائم والآخر اخرج الحسن من أهله ومن جمع السيرة وجد ذلك فيها شيئا  
فصل ولوقال الامام من أغشى فيه هو لا يصح ﴿ القسم الثاني ﴾ ان يضيء الكسار  
منها تبذير الخفاف من المسلمين او يورث منها من لا ورثه من أهل الذمة وما أشبه ذلك فلهذا  
لا يلهي الذين ذكروا من الله في سورة الحشر ان يضيء منها لأهل الذمة والارضة الا خمس الشافعي  
فيها اليوم قولان اصحابها الماشقة والثاني المصالح في الجارية التي تؤخذ من الف في هذا  
الحكم مكل جارية مسلم انها من غيبة اوفي لا لاهل حتى تفت من كل من يملكها من أهل الغيبة  
ارام من ومن التولى عليهم او الوكيل منهم او من اقبل المقاتلة من جهنم ولو في فيها غير المد  
لا لاهل حتى تفت من هره ( القسم الثالث ) ان ينفذ واحد او اثنين من الامام ما حصل  
لها من الغيبة بمقتضى ما بدأ أخاها ويأخذ أهل المجلس منه المجلس الباقي هذا ما ذهبنا  
ومذهب جمهور العلماء لان في بين ان تكون السرية قليلة او كسيرة لان النبي صلى  
الله عليه وسلم يث ابن ابيس سريرة حده ويستجرو ابن ابية الضري مع الصلوة سرية  
وحدها وبوب الشافعي على ذلك في الام الرجل ينفذ وحده وذكره الاصحاب الشيخ  
ابو حامد والشاطبي والماوردي والجل جاني والروائي وغيرهم ( القسم الرابع ) ان ينفذ واحد  
او اثنين او اكثر فيمن ان الامام والحكم كذلك عندنا وعند جمهور العلماء فيما يتعلق بالمنية  
وان كان الفرو ينفذ ان الامام مكرها ( القسم الخامس ) ان يكون الواحد او الاثنين  
ونحوهما ليسوا على صورة الفتنة بل تلصصين فتذكر الاصحاب انهم اذا دخلوا المجلس  
مأخوذ على الصحيح وعلمه بأنهم فروا بانقسم فكان كالتلج وهذا التلج يقتضي العلم  
يشطع في الجملة عن سني الفرو والامام في موضع حتى هذا وضفه وقال ان المشهور عدم  
الضمير وفي موضع ادعى اجماع الاصحاب على ان ينفذ به ولا ينفذ وجعل اموال  
الكفار على ثلاثة اقسام غيبة وفيها وغيرهما كالسرقة فيمنه من اخذه قياسا على المباحات

حيثا وصرفه في حرم ولو صنفية كاسطائه لصوغ اناء فقد اولىهم او الرشوة على باطل او لشره مسكروا وخمر واحمال  
فيمن حش في حلاله وهو ما لا يخلو الجوار غالبا فيها لان صرعه في خير كمدقة ولا ان صرعه جبهه ولو حال في ملائحة  
في اعتقاده المستند الى تقليد صحيح كخش بناء وزريق وملبس ومركب وسلم وان كان كل ذلك فوق اللائق به وعيد كشم

الضمة وجوار كثير القسرى وهو ذلك لأن من شأن المال أن يؤخذ ليطلبه القذاذ ما حاط به نافع ذلك كمال عقله ولم يصح  
 سبيا فقبر عليه وخرج بباحة الحرم كسره فهو كاهن أو نائحة أو صرّيب بجرم أو لما يضربه أو عقله أو لما يشترطه في  
 شيء من ذلك والمالك جاهل بحاله وليس له جهة ظاهرة سطوتة الحصول يولى منها ما يصرفه في ذلك أو يطالب بالمال  
 الأفاضل والصرف بمرمان عليه نحو ما غلبنا كما هو ﴿ ١٤٨ ﴾ ظاهر من قواعدهم فلا يبعد كونه كريمة لأنه

ووافقه الغزالي على ذلك وهو مذهب أبي حنيفة وقال البغوي ابن الواحد إذا اختلج حربي  
 شيئا على جهة السوم فبجده أو حرب به شخص به وفيما قلته فخر بمحل أن يقال يعسر بدونه لأنه  
 كان الله أن صح ما قلته البغوي والحق الزوالي بالطريق الأولى قال أبو اسحاق المأخوذ على  
 جهة الاختلاس فهي وقال الماوردي أنه غنية وماله الماوردي موافق لكلام الأكثرين وما  
 قال أبو اسحاق إذا أراد بالشيء التفتية حصل الوفاق واللازم أنه يوزن من الخلف ويعطى بيمينه  
 لشيء من القافة وأهل الجس فيسورأيت في كتب المالكية من التفتية من ابن تميم في عهد  
 مسلم أبى من سيده تدخل بلاد العدو وخرج طائفا بأموالها كالمسألة وليسده ولا تخمس  
 وفي عهد بدخل قرية من قرى العدو فخلصها فأخذ ما لا تخمس فقبل له ما الفرق قال ابن الذي  
 أبى لم يدخل ليصيب مالا ولا يخرج ليقتل فالتفتية تخمس ما أخذ بخلاف التلمس وهذا  
 فرق حسن لو قيل بأن من لم يمسكن على صورة التزول لا تصد البشة يضمن بما أخذ  
 ومن كان كذلك بنفس ما أخذ فكان له وجه لكن قوة كلام الشافعي وجمهور أصحابنا يأباه  
 ويصلون مال الكفار كنه فحين أمانيأ وأما خبيثا لا كانت لها الأهل ماله إلا ما هو الغزالي  
 وهو وجه لبعض الأصحاب وقال مضمون من المالكية أن ما أخذ العبد لا يضمن مطلقا لأن  
 لمخاطب بقوله تعالى وأعطوا الله ختم من شيء الأحرار وعلى قياسه لما أخذ التساو الصبيان  
 كذلك فهذا القسم للناس من التزول والتلمس وقد انقل على صور لم يفردها الأصحاب بل  
 ذكروها مدرجة مع القسم الأربع الجارية المأخوذة على هذه الصورة فيها الخلاف  
 واجتباها أهل الورع والتهام انتهى كلامنا في السبكي في الأئمة الخليفة يرويه ولا يزيد  
 على حسنه فأنف الغزالي الذي ذكره السبكي سببها اتفق من أن الظاهر عند ما منع  
 الضوابط الشهيرة في كتب الشرايع وقسم الناس الجوارى وتمروا بهن مثل التاج  
 الغزالي رحمه الله من ذلك فرخص في ذلك صنف جز في واحدة ذلك من شبه بعضهم  
 واستدل بأبي سليمان قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنم بدر وأعطى منها من لم يتهدها  
 وما فضل بعض حاضر بها على بعض ثم قل بعد ذلك في أنه تأم أحد الأهل حسب المصالح  
 ثم ذكر فزوة حين وقسم غنمها على صلى الله عليه وسلم أكثر لاهل بكن من قرش وغيرهم  
 حتى أنه يعطى الرجل الواحد مائة ناقة والآخر ألف شاة ومعلوم أنهم يحصل لكل  
 حاضر في هذه الفزاة مثل هذه العدة من الأبل والشاء ولهم نصيب الانصار شيئا وسكانوا  
 اعظم الكثيرة وأهل السكر وأهل البعدة حتى عتو أو هذا حديث صحيح مخرج  
 في جميع الأصول المحدثين كتب الحديث وليس في شيء من طرقه أني لما قلت الناس من الجس  
 أو أني فسمعت ما وجه قسم التفتية فزدت من سألت من مال الصالح وكان صلى الله عليه وسلم

اتلاف للماليتين غيرهن  
 حصول وقام الخلفي  
 الإصباغ والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (مثل) وحسب  
 الله عنه في ولد بالغ تحت  
 جرابه أعطاه مالا بغير  
 فيه وأذن له والده في  
 القسرى من المال المذكور  
 لكون الولد لا يملك شيئا  
 فهل إذا أعتق جارية ثم دفع  
 ثمن الجارية من ماله أيه يمل  
 له القسرى بها لاعتماذونه  
 بذلك أم لا يمل لأنها أخذها  
 من ماله أيه الذي تحته  
 وأعتد القاض والقض  
 وإذا قتم بالغ فهل إذا  
 اشترى الجارية واسترضى  
 ثمنها من شخص ودفعه  
 لمالكها وبعد ذلك أوفى  
 القارض من مال أبيه  
 يجوز ذلك أم لا (مثل)  
 حسن أخوين وروا من  
 أبيهما ما أوفى المال شركة  
 بينهما وأذن لكل واحد  
 منه ما لا يشر في التصرف  
 في المال المذكور وفي  
 القسرى فهل يصح الشراء  
 من المال المشترك القسرى  
 أم لا يصح وإذا عزل

الشريك من الجارية قال أعضد من حصتي هل يصح أم لا السنة واقعة والسائل مستفيد (إجاب) ضافه أعد  
 تعالى عنه بقوله ثم حيث كان ابن المذكور رشدا الوضعا مملأ صحرأوه في الذمة وحل له القسرى المذكور سواء أذن له  
 أبوه في القسرى أم لا وتسليمه الدرام فباع صحيح وليس من باب أعتاد القاض والقض بل هو من باب اعتقاد الرضى وكذلك

السنة الثانية وهي سنة الف من صبح ايضا قرأوا تسليما وتسليما بل لو اشقوا بين مال ايه صبح لامل آله من باب اعتقاد  
الرضى وكذلك السنة الثالثة ما اذن على منها الاخر فلياذ كر كذا كر جلاوا يشقوا في الف سنة يسلم من المشقوى وجلان يشقوى  
ايضا بين المال المشقوة واما الزايدة وهي سنة ﴿ ١٤٩ ﴾ ما اذا حزل التشرى كان ذلك بعد الاثنى العاشر من ربيع

الرضى أو كان التشرى في  
الذمة صبح التشرى  
والتسرى والله سبحانه اعلم  
﴿ كتاب الحاربة ﴾  
(مثل) رضى الله عن رجل  
استعاره كتاب فقدم من أمين  
ليس هو صاحب الكتاب  
هذا الكتاب تصاروه  
وكل ما أخذه السحر فهد  
منه فليأخذ صاحب الناس مطر  
كثير وأما من سبل كسبه  
فقال بلذا كثيرة فن جعلها  
شال حلة المستر لهدا  
الكتاب وهدت الكتاب  
مع بقة من الكتب والآلات  
فهل سيدي يلزم الضمان  
الستهم والكيل ايهم الله  
يلزم الضمان لكتاب  
التسار فهدت الهدونا  
الجواب ولكم التواب  
(اجاب) ضا الله تعالى عنه  
قوله ثم يفرع المصير  
والوكيل واذا فرم الوكيل  
رجع على التسهر والله  
سبحانه وتعالى اعلم  
﴿ باب الضمان ﴾  
(مثل) رضى الله تعالى عنه  
في امرأة لها بركة ايهابدين  
آل اليها بطريق الميراث من  
زوجها التوى ثم قبضت

أصل الناس في قسم واحد لهم في يد ان حق واحد في اربعة شهود فما انقص على مدح  
الانصار يفرزهم الله من السابقة في الاسلام ومانعهم به من عبثه صلى الله عليه وسلم اليهم  
وسلوكهم دون لم يفرهم ورجوعهم الى منازلهم به صلى الله عليه وسلم عوضا خارجا  
به غيرهم من الاموال والانسام على كل ذي فقر صبح آله عليه الصلاة والسلام قبل في هذه  
الذمة ما انقصه الخلل من الصالح من اعطاه وحرمان وزيادة ونقصان لم يعلهم بهذه  
الحكم ما من لا يلقى بل صله الا فقهه ما يلقى كنهه مما لا يولوا خشية الامانة لتضمننا الاكار  
انواردة في قسم الفاتم من الاثمة الراشدين ومن يهدم حق او التامل التبع الاكلو لواردة  
ان بين ان غنية واحدة قسمت على جمع ما يقال في كتاب الفقه من التمل والرضخ والسلب  
وكيفية اعطاه الفرس والراجل وتبهم على حاضر لم يجد ذلك ضلوا من طريق محمد  
واستدلوا بشدة كثيرة قال القاب اليوناني فصل الناس قوله جبر مطم لان الناس لم يراوا ليطفون  
ويستولون الجوازي ويعتصمون فحكم الحاكم بمقتضىهم وشراهم واجزاء جميع ما يتعلق  
بهم على حكم الحق ولو فسخوا باب وجوب قضيب التفتا حرم وط كل جارية قسم  
قل فخصمها لان كاح الجارية المشركة حرام يقول ذلك الى خاسد حكيمة ولما وقف  
الشيخ النووي فتنه الله به على ذلك فتنه كمدته فو بالغ في الرد عليه ونسبه الى انه غرق  
الاجماع في ذلك قال القاب اليوناني ولا شك ان الذي قلله النووي هو مذهب الشافعي  
وفيه الا انه لم يعل به في عصره من الاصا ولا يعل ان غنية خست في زمن من الازمان بعد  
الصحابة والتابعين ولولا القول بعد ذلك لسكان الناس كلهم بسبب شرهم الجوازي  
واستلادهم اياهن في حرم وسائر جهل الناس فليطه على ما فقهه التاج ولم يعل احد ينافي به  
النووي قال وما كان ينبغي له ان يرد عليه ارد لعله ان يفتي العلماء ذهب اليه قال وحكي ان  
التنوي كانت اذا جدت الى النووي عليها خاتم التاج خرج من الكتاب فيها قال الحافظ السخاوي  
وذكر القاب بعد ذلك كلامه يفتي بحامل على الامام النووي مع انه اختلف ان خاصه كانت  
جبية وصاحبه تعالى رحيم الله تعالى جبين قال الحافظ السخاوي وكذا كان التاج المذكور  
لا يعل كلاما النووي من انصاف ولده انه قال سكان بين ابي وبين الشيخ النووي منافسة  
ولكني اطالع كلامه وانضم بانه على كلام الحافظ السخاوي فقلولول التاج المذكور  
حسنة مقتصرة على مناهج النووي وقفت عليها وقد علمت علماء المذهب في السنة  
مما وردت في خلاصة والله اعلم بالصواب انتهى جواب شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سليمان  
الكردي بحرمه ﴿ مثل رجعت تعالى ﴾ لو عند تكا بنوع من انواع المسألة لاذ  
ينصرف وهل يصح ام لا ﴿ الجواب ﴾ اعلم انهم اخذوا الصدق فاقن في البع فقالوا

بعض الدين يوق بهن بذا بها ما برأت ايهان حسين ولا من البعض الباقي صدها ما اردت الرجوع في الحسين البراءتها قول  
لها الرجوع ام ليس لها ذلك ففتونا (اجاب) ضا الله تعالى عنه ليس لها الرجوع في البراءة للذكورة والله سبحانه وتعالى اعلم  
(مثل) رضى الله تعالى عنه في رجل له عند رجل مائة ريال فبقي مدين وأخذ منها اجرة يفتي الى اتمه الاجلة جاء صاحب  
الحق يطلب حقه من المشقوى فراد المشقوى ان يوجهه صاحب الحق فاني فهد رجل آخر وقابل في القدر المذكور وأشهد على نفسه

وكتب ايضا ذلك المبلغ عليه بأن يؤدى كل شهر خمسة ريال فوصل من ذلك المبلغ خمسة ولايين ولائحت القابل قبل ان يوفى ذلك المبلغ المذكور قبل ان يصاحبه المبلغ المبلغ وبعثنا بوجه الى المشقى الاول الفتونا (اجاب) رضى الله عنه بقوله انظاره الى ان شاء رجع على التمسك وان شاء رجع على المشقى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رضى الله عنه عن فضله على آخر دينه من غير الدين من ولد ١٥٠ الدين فتسلى حقه على صديق ليعاياه بأى اسم

الدين المذكور حث  
والحال ان قدر الدين  
المذكور سنون والالذهب  
الملزوم الى صاحب الدين  
والله ان يزده على مروه  
ستين والا كتب اليه بان  
يضع عنه من الدين خمسة  
عشر رالا وانا الملزم في  
خمسه ورعين وبالمقال  
لهذا الكتابه الان تلزم  
باده الخمس والاربعين  
ويطلق التزم باذنها  
عن المدين فكتب الى  
صاحبه فأجاب الدائن  
بأن يبرأت للذكور من

خمس عشر ريات وثلثون  
وجعل بها اجرا لطلب  
المؤمن المجتهد الاربعين  
فمنها ايامهم اضع من  
التسليم بعد ذلك فهل يلزم  
تسليم ذلك لا لا يسدوا  
(اجاب) رضى الله عنه قوله  
ثم يلزم تسليم المرام  
بالتزامه المذكور ولصاحب  
الحق مطالته بذكر الله  
الها دى أمل

﴿ باب الزمن ﴾  
(مثل) رضی اللہ عنہ من  
رجل دہن عند رجل بیضا

وما صرح مياصم صدائقنا في الفضة فبقول المنهاج ما ذكره في شاذلهو الشبه به الصداق  
بأن وجد في شروطه السابقة انتهى وصرح به في غير الفضة أيضا فلا حاجة الى الاطلاق بقول  
صياراتهم فيه انما تقرر ذلك فلفظ ذكر من صياراتهم ما يتعلق بالفضة فأقول قال في التلخيص ولا  
يجوز البيع ممن يجوز الفضة كالبيع ممن يطلق في موضع ليس فيه ضد متعارف انتهى قال  
الطبيب في شرحه بأن اخذت الفضة فلذلك من تعيين نوع الدرهم والدنانير البيع بالفضة  
لاختلاف الفرض باختلافها قال لان اقتت الفضة ان لم يسموا ثمنه وخليه صبح البيع من  
غير تعيين ويسمى أياها وله ان يطلب واحد منهما انصرف القصد المطلق اليه لانه التبادر  
اللزاد في الثواب وان كان طوعا او مشورا او ناقصا او مكسرا الان يسمين غيره انتهى  
وجارة الفضة في شرح قول المنهاج ولو باع بدينه وفي البلد ان قد قال بين ماله الفضة  
ولو مشورا او ناقصا الوزن لان الظاهر اراد ثمنها له ثم ان تفاوتت قيمة انواعه اى الفضة  
او رواجها وجب لتعيين وذكر الضم القالب والزيادة هنا مطلق القوض الخ لو طلب بمثل  
البيع بعرض كطوس وحطه تعيين وان جعل وزنه بل لو اورد درهمه بالتفسير بالدينار  
او الاثر في الموضوع عين أمثلة فذهب كاهو المنقول في الأول والله في غير واحد في الثاني  
على جدد علوم من الفضة فلا يبحث لا يفتقره على غير ذلك انصرف لذلك العدد على  
الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر اراد ثمنها قنابل ولو ناقصا ومن ثم دعت الأثرى  
جاء قولهم لو طلبت الطوس حل القصد عليها على ما إذا جري بالقول لا الدرهم وقول ابن  
الصباغ لا يسير الدرهم عن الدنانير لا يقتضيه لا يجوز العمل على ما إذا لم يطرده عرف بذلك مهرأت  
المبصوح رد على ماله أنه ضيف الى آخر مالى الفضة وأقر في النهاية الأثرى على ماله  
قال الشيرازي في حاشيتها بقضى تخصيص ذلك أي اطلاق الدرهم ينصرف الى الفضة  
بما إذا لم يحدث عرف يستعمل الدرهم في غير الفضة مهرأت في فضة ابن جرير ما يصرح به  
حيث قال بل لو اورد وذكر جارة الفضة السابقة في قوله ولو ناقصا وجعل ابن زياد في  
فتاوه المنقول عدم الصحة واختار الصحة صواب ماله الجلال لزم موافقا للمنقول على  
ماله ابن زياد وجارته في قوله اذ لم يصر عن التميز في التفسير واطردت مادتهم في التفسير  
بالدنانير عن قدر علوم من الدرهم صرح على ما يصرحونه متدجاعة من التأخير  
والذي في الكفاية والجواهر والتحقيق والأثرى لو كان يشتد جافة درهم صرف عشرين  
بدينار يصح وان كان صرف البلد كذلك قال القاضي أبو الطيب والمسعودي وان  
الصباغ وصاحب البيان ووجهه بأن الدينار لا يسير به عن الدرهم حقيقة ولا إجماعا  
وكذلك ما جرت به العادة في البيع بدنانير ومراهم الدنانير مقدار عشرين من الدرهم انتهى

في دراهم صلوة الى اذن يسمى ثم ان الراعي المذكور بعد القتال ذكر توقيف الرهين ما هوه وطلب الراعي وقال  
المذكور من الرهين الرهون المذكور واذا بقى ذهب السيف المذكور فقال له اين ذلك فقال له صاحبي  
ولعلني حتى افنئس وصبر عليه مدة من الزمن فغلبه فقال له ذهب علينا فهل نلزمه الفرامة اذ لام كيف احكم افتد

(الباب) رضى الله عنه لم يثبت ذهب للذكور من حرز منه فلا ضمان والا فيضن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن أرضا فاشتعلت ولم يشكها ولم يكن له ورقة فهل يصح لم يرهين رهننا بالحق الزبائر رهن به أم لا أفيدوا (اجاب) رضى الله عنه لم لا يصح ولا يجوز لم يرهين المذكوران رهن الأرض الزبيرة والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر من آخر أشعة له ورهنها وهو غرضك ﴿ ١٥١ ﴾ فمن قبل يجره فيلغسه أم لا أفيدوا (اجاب) رضى الله عنه لم يثبت حلا لكر

وقال ابن الصمد يثبت بصر البصر ويترك عليها فان هذه البقرة قد اصطفا عليها اصطلاحا عاما يعرفه الناس والصبيان والشهداء والعمام ولا يضطر بالهم غير الدراهم بل غالب الناس لا يعرفون غير الدراهم فثبت فحصل من ذلك ان للقول عدم الحصة والمختار الحصة والحق أعلم انتهى ملأ يسه في فتاوى ابن رشد لكن سبق في كلام التفتة خلا عن اليسوع ودما وجوابه عدم الحصة وأهمل على ضيف نصار القول الحصة غرره وفي الحصة والتمية والتمية التفتة والحق أعلم بصر بركة جائزة درهم من صرف عشرين فينزل البصل بنوع الدراهم والمهر لها بالتزويج وهو لا يضبط ومن لم يصح والله درهم من دوام البلد التي تقي عشرين منها يثبت لا كها سبعة حيث أن آخر ما لله وقال في الإصباح ذكرنا في البيع أنه إذا كان في البلد ضدان فأكثر ولم يثبتنا فلهما يشترط الصبيح لأحدهما نقلا لآية فلا تكتل وذكرنا أن الخلع والفسخ بضمان البيع في ذلك انتهى أي أنه تكتل في التمسك والخلع آية إن اتفاقا بينهما لا في التفتة والتمية لأنه أوسع انتهى فحصل من ذلك كله أنه لو صدق كراج بنوع من أنواع العانة فإن كان غالبيا للصرف المتعلق بالسودا كان لوصا أو منشوشا أو مكسرا أو ناقسا أو بطل يكن غالبيا لبد من الصبيح ولو اتفاقا فلهما عليه نية وإن كانت العانة بأن لم تختلف نية وخليفة من غير معين ويسلم أيها المثلوق قد استنوا من كون الصديق كالم في البيع سائل منها الخلع المطلق والأقرار كقول الدراهم فيها على الدراهم الإسلامية التي ذكرها في زكاة النقد لامل زكاة أو ناقصة وإن علبت فقلبة وقوع التعليق ولأن لأقرار الخبر من حق سابق وقد تقدم وجوبه على القلبة أو يجب جملة أخرى ولو أراد المالك غير الإسلامية قبل أن يعتد التماسل بإرادته ولها الأخذ بالظاهر من الحمل عليها عالم بخبر من مراده والمنشوشة كالتناقصه لله في الأعداد والله أعلم من خدشنا محمد بن سليمان رجه الله ﴿ سئل رجه الله تعالى ﴾ التكاثر العائد ووطء الشهوة هل يصح فقد ربه عدلها فيها أم لا (الجواب) لم يجوز ذلك لأن الله ملأه وكذلك إذا أبانها بكون التسلات أنه يجوز له تجديد نكاحها في الحين إذا لوجه فصح منه وأن كان الأولى أن لا يستعملها حتى تم عدتها ونسب شيخ الإسلام ذكرها في حواره فيمن تزوجت وطلعت زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ثم تبين فساد التدينية لم يتبناها وعدم مسادة الطلاق صله أنها تعود عليه بتجديدها والتمه أنه لا يحتاج إلى انقضاء السنة لأنها في عدته ما شبهت الرجعية والأحياء لا يرضى إلى انقضائها أو ابتداءها من حين الفرق انتهى وهذا هو مذهب أئمتنا الشافعي ورأيت في بعض عبارات أئمتنا ما يثبت عدم الجواز لكن ما ذكره من الجواز هو الظاهر والله أعلم ﴿ سئل رجه الله

الأشعة إذا رفع أمره إلى القاضي أن يبر النسيب رد الامنة أمثونا (اجاب) رضى الله عنه بقوله لم يثبت كان قادرا على التفكك لغيره الحاكم الشرعي عليه والأفلا والله الهادي أعلم ﴿ باب الوكالة ﴾ (سئل) رضى الله عنه في شخص أرسل إلى شخص بضاعة وكذا في يعسا لموصل بجانب من البضاعة فباعه وأرسل ابن إليه

ورسل الجانب الثاني فباعه وطلعه في درب معلوك فلما وصل في أثناء الطريق خرج عليه قوم فتهبوه ومن جهة المال  
التهوب مال المرسل فلما وصل المرسل خبر التهوب فلم يفتش آخر يدعي أن المال ماله والأمين لا يلزم لذلك مالا جهة كاذبة  
لهل يلزم الأمين شيء أولا لأنه أمين وأيضا المرسل ﴿ ١٥٢ ﴾ اذنه بالتصرف وتصرف على حسب الاذن

ولهم لا حد الا المرسل  
اليه ينسوا لذلك جزم  
غيره (أجاب) رضي الله  
عنه لا يضمنه الوكيل  
المذكور والحال ما مضى  
والله تعالى أعلم (مثل)  
رحمته تعالى في شخص  
أرسل الى شخص بضاعة  
ووقف في بيعها فوصل  
جانب من البضاعة فباعه  
وأرسل الآخر اليه ووصل  
الجانب الثاني فباعه وطلعه  
في درب معلوك فلما وصل  
أثناء الطريق خرج عليه  
قوم فتهبوه ومن جهة  
مالي التهوب مال المرسل  
فلما وصل المرسل خبر  
التهوب فلم يفتش آخر  
يدعي أن المال ماله والأمين  
لا يلزم لذلك مالا جهة كاذبة  
فهل يلزم الأمين شيء أولا  
لاأمين وأيضا المرسل  
أذنه بتصرف وتصرف  
على حسب الاذن ولم يعلم  
لا حد الا المرسل اليه  
ينسوا لذلك (أجاب)  
رضي الله عنه لم حيث  
ثبت أن المال للمدعي  
المذكور وحلف أنه لم  
يأذنه فثبتين ايهما شاء

تعالى توبة الزوج في حالة العقد كتوبة الولي فلا يحتاج فيها الى مضي سنة اولاد من مضي  
سنة حتى يصح كفوا فثبتة كيف الحكم الحقوا (الجواب) ليست توبة الزوج كتوبة  
الولي لان الترتيب في الولي عدم فسخه لأعدائه ولذا تاب توبة صحبة زال عنه وصف  
التسقي حالا وإن كان وصف العدالة لا يثبت له الا بعد سنة وحيث قلوصوف بالعدالة لا يكاملها الا من هو  
موصوف بها اذا علمت ذلك فاعلم أن الشئ بان جبر رحمة الله جبر في الفسخ على أن  
القاسق اذا تاب وحضت سنة كالألفنية الا اذا كان التسقي الزنا فلا يكاملها وان تاب وحسن  
حاله وحضت سنون واحمد لجلال الوكيل في نهايته بما لوالده أن القاسق كفسر فثبتة مطلقا  
اذا تاب سواء كان فسقه بالزنا او غيره فان كان القاسق من أهل التوبيع أفنى بآمرهم من  
القائمين عنده والافسار والله أعلم ﴿ مثل رحمه الله تعالى ﴾ فيمن لا يولي لها اذا أردنا لنشد  
لها خنا ترحمنا انوار جرح وقدم التسقي ونحن نشهد العدالة في العائد والشهود وان  
مقد لها حكمنا انوار جرح لا يصح الضملا ذكر كيف الحيلة في ذلك فكونا ﴿ الجواب ﴾ في  
يسد لها ذوالشوكا المتطلب الخارج حيث لم يكن في عهده مخالفة لغير اوجاع اوقيا سجلي  
والحاصل أن الفاضل مع الفضل حكمه فاضل السنة فثبت بشذوذها لاشيا بطلانها بضميرهم وحيث  
يضمن شخص لا زوالها في كالأضيق لوجود شروط البقي فهم وهي ان يكون له شركة بحيث  
لا يسهل الظفر بهم ولهم تأويل غير قطعي البطلان فيهم مطاع يصرون عن ربه وعيادته  
المهاج في باب البضاعة فمما وتقبل شهادة لبقا فوضعا بضميرهم فاقبلت فمما فاضيا لان يستعمل  
دما نالتمت قال في الفسخ وأما نالتمت عدائته حيث لو أخذته ان المراد استعماله خارج الحرب  
والافضل البضاعة يستعملوها في الحرب الخ في المهاج ولو أظهر قودر أي انوار جرح كثر في الجماعات  
وتكثير ذي كبرية ولم يقاتلوا رخصوا التمس قال في الفسخ يؤخذ من قولهم ولا يفتقون  
أنا لا يفتق سائر المبتدعة الذين لا يفتقون بدعتهم ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا يلزم  
من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد كقولهم كلاب أهل النار الحكم بقسمهم لانهم لم يفعلوا  
هم ما في اعتقادهم وان انطأوا وانفوا بهم حيث اراد الحق في الاعتقاد واحد قطعنا كاحليه  
أهل السنون مخالفة أم فيه صدور فان قلت أكثر تعاريف الكبرية يقتضي قسمهم لو عيدهم  
الشديد والله أكثر ما بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لحوال الآخرة دون الدنيا  
لمستقر أنهم لم يفعلوا هم ما عندهم كالأحق في بسد بالبتيد لضعف دليبه وتقبل شهادته  
لا لم يسهل هم ما عندهم حولا يعاقب لان تقليده صحيح بطلانهم كالمقرر انتهى كلام  
الفقه بمروره وفي الشهادات من المهاج وتقبل شهادة مبتدع لا نكفره قال في الفسخ وان  
سب الصحابة برضوان الله عليهم كأي الروضة وان ادعى السبكي والادري أنه غلطوا استعمال

والقرار على المرسل والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في شخص أرسل بضاعة من اليمن الى بندر جدة لوكيله  
فوصلت البضاعة الى الوكيل وتسلمها وتصرف فيها بنظره واجتهاده على عادة الوكلاء بندر جدة باع بعضها ببندر جدة  
بقية شئ يوم البيع وأرسل بعضها الى حصر لابن الموكل وسلم قيمة ماله منها لابن الموكل ايضا وبعد مضي مدة من السنين

ادعى الموكل انه لم يركله في البيع ونسأوا له في استلامها وارسلها لانه فقط وأجابه لو كبل به وكله فيها وكافة مطلقه  
خوضه وتزاولا في ذلك فهل قبل قول الوكيل في الاخلاق أم قبل الموكل به يمينه في التضييد حيث كان التصرف فيها استفاد  
من جهته وإذا أقام كل منهما البينة على ما ادعى ﴿ ١٥٣ ﴾ هل تقدم بينة الموكل على التضييد أم بينة الوكيل على

الاطلاق حيث كان كذا  
ابناء وإذا هجر الوكيل  
عن البينة ونجراً الموكل  
على البين أو أقام البينة  
على ما ادعى وتوجه  
الضمان على الوكيل  
وكانت البضاعة من  
ذوات القيمة هل يضمن  
فيها يوم التصرف أو  
يوم المطالبة أم لا فلدوا  
(أجاب) رحمه الله تعالى  
عنه نعم أقول قول الموكل  
به يمينه في التضييد حيث  
كل منهما بينة قدمت بينة  
الموكل بالتضييد وإذا توجه  
الضمان على ما وصف  
وكانت البضاعة متقومة  
ضمن أقصى القيم من  
يوم تصرفه إلى يوم تلف  
البضاعة والله سبحانه  
وعالى اعلم (مثل) هذا  
الله عنه في رجل له أخ  
عنه زوجة فأراد السفر  
وأوصاه لينتقى عليها  
مدة فبقيت فقال له كم  
تصدق على فقال بقصلا  
ما بين وبينك مناصرة  
والحال أن الرجل طامع  
في إيسال شيء من الأخ  
إليه فهل له الطلب عليه

مدلة ناله على حق في زعمه نعم لا تقبل شهادة داعية لبدعته كروايته الانطباعية لمواقفهم من  
غير بيان السبب لا اعتقادها لا يكذب لأن الكذب عندهم كفر وأبو الخطاب الأسدي الكوفي  
المتصون إليه كان يقول بألوهية جعفر الصادق ثم ادعاها لنفسه ولأبائه في ما تقرر في  
الاستحلال ما مر من أنه مائع في البقاء لا مكان حل ذلك على أن منع تنفيذ لمخصوص بينهم  
احتقار أو رد ما لهم من بينهم الخ مما في النسخة وقول النسخة لا تنقل شهادة داعية لبدعته  
هو من يدعوا الناس إلى بدعته وسبق ابن جرير ذلك شبهه شيخ الإسلام ذكره وأما ما  
الجمال الرطبي فقال بقبول شهادة العامة قال الزيد في شرح المحرر وإذا قلنا لشهادته قبلنا  
روايته انتهى وقول النسخة الانطباعية يعني أنهم لا تقبل شهادتهم اللهم إن لم يذكرنا فيها  
ما بين أحمل أعمامهم على قول المشهود لا اعتقادهم أنه لا يكذب لأن الكذب كفر  
عندهم فلذلك يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوا يقولون على فلان كذبا فلا ذكرنا في  
شهادتهم ما بين الاحتمال بأن قالوا سمعنا بقره بكذا أو رأينا بقره كذا قلت في الأصح  
بل يرجح ابن جرير قول توبة الكافر حيث قال في القضاء من لخصته فإن لم يرجع هذه  
الشرط فلو لم يسلط سلطاناً أو خلفاً نفذ قضائهم لثلاثين مصلح الناس وتاريخ كثير من  
فيذكر في الناس وأطالوا وصوبه الزكي قال لانه لا ضرورة إليه بخلاف المقادير  
وهو يجب أن القرض أن الامام أو نائبه هو الذي ولا مبالاة بفسقه بل أو غير عالم به  
على ما جزم به بعضهم فكيف يحرم على عدم تنفيذ أحكامه المقتضية عليه من الفسق ما لا يدرك  
خبره وقد أصبحت الامم كافة الأثرى على تنفيذ أحكام الخلفاء واحكام من ولو  
ورجح الباقين فتدوينة امرأة وأما فيما يضمنه وقت وكافر وتاريخه الأثرى وغيره  
في الكافر والأوجه ما قلنا لأن القرض الاشتراط وسبقه ما بين عبد السلام للمرأة وزاد أن  
الصبي كذلك قال الأثرى والقول بفسقه قضاء ما يضمن لا يضمن مذهب ولا يمول على  
رأى مجتهد يهدد لأحسب أحد يقول به انتهى ولا يهدفه إذا ولا مذو شوكه ويجز من مزه  
فيثبت منه ما وافق الحق في ضرورة الخ ما في النسخة واحمد الرطبي والخطيب في إقامه عدم  
فتدوينة الكافر في فصل شروط الامام الاعظم من النسخة أيضاً ما منه فلو اضطر لولاية  
ناسق جلا من منه قال ابن عبد السلام لو تضرعت العدالة في الآية والحكام قدنا ألقاهم فسما  
قال الأثرى وهو متين إذا لاصيل إلى جعل الناس قرضي ويلحق بها الشهود كان تضرعت  
العدالة في أهل قطر قدنا ألقاهم فسما على ما يأتي انتهى وفي فتاوى الجلال الرطبي مثل فحين  
لاولى لها خاص ولا وجدت عدلاً تمسكه وخافت من افتحام الخيرة أو خوف الفت والحال  
أنهم لم يجدوا لافقاً أو حاكماً كذلك فهل لها أن تحكم الناسق أو يصدق لها الحاكم المشار إليه  
أو تخير بينهما الخ أجاب بأنه يزوجه الحاكم المولى بالشوكه بإذنها وإن كان قاسماً الخ

(٢٠) (فتاوى) بأنقذه مدة فينته بسبب الحال أم لا أريد وتا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم ذلك والله سبحانه  
وعالى اعلم (مثل) رضي الله تعالى عنه في رجل يكره أن يرسل إلى رجل باليت بنية حقة ممن ودرهم هو مره بأندليله البطة  
سبوا ورسوله إلى مكة مع التمتع فوصلت البطة إلى الرجل في البيت واشترى اليمن وملا البطة وشتمها وأكرى عليها حبة

بجاء قبله بها الجبال الى قريب مكة وبات بها عند أمه وعياله ووقف البطة على ما مضى فاصبح الصبح فقام الجبال الى البطة فوجدناها قد فعلت في الارض والسمن خراجا من ثمارها واطعمت خراجها البطة سالها من السيوب فقال الجبال البطة جليها فارغدا الى الرجل المرسل اليه ان مكة في الرجل ان يشيها طرفة

١٥٤

والله اعلم مثل رجه الله تعالى اذا غلط السائق بعض الشروط وفسد العقد هل يصيب عليه مهر القتل ويصير كالنار اولا (الجواب) لا يصيب على السائق المذكور شيء ولا يصيب على الفاعل ايضا شيء كما يومئذ السائل لان الزوج هو المباشر لوجب تقرير مهر القتل وهو استيفاءه منصفة البضع والمباشرة مقدمة على السبب وغيره ونفلاذكروا الرجوع على الفاعل فيها لو غر بغيره امه فالولد قبل العلم بأنها امه حرو على المفروقة الولد يوم ولادته لسيدها لتوضيت ربه عليه بفروده لا تهلوم بتركه كان مملوكا لسيدها لا تهلوم بتركه في الفراق كافي معه واذا غر بها الزوج لسيدها لا رجوع على الفاعل لا تهلوم بتركه في الفراق سمع كونه لم يدخل في العقد على ان يفرم الولد بخلاف هذا والله اعلم (مثل رجه الله تعالى) اذا غلط الولي لمولينه اذنت في تزويجك فقاتل اذنتك في تزويجهم ثم خطبها بعد الاذن وجعل فصل يجوز للولي تزويجها بغير ايمانه اذنها اولا (الجواب) اسم يجوز للولي تزويجها بالاذن الحاصل قبل الخطبة اذ لم يرق كلام احد من اثنا اشواط تأخر الاذن من الخطبة بل اخطبوا انها اذنت لوليها في تزويجها كانه تزويجها بشرطه وهذا يتناول ما اذا كان قبل الخطبة وبهذا والمسئلة اذا دخلت في المخلقة كانت مشروطة لهم كما صرحوا به وقد ينشئ في كتابي كاشف اللثام عن حكم الجرد قبل الميثاق بلا احرام وفي التفص لواءت لوليها من غير تعيين فزوجها وليها بائنا وان لم تعرفه ولا غيرها او قالت اذنت لاحد اوليائي او مناصيب التمتع صحيح وزوجها في الاشهر على كل منهم مهمل في الخصة اذا اذنت لخاصكم وهي في غير محل ولا تهم زوجها وهي بمحل ولا تهم صم على الاوجه ولا نظر الى ان اذنها لا يترتب عليه اثر حالان ذلك ليس بشرط في حصه الاذن الاترى الى حصه الاذن قبل الوقت في الطلب في التهم وقبل التخلل من الاحرام في التمسكح واذا لم يزوج نفسه او ينكح موليته بعد سنة ولم ينشئ له النكح بعد ثقلها ثم قال الاذن هنا ليس مبيعا لحكم بل لخصه مباشرة الزوج فيكون وجوده مطلقا وبما تقرر علم بالاولي انها لو اذنت له لم يخرجت فغير محل ولا تهم حادث ثم زوجها صم وتخلل الخروج منها او تهل ليطيل الاذناخ والجملة فكل كلام اثنا عشر مبرها وتلويها بغير حصه النكاح بذلك الاذن وقد صرحوا به لا يصح تعيين الزوج في الاذن ومهارة الامداد لو استقر ذنت اي البكر في رجل غير معين فسكنت كفي ايضا الا يشترط تعيين الزوج في الاذن انتهت ومعه ايضا يعني قول من يضر اذنها وضيت بن اختارته اي او ما يضره اي وهم في ذكر النكاح الخ بل في الروضة واصلا ما يضره فرع في فتاوى البغوي ان التي يضر اذنها في تزويجها اذا قالت لوليها وهي في نكاح او عدة اذنت لك في تزويجي اذا فرقني زوجي اراقت عذتي فليكن اي يصح الاذن كالقول الولي لو كليل زوج ينشئ اذا فرقها

الذي ينشئ على الجبال الذي جعلها باجرة التسل وحصل منه التصريح او على الذي اصلها ام كيف الحكم اقوتنا (الجواب) ضا الله عندهم ضمان السمن على مره ثم ان قصر الجبال في وضعها بان لم يصحكه رجوع عليه مره بما غرم والا بان حكم وضعها ووضع فهو اجار حو لها بحيث انها لا تصح وتساؤها او انها امر مرض لا بتخصيص منه لا رجوع له عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله عندي الجبال اذا قسم حل الجبر اربعة اقسام وقرنها على باقي جهاته له وادان بغير الحمل المذكور مجز عن الحمل في اثنا الطريق ثم انه فرق الجبال الى الحمول من نصف مرحلة الى البلد وتقدم الى البلدة وحده فحصل في بعض الصمدون شقي غيبته ونشئ الحب الذي فيها فلما وصلت الحمول الى الامين المرسل اليه عبرها بالكيل فوجد الجبل المقسم

ناقص من كيله اربعة كيل ووجد المدة ناقصة كيلين من كيلها فهل يكون الجبال المذكور ضامنا لفتن المذكور ام لا كيف الحكم في ذلك افيديا (الجواب) رضى الله عنه بقوله ثم يكون ضامنا لفتن المذكور والحال ما مضى والله الهادي اعلم (مثل) رجه الله تعالى فيما اذا وكل شخص شخصا في بيع شيء هل يجوز لو كليل ان يبيع من ثمنه بثل ما يبيع منه لغيره وهو

فيه المثل حيثك اوزيد الوكيل على فيه المثل احتياطا لدفع الزرية لكونه باع من نفسه أم لا وفيما اذا أذن الشخص في بيع شيء مشافهة بلا صيغة وكافة وارسل اليه شيء من معدليعه بحسن نظره ووضو اليه الأمر في ذلك كاهوشان أكثر القسبيين الآن هل يجوز لمرسول اليه المأذونه أن يبيع في ١٥٥ من نفسه بثل ما مضى عليه غيره اوزيد هل ذلك شيء

احتياطا لدفع الزرية أم لا  
فيها اذا وكل شخص  
شخصا ان يخرق شيئا من  
الدرهم على اقتصره  
مثلا أو أذنه مشافهة  
بلا صيغة وكافة أو ارسل  
اليه من يند هل يجوز  
أخذ شيء من ذلك حيث  
كان فتمت كاستار القصره  
أم لا واذا قلتم بالجواز في  
البحس دون البهس لها  
الفرق في ذلك فهي ست  
مسائل التوكيل في البيع  
والاذن فيه والارسل  
والتوكيل في التزريق  
والاذن فيه والارسل  
والساعة اتفق في الجميع  
او البهس ان كان أهونا  
(اجاب) ورضي الله تعالى  
عنه بقوله لم لا يجوز  
ان يبيع من نفسه فيما ارسل  
به اليه ليبيعه بحسن  
نظره او وكل في بيعه او  
أذنه في بيعه وان كان يبيع  
من نفسه وقدر المثل  
وفها عن الزيادة وقال  
ابن الرضا يجوز في هذه  
وكذلك لا يجوز له الأخذ  
بما وكل فيه في تفرقة او  
أذنه فيها او ارسل به

زوجها او اتفقت حديثها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف أنه لا يصح وقد سبق في الوكالة انتهى وفي فتاوى شيخ الاسلام نحو قوله في الروضة أيضا اذا جوزنا الاذن المطلق أي كما هو  
الراجح وقيل لخصا فقالت زوجتي من شئت لعلها تزويجها بغير كفارة وجهان أحدهما  
عند الامام والشرعي وغيرهما ثم الى آخر ما في الروضة وفي النسخة لابن جرير قولها  
رضيت ان الزوج او رضيت فلا تزوجا ضمن للاذن لولي الله ان يزوجه بلا تحديد استقلال  
وفي النهاج وقسمير التوكيل في التزويج بغير اذنها ولا يشترط تعيين الزوج لوكيل فيلذكر  
ولا يمينه من الاذن لوليها وفي الروض وشرحه الشيخ الاسلام رحمه الله تعالى رجعة  
واسعة لولا يجوز ان يزوجه او تاذن في ذلك لم لا يجوز او الاذن كفي لا يشترط رضاها  
فهو أولى من سكوتها انتهى والحاصل ان ما ذكره في صورة السؤال من الخصمة بالاذن  
الاول مما لا ينبغي التوقف فيه ثم هل ذلك اذلم ترجع عن الاذن قولي أما اذا رجعت  
عنده فلقد من امادة الاذن تأييدا في شرح الروض فلزوجه الولي يند وجوبها وقيل  
عليه لم يصح ككثيره في الوصاية انتهى والله اعلم في مثل رجعة الله تعالى اذا  
زوج ابنته بالاجبار رجل أقل منها في السلب يصح الزوج لم لا هل يجوز ان يزوجه دون  
سهر المثل من كفوا لا يجوز وهل يشترط يسار الزوج يصح المهرام بطلان منه وهل يعتبر  
الام في الكفاة أم لا في الجواب في لا يصح الزوج من المهرين لا يكافئها قال في النسخة  
وبشروط خمسة ذلك كفالة الزوج ويساره بهر المثل على المحدث كايته في شرح الارشاد  
وعدم عدواة بنتها ويته أي الزوج وعدم عدواة ظاهرة بحيث لا تنفي على أهل محلها  
بينها وبين الأب انتهى فهذه أربعة شروط خمسة انكاح المهر فلا يصح النكاح اذا اتفق منها  
شروط وثلاثة شروط لجواز اقدام المهر على مباشرة العقد لا خمسة العقد سكرها في النسخة  
بقوله ويشترط لجواز مباشرته لذلك لا خمسة كونه بهر المثل الخلق من نقد البلد فمن لم يمتد  
التأجيل أو غير نقد البلد والاجاز بل للوجيل وبغير نقد البلد وذكر في بعض شهر المثل من النسخة  
أنه يشترط يسار الزوج وعداثة وان يكون الاجل اذا عتده مطردا حينما قال بان اختلاف  
فيه اسهل القلاء واسهل اتباع أهله فيه انتهى وذكر أنه يشترط فيه حيثك ما في السور  
اذا يبيع رجل مصلحته في بيت غيره له اذا أدى من تزويجها الاجل فترتها الانكاح زوجها  
بل للوجيل بشرطه المذكور والوقوف على التجليل وذكر ايضا ان اشترط عدم التضمر به  
تصوهر أم وهي والألفصح وان لا يلزمها الحج والاشتراط اذا تلاكها الزوج منه شيئا بل  
الثاني شاذ لوجود الطامع اذنها انتهى وواقف في التهايق في الاقناع من ابن المهاد أو قهما  
والام لا يقتبري الكفلة عند اتفقت الشافعية والله اعلم في مثل رجعة الله تعالى في اذا  
زوج الاب ابنته بالاجبار بأقل منها شيئا يصح الزوج أولا واذا زوجها لغيرها بقليل

اليه وان وجدت فيه الصفة والله سبحانه وتعالى أم (مثل) تمنائه تعالى بغير كانه من شخص أبيض آخر زكاة ماله  
وأمره ان يصرف منها لنفسه خمسة دراهم مثلا ويصرف الباقي للمستحقين تصرف الوكيل للمستحقين بسبب ما رأى  
ثم منه ان يصطى صاحب الخمسة من الباقي شيئا للراعي من شدة حاجته وزيادة بسن المستحقين هل يجوز الزيادة على التدر

للمأخوذ فيه أم لا أفيدوا (أجاب) ورضي الله تعالى عنه بقوله نعم لا يجوز له الزيادة على القدر المأخوذ فيه تخصيص السوكل به فيه فدل تخصيصه على عدم الإلح في الزيادة والله عز وجل أعلم (مثل) رضي الله تعالى عنه في رجل الطائف يرسله رجل بركة بضاعة فيغير فيها فأرسله صاحب المال ﴿ ١٥٦ ﴾ كتنا يخطئه الذي لا يتركه أنك أرسل الدراهم

متأثرين لها يسرى قيمة التجارة ويذكر أن أمرنا مفرض لها وفي كتاب آخر أرسل لنا فلو من محتاجين يريد ذلك من جن البضاعة والحال أنه غير تركز خطه وكتبه فاحمد الذي في الطائفة على ذلك وأرسله ما طلب حصبة الجبال العروفي يهيم فلا كرجل أنه عدى عليه في الطريق وإنما ذهبت فعل والحال هذه إذا اعترف صاحب المال بكتابه بذلك تكون ذاهبة عليه أو يفرمها المرسل الفتونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه ثم إن عينه وكلا حينما يرسله الدراهم فلا ضمان على المرسل وإنما يصيبه وكلا بل أطلق الأرمال فاضمان على المرسل ويرجع بعد التسليم على الجبلان أن عمل أنها لذي بركة فلم يزل يرجع عليه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب الأقرار ﴾ (مثل) رضي الله تعالى عنه

مهر المثل يصح الزوج أولا وهل تعتبر الكفاه بالآب أو بالآب والام أيضا فتونا (الجواب) لا يصح الزوج من الجبر على من لا يكتفها وإذا جرت العادة المطردة بالزوج للأقرب بدون ما زوجهن به للأجانب صح العقد على الأقارب ما جرت عادة تزوجهن به وكان ذلك المقدار هو مهر المثل فراجع قول المتهاج وإذا خضن فمستحقة المثل إذا كان ملزوجها به الجبر دون ذلك حرم عليه الأقدام على ذلك العقد لكنه يصح به المثل فهذا شرط من شروط المباشرة لا من شروط صحة العقد وكفلة تعتبر في النسب إلا أنه دون الأمهات والله أعلم ﴿ مثل وجهه الله تعالى ﴾ الذلزوج الأب ابنته البالغ بدون الكفوة لاحتلاله يجب عليه أن يبين خصاله الناقصة عن الكفلة كلها بهذا الرجل ﴿ الجواب ﴾ هذا غلط السؤال ولا يظهر فرق بين خصاله الناقصة وكولها بهذا الرجل وكان السائل أراد بالأول لاحتلال الناقصة من كفلتها أهم من أن تكون في هذا الرجل أو لا والسائل مالى ذلك الرجل منها فإن كان الأمر كذلك فالنفسوم من سكرام اغتنى الشافعية أنه إن عملها الرجل لا يجب كرضي من خصاله الناقصة وأن لم يبينه فكيف وصفه بأنه لا يكتفها وصارته النقصه أو زوجها بعض الأولياء المستورين في درجة واحدة كأخوه غير كفو برضاها ولو صفته وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معنا أو بوصف كونه غير كفو ورضاها بغير صريحها صح الزوج مع الكراهة وإن ظفر فياها قال ابن عبد السلام بكراهة شديدة من فسق الزانية إلى آخر ما في النقص والكلام في غير الجلب والعنة أمامها فالحق فيهما فزوجته وحدها فلا يعتبر فيهما رضي وليها كاصرحوا به والله أعلم (مثل وجهه الله تعالى) في الولي إذا كان شاهداً يصح أن يوكّل غيره في إصابتها النكاح ولا يصح لعدم حصته مباشرة العقد هل يفرق بين كون الولي القاسق أماماً أم لا فيصح أن يوكّل الغير في ذلك مع فسقه وبين غيره فلا يصح وهل وكيل الإمام الأعظم كوكيل غيره في اشتراط العدالة والأولاه السلطان في بلادنا أي بلاد جاوى يسمى أماماً أعظم لأنه مستقل في الولاية والتدبير ليس تحت غيره من السلاطين ولا (الجواب) إذا قلنا بأراسم في الذهب وهو اشتراط عدم التقى في الولي القاسق ليس له ولا يدان في المتهاج ولا ولاية قاسق على الذهب أي بل هو أبعد من الأجنبي العدل لأن الأجنبي العدل قد زوج غيره بوكالة أو غيرها والقاسق ليس كذلك وإذا لم يكن ولياً فهو كيه غير صحيح وإذا لم يكن توكيله محصاً فعدوكيه فامد كتمه هو لو عدو لمائل التنوي في المتهاج لو أحرم الولي أو الزوج فسقه وكية الحلال لم يصح قال في الصفه لأن الموكل لا يملكه ففرعه أولى انتهى وكذلك في صورتنا بل هي من باب أولى لأن الولي فيها مثلب بالقسق الذي أغربه عن الولاية رأساً بخلاف المحرم فإنه شدة موافقه بيقين وإنما منع تعظيماً لما هو فيه الأثرية في صفته القاسق تحت الولاية لا لاجد بخلاف المحرم

عاه في رجل توفي عن زوجة وبين وابنة وخلف لهم شيئاً من حطام الدنيا الدنية ولم يبق من سبائل أوصى عليهم والدتهم وهم قصار تحت والدتهم ثم بعد مدة تزوجت برجل وهي مفرقة بحضور جمع من المسلمين بأن جيع ما هو تحت يدما من غير تعيين فهو لقصار المذكورين أنها طلقت من الرجل من إيتين وبغت وتزوجت برجل آخر وتوفيت ولم توص قصار

الذكورين بأهلهم من عطف أبهم فمن الورثة أجروا واقتسموا بين المقتضات وفي بعض وإن القصار المذكورين بعد  
القسم المذكورة وجدوا بينة لشهد لهم بأقرارها في مدة حياتها بأن جميع ما تمت بدعاهم بقصار المذكورين فهل تسمع  
الدعوى وترد البينة أم لا وهل تلحق الورثة ﴿ ١٥٧ ﴾ شيئا من مال القصار أم كيف الحال أليدونا (أجاب)

رضي الله عنه لم أقرأها  
المذكور صحيح فلهذا يكون  
جميع ما تمت بها حالة  
الأقرار بقصار فتسمع  
الدعوى بذلك لأن الخلف  
ولي القصار والورثة في شيء  
هل هو موجود حالة الأقرار  
أم لا صدق الوارث بعينه  
لفعل هل في العلم بوجود  
ذلك حالة الأقرار والله  
سبحانه وتعالى أم في الخصة  
فرع لا يلهي هذه الدار وما  
فيها صرح واستحق جميع  
مالها وقت الأقرار فإن  
اختلف في شيء أو هو يوارثه  
صدق القروى على القره البينة  
أخذ من قول القروى ولو أقر  
يصح ما في يده أو نسب إليه  
صح وصدق القروى إذا تنازعا  
في شيء أو كان يده حيث  
وقضته أنه لو اختلف  
وارث القروى والقره بصدق  
وارث القروى خليفة  
مورثه لمختلف صلى في  
العلم بوجود ذلك فيها حالة  
منه بصفه أنه لا يصدق فيها  
شيأ به أو في الإصلاح  
وهو أوجه من قول القاضي  
يصدق القره الخ ما في

فيروج في سنته السلطان وفي المناهج أيضا لو وكل أي الولي قبل استئذانها في التكاح  
يصح ظني الخصة لأنه لا يملك الزوج بنفسه حيث فكيف يفرضه غيره الخ وكذلك في  
صورة السؤال لا يملك الزوج بنفسه فكيف يفرضه غيره وهو الحاصل أن كلامنا هنا بنسب  
تصريحها وتلوها بعدم صحة التوكيل المذكور في السؤال وقد صرحوا في الوكالة في صنف  
التون فضلا عن غيرها بأن شرط التوكيل صحة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية  
واستقنا من ذلك نحو سكيل الأجر في البيع والشراء بغير صورة السؤال وغيره ما  
مما دخل في الضابط والكلام في غير سيد الأمة أما هو فيزوج أمته وإن كان مأمقا  
لأن الأصح أن تزويجه لها بالملك لا بالولاية وهي ملكه وإن كان مأمقا وإن يوكل في  
تزويجها أيضا لصحة مباشرته لما وكل به كسوق الكلام أيضا في غير الإمام الأعظم أمهوه  
فلا يتناول بالنسب فيزوج بانه أرم لم يكن له من وإلى خاص وبنا فيه بالولاية العاشرون  
فسي نصيبنا شأنه بل وإن كان امرأة متخلية فانه يتزوج بها لضرورة كاصرحوا به وإذا لم  
يؤثر النسب في الإمام الأعظم فيجوز أن يوكل في عقود الأنكحة وغيرها من الأحكام المتوخة  
بغير الإمام ولصحة تلك الأحكام من الوكيل ولكن ليس وكيله كالإمام الأعظم نفسه في  
في ذلك بل هو كوكيل غيره فتشترط فيه العدالة والأخلاص وتولية ولا ينفذ أحكامه على  
الراجح إلا أن علم الإمام الأعظم بنفسه وولاه فتشترط أحكامه حيث لضرورة ويصور توليته  
كاصرحوا به في باب القضاء وأحوال الكلام عليه فمراجعة من الخصة وغيرها والحاصل  
أن أئمتنا لم يستقروا من الأفعال بالنسب إلا الإمام الأعظم فأعده من امرأة وقضا وغيرهم  
داخلون في السنتي منه فتشترط عدالتهم ابتداء ودواما إلا إذا علم الإمام بنفسه وولاه أو  
سكان عدلا بنفسه وعلم الإمام بنفسه ولم يزل فلا يتناول حيث بالنسب فان لم يعلم الإمام  
بنفسه فقد نبأ في الخصة من القول بعدم انعزال الاحتمال أن الإمام إذا اطلع على نفسه به  
ويظهر أن يقال في ذلك إن سهلت مراجعة الإمام فيه وأعلامه بنفسه النزول إلا أن علم الإمام  
بنفسه ولم يزل وإن لم تسهل مراجعته فذلك أحكام لمصروا فيه حيث لضرورة وإن لم  
يعلم بنفسه والسلطان المذكور في بلد أذكر يسمى أماما أعظم يعني أنه نفذ أحكامه كالإمام  
الأعظم ويمر في مقرر في الإمام الأعظم فقد صرح أئمتنا بالإمامة تنفذ بطريق  
أحداهما بجهة أهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجوه الناس الذين يقيم اجتماعهم  
حالة البيعة وتأيينا باستخلاف الإمام وأهلها باستيلاء الشوكة وإن اختلفت فيه الشروط كلها  
وسلاطين بلادكم فيما ينبغي لأمرجون من هذه الأقسام غن أجمع الشروط التي اشترطوها في  
الإمام الأعظم فهو أمام أعظم حقيقوا أنه هو حقل بالشوكة حكم الإمام الأعظم في عدم انعزاله  
بالنسب وغيره والله أعلم ﴿ مثل رجاء الله تعالى ﴾ في الولي القاسق بترك الصلوات الخمس

الصفحة الله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه من رجل وهب لورثة شخص دورا مثلا وكتب لهم بذلك صكائهم حيا  
وقبلوا الوهب لهم تلك البينة وقبضوها ومع ذلك أقر الوهاب على يد جماعة على أن الدور المذكورة هي من لورثة فلان  
الذكورين فباع أحد المورس لهم مائة من بعض أخواته والحال أن البيع بيع أمانة فهل والحالة هذه يصح الرجوع  
لواهب في الموهوب أم لا وهل بيع البعض المذكور صحيح أم لا أليدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم يكون إقراره المذكور مائلا

لرجوعه في العتبة وإما البيع المذكور فان وقع شرط ائزدي صلب القدابده في جلسته لياطل والا يصح والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله تعالى عنه فيمن باع نفسه وسلب الشخص بغير ما يرجع فربما الى القرض المذكور كسأله وذكروا يوم تأدب منها الفهم الثلاثة والسبعين الرأس ﴿ ١٥٨ ﴾ باقية وثلاثة واربعين رأيا فلا حضرت الحاسبة أكثر

مثلا اذا تاب هل يصح ان يزوج موليته حالا عقب التوبة من غير قضاء الصلوات التي كانت كالانقضاء قولهم حالا من قولهم اذا تاب افا سقى توبة محبة زوج حالتهى وأولاد في حصة ذلك من قضاء الصلوات كالانقضاء قولهم توبة محبة اذا انقضت هي ما استوفت شروطها ومن شروطها الخروج من المظالم ومن المظالم ترك الصلوات لان تركها يحكمها ظلم بلع المسلمين كما في الجنازة من النخعة من السبي ام يكن في حصة ذلك مع التوبة أداء الصلاة الحاضرة فقد كيف الحال افتوا (الجواب) اعلم ان هذا الاستشكال الذي أشار اليه السائل في غاية القوة ووجهه ان الشرط ما يلزم من عدمه عدم وجود التوبة من شروط التوبة عن ترك الصلاة فلو كان يلزم من عدم قضاء الصلاة عدم وجود التوبة وقضائها فبما يحتاج الى سبب فكيف يصح قولهم زوج حالا اذا علمت ذلك فقول الذي صرح به العلامة الشيرازي في حاشيته على نهاية الجلال ان التوبة في حق الولي لا توقف على قضاء نحو الصلاة وعبارته قولهم زوج حالا وان لم يشترع في رد المظالم ولا في قضاء الصلاة حيث وجدت شروط التوبة بل من عدمها معصا على رد المظالم انتهى بمروها ويؤيد هذا قولهم حالا بل هو مأخذ هذه العقلة ومصلحة الدبر في حصة كتابه غاية المرام ويكن في حصة القدوة الولي حالة الشد فقد بخلاف الشود بلخ ورايت في كتاب العدة والسلاح لتولي حقد النكاح أنه تسبب استثناء الولي المستور قبيل العقد انتهى وفي الجنايات في فصل فصل العاقلة من النخعة مانعه وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالمة لولاية النكاح اي ولو باقوة فدخل التامق فكذلك من اذاعة مانعه حالا وخ ظاهر هذه النقول وغيرها فيعلم الله الشيرازي وما يؤيد ما ظهر فقير ان ما هنا واسع من الشهادات دليل ان الحرفة الذية التي لا تليق بالولي لا تقع تزويجه مع ما لا تصح شهادته وما يؤيد ايضا يظهر ما صرحوا به من أن المستور يزوج على الاصح بل نقل الفزالي الاتفاق عليه مع أنه في الشهادات لا يمين الزكية وعليه فتلك الشروط التي شرطوا فيها قضاء نحو الصلوات شروط نفوذ العدة وقبول الشهادات والقصد في ولاية النكاح عدم النسي لا الصلاة قال في النخعة وينجوا بسطة نظر الزوج المستور الطاهر العدة والعسي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر عنها فسق وان لم يحصل له ملكة تحملها الا على من ملازمة الفتوى انتهى وجب ان يكون ان يقال باستثناء ولي النكاح من قضاء نحو الصلاة فلا كراهة ومثل ولي النكاح في ذلك ظاهر او قد غلطوا فسق لم تب فله نفوذ ولا ينافي في الحال ولو اردتم أسلم قبلت شهادته في الحال كالنكاح الاصل ويمكن ان يقال الشيرازي جرى على رأى الفريقان قضاء الصلوات على التزاق وان كانت بغير طهر وجرى عليه السيد الخدائ قضاء الله به ادعاه لامتى تروق حصة التوبة على قضاء الصلوات فقد صرحوا بوجوب التوبة فوراً واذ قلنا

وقال مايت الفهم الا باقتضاي لا غير هل اذا ثبت الكتاب المرسل من عنده هل يكون حجة عليه ويلزمه الفهم الذي ذكره لعدم الام كيف الحكم في ذلك افتونا (اجاب) منا الله عنه لا يكون كتابه حجة عليه الا ان أقر بأنه خطه وأنه قصد به الاقرار لصاحبه بالفهم المذكور ولكن لصاحب الحاشية على تحليفه أنه لم يقصد بالكتابة الاقرار بل حلف بذلك وان لم يحلف حلف صاحب الحاشية وقال به بالزمام والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿ باب النصب ﴾ (مثل) رضى الله عنه من أصحاب المكس اذا خصوا عليك صلحهم اعطوك عوضا عنها فدرهم من المكس فهل اذا اشترت بها صلحة وأصلت دراهم المكس في شها مع رضى البائع بها هل تجزأ من ثمن صلحته ام لا وهل الدراهم المذكورة اذا غلطت بغير اهرم ظاهرا أو أكثر

من حلك من غير تغيير يحصل التصرف به أو لا بد من افراز قدر المكس (اجاب) رضى الله عنه بقوله لم لا يرا من ثمن السلحة وان رضى بذلك البائع حتى يبرهن من الثمن بصريح البراءة ولا يجوز له التصرف في الدراهم المذكورة حتى يبرهن منها قدر دراهم المكس كما في النخعة أو آخر النصب نقلا عن فتاوى التوى والله الهادي سبحانه اعلم (مثل)

رضى الله عنه من رجل إلى خلفه وعرف صاحبها ولم يظهرها له وسأله صاحبها عنها ولم يستقر لها بهد أهله جعل  
 لم يستعده وأنها لم يرضى بعد ذلك مدة ومات الرجل الذي خلفه وخلفها لا وصار الرجل المذكور حاشوش  
 بالخلفه ما يرضى إلى يسوى يتبعها لما عاد الآله ١٥٩ ﴿ قرأ لصاحب الخلفه المذكورة خمس ختم من

القرآن أو أهدى ثوبها له  
 فهل يبرأ من عدم الألفه  
 (أجاب) رضى الله عنه  
 لم لا يبرأ منه المذكور  
 غشه المزبور بل كانت  
 الخلفه موصوفه وقوي  
 عليه استزادها من  
 يدوردها ولا يبرأ صاحبها  
 وإن لم تكن موجوده  
 وجب تسليم ثوبها له فإن  
 لم يكن فادرا على ذلك  
 وجب عليه الزم أمن  
 فمأدى اليهم ما سولهم  
 واقصصاته وقصائله  
 (مثل) رضى الله عنه من  
 رجل استولى على نصف  
 خيمه رجل بالنصب لم  
 وشهنا إلى مجده مراده  
 أمن إلى قرأ فيها فجاءه  
 ورجل آخر وجهه من  
 المجدودها وأكل ثوبها  
 لم يهدمه مع ما حرام  
 عليه هذا القتل فتاب إلى  
 القور فأصاحب التصيق  
 المذكورة ما يرضى من  
 القرآن أو أهدى ثوبها إلى  
 صاحبها فهل يبرأ منه  
 بما ذكرنا لا فتونا (أجاب)  
 رضى الله عنه بقوله لم  
 لا يبرأ منه المذكور

توقها على القصد والقصد موع رالت القوية فيتنافى كلامهم فان قلت ان مثله العرفين  
 ضيقه وعلى هذا فالشراعى قدسنى على القول بالتصنيف فكيف يكون الحكم على المصدق  
 قلت يمكن ان يقال ان مراده من اذاتاب توبه محصيه بار وجود شرطها التي منها القضاء بالصلوات  
 والصيام وغيرهما زوج حالا لا دليل على ان اذاتاب توبه محصيه اذ القضاء من شروط التوبه  
 كاقصدته بعد ما يتعدم التوبه وهم قالوا توبه توبه محصيه زوج حالا فان قلت ما سنى يقولهم  
 حالا لا دليل على ذلك من توبه محصيه مادت عدائه وحسب كلامه فيد استثناءه على التكاح في  
 الحالىة قلت اذا كان القسقى فلا شهادة زورا وقلت الجاء لا تعود عدائه بعد التوبه  
 المحصيه المستحبه لشرطها الا بعد مضي مدة الاستبراء وهى سنة فلا حتم لم يصاد  
 القسقى مادت عدائه وقبلت شهادته والا فلا واختلفوا في بولي التكاح تخم من اشترط  
 مضي السنة فيه كاهن القياس على غير من الشهود وغيرهم ومن جرى على عدم  
 الاحتياج فيه الى مضي مدة الاستبراء وهم القائلون بان زوج حالا لا يراد من الحالىة عند من  
 عبر بها عدم الاحتياج لمدة الاستبراء بعد التوبه وهذا مصرح به في كلامهم ولذكرك لك مدة  
 من عيلاتهم في ذلك تعلم بمصحة ما قلته فقول جلاء الرافعى في التكاح من التشرع الكبير  
 نصها اذاتاب القاسقى ذكر صاحب التهذيب في هذا الباب انه الزوج في الحال  
 ولا يشترط مضي مدة الاستبراء لوقاياس الظاهر المذكور في الشهادات انه يمتنع الاستبراء لعدم  
 الولاية حيث يمتنع قبول الشهادات ومنه انه ان شاء الله تعالى انتهت بصرفها ونحوها  
 عبارة اروضه للامام النووي وعبارة منظر الانجاء ومطالع السعد بذكر المم من  
 احكام الانكحة والمقدود لعلامة محمد بن خليل القسقى نصها وحيث نضنا ولاية القاسقى  
 قال البهوى اذاتاب زوج في الحال وذكر التولى نحوه في الفصل وقال الرافعى القياس وهو  
 المذكور في الشهادات اشراط الاستبراء انتهت وفي حاشية الشراعى ايضا لا يشترط لعله  
 عند الولي بعد التوبه مضي مدة الاستبراء انتهت واحمد ابن ابي شريف في الاسعاد وغيره  
 القياس المذكور ضدهم لا يزوج حالا بل لا بد من مضي مدة الاستبراء وجزية ابن القري  
 في الروض ويبرأ منه شيخ الاسلام في شرحه وملا الى سابق عن البهوى وغيره وقال في  
 الامداد وهو الراجح بخلافه لما في الاسعاد انتهى والحاصل ان من تأمل في كلامهم لم يبق  
 عنه شبهة في أنهم لم يريدوا ببولهم زوجا حالا الا انه لا يحتاج الى مدة الاستبراء بخلاف  
 الشهود حتى تشهدوا التكاح فلا يلزمهم بعد التوبه من الاستبراء وهذا الاحتمال غير للفقير من  
 كلامهم وهو بعيد انه لا بد من قضاء نحو الصلوات ونحو الخلاف بينهم في الاحتياج الى مدة  
 الاستبراء في أوجبها فالحق على غير الولي وما خلفه من حاشية القسقى ومن لم يشترطها قال  
 زوج حالا وقد ذكر تلك ما يريده وعليه فيستثنى الولي من قولهم لا بد لعله التوبه من

بعضه المزبور بل لا بد من ردّها ان وجدت والا فتجتها فان لم يجد حزم على الرضى قدر واقصصاته وقصائله (مثل)  
 رضى الله عنه في شخصين مع كل واحد منهما ماعون مملوءة سنا والماعونان موطأ في محل واحد فان أحد النصفين  
 أراد السفر الى بلد كان وبش الماعون حقه فقتل ماعون الآخر حال كونه غائبا وسافر بموافاقه واستلم نفسه

والماعون الفارغ يوم انه اخذته بفحاسة وانقضى الثاني اراد ان يتل ماعونه فلم يجده وهرق ان صاحبه قد غلط عليه وجلس مدة طويلة وهو يفتي فبعد ذلك خشي عليه القوات من به فاحسبه واتبعه واستسلم لعقاي السن الذي في يده والماعون ياتي بانه فايكون الحكم فيمن السن ﴿ ١٦٠ ﴾ المذكور وما يكون الحكم في الطرف الثالث هل

يرميه الذي مات بسببه والاخر ياخذ الماعون الذي تحت جمل ماعونه ام كيف الحكم في الجميع انفسونا (اجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان المذكور فادى على خلاص بل منعه من غيره فيجده فمن يخل فيلزم المشرى رده انفق وفيه ان تلف وحكم الماعون في هذه الصورة كذلك فيلزمه اتفاق معني ياتي صاحب ويطلب بقية ماعونه المنسوب لغيره وان كان ياتيا ولغيره وان كان فاقوا وان لم يكن قادرا على خلاص السن يكون من باب الضرر فلا اخذ السن بدل منه المذهب وكذلك الحكم في الماعون فله يهوا اخذ في ماعونه منه لغيره وان كان فاقا والله عز وجل اعلم (مثل) رضى الله عنه من نفس امارا آخر كتاب ولا ينفذ في طلبها منه فلا ينفذ ارجعها متذلل اليك فلم يزل يهتد بقوى الله حتى ارجع بعضها فبصدده

فقد نحر الصلوات لما قدمت من القسائل في امر الولي ان ليكن الشرط على جرى من اهل رأى القريتين من كون قضاء الصلوات على الزاوي وان كان الزاوي هذا كاسبق وان لم يصرح به على ان الخطيب في ذلك ارشاه الله تعالى حين ارشاه ولم يكن من اهل الزجج ان بعد الاتحاد الثاني الذي ظهر من كلامهم وهو الاحوط فلو ان ارشاه احتجما بالله الشرط على من عدم الاحتياج الى قضاء نحو الصلوات وهو الاسهل لعل على القول بولاية القاضي من غير توبة راسا قوي يمسوز تقليده على ان الخطبة اخذها كذا في اخرى الاصحاب واختلفوا في الزاوي انه لو كان بحيث لو سلمها انضلت كما حكم فاق لا يزل الولي والا فقلان السبق هم واستحسنه في الروضه وقال في المثل به واثنى به ان الصلاح وقوام السبكي وقال لا ادري في مثلين اثنى به في تزويج القريب القاصي واخاره جمع آخرون اذام السبق واطالوا في الانتصار له حتى قال الزاوي من ابطه حكم على اهل العصر كلمه الامن شلهاهم اولاد حرام اهل يوسوا اولاد حل بل شبهه ويؤيد ماله اولاد حتى قولنا شافى انه ينفذ بشهادة فاقين لان السبق اذام في ناحية واشتمل النكاح اقطع النسل المتصور بقائه فكذا اذام كما جاز اكل الميتة لمضطر ليقاها فكذا هذا الجمل التسل انتهى ما ردت عنه من التفتوه هو مذهب أبي حنيفة وغيره من العلماء رضى الله عنهم والامر فيه ريبا الكلام كما هو ظاهر حيث يمكن بعد حصول التدم على ماضى والزم على ان لا يورد والا فقل من الذنب والتصميم على القضاء من القضاء امارا اخرته التنية بدو وجود هذه المذكورات قبل الحكم من القضاء على جرم من فضل الله تعالى مساهمة في ذلك وصعدت عوان لم يقضى وقد صرحوا بقرين من هذا في حقوق الاكديين التي ينسأها على المشاهدة لسبق البرى من باب اول والله اعلم بالصواب (مثل رجاء الله تعالى) من لا يولى لها اذا خطبها من لا يكافها هل يصح تزويجها منه ام لا (الجواب) ذكرت في الجواب خصال الكفارة الخمس ثم صارت التفتوه وهي لو طلبت من لا يولى لها أن يزوجه السلطان بغير كفو فقل لم يصح وقال كثير وراد الا كثر من يصح أسأل جمع متأخرون في تزوجه وتزيف الاول وليس كالكالوا الى آخر ما في التفتوه ثم قلت وألف السراج البلقيني في جمة تزويجها من لا يكافها متنبها مستحلا بسط فيما الكلام على ذلك وبين فيه الادة والشواهد وبينه ان ما يحسمه الرافى والنووى ليس مذهب الشافى وأنه غير مستند في الفتوى والعمل وخاربه اثنى البلقيني ما قلعه يجوز لزوجه اذا كان شافيا مثله الاصح المقلد في مذهب الشافى الاصح المعتد في مذهب الشافى اثنى الى لاوليها الا الحكم اذار ضيت بان تزويجها كفو صحيح تزويجها متخلفا لان صحيح خلاف ذلك من المتأخرين فليس بمعتدى المذهب بمثل البلقيني في خاربه فان كان هذا التفتوى معتددا ما يحسمه الرافى او صاحب الروضة فليقتل من هذا الاتحاد قبل العقد وقبل العقد المذكور ولا سيما اذام يكن من طلبة العلم ما لم

غير الصيرضى من كتب السمع فهل يجوز له الاستيلاء على ما في يده ولا يدخل في جرم نهى من ذكره ولا يملكه أو الحكم ينكم باطل ام كيف الحكم انفسونا (اجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له الاستيلاء المذكور ويكون من باب الضرر فيجوزها ويأخذ منها ثمن كتبه والله تعالى عز وجل اعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل له زوجة مطلقة منذ أربع سنين حاكنة

في داره ولها بنت وابن من غيرهما كعين مع امهم في ذات المذكور بغير رضاه فهل لهم السكنى مع امهم او يلزمهم الخروج  
 ام لا اميدونا (اجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لهم السكنى في داره بغير رضاه فان صلحوا ذلك اجبروا على الخروج  
 والله الهادي بصيرته امل **باب الشفعة** ❖ ❖ ❖ ١٦١ ❖ (مش) رضى الله عنه عن شفعة الحطب في

الارض هل هي جارية  
 لدهم الضرع في جميع  
 الاراضي العائنة وادى  
 زيد بن كوكبه ذلك الارض  
 العائنة كاشها لبيت المال  
 والوقف العائنة كاشها  
 الوقف اذا حرت فيها النكحة  
 من مال الى آخر امدك  
 حاص الارض الحرة دون  
 في برعها ام كيف ذلك  
 المستثناة واحدة اوتونا  
 (اجاب رضى الله عنه)  
 نعم لانه الشفعة في ابناء  
 والشجر على الارض  
 الموقوفة والتي عليها  
 خراج بيت المال لان  
 شرطها اخذ ان يكون  
 ارضاً بغيرها وماذا ذكر  
 ليس هو كذلك في المناج  
 لا تثبت في الشغل باقي  
 ارض وما به من نية  
 ومجرى ما في النهاية  
 والشفعة والبار لها  
 وخرج بقايعه من غير  
 في ارض بمسكرة لاه  
 كالتة ول وفيه ايضا  
 والبارة لشفعة بدوول  
 المقتولا شفعة للبريك  
 فلا تثبت لغيره شريك في  
 ولا موقوف عليه بناء على

يخل من الاعتقاد ووقع حكم الشفعة حله الاستحسان بما ظاهرا وباطنا الارض الحرة الخلف  
 بالحكم ولا لغيره ان كان قبل العقد معتد باطلا له البيرة بعد الحكم باعتقاد الحاكم الذي حكم  
 بالشفعة الى آخره لا كره المراج البقية في قوله قل انما جري في الشفعة وعلى الاول يعني  
 ما اعقده الشفيع من عدم الشفعة لو طليت ولم يجزها القاضي فلا قرب ان لها حكمه دل  
 ويروى بها كالمشقة الضرورة ان لم يكن في الدار كما يرى ذلك فلا يوجب ان اصادها من رأيت  
 جميعا بمشقة انما لم تجد كموا وحلت الشغل المقتضى اجابها فلا واحد الضرورة وهو  
 منه مدركا والذي يفيده تقلا ما ذكره من انه قد تمين ما يعتد هؤلاء تسمى لمحاسن الشفعة والله  
 اعلم (مثل رحمه الله تعالى) في مصر كالمال اناس اذ ابيع ولهم اقامه في حرفة فاعلموا تصد  
 اصولا وغيرها من العبادات له الولد على غير وجهها المطلوب وذلك لعدم جميعه عليه  
 فهل اذا بلغ الولد وافر على ذلك يكون فاعلموا انما اخرج الصنفه لا يكون كمالها لانها  
 لا توصف بالحق قول بلوغها ان لا كيف الحكم اوتونا (الجواب) اعلم ان تملك المولود السرية  
 وعلوم الحقيقة ايضا اما مرض من ارض كناية فثاني في قيام البيع ولا يكلفه سائر  
 الناس والازم ان يحسب كون جميع الناس ماء والاقوا والاول اهل في تركه بالنسبة الى  
 ما احتج به يدينه قال الامام اشاعني في الرسالة ما نسبته الى قال ما لم وما يجب على الناس  
 في العلم فقلت له العلم على علمه لا يبيع بالغير فخلو على عقله ايهما قال مثل ما اذا  
 قلت هل ان اصولا خمس وان الله اوجب على الناس صوم ومضا وحج البيت ان  
 استطاعوا اليه سبيلا وذكاة أموالهم وأنه حرم عليهم الزنا والربا والقتل والسرقة والخمر  
 وما كان في سببه هذا مما كلف الهادي ان يتقوه ويصلوه ويأثموا راسهم وا  
 يكفوا ما حرم الله عليهم منه وهذا الصنف من العلم كله وجود نصفي ذناب الله موجود  
 عاما عند اهل الاسلام يفتق عوامهم من رضى من عوامهم يحكمه عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولا يمازحون في حكاية ولا وجوب عليهم وهذا العلم العام الذي لا يكره فيه  
 الصلوة والحج والتأويل ولا يجوز فيه التنازع قال في لوجه الناس فقلت ما ينسب  
 العباد من ذنوبهم من رضى من رضى من الاحكام وغيره مما ليس به نص كتاب ولا في كره  
 نص سنة وان كانت في سببه سنة فثاني من الاخبار العامة لاس الاخبار العامة وما كان  
 منه يثبت التأويل ويستدرك قاسما قال اميد هـ لما يكون واجبا وحوب لم يقر له او  
 موضوعا من الناس على حتى يكون من علمه مثلا ومن ترك علمه غير آثم تركه او من وجه  
 ثالثه وجدده خبرا او قياسا على الشافعي فقله بل هو من وجه ثالثه وجدده والذكر  
 الحذف ما يلزمه ومن يلزمه ومن يثبت فقلت له هذه درج من العلم لم يمس بغيرها الدابة  
 ولم يكتفها كل الخاصة ومن احتج بلوغها من الخاصة ولا يسعهم كلهم كاهه ان يصلوها اذا

(٢١) (تدوى) الملاقاة شاع قصه الملك من الوقف اه وفي الزدلا في بناء ارض بمسكرة قال شارحها الجلال الزلي  
 او موقوفة انتهى والله امل **باب الهبة** ❖ (مش) رضى الله عنه عن ابي القاسم جنيبة وابيه  
 ابها واعداهما من جهة مابوسه الذي تحت يدواقر في حال معصيه فانها ملك ابنه المذكور وحته ميرها واوصى

أن تلك من مال الأب الذمات وهي مروهة وتسمى للابن المذكور فهل تلك من مال الأب الذمات وهي مروهة  
تسمى للابن المذكور يقتضي بها دون بقية الورثة أم تكون من جملة تركة الأب فتضم على سائر الورثة أم كيف  
حكم في ذلك والحال ما ذكر افتونا (أجاب) رضى ١٦٢ ٠ الله عنه لم حيث كان الحال ما ذكر فأنها تلك

من مال الأب وتسمى  
لابن ويقتضي بها دون  
بقية الورثة والله سبحانه  
على أتم (مثل) رضى  
الله عنه في أمرها له وربة  
نزوجها ولم نعلم بها  
الوعدة صارت على  
نرجسها زوج يقتضي  
تقبل لها الوعدة وقبض لها  
الحجج وهي قطعة أرض  
يرقيق وعقارات وهي  
تقبل ذلك بأن مهرها  
زوج يقتضي ما تبنت منه  
بنتها وتزوج منها بنتها  
الثانية وهذا أولاد الوأب  
لها بالمهر من بنتها  
الأولى أولاد كور ومن  
الثانية بنت وهو قائم  
عليها بقتنها وكسوتها  
شأت زوجها ومات  
صهرها وتأخرت الحجج  
على أولاد بنتها بجميع  
الوعدة مما أن بنتها تزوجت  
برجل بعد الأول فارتقب  
والنصار الذي كان في دها  
أوهيته لبنتها التي تزوجت  
لزوجها أحرمت أولادها  
التي قبض لها أبوه  
الحجج والهبسة فصار  
الحجج بيد الأولاد ولم

قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يصرح بخبره من زكها إن شاء الله والقصل فيها إن قام  
بها على من عملها قال الشافعي فقال أوجدي في هذا خيرا أو شيئا في معناه ليكون هذا  
قياسا عليه قال الشافعي بدورقة وهكذا كل ما كان القرض فيه مقصودا به قصد الكفاية  
فيما يوجب فإذا قام من المال من فيه الكفاية خرج من خلف عنه من المأتم ولو  
ضيوعه خفتان لا يفرج واحدهنم طيق فيه من المأتم بل لا شك إن شاء الله الخ ما أطلع  
به الشافعي رحمه الله في الرسالة فراجع منه أن أدركه وقال الغزالي في الأحياء في الباب  
الثاني في المالم المصود والمذموم ما ملخصه الدخول الرجل الصالح بالإحلام أو السن ضعوة  
نهاره فلا يؤول واجب عليه تعلم كتمن الشهادة وسنهما ويكفيه أن يصدق به ويصدق به جزم  
وذلك يحصل بمجرد التقليد والسمع من غير بحث وهران وإذا فعل ذلك فقد أدى واجب  
الوقت وليس يلزمه أمروراء هذا في الوقت والمأتم خير ذلك به أرض يرض وذلك  
المأتم أمان يكون في القصل أو الزك أو الاعتقاد ما في القصل بأن يمشي من ضعوة النهار  
الوقت الظهر فيلزمه حيث تعلم الطهارة والصلوات فإن كان صحيحا وكان بحيث لو صرح  
زوال الشمس لم يتمكن من التعلم والعمل في الوقت فلا يجد أن يقول يجب عليه تقديم العمل  
على الوقت ويحتمل أن يشال لا يجب قبل الزوال وهكذا في بقية الصلوات فإن مضى إلى  
رحضان يجدهم يبيعون بتم الصوم هو أن يعلم أن الصوم من القبر إلى غروب الشمس وإن  
الواجب فيه التوبة والأسك من القطرات إلى إقامة برؤية أو شاهدين فإن لم يجد له مال أو  
كانه عند بلوغه لزمه عند مقام الحول تعلم ما يجب عليه من الزكاة فإن لم يجد إلا الأبل لم يلزمه  
تعلم زكاة الفهم وحسبنا في سائر الأصناف من العبادات فإذا دخلت شهر الحج لآلزمه  
المبادأة إلى مال الحج لأنه على القرائن فلا حرم عليه تعلم كيفية وأما الزك فذلك أيضا  
واجب تعلمها بل أنه لا شك عنه وأما ما عكس عنه فلا يجب تعلمه إلا إذا تلبس به فلا يجب على  
الأبكم تعلم ما يحرم من الكلام ولا على الأمي تعلم ما يحرم من النظر ولا على البدوي تعلم ما يحرم  
فيه الجلوس من المساكن فإن جلس على الحسرو والنسوب وجب تعليمه حتى إذا كان  
في بلد يتماطى فيه شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وجب تعليمه وعليه التعلم وأما الاعتقادات  
وإعمال القلوب فإن خطرهم شك في المسائل التي تدل عليها كتمن الشهادة وجب  
عليه تعلم ما يوصل به إلى إزالة الشك وإذا أتى إليه باطل وجب إزالته من قلبه وما ينبغي  
أن يبادر إلى التساؤل إليه إذا لم يكن قد انحل من ملة إلى أخرى الأمان بالحجة والنار والحشر  
والنفس حتى يؤمن بمو صدق وهو من تكملة الشهادة فله به التصديق بكونه رسولاً ينبغي  
أن يفهم الرسالة التي هو عليها وهو أن أطاع الله ورسله فله الجنة من عصاها فله  
النار وما ذكره الصوفية من فهم خاطر العدو وله الملك حتى أيضا ولكن في حق من

يعينها ذلك خوفا أن لا تصيب لبنتها مثل الذي كان في دهاهم لا يتدرون يعلمونها أو يتلاونها لذلك الرجل وهو بطاش  
فكسوا على الحجج ولم يعلموها ذلك مما فهمه أموا عليها أولاد زوجها الآخرين الذين من المرات الثانية وقالوا لهم أتم  
أدعوا في الأرض وأقلعوا منها حتى لا تصيبها لبنتها ولا تزوج عند الرجل هذا الدو ففعلوا عليها وقالوا لها إن الأرض

حقاً فقالت لهم الأرض خلقي فيها زوجه فقالوا لها نحن الأرض لتناوت ان كان بك وهدية بيننا فلم تحصل لها بنته ولا جميع فاحترت وقالت لهم من الأرض ثم انهم سكنوا عليها مدة ستين والرجل العوبة موجود اللو هو زوج بنتها ثم انهم ماتوا والأرض بدأولاد زوجها فقسما ١٦٣ ﴿

قد هوهم في الأرض كأنهم مرادهم فيكون الأرض وبها فيها وعمرها أو أولاد البنت ما كتبت خوف من الرجل النوبة زوج خاتمه الى ان ينقض الله امرها كان ضلوا قبل بهذا السكون الذي هو على وجه الخوف تروح منهم الأرض للولاد الذي قد هوهم أو يسكنهم في المسألة خوف من الرجل أم لا ولهم دعوى باقية الى يهدون الرجل بالوجه الشرعي لهم والا لولا دعوى يهدونهم والا لما هم دعوى اذا لم يبقوا على حضرة الرجل العالم أفتونا ما جوبون (أجاب) أرضي الله عنه بشو له الجنة وحده ان كان قبول الصبر للهبة المذكورة بلان من زوجته فلهبة صعبة والا فهي باسلة واذا صحت الهبة المذكورة غايتها ليقام القرض الصحيح فهو لورثة البنت وما لم تسقط فهو لجميع ورثتها يشتركون فيه وسكون أولاد البنت

يصدر له واذا كان الفاضل ان الانسان لا يشك من دواعي الشروع والهدية فيلزمه ان يتلم من روح الملكات ما يرى نفسه بخاصة اليه واذا كان المسلم تاجرا وقد شاع في البلد الذي هو فيه معاملة ثريا وجب عليه تعلم الخلق من الرأى التي ما أدركت ثقله من الاجد مقصدا وفي شرح الارشاد فترى النبي تفرقا من المصروف مالم يسهل على التووي في شرح للمذهب فرض العين هو تمام الكلف ما لا يأتى الواجب الذي يمين عليه الله الاب ككيفية الوضوء والصلاة نحو هو عليه حل جملات الحديث المروي في سندنا ويطلب العلم فريضة على كل مسلم قال وهذا الحديث وان لم يكن ثابتا لخاصة صحيح قالوا بوجه آخر على فرض الكفاية وأما واجب الاحكام وما يتعلق بالعباد فيكون فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتقاده اعتقاد اجاز ماسليا من كل شك قالوا لا يمين على من حصل منه هذا العلم أدلة التكميلين الخ ما طاله في شرح الارشاد فراجع هذا هو فرض العين من العلم ولكن ترك ما عرفت عليه صفة الصلوات التي يكون كبيرة في المسائل القاهرة لالتفتة كافي التفتة والنهاية قال في التفتة ثم مرهلو اعتقاد كل افعال نحو الصلوات او الوضوء فرض او بعضها فرض ولم يقصد بفرض ميم التفتة صرح وحيد فهل ترك لم لا ذكر كبيرة او لا تفرقة بمال الوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه وأما افتاء بعضا بلان لم يعرف بعض أركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادة فيمين حله على غير هذين التفتين للتلزم على ذلك تعيين العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الاجماع القلي بل صرح اثنا بقبول شهادة الهامة كما يعلم بما ياتي فيقبل شهادة الحسبة على ان كثريا من التفتة يسهلون كثيرا من شروط نحو الوضوء انتهى كلام التفتة وخاتمة في النهاية فقال والوجود كما اقتضاء الفتاوى بان لم يصر فإركان او شروط نحو الوضوء او الصلوات لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة انتهى والوجود ما في التفتة لاله وقطال الرافعي كامام الحرمين غالب شهادة العامة يشوبها جهل يروج للاستفسار فكلامه فيه قبول شهادة العامة مع أن أكثر العوام يسهلون عين الفرض وعين الفل ظو حسكان ذلك فادع في الشهادة لشهوا عليه وفي موضع آخر من التفتة لا بدح جهله بفروض نحو صلوات ووضوء يؤديهما كما رول الباب انتهى وهذا ذكره في النهاية أيضا لكنه فيه بدم التصريح في التلم ليوافق ما لله فياته الأوجه تبعا لشيخ الاسلام ذكرها رحمه الله وعبادتها فلا بدح في الشاهد جهله بفروض نحو صلاة ووضوء يؤديهما ولم يقتصر في التلم انتهى وصرح العلامة ابن زياد في الشهادات من فتاويه تفرقا من فتاوى ابن زهره العراقي وأقره بما يوافق ما فيها احسن النهاية وحاصله ان من عرف فريضة الصلوات والوضوء ولم يفسد الأركان والفروض فردا فردا بأنه ان مضت مدة في الاسلام يمكنه

لا يرفع استفتائهم فلم الدعوى من شأنا واما اذا كان قبول الصبر بلان نهافي القبول فالتشاق على ملك الواهب فهو لورثته على حسب ميراثهم والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ باب الشركة ﴾ (سئل) عفا الله تعالى عنه في قضيتين اشتركا في مال فمرو فثابة وأربعون والاف اشترى بها بضاعة وأذن أحد الشركيين للآخر ان يسافر بها الى جهة معينة ويبيعها ويأخذ بخاتها

بضاعة معينة ففعل ما أمره شريكه إلا أنه بعد بيعها إلى البضاعة مكث يضارب بها في تلك الجهة برهة من الزمان ثم بعد ذلك أخذ بضاعة وأخذ ان تلك البضاعة المأخوذة غير أن في عينها الشريك له فعمل الخسران فيها فهل يضمن أولا يضمن لا ذلك (الجواب) ضاقت عنه ثم يكون ضامنا والحال ما مضى ﴿ ١٦٤ ﴾ والله أعلم (سنة) في جامعة اخوة مستشرقين

في البيع والشراء حتى صار بأيديهم مال غنائم أحدهم ثم كبروا ولحقوا منهم عليهم بصر في فصول في ذلك المال خسران بسبب التصرف والحال ان لم يكن تقصيرا فهل يلزم الباقيين النفس من حصة القاصر أم يكمل الحكم أم لا ما جوسون (الجواب) رضي الله عنه حيث كان بغير وجه شرعي فالضمان على التصرف والآخر طريقا أما إذا كان التصرف بالوجه الشرعي بان كان التصرف بالذن وصلى القاصر وقد رأى المصلحة فيه فلا ضمان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاجارة ﴾ (مثل) رجعة الله في رجل استأجر سفينة من شخص على رجل من غير موافقة الجارية في تلك البلدة لجل المتاع فوجد أنه قد تلف بسبب اوسرة ففقد لو كمل المستأجر الذي في تلك البلدة أعطى مثل ذلك المتاع لا وصله

التعلم فيها ردت شهادته ونقل ما يقتضي التصديق أيضا بترك التعلم في صفة الصلوات من فتاويه من فتاوى أبي بكر الله شيء فيها حكمه عن الخادم والحاصل أن الماعى ان لم يعلم فريضه نحو الوضوء أو الصلوات لا يصحان منه وان علم فريضتهما وقصد برفضه من الغلبة فكذلك لا يصحان منه وكذلك ان أغل بشي من العروض بأن أتى بالأعلى وجهه الصحيح له وفي هذه الاحوال ينسحق بترك التعلم لعدم صحة العبادة منه وعلى ذلك يعمل ما أفتى به شيخ الاسلام زكريا من عدم صحة الشهادة أما إذا اعتد ان بعض اصحاب الوضوء أو الصلوات لم يرضى وبصحتها منه فالصلوات صحيحة وان لم يجز الفرض من السنة مالم يقصد برفضه من الغلبة وقد نقل شيخ الاسلام حقه في شرح التلخيص من النووي وأقره أنه الصحيح الذي يقتضيه ظاهر احوال الصحابة فمن بعدهم ولم يقل أنه صلى الله عليه وسلم أزم الأعراب ذلك ولا امر بأداة صلوات من لم يعلم ذلك انتهى وإذا صح الصلوات بكونه ولا أزم بذلك صلى الله عليه وسلم الأعراب فلا وجه لعهده من الكبار المستطعة للعدالة وكذلك اذا اعتد ان جميع اصحاب نحو الوضوء والصلاة من القروض لا يضر ذلك بل يحسب كلاما اقتضا ببيان ذلك لا يضر ولو من غير الماعى قال في الوضوء لانه ليس فيه أكثر من أنه أدى سنة باحتقاد الفرض وذلك لا يؤثر انتهى فاحفظ ذلك واجل عليه ما صاكا نراء بخالف ظاهر ما ذكرنا اذا علمت ذلك فاعلم ان من أنى من السوام بفروضة العينة على وجه صحيح فليس باساق ويكافى الصغيرة من هذه الحثية ومن لا فلا اذا تأملت باقي بين الانصاف فيما استصعبت ومقرره لك من القول في هذا الجواب فان عليك بعض ما لمجد ان شاء الله تعالى من رأى من دهره ما أفتى به ورأى ما تسهل الفتنة

سعى هذا الذي يكره \* مصحبا بعد هذا الحديث

ورأيت في المقاصد الحسنة لمصنفه السخاوي من ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ما بيننا من دهر الابكينا عليه التمس بالجملة لزومات هذا خير مما يهده كانه شر مما يقبله على أن في مذهبا قولاً أما الشافعي رحمه الله تعالى وهو متايل الاظهر بصحة النكاح من غير كفو لكن ان كانت صغيرة وبلفت او كنية وزوجها الجبر فيرضاهما له انفسه ان ارادة فقه بريته وبين انفسه وقيل لا تخير ويصح النكاح حكاه في من المباح قال في النهاية ويحرم الخلاف في تزويج غير الجبر اذا أذنت في التزويج مطلقا انتهى والله أعلم انتهى ما ردت نفسه والله المستعان ﴿ مثل رجعة الله تعالى ﴾ هل الاكاف كنو لبنت الملاح والصراغ والديباغ والقصاب والراعي وجميع الحرف لا يذول او هل الذينة ضاوية فيما بينهما ام لا ﴿ الجواب ﴾ اعلم وقضى الله وإبلا لما يرضاه ان أفتنا فاضلو ابي الحرف ونهوا على بعضها وذكرنا لما ينصوا عليه ضوابط يعرف بها الخسيس وغيره فمن ذلك ما بحث في تعنه ونصه ويظهر

المستأجر حتى يصطفي اجري فقال لو كمل الذي كور ما أمرني مستأجرك بذلك يسحق الاجرة تسليمه نفسه ومفقتة وعله عندئذ لو كمل ان ينهي الاموال القاضى ويكون كالقضاء على الله تب ليسحق الاجرة أم يكتب المستأجر ويتخير الجواب ويكون مؤنة المكتوب ومؤنة الاجر والسفينة على المستأجر مدة اقامته في تلك البلدة لانه شيء له وقوم وبالمصلحة

الجواب لابد أشهر مثلاً لا يسحق شيئاً أصلاً أم كيف الحكم أفنونا وتفضلوا علينا لتأخير نص في هذه المسئلة بينهما جزاء كآفة غيره الدنيا والآخرة آمين (أجاب) رضى الله عنه لم أن وقع تعيين المتاع المذكور في العقد انضج العقد ولا يسحق صاحب البنية على المتأخر شيئاً وإن ﴿ ١٦٥ ﴾ وقع التبيين بعد العقد أجل رضى المكتزى والله اعلم

وعبرة القصة في باب

الاجارة وحاصل ملحق

انه يجوز ابدال المستوفى

كأركب والمستوفى به

كالمحول والمستوفى فيه

كالشرقي بخلها ودولها

مالم يشترط عدم الأبدال

في الأخيرين بخلافه في

الأول لانه بعد العقد

كأمر وحل جوارزه لهما

ان هبنا في العقد أو بعده

ثم تلقى وجب الأبدال

يرضى المكتزى أو عيناً

فيه ثم تلقى انضج العقد

الجزاء لبعثته وتسلم

اعلم (مثل) رضى الله

عنه في رجل قرأنا

وطلب اجرة هل يحل له

ذلك وهل يكون مأخذه

من الاجرة من باب التكسب

أو الصدقة وهل يكون

ثواب القراءة فقرأ

أم لمقرأ له أفيد لنا

(أجاب) رضى الله عنه

ثم حيث صحت الاجارة

فه التمس وان فسدت

فله اجرة التل ويحل له

أخذها في الصورتين

وإن لم تقع اجارة فليس له

الطلب وحيث حصل له

الطلب فيكون ذلك من

أن كل ذي حرفه فيها مباشرة بخاصة كالجزارة على الأصح ليس كفواً لذى حرفه لا مباشرة فيها له أو بغيره الحرف لئلا يهدسكروا فيها فاحضلاً مساوية إلا أن المراد في الحرف التفاوت كآمرهم وأيت ما يؤيد ملازمه وهو أن القصاب ليس كفواً لبنت السمك خذلاً لا فقبولى وصحت ابن جبر قبل هذا في تحفته قوله انه ما قصو عليه لا يتبر فيه حرف البلد وهل المراد ببلد العقد أو بلد الزوجة كل محقق والثاني أقرب لأن المعار على جارها وعدمه وذلك انما يعرف بالبلد يعرف ببلد هاتى التي هي به حالة العقد لمخوف الأوار للأردمى بعد أن ذكر أربعة من خصائص الكفاة فالخاصة الحرفة فأصحاب الحرف الذين ليسوا بالكفاة لا لشراف ولا لاسائر المصنفه كالكناس والحمام والنصصاد والخنثان والحمائم وقيم الحمام والحائك والحارس والداهى والقطر والزيل والخلال والاسكاف والديبغ والتصارو والجزار والسلاخ والحلاق والملاح والمراق والمهراس والقول والكروشى والحماوى والصواغ والصباغ والدهان والدياس وكهولهم لا يتكافون بنت الخياط والطباخ والخباز والخباز ونحوهم وصحت القولى الصراف والطباخ في سلمهم ويشبه ان يكون الصراف كالصواغ والطباخ كالجزار وشبهه الخياط لا يتكافى ابنة التاجر والبراز والبيع والجوهري وهم لا يتكافون ابنة القاضي والمعلم الزاهد المشهور والصانع الشريفة يصنعها أشرف من بعض كابين والدينه يصنعها أدنى من بعض فاذى سبب دناؤه استعمال الجماعة كالتصايب والجمام أدنى من الذى لا يستعملها كالجزار وشبهه وإذا شئت في الشرف والدينه أوفى الشرف والأشرف أو الدنى والأدنى فالرجع مادة البلد الى آخرها ما غلبه في الأتوار وأعم ان الذى رأته فمأخوذة عليه من نسخ الأتوار أن المصطفى على القصاب الجزار بلجم والزاي الجمدة والظاهر انه تحريف من النسخ وإن الصواب خراجه لاجتماع الجمدة وذلك لأن الجزار هو القصاب كما يشهد بذلك العرف ويكتب الله وصارة القاموس القصاب الزمار والنسخ في القصاب والجزار وفي موضع آخر منه والجزار والجزير كسكتين من بغيره أى البعير الخ إلا ان يقال ان الجزار في حرف بلاد صاحب الأنوار شئ آخر من أرباب الحرف الدينية لاسيما وقتل ابن جبر في تحفته ما قصد ذكره في الأتوار تفاضلاً بين كثير من الحرف ولعله باعتبار حرف بلده انتهى وفي كتاب مناهج الإتيانج ومطالع السعود يذكر لهم من أحكام الانكحة والعقد لعلاء حب الدين أبى حامد محمود بن خليل بن يونس القدسي ما نصه فلا تزوج بنت تاجر أبى تاتى وهو شيخ القرية ولا أبى حاتم ولا لجمام الى ان قال وهو الحرفة تارة يكون بالثقافة وتارة بطيب الزايدة وتارة بزيادة الكسب كالنجار قال ابن سمرائق طبيب الكسب حاكماً على المجادلان الله تعالى اضاف الله الى نفسه فقال الله نفسه وأدناه ما كل من الصدقات وقال في الأحياء الاكل من الصدقات لمن يشقه الكسب عن الاشتغال بالعمل الفضل وجبت فثبت المجاهد الذى يأكل من الثمن لا يتكاسها غيرها والتقى الذى يأكل من

باب التكسب ويكون ثواب القراءة للقارى وإذا توى بالقراءة غيره حصل له الثواب أيضاً والله سبحانه اعلم (مثل) رضى الله عنه من ما يأخذونه الدالين من أرباب الاموال بكلمة وقب قليل أو الاكثيرة هل يحل لهم أخذه لأن لهم قانوناً على المائة الزل زلزل ومتفق البائع والمشتري ذلك متى طلبه أعلوه من غير زعاع لم يحل لهم ذلك الا بقدر الصبر امد لا ين المراج فهم يصون كثيراً

وما يسلوهم في مخالفة تعهد وهل اذا باصر الشخص شيئا واخفى عليهم من الدلالة ولا اعطاهم الا بقدر فهمهم هل ذلك الحفي او لا ايضا لان ذلك صار مائة بل قد اعطاهم ذلك سواء لم يسموا له شيئا او لم يسموا له شيئا (اجاب) رضي الله عنه انه الدلالة المذكورة فان شرط لهم شرط معلوم كان العمل فيه تعسب وقد صرح القند ١٦٦ \* استحقوا التي وقع عليها القند وان لم يصح القند قد عرض الاجر

كأرضيك لله أجرة للثل حيث كان العمل فيه تعسب وان لم يشر شيئا ولا عرض ما قبل عليه الا في حقهم لا فرق في الحكم المذكور بين دلال الكف ودلال الحراج في التصبيل المذكور وحيث فهم ذلك تبين حكم ما اذا اخفى عنهم شيئا من الدلالة فطرمه في الاولى والثانية ولا شيء في الثالثة والله تعالى اعلم (مثل) رضي الله عنه في وجوبه كان فباعه على رجل آخر والحال انه مستأجر أربع سنوات فحقت منها ما كان فهل يمشي استلام البيع قبل استيفاء عدة المستأجر وهل يبيع المستأجر على تسليم الذكان من غير استيفاء الحال ان الذكان وقس على ما هو البيع صحيح اذا كان الذكان مشغولا لا يبيع ما لا اقوتنا (اجاب) رضي الله عنه ثم حيث صرح القند بوجود شروطه الشرعية المقررة لزوم المستأجر تسليم الوقت الذكور والمفرغ اليه ورجع المستأجر بأجرة العامين على

الصدقات ليس بكفوليت من يأكل من كسبه يده ولو كان ذيا لا يؤخذ الا في السؤال من المثل وهل هذا اذا كان يكتنه الاستغناء عن السؤال فان لم يكن وجب السؤال او استحب ولا دلة حيث قد ذكر الله تعالى عن موسى ولحقه انهما ما لا لعل بالطلاق حتى اذا أباهما قرينة استطعا اهلها انتهى كلام خاظر الاجتهاد وعلا سكره في الكتاب المذكور ان المعقول ليس كفسو السببية وكذا صار البند عة نص عليه الروا في انتهى اذا تقرر ذلك غام يحدوه في كلام انما متصوفا عليه من الحرف في حرفته مباشرة بحاسة كالتصا لا يكتفي من ليس كذلك كاللح والراي فان لم يكن في حرفتها مباشرة بحاسة او وجدت مباشرة في كلا الحرفتين كاللحم والجزا ينظر في عرفه بلد الزوجة فالحال كان أدنى لا يكتفي الا آخر ثم ان لم يوجد ذلك فهم أكفأ وتأمل ما ذكرناه من الجواب مما ذكره السائل والله أعلم \* سئل رحمه الله تعالى \* هل بين العبد تفاوت في النكاح في الكنفه لان طواقم متفاوتة فيما بينهم أم لا \* الجواب \* قال في الكنفه وله اجاباته على النكاح اكن من يكافها والام يصح بغير ضالها الخ قوله من يكافها صريح في ان بين العبد تفاوت في الكنفه وان كان مراد السائل التفاوت في الكنفه من حيث النسب فظاهر البارة المذكورة ايضا في تفاوتها ايضا ويوجد ذلك ان الشيخ ابن جرير رحمه الله صرح باختيار الكنفه في السلامة من العيوب الثلاثة للغير والنفه من انسق والحرفه الا في ارق ودنة النسب فلو كان الارق حكاكين لما صحت هذا الاستثناء لان الصورة لها اسمة فبمعنى الارق على هذا يكافونها فما حسن قوله حيث يهدم اعتبار الكنفه في ارق فتنبه له ثم عمل ذلك اعني التاوت في حكمة السلب في الارق فما اذا زوجها غير سيدها أما سيدها لله تزويجها من غير اعتبار كنفه كما صرح به في التخذ بقوله فهم اي سيدها اجبارها على رقيق ودني نسب وصرح به ايضا في فصل الكنفه منها وباركه وقد تصور تزويج هاشمية برقيق ودني نسب بأن تزويج هاشمية شرطه فتلد بنتا فهي ملك لماك اما غير زوجها من رقيق ودني نسب لان وصمة ارق ثابتة من غير شك أفنت اعتبار كل كالم مع كون الحق في الكنفه في النسب لسيدها لا لها على ما جزم شيئا حتى لا يتايد قولها في تزويج امه مريبة بحر جمعي الخلاف في مخالفة هاشمية التصلاب بعض ظاهر في امتناع نكاحها وصوبه الاسنوي لان محله فيما اذا زوجها غير سيدها كسويه او ما نونه انتهى كلام الشنفه فخص من ذلك اعتبار خصال الكنفه في حق غير السيد مطلقا واعتبار ما عدا ارق ودنة النسب في حق السيد والله أعلم \* سئل رحمه الله تعالى \* اذا وطئ زوجته في الدبر هل يكون كفسو العفيفه اذا لوان واللائك ليسا يكفون لعفيفه أفنونا \* الجواب \* ليس اتيان الزوجة او الامة في دبرها يزني ولا لوان ولا يفسر عليه

موجبه والارواح صحيح مع بقاء مدة الاجارة ولكن تنفسح الاجارة اذا صرح بالافراق والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) الا رضي الله عنه فيما اذا استأجر شخص دارا كالمه يتفتح فيها سنة كاملة ثم حصل خراب في منافع الدار المذكورة فطلب المستأجر المذكور من مؤجره ان يفسرها ما خرب فقال أفرقت لكن انتقل من الدار مدة العماره فأبى المستأجر ان يتقبل فهل والحال ما

ذكر صير المستأجر على الخروج من الدار لاجل اصلاحها ام لا وهل اذا انتقل برضاه هل آخر اجرة تكون الاجرة لازمة  
 له ام لا ويرى المذكور ام كيف الحكم أفيدونا (اجاب) رضى الله عنه اعلم وفقنا الله وايضا رضاه ان الخراب المذكور حيث منع  
 السكن من اصلها انقضت به الاجرة والابان لم يمنع ﴿ ١٦٧ ﴾ السكن من اصلها فغير المستأجر على الوثاق بين

الصحيح الاجرة على المبادر  
 المؤجر ويستهلك قبل مضى  
 مدة لاجرتها فان لم يبادر  
 المذكور أو مضت المدة  
 المذكورة وقضى المستأجر  
 حاسب على ما مضى فمستأجر  
 اجرة المثل لم يوقع عليه  
 الرضى وان اجاز ولم يكن في  
 الموضع أو خرج برضاه  
 فأجرة ما مستأجره من الدار  
 الاخرى على المستأجر  
 تخصيصه بزيادة الفسخ الذي هو  
 قدر عليه والله سبحانه وتعالى  
 اعلم (مثل) رضى الله عنه  
 فيمن استأجر بواياحولها  
 من الارض البيضاء فخرقة  
 من الشاغل مدة معلومة  
 فحرت الارض وزرعها  
 ثم حصدها لم تنتهت  
 مدة عملها لصاحبها مشقوة  
 بما بقي في الارض بعد  
 حصدها من القشوع  
 والقشوع فهل يصح عليه  
 اخراجها منها ووردها  
 لصاحبها كانت يوم  
 استأجرها ام كيف الحكم  
 افتونا (اجاب) رضى الله  
 عنه لا يلازم دفع ما ذكر  
 وعبرة القصة وبعد  
 اقتضاء المدة صير المكترى

الأدناء الامام وحده اليه بعد فيه عنه وليس هو من حركات الذنوب وعبرة الامام  
 الشافعي رحمه الله وقضاه في الأم قصها قال الشافعي أما التلذذ بغير ايجاج من  
 الاثمين وجميع الجسد فلا بأس ان شاء الله قال وسواء هو من الحر أو الام فلا بأس فيها  
 هناك أى في ردها لم يملكها لزوج ان طلقها فلاتا ولم يملكها وان ذهبت الى الامام لملكها  
 فان أثر بالمودة اذ به دون الحد ولا غرم عليه فيه لها لانها زوجته فلو كان زنا حذفيه  
 ان فعله حد الزنا وغرم ان كان حاصيا به مثلها قال ومن فعله وجب عليه النسل وأفند  
 به اعنت عبدة الام ومثبا تقلت وصرحا في القصة والنهاية في كتاب القصاص يا  
 وهذه الزوجة في الدار لامسى زنا ولا يابط ولا كبيرة فهو كفوف عفيفة لا اعتنا لم يمتنعوا  
 من الذنوب الا القس قال في التنازع فليس فاسق كفوف عفيفة تالفي الخصة والنهاية وغير  
 القاسق ولو استورا كخولها وغير مشهور بالصلاح كفوف عفيفة به الخ لم ان تكرر  
 منقطع ذلك لم يملكها ما كان صاحبها لا يملك في الشدة في كسر حواشي في الشهادات  
 والله اعلم ﴿ مثل رحمه الله تعالى ﴾ اذا تزوج الرجل حرة لكننا لانقضه لشدة حاجته  
 فتكاح كثيرا هل يصوره زوج الامه ولا يفيدوا (الجواب) الذي نص عليه اعتنا وأفند  
 صريح كلامهم ان من كان تحت حرة تصلح مرة للاستمتاع لا يجوز له زوج الامه وان خاف  
 الزنا كما في القصة وغيرها لان الحرة الواحدة كف الرجل وزيادة في الفساق فان فرض  
 وجود رجل لاقصة واحدة فذلك اما قيام مانع بلأمر من الوطى وهذا نباح له الامه  
 أو انه يندو اقتضاه لا يظنون بالحكم اذا اندر الا ترى أنهم صرحوا في الجنون الكبير ان يولي به زوج  
 عند حاجته فتكاح واحدة لا أكثر قال في النهاية يجب الاقتصار عليها لا تكام الحاجة  
 بها وفرض احتياج أكثر منها لا بد من نظر اليه انتهى وفي حواشي القصة لسمان من شأن الواحدة  
 ان تكن حاجة التناكح بل عندنا قول قوي وان كان ضعيفا ان من سكن له حرة  
 لا يحل له الامه وان لم تصلح الحرة للاستمتاع فالباقين له صالحة لذلك والله اعلم ﴿ مثل  
 رحمه الله تعالى ﴾ في حرة زوج حرة صالحة فوطئها لاجل ان يزوج أمه بالشرط ان  
 تحمل بها الامه تزوج الامه ثم ارجع الحرة الى طلقها أو زوجها بعد اقتضاء المدة هل يصح ذلك ولا  
 (الجواب) معلوم ان من شرط صحة زوج الامه ان لا يكون الحر فادرا على من يصلح لم يمنع من الحرارة  
 او من الامه بالملك فحيث كان قادرا على زوج المطلقة ولو يكون مهر مثلها لا يجوز له زوج الامه  
 وأما ما رجعتها فذلك لان الرجعة كالزوجة صرح به في الخصة وغيره باختلاف البائن  
 فحمل له الامه في مثلها نص عليه في الخصة قال مثلها ولو طوع بشبهة وقتبه السيد عمر  
 البصري فقال قوله والبائن تحمل له في عدتها الامه قد يتكلم الكلام في الحرة المجهوز  
 عنها لا في التي تحت وحيث قلنا للبائن منه ولو طوع شبهة منه تحمل له فليس عاجزا من

على قتل الكناسة يلحق اثنتا اذا شرت بالسرقة كاهو ظاهر وعليه بالنسبة السابق نتيجة بالوعة وحش بما حصل  
 ضمه ولا يصير على تخفيفها بعد المدة وارق الكناسة بانها انشأها لآبئته بطلاقها وإن الرق فيها رفضا ولو افانوا  
 بطلاقها فانظر قولها بانها انشأ وإن الرق الخ تجد القشوع والقشوع من ذلك وان حكمها حكم ماني الحش والبالوعة

واقه سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في غياط استلم عباءة من رجل ليكس لها خراجا ويقض اجرمه ثم من بعد مدة ادعى ان غياط يفتنيح البائة والحال انها ما راحت في حرز مثلها فيضمن الحياض فيها ام لا اقبدا (اجاب) رضى الله عنه ثم يضمنها باقية والحال ما ذكر واقه سبحانه ١٦٨ ٢

فخصا على فروض عين  
تصليحت على الاجير بعد  
صحيح يلزم في مبيد الناس  
الجنة والجنة اعطوا عليهم  
القرآن وما افترضوا اليه  
من الفرائض والشروط  
ويضمنه في كل سنة  
راضيا عليه من الجمل  
فهل العقد والتأجيل  
محصنوا الاخوان كان  
القالب عليه الفروا الاكل  
من صدقات الناس غير  
ممنوع بل اذاع فيقيدونا  
(اجاب) رضى الله عنه لم  
اهل ان الاستتجار للامانة  
لا يصح بخلاف تعليم القرآن  
وما افترضه من القروض  
والشروط فلا متجبر  
لها صحيح فاذا فهمت ما  
ذكرنا جمع في حد واحد  
بين امانة الصلوة ما افترض  
اليه فسدلت الاجارة  
واسقط اجرة التل لها  
يصح الاحتجاره وان  
استجر للامانة اليه وكان  
معلوما مضبوطا كقدر  
حلو من القرآن وقراءة  
كتاب معين صحت الاجارة  
والاستأجر وان لا يكون  
مضبوطا سقط اجرة

الكل كامل والله الهادي أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل استأجر دارا فحرق فيها خمرة مرة ولمدة سنوات يدها  
يستمرها ولم يتأذع المجر فيرقها بعد مدة سنوات أتى صاحب الدار يبني مرة الخمرة سنة المستأجر فهل يأخذها ام لا  
(اجاب) رضى الله عنه لم ليس المستأجر منع المجر من أخذ الخمرة والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)

رضى الله عنه في رجل آجر داره وفيها شجرة ثمرة ولم يقطع ثمرها الموجر على المتأجر فزكها له كمنه فيه ذلك  
أود الموجر أخذ ثمره شجرة نفسه المتأجر فعله ذلك لم لا يبيعنا (اجاب) رضى الله عنه لم يبيع من اخذ ثمر الشجرة  
المذكورة والحال ماضى والله الهادي اعلم (مثل) ١٦٩ رضى الله عنه في رجل استأجر رجلا مسلما

أو لدا القرآن في يده وياكل  
ويشرب ويلبس وفي  
كل شهر ريال فبئس مدة  
ثلاثة سنوات فبئس احد  
الاولاد القرآن وكان قد  
قرأ صلى عليه هذا المصل  
الذكر ورضع القرآن ذلك  
الحرف فهل والحل ملاك  
يجوز والد الولد المذكور  
على ما جرت به العادة  
عند ستم القرآن لام  
كيف الحكم (اجاب) رضى  
الله عنه لم حيث كان  
استأجر صحيح بأن  
مستأجره الشرع استحق  
الاجرة الشرع ولا غير  
والا يكن صحيحا استحق  
اجرة التل فبما لم فقط والله  
عز وجل اعلم (مثل) رضى  
الله عنه في الاخوة التي  
تأخذها القضاء من  
الصبيان ما دة هل تكون  
كافية في اجر المسلم وهل  
تقع العلم من طلب التل اذا  
لم يستطع هل وهل اذا كان  
المعلم مستأجر الا يكون له  
على الصبي بعد ذلك من  
مودعة وتروى وهل لمعلم  
اذا صاف عمله قبل من  
طريق يذهب الى اخرى

بما دعا فهل اذا حلف الولد انهم يصدر منه ملكه يصدق بيينه ولا تطلق على ابيه او  
يؤخذ بقولها وتطلق عليه واذا غلقت عليه فهل تنقض عقد العدة او يكون نصفا ولا  
تنفذها امتوا فاجاب ذلك التقى بقوله لا تطلق على ابيه في مذهب امامنا الشافعي رضى  
الله عنه فلا ذكر بل لوزي بها الولد لا تهرم على ابيه والله اعلم بالصواب (الجواب) اللهم  
أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ما نفى به التقى المذكور  
هو عين مذهب امامنا الشافعي رضى الله عنه كما هو مقرر في التتو المختصرة فضلا عن  
غيرها فالزنا عند الشافعية لاحكامه في تحريم الحلال مطلق وعبرة من التهاج ومن وطئ  
امرأة بعت حرم عليه امها لها وبناتها وحرمت على آباءه وابنائهم وكذا الموطوعة بشبهة في  
سنة قيل او ستمها لانزى بها انتمت بمرورها ونحوها عبرة الفهر قر رضى وعبرة من  
التسري لشيوخ الاسلام زكريا ولا ينزع زناه بمرأة نكحها حرمها ولا لا نكحها  
ولا يثبتها ولو خولقة من زناه انتمت وعبرة من التقرير ولما قال شيخ الاسلام في مسق  
منهجه ومن وطئ امرأة بعت او شبهة منه حرمت عليه امها وبنتها على ابيه  
وابنه قال في شرحه مانعه وخرج بما ذكر من وطئها بزا او بغيرها بلا طء فلا  
تهرم عليه امها وبنتها ولا تهرم هي على ابيه وابنه لان ذلك لا يثبت لغيرها عدة انتهى  
كلام شيخ الاسلام بمرورها وعبرة من الزنى لابن القري ولا يثبت المصاهرة بغيرها  
بلوط قال شيخ الاسلام في شرحه الا حرمة لمصرم انتمت وهي عبرة الاداد لشيخ ابن  
جر زادت الاداد موطوءة المكر والجنون من اقسام هذه الشهة فيسمى حكمه انتمت وذلك  
العلامة ابن جر في التصف في شرح قول المنهاج السابق لالزني بها مانعه فلا يثبت لها ولا احد  
اصولها وفروها حرمة مصاهرة ولانه لا حرمة له انتمت عبرة النكاح وعبرة الجمل  
امتن على عباده بالنسب والمصهر ولانه لا حرمة له انتمت عبرة النكاح وعبرة الجمل  
الزنى في النهاية في شرح قول المنهاج الذي بها نصها فانها لا تهرم على الزاني امها وبنتها  
ولا تهرم هي على ابيه وابنه كالا يثبت الزنا السبب انتمت وعبرة الخليلي النرد في شرحه  
على مختصر أبي شجاع وهو اول مكن كتاب يتدعى فيه من اراد طلبه الله الشافعية نصها  
لا الزنى بها فلا يثبت زناها حرم المصاهرة فلزاني تكاح من زنى بها وبنتها ولا يثبت وابنه  
تكاحها وبنتها لان الله امتن على عباده بالنسب والمصهر فلا يثبت بالزنا كالتسبب انتمت  
بمرورها وبنتها فهو هذه المياريات اكثر من ان تحصر في كتب مذهبا حشر الشافعية  
ولما انف على من حكى من اثبتنا في ذلك خلافا ولا واهيا ولا فسادا لهم جازمون بذلك  
في المختصرات والطولات وهذا الامام الرازي مع اعترافه بقتل الخلاف عبر في التصرح  
الكبير بقوله الثانية الزنا لا يثبت بالمصاهرة حتى يجوز لاني ان نكح ام الزنى بها وبنتها

(٢٢) (حاوي) وير ولم يسل عليه ولم يصالحه واذا قل له لم فعل ذلك ولاي شيء فبئسنى والحال اني عليك مشقة  
واجتهدت عليك في اخراج الحروف يد معيها عليك فهل له به بان ليس لك على شيء لاني كنت تأخذ مني كل خبيس  
عشرة دواين والحالة هذه فكيف الحكم اخوانا (اجاب) رضى الله عنه بقوله لم حيث كان الاستخار صحيحا استحق ما اجر

عليه وان لم يوجد استخبار كالمعدل اليوم فلا يستحق شيئا وان كان قد اكل من ثمره او شرب من لبنه او جازع من اجاره ولم يمين  
الموثر عليه استحق اجرة اقل فبيعت على ذلك حكم الاخرى فان كانت هي المتروكة في الاجرة الصحيحة فلا يستحق  
شيئا وان لم يوجد اجرة رجع عليه بمثلها ١٧٠ كانت الاجرة ثمانية فالتضامن باجرة المثل ولم يعمل حق

التضامن من يود توتر دواكل  
يكن هناك ثم منه ولكن  
لا يفي به عليها ولا روية  
انه عليه حتى لان ذلك  
من المثل للممثل لمصل  
المتمسك عليه بقوله  
عز من قال لا تبطلوا  
صدقاتكم بل من قبل العلم  
من الصدوق من طريق  
عليه وعدم تسليمه عليه  
واجابته بنسبك صلى  
شيء من مصلو ابيه  
وعلمه عدم التبع به دنيا  
واخرى بل الواجب عليه  
ان يرضى بقتل جبرائيل  
الامير ورجان القران  
يشهدون في ثابت انه كان  
الركب زباخذ ركابه  
ومضى تحت دابته وكذا  
كان الامام اجدنه - لس  
الامام الشافعي ولكن كل  
ذلك بسبب الحرمان وزوج  
البركة لئلا الله العافية  
وحسن الادب كان لا بد  
بالكل خير ويدفع كل ضيق  
والله ولي الهادى فضله  
يرضعن يشاء من عباده  
والله تعالى اعلم (مسئل)  
رضي الله عنك في رجل  
استأجر حوشا ثلاث

وحشى يجوز لانيه وايه ان يتكلم لان حرمة الصامرة فسمعت الله عز وجل فلا تلعب  
بالزنا كالايتية السب وقال ابو حنيفة واحد رجسا الله تعالى بانيها وتولوث بسلام  
لم يهرم على اقل الله وايته ومن اجد رجسا الله خاله انتهى كلام الرافعي يهرمه  
ورأيت في مختصر سنن البيهقي الكبير انما منعه باب الزنا لا يهرم الحلال قال الشافعي  
رجسه الله لان الله انما حرمة حرمة الحلال والحرام خلاف الحلال قال يوروي ابن  
عباس قلنا يوروي البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في رجل زنى بامرأته  
وبنتها فلهما حرمتان فلهما ذلك ولا يهرمهما ذلك وقال يحيى بن يهرم حرام حلالا  
فيبلغ ذلك الشيء فقتل بل لو اخذت كوزا من خر فسكت في جيبك لكان ذلك حراما قال  
وكان من رأى الشيء انها حرمت عليه قال يوروي عن ابن عباس في رجل غشي امرأته  
فقال فلهما حرمتان فلا يهرم عليه امرأته وعن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه قال  
لا يهرم الحرام الحلال وروياته موصولة من انتهى صلى الله عليه وسلم قال البيهقي ورويه  
عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقيم المرأة  
أيتكم أيتها أو يبيع الابنة حراما أيتكم انها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهرم  
الحلال الحرام لما يهرم ما كان يتكاح حلالا فلهما ذلك في نفع وبه نأخذ البيهقي وما  
الذي روى عن ابن مسعود ما جمع الحرام والحلال الا الحرام الحلال فهو ضيق وكذلك  
ما روى عنه من قوله لا يهرم الله الذي لا يهرم لفرج امرأة وابنتها قال واما الشافعي يوروي  
فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا نظر الى فرج امرأة حرمت عليه انها وابنتها فهو  
ضيق لا يجمع به انتهى كلام مختصر سنن البيهقي يهرمه ومنه نقلت ورأيت في شرح حديث  
ازاعي لعائشة ابن جبر في التكاح ما نصه قوله لا يهرم الحرام الحلال فوافقه حديث أخرجه ابن  
ماجد من حديث ابن عمر وقد تقدم له ورأيت في صحيح البخاري تعليقنا ما نصه وقال مكرمة  
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الذي بها اي بامرأته لا يهرم عليه امرأته وبه كره  
ابن بصران ابن عباس رضي الله عنهما حرمه او لصرم يهرم فلهما عن ابن عباس يوروي  
عن عمر بن الخطاب وجابر بن زيد والحسن ويحيى اهل العراق يهرم عليه وقال ابو هريرة  
لا يهرم عليه حتى يترك بالارض بين يمين يمينه وجوز ما بين السبب ومروءة والزهري وقال علي  
لا يهرم هو والمرسل انتهى ما في البخاري قال القسطلاني في شرح قول البخاري السابق ويحيى  
أهل العراق يهرم عليه ما نصه نكاح امرأة غير باهوا كذا في رواية قال ابو حنيفة صاحباه  
خلقا قيسه وروى لان التكاح في الشرع انما يطلق على المتزوج عليها لا على مجرد الوطئ انتهى  
ومن قال بعدم الهرم فيما ذكره السادة المالكية على خلاف عندهم في ذلك وجوابه ابي زيد  
القيرواني من انهم في ازالة نسبا ولا يهرم بالزنا حلالا انتهت قال الشيخ ابو الحسن من انهم

سنوات مثلا وفي السنة الثالثة ظهر مصعب في الحوش رجل آخر ومعه وصاحب الحوش يطلب اجارا من  
صاحب الثور وستاجر الحوش يطلب من صاحب الثور كذلك فهل يكون الاجار في هذه السنة مستأجر او لصاحب  
الحوش (اجاب) رضي الله عنه لم حيث لم ينس في الاجارة للذكورة على دخول المصنع المذكور فيها فاجرة المصنع

لصاحب الحوش لا المستأجر والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه من شخص له أرض فبها ما خسر يريد أن يشتريها منه فأجابها بقوله مالي إرادة في بيعها ولكن ابن أخيها وتكون كروة البناء مناصفة بيني وبينك فهل يكون قوله ذلك صيغة إجارة أو صيغة هبة أو إجارة فإن قلتم تشبه ﴿ ١٧١ ﴾ صيغة الإجارة فهل يتبرك ذلك المصطفى لإجارة

وأرقتم هبة على يدي  
 بنى من صبيغ الهبة تكيف  
 يكون الحكم في ذلك لقولنا  
 (أجاب) رضى الله عنه  
 نعم يكون ما ذكر إجارة  
 هبة يستحق صاحب  
 الأرض فيها إجارة المثل  
 لمدة التي يوضع الباقى فيها  
 يسوؤه الهبة أصله  
 (مثل) رضى الله عنه في  
 الجبل الذي ليس حرقة  
 الأكرى فمستكرى منه  
 رجل لجلدوت نفسه  
 وأثناء الطريق حرق بنسبه  
 فرط من الجبل بأن حرق  
 الجبل بنسبه اختيار من الجبل  
 فهل يكون المضمن عليه  
 أم ليس عليه ضمان فإن  
 قلتم ما عليه ضمانه مطالبة  
 الكراء أم ليس لها قسونا  
 (أجاب) رضى الله عنه  
 حيث كان الأمر ماسطو  
 فلا ضمان وليس له مطالبة  
 بكراء ما ذهبوا إليه جهاته  
 وتعالى أعلم (مثل) رضى  
 الله عنه فمن استأجر في  
 ساحة النمل لم يركب فيها  
 مع أهله وأبناؤه وتراضيا  
 على خمسة وعشرين رطلا  
 فاشترط الساجران لا

في شرح الرسالة المذكورة ما نصه مثل قول مالك في الموطأ قال الزنا فله ما يهرمشا وقاهر قوله  
 في المذنبه خلاف ونصها وإن زنا قام زوجته أو بنتها فليزنها حل أ كثر الشيوخ هذه  
 المخارقة على الوجوب وعليه اختلف الكلامان فأكثر الشيوخ رجع على الموطأ وصرح  
 ابن عبد السلام بجهوريته ومنهم من رجع على المذنبه لما ذكره ابن حبيب عن مالك أنه  
 رجع على الموطأ وأخى بالهرم إلى أن مات انتهى وقال الخرائي من المسالك في شرح  
 مختصر خليل عدم قدر الحرمة به هو مذهب الموطأ والرسالة وعليه لا تكثير قيل جميع  
 الأصحاب وشهره ابن عبد السلام فإذ أنى بمرأة يجوز لرائى أن يزوجه بنتها وأنها ولا يه  
 ولا يه أن يزوجه على الثاني لا على الأول انتهى كلام الخرائي والثاني في كلامه هو ما في الموطأ  
 الموافق لمذهب الشافعي فصار أراجيح عند مالكية عدم الهرم وهو مذهب الشافعي  
 قولنا واحدا لم مذهب السادة الحنفية والخاتمة الهرم بالزنا كالولم الحلال فيهرم بل  
 توسع الحنفية فألقوا الموطأ في الهرم في القبل لكن على خلاف عندهم فأراجيح منه  
 عدم الهرم ومصلحة متى الإرادات من كتبهم يوطء ويهرم يوطء ويهرم يوطء  
 انتهى فلا يصل لكل من لا طء ولموطء أم الآخر ولا يه ومصلحة متى الاتهام من كتبهم يهرم  
 بالموطأ لإجواهيه ولإضافة النساء ما يهرم يوطء المرأة فمن غلبت بغلام حرم على كل  
 واحد منهما أم الآخر وأجته أيضا اثبتت في خارج منى الإرادات ما نصه قال في شرح  
 الصحيح إن هذا لا يفسر الحرمة فإن هؤلاء غير مخصوصين بغير في الهرم فيدخل في عموم  
 قوله وأصل لكم ما ولدكم ولأنهم غير مخصوصين بغير ولأنهم في حق المخصوصين بغير  
 فوجب أن لا يثبت حكم الهرم فيهم فإن المخصوصين بغير في هذا حال الإماء ومن المكسرين  
 الأولواهم النساء السلو بغيرهن وليس هؤلاء بمن ولا في منهن انتهى وذكر الشيخ منصور بن  
 يونس الحنبلي في كتابه كشف القناع شرح الاتهام فقال من شرح القناع لم يهرم والكلام كله  
 كما لا يخفى في الزنا في صورة السؤال أم لا فقد صرح الحنفية بعدم تأخير خدمات الإجماع فلا في  
 منى الإرادات من كتبهم ولا يهرم في مصاهرة الأتريب حشفا سلبية في فرج أصلى ولو دبرا  
 أو شبهة أو زنا بشر حيا لم يهرم سكون مثلها يوطء أو يوطء انتهى قال شارح حفظ وأرجح  
 ابن دون عشرتين حشفت في فرج امرأة أو أوطء ابن حشفا كحشفت في فرج بنت دون  
 تسع لم يؤثر في تحريم المصاهرة وكذلك الأتريب بعض الشخصية والبس والقبلة والمباشرة دون  
 الترج فلا تؤثر في تحريم المصاهرة وتتضمن أيضا أن تحمل المرأة ما اجتمى لا يؤثر في تحريم  
 المصاهرة وجزم به في الاتهام ويأتى في الصمداني أنه يهرم الموطء الخ ومصلحة متى الاتهام من  
 كتبهم ولا يثبت أى الهرم إن كانت ميتة أو صغيرة لا يوطء مثلها ولا يهرم بها ولا يطرأ  
 فرجها أو غير مولا بخلة بشهوة وكذلك لو ضلت هي كذلك يرجل أو استدخلت منه انتهى

بغير في طريقه على بند من البندار فالزم صاحب السابعة أن لا يغير إلا في بند واحد قدر يومين ولا يزيد عليها  
 ذكره المتأجر أن الخير بذلك البند يضربى أن زاد على اليومين لأن أهل ذلك البند طلة بضى منهم فالزم أنه لا  
 يغير أكثر من يومين في ذلك البند فبها صاحب السابعة إلى ذلك البند ويغير فيه عشرة أيام لا يقدر المتأجر أن يزل

في البندر لما قضى من جور أهله عليه ولا يقدر ان يستأجر في ساعية اخرى حتى يثقل اليها وذلك لانه سلم التول مرة واحدة ثم تخير في بندر آخر يوما أيضا وسبب تخيره ذهب الرخ الذي كان يسرع بهيه الوصول الى مقصده واتى رؤى مختلف اوجب وقوف الساعية في مكان واحد ثلاثة ﴿ ١٢٢ ﴾ من روم حتى ذهبت الازواد وشق الحال

فهل يلزم صاحب الساعية  
عند عهده انما شرط على  
نفسه شيئا مستأجرا لا  
وهل يلزمه ايضا في مقابلة  
ما حبس المستأجر في  
الساعية في ذلك البندر  
الظالم اهل شيئا من القاديب  
والنصر ام لا مع ان  
المستأجر قد كان استأجر  
من البندر الذي سافر منه  
ابتداء مع صاحب ساعية  
اخرى وظلمته صاحب  
تلك الساعية في أهله  
وأبناؤه اثني عشر رايلا  
لكنه لما رأه لا يلزم على  
نفسه في عدم التخيير  
بالبنادر لم يكره موافقته الى  
هذه الماخوذة وأعطاه  
خمس مئة وثمانين رايلا  
فالمستأجر وافقه ففضلوا  
بإمارة الحكم فيما أتاكم الله  
تعالى (اجاب) رضي الله  
عنه لم يزر صاحب  
الصفينة التبرير الا لاني  
بأشياء ما رايته امره  
حيث كان مكث في البندر  
الذكور لم يضر ضرورة  
ملزمة لمكث ولا يلزمه ان  
يسلم شيئا مستأجرا والحال  
ما مضى والله سبحانه وتعالى

أعلم ﴿ باب الوقف ﴾ (مثل) رحمه الله تعالى في رجل وقف ماله في حال صحته من قبل وماله وذريته اولاده رحمه  
الذكور دون البنات فقال وقت ماله على اولاده الذكور دون البنات ثم اولاده ومن مات من اولاده وله عقب فقبضه  
لنفسه لم يقبل ما تأسلوا بنينا بعد بنين والاولاد المذكورين كلال على ام مائة اخرض أحد اولاد الاولاد فهل يصرف ماله

للأقارب إليه مثل الإرث أويكون للأقرب للواقف وهل دخل ابنه الأقرن يقدم عليه ابن عم الأب إذا كانوا في درجة الميت  
 التفرع من المذكور وإذا قلتم أن نصيب التفرع من المذكور يكون للأقرب للواقف مستحقه الأقرب المذكور ثم أتمعت قبل ولولاه  
 فهو أويكون لمستوفين في الدرجة من جميع أرباب الوقف وماتوا لكم إذا كان في تلك الصفقة ومن التفرع من ولادى فهو  
 للأقرب قبل الغير يعود حيث التفرع أويكون ﴿ ١٢٣ ﴾ للأقرب إلى الواقف وهل يجوز شفعة ما للوقف المذكور

جسرين سعادة بنتهما الوائق ومنهم حليمة بنت محمد بن سعادة بنتهما الوائق فهل يكونوا كلهم من ذوي الارحام فواقف أم  
بعض ناس منهم وجه افئونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم يذكر الوائق في رواية اللارب من ذوي الرحم اشك من  
ذكرتهم بالنسبة لان كل واحد من ذكر سبق في ١٧٤ علية أنه زوجهم وانه سبحانه وتعالى (سئل) رضي

الله عنه في شخص واقف  
بعضهم في ١٧٤ وهكذا الى مائة وعشرين سنة وسكن ذلك شخص والراجم ان ذلك  
يرجع الى اجتهاد القاضى وخليفة طه يورثهم ان يات موت الزوج في حال تزوجهما الثاني  
فذلك واضح والابان بان حياته هي لزوج الاول ولينفساد النكاح الثاني لكن لا يقع  
بها الاول حتى تمت الثاني لان وحيته بشبهة هذا حكم القالب المخلع غيره من حيث كونه  
غائباً واملن حيث عدم اضافته عليها فلا يخلو اما ان يكون مصراً او موصراً فان كان مصراً  
من نكته المصيرين وكونهم فزفع المرأة امرها لقاضى وثبت اصداره اليه سواء حضر  
او غاب كالقاضي في النفقة ولا يخفى من جهل حاله يسار الواسع ابل لو شهدت بيته انه غاب مصراً  
فلا يفسخ علم تشهد باصداره الآن وان علم اسنادها للاستصحاب او ذكره قوية لا شكاً كما ياتي  
انتهى قال الشراسي في حاشيته الهاء قوله وان علم اسنادها من شهدته الآن يعني ان القاضي  
ان قبل البيعة باصداره وان علم انها لما شهدت محقة على الاستصحاب ووجهه بان الاصل  
عدم حصول شيء وكما قبلها القاضي مع ذلك لم يثبت الادام على الشهادة احماد اهل العلم  
المستند للاستصحاب انتهى وحيل على كاشه بيته تشهد بان الزوج مصراً الآن من نكته المصيرين  
وان كان مستندهم في ذلك الاستصحاب حيث غلب على فهم عدم حصول شيء في فوشهدون  
عند القاضي فيبيد القاضي ثلاثة ايام ويخص في الرابع هو اوتاه او يأتى امرأه فيه ثم بعد  
الصبح تمتد وتزوج ان شئت وامان كان الزوج القالب موصراً ولكن لاماله فيما دون  
مرحتين وتعد على الزوج الوصول اليه فهل لها الصبح حيلة او لا فيه خلاف والذي  
رجح في النفقة وكذا في النهاية عدم الصبح عبارة النفقة الخ وجزم شيخ الاسلام في شرح  
منهجه بمراد الصبح ومل في كتابي القواعد المدنية ما جزم به شيخ الاسلام نجا لكثيرين  
وأشحت الكلام على ذلك بالواقف على من سخط اليه ويثبت له ان ذلك داخل في قواعد  
المذهب ويتضمنه المردك وانهم قد صرحوا حتى الثوب بان الزوج اذا غاب ماله الى مسافة  
التصريح هو حاضر كان لها الصبح قالهم في حواشي النفقة وبالأولى اذا غاب مع ماله المسافة  
المذكورة لا يقال بينهما فرق لان الحاضر يكتنه الاطلاق بنحو الاقتراض فهو مقرر  
بتركه ولا كذلك الغائب لا تقول هو مقرر ايضا ببيته مع ماله من غير اقامة حتى اوتركه  
فتنتها للوجه لفرق بينهما فالو ياتي محل النص اي يدم الصبح على من ماله دون مسافة  
القصر او احل ان يكون له مال كذلك ليوافق هذا لولا يكون ايضاً ان يحمل عليه ماله في شرح  
النص الى ان قالهم والوجه المتين الاخذ بهذا قاله وقد وافق عليه من آخره وأثبت في شرحه  
ما وافقها اه وراود بذلك ما ظهر في نهايته من التضييق في النص يا الله لم يرد فيه ماله في مرحلتين  
قال اخذاً بما ياتي انتهى وتقل السيد المصير في حاشية النفقة من الشهاب السبيل  
في حاشيته على المحلى انه المحدث قال وما نقله الروابي عن النص ضعيف قال السيد مرق وتقل

الله عنه في شخص واقف  
قطعة من ارض على خدام  
الكعبة بيت الله الحرام  
وحكم بصحة الوائق  
كما يكثر في أهل الوائق  
الرجوع من هذا الوائق  
وصرفه الى غيرهم والحال  
أنهم بشر طلاق وقنه  
وإذا قلتم ليس به ذلك  
فهل يصح وقنه المذكور  
بعض الشيعيين غيرهم  
يدخل معهم في ذلك ويفصل  
بين ان يكون الوائق  
قد وقف على غيرهم من  
خدام المسجد الحرام فلا  
يدخل فيهم ولا يوقف  
في دخل فيهم معهم في  
الوقف المذكور افئونا  
(أجاب) رضي الله عنه  
لم ليس لواقف الرجوع  
عن وقفه ولا صرفه لغيره  
لغير الوائق فليدوم صيغة  
الوقف المذكور يخص  
الشيعيين دون قبيلة  
خدمة المسجد الحرام  
سواء وقف على غيرهم  
من خدمة المسجد الحرام  
أم لا قال العلامة ابن جرير  
في شرح الاصاب قال  
العلامة النووي في

بجوده ولاية الكعبة وخدمها ولحقها اهلها ونحو ذلك حق سبقت اتفاق العلماء فيه القاضي فياض الزركشي  
وأوضحه بدليله في شرح سلم لبني طلبة الحبيبين من بني عبدالدارهم المشهورون الآن بالشيعيين والله سبحانه وعلم ولاية  
لهم عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبق داغهم ولذا رويهم ولا يعمل تعويض شيء من هذه الامور لغيرهم ولا للاحد

من لا علمهم فيها ما وجد منهم صالح لذلك أه كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في المأين وقفا على السادة العلويين كل دباط واقفه غير واقف الثمان احدا بالمأين دامروله فرن موقوف عليه يحصل منه اجرة لكن لو جعت سنوات شديدة للمأينات بمائة شئ من الزباط الدامر ١٧٥ ﴿ والزباط الاخر فيه بعض غراب فكس جازمه لكن

الزكشى عن صاحب الذهب والفضة في وغيرهما أن لها الصنع والماصل ان قد اشجبت الكلام على ذلك في القوائد المديونة فيها الى جوار الصنع في المسئلة المدسكورة بتجدها فلا بأس بالأخذ به حيث تضمنت المرأة والله أعلم بالصواب

### ﴿ مسكتاب الخلع ﴾

( مثل رجدة الله تعالى ) ما قولكم في رجله زوجة ماصية عليه ظلمت منه الطلاق ما في الان دعت له جميع حقه فقبلت ذلك فطلقا عليه ثم أن الزوجة دعت له المهر الذي دفعه لها والمصاغ وغير ذلك فقال الزوج انه أراد بعت ما يملك ما يملكه في ضيافته مرمها من ضيافة الناس وطيرها وقالت له الزوجة انك أردت ما وصلى منك وأما ما يملكه في الخارج فاذهب وخذه عن دفعته اليه كيف الحكم أفنوة ﴿ الجواب ﴾ الذي يظهر من كلامنا في صورة السؤال أنه ضد العرض ويرجع الى مهر المثل في التمتع وشتره ما خصه لو اختلفنا في صفة عرض الطلاق في التلقظ بذلك او في ارادته او قدره ولا جنة او تراضنا كما ألفا ويصحب مهر المثل انتهى فصورة السؤال انها تتحققا في ارادة العرض لانها تقول المراد ما وصلها من الزوج وهو يقول المراد ما يملكه وغيره وهي صورة شرح التمتع قال في النسخة ولو قال أردت الدرهم وقالت أردت القلوس بلا تصديق وكلاهما متبين وله مهر المثل بلا تحالف وأما ما صدق احدهما الآخر على ما ورد فكذلك الآخر فيما أراده متبين ظاهر اولاً لا شيء عليه لانك احدهما الفرقة الى آخر ما قلنا في غيرى لطيف ذلك في صورة السؤال والله أعلم ( مثل رجدة الله تعالى ) في رجل قال لزوجته ان اعطيني مائة درهم الى شهر فانت طالق فاعطته قبل مضى الشهر دون المائة ورده اليها وأتم به بعد مضى الشهر هل يقع الطلاق ولا ( الجواب ) لا يقع عليه الطلاق والحال ما شرح لان المعلق عليه الطلاق وهو اعطاء المائة الى شهر لم يوجد ما وجد بعد الشهر والى انتهاء المائة فلا يبعد الاعطاء بعدها الا ان وقع الاعطاء في المدة المتصلة بالشهر لجميع المائة فتم الطلاق حيث وعبره ارضى وترحه في باب الأيمان ولا قضيتك حثك الى اللد طلع الخبر الى غير اللد ولم يقصه حث لا ان القاية ويان الحد الخ وفي الأيمان من النسخة فما اذا قال لزوجته أنت طالق الى زمن يقع الطلاق بعد لحظة قال لانه تعليق فعلق ياول ما يسمى زنا وغيره في الامداد بقوله فتعلق بعض أدنى لحظة وان لم تسع أنت طالق وشل الى زمن في ذلك الى حثب والى حين والى دهر والى عصر كافى الامداد في الطلاق وفي الامداد ايضا قوله أنت طالق الى شهر تعليق فلا تعلق الابد مضيه الخ والمراد بعد مضيه المدة المتصلة بفتح الطلاق فيها وبما أوردناه يشرف عليه على جواب السؤال والله أعلم

والاناث بالسوية بينهم بشرط انهم بالحريين الشريفين ومتى فقد أحد منهم لم يملك حقه كأن لم يكن وادامه يملكه الاستحقاق ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على اولاد اولاد اولاده من ذلك ثم على اى جهة لا تنقطع هكذا طرقت شرعاً في جنة حراً يعرف فهل اذا وجد الآن من ذرية من هو طائفة بما جكفون هو طائفة من ذرية من نواحي الشرق هل يستحق الوقت

من هو ضميمة بركة دون من هو ضميمة بركة بوليواني من بوليواني أرض الحرمين ما جازوا التواجر اوتقوا ذلك لاشياء ولا فساد  
الافاضة هل يعود اليه الاستحقاق مجرد اتباه أم لا يعود اليه الاستحقاق الا اذا اطمعها أفنونا ما جوبون (أجاب) ورضي  
الله عنه حيث حكم بعض الوقت المذكور كما في ١٧٦ ❖ شرعي استحقاق دفع الوقت الزبور من كان متواجدا

❖ سئل رحمه الله تعالى ❖ اذا قلت لزوجتي ابرأك علي ان تطلقني فطلقها فهل  
يقع رجعي أو بآنا ❖ الجواب ❖ هذه المسألة وقعه فيها اضطراب بين التأخير من  
اتخاذ رجوعه الله كما سيأتي وجه ابهامه ان شاء الله تعالى والذي اعقده الشيخ ابن جرير  
في تحفته الهانوت جعل الإبراء عوضا للطلاق فقال أنت مطلقة علي ذلك بانتهوا الأمان التصر  
علي قوله أنت مطلقة وقع الطلاق رجعي وان نوت جعل الإبراء عوضا للطلاق فلا بد منه  
لغيره من وجود شرطين صانيتها جعل الإبراء عوضا للطلاق ونقطة للطلاق علي ذلك  
واحد البطلان الي أنه ان علم الزوج عدم صحة تعليق الإبراء لوقع الطلاق رجعي لو لم يصنع وقع  
بآنا واحد ضميمة شيخ الإسلام ذكرها في الوقوع باليظهر المثل وجزم القاضي حسين في تعليقته  
بوقوعه رجعي او دفعه الي ضرورة السؤال عند نترات وأجبت عندها فخلصه ما سبق فلنذكره  
برسته ليعلم صحة الدرو ان عذوت اليه ما تقدم وهو هذا اذا كانت الزوجة تزوجها ابرأك  
علي الطلاق من صدق أو بشرط أن تطلقني أو علي أن تطلقني قال الزوج أنت مطلقة هل يقع  
عليه الطلاق بآنا في هذه الصورة ولا كيف الحال أفنونا ❖ الجواب ❖ ادع أن هذه المسألة  
قد اختلفت فيها ان تعليق البراءة لان الشرط المذكور ضمن لتعليق وقد اضطربت أراها تأخير  
في مسألة تعليق البراءة قال في القصة ما قصه وفي الأثر في ابرأك من جهر بشرط ان تطلقني  
فطلق وقع ولا يبرأ لكن الذي في الكافي وأقره القيني وفيه في ابرأك من صدق بشرط  
الطلاق أو عليك الطلاق أو علي ان تطلقني تين ويبرأ بآنا فان قلت ضمني فأنت بريء  
من صدق فطلق الضميمة لوقع الطلاق ولا براءة انتهى فترق بين الشرط والتعليق والشرط  
اللازم والذي يجبهه مافي الأثر لان الشرط المذكور مشغون لتعليق أيضا  
فأنت فيه الأراء المشهورة في ان تطلقني فأنت بريء من جهر فطلق يقع رجعي  
قال السنوي وهو المشهور في المذهب ونقله عن القاضي والحمد لله جميع مقتون  
يقع بآنا بالبراءة كطلقني بالبراءة من جهر وهو ضميم جد والفرق بينه وبين ما نقله واضع  
لان هذا حاوضة وذلك ضمن تعليق واحكام الزواكسي الاول مع حله بفساده والثاني  
مع جعله جار علي الضميمة فيالوطقتها علي مافي كنهها ولا في فيها والعقد أم لا فرق والذي  
يجهز وجهه من حيث المترك الاول مطلقا لان تعليق البراءة يبطلها وهو لم يعلق علي شيء  
وابقاعه في ضلعة ما فاته من البراءة لا يفيد تخصيصه بعدم التعليق عليه نقا بخلاف الطلاق علي  
مافي لكف انتهى كلام القصة ووافق ابن جرير علي اعقاد وقوع الطلاق رجعي التبرأ مني  
وبين أنه الختيق بالا عقاد و ذكر في موضع آخر من النسخة بعد كلام ذكره ما قصه فسلم  
ان صدقت عليك بصدقي علي ان تطلقني خلع اي ان أراحت جسد البراءة التي تضمنها  
التصديق عوضا للطلاق لا لتعليقها اي البراءة به اي الطلاق كإعلم بما مر في شرط خلافه

الحرمين دون من أطمعها  
ولا يعود اليه الاستحقاق  
يعود لاحدهما للمعاملة  
والله سبحانه اعلم (سئل)  
رضي الله عنه من دخل  
وقب أرض متار علي  
أولاد زيد بالجمع وليس  
حالا الوقت الاثنان ولا في  
ولا عين فقد فيد هما  
ثم مات احد هما ولد  
آخر لزيد المذكور ولفظ  
الوقت وقتت علي اولاد  
زيد وفسلمه الاثنت فهل  
يحمل الاولاد المذكورين  
ولو تأخر احداهم  
أفنونا (أجاب) رضي  
الله عنه لم يعلمه لفظ  
الوقت المذكور وكذا  
من أي يدهم من اولاد  
زيد المذكور يقع الحاضر  
والله سبحانه اعلم (سئل)  
في رجل وقب نصف  
هذه البلدة أي القطع علي  
اولاد زيد وفسلمهم  
الذكر ووصف علي  
اولاد عمرو وفسلمهم  
الذكر كثروا والافلوا  
فاقتصر علي اولاد عمرو  
امرأة فهل تعود النصف  
علي اولاد زيد أم أفنونا

(أجاب) رضي الله عنه النصف المذكور علي اولاد عمرو يصرف لأقرب رحم فقير حين الانقراض والله سبحانه علي  
وقال اعلم (سئل) رضي الله عنه من رجل وقب هذه البلدة علي زبونه نسا بعد نسل وامتنى الاثنت لغيره زيد ثلاثة بنين  
وليتهما بنان فهل يلحقوا الاولاد بنين حيث هم ذكر أو أفنونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله يدخل

أو لا ما كانت المذكورين ويستحسن مع أيهم وأحوالهم في الوقت المذكور والله أعلم (مثل) رضى الله عنه ما سئل عن قول الصديق في شروط وقفه ويطلب صدقاً غير محمول بآمر الله صلى الله عليه وآله وسلم (أجاب) رضى الله عنه الذي في النصين أن الشرط المذكور ليس دأبه من الخطاب رضى الله عنه وقت البخاري ١٧٧ في صحيحه حديثاً في رواية محمد بن عبد الله

الانصارى حدثنا ابن عوف قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بغير إذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقال يا رسول الله اني أصبحت أرضاً بغير إذن صاحب مالها فما أرى عندى منه فأتى عمره قال ان شئت جئت أصلها ولقد دقت بها قال فصدق بها عمر أنه لا يبيع ولا يورث ولا يورث وتصلق بها في القترا وفي السبيل رضى الله عنه وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل من ثمنها بالمعروف ويطلب غير محمول قال فحدثت ابن عمر بن فقال في غير شأنه حالاً انتهى وقوله ثائل هو تفسير قوله غير محمول لا رواية كقول شيخ الإسلام في شرحه على البخاري قال الامام اليسرى في شرح السنن قوله غير ثائل مالا أو جامع وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مل وجسد

على التور انتهى ويمكن أن يقال هذا لا يضاف ما قدرناه منها لأنه حلل فيها سبق لأجاء ما في الآثار بقوله لأن الشرط المذكور ضمن تعليقاً أيضاً وعند قصد جعل البراءة عوضاً لطلاق فخرج البراءة من التعليق فيجوز ما هنا بما إذا لم يحدد جعل البراءة عوضاً لطلاق لكنه ذكر في مقدمته ما عدا شروطاً شرط لم يشر إليه هنا وهو التعليق عليه لفظاً لا يذم وقد جرى على أكثره في موضع آخر من النسخة أيضاً حيث قال فيها فرع نقل الأصح من الصراحي أن قولها حالها كذا ينفى القول لأن الإيجاب إليه دولها ولا ينافيه خلافاً لما عرفت قول النور ارضي بتقدير اعتماد لولا كانت إيجاباً من صدق على طلاق فطلق أو قال قبلت الإيجابيات لأن القول الزام لطلاق بالبراءة انتهى لأنه ليس هناك إيجاب إلا قال في النسخة والذي يفهم من حلها في النور رضى في الأولى وهي إيجاباً من صدق على طلاق ما إذا تواتر جعل الإبراء عوضاً لطلاق فطلق على ذلك بان قلت به بخلاف ما إذا تواتر أيضاً لأن هذا في معنى تعليق الأثر لعل عليه فلا عوض حيث عد إلى آخر ما في النسخة فخلص أن المبدأ عندنا في صورة السؤال أنها إذا تواتر جعل الإبراء عوضاً لطلاق فطلق الزوج أنت مطلقة على ذلك أنت والأين اقتصر على قوله أنت مطلقة وقسم رجساً وإن فوت جعل الإبراء عوضاً لطلاق فلا بد من ضرورة منه من وجود الشرطين معاً فلما أجمعت وكمن من الشاكرين أو ما للشهاب الرطبة أنه متى في سنة تعليق البراءة سبق قوله في النسخة من اعتماد الزور كشيء وعبارتها نهاية لا ينافي لجمال الرطبة وقال الزور كشيء بما يقتضي الضيق المحدث من الزوج عدم تعليق الإبراء مع الطلاق رجساً وإن صحته وقع بآثاره في ذلك ولو ألحقه الله التمتع ومقتضى ما قدم أنه يجرى نظيره في سنة السؤال والمقال في النهاية في خلق الأب والابن لو اختلف بعدائها أو على أن الزوج يرى منه أو قال مطلقاً وانت يرى منه أو على أن الزوج يرى منه أو قال مطلقاً وانت يرى منه أو على أنك يرى منه وقع رجساً ولا يبرأ منه بشيء ثم ان ضمنه الأب أو الابن الإدراك أو قال حل ضمن ذلك وقع بآثاره المثل على الأب والابن انتهى لقوله بعضهم بقوله قوله ولو اختلف بعدائها إلى آخر المسائل يعني أن يبين فيها ما يأتي في الثاني بعد ما من تفصيل الزور كشيء والبنتين في حل الزوج عدم النسخة وقوله إياها في يقع رجساً مع العلم وبآثاره المثل فقص لا أنه لم يطلق جناناً والمطلق شعاع في شيء فيكون فاعداً كالمرء لمز الأب مهر المثل انتهى وأما شيخ الإسلام ذكر في سنة استوجه في الأسنى في سنة تعليق البراءة المصلحة هذه بها النوع بآثاره المثل قال وقد اعتمد السبكي وغيره وقال ابن أرفعة أنه الحق وأما ابن القري فاضطر بكلامه في ذلك في روضه فله قال في موضع آخر منه وان قالت طلقني فانت يرى لم يبرأ وقع رجساً قال في موضع آخر منه وان قالت ان طلقني أبرأ من صدق أو فانت يرى

(٢٣) (قاضي) مؤمل والله الذي أصله لم قال في دليل على أن من وقف شيئاً ولم ينصب له فيما بين يجوز لأنه قال لا جناح على من وليها أن يأكل منها ولم يبينه فيما فيه دليل على أنه يجوز لواقف أن يضع وقفه لأنه لا يحل لأكل من وليه وقد يليه الواقف الخ ما في شرح السنن وحاصل جواب المسائل أن سببنا هو وقف وقفه المذكور على القراء والقريب والزنا

وفي سبيل اللذان السيل والصفيف وأجلز لنولى النهر أن يأسل ويظم غيره فربما جاع لغة فربما هو عليه من علمه  
 بمن يوقف عليهم سوى الاكل دون الجمع بخلاف الموقوف عليهم فلم يجمع والله سبحانه الهادي أعلم (مثل) رضي الله  
 عنه في رجل وقف أرضا على سقاية في موضع ﴿ ١٧٨ ﴾ سيق بعد مدة من الزمان في نحو عشرين سنة قام

بعض الورثة فادعى عدم  
 الورثة فادعى ذلك  
 الشهادة الصادقة في الأرض  
 المذكورة ليست وقفا بل  
 مودعهم أو صيغ  
 سقايتها بل على أن يؤخذ  
 بها الزمام وقف على  
 تلك السقاية واسلم  
 الورثة المذكورون بأن  
 الست المائة يشارب بها  
 فاحصل من مصلحتهم  
 بين الورثة هذا آخر دعوى  
 البعض المذكور فأجاب  
 البعض الآخر بأنها  
 وقفية الأرض المدعى فيها  
 وأقام على ذلك البينة  
 الصادقة مودعهم وقف  
 ذلك وأكدهم جميعا  
 فهل يكون هذه البينة  
 للتأخر ضرورة الأولى  
 أو لعدم ما في المال على  
 الوقفية ما لحكم في ذلك  
 والحال ما ذكرنا فترونا  
 (إجاب) أرض الله نعم  
 ثبت وقفية الأرض  
 المذكورة بشهادة البينة  
 الصادقة لزيادة عليها بالوقفية  
 فهي نافذة والآخر مستحب  
 وحيث أقم المدعى الوصية  
 بالسقاية ينفذ على دعواه  
 وخرجت السقاية من الثلث فنفذ فيها الوصية والآخر خرج من الثلث فنفذ ما زاد ما لم يجرأ لورثة ما زاد  
 على الثلث وإن لم يتم البينة بأدله فنفذ من السقاية والباقي للورثة والله سبحانه توفى له في النسخة كالتأني  
 والعبارة في باب الدعوى والبيانات في فصل التعامل إذا وقع تعارض حيث لم يميز أحد ما يرجح

منه فطلق لم يجرأ وطلعت بغير التمسك أي بأشياء انتهى وهو قد تبع فيه الروضة واصلها  
 في الموضوعين لأن الشبهين جزءا أوائل الباب الرابع من المخرج بوقوع الطلاق رجسيا وقتلا  
 في آخر الباب الخامس من المخرج في القروع البينة بغير التمسك لثبوتها في الباب الرابع بعد أن  
 ذكرنا القروع رجسيا كونه بالشبه المثل حيث لا ولا يمدان بشأن طلق طعنا في شيء  
 ورفضت في في الطلاق بالبرائة فيكون فاعدا كالجزء أي فيعيا بأشياء بغير التمسك إلى آخر ما في  
 الروضة وجزء القاضي حسين في طبعه بوقوعه رجسيا ولا حاجة لتأني الإطالة بذلك فإن  
 كان الحق من أهل التجميع فليفت باعترافه رجسه من ذلك وإن لم يكن من أهل التجميع  
 فليفت بأن أراد من المطلق الوقوع بأشياء للرجس فلا رجسا فلا رجسا فلا رجسا فلا رجسا فلا رجسا  
 جرى عليه أن جرى الرمي وإن أراد العمل لنفسه فليعمل بما أراد منها انتهى ما  
 سكت عنه في جواب ذلك السؤال الذي رفع فقهره من سببها أعلم بالصواب ﴿ مثل  
 رجس الله تعالى ﴾ رجل بالزوجته أن أحضنتي كذا وكذا فأتت طالق قالت له انقصه  
 من الملقى الذي لي عليك أو وقته عنه فخلع الطلاق أم لا بد من أصلها الملقى عليه  
 بنسخه آخرنا فوجروا ﴿ الجواب ﴾ قد سئلت في هذه السنة من هذا السؤال فأجبت  
 الكلام عليه ومخلصه أنه لا بد من أصلها الملقى عليه بنسخه وعلاكمه أنه مارة لروضة  
 وهي إذا كان من أحضنتي أقام أنت طالق فثبت على يد من سكتها بغيره الزوج لم يطلق  
 لأنها لم تعد هي وكذا لو أصفته من الألف عوضا لو كان لها عليه ألف فحقت صالما لم يطلق ولو  
 حضرت وقالت لو كلفها المظنة لها سله اليه سله اليه طلقت وكان ثبوتها الزوج من المال  
 التصود أصدا ماله التولى انتهى والله أعلم ﴿ مثل رجس الله تعالى ﴾ إذا كان  
 الزوج لزوجته أن أحضنتي مالي فأنت طالق قالت لها أي شيء مالك قال لها كذا وكذا فأصفت  
 ذلك فوراً ثم بعد التفرق قال بعد لي شيء من المال ونسيته فهل يقبل قوله أو يوقع الطلاق  
 بأصلها ما دامه أو لا يجسو فوجروا ﴿ الجواب ﴾ سئلت عن هذا السؤال مرارا  
 فأجبت بأن الذي يقهر في هذا المستعجز أن التصديق الذي تقه الأدرى في توسطه من قاضي  
 كالأسلام من البرزوي صوابه مثل من قال لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق فهو وقف ساعدة  
 وقال حارث بن أبي شافعيل تربط السنة الأولى والثانية حتى يكون الملقى عليه طلقا واحدة فأجاب  
 أن كان مالا ماله الصفتين معارضه كلاء لصفتي نفس أو غيره من الأغراض لم يملك حكمهما  
 وجودا وعدما وانقطع كلاءه قصد الطلاق بالذكور أو لا وإن لم يكن مالا مالي بول كلامه  
 وبذلك ما نصيب الثاني إلى الأول فأولئك فإن قصر الزمان بحيث يعد كلاما متصلا لزم حكمه  
 في قطع خلافه ويكون ذلك كناية في الإيضاح وإن كان في دفع طلاقه فلا يقبل انتهى ما نقلته  
 الأدرى وقد علمت من ذلك أنه لا يقبل قول الزوج في صورة السؤال أي شيء من المال

والأقدم هو بيان نقل الملك ثم اليد ثم شاهدان خلاصا شاهدوين ثم سبق تاريخ ثم ذكر سبب الملك وتقديمها إضافة من الأصل  
 هل مستحقة لها أم لا آخرها فهو لا شك أن جنة الوقت نافذة من الأصل الذي هو الملك والأخرى مستحقة في الزوجة مثل  
 الشيخ أو صاحب الشجر أو غيره من الله تعالى من ﴿ ١٧٩ ﴾ رجليه تازا دارا فأقام جدما بينه أهل الملك وأدى

الأخر أهو وقت عليه ولم  
 يتم جنة فحكم القاضي بدهي  
 الملك ثم أدى الآخر  
 وقتها فأقام على الملك  
 البيت على حكم الحاكم  
 له الملك وأقام بدهي الوقت  
 بينة بالسوق فربح  
 الحاكم جنة الملك ذهبها  
 أن الملك الذي حكمه  
 يقدم على الوقت الذي  
 لم يحكم به ثم تازا الملك  
 وأخري بدهي وقتها فأقام  
 مدعي الملك بينة بحكم  
 الحاكم بالملك وتقدم  
 جانبه وأقام الآخر جنة  
 بأن الوقت الذي يدهيه  
 قضى بحتة قبل الحكم  
 بالملك وبزوجه على  
 الوقت هل يرد حكم  
 الحاكم بملك فقال لم  
 يقدم الحكم بالوقت على  
 الحكم بالملك ويقتضي  
 الحكم بالوقت الحكم  
 بالملك انتهى كلام الزوجة  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (مثل) رضي الله عنه  
 في رجل شاع في بلده أنه  
 وقف يتناصه على  
 تشبهه على ابتهاج نصه  
 على مسجد لأن إن

ونسبه لأن لأمه الساقى فبدل على الطلاق الذي حكم به بكلامه الأول فان قلت صرح  
 اثنتا الشافية بأن المأمل الأمن قبل التخصيص يصدق فيه وهذا من أن صرفة ما أراد مقبولة  
 أن أصطفي على المأمل أنه قلت هو لو ذكر ملكه ثانيا من المال الآخر في الأول قبل  
 منه ولكن حيث انحصر في الأول على شيء فله منامته وقوع الطلاق بعده صار قوله ناقضا  
 للمجهدة من كلامه الأول الأثرى أن التخصيص لو خلق الطلاق على شيء شيئا لم يلهو أدى  
 أن يلهو كان نسبيا قبل منه ذلك لو طلاق ولو أدى أهمل بفعله ثم أدى بعد ثبوت نفسه  
 بالينة أن فعله كان نسبيا لم يقبل منه دعوى التسيان وعبرة التخصيص وهل يقول دعوى  
 فهو التسيان مالم يسبق منه انكار أصل الخلف أو القتل أما إذا انكر مقتضى التهمود عليه  
 ثم أدى نسبيا أو نحوه لم يقبل كجاسته الأدرى ونجوه وأثبت سرار التناقص في دعواه  
 إلى آخر ما في النصف فان قلت ليس في صورة السؤال تناقص لاحتمال أنه نسي عند ذكر الأول أن  
 يذكر الثاني قلت لو نظرنا لذلك كانت مسألة التخصيص لها الإصطلاح الخلف أو القتل  
 نعم يمكن الفرق بينهما في أصل القتل وأما في مسألة السؤال فليفت الثاني ولما انحصر على  
 ذكر الأول وسبق في هذه المسألة فيما إذا قل زوجته أنت مطلقة فقلت له أو الحاشرون  
 طلق بالثلاث فقالوا بالثلاث تفصيل ينبغي استحضاره هنا هذا الذي ذكره من عدم قبول  
 كلام الزوج إنما هو من حيث قبول ظاهره أما باطنا فالدار على ما في نفس الأمر أن كان  
 قد فصل أصل التعلق على ما ذكره ثانيا كالاول ولو افترضنا حصوله نحو لسان عند ذكر الأول على  
 طلاق الإحصاء لم يجز كالإحصاء وأقام (مثل رجة الله تعالى) فدرجل قال لزوجته أنا عطيني  
 بأكر الصبح كذا وكذا أنت طالق إلى متى يكون وقت الصبح حتى يقع بأصلها يده الطلاق  
 (الجواب) حارة الزوجة قبل كتاب التصدد والصباح ما به طلوع الشمس إلى ارتفاع النصف  
 انتهت وذكره أن الضميمة إلى نصف النهار وصلة التصرح الكبير راعى قيل التلويح والصبح  
 ما به طلوع الشمس إلى ارتفاع النصف الخ وجزم به ابن القري بجهلها وصرح بفتح الجواد  
 أيضا وعلى القاصوس بما ضاع ذلك وهو أن الصبح الخبر وأول النهار لا يوصل عليه المول  
 عليه ما في كتب الفقه وإن توقف شيخ الإسلام في الأسنى فيه فقال وقد يترقب في كون  
 الصباح شيئا ما به طلوع الشمس انتهى لما تعلقه لصرح كلام الشافعي وأقام (مثل رجة الله  
 تعالى) فدرجل طلت منذ زوجته الطلاق فقال عطيني الذي أصطفيك كله فقال يا وهلم عليك  
 وباشرا لأصلحك من الزوج بسى الدرهم وحلوا بطلبات البيت فأخذ الذي لم يرضه ثم بعد  
 ساروا إلى الزوجة فقلت له طلقني فقال لها أرئني من حقوق الزوجية ومن الحفانة  
 وغير هاتئنا أتراك على الطلاق فقال أنت مطلقة فهل هذا الطلاق يقع طلقا ولا وهل لا أو نعم  
 بضع رجيا أو لا وأما وهل ما أخذ ما ساقا من الدرهم والحل يملكه حيث لم تشهه صفة

البيت تحت يد البيتين يوجراه ويصلحانه ويصره نصيب المسجد في صالحه ولصبيته في صالحه مادة طويلا ولا تنازع  
 لها في شيء ثم ماتوا وخلق أحدهما ذرية فكان البيت تحت أي ذرية مادة طويلا أيضا يزوجونه ويصلحونه ويصرفون  
 نصيب المسجد في صالحه ويصرفون نصيبهم في مصالحهم مدة طويلا ولا تنازع لهم في شيء أيضا ما نقل إلى ذرية ثم

انقل من آخر ذرية الفرسوا ولولادهم قصار الى حالهم فكان تحت يده مدة يوجره ويصلحه ويصرف نصيب المسجد في مصالحه ويصرف نصيب الثمار في مصالحهم اخرضت الليرة واستقر الوقت تحت يد حالهم مدتوا لانزعج في شيء ثم حدث منازع كان موجودا في حياة آخر ذرية اقرضوا عند ١٨٠ انتباه الى الخلل ولم يزل في تلك الايام نازع

الطلاق لولا ينوا الجواب ما اخذ الزوج سابقا من مال الزوجة لا يملكه وان شمله صيغة الطلاق لان الالب ليس له ان يملك حاله فزوج حتى لو ابراه الالب من صداها بعد تعليق الزوج طلاقها على البراءة لم يقع الطلاق لوجود البراءة كإفاده كلام النخبة ثم ان كان ما اعطاه الالب الزوج ماله ووجد في ذلك الاعطاء شروط الهبة المقررة في عليها ملك الزوج ما اعطاه او زوجته هذا هو الذي يظهر في جواب ذلك وقول الزوجة ابرأك على الطلاق في حق تعليق البراءة لان الشرط المذكور متضمن لتعليق وقد اضطرب المتأخرون في مسألة تعليق البراءة ومقتضى ان الذي رجسها بنظره بطلان البراءة لتعلقها بالطلاق وضع الطلاق حيث رجسها لم تنوت الزوجة جعل البراءة عوضا لطلاق وقال الزوج أنت مطلقة على ذلك بانت حننه وجرى هر على أنه ان عمل الزوج عدم صحة تعليق البراءة وقسم رجسها وان حننه وقع بئسا واحمد شيخ الاسلام ذكره الوقوع بئسا بعد اقل لا يلحق هذه ثلاثة آراء متكافئة او ثرية التكافؤ فالتى ان كان من أهل الزوج جميع أمثها ظهر منها والاضيق وان أراد الشخص العمل لنفسه فانه يتخير بينها بالمرية ولا يشبه والله اعلم (مثل رحمه الله تعالى) في رجل اتفق هو وزوجته على الطلاق فقال لها ابرأيني من صداقتك فبرأته فقال لها أنت طالق ثلاثا ثم ادعى أنه كان مع ابرأوك والشهود معه وقال أصبحت نفسى فهل يقبل قوله أولا (الجواب) لم يقبل قوله بيمينه اذ اسمع نفسه وان لم يسمع الشهود وفي غاوى العلامة ابن زياد رحمه الله تعالى رجعة واحدة اذا طلق امرأه ثم ادعى أنه استثنى ببراءة الله لم يقبل قوله اى لانه يرفع حكم الإيذان بجله وان ادعى أنها استثنى بغير المشقة كان دخلت الدار اى وحده صورة صوابها فان قال الشهود لم تصدق فاقول قوله بيمينه وان قالوا رأيتاه فصب الطلاق فليقبل قوله هذا حاصل جواب هذا السؤال انتهى كلام ابن زياد وحسبارة النخبة والنسابة ولو زعم أنها في بها وسمع نفسه فان صدقته طلاقا والحلفت وطلقت كالقول عدلان حاضران لم يأت به لافى في محصور ولا يقبل قولها وقولها لم تصدق أى جابل يقبل قوله بيمينه لانه لم يملك كالب كإفاده الوالد رحمه الله أما لو كذب صريحا فانه يحتاج فمينه انتهى وفي النخبة بدل قوله كإفاده في الوالد كإفاده به او زوجة بل الذى يظهر في صورة السؤال قبول قول الزوج فصدت بقول أنت طالق ثلاثا لتعليق الطلاق بصحة البراءة وان لم يقطع بالتعليق ففي النخبة لو طلب منها الا برأها براءة فاصد فقبول الطلاق وزعم أنه اتفقوا له طنة محمد البراءة لم يقبل على ما في ما يلى انتهى قال العلامة ابن عسقم في حواشى النخبة من قولها لم يقبل ما نصه بل الوجه ان قالوا فلتأخروا لم يقع ذلك وقول الطلاق حيث ابرأته لتعليق الطلاق بمحض البراءة هر انتهى فافادنا الاذنتا بقوله هو قصد تعليق الطلاق بمحض البراءة منع وقول الطلاق في فتاوى الجلال السيوطى قالت له زوجته أنت

بمجان مضى الوقت مدة في يد الخلل وأما ثلاث شهور وأول أربعة يشهدون بأنهم معصومان من رجل اسمه فلان انه يقول ان هذا المتنازع من ذرية الوقت وليس هذا الرجل من جيران الوقت ولا من أهل بلده فهل يجوز نزع الوقت من يد الخلل بهذه الشهادة وهل يجوز منع الخلل عن التصرف في مدة الوقت مع أن الوقت لم يلمس منه شيئا وانما شاع أنه وقت على أرحام الوقت والخلل من الأرحام وتغير وظاهر حال انتقال الوقت من يد المستحقين اليه وتصرفه مدة فيه كمنصرفهم فيه ولا شاع أنه من المستحقين أم لا يجوز شيء من ذلك ونفى في يد الخلل واذا انتزع بهذا الوجه فهل يصبره اليام لألبونا (أجاب) رضى الله عنه لا يثبت انساب المتنازع المذكور لقولك بالشهادة المذكورة ولا يترفع من الحال الوقت بسبب الشهادة المذكورة ولا يكتفى بتبوت استحقاق الخلل الشروع وما به بل لاد من وجه شرعى يثبت به يده والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال وقتت بلىدى قبل موتى بثمانية أيام وصرفتها وفي سبيل الله وفي ميراثى عن ميراث شيرى لمن تصرف المذكورة افتونا (أجاب) رضى الله عنه من الوقت المذكور صحيح ويصرفه في الوقت في سبيل الله والمراد بهم الجاهلون بالكفاة الذين لبسوا مرصدين

في الديوان يلهم شيعيون بالجهاد والاعمال في الزوجة فصل في مسائل يتعلق بهذا الزكن اي ركن للوقوف عليه  
احدهما يجوز الوقف على سبيل الله تعالى وهم المستحقون لسهم الزكاة انتهى وقال في مبهم الصدقات الصنف السابع  
في سبيل الله وهم الفقة الذين لا رزق لهم في الفقه ١٨١ ولا يصرف شي من الصدقات الى الفقة للرزقة

بشاهد لا ركنه مطلق فأتى لها به مسائل ابرأك مقال انت خالق نكاحا مقالته قل ان شاء  
الله اجاب ان كانت قبل النكاح الذي لها عليه صحت البر لم يوالا لم يصح واما الطلاق فانه مجزئ  
ولم يتعلق على البراءة الظاهر وقوله صحت البراءة ولا تصح بعد ذلك قوله ان شاء الله انتهى قال  
العلامه ابن قسّم في حواشي الحنفية بدقته ما قصده واقول ينبغي انه لو قال أردت ان أنت طالق  
فلا كان صحت البراءة ان قبل فترية فليضع ابرأك تصح وقوله ولا تصح ما قصده وجه ان شرط  
التعليق ان يصدره قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا انتهى كلام ابن قسّم وفي كتاب  
ترتيب المشتاق للعلوي صلب ما نقله من ابن قسّم ما قصده وقد أتى ابن الصلاح بعدم  
وقوع الطلاق حيث تصدأخام الطلاق في مشابه ابرأك صحيح وكلام الباقين يحسمه وأتى بعدم  
الوقوع شيخ الاسلام محمد المصطفى كوالده وقد أخلت الكلام في بعض الاجوبه على هذا  
السؤال في عدة اوراق واحاصل انه ان أطلق الزوج قوله أنت طالق فلم يقصد شي أو قصد  
ان طلاقه اياها في مشابهة طلاقها بالبراءة ونع الطلاق صحت البراءة ام لم تصح لفرق بين اثنين  
ان يظن صحت البراءة او لا لا يبين ان يكون الما وقع الطلاق لظنه سقوط ما رآه منه او لا  
لانه قد أطلق صريح خلاق فيزول بطله بصد البراءة لا نقضا ولا قصدا فان سكتا  
الطلاق بدون الثلاث وقع رجعا والاصح سورة السوال فيجب باننا وان قصد تعليق الطلاق  
على صحت البراءة والوضعية هاهنا في شأنه كان لها في ذمة تعلق بالبراءة فان صحت وقع ويكون  
باننا ولو كان خلافة دون الثلاث وان لم تصح البراءة فلا خلاق ورأيت في حاشية الشهاب على  
على النهاية انه يدين لها اذا قصد التعليق وحيازته وما يقع كثيرا ان يقول لها عند انصام  
أبرأك وأنا اطلقت او تقول له ابتداء ابرأك او ابرأك فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي  
يبداء فيه وقوع الطلاق رجعا وأنه يدين فيها لو قال أردت ان صحت ابرأك انتهى ويمكن  
ايجاب من ذلك باننا صدقناه ظاهرا فترية وهو وجود طلب البراءة قبل قوله انت  
طالق والله اعلم بالصواب (مثل رجه الله تعالى) فيرجل ثالثه زوجته خله هذا على  
الطلاق فاخذ وعلق يقع باننا اولا (الجواب) ثم يقع الطلاق باننا لانه طلق على ما قصده  
فيو خلاق على عوض فيجب باننا في الامداد لان جهر لو قالت خله هذا الالف على ان تطلقني  
خله المطلق ولو على المزاخي في خفا وقبل الفد لا يهد لتأتين ثم في صورة الامداد تكون  
ينوتها جهر التل لا يسمى لان ما ذكر سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة لعدم المعنى  
ايضا خصص بها بتأخير الطلاق عند عدم قبوله التأخير من جانبها لان الغلب فيه على  
المواضع كما يأتي الخلف في الامداد الى ان قال بعد كلامه من ثم لو قال فيلزم أردت ابتداء  
لا الجواب صدق عيني وهو وقع رجعا مصلو بان في صورة السوال لم تؤثر الى الفد فيجب الطلاق  
باننا حيث لم يقصد بطلانها ابتداء الطلاق كما هو واضح فان قلت الذي في صورة السوال

الخ ما ليس هو الله سبحانه  
وعلى ابرأك (مثل) رضى  
الله عنه فيرجل ما كان في  
ربط جوارحه الا نسيات  
ولم يثبت شرعيا على  
أمره ويصح مع بعض  
الناس في المسكن الذي كود  
يتذاكرون في نحو الفقه  
أو يقرن القرآن فارة  
يفتقون المسكن المذكور  
خروا ان يثبتوا فيه  
وتارة يثبتونه وتارة  
يكسرون التثنية وتارة  
يكونون اكثر وليس عند  
أحد من هؤلاء شبهة ولا فهم  
عليهم لغيره في هذا ولا  
في غيره فهل يحرم ذلك  
وهل لاحد من أهل الرباط  
المذكورين ناهرا أو غيره  
من الرجل المذكور ومخيه  
المذكورين المذكورين  
من الانتماع التعلق من  
الضرر انتهى يمكنه  
مع أمليس له من مذكر  
خفي ورجعاشته في قرأه  
القرآن لبعض هؤلاء او  
لذا كرهة نحو الفقه لا غير  
وهي مصلية ناجزة ويصح  
من الدخول كل من ليس له  
استحقاق في هذا الرباط

لحاجة هؤلاء المذكورين او غيرها ما لا يمكن الحكم بمدخل بعض أهل الرباط وقال له لك أمره ويفتقون بك هؤلاء  
فهل يكون هذا ربي بالسوء فيمزمز القاتل لذلك وهو الآن على صفاته الشبهة ولم يكرها عليه والحال ان الرجل  
المذكور ابن عشرين سنة او اكثر فهو رجل اختيار في الدين والمقتل مشهور بالصالح بين الناس أقبسوا (أجاب)

رضي الله عنه لم لا يصح المذكور أمرد ولا يجرم ماذا كرهت كان على الوجه المصطور وليس لأحد من ناهي ولا ضمه  
 النعم من ذلك ولا يمنع الانتفاع بمسكنه حيث خلا عن الضرر ولا يمنع من الدخول لرباط المذكور ذو حاجة وإن لم يكن  
 من أهل الاستماتة ويجرد قول المذكور أنك ❶ ١٨٢ ❷ أمرد ويختلون بك هؤلاء يوجب التميز الآن تصد

به قلة فيجب الحدوثة  
 سبحانه وتعالى أم (مثل)  
 رضي الله عنه في شخص  
 أوصى بأن كتابا من كتبه  
 ليردو كتابا لغيره وما عدا  
 ذلك من الكتب الجلبج  
 فتهبته وصولية وهو بة  
 ففقدوا قضاها على طلبة العلم  
 بثلاثة مساجد فلت منها  
 على المسجد الحرام وثلث  
 منها على مسجد الشيخ  
 عبد الله الحارثي وثلث منها  
 على طلبة العلم بمسجد الشيخ  
 على بني أبي بكر السكران  
 وثلث منها على مسجد  
 صلي الحارثي حتى احبب  
 عبد الله الحداد بترحم هذا  
 فظنوا صفة حرفة يعرف  
 فكيف يكون الحال فها ذكر  
 فهل قسم الكتب أربعا  
 أو يسلخ الثلث اربع  
 لاستغراق الثلاثة الاملاك  
 الاول ام كيف الحال  
 أريدونا (أجاب) رضي  
 الله عنه نعم يسلخ الثلث  
 الرابع ويكون حاسما  
 بالمساجد تسلا ثلاث كذا ذكر  
 لوجود الاستغراق والله  
 سبحانه وتعالى أم (مثل)  
 رضي الله عنه في مملوك

خذ هذا على الطلاق بسم الإشارة فقط وصورة الامداد الذي فيها خذ هذا الاثقلت  
 لا يظهر في هذا خاتوم كالا يفتي على أنه عبر في موضع آخر من الامداد في هذه الصورة بقوله  
 بألف اوخذ هذا وامرأه لا يشترط في جانب الزوج ان يذكر في طلاقه انه على ذلك  
 الشيء الذي أمضته اياه بل الشرط ان لا يقصد بطلاقه ابتداء الخلاق في الامداد لو قال  
 خالتيك بألف فقلت قبلت الالف وان لم تذكر الخلع او قالت له طلقني صلي ألف  
 فقال طلقك وان لم يذكر المال مع الخ اوامر أيضا انه لا يفي في وجه ما أجبنا به قول  
 النسخة تصدقت عليك بصدقي على ان تطلقني خلع أي ان ارادت جعل البراءة التي تضمنها  
 التصديق عوضا لطلاق لا لتسليمها به كما لم يامر بشرط طلاقه على الفور انتهى كلام  
 النسخة فيقال خصها انها ان قصدت التلويح بقولها خذ هذا على الطلاق لا يكون خلعا فيصح  
 الطلاق جيبا لغير صورة النسخة لا تقول ما في النسخة اتفاقا من حيث تعليق البراءة التي تضمنها  
 قوله تصدقت عليك بصدقي على ان تطلقني وقد صرحوا بأن تعليق البراءة يطلها وإذا  
 أبطلها وقع الطلاق رجيا وفي صورته وانما ليس بغيره لا ضحا ولا قضاء ولا مخرج اصلا  
 منها فلا يخالف كلام النسخة ما في صورتها فخص على ما قرره بالتواجد فالتكاد لا تكاد تجدد  
 واحضا كآثره والله أعلم ❶ مثل رجعت الله تعالى ❷ التلويح هو من صيغ الخلع لا لبراءة  
 والاصطلاح كإفديه قول النسخة ولو قال ان تكررت بصدقتك شلأنت طالق فقلت له به  
 شين هو صريح التكرار لا يكون الطلاق رجيا كأفتي بذلك السلامة السهوي وقال  
 القتيبي بغيره فيه انه لا يحد خلافا لبعض ماصريه في قوله باليونة لبطان التكرار فيصح  
 رجيا لا للوفاق الخلع هو من صيغ التلويح الصفة فيه صالحة لما موضه بطلاقه هنا فاشبه  
 ما لو قالت تصدقت او وقت هذا عليك على الطلاق اقول باليحد في ذلك ❶ الجواب ❷  
 هذه المسئلة ليست بمتقوية في كلام المتقدمين من اثنتا قد قال السهوي في فتاويه أعلم في  
 ذلك شيئا ثم قال والذي يظهر وقومه رجيا لأن التكرار من القرب ومنه ان قصدت على  
 خلاصة فيه لما موضه بل مجرد التلويح على الصفة بخلاف الضمان والافتراف والاصطلاح وهو  
 ذلك فامثلة فيما المواضه فذكر التلويح بطلت بل لوجود التلويح من ارادة المواضه  
 كان لان ابرأني من صدقتك كانت طالق طلق رجيا فأراه فانها تطلق رجيا مع حصول  
 البراءة كقوله ابن الصلاح ولا يلزم من حصول تقع الزوج في طلق صيغ التلويح اليونة  
 والله أعلم انتهى كلام السلامة السهوي قال السلامة الوجيه بناد وهو الحق لان التلويح  
 يشل عوض الأمن الله كذا ذكر ذلك ابن تيمية في خاويه فلم يبق ذلك الا مجرد تعليق  
 صلي صفة بطل الطلاق بوجوده والله أعلم انتهى وتبعه العلامة ابر بغيره وأفتي السلامة  
 الكمال الزداد بوقوع الطلاق بأن قال لاه في سني الهبة وقد قالوا ان هبة الدين لم يدين

أصلا يديه بمشيش وغيره من المال واستهدى المملوك خقه وأراد ان يوقعه الله تعالى على ثوبها له او لسبده ابراء  
 افترنا (أجاب) رضي الله عنه ثم لا يصح وقف الرقيق المذكور الخلق المذكورة فلان باب على ذلك والله عز وجل أم  
 (مثل) رضي الله عنه في ورائف أنشأ وقفه اولاه في نفسه مدة حياته ينتفع بمسكن واسكانا وحقه واستغلا باسار وجوه

الانتماءات القبلية فمنهم من ينتمي إلى أولاد حم على أولاد ألامه كورا وأما بالسوية بينهم لا يفضل الذكر على الأنثى ومن مات منهم من أولاده قبل دخوله في الوقت وترك ولدا يدخل ولده مع أولاده في الوقت ثم على أولاد أولاد أولاد دهم ثم على ذريتهم وانضم لهم بعد أسد وحشا ﴿ ١٨٣ ﴾ بعد عقب وجبلا بعد جبل ويطنا بعد بطم

من اولاده طلمه وسعدية ومحمد واى بكر ثم مات عهدها ان الواف من فتاة طلمه لآخر ثم مات اوبكر بن عهدها ان الواف  
من اولاده آنسة وسعدية وعرض ثم مات محمد بن عرض ابن الواف فتجا من اخواته الاشقاء طلمه وسعدية ثم مات طلمه  
فمن عهدها ان الواف فتية ثم مات محمد سيدن طلمه فمات الواف من اولاده اى بكر وسلي واما السعد وخالد فلما تهم

خلة الرفق على الوجودين الآن أفلقونا (أجلب) لم يوت فاطمة استحق نصيبها اولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخة وشذاف و يوت شيخة استحق نصيبها ابيها محمد ويوت احمد انزل نصيبه للزوى طيكة وهما خالا امة عرض ومهداة واخوانها محمد سعيد وسعيدة وشذاف ويوت ﴿ ١٨٤ ﴾ سيدة انزل نصيبها لبنتها خديجة ويوت

مسقة رجل فخاصم هو وزوجه فقالا الزوج لوالد الزوجة أيرثني وأنا طالق المثلث مقال  
والد والزوجة أبرأت فقال الزوج هي طالق ثلاثا لم يولد مع الطلاق ويصح الإبراء لأجل  
وقوع الطلاق الثلاث المصريح بمن الزوج ولا يصح الإبراء من الأب وإن كان الزوج قد طلق  
الطلاق على الإبراء الصحيح فلا يقع الطلاق انتهى وهو لا ينافي ما سبق من أن القسم لا يحل  
أن مراده من تعليق الطلاق على الإبراء عليه نقض لأقصا وقول النسخة السابق أن  
لمعه فيه بلا نقض بدل لا يفيد شيئا منه حيث لم يقصد دحجه عوضا كإدخال عليه كلامها  
وفي فتاوى الجلال السيوطي ثالثه زوجته التي يشاهد لإبرأت وعلقني فأي لها يشاهد  
فخالت أبرأت فقال أنت طالق ثلاثا فقلت له قل إن شاء الله فقال إن شاء الله الجواب أن  
كانت تلم كمال الذي لها عليه صحت الإبراء والإلصاح وأما الطلاق فانه مجزئ ولم يقصد على  
الإبراء فظاهر وقوعه صحت الإبراء أم لا ولا يفيد بمد ذلك قوله إن شاء الله تعالى قال سم  
في حواشي النسخة منه ما نصه وأقول بنفسه أنه لو قال أردت أنت طالق ثلاثا إن صحت  
الإبراء إن قبل فترية فلا يقع إن لم يصح وقوله ولا يصح صوابه أن شرط التعليق أن يقصد  
قول فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا انتهى كلامهم وكذا لو قصد بقوله أنت طالق إبطال  
الطلاق في مقابلة إبراء صحيح فيلحق بصحة الإبراء فارتدعت فلا طلاق قال العلامة السبلاوي  
في كتابه ترغيب المشتاق في أحكام الطلاق من حيث ما تعلقه أقصا من أن القسم مانع وقضاؤه  
إن الصلاح يندم وقوع الطلاق حيث قصد إبطال الطلاق في مقابلة إبراء صحيح وكلام  
المحققين يحمله وأغنى بعدم الوقوع شيخ الإسلام محمد السبلاوي كوالده انتهى وقد  
ذبح ابن حجر في النسخة مانع بعضهم من أن يجبل والحضري من وقوع الطلاق  
بأن جهر التل فأي إذا قالت الزوجة بثلثك صدق فقال أنت طالق أو أخفى في لزد على ذلك  
فمقال وللجمل كلام ابن عجيل والحضري أن صحت منهما على ما دلوا به بل مثل الصدق  
وجلاء عوضا في هذه الحالة يقع بأن بلا شك من أن جلاء وجب والأظهر التل بـتسلاف  
ما دللهم نفي ذلك قاله لأوجه الوقوع بأن جليل إلى آخر ما طالع به في النسخة فراجع منها  
أن أردت قال العلامة من قوله وجلاء عوضا كان المراد أنها أرادت بأن ثلثه معنى فلقيني  
على مثل صدقي وأنه أراد بثلثه معنى فثلثك على ذلك انتهى أقول على هذا قالوا من جمل  
الزوج ذلك عوضا عن الإبراء تعليق الطلاق عليه فقد صرح في النسخة بأن قول الزوجة  
بثلث صدقي على طلاق إذا جوزته إرادة الإبراء بالمثل يكون إبراها ساقا بالطلاق وفي  
صك كتاب التفتيش الأخرى في حكم تعليق الطلاق بالإبراء فشيخ ابن حجر مانع السادة  
أن تقول لزوج أبرأت من صدقي فطلقني فيقول لها أنت طالق وإن صحت أبرأتك فانت طالق  
فيصح الطلاق رجسيا ويبرأ الزوج إلى أن قال إمامنا لو أدت الإبراء عوضا عن الطلاق

وخالد فتقسم على العشرة الموجودين الآن وهم طلبة وسعدية فتأمر عيسى بن الواقف وأخته وصديقتها  
وسعيدة وعيسى أولاد أبي بكر ابن عيسى بن الواقف وأبي بكر وصلى وأم السعد وخالد أولاد محمد سعيد بن طلبة بنت  
الواقف وخديجة بنت سعيدة بنت طلبة بنت الواقف أربعة وعشرين غير هؤلاء طلبة وأختها سعدية لكل واحدة منها ثلاثة

لراوية ونصف قيراط وخمسة أسياع ونصف قيراط ولائحة وأخوها وأختها لكل واحد منهم قيراطان وخمسة أسياع  
 اخو ونصف القيراط ولائحة بكر ولكل واحد منهم ﴿ ١٨٥ ﴾ قيراط وسما نصف قيراط وثمن صبح نصف

القيراط ولخديعة نصف  
 قيراط ونصف قيراط  
 ومصح نصف القيراط  
 وأربعة ثمنين سبع نصف  
 القيراط والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل)  
 فضأله به في مسجد بني  
 في بلدة وجعل أرضا  
 من حرمة وعصموا بني  
 على المسجد وبكت على  
 ذلك مدمن من الزمن لم يجد  
 مدد ذهبوا الناس الذي في  
 البلدة الذي فيه المسجد  
 وصار خاليا وخرب وكان  
 الواقف يصنع طعاما في  
 شهر رمضان ويعطيه كل  
 ليلة يضر بالمسجد من  
 الفقراء وبكت من بعده  
 الناس على حصول المسجد  
 ثم حصل المسجد هجر  
 من الصلاة وصار الناس  
 يصنع طعاما في شهر رمضان  
 ويأون إليه فقروا بما يكون  
 الطعام ولا يصل إليه ولم  
 يأوا إلا بجل الطعام  
 فكيف يكون الحكم هل  
 الأولى أن يجمعوا المحصول  
 سنوات تصدق ويتصدق  
 المسجد المذكور ويقطعون  
 الطعام بمقتضى المحصول

وصدقها الزوج على ذلك وقع بأثنا كذا قاله السيد فقها قال ابن جرير فرغ لولم خلقتك  
 أبرئني فليس ما تقدمناه في صورة المسئلة أنها تطلق رجيا وتضهرى بين الأبراء وعنده  
 وبه صرح في الآثار ثم يأتي فيه ما تقدمناه من فتاه السيد فارصادا على قصد الطلاق في  
 مقابلة البراءة وأبرأت فلا نزاع في اليقونة على ما مضى السيد لادله وكذا لم يبرئ منه  
 أصلا في عدم وقوع الطلاق نظرا لظاهر الوقوع مطلقا لا أنه به بشووه طلقك فأبرئني  
 ولكن الحال فيها أشد من سائر أبراك فقلتني انتهى ما أردت فقه منه وقد زاد كاري على  
 ما سبق شرطا وهو أن تصدق الزوج على تصددا كرو في فتاوى ابن جرير الذي أنشئت به غير  
 مرة فمن سألته زوجته الطلاق فقال لها أبرئني وقالت لها أبراك أو أبراك الله فقال أنت طالق  
 أنه لو أراد بقوله أنت طالق أن ذلك في مقابلة تطلقها بالأبراء أو أطلق لم يرد شيئا وقع الطلاق وإن  
 أراد أنه في مقابلة كونه برئ مما عليه منها بقوله أبرئني من دينك خلا ولا به وكان شرعية تماثكة  
 لكل الدين بأن لم يصر عليه هو في ذاته حول أو كان دون نصاب ذكرى وقع الطلاق أيضا  
 وإن اختلف شرط من ذلك كان جهته هي أو هو أو كانت بينهما أن يلفت غير صالحا لدينهما  
 ومالها واستمرت كذلك لو لم يصرها بفسخ الدين كان وجبت فيه الزكاة وهو في نفسه  
 الزوج فإن سخط الزكاة يكون بفسخها من الدين الذي في ذاته فإذا وجدته من ذلك لم  
 يقع الطلاق لغير هذا التصيل في المسائل التي ذكرها في أول السؤال بقوله مثلا أبرئني  
 وأطلق فتقول أبراك أو أبراك الله الخ أي بغيره من غير تطلق وكذلك الزوج يقول أنت  
 طالق بلفظ التجهير وقول ابن جرير لم يرد شيئا وقع الطلاق يعني رجيا لأنه لا تطلق له حيث  
 بالبراءة وما ذكره من الشروط هي شروط خاصة البراءة لا الشرط الأول وهو أنه أراد كونه  
 في مقابلة كونه برئ مما عليه منها لأنه شرط طبع قوله أنت طالق بالبرئ بقوله وإن اختلف  
 شرط من ذلك الخ أي مع أنه أراد أن ذلك في مقابلة كونه برئ مما عليه منها ووجه عدم  
 الوقوع حيث كونه ربه خلاه بكونه برئ مما عليه منها الأبراء منه وهو لا يبرأ إلا إذا  
 صحت البراءة ومع انتهاء شرطه من ذلك لا تصح البراءة فلا تطلق حيث كونه ربه راد أنه  
 في مقابلة برائه مما يطلب الأبراء أنه أي جبهه هو ضاعته فالوضعية هي المقابلة وبذلك على  
 ذلك ما تقدمت من التخصيص لأن جرثامه حبرا ولا يوضو وعبر ثانيا عن ذلك بمقابلة البراءة  
 وقد تقدم من الصلاة ابن سالم أن معنى جبهه هو ضاعته فليجبه الطلاق عليه فدار الأمر في  
 الجواب من صورة مؤالنا على أنه أن أطلق الزوج قوله أنت طالق فلم قصد شيئا أو قصد  
 أن يطلقها أي في مقابلة تطلقها بالبراءة يقع الطلاق رجيا صحت البراءة أولم تصح ولا فرق  
 حيث بين أن يطن صحت البراءة أولا ولا بين أن يكون الخ أو وقع الطلاق لطفه شرط ما يبرأه  
 به عنه أولا لأنه فأنطلق صريح خلاق فميز ولم يلقه بعده البراءة لفظا ولا قصد أو تذبذب

(٢٤) (فتاوى) في طعام فقراء ويكون كافيا ويجري ما يتقنون المحصول إلى المائدة المعمورة بالصلاوات ما كيف يكون  
 الحكم جنوا الثالث (أجاب) حق عنهم لم يجب جمع محصول سنوات الصيام للمسلم المذكور ولا يجوز الصرف لغيره مادام المسجد  
 محتاجا للصيام والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل مات وقد كتب ووقد ذكر فيها وقفية تحمل لغيره

بعبدة الله وأشهد عليها فهو ما قدموا ولم يقل أحد منهم شهدتهم عليها فهل ثبت الوقفية لذلك الغل مجبر مالاكر  
في الوقفة أم لا أيديوا (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لا ثبت الوقفية بذلك والحال ما سطر والله عز وجل أعلم (مثل)  
تضمن الله في رجل مات من عاصره وله أرض ١٨٦ من دعة ونخل بأرض مبيدة عنه قلنا بلغ القاصر

عند ذلك القرن ولا عبرة بالشرايين غداً بخلاف ما لا قصد لتطبيق الطلاق على حصة البراءة  
والوصية عابري منه ما كان لها في حصة فانه يحذف شلق البراءة فان وصيت وقبائنا والا فلا  
طلاق هذا ما ظهر فقير الآن مع توافد الصوم والاحزان في فهم كلام الشيخ ابن جرير رأيت  
في بعض فتاوى شيعي المرحوم الشيخ سعيد بن أبي الحسن ماله من لوانت لزوجته طلق فقال  
لها أبرئني وتاوين الصداق قالت له أبرأتك وقصدت به عليك قال له لو من الفروة  
والخضرة قال لها تراش طالق او انت طالق قالت له طلقني بالثلاث فقال هذا الذي عندي  
وأنت ان ثبتت بالثلاث أو الأربع أو اللذ كوي محكم هذا الطلاق البراءة أقنوا ما جودين  
الجواب البراءة المذكورة فائدة لتعلق الزكاه بها يكون قوله انت طالق خلافاً ما رجيا عالم  
بقصد تطبيق الطلاق على حصة البراءة فلا طلاق ولا براءة إلا آخر ماله وأما الجمل الزملي قد نقل  
عنه العلامة ابن قاسم في حاشيته شرح المنتهى ما يوافق كلام ابن جرير وما هو قولنا أنت طالق  
والحال انها لا يصلح للبراءة فمما سئل ما أخرجه شعبنا البراءة واستدل به ان البراءة فائدة ما أطلاق  
فان قصد بقوله انت طالق الكفالة والانتقام لا لجل صدور البراءة الدالة على برئيتها في فراقه وقع  
الطلاق رجساً ولا مانع وان كان حاشيتها بالطلاق وأردت ان كانت البراءة حصية لم يقع الطلاق  
لعدم وجود المعلق عليه وهو حصة البراءة حتى لو فرض حصتها وقع رجساً وبرئ من حقوق  
المرا عنها ويقبل قوله في هذه الإرادة باطنا وحسب ظاهرها فيما يظهر لفترة وان لم يرد  
شيان هذا والله عز وجل البراءة وحصتها ما وقع الطلاق ونحوه لا لجل فانه المذكور مضعف  
حصة البراءة من غير ان قصد تطبيقاً لطلاق على حصتها وقع الطلاق ابرجساً ولا لجل عليها  
انتهى ووافق على ذلك من قالته قد اعطيت لها الوالدة ان طلقني فانت برئ طلقني فانه ان  
على حصة البراءة وقبائنا والافرجساً وكان انشاس الوقوع هناك انما لو وقع حصة البراءة فترقب  
يسر المحلل العرق انه في هذا وقع الطلاق في حاشية البراءة ولا كذلك في تلك حتى لو أوصيه  
في تلك في حاشيتها كان بائناً فليبرر ثم أوردته عليه مرة أخرى فسمع على العرق انه في تلك  
لم يقع في حاشية البراءة ومنع أن يأتي الأتباع في حاشيتها قد علمت بما قد علمت من الخبيث ابن جرير  
شلا من حيث المصهورى وقوع الطلاق بائناً ان قصد وقوع الطلاق في حاشية البراءة هذا المعروف  
عن الجمل الزملي والوالد وأتباعها قصيل أخرجه مسبق وهو انه ان قصد الزوج بانقطع  
بما ولا تطبيق الطلاق بأمرها فان حصت البراءة وقع الطلاق بائناً والافلا طلاقاً وأما المص  
الثاني وهو قوله أنت طالق ففيه قصيل وهو انه ان قرن وقوع الطلاق بلفظه الأول  
وقصد بالتالي الاخبار عن الأول وخالفه لم يقع به حتى كلاً ولوالد والأوقع وهذا موجود  
في مواضع كثيرة من فتاوى الجمل الزملي وفتاوى والده وفي كلام غيره من أتباعهما  
فلنذكر عدة مواضع مما في فتاوى الجمل الزملي فيها مثل من امرأة أبرأت زوجها

ذهب الى تلك الأرض  
ليبيع الغنل فقال له اهل  
الأرض المذكور فقد  
أوقفها عليك فقال يمشوا  
لثلاثين يوماً الكيفية  
فقالوا ليس عندنا حاشية  
ولكن سمنا بالشال من  
أفراء الناس فهل ثبت  
الوقفية مجبر مالاكر أم لا  
كيف الحكم أميمونا  
(أجاب) رضي الله عنه لم  
لا ثبت الوقفية بما ذكر  
والله لهادي صحت ما تعالى  
أعلم (مثل) عني عنه  
عن رجل وقف على  
أولاده كسوراً وانما  
وأولاداً ولأده ما تأسوا  
فهل يدخلوا أولاد البنات  
في الوقف المذكور أم لا  
أفتونا (أجاب) بقوله ثم  
يدخل أولاد ولد البنت  
المذكور والبنات في  
الوقف المذكور والحال  
ما سطر والله سبحانه  
وتعالى أعلم (مثل)  
رضي الله عنه في حصة  
وقفت لصالح المجدد  
فأقصى نفس التناظر

ان المصلح جعلها مسجد اربعة المسجد الوقوفة لصالحه نصية بالصليين موعس بها المجدد وأدخلها فقال  
في وجعلها مديدا فهل يصح ما أدخله فيها مسجداً ذلك أم لا لأن قلنا لا يصح مسجداً كلام وان قلنا يصح ذلك مسجداً  
فهل لناظر اذا رأى المصلح في وقت أخر جعل تلك البنية مسجداً يتناولونه بمجود تعدد المسجد لهذه الاحتياج

لوسع حيث قلنا المعلن أم ليس له ذلك المسئلة واحدة أفوتنا كان الله تعالى في موثكم (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله قال الشيخ جداروف المتأوى في كتابه تيسير الوقوف لا يجوز تغيير الوقف من حيثه فلا يجعل الدار بيتانا ولا حراما ولا عكسه فهل قال السبكي والذي أراه في ذلك ﴿ ١٨٧ ﴾ الجواب بثلاثة شروط (أحدها) أن يكون يسيّر الأ

يعرف معنى الوقف (الثاني)

أن لا يزيل شيئا من عينه

بل يزيل بعضه من الجانب

الجانب فان انقضت ذوال

شي من العين لم يحوّلان

الأصل الذي ليس الوقف

على حله بحسب المحافظة

عليه وهو العين والزينة

وهي مادة الوقف

وصوره بلحاظ من نحو

دار أو حجاب فتجب

المحافظة على إبقاء المادة

والصورة وإن وقع

التسحق في بعض الصفات

(الثالث) أن يكون فيه

صلصة لوقت الخ لا كره

رضي الله عنه فثبت علم

ذلك لما فيه الساهر

فلا كره حرام ولا يسيّر

صحيح أو يجب عليه أن

يرده كالن ولا يبيعها

وقال أحمد (سئل) رضي

الله تعالى عنه في رجل

أراد أن يوقف وقفا

مشاهدا ما خصه من خلف

أبيه وما استبد به منوت

أبيهما أيا يبيع بينهما

أخوه على أولاده فهل

يصح ذلك والحال أن

شروط الوقف التبيين

فأدفع مثلا يمل بزمه التبيين في حياته لم يجب التبيين بعد موته لوقت وإن صح وشهد الوقت أن يبقى الوقت مشاهدا

في حياته وبعد موته حتى تحصل أشجة بين الورثة فهل يصح أم لا وهل الفلوق حق الوقف يصح أن يقبضها أحد أخوة

الوقت ويخلفها في أملاكهم وتصرف فيها حسب ما تهيئهم في البيع والتمليك وهم يخطئون في الأملاك وأنواع المعاملات

فقال أنت طالق والحال أنهم لم يملأ قدر البرائة فأجاب بأنه وقع رجعا ما لم يكن صفة البرائة وهو تصدبه الأخبار عامضا وفي فتاويه أيضا أن لا يزوجته أن أبرأني طقتك فقلت أبرأتك وذلك من قدر قبول فقال لها طيبا في صحتك أنت طالق فأجاب بأنه إن فصلت طلق الطلاق بأمرها وقع أن زوجت شروطه الشرعية والأطلاق يقع شيء مهران من وقوع الطلاق به وتصدق بلفظه الثاني الأخبار من الأول وطائفة لم ينع الطلاق به والأوقع انتهى لهذه الصور وكأراها فظهر الصورة التي قلنا أن نكس وقد أجاب فيها بما ذكره فقل ذلك سمع حواشي شرح المنهج من غير فيقال إن أبرأني ما أنت طالق فقلت أبرأتك فقال أنت طالق ثم إنهم صعد البرائة قال فالوجه أن يستكون ذلك كالقول السيد ليه أنت حر بعد أداء النجوم ثم خرجت زونا قاله شيخنا الهامس وذكر ما رواه حيث قال ابن رشد بقوله بعد البرائة أنت طالق أخيرا من الطلاق السابق وطائفة ولم يعلم فسد البرائة لم ينع والأوقع بأن قصد الانتشاء أو أطلق لانه عند الإطلاق يرد دين التأكد لكونه أخيرا ما سبق والتأسيس لكونه الشاء والأصل التأسيس أولم يطلق الطلاق السابق كان كان السابق المطلق أصل الطلاق لم يعد البرائة قال أنت طالق فلا أو طابق مع حله فساد البرائة انتهى عليه أراجع ما لا يفسد الأخبار مع حله فساد البرائة ومع المحافظة فان الواقع مثل الان براد الوقف ظاهرا مواخلة ثم راجت حر فقال يحكم بالوقف مواخلة لانه مقصر لا يتان به مع العلم فساد البرائة وقال جيل دعواه الأخبار فيما راجا وظاهرا ثم راجا انتهى ما فيه السلامة ابن نكس في حواشي شرح المنهج فيصير على تخالف كلام الرمل في ذلك ومن صور عدم المحافظة على فتاوى الشهاب الرمل وهو أنه سئل عن شاجر هو وزوجه فقال لها أن أبرأني طقتك فقلت أبرأتك الله من الحق والحق وما كنتي به النساء على الرجال قال لها حيث كانت طالق ثلاثا والحال أنهما لا يحلان أحدهما البرائة فهل إذا كان كذلك وطلق ثانيا صعد البرائة هل يقع عليه الطلاق أم لا فأجاب بأنه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا يقع منه فنه المذكور وإن منع من وقوع الطلاق المتجز في غير هذه المسئلة انتهى ووجه ما حله من عدم المحافظة بقوله أولا طقتك وثانيا ثلاثا فالطلق الأول أصل الطلاق والثاني الطلاق الثلاث والأقد سئل الشهاب الرمل عنه عن رجل تزوجه أن أبرأني طقتك قالت لها أبرأتك الله نعم أبرأتك قال لها أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق أولا فأجاب أن قصد بلفظه الأول تعليق الطلاق بأمرها وقع أن حلا قدر البرائة منه والأطلاق يقع بمعنى مهران من وقوع الطلاق به وتصدق بلفظه الثاني الأخبار من الأول وطائفة لم ينع الطلاق به والأوقع انتهى وقد سئل ابنه الجمال الرمل عن قال أن أبرأني طقتك فقلت أبرأتك فقال لها أنت طالق والحال أن شروط البرائة لم توجد فهل العقد وقوع الطلاق وإن

فأدفع مثلا يمل بزمه التبيين في حياته لم يجب التبيين بعد موته لوقت وإن صح وشهد الوقت أن يبقى الوقت مشاهدا

في حياته وبعد موته حتى تحصل أشجة بين الورثة فهل يصح أم لا وهل الفلوق حق الوقف يصح أن يقبضها أحد أخوة

الوقت ويخلفها في أملاكهم وتصرف فيها حسب ما تهيئهم في البيع والتمليك وهم يخطئون في الأملاك وأنواع المعاملات

وهو قائم عليهم أي يصب أفرادها من يوم الوقف وتصرف إلى مصرفها أم يتبع في ذلك شرط الوقف وهل يكفي في صحة الوقف خط الوقف والأشهاد عليه أم لا بد من علامة الحاكم القصرى يشترط الجواب بآنا شافيا شاملا لا زمت هذا الفصل أخذين وبالضرورة الوثيق متصين ولا حد منكم المسنون ﴿ ١٨٨ ﴾ في كل وقت وحين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم (أجاب)  
عنا الله تعالى منه بقوله  
الحمد لله وحده وقف  
المشاع صحيح ولا يجب  
التصيين لا في حياته ولا بعد  
وكانه يقع شرط الوقف  
فما شرطه وإذا لم يشترط  
الوقف شيئا يجوز فمقتضى  
الوقف من المال أفرادا  
يشترط أن لا يقع فيه مومن  
أهل المال وإن كان فيها  
ودسن أرباب السوء  
وهذا الوقف السد كبر  
يتجهها نافر الوقت  
ويجب فيه شرط ولا يكفي  
في السوء الخط الجرد  
بل لا بد من ستة شروط  
وخط الحاكم ليس يشترط  
وكلت خط السوء  
ليس شرط يفتى حاله  
عدلان وفروع الصيغة  
من الوقف تمت الوقف  
والله سبحانه أعلم (مثل)  
فهو وقف شرط واقفه  
أن الناظر على الوقف يقول  
ما يبدأ من ربه بمصارفه  
وجميع ما فيه من ماله  
ودوام منته وان أدى  
ذلك إلى صرف جميع  
ملكته ومنها أن الناظر

صحة البراءة بأمرها كما أمضى به الشيخ محقق العصر الشهاب الزمى أم لا وهل إذا ادعى  
انه قصد تسليم المطلق على صحة البراءة يصدق بيمينه في ذلك لظهور القسرية فلا يقع  
عليه المطلق أم يقال هذا من باب تنقيح المطلق لأن باب تخصيص المصالح فلا يصدق  
في ظاهر الحكم ولكن يدين فأجاب بأن المصنف ان قصد بطلان المطلق لتطبيق المطلق  
بأمرها واقع إن هذا القدر الجواب منه والأدلة بوضع به شيء ثم إن من وقعه وحده وقصد  
بطلان الساقى الأغنياء من الأول وطبقه لم يضعه والأوقع هذا حاصل ما أفنى به شيء  
وسيدى بحسب ما طلعت عليه فإن صح عنه خلاف ذلك أمكن تأويله حتى يرجع إلى  
قرائه انتهى ما رأيت في فتاوى الجلال الزمى وأقول كذلك أن يوجد البطلان الزمى نفسه  
ما يضاف إطلاقه ما قصروا به يؤول حتى يرجع إلى ما قصروا به ذلك ما رأيت في فتاوى  
لمن قال لزوجته أن أبرأني فأنت طالق قالت أراك أنت طالق وهما لا يعلمان القدر  
لأمرانه فهل يقع طلاقا بآنا أم لا فأجاب بطلاق رجيا وإيراد المثل انتهى هكذا رأيت في  
فتاوى وأخلاقه مخالف لهذا القصر ولما تقدم من التخصيص في كلامه بآنا فبطل ذلك على ما  
إذا قصد التلخيص بطلان الأول على صحة البراءة ولم يقصد بآنا الأغنياء من الأول فانه  
حيث يقع رجيا كما عرفت مما سبق أو يحصل على الصورة الأخيرة السابقة فيها مثله سم من  
شيء وأبى أن يرد شيئا من هذا وإنما من تنويع البراءة ومقتضاها وقع الطلاق إلى آخره مما سبق  
فراجع ولما قال شيخ الإسلام زكريا لو قال أبرأني من دينك فأنت طالق ما أبرأه منه وهو  
مجهول لم يطلاق لعدم وجود الصفة انتهى قال الزمى وهذا إذا لم يقل بعد البراءة  
طلقت فإن قاله نظر إن هذا مقتضاها وقصد الأغنياء من الأول وطبقه الثاني الأول لم يقع ولا  
وقع وأما لو قالت له إن طلقني فأنت برى من صدقي فطلقتها لغير هذا الصفة وجب جهر  
المثل عليها وإن حمل الفساد كان رجيا ووجه الفساد في هذه المسئلة الأخيرة لتطبيق البراءة  
فانه يقتضى بطلان المسئلة فيها خلاف مذهب ولا حاجة لنا إلى الإطالة به فراجع في هذه إن لردته  
والتقاعلم ﴿ مثل ربه الله ﴾ في رجل قال لزوجته أن أبرأيني فأنت محبوبة فانت طالقة  
ولم يقل فضة ولا غيرها والحال أن المحبة عندنا لا تطلق على نوع من الفضل وعلى كل  
عشرين فائدة صغر فهل إذا أصحته ما يقتضيه فوازي يقع الطلاق أم لا انتهى لا يجوز  
(الجواب) أن تويا بذلك محديات التوازي وقع الطلاق بآنا لوجود المطلق عليه بشرط أن  
يكون الإصدا على الفور أن كانت ساذجة والأليكون الإصدا عقب حملها وإن اختلفت  
بنيانها وتصادف تلاخلاق لعدم وجود المطلق عليه وأما لو قال الزوج أردت القضاء فقلت  
الزوجة أردت القلوس بآنا صادق وتكادب فتبين أنه مهر المثل بآنا لا بدى  
عليها ميتا حتى تحلف وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما قاله أراد كذبه الآخر فبما

لا يجوز أكثر من سنة ولا يجوز أقل من أجرة المثل إلا إذا حدث بالوقف خراب يحتاج إلى إعادة ضرورية أراد  
كلية ليؤجره الناظر قدر ما يحتاج إليه من المهر فهل إذا خلفه ذلك شرط الوقف وأجر زوجته لا ولداده منه حلوا من  
وقف متى بنت الرحوم الشيخ سعيد الشهير بأمرنا الذي حمل ما عتبه لازما سابقا لم يصار الآن في حوز صالح انتهى والحالة

أن في العلم المذكور ثلاثة أجدرة فالثمة بشيها وإنما كان يحتاج إلى جدار واحد ثم أحدث الناظر فيه مجلسا وغرانة ثم جعل في جنب الخزانة ديوانا يختصه وقاعته وما جعل فيه الديوان الشغل على شمس وقاعة هوائية من أرض الوقت ثم جعل فوق الديوان مجلسا يخافه يكون ملكا ﴿ ١٨٩ ﴾ معلقا وجعل الحبس والخزانة حكرًا صينًا ولم يصل

للأرض حكرًا أيضًا فإلى  
ربع القلعة هربوا عندهم  
حيث أنه من المستحسن  
وأجاز الله بعض المستحسنين  
حياته والمجلس لم يجره  
فهل يكون شديدًا لخاصته  
وعلى ما كان الشرع جبه  
على عدم ما أحدثه في  
الوقت إذ أضر بالوقت  
وإذا أضر بالوقت بحاسب  
بما يقول أهل المعرفة أو  
بحاسب بيمينه فلو لم يقطع  
في كل عام من مدة الوقت  
جاء يأتى يستوفى ما هو له  
أم لا أو فهو الجواب خلا  
تقع الله البعيلين بكم على  
الدوام آمين (أجاب)  
رضي الله تعالى عنه الحمد لله  
الهم وليتألموا وهداية  
الهداية قول الله العزير في  
السلامة الشيخ عبد الرؤف  
التاوى في حاشيته يسمي  
الوقوف فروع وحينئذ  
النظر عند الإطلاق  
حذف الأصول والفصل  
على الاحتياط والاجابة  
باجرة التل أو غير نفسه  
ومحبوه وإن أدركه  
وعينه الاجابة فما ذكره  
ظهر بما ذكره السلامة

أردم اثنين ظاهرا ولا شيء عليا لأنكار احدهما الفرقة لم أنماد الكلب وصدق استحق  
الزوج المسمى وهذا مدسكوري كلام فتاوى عبارة الأمداد لوقال طفتك بالف أو بالف  
دوم وقد دراهم لأغالب فيها وادعى أنه أراد الفرقة وصدقته وادعت لها أرادت  
القلوس وكلها أو حكمه فان صدقتها في ارادة القلوس وفي ذلك وادعى أنه أراد الفرقة  
وكذبته بانت ظاهرا لا تشكك الصفة ولا شيء عليا فبعضها لا نستكراه الفرقة في  
التأنيب واكثر حالها في الأولى ولا بد فيها من بيننا فان ماد وصدقته أو ماد  
وصدقته استحق عليها المسمى وسككتا بين ظاهرا بلا مال لوفات أرذا الدرام وقال  
أردتها دونك انتهى على الأمداد وإن أطلقا المصديقات ولم يقصدا شيئا لظاهر أنه كالم  
أطلقا الدرام يصح أن أصل الدرام والمصديقات المأخوذة من الصفة والمأخوذة على  
غيرهما من قبل الترمص وقد ذكر في الصفة أن الدرام عند الإطلاق تحمل في المبلغ المميز  
على نقد البلد وفي المطلق على دراهم الإسلام الخالصة قال فلا ينع باعطاء منشوش على  
ما صحه ما توزع ما انتهى وفي مواضع أخرى من الصفة وإذا أطلقت الدرام في المبلغ  
المميز زلت على غالب نقد البلد والمطلق زلت على الدرام الإسلامية انتهى فغيري  
ما ذكر في المصديقات فيما يظهر وحينئذ فلا يقع الطلاق بالمصديقات العاصي في صورة  
السؤال لأنه خلع حلق على إعطاء ما ذكر فصل على دراهم الإسلام الخالصة والله أعلم  
(سئل رحمه الله تعالى) إذا قال الزوج إن رجعت على كذا كذا من صدقات أو غيره  
فأنت طالق فإذا أصبته يقع الطلاق رجعيًا مائتا وكذا إن قال لها إن آتيت لي كذا كذا فإني  
أو قبضتي أو أتيتني كذا كذا فأنت طالق أو حنت بالله بدلت آتيت فإذا حصل المطلق  
عليه يقع الطلاق بئسًا أو رجعيًا أهونا (الجواب) الذي يظهر أن قوله رجعت على كذا  
وكذا من صدقات أو غيره نظير قوله إن زددت على كذا كذا فأنت طالق وقد تعرض لسئلة  
أرد التوضيح قال السئلة الرابعة والستون قال إن زددت على صدقات فأنت طالق قالت  
ردده عليك أورد الله عليك قال الاحتف قد حكى عن بعض العلماء أنه غير صحيح  
رجع قال والذي يفتي به أن ارد صحيح وأن الطلاق سه يقع بئسًا سواء كان حينًا أو دينًا فإن  
كان دينًا فهو برأة وإن كان مينا فليكن انتهى وبطل ذلك أجاب المحسن المتقي الخ  
ما ذكره الاخر وقوله إن آتيت بالله يعني الإصغاء كما صرحوا به قال في شرح المنهج  
وكالاعطاء الأبد والمجن انتهى فغيري فيه تنصيصه وعبري الصفة فهو إذا حلق بإعطاء  
مال أو أتيته أو بعته إلى آخره قال ابن القيم قول الشارح يعني إن جبر أو أتته أن كان مصدرًا  
فالتصريح فهو يعني المجرى أو مصدر أي بئسًا فهو موافق لشرح المنهج انتهى قال في التمهيد  
وإن قال أن أو إذا أصبته افتشاخت فأنت طالق فكل ذلك أي لأرجوع ولا يشترط القبول

المذكور أن الاجابة المذكورة غير صحيحة حيث أجروا بوجته لا ولادة لكنهم ما جبروه ولما شرطوا الوقت وحيث أضر بالوقت  
أجبروا على ما على هندو وغيره ما قرأ من بني الله الوقت ليعاد به الوقت كما كان فقار يبعده هو الذي جره كده من ماله متديب فلا  
أرض لله ديوانه ما جرة التل لأرض الوقت مدققة لها مملوكة التمدى بها وإن أضر عمارته المذكورة بالوقت فهو يظلم

ان شارك جميع ذلك الوقت ولا شيء من ارضه فلهما جوارا وأخشا به الملوكة مع بيعهما من جبر الوقت وشبهه أخذها مع فراخه أرض ما قسم من ذلك الوقت كأمروان ﴿ ١٩٠ ﴾ اختلطت ولم تقسم الزم الهدم حيث لم يتركها لجهة الوقت

فقط لكن يشترط الاصل على القول قال في التصة والرأفة في هذا الباب مجلس التواجب السابق بأن لا يقتل كلام أو سكوت طويل حرا إلى آخر ماله ويكون الطلاق المذكور بأشكاله ظاهر وقوله أو قبضتي أو قبضتني كذا كذا جوابه ان الطلاق في التصديق على القبض أو الاقباض يكون رجيا إذا عوض لأن الزوج لا يملك ما قبضه إياه الزوجة ولذلك لا يشترط فيه التورية الا لا يملك هو لم يملك على صفة فحق وجدت وقع الطلاق رجيا ومباراة النهاج مع من من ترحمه لأن جبر وان قال ان القبض أو أدبت أو مات أو مضت إلى كذا فانت طالق فالاصح انه كسائر التصاليق فلا يملكه لأن الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاصل يقتضيه حرا ثم ان دلت قرينة على أن قصد الاقباض التملك كأن قالته قبل التصديق طلق أو قال فهدا ان قبضتي كذا نفسي أو لاسره في حوائجي كان كالأصل فيما يقصده فيعلم حكمه السابق ولا يشترط للاقباض مجلس قلت ويقع رجيا ويشترط لتحقيق الصفة في صفة ان قبضت منك لأن قبضتي على المقول للمعد أخذه مختار يده منها أو من وسك عليها بشرطيه السابق فلا يكتفي بوضع يده فيه لأنه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا ولو مكره وحيلت بيع الطلاق رجيا أيضا هنا انتهى ما أردت قلته من ان قصد نظير ان الاقباض كالأصل من حيث الاكتفاء فيه بالوضع يده فيه وان لم يأخذه يده بخلاف القبض مع الاكراه دون الاقباض فلا يحصل مع الاكراه وانما أحاط بالصواب وقوله أو عتيت بدل أعتيت كان هذه الكلمة بمعنى أعتيت أو أعتيت فلولم انها تسمى حكم ما هي بعتاء والله أعلم (مثل رجاء الله تعالى) اذا قال لزوجته وهي حائض ان أبرأني على طالق فعل اذا قلنا التبريع يجب علينا ان نبرأ من الله تعالى على الزايق وقوله الطلاق أمثلا (الجواب) لم يشترط لوقوع الطلاق ابرأها فورا كما رجى في التصة ومباراتها فحق ان ابرأني لابد من ابرأها فورا براءة صريحة عقب عليها والابتنع فانتا بضمهم بأنه يقع في الثانية مطلقا لأنه لم يأت بها بالعوض فغلبت الصفة بغير مخالفة لكلامهم ومن ثم قال في التلامذ في خلاصة طالق على ألف ان شئت فليس الباب اعتبارا للتورية لوجود الملوحة أي فكذا الأراء فيه ملوحة هنا وزعموا انها لا تحقق فيه الوضعية ليس بشيء كما هو واضح على أن أمروا أن القول بأنه استألف ضيفا انتهت بمباراة التصة وانما أم (مثل رجاء الله تعالى) اذا قال أو الزوجة أبرأك وقالت هي ما أبرأته من المصدق منهما أمثلا (الجواب) لا يثبت بمجرد قول الرجل أبرأتك برأيتها فتكون هي المصدقة بينهما بحيث لم يكن مع أيها ما يثبت بالبراءة والله أعلم ﴿ مثل رجاء الله تعالى ﴾ اذا قال الزوج لزوجته ان استغنى سكتا كذا محمدي مثلا فانت طالق قالت انفسها من الدرهم التي لي عليك والحال ان لها عليه حق الوقت يعني من الاضعة أو قالته خذ من فلان هل يحصل الاضعة بهذا الاشياء وضع الطلاق أم لا ﴿ الجواب ﴾ لا يحصل الاضعة بشيء مالم يذكر عند الطلاق لأن الطلاق

واذا هدما غرم مثلها أو قبضها لوقت وكصرف التبريع في مثل الهدم ويؤلمه الاجرة لندبها ملكه بأرض الوقت لا يضمن حين لم يملكه مستعمل لأرض الوقت في ملكه ويؤلمه لندبها وأرض قصها ان قصها بغيره والخاص ان الصور ثلاثة ان أحدها الوقت كما هو صورة السؤال الزم الهدم الأرض لنفسه ان الوقت واجرة التملك الوقت مدق وضع يدق الاجارة فاقصد الصورة الثانية أنه لم يضر بالوقت وقيل تضمنه نفس الوقت فغير يترك ذلك لجهة الوقت ولا شيء وان طلب قصه هداه وغرم أرض مله منه من بناء الوقت ليعاد به الوقت وعمل التبريع المذكور ان لم يتبرع الموقوف كما كان عليه والأمين الهدم الصور الثلاثة ان لا يتبرع الاقباض فهو بالخيار ان شاء ترك ذلك لجهة الوقت بشرط ان لا يتبرع الموقوف التبرع المنوع عنه فان تقبض من الهدم وقت الاقباض

جميعها كاذبا اختار الهدم وغرم لجهة الوقت المثل في المثل والتبرع في التبرع وإذا أخذ منه بدل صرف طلق لجهة الوقت قدر في كلا الصورتين يؤلمه أرض ما قسم من الوقت واجرة المدة التي وضع يده على الوقت فيها بالإجارة القادمة والله سبحانه وتعالى أعلم وأجاب سيدي ومولاي مولانا العلامة الشيخ حران المرحوم الشيخ عبد الكريم السطار فضالاه

بمقبوله الجدة شرط الواقف كنص الشارع لا يجوز مخالفته فلو آجر الخولى الوقف كذا من سنة لغير ما يستند  
الواقف من إخراج الحاج لصلاة ضرورية فإجازه فاعده يجب فسخها أداما فساد وإزالة المصلحة كالو آجره ولم  
يشترط مدة الاستيفار ولا يكون مخالفا بإجازه ﴿ ١٩١ ﴾ من زوجته لأولادها عنه فتصح ان كانت خيرا

كان تكون بمسنة عشر  
فيها اجرة مثلها عشرة عالم  
تجاوز المدفون ليس فانظر ان  
يبنى بأحداه في الوقت  
بالمنفعة ولو بمكر ولو  
برضى بعض المستحقين  
الوقوف عليهم فان لمسه  
كان حذبا ولو مكره رفع بانه  
ان لم يضر بالوقف فلو كان  
أضر فهو البيع لانه  
ظهير من خلاصه لانه لا  
يكفه دفعه لانه من  
الضرر بالوقف والارتفاع  
به يافيه من التصرف فيه  
بأرض في الوقف وأنى  
كثيرا به فذلك لسوقه  
بأقل التيجين من زرع وغيره  
منزوع جبال الوقف في  
صورة الضرر والعدم  
تكن بقية الوقف كفاية بما  
يجب دفعه لمتولى الباقي  
تدفع له الفقرة مرة بعد أخرى  
حتى يوفى حقه والله سبحانه  
وتعالى أعلم انتهى كلامه ولانا  
العلامة سيدى الشيخ  
ابن عبد الكريم أدام الله  
كمال النفع به (مثل أرضى  
الله عنه ما صورته في وقف  
على صالح المجدد الملا سق  
لهادخل والى اليلد سق

سلقى على ما يصدق عليه الأصالة وليس ملاذكر كذلك قالى الأيمان من الضمة او حلف  
ليحيطه دية يوم كذا ما حلف به أو عوذه عنه حيث لان الحوالة ليست أشبه ولا أصالة  
حقيقة وانما أشبهته اسم أنوى انه لا يفسد به وذمة مشفوعة بمقتضى كالتوى  
بالأصالة او الإقرار بمذمة من حده وقيل في ذلك ظاهره بانما على المحدث لو كسب أو ضمه  
له ضامن ثم يفرقه لمقتضى أن التعويض او الضمان كاف حيث طار في الطلاق ان وجهه بالحكم  
لا يفسد به انتهى وقول الضمة أن وجهه بالحكم لا يفسد به في غاوى شيخ الإسلام في الايمان  
أيضا انه ان كان الخالف من معنى عليه ذلك لكونه قريب عهد بالإسلام أو نشأ يا دية بيده  
عن الأصالة أو غيره فهو جاهل لا يثبت بما وقع انتهى ورد في الضمة في الأيمان وفي الطلاق  
ثم ان جاءت بالزوجة فوراً الى الزوج وأصله هو الشخص ليدفعه فله مع حضورها  
مخاطرة فاصدقه من جهة التعلق كى كافتته في بعض الفتاوى تخلص الضمة فانقره  
وفي الروضة الدال من اعطينى أقاماً تعلق فبعت على يد وكيلها قبضه الزوج لم يعلق  
لأنهم لم يمسحوا وكذا لو أعطته من الألف عوضاً أو كان لها عليه ألف ففاسدا لم يعلق ولو  
حضرته وقالت لو كيلها لحافظ أسأله الله اليه فله غلقت وكان فكيفها الزوج من المال  
المقصود أصالة الله التولى انتهى بحره والله أعلم ﴿ مثل رحمه الله تعالى ﴾ الدال  
لزوجته أن اعطينى مالى فانت طالق قالت له ما مالك ضللتك كذا وكذا فأعطته  
فهمم الخرق قالى عندك مال غير هذا والتعلق على المال الذى عندك قتلت حلاكمه قول  
يصدق ولا يفسد الطلاق إلا بأصله ما دام بهام لا حوتاً ﴿ الجواب ﴾ أعلم أى مثلت  
عن هذا باضاح صورة السؤال إلى آخره ومضى الجواب انه لا يقبل منه ذلك ظاهره ويقع  
عليه الطلاق بأعطائه الورقة المذكورة والسلى يظهر التفسير جريان التضمين الذى  
تقوله الأدرى في التوسطوا اتفق بين الروضة والشرح من بعضهم وصارته مثل من قال  
لزوجته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم وقف ساعة وقال دارزها أيضاً فهل تربط الضمة  
الأولى بالتيه حتى يكون المطلق ملققة واحدة أجاب ان كان ملا ما على الصنتين معا واقطع  
كلامه لعنق نفس أو غيره من الإحذار لسلقى الحكم بمسا وجوداً وعدماً وان قطع كلامه  
قصدا لعلق الطلاق بالذكور أولاً وان لم يكن حلالاً فى أول كلامه وجدله ان يضيف الثانى  
الى الأول فلويا ذلك من قصر الزمان بحيث يبدل كلاماً متصلاً لزمه حكمه في إيقاع طلاقه  
ويكون ذلك كتاباً في الإضاح وان سكتان في وضع طلاقه فلا يقبل انتهى ما شبه الأدرى  
ومنه يؤخذ انه لا يقبل قول الزوج في صورة السؤال لى عندك مال الخ لان كلامه هذا  
يفيد رفع الطلاق الذى التزمه بكلامه الأول فان قلت قد صرح أئمتنا الشافعية بان ما لا يملك  
الامن قبل التخصيص يصدق فيه وهذا من قلت هو لو قال ذلك ولا تقبل منه ولكن حيث انحصر

محلات الوقف المدة للاستغلال في العبد المذكور ووسعه بها وخرج به من جهة الدين والعرب وادخل فيه أرض وغيره  
رضى مالكها وحل عامة اهل البلد على الصلاة فيه فببب ذلك ربح الوقف وصار المسجد الآن خراب لعدم  
قوة البناء من الأصل وصاروا الزيادة المذكورة بهذا تركه محبيرة مستثنى من الصلاة فيها بل صارت محلاً لا وساخ

الناس وماوى لهم فليخرج والاخادق والتمائم وتقليدها بلك ونحوه ولم يتم امر الوالى الى كانت هذه الزيادة من اجده  
 قبل تافه الوقت المذكور ان يدخل في الوقت مخرج حه ويصعب للاستقلال بظهور الصلحة في ذلك الوقت والوقت والجمد  
 وحتى يبق دخله فخرجه ام لا وهل يجوز اخراج ١٩٢ في الارض المنصوبة او فيها وكذا اخراج ما روي

في الاول على ما ساءه وترتب عليه وقوع الطلاق بدعه صار قوله الآخر مخالفا لما وقع  
 من ذلك الحيلة الا ترى ان النقص لو حلق الطلاق على فعل شيء وقوله وادى ان صفة  
 كان نسبيا قبل منه فلهذا لا يطلق ولو ادى انهم بصفه لم ادى بعد بروت فعله ان فعله كان  
 نسبيا لم قبل منه دعوى السباغ قال في النسخة كما يشهد الاذرى بنحوه واقتبعت به مرارا لتناقض  
 في دعواه فقلت الى آخره فان قلت ليس في صورة السؤال تنقص لاحتمال انه نسي عند ذكر  
 الاول ما ذكره فاني قلت لو نظرنا لذلك كانت مسألة النسخة كذلك ففصل ما نسي الخلف او  
 التعلل وان لم يكن الفرق باسم في أصل الفعل وانما في مسألة السؤال لم يك ما دامه ثانيا ولما  
 انقص على ذكره وصق في بعض الفتاوى فيما اذا قال الزوج لزوجته انت طالق فقلت له  
 او الحاضرون طلق فقلت فقال وبالثلاث تفصيل يجري تفصيله في مسئلتنا كما يمل من  
 سبر مابق وما هنا هذا الذي ذكرته من عدم قبول كلام الزوج فانهم بحسب الظاهر  
 اما باننا فلما رد على ما في نفس الامر فان قصد التطبيق على الثاني ولما حصل له التبيان  
 عن ان يذكر فلا خلاف باننا الا بطله جميع ما حلق الطلاق عليه كما لا يخفى والله اعلم  
 في مثل وجهه الله تعالى في رجل قال لزوجته ان ايتيني بكذا او وهيتي لي كذا  
 او فلت لي كذا ما انت طالق فلو يصير فوراً أم لا (الجواب) لم يصير فوراً ان كانت المرأة  
 حرة والحق بها المباشرة والكاتبه سواد الحاشرة والغاية بعد علمها في الامايج  
 وغيره والمراد بالفورية كما في النسخة مجلس التواجب السابق وان لا يخلل كلام  
 او سكوت طويل حرراً وقيل علم بغيره الى آخره ما في النسخة وهكذا كل ما دخلت عليه ان مع  
 ذكره عوض وكان اياها كما صرحوا به والله اعلم (مثل وجهه الله تعالى) اذا ابرأ ابو  
 الزوجة الزوج من صداق بنته فقال الزوج ان صاع ابرأوك فانك طالق فهل يصح هذا  
 الابد وضع به الطلاق او صواب الذمت في البراءة ام لا فتوا (الجواب) ابراء أبي الزوجة  
 من ابنته غير صحيح حيث لم يوجد منها توصيل فإطلاق الملق على هذه البراءة غير  
 واقع لان ابراء الأب كبراء الشبهة وهو غير صحيح وبعبارة النسخة امن بعضهم في ان  
 ابراء هي وابوها براءة أو امرتها بدم وغرهم وبوجه بان التطبيق ببراء الأب كمو  
 ببراء الشبهة انتهت وفيها ايضا اذا حلق الطلاق بنحو ابراءها اي الشبهة من صداقها  
 لم يقع خلافا لمسي وان ابراءه لا يبرأ انتهى ثم انهم الزوج الطلاق في صورة السؤال  
 كان كاله الأب طلقها وأنت برى من صداقها فلو وقع رجوعاً كافي الروض وشرحه  
 لتبيح الاسلام فان التزم الأب بذلك درك براءة الزوج كأن قال وضعت برأتين من الصداق  
 بانت ولزمه موائيل كافي الروض والله اعلم (مثل وجهه الله تعالى) اذا قالت

فيمن السو ح لا كيف  
 الحكم في ذلك فانتونا  
 ما جرين غيا (أجاب)  
 هذا الله منه قوله الحمد  
 رب العالمين ما شاء الله  
 فوات الله بهم وفيها  
 للمصوب وهذا به انهم  
 يجوز لنا شران يدخل في  
 الوقت ما خرج منه ويصعب  
 الاستقلال ويصعب اخراج  
 الارض المنصوبة وما  
 للاكهار كما اخراجها  
 زيد من السو ح والله  
 سبحانه وتعالى اعلم (مثل)  
 رضي الله عنه اذا وقف  
 أحدينا وشرط على التاجر  
 أنه لا يبيع ولا يكرى ولا  
 يجر فهل يبيع شرطه أولا  
 فلا يبعه وصار خربا  
 فهل يجوز ان يبيع ويشترى  
 غير ما يكرى ويصر  
 يجر على مذهب الامام  
 الشافعي وكذا مذهب  
 الثلاثة أو فيها خلاف بينهم  
 نفس من فسلمكم وتضوا  
 لتا الجواب ولكم الاجر  
 والتواب (أجاب) رضي  
 الله عنه لم يجب تباع  
 شرط الوافق فيها شرطه  
 ولا يجوز مخالفته ولا يجوز

بيع الوقت بحال وان أدى الى شياع الوقت وتضمنه من جميع آله ثم حيث شرط الوقت عدم اجارها ولم  
 يصير الموقوف عليهم وجب على اذها اجارها بالتوقف عليه بتأقوا وان سالف شرطه بالتوقف عليه وجب على اذها اجارها  
 رضي الله عنه في اخرون وما اراضيهما المزدحم لشرط وغنهما انشا الوافق المذكور ان اولاهي انفسهما خاصة  
 مدة حيا لهما ثم من بعدهما على اولادهما واولاد اولادها ما تاملوا وتماقروا لذكور دون الاناث فبنت البراءة الصلحة

حياتهم إن احتاج منهم من كان فيه محتاج لا يسهل من الوقف الاطلاق بل أهل الوقف وإن خلت الدبر من الوقوف عليهم يكون الوقف على أمر به الصبات وإن خلت الدبر من ذكر كان الوقف على الفرد والمساكين وقطرنا لاحتجنا نفس المدس من وقفهما الأقل حد حياتها صفة وروجلا النظر من بعد محامى وقفهما للأثره للأثره من المسفين ذات صالح احد الاخيرين الواقفين المذكورين من أخيه صلح ﴿ ١٩٣ ﴾ المذكور وهو الاثنى من الواقفين المذكورين

الزوجة لزوجها طلقني فقال لها ان ابرأني من صداقتك فأنت طالق وقالت أنت بريئة من  
صداقي الصاجل والأجل وبيع المطلب ولم تقل كذا وكذا فصح برأيها وبقي الطلاق  
أولاً والصدائق ان كانت فيه زكاة ولم تعرف الزوجة قدره فأبرأت مراداً صداقتها  
يصح الإبراء أولاً الفتوة (الجواب) اما من السنة الأولى فان كان كل من الزوجين مالاً  
بشأن الصداق وهي رشيده ولم يعلق به حتى الزكاة وقع الطلاق باناً لوجود المعلق عليه  
ولا ينج من ذلك زيادة الزوجة وبيع المطلب اذا وافقت الخاضع في صيغة المفاوضات  
وأما الصالح فالدار في وقوعها على وجود المطلق عليه حتى وجد وقوعه وان وجد منه  
زيادة كما يشهد به سركلامهم والدرك أيضاً وما يرشدك الى ذلك قول النجاشي في الخلع  
وان قال حتى خضت لي ألباى فأنت طالق حتى خضت طلقته وان خضت دون الألف  
لم يطلقي ولو خضت ألفين طلقته كل في الخفض لوجود المعلق عليه في خضتها بخلاف  
طلقته على ألف فقبلت بالثمن لان تلك صيغة مفاوضة تقتضي التساوي كما مر انتهى  
كلام الخفض أو هذه صيغة تعليق لا تقتضي الوجود المعلق عليه بل لو وجد في كلام الزوج  
قول وبيع المطلب كان الحكم كذلك فيقال في الجواب حيث أن كان كل منهما مالاً  
بشأن الصداق وبيع المطلب وقع الطلاق باناً والاملاط لا حاجة الى قولهما  
كذا وكذا وكلام مشعور من هذا فقد نقل العلامة ابن قس في حواشي الخفض من  
فتاوى السيوطي سنة رجل قال لزوجته ان ابرأني من بيع ما يرضي لك فأنت طالق  
فأبرأ منه الجواب ان كان القدر المبرأ منه صلوا مصحح المرأة ووقع الطلاق بالتساوي كان  
جهولاً لم يصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة انتهى ملخصاً فهذا عالم بطل فيه الزوج  
ولا الزوجة كذا وكذا وفي ترتيب المتن لا يسلاوي سفل رجل قال ان ابرأني زوجتي  
من حال صداقتها على وقدره كذا وكذا ومن حقوقها على مالي ثلاثاً والمرأة غائبة  
من بلد ثم أبرأته بعد مضي شهرين فهل يقع الطلاق اولاً الجواب ان أبرأته حال بلوغها خبر  
الصالح وهي رشيده فالقصد ما أبرأته منه وهو عالم بقدر حقها أيضاً وقع الطلاق  
المذكور والاملا انتهى وفي فتاوى السلامة ابن زياد البني اذا قال لزوجته ان ابرأني فانت  
طالق وادعى أنه أراد من بيع حقوق الزوجة فقالت على الفور ابرأني من بيع حقوق  
الزوجة وكأما ما عني به حقوق الزوجة وقدرها السلم المتبر في صفة الإبراء وقع الطلاق  
باناً وابلها على الحقوق المذكورة أو عليها أحدهما دون الآخر فلا خلاف وان لم يرد ذلك  
بل أطلق ولم ينوياً وأبرأته من بيع حقوق الزوجة وكانت حاله بهلوق رجياً كما حقه  
الولي أو زوجه وأقر عليه السهمودي انتهى وهو ظاهر وأما أصل ما أسئلة الثانية

(٢٥) (حاشي) موافق بانتظر عليه من البنات وغيرهم أم لا أم كيف الحكم في ذلك أم لا ما جوبون (الجاب) ورضي الله عنه، ثم يكون للاختراع من لهو هو السدس من الوقت الأسفل من حيثها هو الباقي من الوقت يكون لها صيب أسفقا بها بشرط الواقف ويلزم الضامب المذكور البر والصلة البتت المتعاضدة مادامت محتاجة دون أخنها لعدم حاجتهما والنظر

إعاصیبِ حَیثُ کَانَ رَشِیدًا عَلَیْهِ سِرُّ الْوَلَدِ وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ (مَثَلٌ) رَضِیَ اللَّهُ عَنْهُ فِی خُصْصِ وَقْتُ دُیَارِ أَوَّلِهَا مُشْفَقٌ عَلَی قَتْلِ وَحَرِّثَ وَمَلَوْفٌ مَنَعَهُ عَلَی خُسَدِ أَوَّلَامٍ عَلَی أَوَّلَادِهِ عَلَی أَوَّلَادِهِ لَدَهُمْ ثُمَّ عَلَی أَوَّلَادِهِ لَدَهُمْ ثُمَّ عَلَی سُلَالَتِهِمْ وَخُصْمِهِمُ الذَّكُورُ وَالْأُنثَى سَوَاءٌ یَتَدَارُونَ ذَلِكَ خُفِیَةً بَعْدَ ﴿ ۱۹۸ ﴾ خُفِیَةً وَدَرَجَةً بَعْدَ دَرَجَةٍ وَتَسْلَا بَعْدَ تَسْلٍ وَغُصْبٍ

[illegible]

بعد حقب آخر الطبيعة العليا  
كحبيب الطبيعة السفلى  
على ان من مات منهم بورك  
ولده او ولدوا أو أسفل  
من ذلك اتفق نصيبه من  
ثقت لولده او ولد ولد  
وان سفل ومن مات منهم  
من غير ولد ولا ولد  
ولا أسفل من ذلك اتفق  
نصيبه من ثقت الى من  
هو في درجته وقرى  
طبقته صفاء الى ما يستحقه  
من أصل الوقت انتهى  
المراد من نص الوقت  
فإذا كان الوقت المذكور  
الى اثنين مثلا ولكل واحد  
منهما اولاد ذكور واناث  
ثقت أسدهما فخصني  
نصيبه اولاده الذكور  
والاناث كما هو شرط  
الوقت ثم مات أحد  
الاولاد الذكور بن من غير  
حقب فهل تكون حصه  
اليت هذا لجميع أهل  
درجته من أهل الوقت  
أم لا هو بمحاصة وإذا  
كان شخصان أهل الوقت  
لهما بن من أهل الوقت ولكل  
من الاب والام أب وأم  
من أهل الوقت مات

أبو الإمام الأمام سهل لما لم تأخذ من الجهتين من أيها وأعلن مثلها أبو النضض المذكور في أنه وأبى هل يأخذ الزوية من الجهتين فإذا أخذ كل منهما من الجهتين سمات من النضض المذكور قوله أن يأخذ من الأربع الجهات لا تقدم أن ذلك كان مستغنا ليه وأدعو هو يستحق نصيبهما بعدهما ألا وفي استغناقي الفقه والأربع المتصل من الوقت المذكور الأماكن

الوقت بكثر المستحقين بحضور موت خلاو ابتدأ بإجارة الوقت شهر الحرم الى منه ثلاثا فاحد المستحقين في ثلث السنة هل يستحق حصته كامة أم يستحق نصف جده من السنة لا لا يستحق شيئا أفترنا أو وهو الجواب ما جوبن غير المستحق ولما (أجاب) رضي الله عنه لم يضمنه الاخوة دون ﴿ ١٩٥ ﴾ بقية اصل الدرجة كما اشتره النضر ابن عساكر

الزولية وقفا ولا دعو طلق هذه السامعة فقال لها اذا احببنا يكون غير ارشاه الله تعالى ظا  
 اصحابا مات عليه القول فقال لها ابرئني فقلت انت بري من جميع ما كذب به المرأة على الرجل  
 على خلافى الثلاث فقال ان طالق ثلاث ثم ذهب الى النخل فحتموا خلت الزولية التي شرط  
 و عنها فقال انما خلعت الابطحما فيما تقدم من الكلام يرجع النخل ووقف الزولية فقلت  
 انت خلعت مني اليراء عند الطلاق ولم تكرر النخل فكيف يكون لخال افتوت (الجواب)  
 لم الق على لصريح في خصوص هذه المسئلة والذي يسهل على زوجها وقوع الطلاق بالسي  
 فيموز الرجل نفسه واولاده بارولية وليس لها النفع اما لو اطلقت على الزوج خلقتها بالرجوع  
 مالا ذكر وقد حصل منها المطلق عليه واما تأييد لا يلزم اعادة ذكر النخل والرواية اذا لا يلزم  
 القبول في صورة الطلاق من الزوج بين الطلاق والارجاع كما يفسح بذلك كلامهم بل في كلامهم  
 ما يفيد عدم لزوم اعادة في غير صور التعلق في فتاوى مدر مثل من رجل تشاجر  
 هو وزوجته وها عليه عشرة ذهب وهي حامل فقلت طلقني واما ركن من عشرة الذهب  
 وأكمل الحمل ثم قالت ابرأك من القدر المذكور وتسلمت ثم اكتمت زما طويلا وتكلم  
 مع الخاصرين ثم قال لها انت طالق انت طالق أنت طالق فاصدا جوابها بذلك وقصد الطلاق  
 على البرائة المذكورة فهل والحالة هذه تقع عليه طلاق بأية البرائة ام لا فلا ويكون مستندا  
 لطلول الفصل ام كيف الحال فاجاب وقع عليه الطلاق الثلاث عند الاطلاق من جهة  
 الاراء انتهى وحكمه يوقع الثلاث في الصورة المفروضة لم يظهر له غير وجه له اذا  
 وقعت الاولى من البرائة فيبقى عدم وقوع الثانية والثالثة لوجود البيوتة الاولى لكن  
 رأيت حكما في فتاواه وقته منه حكا ذلك ايضا العلامة السبلاوي في زنيه ثم رأيت  
 في موضع آخر من فتاواه مائة مثل من فوض تشاجر مع زوجته فقلت طلقني فقال لها  
 ابرأني طلقك فأبرأني من عشرة ذهب وتسلمت بما في بطنها واجرة اقاضي وهي ستة  
 عشر نصفا ثم بعد ذلك سكنت سكنت فقلت له طلقني فقال حتى يحضر شيوخ البلد فحضر  
 البعض فقال أنت طالق أنت طالق أنت طالق فاصدا بذلك البرائة فهل والحالة هذه تقع  
 عليه طلاق واحدة بأيا ام الثلاث ام كيف الحال فاجاب من طلقها على عوض بابت بالاول  
 ولم يلقها مائة ولا خلعت ثلاثا انتهى وهذا واضح ويبنى ان يكون الاول منه  
 فراجعه وما يستأنس به للفتاوى من عدم لزوم القولية في صورة السؤال على الزوج  
 وشرحه نفسه وان قلته الزوج بصفة وذكر عوضا كقولها اذا جاء ضد  
 او دخلت الدار فأنت طالق بالقبول فوراً وكذلك لو كان ذلك بقولها ابرأني كقولها  
 طلقني طلاقا يهد أو يدخل الدار فأنت طالق طلق بالسي عند وجود الصفة المطلق  
 عليها كسائر التعليقات وكما يحرموا الاعتراض من الطلاق للغير يجوز من المطلق

ليأمنه الناس ثم قال في النصة وجلس الطالب يمل بين يدي المدرس فكذلك اذا ما استأذنه فجلسه والاعلان وقال  
 في المنهاج مع النصة قبل ذلك ولو جلس في الشارع لعامة لم يفرقه تاركا الحصة او متعلا الى غيره بطل حقه منه وادراكه  
 اي محل جلوسه الذي الله ولو لم يعلن ليعود اليه والحق في ماله فرقه بلا قصد حود ولا عمد لم يطل حقه الا ان اطلق

خاركة ولولطر وان ترك متاعه بحيث يتقطع معاملوه عنه ويقاوم فيه الخ عافيهما ومن ذلك قهر الجواب لحيث كان  
الخصم ألف موشا لطلب العلم تلا وقرعة ليمودوا لخلق ولم تطل مفارقتها ولا استعلا الى فيه فيمنه باقي فيه لله  
الزام من مجلس فيه واقته والله سبحانه اعلم ﴿ ١٩٦ ﴾ ﴿ باب الجلاء ﴾ (مثل)

[illegible]

فَمَنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَسْمَعُ  
فِي رَجُلٍ مِنَ الْبَاقِ حُذُوبِ  
عَلَيْهِ جَسَدٌ وَهُوَ فِي  
وَصَمَّ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى  
جَسَدُهُ خُصِي أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى  
بَشَرُهُ بِأَشْفَافِ الْجَسَدِ  
الْمَكُورِ حَتَّى يَجُوزَ فِي  
الْبَاقِ دَاسٌ وَهُوَ وَجْهَهُ  
فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الْجَسَدِ  
أَنْ جِئْتَ الْبَاقِ مِنْ رَجُلٍ  
الَّذِي عِنْدَهُ الْجَسَدُ أَصْلُهُ  
عَشْرَةٌ وَفِي الْحَالِ فَجَسَدُ  
تَكُونُ الْبَشَرُ أَمْ تَكُونُ  
رَجُلٌ الَّذِي دَاسُ الْجَسَدِ  
الْمَكُورِ أَتَوَاتُ (أَجَابَ)  
وَضَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
بِقَوْلِهِ لَمْ تَكُنْ الْعَشْرَةُ  
وَلَمْ تَكُنْ أَيْ الْجَسَدِ دُونَ  
الدَّاسِ وَاللَّهُ سَمِعَ مَا صَمَّ  
● باب الثامنة ●

(سئل) أيسبغ الله تعالى عليه في شخص التماساً  
حتى يصل لخلق القصة  
ثم خضعوا عرف بها  
فلا تزل يمد مالكم  
يوزن له انصرف فيها  
اذ غلب على شأنه مالكم  
راض عنكم لا مسمع  
انصرفنا واولى  
وجد صاحبها ان يدفعه  
تجهوا هو راض افنتنا

(أجاب) حفظه الله تعالى قوله ثم حيث كانت الذكورة قطعاً المحرم فلا يجوز له التصرف فيها والا صودة فيعوز والحال ما علم والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنك صغيرة لا يعرف لها أبون منبذة في الزنق لا تلتصقها امرأ أو زوجها حتى كبرت ثم ولد منها عند اختها بكعة وذهبت لزيرة المدينة فباعت شخصي بدي القبطية المذكورة لها

أخوته يريد تزويجها من يد أخت مريمتها وتزويجها من شاء فكذلك القبطة وقالت لا أعراف لي أهلا وادعت البلوغ فهل ثبت أخوته لها بمجرد دعواه أو لابد من الأثبات بالبينه وهل تغير المرأة التي هي عندها على صلح دعواه أو يوقف الأمر إلى حضور مريمتها وهل لو فرض ثبوت ﴿ ١٩٧ ﴾ الأخوة بينهما وادعت البنت البلوغ فمن

صورة السؤال بل حكمها وقول السائل قضيوا بتصيل وجهه جوابه كما لم يسمي الحق عدم وجود المطلق عليه وقوع الطلاق وهو صفة البراءة لها أبرأه عنه لزيادة ربع محبة وهي لا يصح الإبراء عنها والمطلق عليه صفة الإبراء من جميع ما عتته الزوجة وقد صرح أئمتنا حتى في المكون المختصرة كقولهم لا حاجة بأمره لو علق الطلاق بأكل رمانة أو رقيق فبقي لبراءة أوجه لم يقع الطلاق لعدم وجود المطلق عليه وصار الشيع ابن جبر في مسكنه التلخيص الأخرى في حكم تعليق الطلاق بالإبراء لو قال إن أبرأتني من صداقتك فأنت طالق فأبرأه منه ولا يصح الإبراء من بعده لتعلق حق به بأن أبرأته أو أسألت عليه لم يقع الطلاق لأن القصر البراءة من الكل ويخرج عليه ما لو أسدنها عشرين نقالا وحل الحول عليها وهي في ذمته ثم علق طلاقها على البراءة منها فأبرأه لم يقع الطلاق لتعلق حق القصر بتقدير الزكاة منها لأن حق القصر يتعلق بطلاق الشركة فالبراءة من مقدار الزكاة غير صحيحة وقد صرح الثوري السبكي به أنه لم يبرأها وصارته النصف في الخلع في أشد كلامه لها منها الإبراء المطلق لا ينصرف إلا لوجود يصح الإبراء منه أنه لم يبرأها وانها لم تكتبه القصر محمد بن سليمان الكندي الذي عن الله عنه أمين محمد الجواب المذكور من أن إلى مولانا الشيخ حفظه الله وبهائمه ما قلناه أمام السؤال وهو أصح فاض على السؤال والجواب السابق فكتب عليه شيئا مألوفه شح الله بمباهة أقول وأنا القصر محمد بن سلون الكندي الذي عن الشافعية بالمدينة النبوية نسبة هذا القصر الذي نقل في هذا الهامش إلى القصر غريبة جدا ما لا أرى نقلت في الجواب فإن البراءة وقت من زيادة ربع محبة في ذمة الزوج يستحق الزوجة لأن البراءة انقضت عنها ويصرح بقولي لأن الإبراء وقع من أرملة محبة وتسع وثلاثين والذي لها في ذمة الزوج أو إمامة وتسع وثلاثون الأربع فأبرأها من أربع الزائد حالها في ذمة الزوج لا يخفى فكيف يقال ح ذلك أتى نعمت أن أربع الباقي في ذمة الزوج فزوجة وأما لا يقال لو طهرت أن أربع الباقي فزوجة لا نيت بمجة البراءة ووقوع الطلاق ولا حتى حيث لا يخرج ربع المحبة مما صح الإبراء فيه وأربع لها عليه كغيره وأما قلنا لو كان مرادها من الإبراء أنها في ذمة فقط فقلنا لا فرق بين جميع الزكاة وربع المحبة منها فإذا قلت أبرأتك من صداقي وقال لها الزوج أنصح أبرأتك فأنت طالق فبقي أن يقال صح الإبراء ووقع الطلاق لأن ما شاركها فيه المستحقون ليس من صداقتها وهي الظاهر أنه من صداقتها وهذا هو الذي لاحظته الرعي وغيره فقلنا لا يقتضاه لكنه ضيف كما صرحوا به بل ينبغي أن لا يبرأ قول الزبي في صورة ما قلنا لأن الزوجة فيه صرحت بالإبراء حالها مع البراءة عنه وهو ربع محبة فلم يوجد المطلق عليه الطلاق من جهة البراءة من جميع ما عتته الوقوع حتى عند

يصوص بلوغها فيه هل تصدق وليس له جبر على التزويج أم لا أم كيف الحكم في ذلك المشوفا ما جورين (أجاب) رضى الله عنه لا يثبت الأخوة بمجرد دعواه بل لا يثبت البينة العادة وإذا ادعت البلوغ لم يثبت أو الاحتكام لمن يظن هو تسع سنين صدق وإذا ثبت أخوته لها وليس له جبرها على النكاح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة طقت لها قطة وهي شاة تبيتها في الخلاء من ولدها فقدعت عندها فتولم يبرأ لها أتأشد عنها نأبارك الله في تلك الشاة وقدعت فتم كثيرة لمعدان صحت مدة من الزمان مات ولد الحرة الذي لقي القطة صهل وقدعت منه مدة من الزمان بمده ومات لبياء عصية الحرة تزوجها وقالوا أعطنا شحنا من قطة هذه الحرة التي نحن صحتنا فأنشأنا فيها فقال الزوج الحرة مخرقة وانقضت التي طقتها

حرم في ليل يضمنون عصية الحرة بعد أن ماتت من تلك القطة ويستغفرها الزوج أم يلعنون فيها قسمهم مع الزوج أم كيف يكون الحكم المخترا ما جورين ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) نعم الله بعلومه بقوله الحمد لله وحده ماشاء الله لا قوة إلا بالله كانت المرأة المذكورة قد عرفت الشاة المذكورة سنة ولكنها هي وابنها فلا شك أنها

ملكتهما وتكون بعدهما الورقة بحسب الجهات وان لم يعرفها او عرفها ولم يملكها فيقوم الورقة فانهما في ذلك فلا  
يمن التصرف والملك ان اراده وهذا كله في قلعة غير الحرم اما في فلاقت بقال واولاد الشاة منع لها والله سبحانه  
وقعالى امل ﴿ باب الوديعة ﴾ ﴿ ١٩٨ ﴾ (مثل) نفق الله به فحين ارسل مع رجل

ناقة على سبيل الامانة  
يسوقها مع ابيه حتى  
يوصلها الى فلان بالوضع  
القلبي فساقتها مع ابيه فلما  
كان وقت الغروب يدها  
مع الابل ففقدتها ونفق  
لها في الطريق ليسه يمين  
الندم ففقدتها بالسهول  
والصورة هذه يكون  
ضامانها لام لانها عليه  
ام كيف الحكم المتسوتا  
(الجواب) رضي الله عنه ثم  
حيث كان مراعيها لها  
فصاحت من غير تصدير  
منه فلا ضمان عليه والله  
سبحانه تعالى امل (مثل)  
خطه الله تعالى في الاماني  
المصدرة من جهة جاره  
والسدت وظهر مما الى  
حضره موت او الهون من  
الامين بحسب الموقن مائة  
وثلثون مائة وثلثون الموقن  
ذلك يستأذن الاستيف  
التصرف بالسدر امل  
المذكورة وباعدها

الزبي اذ صورة الزبي ابراه من صداقتها وما خرج عنه المستحقين ليس بصداقها لم يدخل  
في ابراهيم صداق الزبي فالبرائة عنده حصصته ووجه في وقوع الطلاق في صورته بخلاف مسئلتنا  
فلوجه فيها اصلا لوقوع الطلاق لعدم وجود المطلق عليه الطلاق وهو البرائة من جميع  
المستحقين منه خروج ربع الحصة عنه وعبرة النخعة الشيخ ابن جبرائيل كلامه ان طلاق  
به اي الصداق زكاة فلا طلاق لان المستحقين ملكوا بعض الارصعة والحسين محدة  
النخعة وهو يمينه جار في مسئلتنا فان المستحقين ملكوا بعض الارصعة والحسين محدة  
الا احدى عشر وهو ربع محدة فلم يبرأ من كله وعبرة النخعة في موضع آخر منها لصها  
فلم أن من طلق طلاق زوجته ببراءة اياه من صداقتها لم يقع عليه الا اذا وجدت براءة محصة  
من جميعه فيقع بئنا بأن تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق بزكاة خلافا لاطال به  
الزبي من أنه لا فرق بين عليتها وعنده وان قلته عن المستحقين وشه غيره من اطياب العلماء  
من المتأخرين وذلك لبطان هذين التظليل لان البراء لا يصح من قدرها وقد علق بالبراء  
من جميعه فلو وجدنا الصفة المعلق عليها ووجدنا الظاهر أنه الما يصدر براءة مما خصه من ليس  
في عمله بل الظاهر أنه الما يصدر براءة ذمته من جميع ما فيها الا لو سلم ان مستحق الزكاة  
يتلقون به بعد الطلاق لم يوقه وكثير يفتلون عن النظر لهذا فيقولون في غايد  
لاخصي انتهت عبارة النخعة بهروفا وهي كالتصريح في عدم وقوع الطلاق في  
صورة السؤال بل ذلك من باب أولى ولذلك قلنا لا يجري فيه خلاف الزبي وعلم من ذلك  
أن النادر في عدم وقوع الطلاق على عدم صداق البرائة من شيء من البرائة وسبق في الجواب  
السدي حكيته قبل هذا في هذه الورقة قلنا من التظليل الاخرى الشيخ ابن جبر  
ما يصح بذلك فلا يتبين في ذلك بقية الجزء فلزوجة ولذلك قال ابن جبر في التظليل لتما في  
حق وأيضا فيما اذا أقرت به أو أخلت لم يبق لزوجة منه شيء كالا يفتي فالندار في الوقوع  
وعنده على صداق البرائة من جميع البرائة وعنده هذا وقد ضاق من يكامل صدر  
القرطاس فلتخصر على ما كتبهنا والله أعلم بالصواب وكتبه الفقير عبد بن سليمان الكردي  
السدي عافاه عنه

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

(سئل وجه الله تعالى) في رجل طلق زوجته طلقا رجعية ثم صدقه فاشترى بها فاسألتها  
طلقة فقال لي حوالتيك من البيت في غدا لم يولدك طلاقا فصدت مالت حوائجها وذهبت  
الى بيت أختها سئل عن ذلك فقال انها حرمت عليها فاما وقوع الطلاق عليه فلهي حوائجك  
فهل يقع عليه الطلاق ام لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق في النخعة فقلنا: شأوى

بخاصة وملح من  
البضاعة من ربح يكون  
المؤمن في متاجرة حمله  
الدرهم والملاطاة الى من  
هي له ويصدقها اجرة

لحام الا ما نال كورة فهل يصح ذلك ام لا واذناقم يصح هل اذا تصرف المؤمن وقص شيء من رأس البني  
المال فهل يلزم المؤمن النص او ثمت البضاعة جميعا فهل تكون في ذمة المؤمن ام لا يلزمه شيء منها افتونا مأجورين  
(الجواب) نفق الله تعالى به بقوله نعم ان كان المصون للمذكور ملكا لم يرسل وأذن العامل في التصرف للمذكور فله ذلك

وكان الحامل ضامنا وحكمه حكم القرض حتى تعمل الى الرسل اليدوان لم يكن ملكا لم يرسل بل امانة وقت على يده ولم ياذن صاحبها في التصرف فلا يجوز ذلك ويكون الحامل ضامنا ضمان خصب والمرسل طريق في الضمان لو توفقت والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿باب القراض﴾ ١٩٩ ﴿سئل﴾ عن منعتي حرمة عات من أختها ومن أخ

لهما نألب الكل منهم اشتد ولها اخت من السرموعن وادم لها ومقت مالا لها أبشر بنوبيل واحد منهم بالقرض في الفرية الخونا (أجاب) بقوله تقسم الزكاة ثمانية عشر مسميا للاخت من المدة السمس ثلاثة أسهم والباقى بين الاخ والأخت الشقيقتين والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رضى الله عنه لمن مات من ابني خاله شقيق أمه وهما ولد لم ير وشو من ابني خاله شقيقة أمه هما ولد وبنتو من ابني خالته أمه من الأم وهما ابنا لم ير ولدتون الجميع أم الأموت لبعضهم فأنكمت ثوريت فليبيع فلاد من يان كل ما بقى كل وارث وانكمت ثوريت البعض يبنوننا البعض وما بعضهم أقنونا في ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن غيرهم من الورثة تقسم الزكاة بينهم من أربعة وخمسين للزولين ثلاثون لذكر مشرون وللائي عشرة وللأوسطين خمسة عشر لذكر عشرة وللأئي خمسة وللآخرين تسعة بينهما من صفوان شئت جعلتها أسرى وهو من مخرج القيراط فلا يلزم لأحد عشر وثلاثين بينهما أملا ولذين بعدهما ستة وثلاثون أملا أيضا وللآخرين أربعة قرابط ما صدق الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) حفظه الله تعالى في عهد سني توفي وخطب أولاده بنت بنته التي اعتنق وأولادها حتى بنته المصيبة ذكرين واتى ثلاث بن منهم هل

اليتيم لو قال لها أنت حرام على وعن أنها خلقت به ثلاثا فقال أنت طالق ثلاثا طاقا وقوع الطلاق بالبراءة الأولى لا يقع الطلاق بما أخرجه ثانيا على الطن المذكور انتهى على أن قول الزوج في صورة السؤال أنها حرامت عليه وراحت كناية في الإقرار بالو الكناية يرجع فيها الى قصد الزوج ويصدق فيها قصد في الحقة قوله بانت مني أو حرامت على كناية في الإقرار به والله اعلم (سئل رحمه الله تعالى) اذا قال الزوج على الطلاق فقط أو على الطلاق لأهل الله القلاني مثلا أولا تطليه هل تمتد اليين بذلك أولا (الجواب) قول الزوج على الطلاق من غير زيادة صريح على العقد يقع عليه الطلاق بذلك مطلقا وعن اعتد الشج ابن جرفي الحقة وغيرهما والجل الرمي وغيرهما ومبارة الامداد نصها وفي على الطلاق سواء قال ثلاثا أم لا ثلاثا أو أحدها أنه صريح وهو العقد وبه صرح الصبري وقال الزركشي وغيره الحق في هذا الزمن لا يشترط في معنى التليق أى مع كونه مستقانا من الطلاق فكيف ما قيل التحليل بالاشتهار فما رأى على قول الرافعي في حلال الله على حرام لاجل قولنا تورى فهو الثاني كناية وهو ما يجرى من متور الزنى قال ولا يصح الشافعي فيها لكثيرين الناس لا يعرفونه هذا لا يارضى الأول لأنه يصحح بأن هو احد الشافعي اقتضت ذلك بل يحتمل أنه من تحريماته وهي لا تعد وجوها وانما ليس بصريح ولا كناية وبه أفتى ابن الصلاح غروجه من الاشتراط وكونه صبيغة اليين ونقل الزركشي من بعض مشايقه أنه أفتى بذلك بالنسبة الى الاعراب وجهه من قنوا اليين قبله في ألسنتهم وحل بعضهم كلام ابن الصلاح على أنه لم يشترط في زده ولم يبره الطلاق انتهى كلام الامداد بمرسونه وقوله على الطلاق لأهل حكمة اذا ولا تطليه صبيغة تليق كما عليه عرف الصامدة اليوم فيقع الطلاق عند وجود الملق عليه بمرطه كما صرحوا به وفي حواشي الحقة لم مانده وقوله وعلى الطلاق ان انحصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طالق وان قبله احتج بوجود الصفة ولو قال على الطلاق لأهل كذا لم يثبت الا بالصل او اقلته لم يثبت الا بالترك بر انتهى كلام سم يروى وفي الحقة قبل فصل في أنواع من التليق بالحل والولادة مانده يقع من كنه لاجل الطلاق ما تليق كذا وعرهم أنهم يستعملونه لتأكيد التني فلا دخلة تحذر على فعل يفسد الفعل المذكور أى لا تطليه على الطلاق ما تليق فيقع فعلها هو ان لم يقصد ذلك التأكيد فلا يبدلوا العقد في حرهم انتهى بمرسونه حيثما يكون فيها ذلك من باب أولى لان ستة الحقة فيها تقدير فعل غير مقبول الملق ما تليق والتقدير خلاف الظاهر وايضا ستة الحقة فيها دخول لا فيها على قوله على الطلاق أى ليس على الطلاق فهو تني فتليق أى الزام الطلاق به لكن لما كان استعمال الرافعي فيها لا ذكر جعل ذلك عليه ولم يثبت لغيره وفي فتاوى الجلال الرمي بعد ذكر خصوصاً

خمس وللآخرين تسعة بينهما من صفوان شئت جعلتها أسرى وهو من مخرج القيراط فلا يلزم لأحد عشر وثلاثين بينهما أملا ولذين بعدهما ستة وثلاثون أملا أيضا وللآخرين أربعة قرابط ما صدق الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) حفظه الله تعالى في عهد سني توفي وخطب أولاده بنت بنته التي اعتنق وأولادها حتى بنته المصيبة ذكرين واتى ثلاث بن منهم هل

هو بنت أولاد الأخ أو ثلث (أجاب) وفتداه ثم الميراث لابن أخي المقتد وليس لثقت المقتد ولا لبنت أخيها من الميراث  
 هي وثقت صباه وتعالى إمام (مثل) فتداه عنه في امرأة تشابرت مع ابن أخيها فدخل بينهما جماعة فاصغر فأبنت وقالت  
 لأهلهن ولأولادهن ولا يرثن إلا لأولاد الأجنبي والحال لم يكن لها وارث شيء ومكنت جملة من السنين ثم ماتت وهي  
 حاملة منه فهل قولها المذكور يكون وصية ؟ ٢٠٠ • لهم ويدخلون مع ابن أخيها في الثلث أم يخص به

سبق من النسخة ما نصه فإن ادعى صرفه على الخلف أحق القبول بتسديده طاهر انتهى  
 وأما عند الإطلاق فهو موضع اتفاق بينهما على وقوع الطلاق وفي فتاوى شيخ الإسلام  
 ذكر يسل من رجل قال لابن زوجته على الطلاق فلما ما دامت أمك في عصمتي ما يدخل  
 داري من عندك هي يؤول ثم الله أرسل إليه وهي في عصمة زوجها الخلف أمك كونه  
 ولم تأكل منها شيئا فهل يقع عليه الطلاق أولا ما جاب بأنه يقع عليه الطلاق إذا كره فيها  
 أيضا قال زوجها على الطلاق ما أنا حتى ألتزم غلبه التوم وهو جالس لثانيه وظنها قبل  
 أن يضطجع فهل يخلص من الحثام لا ما جاب بأنه لا يخلص من الحث بما جعلها يدينونه  
 جالس بل يقع عليه الطلاق بالتوم قبل جماعه إلا أن يرى نومه مع اضطباعه انتهى والحاصل  
 أن كون هذا من قبيل التعليق في كلامهم أكثر من أبيه حتى ثم سقته شيخ الإسلام الأشعرية  
 كعمل على ما لا يمكن من الوطئ قبل نومه أو أمنتك دفعه ولم يفتل ولا يكون • مسكرها  
 بنومه فلا طلاق عليه وعبرة النسخة في بصت الإكراه ونسبه أي الإكراه كما هو ظاهر  
 لو حلف لي طائها قبل نومه فغلبه التوم بحيث يستنع رده بشرط أن لا يمكن تفصيله  
 بوجه انتهت وإذا قرر أن صورة السؤال من الطلاق المعلق فغش طلق الطلاق بفعل ملاك  
 في صورة التعليق على فعل نفسه أن لا قصد منع نفسه من فعل ما علق عليه بأنه قصد التعليق  
 على مجرد صورة الفعل أو أن يطلق كافي النسخة وجاؤه الشورى في حاشية طرح التهج  
 فبيري على أنه عند الإطلاق لا خلاف قال وقال لثضا وخلافا لا يجر قال بخلاف ما إذا  
 قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا انتهى وإن فصله عالمه المعلق عليه  
 شعرا مختارا أما إذا لم يقصد منع نفسه من فعل ما علق طلاقه على فعله أو فعله ناسيا لتعلق  
 أو مسكرها أو جاهلا بأنه المعلق عليه قال في النسخة ونسبه أن يغير من حلف زوجها أنها  
 لا تخرج إلا بأذنه بأنه أنزلها وإبان كتب الخبر فانه لا خلاف في ذلك كله بفعل المعلق عليه  
 ويشترط وقوع الطلاق في صورة تعليقته على فعل غيره من زوجة أو غيرها أن لا يبالى  
 المعلق على فعله بتعليقه على أو لا قصد نفسه أولا أو يبالى ولكنه يقصد اعتلاءه له وإن  
 على أو يبالى وقصد اعتلاءه وحمل ولكنه فعل ذلك جامدا عالما مختارا زاد في النهاية أو كان  
 يبالى ولم يعلم ولكن من اعتلاءه ولم يعلم كاشه له كلامهم أما إذا كان يبالى بتعليقه بأن يقتضى  
 العادة والمروءة بأنه لا يعتلاءه ويبر مجيبه لصحبه أو صدقة أو حسن خلق قال في النسخة  
 ظروقه عظيم قرية لمثل أن لا يرسل حق صيفيه فهو مبال وفيها أيضا يظهر أن معرفة  
 كونه بمن يبالى به يتوقف على جنسه ولا يقتضى بقول الروح إلا أن كان مجاميرا على ما يبالى  
 ولا المعلق بفعله الأخ وقصد منه وحمل ذلك الأمر فلا يثبت بفعله المعلق عليه ناسيا لتعلق

دولهم وهل شهادة  
 الشهود بالمعقول أم لا  
 أفيدوا (أجاب) فتداه  
 عنه لم لا يكون قولها  
 المذكور وصية لهم ولا  
 يدخلون في الثلث مع بل  
 يخص بالميراث دولهم  
 حيث لم يكن وارث سواء  
 وقبول شهادة الشاهد  
 ونحو النسب إذا سمع من  
 جميع من تواترهم على  
 الكذب ولكن لا يذكر  
 في شهادته الصانع  
 المذكور بل يجرم بالشهادة  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (مثل) خطبه الله تعالى  
 في رجل مات من ذن  
 بالقة وترك لها ميراثا  
 وغيرهم أنه ظهر لها رجل  
 من النسبة يكون أبوه  
 ابنهم أيها فهل يخصه  
 هي من الميراث أو لا يكون  
 الميراث لبنت فخطبوا  
 (أجاب) بقوله لم حيث  
 كان من الميراث فلا ينفذ  
 وله الباقي والله تعالى  
 أعلم (مثل) رضى الله عنه  
 عن امرأة ماتت وخلعت  
 ابنهم من أبواً من أمها  
 يملئ كل منهما من الميراث

أفيدونا (أجاب) بقوله لم لا من الأم والباقي لمصيبة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) وفتداه تعالى أو  
 في امرأة ماتت من أخت شقيقة ومهاج لا بها وماتت أخوات لها أيضا فالحق الكل ذمهم أو ثلث (أجاب) بقوله لم تقسم  
 التركة فثمان سهم للاخت الشقيقة والنصف والباقي لهم من أيها ولأهلهن • لماتت والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) صاته عنه

في نفسى تولى من عصبة محتمة ولكن لم يثبت أحد منهم خرجته مع زوجة التوفى في جلد مدين قريب لجزءه من يدة تقوم له بذلك وهناك دورهم نسب نفسه الى ابي ابي الالاب وشهدته ذلك الهيئة عند الحاكم قبل والحال ماسطر بأخذ دواجرهم ما خلف البيت ابراهيم على العصبة محتمة ام وقف ﴿ ٢٠١ ﴾ الامر الى تعيين الخلفاء للصبة والصلح بينهم المجدونا

(أجاب) سئى الله سبحانه حيث تمكنت العصبة فيمن ذكر وقف الامر الى الصلح أو اليأسن ولا يعطى دواجرهم شيئا والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) خطبه الله تعالى في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن أولاد ماتت شقيقة فهل يصيبون وأولاد الأخت بنت الأخ أم يضم المال بينهم أفنوا (أجاب) على أنه لم قسم الزكاة ثلاثة أقسام لبنت الأخ الشقيقة الثلثان سهمان ولأولاد الأخت الشقيقة الثلث سهم فذكر منهم مثل حظ الأقرنين والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) تقض الله بركته من رجل صافرح اناس من بلدى بلدا آخر والحال أنه كملان فخطره وفقدته بشولهم هل لك وارث خاص فاجابه قوله ليس لي وارث الا الله تعالى فبعد انقضائه من الأيام توفي الرجل المذكور وخلف شيئا من المال فاحتاز رفته

أو الملق به او غيرها عليه او جاعلا بالمساق أو الملق به قال في النصه وقبل قوله لم اعم وان تحقق عليه لكن قال الزم بحيث قرب نسبه له ذلك كأنفى به بعضهم انتهى في مالنا نوى الصلح ولم يقدح به وفي فتاوى جر أنه لا يكون حيلة صريحا وعبارة ثانوية مثل رضى الله عنه عن شخص قال على الطلاق ثم سكنت فهل يقع عليه الطلاق أو لا يفصل بيننا يريد الخلف على شيء لم يرضه أو يزك الخلف فلا يقع عليه أو لا يريد ذلك ية ح عليه فأجاب بأن يقع على الطلاق صريح الا ان يصد به الصلح ويصدق عليه انتهى بمروءه والذي يظهر للفتوى انه لو ادعى اعادة الصلح لا قبل منه ذلك ظاهر والمقايدين لا مكانى بصريح الطلاق وزعماء أو ارفلقية فهو لغير ماصرحوا به في مختصرات التون وعبارة المساج ويدن من قال أنت طالق وقال أدت ان دخلت الدار أو ان شافى ردا انتهى وهو ظاهر وتمامهم مهادت الجمل الرمل صرح بذلك في ثانويه والله الجدل على الواضحة وعبارة ثانوية مثل عن شخص قال الطلاق وسكنت وقال أدت ان دخلت الدار لا أكلت فأجاب بأنه لا يقبل قوله فيما ذكر ظاهر ويدن انتهى والله اعلم ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴾ ان قال الزوج لزوجته بالطلاق لأصل كذا هل تنفذ أم لا ﴿ الجواب ﴾ قول الزوج بالطلاق لا اصل كذا نقول لا يشد به بين وعبارة النصه أطلقوا ان بالطلاق أو بالطلاق لأصل كذا أو ما مضت سكذا نفو وعقود بأن الطلاق لا يصلح به لكمه في غير ذلك الا في التذر وهو الحق يلزمى أو الوصل لأصل أو ما مضت كذا ذكر واحكامه الصلح ما عدا عن تأمل ما يأتى به ان العنى لا يصلح به الا بعد الصلح أو الا لزام لونية احدهما يلزم انه لا ينفذه حاشه ولا تنزع عن بحث جريان ما عدا عننا اذ يلزم عليه ان الطلاق يلزمى لأصل كذا يكون حكمه كالشقي يلزمى لأصل سكذا وليس كذلك ويغرى بان العنى صمد الخلف به كآقرد فلهذين واجزأت الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم يصد الخلف به وانما العمود فيه ابتاعه فغيرا أو عند الملق به فله غير عنه غيره انتهى كلام النصه وقهر منها انه سجد بار ما في السؤال نفو ويغرى بين ما في التذر وما عدا جاز كرم على السند المساقف ما عدا في بعض صورة في التذر من النصه في العنى يلزمى أو يلزمى حق عبدي فلان أو الوصل لأصل كذا أو لا مضت كذا ان يلزمى الصلح فنفوا نواه فغير كأنس عليه في بعض ذلك نهار اخذ العنى أو عنى المين أجواء مطلقا أو الكفارة وأراد العنى منها اعتبر فيه سنة الاجزاء ولو قال ان مضت كذا عبدي حرقه عنى قلما وقوله العنى أو عنى ففى فلان أو الوصل يلزمى ما مضت كذا نقول انه لا يملق فيه ولا لزام الخ انتهى قال سفي حوائى النصه وقديشال هو بمقتضى الصلح اي ان كنت ضلت سكذا الزمن ختته انتهى فبين ان المساقفة انما هي اذ اتوى الصلح لا غير ورأيت في التسخنة الى معنى الآن من النهاية ما يشهد به ان نوى

(٢٦) (فتاوى) المذكورون فيما خلفه الثالث ما لا يصحون به فليكون حكم الله في ذلك أجود نالاهم الله تعالى (أجاب) بلنه الله تعالى أمانيه فم يجب أولا على من صد التخصي والتفتيش على الحوارت أو لا تميت لم يوجد وارث صرف فليت المال حيث كان متعلما بأن كان متوليه يؤدي لكل شيء حتى حقه فان لم يكن لازو جديش أي من صرف اليد لصرفه في صلافة

فان قد صرفه من هو تحت يده حيث كان أميناً حارداً في حصاره من القراء والمساكين وبين هادم والطلمع الشاسي وأبناء السبيل والمساكين والزهد ونحو ذلك والله الهادي صباه أعل (سئل) تفتي الله تعالى بطوبى في رجل مات عن والده وعن ستة أولاد ذكرهم ولدت وترك مالا ٢٠٢ ﴿ وكيف تكون التهمة بينهم أليسوا (أجاب) أطال

تصليق فهو على السؤال لا يكون حيث لقوا وعبادتها ولا الإطلاق ما فعل أولئك كذا فهو لغير حيث لا ياتى انتهت ما دللته إذ أوجدت في التصليق لا يكون لقوا وهو لا يتألف ما سبق من التهمة كالإتيان والله أعلم بالصواب (فرع) يقع من كثير على الإطلاق من فرس أوسق ملاق في التهمة وحكمه كما يسلم بما يأتي في قوله من وثاق أنه هاهنا حكمة كناية وبما نصير سالم بن فرس قبل فراغ قتل العيين فسيكون كناية فهو وقف على التهمة سواء في ذلك العاصي وغيره. وهذا صواب من التلميح واحداً يطلق عدم الوقوع انتهى على التهمة وعبارة النهاية أول على الإطلاق من فرس أو ذراي أو جورة خلق أو فرس أو نحو رأسى فكلا استثناء كما يأتي به الولد وحده تعالى هي كناية لا تقع إلا بنية قبل قام القيد ان مزم إلا باني قوله جورة خلق ونحو ذلك قبل غلام قتل الإطلاق والأصح صراحة فيقع عليه الإطلاق قبل آياته بنحو من جورة خلق في العالم والصاحي في ذلك سواء انتهت وقوله ان مزم الخ كالأصاح قوله فكلا استثناء إذا استلزاماً بأن يزم على الأتيان به كذلك والله أعلم ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴿ إذا قال الرجل لزوجته انت طالق ثلاثاً بل ثلاثاً واحدة فكيف عليه الفتوى ﴿ الجواب ﴿ يقع عليه ثلاث طلاقات كما لو وضعت القتل في ذلك في جواب سؤال رفع إلى هذه السنة وينتقد أن ذلك بمنزلة ان يقول لها أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً واحدة فرجعه ان اردته والله أعلم ﴿ سئل رحمه الله تعالى ﴿ إذا وكل الرجل وكلاً في طلاق زوجته وخلق الوكيل قال الزوج أنا طقت الطلاق بكذا وكذا وأنكر الوكيل عن الصدق منهما ﴿ الجواب ﴿ لا تصح الوكالة في تعليق الطلاق كما صرح بذلك أئمتنا الشافعية والظاهر تصح في الطلاق التجزؤ عبارة الأسى قال القاضي على المنع هل يصير بتوكيله معلقاً وجهاً انتهى والمصدق في صورة السؤال هو الزوج قال في المنهاج في باب الوكالة وإذا اختلفا في أصلها أو صحتها بأن لا يوثق في البيع فسيكون في التمسك بغيره قال بل قد أو بغيره صدق الموكل بيمينه الخ وكذا في صورة السؤال فإن قلت الوكيل يدين في صورة السؤال حصه الطلاق والزوج يدين بفساده وقد قرروا أن مدي الحصه صدق دون مدي القصد قلت قد تعرض لذلك في التمسك من التمسك قبل فصل من بعد الكاوع وعبارة لولاً ثم لا أن لا مدهت انها لا أدنت بشرط صدقة في الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت فيهما فيما يظهر لقاعدة السابقة آخر العارية أن كان قال قوله في أصل الثاني كان القول قوله في صدقة كالوكل يدين تقييد الله بصفة فينكر الوكيل قال ويبحث بعضهم بمصدق الزوج لأنه يدين الحصه رده تصديقهم لم يركل وان أدى القصد لا قتال صدقوا مدي حصه البيع دون فساد مع أنها لو اختلفا في أصل البيع صدق البائع في بقاؤه لا نقول ما نحن فيما نسب بمسئلة الوكيل مر مسئلة البيع يصحح أن كلاً فيها اذن التمسك تقييداً بقوله الآن وأما البيع فكل من الماخذين

الله عزهم للاب السمس والباقي للأولاد المذكور مثل حدة الأكيين فقسم القسمة بينهما وبينهما للاب السمس فلا كذا عشر سهماً ولكل ابن عشرة أسهم وقلت خمسة أسهم والله عز وجل أعلم (سئل) أصلي الله جدتي في الجد الذي جعل ماله من أخ شقيق أم وأخ وابن واختين لا بئنا لا يسحق كل منهم من الارث أهونا (أجاب) بقوله قسم الأول كسنة أسهم للام السمس سهم واحد الباقي خمسة أسهم لثنيق ولا شيء للاخوة من الأبوان الله صباه أعل (سئل) عني عنه في رجل توفي عن زوجة وام ولد بنين اثنين ولهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد الأب المتوفى حرث وعرض وغيره من طريق الولد الثاني وهو فرس فضل وحرث وذلك بمواصلة من عتاقه وأيد

وأما مرض وسلاح وغيره فكيف تكون تركه الذكور والاثلاث والولدين والبنات المذكورات كانوا تحت مسئول جبر أجمع الفتوى (أجاب) بقوله لم تقسم تركه الأب على حثها وكل ابن قسم تركته على حده ولا يخلط مال على مال والله صباه أعل (سئل) رضي الله عنه في رجل مات عن أم وأخ شقيقين كل منهما أفتونا ما جوزين

(أجاب) ولهم قسم الزكاة ستة أشهر لأم الثلث سهمان وللأخ السرير المقدس سهم والباقي لصبيته والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله تعالى عنه في امرأة ماتت عن زوج وبنت أخ شقيق وعن رجل من عصبة مائة أمها فكيف يكون قسم الميراث بينهم الثمنا (أجاب) ﴿ ٢٠٣ ﴾ رضي الله عنه بقوله قسم الزكاة ثلثها، فزوج النصف والباقي لصبيته

ولأخي ولبنت الأخ الشقيق والله أعلم (مثل) رضي الله عنه من نفس مات وحسب لهام وعده تحت لآبيه وابن عم أبيه لما تكونت العصبة بينهم اثنتان مأجورين (أجاب) حق هذه المم عداية تقسم لزوجته لأمهم لأمهم لأمهم لأمهم والباقي سهمان لأنهم الأب ولأخي عصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في امرأة توفيت عن أولاد هم وهي بنتان هم أولادهم وعن ابن ابنهما مثل من أولاد هم الشقيقة عنهم ثلاث درجات بدرجته واحدة ولها نصفان فكيف تقسم وكلت المتوفيه زوج وعن أخت سريرة مع مولاه المذكورين اثنتان مأجورين (أجاب) خلفه الله تعالى بقوله ثم تقسم الزكاة ثلثها لأمهم لأمهم لأمهم لأمهم والباقي سهمان

مستقل بالسند فرجع مدعي العدة لأن جانبته أقوى ما حریف انتهى كلام القصة (مثل) رحمه الله تعالى إذا طلق زوجته ثلاثاً ثم طلقها فبقيت البس خبر أوليس عندي اختيار حال الطلاق هل يثقل قولها ولا (أجاب) إن طلقها ثلاثاً فبقيت البس خبر أوليس عندي اختيار حال طلاقه الثلاث سواء كان عندما اختار عند الطلاق أو لا ولا يقع الطلاق لعدم عده يماضي المسكر في الكلام في أنه هل يصدق في دعوى الجول أو الأكراد فالحق العدة ويصدق بينه أو في جوفه أن يباخر لا في جوفه القهرم إذا لم يصر لها بهم قال في العدة ويصدق في دعوى الأكراد على ما قلناه الأدرى ثم بحث أنه يقتصر لأن ذلك إذا كان مقتضياً لذلك إلى أن قال ثم إن قامت قرينة عليه أي الأكراد كبس صدق بينه والأولاد من البينة القصص وكلما في ذوال الفضل يصدق قرينة مرض واعتياد صريح والأبينة ولها أن يصف الزوج أنها لأمهم ثلاث انتهى والله أعلم (مثل) رحمه الله تعالى في رجل قبضه الحرامية وأخذوا ماله وحرقوه بالطلاق مبرح إلى بلده وأخبره بجرى فباع الحرامية بثلث ماله فباعوا له مدينت شيأ من ماله فهو ينكر ذلك فطالبوا بمقتضى ذلك الطلاق الثلاث التي مدينت شيأ من المال الذي عندك وحلفت لهم على ذلك ولم أقدم رفقه الحاضرون عنده في ساعة التيب قالوا لم تكن كريمة التعليل منهم ما أخبرته به بل هم قالوا لك قل يلزك الطلاق وانك ما خرجت من البيت بقى فيهم ذوات قلت حكماً أيضاً قالوا لك قل بالثلاث مقلت لهم أنت فثلاث لهذا الذي سمعنا بجرى يكفهم قالوا وادى إن أخبر به ولا كان خيراً لو أن الصبيح ماله حوله وادى أنه لم يصدق ساعة الخلف ما خرج لا يبعد الذي عنده في ثيابه وأما بقية المال خرج مخرج من البيت والحال أنه مديني من المال لم يقع عليه طلاق أم لا وهل تصدق فيه في ذلك أو ثبت عليه كلام الشهود أم لا سيدى (أجاب) ﴿ ٢٠٤ ﴾ أم لا هذه المسئلة فيها شائبة أكراد لكن القدر عند أئمتنا فيها عدم الأكراد قد قال الإمام الرافعي في التشرح الكبير والتوى في موضته والعبارة لها زرع لو أخذ السلطان الطعام بسبب غيره وطالب به فقال لا أعرف موضعه أو طالبه بالله قال لا شيء له عندي ثم قاله حرقه بالطلاق فسلط سكاذا وقع طلاقه ذكر ما قاله وغيره لا أعلم بكمه على الطلاق ولما توصل بالخلف إلى ترك المطالبة بخلاف ما إذا قال له الموصى لأخليك حتى تخلف إن لا تذكر ما جرى فسلط لا يقع طلاقه إلا لأكراد لأنها أكراده على الخلف بالطلاق فتأثنت بمرونها والفرق بين الصورتين أنه في الأولى خيرين يان موضع أو أعطه ماله وأخلف بالطلاق كصورة السؤال فأنشأ فيها بين يان ماله من المال أو الطلاق وأما مسألة الموصى فليس فيها إلا الأكراد على الخلف بالطلاق أنه لا يبعد عليهم فليس له نوع اختيار في حقه المذكور وصرح بذلك في التوى وشرحه الأسنى وابن جرير في الأسناد وفي سكتاب الوديع من العدة أيضاً وهو العقد يورع

لأن السائل فرج والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل توفي عن ابن أخ وأخت وأخت المذكورة شقيقة التوى والأخ المذكور أخو الميت من الأم فكيف يقسم بينهم اثنتان مأجورين (أجاب) هذا الله عنه ثم تقسم الزكاة أربعة أشهر لابن الشقيقة ثلاثة أشهر لابن الأخ من الأم سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله

عنه في رجل مات عن اثنين ومن ائمه ومن ثلاثة اشوان من ابيه ووجر مالا لها الحكم في الشبهة بينهم اتونا اناكم الله  
الجنة (أجاب) رضى الله عنه قسم الزكية اثنين وسبعين سهما للبنتين الثلثان ثمانية واربعون سهما لكل بنت اربعة  
وعشرون سهما ولزوج اثنين تسعة اسم وللأخوان ٢٠٤ الباقى خمسة عشر سهما لكل واحد خمسة

الطلاق أجب انماضى حين والامام اضرائى في كتاب الودعة ونسب القتل أهل هرة  
في قولهم يهدم لوقوع لاثنتين مكره الى الفلظ وقالت لا والله احدى بالطلاق فوقع لانه  
لم يكره عليه الا احدى وما لم يكره البلى وبس منه كثيرا ان المكسة او امرائهم ويكسون  
التاجر وغيره ويقولون يهدم بضاعة بلكس او خيفة او حدث عن الطريق فيكره يقولون  
أحلف بالطلاق انك لم تصنع ذلك فحلف خوفا من شرهم اذلو احواف ضرره واخذوا  
ماله والطاهر ان هذه كالتى قبلها اذا عرض لهم في حلقه ولم يكرهه عليه حين او ايت  
من يخط ويضيق يهدم الحث والله اعلم انتهى كلام الأدرى اذا تمرد ذلك رجوع ذلك  
القبض بعد القرار الاول ودعواه اتم ما حقوقه على عدم خروجه من البيت بشئ غير  
هذا قبل طاهر الأجرى في حق النكاح كالحرد لوسق لسهة بطلاق بلا عقدنا ولا يصدق  
ظاهر اقل في الشبهة في دعواه سبق لسهة او غيره بما يقع الطلاق لتعلق حق الغير به  
الأجرى كباقي في من الكف بلساه حرف يا غيره يصدق طاهر اما طاهر فيصدق طلقا ولها  
قوله ههنا في نظائره ان كنت صدقه بأمر قولن هن صدقه ايضا لا يشهد عليه انتهى  
كلام الشبهة وفي كلام ابن قسمة انه لا يجوز لمن هن صدقه ان يشهد على انه هو وطوم  
ان من المراد قول الشبهة او غيره بما يقع الطلاق دعوى النسيان فيأبى فيه ما ذكر  
نعم انما تقول الترية موجودة في صورة السؤال وهي شهادة الحاضرين عند مساعدة التهم  
كأبدل على ذلك ما في الشبهة قيل فصل يملق الطلاق بالازمنة وعبارته فرح أقر بالطلاق او  
بالتلات ثم أنكروا قال لم تكن الا واحدا فتنكر لم يذكر هذا من قبله الا اكتفينا ان وكيل طلقها  
فبار خلاه او شئت ما وقع طلاقا او اطلق ثلاثا حيث بخلافه فصدقه او اقام به ينه قبل  
انتهى لفضل الامة البنية بذلك سببا لقبول فكلت هنا يكون في صورة السؤال  
وقصد الحالف المذكور في السؤال لا يحتاج اليه على القرار الثاني الذي رجوع ما لا يقع عليه شيء  
وان لم يقصد ذلك لانه الحالف على عدم خروجه من البيت بنهر ما ذكره ما خرج به غيره  
لا يصدق عليه أنه خرج كما هو ظاهر وشرط الشهود اصداله كالا يفتى وقبول صحابه في  
صورة السؤال المأموه لكونهم قرية كل على مرجع اليه الحالف والافتادة أن من أقر  
بشيء ثم ادعى ما يناقض ذلك الاقرار لا يصح دعواه ولا يثبت بذلك كاصرح به في الدعاوى  
من الشبهة وغيره ما والله اعلم (سئل رحمه الله تعالى) اذا قال الرجل زوجته يلزمني الطلاق  
والثلاث انما كنت قللا فاذا ما كنت مع الطلاق اولاه هل يمسك في سكوتهم به بلا وقوع  
الطلاق ولا اتقوا (الجواب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث انما كنت والحال ما تخرج  
اذا أطلق أو قصد التطبيق بمجرد صورة الفصل فما كانت وقع الطلاق الثلاث مطلقا وان  
قصد يمينه منع نفسه من ما كانت فانما كنت مع الملو التمسد والاختيار وقع الطلاق الثلاث

أسمهم وان شئت قلت قسم  
أربعة وعشرين يدا  
لكل بنت خاتمة فرادى  
ولزوج اثنين ثلاث فرادى  
ولكل واحد من الأخوة  
فهر المثلثة فمرا طواقة  
سبعهات وتعالى أم (مثل)  
ورضى الله عنه فحين مات  
عن أخوين اثنين واخذ  
شقيقين ومن زوج حرام  
لما تكون الشبهة بينهم  
المتوليا ما جورن (أجاب)  
ورضى الله عنه قسم الزكية  
ستون ثلاثين سهما لزوج  
الصف ثمانية عشر سهما  
وللام السبعة ستة أسهم  
والباقي بين الأخوة  
والأخوات لكل اخ اربعة  
اسم ولكل اخت سمار  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل) رضى الله عنه فحين  
توفيت من اربعة اولاد  
بنت اخها الشقيقة الثلاثة  
ذكر واثني ومن ذكرين  
ههنا بنت اخها الشقيقة  
وعن ذكر ابن اخها  
الشقيقة وولدت مملكات  
وايكن غير المذكر وورث  
احد ابنا فكيف تكون  
القصة بينهم افيدوا الجواب

أناكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه قسم المملكات ثمانية وعشرين سهما لاولاد الشقيقة الاولى اربعة عشر سهما لكل  
ذكر اربعة اسم وللثلاث سمان ولا يثنى الشقيقة الثانية اربعة عشر سهما لكل ابن سبعة اسم ولا يثنى لابن ابن الاخ  
الشقيقة الثالثة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما صورته في قال مورده اذا قلنا خطأ او تابيا او شهد عليه

﴿ باب المناظرة ﴾ (مثل) ٢٠٥ ﴿ قمى الله تعالى صلوه من رجل توفى من  
الحمد رب العالمين ماشاء الله لا قوة الا بالله لا يرث في هذه الصور كلها والخال ماسطر والله سبحانه وتعالى اعلم  
بما يوجب القتل على هذه الصورة رحمه الله الخ لا يرث من الموتى ولكم الثواب ما جدورين (اجاب) نعمنا الله بقوله

فمن توفي عن ثلاثة أخوان  
 ذكر كل واحد واحد منهم  
 عن فتوة الثالث من  
 اثنين ذكر ومات الثالث  
 عنهم ماذا يقضي الثالث  
 اثبات وماذا يقضي الذكر  
 الميؤن (أجاب) يشوبه  
 تقسم الزكاة ستة عشر  
 سهماً لثلاثة الأول ثمانية  
 سهم ونصف وللمذكر

أيضا وإن ساكنه تسمية لتطبيق أمركها عليه بحق أو بإعطاء أو بإعلاها له المطلق عليه أو بالتطبيق لمطلق كما صرح بذلك أئمتنا الفاضلة في الطلاق من كتب المذهب وصحابة المهاج ولو قلنا أي الطلاق بقوله تسمية لتطبيق أمركها عليه لم يطلق في الأظهر وأدنى الاعتقاد بإعلاها بالمطلق عليه لا بغير قصد حيث نفسه أو منها بإعلاها ما إذا أطلق أو قصد التطبيق بمجرد صورة العقل لا بمقتضى مطلقا كالتضاد كلام ابن زريق انتهى كلام أئمتنا ونقل الشورى في حواشي شرح المنهج من قصد الخلق الطلاق بإعلاها قصدت نفسه أو منها لم يجرى فيه الفصل المذكور وصحبه أمضى الشورى وكذا إن أطلق على التقييد ولا تشيئا بخلاف الشيخ إن جرحه بالطلاق ما إذا قصد التطبيق بمجرد صورة التعلق به يقع مطلقا انتهت عبارة الشورى وقول السائل وهل هي مكنته مع إخراج جوابه لم يجرى وإن يخصه بوجهه ثم يحددها كما جهر بغيره وقد جدد مع رضا ما إذا ساكنه بتقييد كما جها أو في حال التيقن وهو الأول لا يقع عليه الطلاق الاكراه ولا تقع عليه غلظة تطلق لآخر وصحابة من المهاج ولو قلنا أي الطلاق بدخول فبانت ثم تكسها ثم دخلت لم يقع إن دخلت في التيقن وكذا إن لم يدخل فيها في الأظهر وفي ثالث يقع إن بانت بدون ثلاث انتهت والدخول في كراهه مثال والافتقار لتطبيق من سكنه وغيرها شمل الدخول في ذلك والخروج من الخلاف للذكور في المهاج قلت فهاجس أن ساكنه المصروف عليه في حال التيقن أولى بالانقضاء في حاشيته على شرح العمري لشيخ الإسلام ذكرنا ما نصه التطلع في الإتيان صرحا كقولنا لا ضمن كذا يوم كذا أو ضمن كقولنا إن لم أصل كذا لا يبيد بطلانه في الثاني الذي ليس في سني الإتيان كقولنا لا أصل كذا وظنه الإتيان غير التيقن لأن التطلع يفيد فهم ما نعى كلام المتأني قال السبكي دخلت يوما على ابن أخته فقال جاني فبنت في رجل حلب لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر ثم خلع فكنت عليها فقتلني ثم تبين أنه مضطرب دخل على الكبرى فوافق على الفصل فبنت له أنه خطاه ودخل على القبول فوافق على الفصل فبنت له أنه خطاه فلو دخلت أنا بحثت عنه في ذلك واستخ على الفصل وهو لا يلزم إلا على كونه خطاه وإن الصواب أن ينظر فإن لم يفعل حتى اتقضى الشهرين وتوقع الطلاق المصروف به قبل التطلع وبطلان التطلع ثم سألت البابي عن ذلك ولم أذكره إلا أنه ابن أخته فقال لا يخلصه التطلع لا يمكن من فعل المصروف عليه ولم يفعل إلا ما رأيت لشرح الحرر فزاد ما نصه قال السبكي قال في نهر أن الصبي ثلاثة لأصل وإن لم يفعل ولا ضمن ولا ولا يقع فيها التطلع بخلاف الثالث ومنه لا بد أن أصل وراض على الأولين سائر أمور التي ووجه ذلك ابن جرير قال في آخر ما في شرح العمري والحاصل أن صورة الموال بما يقع فيها التطلع والله أعلم بالصواب

نحسب أنهم ومن أخيهما مهران فبعضة ذلك ثلاثة وثلاثون سهماً ولكل بنت من أبنائها أربعة أسهم وجميع ذلك اثنا عشر سهماً وليس لابن المثنى وأخوه جعفر الهادي وقاضي أمم (مثل) حقه الله تعالى في جبل اسمه محمد الجداوى مات من إبنائه علي ومحمد علي وحسين لأخيه ﴿ ٢٠٦ ﴾ ثم مات علي من زوجته صائفة وعن ثمانية جبهة

(سئل وجه الله تعالى) يقع عندنا كثيرا ان الزوج يقول لزوجته ان جنتك جنتي  
فاقرب علي هذا القطع من الحكم مع التوبة وعدمها (الجواب) لا يرد في اربابنا انه حرم  
فكأنه شبه اتيانها في الحرمة بآيات الله وفي فتاوى ارباب العلم ما يفسد سئل عن شخص  
قال لزوجته انت علي حرام ان وطئت سئل أي واخشي فهل يلزم خلاق اولا فاجابوا انه  
ان نوي به خلافا او طهرها او حل به فان نوي تحريم وطئها فقط لزمه كفارة ودين  
وان لم يطهاها انتهى وعبارة حاشية النهاية في تفسير المصلي ومن الكناية ما اشتهر  
على السنة العامة من قولهم انت علي حرام كالتفريز او الميتة او غيرها ومن ذلك  
ما اشتهر على السنة العامة من قولهم انت علي حرام كاحرم لين اي او ان يثبث أيت سئل  
اي واخشي او سئل الزنا ملاخرجه بمن سكتوه كناية انتهت عبارة الشرح المصلي ومنها  
قلقت وصورة السؤال ففهم ملاكروان لم يصرح فيه ما بالحرام فيعبر فيها تقصيه  
وقد صرحوا فيها انك انك أنت كافي او سئل اي اية ان اراد الطهار فطهار وان اطلق فليس  
بطهار على الجحد وصرحوا ايضا بخرمان التخصيل فيقول الزوج بك وورجك علي حرام  
كالتفريز او حرم منك نوي خلافا حصل او طهرها حصل أو وطئها فغير والاكتفاه  
بين والحاصل ان الذي يظهر من نفهوم كلامهم ان ما في السؤال من قبيل الكناية  
في الطهار والطلاق فان نوي أحدهما حصل وصار من زوجته شبه عليه الشيطان قبيل  
فصل الأبلاب قبل التعلق والله اصل ﴿ سئل وجه الله تعالى ﴾ اذا صار بين الزوج  
والزوجة واما حلافة واما تارة فخرجها من بيت الزوج والزوج بينهما قال الزوج  
ان خرجت فأنت مطلقة خلافا وبعد ذلك بقيت في البيت نصف يوم ثم أفن لها في الخروج  
فخرجت وادى الزوج ان قصد بالتعلق الاول خروجها في تلك الساعة التي وقع فيها  
الزواج فهل يقبل منه ذلك ويصدق فيه طهارة فترية او يدين افتوا (الجواب) الذي  
يظهر في فتوى في هذه المسئلة أنه يصدق طهارة بينه وفترية ومن نظر المسئلة ملاكسه في  
النفقة عند قول الزوج ولو قال سألني طوائف او كل امرأة لي طوائف وقال أو كنت بمنزلة  
الآخره وسئل ذلك ما لو ارادت الخروج لكان حينئذ نقول ان خرجت اليه فأنت طائفة  
فخرجت فغيره وقال ألم أقصد الانصاف من ذلك المكان المين فيقبل طهارة فترية انتهى كلام  
النفقة فهذه كصورة السؤال فانه في صورة السؤال قصد الخروج زمانا مينا وفي  
صورة النفقة قصد مكانا مينا والفترية وجدت في كلا السئلتين فكما أنه قبل طهارة في  
مسئلة النفقة فكذلك في مسئلته الا لافرق في الصالحين بين الزمان والمكان وما يورث ذلك قول  
النفقة ما لو قال لها انذابت من اخشي شيأ لم تغيريني بهانه يحصل علي موجب الفرية انتهى  
فقوله بهود ضمير علي شيء الذي هو فكرة بل انكر النكرات ومم ذلك خصوصه كآري

وخديده وأم الخمر ومن  
أخويه الاشتقاق محمد علي  
وحسين فهات محمد علي  
عن أولاده بمحمد طه  
مات محمد بن محمد علي  
من اخيه الشقيق طه  
ومن محمد الشقيق حسين لاه  
ثم مات حسين عن زوجته  
مرجوه أولاده بمحمد مباركة  
ثم مات مباركة عن  
أخيها الشقيق محمد بن  
حسين وعن أمها مرج  
لاه فلذا تقسم الدار  
والأرض بين الموجودين  
الآن قرايط أفتر فلأبكم  
الله تعالى (أجاب) حفظه  
الله تعالى ثم جلبه بنت  
علي من الدار والأرض  
الذكرتين قرايط وثلاثة  
أربع قرايط وتسع ربع  
قرايط وكذا خديصة وأم  
الخمر أخذوا قرايط بنت  
محمد علي من أبيها وأخيها  
خمس قرايط وثلاثة ربع  
قرايط وخمس الساع ربع  
القرايط ولريم زوجة  
حسين من زوجها وبنيها  
قرايطان ونصف ربع قرايط  
وأربع الساع ربع القرايط  
وتسعا وتسع ربع القرايط  
ولمحمد بن حسين من أبيه

[illegible]

من المذكورات ما تضمنهما في الدار المذكورة وهما أبو الخديجة وصاحبة بالسوية ثم مات أحمد المذكور عن أمه حسن شاه  
ومن زوجته خديجة المذكورة ومن ولد أحمد عربي وعن بنتين فاطمة ونفيسة ثم مات محمد بن محمد المذكور عن أمه حسن  
شاه المذكورة ومن زوجته صاحبة المذكورة ٢٠٧ \* وعن ولد بن وهما محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد

ثم مات عربي عن أمه  
خديجة المذكورة وعن  
بنت اسمها صالحة وعن  
اخته فاطمة ونفيسة  
المذكورين ثم مات حسن  
شاه المذكورة عن ولده  
ابنهما محمد بن محمد بن محمد  
واخيه عبد الله المذكورين  
ثم مات فاطمة المذكورة  
عن أمها خديجة وحسن  
ولدها عبد السلام ثم ماتت  
نفيسة عن أمها خديجة  
المذكورة وحسن ولده  
عها ومحمد بن محمد بن  
محمد واخيه عبد الله  
المذكورين ثم ماتت  
سفينة المذكورة عن  
اختها آمنة وعن  
ولدها أخوها ومحمد  
بن محمد بن محمد بن محمد  
واخيه عبد الله ثم ماتت  
خديجة المذكورة عن  
اختها صاحبة المذكورة  
وعن بنت ابنها عربي وهي  
صالحة المذكورة فذا بعض  
بشيعة الشريعة في الدار  
المذكورة عن ذكر بعضهم  
أفيدوا الجواب (اجاب)  
بقوله اللهم هذا يتصواب  
فتم قسم الدار المذكورة

بهمه على موجب القرينة ان الانسان لا يخلق غالبا طلاق زوجته على عدم اخباره بكل  
شيء يرمى من اخوته بل القادر على ذلك الشيء الذي يدل على الرتبة ومن ذلك ملاذ كرمي في الايمان من  
التوسط قتلان من الروضة انه لو قيل له كم زيدا اليوم فقل لا علمي ونوى اليوم قبل ظهر القرينة  
أيضا حيث وصل كلامه بكلام السائل والافقرينة ومن ذلك ملاذ كره انكنا من القبول  
في مواضع كثيرة منها من الطلاق والامان كما يعلم برأيه مما يطول ايراده منها كما في النخبة  
لوقال ان كلمت رجلا وأطلق مثل الحارم كما خلع من الاصحاب وقضية ما في الروضة في ان رأيت  
من اخي شيئا الخ لا يحصل هذا على الاجاب ومن ثم استشكل الأزرق الاول بأنه يعلم بالسادة  
اراد ان الاجنب انتهى ومن ذلك ما في فتاوى السراج البتيني مثله رجل اعطى ولده  
الصغير لاخته ليعلم ثم تخافا على اجرة الصغير فقالوا له على الطلاق ثلاثا ما في روح منك  
واراد به ان لا يملكه من غيره اجرة ثم انما راجا شرفين وعمل به اجرة هل يقع الطلاق  
اجاب لا يقع الطلاق وفي الشرح الكبير فرائس لوقال انك تفتتن في غير ذلك ما في طلاق  
فانك اذا فقلت طاهاني فيها لا يكون الا ذاك الا الذي في التوسط قلت هذا ظاهر ان لا يدل  
الحال على الرضى والاذن بالوسط كما كان ظهرت عليها أمارات النضوب والعلوى للحال  
أما لو دل الحال على الرضى وأرادت الاذن بذلك فيكون اذا قولها في حينها  
توصا في الاذن لا تنصبها من القاء من نهي الامنة لسيدها تحبنا عليه واستبقاء الزوجية  
واستبصار المرددة وهذا آخر انتهى وفي النهاية لو طلب من جلاء زوجته على رجال اجانب  
فسلف بالطلاق الثلاث انما لا يخل عليه ولا على غيره ثم جليت تلك الاية على النساء ثم قال  
أردت بلفظ غيره الرجال الاجانب قبل قوله بيته ولم يقع بذلك طلاق كما في به الوالد  
رحمة الله تعالى القرينة الحالية وهي غيره على زوجته من نظر الاجانب لها انتهى والحاصل  
ان امثال هذا في كلامهم أكثر من ان يحصر واعلم ان القرائن لا تنصرف الى ما صرح به الزركشي  
في قواعد وذكر مسائل مما دخلت في القاعدة وما خرج عنها فراجع وغيره وما يرى  
في كلامهم مما قد بينا في ما يقرر امالاه لاقرينة او انه مبني على ضيق من الاول قول النخبة  
لوقال لا تدخل دلوزيد وقال أردت ما يمكنه دون مليلكلم بقبل ظاهرا قال لدم القرينة  
ومن الثاني ما رأيت في التوسط من بعضهم مثل فحين سمعت امرأته عجبنا فقال لا تخلفني فيه من  
مال احد فقلت قد خلعت فيه من دقي اخوتي وهم سلف ان لا يأكل من مالهم ثم وراحت  
واراد من اخير الذي سمعته فأجاب بان كل من مالهم فتمت حشوان فتمت نصيبي الخبر فحسب  
دين ولا بحث انتهى والذي يظهر لي ضعف هذه المقالة والقبول ظاهرا لا يوجد القرينة كما  
لا يخل على من سركلامهم ان الذين افاهوا عند عدم القرينة كما اذا قال انت طالق ثم قال أردت ان  
دخلت الدار فلا هذا بين لدم القرينة وقد يرجون عدم القبول ظاهرا بل وعدم التنبيه

أربعة وعشرين غير انما من ذلك ستة قرايط ولها ستة تسعة قرايط وستة اثنا عشر قرايط وخمسة اثنا عشر قرايط  
ولأربعة ثلاثة قرايط ولمحمد بن محمد بن محمد قرايط وثلاثة قرايط وثلاثة قرايط وثلاثة قرايط ولعبد

الله بن محمد حله ولصالحه ثلاث مائة وسبعة وأربعون ثلث الشهاد وسبعة وأربعون ثلث الشهادة ولقد السلام أربعة أشهر ثلث  
الشهاد وخمسة وأربعون ثلث الشهادة وسبعة وأربعون ثلث الشهادة ٢٠٨ ٥ ثلث ثلث الشهادة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)

مع وجود القرينة لكنه مقرر ومن ذلك ما عطفه في النسخة والله لاية فمن خاصه زوجته  
فاخذت عصا وقال هي طالق ثلاثا بريد العصى وعن الاول في قوله يا طالق جازان أحدهما  
لا ذكره القول وغيره ولا ينافيه ما رجه في الروضة فمن له امر أن يقول طالق مشير الى أحدهما  
امراي طالق وقال أردت الأخرى من طالق الأخرى وحدها لم يخرج الطلاق هنا من  
موضوعه بخلافه انه انتهى والله أعلم (مثل) رجعت الله تعالى اذا انتهر زوجته أو أمته مع  
قولها طلق أو أعتق فقال الطلق رأتك أو بهنك هل يضع هنا طلاق أو عتق مع الانتهاز  
أم لا (الجواب) لم أقف على ذلك في كلامهم والذي يظهر أن ذلك أما كناية في الطلاق  
والتحق من نوى بهما ذلك طلق المرأة وعتقت الأمة والا فلاواماته لولا يقع به شيء وإن  
نواه لعدم اشتباهه فيها ويشهد لاول ما في ثنوي العلامة ابن زبادي لصريحه قالت له  
زوجته طلق فقال طلق رجعت الى آخر ما في السؤال فاجاب بأن قوله طلق يقع  
اللام والتلف من كناية الطلاق كما أفق به العلامة علي بن نصر المصنف وهو ما كان يشره  
شخصا العتق لدوى البكرى خلافا لبعض الثنويين في جعله صريحا انتهى وعدا لادري  
في توسطه من الكناية صرحتك والصرحت عنك وانت بطلق خذى طلاق فكانت  
أخذته الى غير ذلك ولا شبهة أن معنى الصرحت عنك قريب من معنى انطلقت عنك أن لم يكن  
منه ولا فرق بين الطلاق عنها والطلاق عنها كما لا يفرق في الطلاق وصرحا في النسخة والنهاية فمن  
الانطلاق الى كلها أو رأسها كما صرحوا به في الطلاق وصرحا في النسخة والنهاية فمن  
قالت له انطلقت فقال ألف مرة لول هو طالق فقال لا لأنه يكون ذلك كناية  
في الطلاق والعدد أو كذا لو طلق قال لا كنبوا هاتلان يكون كذلك وصرحوا  
ايضا بأن طالق وحده لولا يقع به شيء وجعله في جواب قولها طلق كناية  
أو ربح بين الصريح والكناية كما بيته في بعض الفتاوى وهذا حكمه يدل على صورتها  
وإن كان لقوا انه كناية لانه ملوم في جواب قولها طلق طلق طلق كونه كناية هذا  
وقد يشهد لثاني ما في كونه الله الذي كونه لول وان نوى به الطلاق فلا يقع به شيء فلو لم  
العلامة ابن زبادي في حاشي فتاوى والده في جواب السؤال الذي قلته عنها أنه ما لم يصر  
الاول وقال لها انطلقن رجعت وشك انطلقت فلا يقع به شيء أم في الولد انتهى  
بمرويه وقصده وان نوى به الطلاق مع أنه وقع في جواب طلق ولهم أقسام  
مدوها من الفتوى على الوجه المذكور منها طلق بضع اللام لا أصل كذا وطالق لا أصل أو  
بالطلاق لا أصل كذا أو الطلاق لا أصل كذا أو ما صلت كذا وطلقت وغير ذلك وبطلان ذلك  
ينبغي في السؤال الطلاق أو التلق لا يقع به نفي البينة وحيث نوى شيئا من ذلك أحصل  
الوقوف وهو الاحوط والله أعلم (مثل رجعت الله تعالى) اذا انتهر رجل زوجته قبضته  
بيدها وقالت طلق فقال طلق ثلاث أو مطلق ثلاث فدل على وقوع عليه طلاق ذلك أو لا

رضي الله عنه فيرجل  
مات من ثلاثة أخوة اشتد  
واخت واحدة من البنات  
التي أمها متفرقة ما  
ذكر بعد أمها فما يعلق  
الكل من الورثة المذكورين  
من أمها ومن البنت بعد  
أبيها أئيدونا بلبواب  
(أجاب) نعم الله قسم  
الزكاة أربعة وعشرين  
فيها طلاق من أمها  
وفت أمها بعتق روي  
ولما نية أنساق فيها  
ولكل واحدة من البنين  
سبعة فريوط وتسع فريوط  
من أبيهم واخوتهم  
وللاخوان المذكورين  
لكل واحد من أخيه وفوت  
أخيه فيا طلاق ثلاثة أصابع  
فريوط وستة أصابع  
تسع فريوط وثلثا تسع  
فريوط وللأخت خمسة  
أصابع فريوط وسبع تسع  
فريوط من أخيه وليس لها  
في بنت أخيه شيء والله  
سبحانه وتعالى أعلم (مثل)  
رضي الله عنه فيرجل  
مات من أم وعن زوجة  
وعن ثلاثة أخوة ذكر  
من الأم وعن ثلاثة أخوة  
الثلاث من الأب فكيف

يكون قسم الميراث بينهم أحوثا ما جرين (أجاب) بقوله تقسم الزكاة ستة وملايين سبعمائة اللام السدس ستة أسهم وللزوجة  
أربع أسهم وللأخت من الأم الثلث اتنا عشر سبعمائة كل أخ أربعة أسهم وللأخت من الأخوات من الأب الباقي تسعة أسهم  
لكل ذكر سبعمائة ولكل أنثى سبعمائة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه فمن مات من عشرين شقيقين ومن زوجته هي فبشوا أحسن عيه

المذكورين لأظهر جهات الم الثاني مرزوجه ومن سبعة بنات وعن ابن لاخير لهذا قسم أرض البيت الأول الموردة بالقرينة  
الشريعة أكثرنا ما جوبن خير (أجاب) ضابط عنه بقوله الحمد وحده لم تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين  
بشرطا قبلت في اثباته في هذه في الأولى ﴿ ٢٠٩ ﴾ سبعة قراريه ونصف قيراط وثلاثة أنهار من مياه

ولا نحوهما لكل واحد  
منهم ثلاثة قيراط وثمن  
قيراط وخمس ثمن القيراط  
والزوج في الثانية قيراط  
ونصف قيراط وشها الزوج  
في الثالثة وللبن في الثالثة  
قيراط وثلاث أرواق قيراط  
ولاخواته السبع لكل  
واحدة منهن للأربع  
قيراط ونصف قيراط الله سبحانه  
وتعالى أم (مثل) ضابطه  
عنه فحين مات هي ثلاثة بنات  
وعن أخ لا ومن ابنهم  
شقيق وعمن ابن عم آخر  
شقيق كل ذلك لأخير لهذا  
قسم تركته بالقرينة  
الشريعة أكثرنا ما جوبن  
خيلا (أجاب) رضي الله  
عنه بقوله الحمد وحده  
تقسم التركة بينه وللابن  
سهمين بالتساوي أربعة  
وعشرون سهم لكل بنت  
ثانية أهم والباقي  
اتساعا سهمين لا مال  
بينهم فالصورة لكل واحد  
منهم ثلاثة أسهم ولأخي  
للأخ من الأم والله سبحانه  
أم (مثل) رضي الله  
عنه في رجل له أربعة

لأخير ذكر أول طالق لا يقع به طلاق قول همامه وإذا قسم بالفرع قول هو صريح وكتاب  
أبيدولو وضربا (الجواب) أم (١) قد اختلف في هذه المسألة من قبل هذا لصعركا  
عنه صرحا منهم من رأى وقوع الطلاق وذكر منهم من رأى عدمه والفتي مؤد في ذلك  
لكن أميل الآن إلى وقوعه بشرطه يقول أم أن الزوج إذا طلق زوجته طالق ولم يقدم  
لهذا كرا لا يقع عليه شيء وإن نوى زوجته بل هو لفرع كاصرحوا به ومنهم من يرى في مواضع  
من معتقدها في كتاب الوقت ومنها في شرح قول المناج في الطلاق وأما مقتضى  
مصلحة كتابه ومنها في قول المناج في الكتابات ودعوى ونحوها وفي غير هذه المواضع أيضا  
وذكره الجليل في كتابه وهو في كتابه عليه المتأخرون بها فليست قلنا من قطع  
القول وأما قول عدم وقوعه ذلك مطلقا عند عدم قرينة قطعية يربط بها قول الزوج  
طالق اختلف في ذلك والذي قلناه الأدرى في وسطه من قطعية القاضي بنيد الأول حيث  
قال لا خلاف إذا كرر لوالد الرجل أنت سرفت مالي فأنت كمال أن كنت سرفت مالي فأنت طالق  
فقال لم أوافق طالق لا يقع به الطلاق لأن لم طالق وحده لا يقع به الطلاق عالم بقل  
أمرائي لم قال الأدرى وقال أي القاضي في قطعية لوقال سرفت مالي فأنت كمال أن  
كنت سرفت مالي فأنت طالق قال لم يقع الطلاق وإن كان قد سرفت لأخير بقصد إخراج الطلاق  
بل أوضح عليه جازا إلى آخر ما ضاع الأدرى مقابل قوله لا يقع به الطلاق مع وجود  
القرينة القطعية فيه وأمره في النسخة حيث قال أثناء كلامه الله وبهذا يقع قول القاضي  
وقطع به البني والقاضي كلاما روضة ترجمه ومن ثم جزم به غير واحد من مختصريها  
لوقوله أن ضلت كذا فزوجك طالق فقال لم يكن شيأ به أفني البيني وغيره لأنه ليس  
هنا استنباط ولا الشك حتى يزل عليه بل لم يلق ولم لا لؤى عنه إلى آخر  
ما في النسخة وتقدم فيما قلناه الأدرى والقاضي ما يفيد أن قول الزوج طالق  
كنتم لسكن الذي في كلام الشيعين وبهم صحت المتأخرون طالق يكون حينئذ  
من صراح الطلاق ومباراة الخلف لا يجر في أثناء صراح الطلاق نصها كملكتك وخلقت  
عنه بعد أن يملكه طلقا ومنها بعد طلق تنكح وكتلتك هنا لطلاق لازم وطالق بعد  
أن ضلت كذا فزوجك طالق إلى آخر ما في النسخة ونحوها عبارة الهابة وإذا فعلت ذلك  
فأمر أنه ليس كل سؤال لطلاق يربط بقول الزوج طالق فقد صرح الجليل السيوطي  
في كتابه بأن اقتضاها مع الزوج بقوله قل طالق ليس بما يربط بقول الزوج طالق  
ومباراة ستة أشهر مع زوجته ففعلت قل طالق فقال طالق بلاية فهل يقع عليه  
الطلاق الجواب لا يقع حتى يصرح بانه أوزوجني انتهى بحروقه ومنعتك  
وصرح في النسخة وابن زياد في كتابه وغيرهما بأنه ليس من القرينة القطعية التي يربط

(٢٧) (قولي) أولاد ذكر وزوجة فأقام أحد الأولاد وهي غرضي غار على ما عنده من نقد وعقار وفي ذلك  
وأن يكون قائما بخواتم وأربع ويشترى ويأخذ ويسكن ومات على ذلك من ذكر ولم الرعي بالوصية والده وأخواته  
واشدين مختارين فوضعت إليه الأمر في جميع ما خلفه والدهم والكل منهم منزل الوصي منزلة والده في جميع الأحوال

والكل في بيت واحد ففطنوا فأتوا أحد الأخوان من ولد وبيع مسرة والده عند الوصي فأراد أحد الآخر أن يشارك في  
 تجارة لنفسه فاشتريه بآجرة معلومة وأراد الوصي يسلو ذلك شيئا من مال والدهم المشاع بينهم وأمر أن يبيع ويشترى  
 في ذلك حين له آجرة معلومة في ذلك وقال ﴿ ٢٩٠ ﴾ له أنت ائول بملك من القير لان فقتك وما احتساج

في ملكك ع في فقتك  
 فصل يستحق ما فيه  
 له الوصي من الآجرة  
 والحال ملاذكر وإذا قسم  
 لأهل جميع الوصي بملكه  
 يصور أو يتوقف على  
 على جميع الوصي وضمه  
 أئيدون بالجاب الواضع  
 أئيدون كما قال أمين (أجاب)  
 رضي الله عنه بقره الحمد  
 لله مائه فلاقرة الآفة  
 لا يستحق ما يملكه الوصي  
 بل يستحق آجرة العمل  
 لفساد الشركة بالشرط  
 المذكور وجميع الوصي بما  
 شرطه يترتب على إجازة  
 الباقين والله سبحانه وتعالى  
 أعلم في الآيات الحكم  
 الثالث اربع وتسعين  
 الشرع يكره بغير المأني شرط  
 ذلك لتمام لا يشتر العمل  
 وان تفاوت فيه أو افرده  
 أحدهما أو أحدهما فصل  
 لأن جعل شي من المأني في  
 حاقبة لعمل عاقبة لوضع  
 الشركة وان العمل فيها لا  
 يقابل بوض فان شرط  
 خلاف ذلك أي أن اربع  
 قسم على المسائل بان  
 شرط أنه على قدر العمل  
 فسد العقد وتقد التصرف

لأنه وكان اربع بنسبة المأني وكل منهما آجرة جملة في حصة الآخر على الآخر اربع مائة على المأني ولكن بانه لمسة  
 هنا وهي أنه لا يضمن إذا الباقين صر بمصاحي يصح التصرف في المأني أو المصاحي (مثل) رضي الله عنه إذا الوصي الميت لأحد من

أرحامه غير النورثة يمكن حين من مال لو قيل أو قيل أو غيره ولا رضاء الورثة الأقيم يطعون الموصي لهدايم من الثلث بقدر قيمة المكان هل الورثة ذلك ولا ينفذ الوصية في المكانين افتونا مأجورين (أجاب) بين ما وصي به الموصي من الميراث ولا يلزم الموصي به أن يأخذ ما عينه الإرضاء ﴿ ٢١١ ﴾ والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رضي الله عنه

ورجل توفي من أبوين وزوجتو حين منها وجارية وبنت منها وتبرهسي معلوم لجارية المذكورة وأوصى لها أيضا بشي فهل يصح التبر الوصية والحال ما ذكرنا لأن الزوجة ادعت أن التبر لا يصح والوصية ما تملك وطلبت حصتها من فيها ذكر حصتها في الجارية المذكورة فهل له ذلك والجارية يتابع والحال لها أم لا أم لا فتونا (أجاب) لا يجوز بيع أم الولد والحال طرير تقول المصدق الصدوق صلى الله عليه وسلم وأما ما ذكرت من سيدها فهي حرة وولما كان ما جرة والحاكم وصحح أمناه وغيرها من الأولاد لا بين ولا يوجب ولا يورثني يصحح بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة والدارقطني والبيهقي وصححه وصلى الله عليه وسلم وخالفهما ابن القلان فيهم فله حصته وقال رواه كليم ثقات لميث

بوقع الطلاق إلى آخر ما قاله مما سألني فيه عنه قريبا إن شاء الله تعالى قد جعل سؤال الزوجة الطلاق من القرينة المذكورة وهو مخالف لقولها طلقني كما يشمل قولها إذا كان الأمر كذلك فأطلقني وقد صرحوا أن السلطة إذا دخلت في إغلاطهم كانت مشقولة لهم كما وضعت ذلك في كتابي كاشف القلم وإذا أحسنت النظر فيما قرره لك قلت هل من ألقى في صورة السؤال بعدم الوقوع ومن ألقى بالوقوع لم يطلق أقول بوقوع الطلاق فيمنع وإن قلنا بأن قول الزوجة طلقني من القرينة القطعية التبريط ما يفسد طلق لائم قد ذكرنا فيما صرحوا بأنه من القرينة المذكورة تفصيلا في وقوع الطلاق فلتكن سنتنا ذلك تالفي التشرح الكبير والروضة والبارتقار لو قلنا أنكر شيأمر أنك طالق كنت كاذبا بطل طالق قلنا ما أردت طلاق امرأتك قبل منه لأنه لم توجد منه إشارة إليها ولا سيدها وإن لم يدع لرادته غير ما حكى بوقوع الطلاق وبأنه التبريق انتهى بصرفه وقد أطلق عليه الآخرون فهو مقول المذهب طلق في العقد فيه وبأنه يتم تأني خبري ما أردت وإن لم يدع في حاله الاطلاق لكن وجهه غير هذا ما لا أول وآخره بأن الظاهر ترتيب كلامه على كلام الآلة ويلخذ منه الطلاق عند الاطلاق وهو منه لما في شرح كاشف القلم أن الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صحتها لكن لفظة قبل الصرف بالية أخذنا ما لا هنا وبه يلتزم الخراف الكلام انتهى ما في الخفة وجزم بما لا يليه فيها في الاستدلال وعبارته كذا كلام نفسها لو قد أنكر شيأمر أنك طالق إن كنت كاذبا فقال طالق طلقك إن كتب لزم ترتيب كلامه على كلام القائل لم أر أنه غير ما لم يطلق لاه لم توجد منه إشارة إليها ولا نسيه انتهى وفي فتاوى العلامة ابن زياد ولو سأله الطلاق فقال طالق ثم طالق أن أراد طلاق غير زوجته قبل منه وإن لم يدع لرادته غير ما حكم بوقوع الطلاق وهذا ما أشار إليه إمامي والتوى قبل الطرف الثاني في الاضلال هاتمة مقام العقد وقد ذكره الكمال الإرداد واستند في ذلك إلى النقل الذي أوردهنا في أوله فخر الدين وهو جامع افتاوى للذكورة ووقع في فتاوى الجمال القبول الطلاق بعدم الوقوع انتهى قلت ولقد ملأني به الإرداد انتهى ما أردت منه من فتاوى ابن زياد وقول بآله أيضا يأتي فيه الثاني الذي نه عليه في العقد كما هو واضح والحاصل أن أنان قلنا بنوع كلام الشيعين الأول أصح قولها ما أردت كان طالق مع وجود القرينة القطعية التي تربط بها كتابتي من كتابتي الطلاق بوضع الطلاق إلا أن قصدنا أن قلنا به تالاه آخره هو قولنا إن لم يدع لرادته غير ما حكم بوقوع الطلاق كان طالق حيث لا يبرح بين الصريح والكتابة فليس بصريح محض ولا كناية محضة إذ الصريح لا يبرح فيه دعوى إرادته غير زوجته والكتابة لا يبرح بها إغلاط عند الاطلاق عليه وقد علمت ما أورده الكوثره القائل بالوقوع والقائل بعدمه ولا شبهة في أن الأخذ بالطلاق هو الاحرط قدح ما

فهم لها نفس جوت سيدها فالوصية لها محبة فادعائها وقت التبر لحره وهي المصنف لو أوصى لأم ولله بالف على أن لا تزوج أصبتها فإن تزوجت استوجبت منها انتهى فظهر من ذلك أن الوصية لها محبة وإن ما استرجعت لدم الزنا من طرف سيدها وأما التبر لو كان نعمة فلا يصح أو قلته ما يفسد كونه صحيح كالموصية لأمها صلت حره فقلت جوت

سيدها والله عز وجل اهل (مثل) رضى الله عنه في امرأة وكنت مدهسا بشؤى لها جارية لاجل زوجها علمه فاسفر  
العبد الى يدو الخسا مثلا واشترى الجارية باسم سيدتها واحتدت الجارية بعد انقضاء العدة أراد العبد ان يملك الجارية  
انذكرة فتمت لاجل ان يسرى بها في غيبة ٢١٢ سيدته عنه والتمه بدفعها من عنده ففصل له رجل

يريك الى الما يريك ان يفي ان يملكها صرنا على نفعه بين هذا ما لم يصير الا كونه  
لحق بوقع الخلاق في سورة السواق على مكتوبه لانا الشيخ ابراهيم ابن رئيس محمد الزمى  
مضى الله به وبأفامه الزكية وهذا صورة ما يجب بلم يقع الطلاق الثلاث لانه قد سبق  
ذكرها بسؤالها فصحر ارادتها بلفظه وان لم يصرح بتعدد وعبارة الخصة فلهذا ما جرى  
ومثلهما لغيره عبارة التهاية لمصطفى محمد الزمى ودوح القروى وصحها له صاحب كرام  
بالسنة وبقى بينه وبين قوله خالق حيث لا يقع بشئ وانوى ان لا يملكها فلهذا ما نصبت  
على تقديره اطلاق لا يكتفى فيه بعض التبا الى آخرها كتب عليها الملامة على الشراط ليس  
رحمة الله قوله على تقديره خاتمة هذا الفرقان محل عدم وقوع الطلاق بقوله خالق حيث  
لم يقع جوابا لكلام مصطفى بقوله كانت على انما خالق اهل هي خالق فقال خالق وقع غير اجمع  
انتهى وسفطان من هذا القبيل وعبارة وقع الجواب على ما تقرره انه لا يقع نحو طلق من ذكر  
المعول ومع طالق من ذكر المبتدأ فلو نوى احدهما المبتدأ لكانت انت او امرأته ونوى  
لفظ خالق الا ان سبق ذكرها في سوال او نحوها فوضي اليها بطلان تفكك الثمت وعبارة  
الامداد الا انه قال نعم ان سبق ذكر المرأة في سوال او نحوها فوضي فويض لم يشترط ذلك  
كباقي في طلق جوابا لطلقي او طلقها او طلق نفسك انتهت وهذه اجمعها شاهدة الوقوع  
في هذا الحادثة كبرى والله اعلم وكنته التفسير الحسين ابراهيم ابن رئيس محمد الزمى سقى  
الشافية بكذا بعد الخصة فقرأه بها انتهى ما في به وقد علمت التنظير في اطلاق وقوع  
الطلاق وار التناول وسفقا السؤال اجراء التفصيل الذي قدس من ان جسد لفظ طلق من  
القرينة فلهذا التي يرتبط بها لفظ خالق فتمتد وما فيه من ذلك من القرينة في صورة  
السؤال قول الخصة ان الخطأ بالمسببة لا يضر كقول الاعراب فلو منه ان قوله لفظ طلق  
يقول هي مطلق فلا قبل ارادة غيرها لان تقدم سوالها بصرف اللفظ اليها ومن له لولم  
يتم لها ذلك رجوع لثبته في نحو ان طلق وهي غائبة وهي طالق وهي حاضرة انتهى قد  
صرح كبرى بان قول الزوج طلق من سوال منها لطلاق وقد سبق عن الامداد ومحصره  
انه ان سبق ذكر المرأة في سوال او نحوها لا يحتاج الى ذكر المبتدأ في طلق لكن مع ذلك لو قال  
أردت غير زوجتي قبل منه كالماتة تقول المذهب فهو يخالف الصريح من هذه الحادثة  
ولا يخالف صورة الخصة فلهذا آتانا لان الزوج ذكر فيها المبتدأ بقوله هي مطلقه وبضم  
سوالها قبل منه ارادة غيرها فلو لم يقدم سوالها رجوع لثبته في سوال القرينة يرتبطها كلام  
الزوج فلهذا قلنا الذي قيل اليه انه من الزماد الذي قدس هل ان قول الزوج طلق  
من القرينة التي يرتبط بها خالق حتى يمر في ذلك التفصيل السابق او لاحق لا يقع الطلاق  
قلت الذي يرجع عنه التفسير الا كالأول فيكون ذلك من القرينة وذلك لا يراى في قولنا كمن

لا يصح فذلك لا لا  
مملوك ولكن بها على  
مجلس آخرهم بعد مدة  
اخطبها منه فصل ذلك  
بعضها على التخص  
الذكر من زوجها منه  
بعد ذلك انشأها من الثالث  
سببها وطلبها على  
وصل الجارية الى منه  
سببها كانت الجارية سببها  
ووافق سيدته فماتت  
قبل ثمانية لجارية فوجه  
ايضا بعد صوره اليها  
مما وقع في العتق قبل تصير  
الجارية المذكورة ملك  
العبد للموتى ام حرة او ولد  
ام كيف الحكم ايدونا  
(اجاب) لم لا تصير الجارية  
ام ولد للموتى المذكور  
بوضع الولد الزور بل  
هي مملوك املاك الموتى  
فاذا ولدت منه بعد ذلك  
صارت ام ولد لاهل سببها  
اهل (مثل) ادام الله نفسه  
عليه ورضى عنه فمن مات  
عن زوجة عن بيتهم ابن  
فصار من زوجته المذكورة  
لا يهرمون بجملة تركته  
عبد مملوك لباسته الزوجة  
ايضا صار المذكور يورث

الخبرمة التصرف في مالهم وبالقائمة عليهم مهمات شتى فبعد مكرو التصار الى نورى لم يحجزوا بجمع ايم الخصة  
البدا لهم ويردون ان يكون لها اجرة من تحت خدمته في المذاتى كان فيها عند الشترى ثم يردون الزائد من اقل لمشترى  
فيل لهم الرجوع في العبد وهل لهم المطالبة بأجرة لعبد في المدة الذي كان فيها عند الشترى ام لا ام كيف الحكم في ذلك

أذنونا ما جودين غيرا (اجاب) رضى الله تعالى عنه الجنة وحده حيث كانت الام هي الوصية على اولادها فابيع  
 جميع اولاد العبد وان لم تكن وصية صرح البيوع في حبتها والعبد مشترك بين الاولاد والمشرى فيه جميع الاولاد على  
 المشرى بالاجرة ويردون له ثمنه والله سبحانه وتعالى ﴿ ٢١٣ ﴾ أم ﴿ باب النكاح ﴾

(عدل) ضمن الله تعالى به  
 حل يجوز تزويج الصغرة  
 النجسة التي لا ولي لها بعد  
 والتهيب الصغرة بوجه  
 من الوجود في مذهب  
 الامام الشافعي ورضي الله  
 عنه عند الضرورة وإذا  
 قتلتم من غن القاتل بقتل  
 وحل يصح العمل بقوله  
 لان بعض الجهات لم يكن  
 بها قاتل حتى يحكم  
 الكاظم ويرفع الخلاف  
 وإذا قتل لاهل يجوز تعذيب  
 من يرى صحة ذلك كالامام  
 أبي حنيفة رضي الله عنه  
 لان المستوفى عنه حالوم  
 به الهادي في جهات ان  
 من بقتل لا يوجب فيها أحد  
 غالبوا دعت الضرورة  
 الى تزويج الصغرة أو الخلل  
 ملاك من غير من ذلككم  
 في المذهب ولا حرفة  
 أحكام التلخيص على وجه  
 في الفضل أو حضور السا  
 ذلك مع مراعاة الفضل  
 والتبيين من جميع الوجوه  
 ما يلزم من قلتم الشرط  
 فعل يلزم الزوج والزوج  
 حرفة ذلك المذهب  
 وأحكامه في باب النكاح

الخصعة ما يشهد للثقة بل ما يصرح به فانه ذكر بعد ما رد في اذا وكل سيد مذهب في مذهب  
 فقلنا أحد مذهبنا وقال الآخر محل يفتى به على الاصح ان الكلام لا يشترط صدور  
 من تطلق واحدا ولا يفتى على ما هو المصنف من اشتراط اتحاد التام في المصنف فان قلت  
 أي النظرين أصوب قلت الأول لان المصنف حيث يمكن تصحيحه لم يصر الفلانة وهنا يمكن  
 لأصحهم الفتى سبق كلام الأول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع بمعنى وان نوى  
 لفظة أنت تلزم في ذلك الآن يرق بأدأت منه لم يدل على اختياره لفظة سبقه كلفها  
 شخصت التبعة فيه وهي وحدها لا تأخير لها في لفظة العلوف لضعفها ولا كذلك حرفاته  
 قد دل عليه سبقه فلم يتعمد الذي طلق بالمقوف بحقيقة فتأمل انتهى كلام المصنف  
 وهو ظاهر بل صرح في أن طلقها من الغنية التي يرتبها بها طلق طالق ولا فرق بين قول  
 الغير طلقها ولا قول الزوجة طلقها كما بدت بل قول الزوج طلقها طلق طلق به  
 من قول الغير طلقها فقد صرح النجدة بأن ضمير المصنف في ضمير الغير وقد تقدم ما  
 اظهر في المصنف كغيره ان طلقها بعد طلقها صريح فيكون طلق طالق بخلاف طلقها بعد طلق  
 لم طلق زوجك فانه كناية ولا يفتى في الخصعة بأن تعدى في طلقها اشتال لماسية  
 الصريح في الالتزام فلا يقال فيه فلهذا فلا يقع جوابا لا الالتزام فيه فكان كناية انتهى  
 وفي صورة السؤال قول الزوج طالق اشتال لماسية من قول الزوج طلق الصريح  
 في الالتزام فيكون صريحا لكن لو قال قصدت غير زوجتي قبل منه ذلك وتزوج العلامة بن  
 فلم في الوكالة من حاجته على الخصعة لان جر في أن مسية الوكالة الخدمة أضافه مسية  
 الطلاق المذكورة فقلنا قد يقال هذا ليس بغير ملاك مخالفة أنه يوكلي اثنين في طلاق  
 زوجة فيقول أحدهما أنت والآخري طالق وقد يلزم هنا الوقوع انتهى كلام ابن القيم  
 وقول المصنف المصنف اشتراط اتحاد التام في المصنف في شرحه على حدوده  
 الخصوة وأما اتحاد التام فلا يشترط في الكلام وحده إن ملك وأبو حيان فلا كان  
 اتحاد الكاتب لا يغير في كون لفظ خطأ وهذا ضمها بشر تسليم صدور الكلام من تفتين  
 واستشكاه المرادى وقيل بأشواؤه لان الكلام عمل واحد فلا يكون ماله الاوحداء عليه  
 زاد في حد الكلام من تعلق واحده هذه الزيادة قال بعضهم لم نقل عن نحوى فيها لم لا  
 ذكرها بعض من تكلم على الأصول ولعل مراده بهذا البعض القاضي أبو بكر الباقلي فان  
 الزكشي نقلها عنه في شرحه على جميع الجوامع وبني السنوى على هذه المسئلة فروا  
 فقبحه انتهى كلام الفاكهي ومنه ثم إن مراد المصنف بالمصنف في ضمير اصطلاح النجدة  
 وإن قيل منه هو المصنف وهو متضمن اشتكالك المرادى ووجه اشتكالك أنه لا يصح  
 البتة ضروري وان كل كلام مشتمل على نسبة اضطر في الالاء والقبلة أمر متنى لا يقبل التجزى

فإن الله وبه والعمل بذلك ما دامت في صحته اولهما العمل بذهب الشافعي بعد أحمد في باب النكاح وترك العمل  
 بذهب القليل أم كيف الحكم لان السائل مستفيد والمسئلة كثر القيل والقال فيها من غير غاية فإلغوا الجهد في ذلك  
 وأوضحوا الشكركم صاحبكم لعل بقاءكم آمين (اجاب) حفظه الله تعالى وأبشاه بقوله الجنة وحده اللهم توفيقا لهداد

وهداية اليه مذهب الامام الملقب الشافعي رحمه الله تعالى ان النيب الصغيرة لا تزوج بحال مادامت صغيرة حتى تبلغ وتأتد بصريح الاذن واما البكر ان كانت بتيمة فكذلك لا تزوج الا بعد بلوغها والنها ويكنى سكوتها والله أعلم باللام  
هي السنة ناصر الحديث أبو محمد الحسن بن ﴿ ٢١٤ ﴾ مسعود البغوي في كتابه المعنى بشرح السنة من ابي

سلطة من ابي هريرة رضي الله  
تعالى عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم البتة  
تستأمر في نفسها لئن جمعت  
فهو اذنها وان ابت فلا جوار  
عليها احبب الشافعي رحمه  
الله تعالى صلى بسلطان  
تكاكسها في صفرها قال  
التيمة تستأمر واليتمه اسم  
للصغيرة تأتي لاب لها وهي  
قول البلوغ لانه لا يظن  
ولا مرة ببلوغه شرط  
بلوغها وحده لا يتكبح حتى  
تستأمر انتهى كلامه  
وفي الروضة للامام  
التتوي الباب الرابع في  
يسان الاوليا واسكانهم  
وليدقائه اشراف الاول  
في اسباب الولادة وهي  
اربعة الاول الاثمة وتوفي  
منها المبدودة وهي  
اقوى الاسباب لكسار  
النفقة فلاب زوج  
البكر الصغيرة والكبيرة  
بغير اذنها الى ان تاعدا  
النيب فلا يزوجه الا ابتها  
في حال البلوغ ثم قال  
السبب الثاني مصوبة  
من على حاشية التسبب  
كالاخ والسم وبه صا

فلا يزوج بها الصغيرة بكر كانت او تيمت قال السبب الثالث الاثاق فالنق وحسبته يزوجون كالاخ السبب الرابع السلطة  
فيزوج السلطان بالولاية العامة البوا بالغ فلهن ولا يزوح الصغار الى آخر ما في الروضة في المتاح مع شرحه المعنى والنفقة  
والنهاية مائة وللاب ولاية الاجبار وهي تزوج ابنته البكر صغيرة او كبرية طاهرة ومجنونة بغير اذنها غير اذ دار طنين

ويستحب استئذانها وليس له تزويج حبيبته إلا بإذنها خبر الدار قلبي التيب أحق بفسادها من وليها والكر يزويها إياها  
 وخبر لا تحك الأبي حتى يستأمرن رواء التولي وقال حسن صحيح ولانها عرفت مقصود النكاح فلا يحبر خلاف  
 البكران كانت تلك التيب صنفية لم تزوج سوله ﴿ ٢١٥ ﴾ احتلت الوطه ام لاسي تبغ لان اذن الصنفية غير

معتبر فانتع تزويجها الى  
 البلوغ ثم قال من صلى  
 حاشية السب كآخ وهم  
 لا يزوج صنفية بمالك بكرة  
 كانت لو تيبا طقة او جنوة  
 لانها انما تزوج بالاذن  
 وانها غير معتبر وتزويج  
 التيب العاقلة البالغة  
 بصريح الاذن للاب  
 او غير ولا يكتفى سكوتها  
 لحديث ليس هو في مع  
 التيب امر رواء ابو داود  
 وفيه وقال البيهقي رواءه  
 ثقات والمتن ومراعاة  
 ما قبله وصيته والسلطان  
 ومراعاة ما قبل القاضي  
 كالاخ لم يلاحظ كبره  
 في تزويج التيب البالغة  
 بصريح الاذن والبكر البالغة  
 بسكوتها وكون السلطان  
 كالاخ لا يشافي اقتراده  
 عنه بسائل فيها دون الاخ  
 كالجسوة انتهى مافي  
 المنهاج وضروحه هذا  
 هو المقرر في مذهب  
 الشافعي رضي الله عنه  
 وأصحابه وار تكاب  
 خلافه خروج من مذهب  
 الامام واما قليما ما آخر  
 من أنه الهدى فلا حتب

كمسورة السؤال لا يقع الطلاق الا عند اليأس من الاخذين مات احدهما ولم تأخذ من مال  
 زوجها قبل الموت والاذيع الطلاق لعدم اقتضاه هذه الصيغة القدورية قال في المنهاج  
 ولو صلى بئى فعل فذهب اليه ان هل حق بان كان لم يدخل اى الدار مات طالق وقع عند  
 اليأس من الدخول انتهى وهو واضح والله اعلم (مثل رجعه الله تعالى) اذا قال الزوج لزوجته  
 أنت مطلقة فقلت له او الماخرون صما خلق بالثلاث اقول وبالثلاث فهل قوله وبالثلاث  
 بالارو ويدعه صريح او كناية فلو (الجواب) بهذا المصلحة سئل عنها مراراً اجبت بأنه يقع  
 بقوله أنت مطلقة طقة واحدة مائة بل قد عدد اوقوله لا يا بالثلاث او وبالثلاث كناية في  
 الطلاق وفي المذهب عند الطلاق وقع اوع الصدوق ماواه وكذا ان قصده ان ينفذ قوله  
 اولاً أنت مطلقة ولم يسل الفصل بينهما طولا بقطع السببه عنه عرفاً ويشترى لذلك قول النخعة  
 لو كانت اسلطة فقال للمسرة كان كناية في الطلاق والعدد على الاوجه فان نوى الطلاق  
 وحده وقع او الصدوق ماواه اخذ من قول الروضة وغيره فان أنت واحدة او ثلاث انه  
 كناية وشبهه ما قيل له هل حى طالق فقال لا لا كما يأتى الى ارباب في النخعة بعد كلام طويل  
 والحاصل ان الذي ينبغي اعتقاده انه متى فصل في ثلاثا كثر مكنة التمس والى امر مطلقا  
 أى يقع عليه الطلاق الثلاث متى فصل بذلك ولم تضع لنبه عنه عرفاً كما لا كناية  
 فان نوى ان ينفذ الاول ويأتى له اولا فلان اضطعت لنبه عنه عرفاً لم يؤثر مطلقا  
 كما لو قال ابدع ثلاثا الى آخره في النخعة ويصير نظيره في ستة السؤال اذا تفرق بينهما  
 لم يابهر ورايت في التوسط للارضى فقلان غير ان الله به البلوى ويذكر السؤال  
 عنه ان يسأل جماعة رجلا خلاق زوجته ثلاثا متاى فيلحون عليه فيقول خذواكم  
 سبعين طقة سلا اوسكت ثم قال ذلك فاجيب بعد التوقف والتأمل ان قصد الايشاع  
 عليها طقت ثلاثا انتهى والله اعلم (مثل رجعه الله تعالى) اذا قال الزوج لزوجته  
 أنت طالق ثلاثا بل ثلاثا بل واحدة بفسع عليه طقة او احسكت افتوتوا  
 (الجواب) يقع عليه الطلاق الثلاث لان قوله ثلاثا بل ثلاثا بل واحدة بمنزلة قوله  
 أنت طالق ثلاثا وثلاثا واحد هو لوقال ذلك يقع عليه الثلاث الاول ويلزم ما بهذا قال في  
 الارشاد وواحدة بل ثلاثا بل ثلاثا انتهى وفي الامداد لا ينجر او مطلقة بل ثلاثا ان دخلت  
 وقت واحدة بمنزلة وقتان سكتان ردا فبسر الى ما قبله خاصة لاجل بل انتهى وفي  
 الارشاد ان طالق بل طالق بل طالق فهو كقوله طالق طالق الى آخره فيها بما فيه ان بل  
 كالواو والله اعلم (مثل رجعه الله تعالى) اذا قال الرجل يلزمنى الطلاق او على  
 الطلاق او الطلاق واجب على ان قلت كلا فاذا فعله يقع عليه الطلاق صريحا ام  
 سكتا ية وكذا لو قال الرجل لزوجته طلاقك في خروجك من البيت فاذا خرجت يقع عليه

وذلك لان التمسرة واحدة وكل منهما فارمون فن قلوا واحد منهم خرج عن عبدة التكليف لانهم كلهم على هدنى وكلهم  
 صبيون وقد قال عليه افضل الصلاة والسلام اختلاف امتى جد فند الامام بين حبيبة التيمان رضى الله تعالى عنه هو في  
 الاب والجد انكاح الصغرى والصنفية ولو كانت الصنفية كيانا وبين فاحش وهو ملائمة فان فيه لاس بارز زوج ابنة الصنفية

وقضى من مهرها نصفها حقا ولو قيل كذا بانزوج ائتمه الصفة جدا او زوجا به الصغير أمه أو أباي وإن لم يكن الولي لها  
أوجدا فلا يصح النكاح بين حاشى أو قيل كذا وإذا تعدد الأب أو الجد جهرا لثقل كذا ثم الشد ولا خيار لمراد منها  
بعدم البلوغ وإذا تعدد فيها الأب والجد ولو قاضيا ٢١٦ ٥ أو اما قلها - الخيار خيار الصبي بالبلوغ ان كان

ماتين قبله أو لم يملك النكاح  
بعدمه وإذا اختار الصبي  
أو الصفة الصبي بعد  
البلوغ لا يكتب القرعة  
مالم يصح القاضى النكاح  
بينهما وسكوت البكر  
عند البلوغ حيث علمت  
بالنكاح قبله أو العلم بالنكاح  
بعد البلوغ فرض وخيارها  
لا يجزئ آخر المجلس وان  
جهلت الخيار وخيار  
الصغير المبالغ لا يملك  
الا بصريح الرضا بأن  
يقبل ولو ضمت أو قبلت  
أو دلالة بأن يملك ما  
يدل على الرضا كالقبلة  
والنفس أو يمسى الفلام  
المهر أو قبلة الثوب ولا  
يشفع خيار مما قبلهما  
من المجلس هذا حاصل  
ماقرر في مذهب الإمام  
الثاني أبي حنيفة الثمان  
رحمه الرحيم الرحمن في  
زوج الصغير والصغيرة  
فإن أراد تقليدها الإمام  
الهام بلا ذلك بشرط  
التقليد القربة عند علماء  
الاسلام التي منها العلم بما  
المسئلة في شروطها وكان  
وسائر الصلوات ومنها  
ان لا يتبع الرخص فإن يأخذ  
كل منهما ومنها ان لا يمل يقول في مسألة ثم يعضدها صبيها ومنها ان جميعا يقلدا ومسأله ان يهره والذي اعتمد والصفة عدم  
اشراط هذا الأخير قال لجزا تقليد المقتضول مع وجود الماضل والذي يجب عليه التقليد هو الزوجان حيث كانا

الطلاق لم لأجيبوا (الجواب) الذي اعتمد الشيخ ان جرى مقتضى وغيره ان سنده  
الاسناد التي ذكرها المسائل كلها من صرائح الخلاق وقوله خلافت في خروجك  
من البيت او خروجك من البيت فله قوله فيما يظهر خلافت بمعنى رأتك وقد ذكرنا  
جر المسئلة في التخصيص الاخرى وذكر في الصفة حكم خلافت بمعنى رأتك في عدة مواضع  
فيها والحاصل وقوع الطلاق بذلك رجيا ولا يظهر لفتنة فرق بين في خلافتك أو بطلانك  
وفي المتوسط لا ذكرى مالم يملك لولا خلافتها بدخولها أو بدخول زيد فدخل أو دخلت  
حاشى بكل حال وليراع فعل الداخل قولا واحدا ان آخر ما علمه وانما علم في مثل رجسه  
انتهى في فريدل لتأخير مع زوجته فقال لها على الطلاق الثلاث ما يأتي الصبح وتبقى  
في هذا البيت حاجة من حوائجك فماذا يصنع عليه الطلاق أفترنا في الجواب ٥ سلم أن هذا  
اللفظ من الزوج وبيننا الطلاق يقع عند وجود الصفة في فتاوى الجاهل الرضى ٥ دل قول  
التخص على الطلاق لا تدخل جزئة قوله والله لا تدخل فيكون وينسأ بالطلاق لولا اجاب  
بأنهم جزئة مالا كرفعه الطلاق عند وجود الصفة اعني اذا تعددت ذلك ونزل الزوج  
ما يأتي الصبح وتبقى الخ فيحصل ان يكون مراده رفع حوائجها قول الصبح والله ان جله  
الصبح وبقي شيء من حوائجها يقع عليه الطلاق ويحصل ان يكون مراده أنه نأى الصبح  
تخرج حوائجها بعدياته بحيث لا يتق لها حاجة في البيت فحصل ان يكون مراده اخراج  
الحوائج لئلا يخرج وقت الصبح ويحصل ان يكون المراد عدم التقييد بذلك فان ارادها اذ كرر  
به اذا قصد بطلان كل يحصل برسمه في ذلك قصد الله ورايت في الامام من الامام شاعى ما حصل  
الشاعى رحمه الله تعالى اذا قال الرجل والله انك فتصينك حتى قد فعل به حقه اليوم فان لم تكن  
له نية حاشى من قبل ان قضاء قد خسر قضاء اليوم كما يقول والله انك فعلت هذا فكلمه اليوم  
لم يرو ان كانت نية عند عند الهن ان لا يخرج هذا حتى التفتيت حرك قضاء اليوم  
اعني ما قلته من الام ورايت في فتاوى الجاهل الرضى مثل من رجل ساكن في بيت وقوله  
فيما قلته قال على الطلاق ما يأتي شهر رمضان واخلى في هذا البيت من حوائجها وامتنع  
شيئا فاصدا بذلك تعويل اخته منه ثم شاق الزمن عن نقلها لعل آخر قبل فخر رمضان  
وخرضه التخص من الحاشى لعل اذا لم تسته لاجد فليكن كسرهما قبل دخول رمضان فخلص  
جلا يتخلى قوله لى لا لا شة حيث لا يملك له ام لا يخلص حتى يحوها ويدخل جزع من  
رمضان ثم يبيدها وهل اذا كان داخل البيت بيت آخر كان مستقلا برفقه ومناجاة ونقلها اليه  
يخلص مع ذلك مع ان البيت الثاني مشترك مع المخلوف عليه في حلم واحد لا يدخل اليه  
الانه اجاب بأنه لا يبر ذلك حيث يمكن من خلاها قبل فخر رمضان من حين حلف ما قلته  
بقصد المذكور مع قصده وقدرته ان ياختاره فان لم يكن على الوجه المشرع فان

كاملين والاغنى لعاملى العبد من الاولاد والاعمال مما له في مذهب جلاله وج الى الآخر ما لم يقرب على ذلك تلج لرخيص  
او التلقى الذى لم يخل به عالم فان تريب على ذلك احد هذين لم يميز خروج بل يلزم ذلك الذهب مادامت الزوجه في عصمه  
فاخرها منه وج الى المذهب الآخر والله سبحانه ﴿ ٢١٧ ﴾ وتعالى اعلم وقناحب رضى الله عنه هر اسؤل

سكان البيت الثانى من معنى البيت الذى وقت عليه الاشارة لم يسروا الا ترى  
بمروءه فهذا كما تراه قصد تصديق المخرج قبل رمضان كما اشار الى ذلك السائل وكذا الجيب  
بقوله صافى له بقصد المذكور فان قصد ان اغراج الطوارىخ يكون بعد اتيان الصبح  
ولم يقصد دنا حينما كان ذلك على الزاوى فلا يجب التور فى ثانوى الجبال اترى سئل  
عن رجل حلف بالطلاق في أوآخر شهر رمضان أنه يقتل بعد العيد من منزله الى اربال  
السائل فهل يقع عليه الطلاق برباع شهر رمضان أولا فاجاب بانه ان لم يسهن ليجد وقفا  
سينا لم يبحث الا باليأس منه والا حث بقوله انتهى ويحرم نظير ذلك في سنة السؤال  
فان شك في التيسر كان على الاطلاق في ثانوى الجبال اترى ايضا أمثل من الحالف  
بالطلاق على وصف لا يسهل وشك هل قيده يوم أو ليلة فأجيب بأنه لا حث في الشكوك  
في الحلف عليه انتهى والله أعلم ﴿ سئل ﴾ رحمه الله تعالى اذا قال الح ك فزوج  
طلق زوجته ولم يدهد بضرب ولا حبس فطلق الزوج وقال بعد ذلك طقتنا خوفا منه هل  
ينع عليه الطلاق او لا (الجواب) اعلم ان افتنا الشافعية الحقوا حكم الح كبالا كراه ولا مرق  
بين فعدوا الحاكم على اجباره حسا لو امتنع او لا كفى النصفه والضرب والحبس لا يلزم  
الا كراه فقد وجدوا لهما كما صرحوا به في مسائل منها لو حلف ليطأها فطلقه التورجهت  
لم يستطع رده ولم يكن مقبل عليه وجه فلا يبحث او وجدنا حلفا او ليد من الله موجدما  
حبل منه او يفتين زيدا حقه في هذا الشهر فحجر عنه فلا يبحث في ذلك كله كما نصوا عليه  
ونصوا على ان الاكراه الشرعى كالحبس وليس في جميع ذلك ضرب ولا حبس لكن شرط  
عدم وقوع الطلاق بالاحكامه ان يكون ياطل فـ كان بحق كان كلى من زوجته وامتنع  
من طاعتها بعد مضى اربعة أشهر من اطلاقه وحكم عليها الحاكم بالطلاق بشرطه فاه يقع عليه  
وان لا توجد قرينة اختيار من المطلق طوا كره على ثلاثة طلاقات طلاق طلقة وقت  
لا كما لم يسهل ذلك لدا عية الاكراه لانه لم يكره على طلقة وان لا ينوى الطلاق قال الخطيب  
في افتائه ولا بشر وقوع الطلاق بصرحه ان يذبحا ما لا في المكره عليه فاه يشترط فيه  
البية ان تواء وقع على الاصم والاملا الى آخر ما ذكره الخطيب والله أعلم ﴿ سئل رحمه الله ﴾  
تعالى اذا قال ارجل زوجته ان تدخل عليك فلان فانت طالق والبيت له حيطان لا مقفه  
فلا تدخل الحيطان تطلق أولا وادخل عليها في غير ذلك البيت تطلق أولا (الجواب)  
اذا دخل عليها فقد وجدت الصفة المطلق عليها الطلاق سواء في ذلك البيت وسواء كانت  
وحدها اوسع غير هاتين في التماح او حلف لا يدخل على زيد فدخل يثاقبه زيد وغيره  
حث انتهى تتأمل كيف نكر البيت فيحصل كل بيت مع ان الموجود في كلام الحالف عدم  
العرض فليت نظير ما في السؤال نعم يشترط ان يكون المدخول اليه مختصا بها لا لغيرها

الذكور بمجرأب احصر  
من هذا وهو لم يصور  
في مذهب الشافعي تزويج  
البكر الصغرى البتة التي  
لا باب لها ولا يجد حال حق  
تبلغ وتأخذون مثلها الكهيب  
الصغرى وتزيد التيب على  
البكر بأنها لا تزوج بحال  
لا الضمورة ولا حاجة  
لا نأب ولا من غير حق  
تبلغ وتأخذ هذا قبل  
لامام الشافعي رضى الله  
عنه واحياه رحمه الله  
تعالى ولم يخالف في ذلك  
احد من اصحاب الشافعي  
في هاتين وليس فيما قبل  
واما طليد امام آخر من  
يشول بلجولا لافرح  
وكلمهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليس  
كلاما لهدام الشافعي  
أى حنيفة انصهار رحمه  
الرحيم الرحمن فنهده  
رضى الله عنه لسؤل  
الاب والجد انكاح  
الصغرى والصغرى ولو  
كانت الصغرى ثيبا وبنتين  
فاخسوهن ما لا يفتان به  
الناس بان زوج بكنه  
الصغرى وقص من مهرها

(٢٨) (متاوى) قصد فاحشا او فقير كفتوا زوج ابنته الصغرى عبدا او زوج ابنه الصغرى عبدا او ان لم يكن الولي ا  
اوجدا فلا يصح انكاحه بنتين فاحش او فقير كفتوا اذا عقد الاب والجد بمهر النكح لكونهم الضمولا خيالوا احد منهما بعد  
البلوغ واذا عقد غير الاب والجد ولو فاحشا او اطفالهما خيالوا فصح بالبلوغ ان كانا ما لم يقبله الوالم بالسكاح بعد ما اذا اخار

الصغير أو الصغيرة الصحيح هذا الموضع لا يثبت أنه قد ملأه شخص القاضي التناح بينهما وسكوت البكر عند البلوغ ورضي  
وخيارها لا يثبت آخر مجلس وإن جيلت لتغيير وغير الصغير والتمس إلا بفسا لا يبدل الأصغر عرض فوضى بأن  
بقوله ورضيت أو قبلت أو دلالة بأ فعل ما يدل ٢١٨ هـ على الرضى كاتمة البس أو بسى لقلام

المهر أو تقيمه العيب  
ولا يتطرح خيارها  
بقيا ما من المجلس  
ويجب تقليد السائل  
بالنقص على الزوجين حيث  
كانا كالمدين والأوجب  
التقليد على يشهد لهما  
وشروط التقليد كالم  
النقصه وغير ما للمجلس  
فيمتثلن شروط وأركان  
وشهادات وسائر الضوابط  
ومن الشروط أن لا يتقدم  
المريض ما يأخذ من كل  
مذهب جليل من مذهب من  
الشروط أن لا يفتى بين  
قولين يتولد منهما حيفه  
مركبة لا يقبل لهما كل  
منها وإن لا يقبل يقبل  
في مسأله ثم ينفذه في حينها  
وزاد بعضهم اعتقاداً رجيحاً  
القلد أو مساره كمن فيه  
ولكن الذي أحق مدعى  
النقصه جواز تقليد  
القبول مع وجود تفاضل  
فإذا تمت شروط التقليد  
فقول السائل أو لهما العمل  
يذهب الشافعي إلخ فقول  
ثم إن لم يترتب على العمل  
يذهب الشافعي رضى  
الله عنه تتبع الرضى  
ولا التقليد المنعوق

ومسجد مما يختص به رفاً في النقصه وغيره ما وصرح في الآتي أنه إن دخل زده عليه  
لم يثبت وإن استدام ثم إن لم تكن المرأة ما دخل الحيط الذي دحه الحلو ف عليه بحيث لا يصدق  
عليه إن دخل عليها فلا حث لعدم وجود الملق عليه وإذا وجد دخول الحلو ف عليه  
على الزوج إذا كورة اشترط لوفوع الملاق ما شرطه فما إذا ملق طلاق زوجته على أصل  
غيره أو هم من أفرادها كالأضي وحالة التناح مع من شرطه لأن جبر أو ملق بفعل غيره  
من مبالى بتعليقها بنقض النكاح والمروءة لا يفتاؤه ويبرهينه لصحيه أو صداقه أو حسن  
خلق وصلى ذلك التفسير بتعليقه ونقصه أصلاً به وبغير عنه بقصد منه  
من التعل فلا يثبت منه ناسية لتعليق أو الملق به أو مكرها عليه والأبواب لا يعلقه كسلطان  
أو جبر على نفسه علم أو قصد أصلاً أو لا أو لا يعلم بقصد أصلاً كمنه أو قصد وأن  
علمه منع قطعاً ولو مع السيان أو الأكره لأن الملق لا يعلقه به حيث فرض حث ولا منع  
وأنه هو شرط وجود صورة فعل وإن أطلق لم يقصد حثاً ولا منعاً ولا تلبية بمصالح أخرجه  
غرض البين نوع عند ابن الصلاح وجرى عليه جمع وعذر كثير من منهم الرضى عدم الوقوع  
ووجهه بأن القالب إلى آخره ما في النقصه وملا كراهية في حق المبالى بتعليقه به بغيره لم  
اعلم وأن تحق حله لكذا ل أن من حيث غريب لسياسة لذلك كالأضي بعضهم ولو ادعى السيان  
ثم التعل لم يعمل بآفته ثانياً وإتمامه (مثل رضى الله تعالى) إذا أدى الزوج تعليق الطلاق  
وشهده عدلان وأنكرته الزوجة وقالت بل فخرت وشهد بذلك عدلان أيضاً أو البيتين  
تقدم أفترقا (الجواب) أن أمكن العمل باليتين كأن اختلفت من سمعهما الملق والتعجب  
عمل بكتبهما فإن تقدم التميز وقع حالهم أن وجد الملق عليه قبل خروجها من عدة التميز  
وهو درجة وقع الملق أيضاً وإن تقدم الملق ووجدت الصفه الملق عليها ثم المجرى قبل  
خروجها من عدة الملق وهي درجة وقع المجرى أيضاً وحالة النقصه ولو كانت رضى عنها  
تعلق وتبصر قدمت الأولى لأنها زيادة علم جامع التعلق وعمله كالمظاهر أن لا يمكن  
العمل بمما التت وإتمامه (مثل رضى الله تعالى) إذا طلق الزوج زوجته خلا رجساً  
أو كان الطلاق سلقاً بصفة ولم توجد وضعت سنون وهو يطالبها بحكم الزوجية فهي  
تنتع عنه ثم بعد ذلك شكته على الحاكم كشاف على نفسه قبله حات لها لثقة الثلاث لمقال  
بالتلات والتلاتين والتلاتة وبذلك لا يفرضت منه بذلك هي أو من وثقها بها ثم قال بعد  
انصرافه من المجلس أما قلت هذا الخطب الأتلاص تنسى من التثنية ولم يرد بهذا الخطب خلافاً  
فولم يقع عليه الطلاق الثلاث أو لا طلاق بالكلية أفترقا (الجواب) لا طلاق عليه بالكلية  
والحل ما شرح كما يفسر به كلاماً أمثالاً الشافعية تصرعها وتلوها ولا حاجة لتأال إلا ما قبلت  
وأتمامه (مثل رضى الله تعالى) رجل وكل آخر في طلاق زوجته قال الوكيل فزوجته أن أعطيتني

مه جاز العمل وإن تربع على العمل أحد مدين فلا يجوز العمل بذهب الشافعي رضى الله تعالى بلى يلزم مذهب من  
قلده في المسأله والله الهادي آمين (مثل) رضى الله عنه في امرأة غريبة جاءت من أرض بعيدة وخطبها ورجل وادعت

بأنهم تزوج قتلوا كان لها زوج وطلقتها لومات منها ولم يعلم حقيقة حالها فهل يجوز تزويجها والصورة هذه لولام  
كيف يكون حكمها أفتونا (أجاب) رضي الله عنه لم أر ذكرنا الهام تزوج بلز نكاحها وأما ما ادعت أنها طلقت  
أومات زوجها وانقضت عدتها فلا يصح الحكم ٢١٩ ٥ تزويجها حتى ثبت ذلك ويجوز له صدقها أو

زوجها أو خاص الله  
وجهه تعالى أم (سئل)  
رضي الله عنه في رجل  
خطب امرأة والحالان  
للمرأة المذكورة عندنا  
يربونها ولم يكن لها ولي  
حاضر في تلك البلد ثم  
انهم أرسلوه فيجوز على  
ولي المذكورة أن يله أخرى  
فإن يجدها فليأمر بصلو إلى  
قاض البلد المذكورة  
عالمهم القاضي أن يزوجها  
ويؤدها إلى حيث كان  
ساكنها فليأمر بصلو  
في تلك البلد فقال لهم  
القاضي حكمه حكم القود  
فوجدوا رجلا فربوها  
من عصبتها نصبه وكلا  
على المرأة قاض البلد أن  
هي فيها قالوا لقد مضى  
نحو أربعة أشهر فوصل  
وليها المقود بهل بوضو  
بشخص القود المذكور لا  
أفتونا (أجاب) رضي الله  
عنه ثم حيث كانت المرأة  
المذكورة بالفقو كان ولي  
الأقرب فأتى في مرحلتين  
من بلد القود فاصحح  
حيث كان الزوج أن لها قاض  
بذلك البلد أو مأذون وليس

لوكي مشرعه يتشاور طائفة من علماء البلد الواحد هل يملك ولا أن على الوكيل  
بلا أمر الزوج من يصير قتلها أو الألبو (الجواب) لا خلاف في صورة السؤال كما هو ظاهر وإن  
علق الوكيل بلا أمر الزوج لا يصح خلافه وإن وجد الملق عليه بأن أمته العشرة  
المصديات جميعا إلا يجوز لوكيل أن يطلق بوضو بلا أمر الزوج إن أمكنت مراجعتها  
حيث لا عوض وعنده الزوج أو أن تلحق نفسها وأن لا يصح في المطلق فطلق بوضو  
لم يقضه فمن تصور رجته قال شيخ الإسلام في شرحه بأن يكون دخل بها ويقه أكثر  
من طقة لأنه يقع الرجة الخ لوكيل فلا خلافها بأمر الزوج لا يصح وكأنه إذا  
لا يصح إلا في المطلق المخبر كما في الزوج وأصله والخفة وشرح ثلثه لطلب الشريعة  
وعنده ويجوز التوكيل في المطلق ولما في الخبرين أما المقتضى فلا يصح لخلق الملق  
بأن يثبت أو الأيمان بأمره لا يصح التوكيل فيه كافي المتهاج قال في الخفة لأن قصد  
بها تطهير له في فأثبت البهارة ومنها التفرق فليكن نحو الملق والمطلق والتدبير إلى أن  
قال وبعت السبي حصة الوكيلة في الملق لأحت فيه ولا يصح كقولهم التمس فيه نظر  
أنهى ما أردت منه من الخفة وأما (سئل) رضي الله عنه في رجل طلق حثت من أهل  
التي المطلق لا يقع ووقع ونوى بملك الحث المطلق فهل يكون كناية أو يفتي أفتونا  
(الجواب) لم أفت على حكم هذه المسئلة في كلام أفتونا ويحتمل أن يقال أنه قولان لفظ  
الحث لا يشتر في الأمان بعد وقوعها وهذا ليس كذلك وقد صرحوا بأن المطلق  
لا يصلح به ويؤده ذات ما في نوى أن يزداد أنه قولان أن حثت كذا فعل ذلك أين ونوى  
المطلق وكان فعله لا يقع المطلق فإنه أفتونا أنه الزام بين المطلق واليمين ليست تـ  
في لذة بخلاف الزام المطلق نفسه كقولهم فعل المطلق انتهى وإذا كان بين المطلق  
لا يثبت في اللمة فالحث المرف عليه كلف ويحتمل أن يقال أنه كناية ويؤده ما في الأمان  
من الخفة ومبارتها تسمية الحث بنحو المطلق بينا فربها الذي اقتضاه كلام  
الراعي فربها ونزوح فيه ويؤده قصرهم برادفة الأبله اليمين مع قصرهم بأن  
الأبله لا يضمن الحث بله تعالى لم يفرهم المطلق لا يصلح به أي لا يطلب وإن كان فيه  
تحقيق أمر محقق فذا في بينا بهذا الاعتبار وحقيقة ذكر الشر لوجوب التكفير فافهم  
ليان اليمين الحقيقية لا يقع الحث ما لا تكفير فيها في التحقيق المذكور انتهى عبارة الخفة  
وقد تكرر منهم في باب المطلق أنه لو فعل كذا احتسب وقوع المطلق أو لم يثبت أي يهدم وقوعه  
وهذا كشيء كالأهم كقوله من يبره فإن قلت الحث بوقوع المطلق أو بكفارة اليمين لا بد  
من تقدم المطلق أو الوكيل عليه حتى يوجد بصورة السؤال ليس فيها ما يثبت طـ والحث قلت  
قد صرحوا حتى متى المتهاج فيه أفتونا واستبرأ رجك من كليات المطلق فأنفي

لأحد شخصه والحال ما رواه الله سبحانه وتعالى أم (سئل) حصة الله في امرأة أتت من بلد إلى بلد أخرى وادعت  
الهاخلة الزوج وليست في عدة والحال أن لها في هذه البلدة التي أتت فيها ولي وجه رجل لولها يربها تزوج بها فلا غلب  
على من الولي صدقها لهادمت به هل يجوز لها أن يزوجها بغيره أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضي الله عنهما هل

للخاص كالآب وإن اتم تزويجهما بخلاف الولي العام وهو الحاكم فلا تزوجها إلا أن أظمت بنته على إرفاق الزوج لها لومعه  
 ولم تقرر ما حكم الزوج ولا حلها له إذ حجازته تزويجهما لله سبحانه وتعالى أم (سئل) رضي الله عنه في رجل مولود زوج  
 مولود لاجل محبة البالغ فأنه لا زوج ختم الأب ﴿ ٢٢٠ ﴾ لعدم الكفاءة وحصول محبة تزواج خصة ومدة

الصمد ولوليت من طاعة مع ان لمدة والاستبراء لا يكون الا بعد تقدم الطلاق كالإيضاح ولعلك  
 قال النور الزاوي في شرح المحرر هذا الفصلان لا يحتاجان لاصحوا لان الاعتداد والاستبراء  
 من آثار الطلاق فلا كراهية يقتضي اخص الطلاق لاستحالة وجودهما بوجهه وكأنه قال  
 احتدى واستبرأ وحك لاقى طلقك الى آخره بل كثير من كتابات الطلاق أو كذا كذا كذا  
 كالإيضاح على تأملها وصورة السؤال كالإيضاح فغير ذلك بل يستحيل وجود الاعتداد  
 والاستبراء في حق غيره من الطاعة الآن قال في قسم الحلال استمحل ما له المحرم ينزع من  
 استحقاقه أو قال قد يوجد الاعتداد قبل الدخول في الجملة فيما دلتوا عنها زوجها فحرره  
 لاسيا وقد عدوا أشبه من كتابات الطلاق مع أنها أبديت فهم الطلاق من المثلث كلام  
 عليك وكفى اشرى قال في النصف خلا لمزوم فيها وارك القلت وغير ذلك مما ذكره  
 ورايت أولئك باب النذر من فتاوى الجدل ازل في مسائل عن ذلك اياها السليبي لازمة لا  
 أصل كلام فعل ماذا يترجمه ما يجب ينظر الى ما واد في فتاوى ابن زياد ماله حلف بجان  
 السليبي فلهذا لا يسكن مع أبيه بلد ونوى بوجبه الطلاق والتشويق الحج فرحل من البلد  
 فماتت منه زوجته هل ينزح وما خلاصه مريته في الحج والتشويق ما يجب اما الطلاق  
 فاسكن بعد قضاء المدة أو كان الطلاق قبل الدخول فلا حلف وأما الحج والتشويق فارتعد  
 التزهما بالتلوه فكيفه كفارة وبين انتهى متأمل كيف جعل ذلك من كتابات الطلاق مع  
 أنه ليس لزوجه في كلامه ذكر ومنه يعلم التشويق في كلام ابن زياد السابق ويظهر أن تلك  
 الصورة من الكتابات أيضا ولعل هذا الاستحالة الثاني أقرب من الأول حيث قد قصد به  
 الطلاق وأتى به ما ذكره في قطع ذلك وجارة النصف والحاصل أن العهد الذي يتسم  
 به ارفاد كلام الشصين الطاهرة السابق انهم حلف على ان التلوه الفلاني لم يكن أو كان  
 أو سيكون أو لم يكن صلت أو أن لم يكن قبل أو في الدار شامته أنه كذلك أو اعتاد الجملة  
 بما نسباه لم يتبين أنه على خلاف ما عتد أو اعتد أنه قصد به ان لا يمر كذلك في هذه أو في  
 اعتاده أو فيما انتهى اليه علمه أو لم يعلم خلافه فلا حلف وان لم يتصدتبت فكذلك على الأصح  
 فإن قصدنا الأمر كذلك في نفس الأمر بان قصد به ما يتصدتبت لتطبيق عليه حث كائن الطلاق  
 الملق بوجود صفته هذا يخص كلام طويل في الطلاق من النصف فراجع منها إن أردته  
 وهذا ما عرفت فلتتق في ذلك وتلق أعلم بالصواب ﴿مثل رجعه الله تعالى﴾ في امرأة أو لموت  
 جاز زوجها رجل من غير أنه قال زوجها ان جازي الحمار مرضا فانت طالق فبعد الحمار  
 مرضا الى طرف الفريق قيل المسمى ان صاحب الحمار حلف بطلاق زوجته ان جاز  
 الحمار مرضا منزل المتاع منه وذهب به الى صاحبه فغير مرغ فحول بفسخ الطلاق أو يشترط  
 لوقوع الوصول اليه مرضا وادفان ادخله البدر فاحمل يشترط أول البلد أو اول فريق

فأما من عدا الشافعية  
بال عقد باطل إذ شرط  
الاجبار الكفاءة وهي  
مفقودة لأن الزوج سمع  
الرقى بطلاقها فهل هذا  
لائق بمصالح أم لا وهل  
إذا طلب به مسئولة  
من جهة الزوج أم لا  
بالاجار فهل يسوغ للاب  
أن يجبر بنته على التزوج  
مع بيع أمه معها لرقى  
بطلاقها أم لا أفندونا  
(أجاب) رضى الله عنه  
ثم حيث كان الرقى قد  
ملحقه الزوج المذكور  
دونها فلا بد منه صحيح  
والنكاح باطل ويسوغ  
للأب اجبار حيث كان  
الرقى في الأموات دون  
الأحياء حيث وجب بقدر  
شروط الاجبار والله  
سبحانه تعالى أعلم (مثل)  
رضى الله عنه في اثنين  
لصم وأخ شقيق من  
يزوجهما معها أبودونا  
(أجاب) رضى الله عنه  
ثم يزوجهما شقيقهما  
حيث كان بائنا أحدا  
والله سبحانه تعالى أعلم  
(مثل) رضى الله عنه

و امرأت ستورة ثم انما نابت الى الله تعالى ووجع ماضي وچه واناها رجل قصد لزواج بهاله ذلك بغير استبراء  
والتمتع صحيح لم يفسد ذلك ام كيف الحكم امتوا (اجاب) رضى الله عنه لم يفسد ذلك والتمتع صحيح والله تعالى اعلم (سئل) رضى  
الله عنه عن امرأ تزوجها من جهان ولها اخيهما طيبت به سنة من السنين وبعد طهرتها طلاقا فانها فاضدت الى اخيهما

فكانت اخوها للولاء فصولت خطوبة النخعة فبذلها خالط بل قال ما زوجها ايها الزوجا الا الذي اريد ان ينفق  
 له ما يرضى من رجل اختارني واخرته تسمى بكتفي على منة التي على الله عليه ومما قاله: من رجل اختارني  
 زوجته قالت ما ردت الزوجا على لسنة المحمدية ٢٢١ \* وصاروا ضلعا من الزواج وليس لها نفقة منه بل

طقتا سنة ثلاث سنين  
 أفيدونا (أجاب) رضى  
 الله عنه ثم لم يسهلها  
 عن النكاح فان فعل ذلك  
 زوجها الحاكم الشرعى  
 صلى الله عليه وسلم  
 وقالوا له (ش) رضى  
 الله عنه في امرأة لها ابن  
 ولها زوج غيرها فزوجت  
 ابنها بامرأة اجنبية فهل  
 زوجها له الدخول على زوجة  
 ان زوجها بغير طريق ام  
 ليس له ذلك فتنا (أجاب)  
 رضى الله عنه انه لا يجوز  
 دخوله على زوجة ابن  
 زوجته الا بطريق شرعى  
 بأن لا يكون هناك خلوة  
 محرمة لانظر محرم ولا س  
 كذلك لانها اجنبية منه  
 والله تعالى اعلم (مشعل)  
 رضى الله عنه في امرأة  
 صليحية زوجها ولها  
 وغيب عنها زوجها ولم  
 يسلها مصرة وبعد مدة  
 سرقتها امرأة واعتمدا  
 في بيت الامير وما قدرت  
 تخفى منه الا بعد عشرة  
 سنين او يزيد ولم تلق  
 زوجها حكمها هل لها  
 ان تتكح زوجها غيبه

وله عند الاساق اخوها \* الجواب \* لا تطلق المرأة في السنة الاولى الا ان وصل  
 اليه الجمار مرها لان ازال النكاح من الجمار قبل الوصول اليه يقع مرجع الجمار اليه مرها  
 والا يكون مرها قبل الوصول اليه وهو لا جرة وهو قد بحث في النخعة قبل قول المتهاج  
 ولصدق بينهما في حينها اذا علق به ان من خلف لا يفسد لبلد كذا أه لا يقع الا عند بلوغ  
 البلد الا يسمى سفر اليها ح انتهى فنبه على أن ما قبل الوصول الى البلد لا جرة به بل لو جرة  
 الجمار الى باه مرها ولم يجمع به لا يقع الطلاق لكن على الخلاف والزيادة الذي قل  
 قبل لرجعة من النخعة من أي زوجة فمن خلق بان بقته لا يجتمع لجدات لبا به لم يجمع به  
 فراجع النخعة ان ردت ذلك اذا اذن الا جرة لبلد مرها مع الطلاق ووصولها الى البلد والله  
 اعلم (مشعل) جدا الله تعالى في رجل خلق زوجته طقة واحدة فقالت له الزوجة لو انا  
 مع طلق ثلاثا فقال ثلاثا قوله ثلاثا صريح او كناية الفتونا (الجواب) قال في النخعة اذا  
 كلام مانع والماصل ان الذي يبنى اعتقاده انه من لم يفصل في ثلاثا كثر علمارى من  
 سكتة الشكر والى ان مطلقا من قبل فصل بذلك ولم يقطع نفسه عنه مرة كان كناية قال  
 نوى انه من جهة الاول ويان له اثره الاملا ان انقضت نسبه عنه مرة لم يؤثر طلاقه كالم  
 قالها ابتداء لثلاثا الى آخر ملاكره في النخعة واجبه والله اعلم (ش) رضى الله تعالى في رجل قال  
 لزوجته انت طالق طلة تلك انت طالق فبقيت الثلاث ام لا (الجواب) ظاهر كلامهم فيبد  
 ان ملاكر كسوه انت طالق انت طالق انت طالق فبقيت الثلاث ام لا (الجواب) ظاهر كلامهم فيبد  
 بين لفظ الصريح الثلاثة بنية التأكيد بتركه في الكساية كارجح الزكاشي وما  
 الروضة من شرح من خلافه بعمل على ما اذا اوى الاستيف او اطلق انتهى وفي موضع  
 آخر من النخعة بعد ان ذكر التخصيل في أنت طالق أنت طالق قال ويأتى هذا التخصيل  
 في تكرير الكناية كيات وفي اختلاف الفتا كانت طالق خارقة صريحة وكانت طالق بان  
 اعتدى وفي التكرير فوق ثلاث مرات الخ وفي غاوى الجمل المثل عن تأكيد الطلاق  
 وحل يشترط ان يكون بلفظه والاصح ان طالق أنت صريحة انت خارقة فتبقى اجاب بان  
 يكتفى ذلك ضد قال الفتا لا يشترط الا بعد ان انتهى وفي غاوى ابن زياد رجل اصحت  
 في مرض موته لم يقدر على التعلق مع بقية الشعور وقوة الحركة قليل في ثلاث مرات  
 فشد عليه ان زوجتك فلانة بنت فلان طالق في آخر جزء من جزء فقال في جواب كل  
 مرة اما ان لم يخ اجاب اذا قصد بكل مرة من المرات الثلاث الاستشاف وقع الطلاق  
 الثلاث آخر جزء من أجزاء حياته وهو قبل الموت الى آخره فذا صرح اجراء التخصيل  
 المذكور فيما اذا جمع بين صريح وكناية فلان يصح في صورة السؤال من باب أولى  
 لا به كذا من قبل الصريح والله اعلم (سؤال) رابع من بعض اخواننا من أهل جالوى

أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله ثم ليس لها ان تتكح زوجها غيره حتى يموت موته او خلافه والله سبحانه وتعالى  
 اعلم (ش) رضى الله عنه فيما اذا ردت المرأة لزوج وهي أمه ام ولد وليس موجودا من اولاد سيدها الا بنت السيوان  
 ابنته فهل لاحد من المذكورين الولاء على المذكورة ام لا بد من اذن القاضي في ذلك ام كيف أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه

فلم يفس لاحد من المذكورين الولاء على المذكورين حيث علمت المصنفه لمعنى كان وليها القاضي فلا بد من ان تكون الله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله عنه من العبد المملوك اذا تزوج بلائن مبيده ولا ان المرأة ولا شهوة القصة لم يفس صداما انه زمانا قليلا ثم سار وترك امره زمانا قليلا ثم سار وترك امره بلائفة ولا زاد من صرامة ونصف ما جازل ولا الكتاب ولا الخبر هل يصح للمرأة لاحد ان تزوج ﴿ ٢٢٢ ﴾ زهجا آخرام لا يبدل (الجاب) رضى الله عنه لم يورد

المرأة المذكورة والحد  
ملا كرا نكح الزوج والله  
سبحانه وتعالى اعلم (مثل)  
رضى الله عنه اذا زوج  
عبدته احدته باع احدهما  
وهو العبد لم يطلتها الى  
الجزيرة هل السيد الثاني

في امرأة قاب منها زوجها ولم يدأ هو حتى اؤميت هل المرأة ان ترفع امرها على من  
ويطاعتها اعلم برك لها تقطع وان تركها فقتل ماعده صبرها عنه هل يقتضيه التقطع او  
كيف الحكم (الجواب) قال الامام الترمذي رحمه الله تعالى في العدد من من المتهاج من قاب  
واقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يفتن موته او طلاقه الخ قال في القصة ابو الحسن مجيبة  
كاشفاته وحكم بوجوب الخ والرافض من المتهاج مائته ومن اسرا وقد واقطع خبره  
ترك ماله حتى تقوم يد بوجبه ارفض مائة من ولادته يطلب على الظن انه لا يفتن فرقا  
فيصعد القاضي يصح بوجبه الى آخره

### باب النكاح

﴿ مثل رحمه الله ﴾ تعالى ولد البقرة لمشره السيد هل يفتن عنه بنيه او لا وهل  
يترقى فيه الملائكة كالحرة أم لا أخرى ( الجواب ) العمل خاص بالزوجين ورأيت  
في الروضة قصوره السيد الامه لكه معزى بل ليس هو في النكاح السهو ويقتضى الولد من  
السيد طيبه له وعبارة من المتهاج مع القصة ولا يصير امه فراسا لسيدها الاوطى  
قال في القصة ما يخصه في قلها او دخول ما به لم يترجم فيه ويسعد ذلك بقراره او يبيته  
وخرج فملك بمجرد ملكه لها فلا يفتن كاسر وقال في لم اح فلا تولدت للاء كان  
م وشبهه خلفه ولو اقر وطئ وانكح الولد وادى استبداد لم يفتن على المذهب قال  
في القصة ادعى الاستبراء ببيعة مثلا صدالوطى وقل الوضع ستة اشهر فاعزى حلف  
على ذلك لم يفتن الولد امانا انه بعد ستة اشهر من الاستبراء لم يفتن ويطوا الاستبراء  
وفي الروضة اذا علمه ليس له فتية باليون وان لم يدع الاستبراء قال نكل من الميزان فوجن  
احدهما ورجع اتم يتوقف السرى هل بينهما نكاح فحين الولد بدلوله قال في المتهاج  
قال انكرت الاستبراء وقد ادعت امه الولد حلف ان الولد ليس له وقيل يجب تعرضه  
للاستبراء ولو ادعت اخلا داما نكر اصل الوطن. هاتر لم يفتن على الصحيح قال في القصة  
ولا يفتن لعدم ثبوت الفراش قال في المتهاج ولو طئ ومثنت وعزلت عنه الولد في الاصح  
قال في القصة لان ذلك قد سبق من غير احصائه انتهى فلم انه حيث جاز قبضه صدق بوجه  
وفي بعض الصور لا يفتن عليه والله اعلم

الاستمتاع بها بوطء وغيره  
أم لا بد من الطلاق وهل  
يجوز العبد على التلاقي  
ويكون خلافة جميعا ام  
لا وكيف يكون الحكم  
فيها ابيدونا (الجاب)  
رضى الله عنه بوجه لا  
يجز احد الزوجين لا يجوز  
الاستمتاع به باع ولا مشر  
حتى يقع التلاقي بطلاق  
او نحو. وتنقض البدة  
ولا يبرر على الطلاق والله  
سبحانه وتعالى اعلم (مثل)  
رضى الله عنه في فتنة  
مات ابوهما جديلا ووكلا  
ابنهما ابين من الماصب  
الذي هو ابن ابى ايها

### كتاب البدة

﴿ مثل رحمه الله تعالى ﴾ هل عدة الفسخ كعدة الطلاق او الموت افتونا ( الجواب ) عدة الفسخ  
كعدة الحرة لا كعدة الموت كما صرح مالك بن وحكم المصنف نكاحا يحكم السابق  
للازجية ومرة قال يستحب لها الاحداد كالباش وفي قول يجب عليها خلاف ذلك ومنها

م أم أراء الماصب ان  
يزوجها لابنه فاشتت  
من ذلك ومرداها ان  
يزجها لغيره على ابني

وكيلهما فاشع الولي من ذلك فهل لهما ان يرصاهما الى اهل السبيل ويترك لهما من طرفه من زوجهما يهردون الوراء  
وهل اذا كان مع الولي بنته تشهد على اقرار ايهاا بانه زوج ثلاثة بطلان هو ابنهما الماصب فهل يكون هذا العقد صحيحا  
ام لا ابيدونا (الجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورة كان بالفتنة ما فتنين فلا زوجا الا برضاها على من احبها من الاكفا

وحيث اشنع الولي من تزويجهما على الكفو صار ماضيا وانتقلت الولاية لهما كالتشري في زواجهما على الكفو بعد استئذانهما وحيث أقيمت البينة المدة بان لا ينفذ الزوج ووجدت شروط الأجرار حين الاتفاق بان كانت بكرا والزواج كفوا موصرا لهما وليس بين الزوج ، فيها عداوة مطلقا ﴿ ٢٢٣ ﴾ وليس بينهما وبينها عداوة ظاهرة قبلت

زوجها فله يجب عليها والزوجه له باح لهادت وايشا تخالف مدة الصوخ : كاحيا عداة بائن من جهة عدم لزوم السكنى لها بطلاق الرق على ما في النسخة لكن الذي اعتد الشيعان في المحروقات حاج لزوم السكنى لها كالباين وجزوه حر في لها بنوع المال الذي موضع آخر من النسخة والله اعلم

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

( مثل جد الله تعالى ) هل تصدق المرأة غير رضاعها بنسب شهود او بشهود غير عدول او لا أفوت ( الجواب ) ان كان مراد السائل ان المرأة المذكورة أقرت بأنها الرضعت من فلان أو من ابن فلان أو ان فلانا أخوها من الرضاع فلا الجواب أنها تصدق في ذلك حيث أمكن حسا وشرا كاذكروه في آخر الأقرار وتصديقها في ذلك لما هو بالنسبة لمسة تكا حلالن أقرت أرشده وبنها رضاعا فحرم تناكحها أبدا ظاهرا وبطنا ان صدقت في إقرارها والظاهر ما قطع وأر لم تذكر في إقرارها شروط الرضاع وأما بالنسبة لتوثق الحرمة فيها وبين من أقرت بالرضاع معادونه فلا تكفي بقاقرها قل الزركشي حلالا بالحيث في كليهما ولم أره ينقل قال الشيخ ابن حجر في النسخة وما ذكره من ثبوت التحريم على القردون بحريته واضح اجتمعت وبحت في النسخة أنه لا تكفي الحرمة على غير القرد من فروه وما صوفه مثلا الا ان صدق القرد في إقراره بالرضاع المذكور شخص ان المرأة المذكورة لا تصدق في إقرارها بالرضاع الا بالنسبة لمسة التناكح خاصة وذلك بالنسبة لنفسها دون غيرها الا ان صدقتها في ذلك وان كان مراد السائل ان المرأة اذا أقرت أنها رضعت فغيرها لم تقبل شهادتها بذلك ويجب الرضاع وتكون المهرمة قد سقطت من قل السائل وان المراد رضاعها او رضاعها التيم فالجواب انه يقبل شهادة المرضعة ان لم يطلب أجرة على الرضاع فان طلبتها لم تقبل شهادتها لأنها حيلة لطمع وحيث قبلت شهادتها لا يثبت بها حدها الرضاع بل لا بدق ثبوته من شهادة رجلين او رجل وامرأتين او أربع نسوة فلا شهد مع المرضعة ثلاث نسوة او رجل وامرأة ثبت الرضاع والأقلا ولابد ان يرضع الشاهد فيصير ذكر وقت الرضاع ككونه في الحياة بعد النسخ وقبل الحولين وعدده كتمس رضاعتا حترفات ويجب ذكر وصول اللبن جوفه في كل رضعة وعبرة التهاج ويجب بشهادة رجلين او رجل وامرأتين أو أربع نسوة وقبول شهادة المرضعة ان مع غيرها ان لم يطلب أجرة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكره معاتل أرشده في الأصح والأصح انه لا يمكن بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمعاينة حلب وإيثار وإزدراء وقرائن كالقيام على وجهه وحركة حلقه فخرج وإزدراء بعد عمله أنها لبون انتهت والمراد من قوله أنها

أبدا أنها عليه الحد فيجب على كل من علم ذلك الانكار باليد واللسان فالتلب وبزر كل من التلات بإراءه الحاكم الشرعي هذا وقد أخرج الشيعان وغيرهما من ابن جرير رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم قال كتب على ابن آدم نصيه من الرنا مذكرك ذلك لأحبة البينان زناهما الظهور والأذان زناهما الأصاغ واللسان زنا الكلام واليد زناها

البطش والرجل زناها انحلما والقلب يهوى ويغنى ويسبق ذلك الفرج لو يكذب وأخرج الطبراني في كنهه عن معقل  
ابن يسار رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يضمن في رأس أحدكم بمغفره حديد خير له من أن يمس  
أمرأة لا يصل له وأخرج الطبراني في كونه أيضا من ﴿ ٢٢٤ ﴾ أن إمامة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يا أيها الرجل والخلوة بالنساء  
والفرقة بينه ما خلا  
رجل بأمرأة أدخل  
الشيطان بينهما ولا  
يؤمن رجلا خذوا  
مخلط بينين أوجعا  
خير له من أن يرضى منك  
مكرب امرأة لأصل له  
وأخرج الحكيم في كتاب  
أسرار الحج من معدن  
سعود عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال يا أيها  
رجال والنساء ما لا  
يظن رجل بأمرأة ليس  
لها بحر إلا ما يهرج  
الطبراني في الكبر من  
أبي أمامة رضى الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال لتضمن إيساركم  
وتضمن فروجكم وتضمن  
وجوهكم أولئك من الله  
وجوهكم وأخرج  
الطبراني وأما من ابن  
مسعود رضى الله عنه من  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
الطرفة سهم معروف من سهام  
أبليس من تركها من ضاقت  
أبدته أيا ما يجد حلوه  
في قلبه وصح ما من صباح

الأولم كان يتادى من النساء وويل للمرأة من الرجال وأخرج الطبراني من كان يؤمن بالله اليوم النواج  
الاسترخ فلا يظنون بأمرأة ليس بينه وبينها حرم وأخرج الشيخان إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله  
أفرايت الجموع فقال الجموع الموت والمراد بقرب الزوج كآخيه وابن عمه فإذا كان هذا في قربة الزوج فالقرب من باب

أولى عدم الدخول والخلوة والفتنة في ذلك كله قوله من قال قل المؤمن ينضوا من أيسارهم ويحفظوا الر وجمع ذلك أركى لهم إياهم خبيصا بصنم وبكى ﴿ ٢٢٥ ﴾ انحصر الطالب لخلاص شبه مافي ٥ له الآية

من التأديب والتبسة  
والتي يدورون في  
في مستدركة من ابن عمر  
رضي الله عنهم من أبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
فلا بد من الجدة  
العاقبة والديوث  
ورجعة النساء وروي  
الامام أحمد عن ابن عمر  
رضي الله عنهما من التي  
صلى الله عليه وسلم قال  
فلا بد من الجدة  
دمر الحرف والعاقبة والديوث  
والديوث الذي يفر في أهله  
أخيه وخبره في  
عن ابن عمر رضي الله عنهما  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم فلا بد من الجدة  
اليوم القيامة العاقبة  
لوالديهم والمرأى ترجعة  
والديوث وأخرجه أحمد  
أيضا بسند ثلاثة لا يدخلون  
الجنة ولا ينظر الله إليهم يوم  
قيامة العاقبة لوالديه والمرأى  
المرجعة القسمة بالرجال  
والديوث وأخرج الطبراني  
بسند ثلاثة لا يدخلون الجنة  
أما الديوث والرجعة  
من القسمة وعد من الحرف  
قالوا يرسل الله أمامهم  
نقد حرقا والديوث قال  
الذي لا يبالى من دخل على

المخرج ويبتاع الرضاعة منها رجل أو رجل وأمرع نسوة انتهت حديثه  
فان شدمع الرضعة المذكورة ولا ينسوة أو رجل و امرأة تحت طرمة والامام ابن مسلق  
الولد أنه في قوله المذكور حرم عليه نكاح ما تحت المذكورة فواخلقه تصدقه ولا بدت  
عمره به يتصل باليتيم حيث لم تكن حرة لا يجوز له الاختلاء بهما ولا أن ينفق وجهها  
بعضه كغيره من الأيتام وإن كذب أمه عليه نكاح البنت المذكورة لكن مع  
الكرامة الشبهة والله أعلم

### ﴿ كتاب الجنائز ﴾

(خبره الله تعالى) في التثنية عند استقرارها في الرحم هل التسبب في إسقاطها من الصغار  
أمر الكبار أو يفرق بين كون الإسقاط موجه لفترة مكن من الكبار أو لا يكون من الصغار  
أو يفرق بين كون الإسقاط مفرغ من الروح أو يكون من الكبار لا يكون من الصغار كيف الحكم أمه  
(الجناب) أعلم أني لما كنت على نفس صريح في كلام أئمتنا على هذه المسئلة بل كلامهم محقق  
ومظهر لن أن أذكر أو لا ما يدل على أنه من الصغار لم أذكر ما يدل على أنه من الكبار فاقول  
يستدل على أنه من الصغار أنه وحده منها عدم تحقق وجود ذلك الاستمرار والجل لا يحصل أن  
يكون فهو التفرغ الحركي الباطن من تصوير روح الأتري أنهم قد أوجوا الفترة في إسقاط الجنين حيث  
وجب التماس في الآية وقد صرح اقتنائه إذا حتى عليها ولم يعمل منها الجنين ولا له  
بعضه لأشدة وإن زالت حركة البطن وأكبرها وحلوه بعدم بقاء وجوده قالوا إذا لا  
انجاب مع ذلك ونها أن وجوب الفترة الله أعلم على ما قلته لسند لا على نفسه وما ذاك إلا  
لأنه لا يتصور العهد به قال في ترويضه لأنه لا يتحقق وجوده وحياته حتى يقصد هذا  
وهو الصحيح وبه قطع الجمهور انتهى وقال في الفتنة والفترة على ما قلته الجنائي وقبل أن  
تتمد الجنابة بأن قصدها ما يتحقق غالبا فعليه الفترة دون حالته بسند على تصور العهد به  
والذهب عدم تصوره لقوته على علم وجوده وحياته ومرتبه لم يصح فيه فقد وان خرج  
حياتيات انتهى كلام الفتنة ومنها أنه يتصور كون الجنين قديما لا يتحقق تأخير ذلك السبب  
في إسقاطه شأنه رأينا من غيرنا عنها بأنها عتقت شيئا كثيرا من الأدوية التي ذكر الأطباء  
أنها تسقط الجنين ومع ذلك لم تؤثر فيه شيئا من ذلك بل خرج الجنين في وقت كان حله وهو  
في غاية الصحة والعافية فهذا والله مما يوجب الإجماع ومنها أني لم استعرضه وقوف على من  
صرح بكون ذلك حكمة حتى أن الشيخ أن جرد ذكر في كتابنا الزواجر ما لم يقل فيه  
أنه كبرية وذكر أشياء لم يستطع غيره إلى عددها من الكبار حتى اتفق له أن بعض ما عد من  
الكبار الأرجح فيه عدم طرمة وأساسلا من كونه من الكبار وبه على ذلك في اقتنائه  
التي ورد بها بعدكم ما أخذ من كذا مذكرا من الكبار ومع ذلك لم يند التسبب في إسقاطه ما ذكر

(٢٩) (فتاوى) أعلم قيل في الرجعة من النساء قال التي تشبه الرجال قال العلماء الديوث الذي لأخوه له على أهل بيته وفي  
لسان العرب الديوث القواد على أهله والذي لا ينظر على أهله ديوث والتديت القيادة وفي الحكم الديوث الذي يدخل  
الرجال على حرمه بحيث يراهم وصار أصل الروضة من التهمة القواد من يحمل الرجال إلى أهله . يخفى بينهم وبين الأم ثم

قال وعليه ان لا يخص بالأهل بل هو الذي يصح بين الرجل والنساء في الحرام ثم حتى من الخلاف ان الدخول من لاجل  
الناس الدخول على زوجته اتفق ففاضل ذلك مخالف للشرع والفتن وفيها امانة على الحرام قال الجلال السيوطي  
بعد ذكره ذلك فبذلك كبيرة بلا نزاع فاضد لها ٢٢٦ عقيقة اه وقد عد الصلاة الشيخ ان جسر في

د ا ج ه نظرا الى ج ه  
ب ه و قال خرف قننة  
ولسها كذلت والخلوة  
بها الدخول والتباعد من  
الكبار ومنه علم ان من  
احتصل ذلك بغيره عليه  
والبيان كثر وحده  
أفقره شرع فاسمع غفلة  
الكتاب العزيز والشرية  
والسنة الصاعدة المصروفة  
بهم ذلك وانما عهلا  
يدخل اليه فلا يفر الله  
اليه ويكفي ذلك ذكر  
زحرا الى الصبح وهو  
شهيد في شجاع فلامنة  
التورودج الله تعالى  
فول يزدركل مصيبة  
له ولا تفي لادعياها  
ولا كملوا سواء قدسية  
عاصيا حد وفيها اجابا  
العلماء فاجع العصفوي  
الروضة ايضا باب لتعز  
هو مشروع في كل مصيبة  
ليس فيها حد ولا كفارة  
سواء كانت من مقدرات  
ما به حد كالكثرة اجنية  
بغير الراد الخ ما به لا  
شأن ان المذكور في السؤال  
صاحي لاحد يهوا لا  
كمل فليزودا عليها  
براه الحاكم من ضرب اوحس اوفى او خلق حية او تسود وجه او توجع ما يليق بحال العز وبرا الحاكم الشرعي والله  
مجاهد وتعالى اعلم (مثل) رضي الله عنه في امرأة عربية خلعتا رجل يهوى وهو مشد على كتابتها فله ان يزوجها  
لم لا أقنونا (اجاب) رضي الله عنه ثم حيث كان لها مصيبة نسب وهي بالتزويج ضيت ه مصبتها بالزوج المذكور صح

من الكبار وكذلك راجعت فيه من احتصر الزواجر وعد الكبار لم اجد احدا عد ذلك  
مها ومنها اه قد اختلف العلماء في اصل تحريم ذلك مطلقا كونه كبريا واختلاف المصلح  
الحرمة ما به من الامر فيم الذي روجه ان جرى موافق من تحريم حرم التحريم مطلقا تجب  
على الخلاف في ذلك وعبارتها اوائل الكاح واختلفوا في جواز السب الى التام لطفه بعد  
استقرار حاله ثم قال ابو اسحق المروزي يجوز ان يزوج الله الفتنة والعقد قبل ذلك من أي حينة  
وفي الاحياء في بحث الفول ما يدل على تحريمه وهو الاوجدها بعد الاستقرار الى التحق  
التي تفتح الروح ولا كذلك القول انتهت وملة التي يديها في شرح المحرر كملته  
وصرح بذلك ايضا في فصل حل الكاح الكارثي من ايه من الفضة وفي السدة وفي فصل  
الفرقة في الجنايات وفي شرح الاربعين له صرح حديث ابن ابي حاتم وجرى عليها ايضا  
شخصان من مدالحق السباني في مقال في شرح ختم المباح قاله في ابو اسحق المروزي حل  
سقى آتاه ملهبط ولها مادام ملهبطا منصفه وهو أحد وجهين حكاهما المصنف الطبري روجه  
بعض مثله او كلام الاحبيس على الله م قال بعضهم وهو الوجه والفرق بينه وبين الفول  
فانما هو قبل الحصول في الحرم قال بعض التراجم بالغ حلية قدر الجواز مطلقا ترويه  
سواء معنى الحلية من ذلك فانكر مواد في الجواز لا مرط السابق التي كلابان مدالحق حتى  
استقرار عاصبه ورثا علة او منصفه كاصرح في شرح الاربعين قال لانها قبل ذلك غير حلية  
كامر وصحبت بعد الاستقرار فطعمها صار ما كالو فان في العدد من التحريم يعرف ذلك والامارات  
وفي حديث مسلم انه يكون بعد اثنين واربعين ليلة او ابد في كاسر في الجسد مخالف الزاوي  
تقدم فاعلم في فصل الفرة في شرح المحرر حل الاحتياط مادام ملهبطا او منصفه وهذا هو الذي  
اعلمه الجاهل الزلي فقد رأيت في آخر فتاويه قيل صلى الصومها ماله سأل رضي الله  
عنه عن رجل سقى جلده شرابا لقتله ولها مادام ملهبطا او علة هل هو حرام ام لا  
فاجاب رضي الله عنه صرح في شرحه اذ هو حلال في الشرع وهو فيهم من قوله راجع محرم  
بعد فتح الروح الخ ارفق من يقول به بعد فتح الروح فيه او له فيه تفصيل وقد سبق القول  
من الحلية بالجواز مطلقا من النصف فخصي ان الخلاف قبل فتح الروح حتى التحريم وعدمه  
قريب من التكافؤ ما به من التحريم عدلان قال الفاضل حيا وبنت ماله في النصف منهم  
فلا شبهة حيث في جوازه وان كان ضيق حتى ولكن قلنا الحلية في ذلك لمثل ذلك وابل يخدم  
أم الصالح يوفى مراجعة الحلية فان المعروف عنهم الحرمة بعد فتح الروح كاجبي قل من  
انتم في كلام السباني هذا رأيت في مسكن كتاب مناظر لا يحتاج فلامنة محمد بن خليل القندسي  
الشامي قاله لو كانت حلالا وراحت فربما وانبسط الحلق فان كان بعد فتح الروح فيه فلهي  
فان قلت ليس فيه حق يجب عليها الفتور قلت ان قال آخر ماله وهو غير ان السب الى اسماها

النكاح والله تعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة كرونها ابن م شقيق وابن م كلفك وغلبها المذكوران واجبى  
في الأولى الزوج عليها الأقرب أو الأجنبي الميئونا (إيجاب) رضى الله عنه ثم الأولى بنكاحها ابن م لها اقرب و القريب  
الأخ منه زوجها عليه والله الهادي سبحانه ﴿ ٢٢٧ ﴾ (مثل) رضى الله عنه في امرأة طلقها زوجها

وحاضت حين  
وانقطعت الحيضة ثلثة  
شهما بسبب مرض  
وانقطاعه هو ثلاثة أشهر  
وتزوجت قبل ان تسلي  
الحيضة ثلثة ثم طلقها  
الزوج الأخير ثلاثة  
شها لم ينف عدة الطلاق  
الأول لها الحكم في الشدة  
الثاني وحمل يطلانه  
فستحق مصروف عدة  
ووقت وتعمل الزوج الأول  
ام العقد الثاني فله ولا  
تعمل للأول الا اذا تكسها  
رجل آخر وحمل فله  
عنده أن يزوجه بها بقدر  
جديدها لا امرئنا (إيجاب)

بدرمخ الزوج ميان البتار له جملته فله نفس غيره حتى ورايت نسبة القتل الى ما به  
في كلام غيره من أنفق الشافية ايضا كالخضف وغيرها وعليه فيمكن ان يطل عدم عدل الزوج  
وطهره لذلك من الكبار لدخوله في قتل النفس بغير حق لاسيما وقد صرحوا بصورته  
العمد في الاصل المذكور وعبرة الروضة الجنابة على الجنين فتكون خطا عمدا بان قصد  
غير الحامل فيسيما وقد تضمنت شدة عمد بان قصد ضربها بما يؤدي الى الاحاض خالبا  
فبعض ولا تكون عدا مصداق طالق وقد عد ابن جرير رضى الله تعالى عن الزواجر شبه العمد  
من الكبار ثم قال وما ذكره من عمدته العمد هو ما صرح به المصنف وشرع الروابي  
الى آخر طالع وهذا هو الاصول كما لا يخفى وعليه يشترط ان يعلم بان يقر ان الاحوال  
يوجد الحمل وان قصد اهل ما يجهض في الغالب وان يكون قد دفع فيه الروح وان لا يقد  
القتال بل اهل اصح ذلك والاعلة شبهة في كونه ليس بكمية وان قلنا بالحكمة فان قلت كيف  
يكون كبيرة عند ما قبل الفضة من الخفية الحمل مطلقا قلت قد سبق ان الظروف عندهم  
خلاله وحمل عليه فلا بد من ذلك فقد عمد في الزواجر من الكبار شرب المسكر من غير  
الحرف ولو قلعة مع الخلاف في حمل المسكر من الأبله بل قال الشافعي نفسه أحد معتقد حله  
الاضرب وأقبل شهادته في جعل الخلاف شبهة ملزمة من الخدم مع قوله صلى الله عليه وسلم  
امروا الخدم بالشيئات ما استغنم والمجاهدة لشفه شهنه عده ولان السيرة بهذه  
الحكم المرفوع اية لا يلزم واما قبل شهادته لانه لم يرتكب خطا في اعتقاده والله أعلم

### ﴿ مكتب ابدة ﴾

(مثل رضى الله تعالى) اذا طلب القاضي انسانا الى الشرعي لعكم بينهما فاشع احدهما  
بلا عنده هل يكفر بهذا أولا وقولهم من خالف الشرع فقد كفر هل هو حديث أو رأي أمثونا  
(الجواب) لا يكفر بما ذكره السائل الا ان تلفظ بكفر وغايته أنه يحظر حضوره عليه وتلك  
الواجب لا يكفر حيث لم يكن فيه ارتكاب مكفر مما ذكره المتقدم قل ابن جرير في الخفظة من  
٢٢٩ دأى روضة أنه لا يلزم تعصم المحذور لجلس الشرع الا يطلب القاضي ومنه جاز  
لقاضي اولئك ارسال حون الحاكم او عزه ابداءه ثم قال في الفضة ملاكرو اوزرعة هو  
الذي صرح به الامام كالرأفة قالوا لان الواجب فقامرأه الحق ان صدق وقال المعتبرون  
بل يجب ولو يطلب الخمس وجع ابن أبي ادم بعمل الاول على ما اذا قلنا عليك كذا  
فاحضر مبي والتاق على ما اذا قال بيني وبينك خصومة فاحضر مبي وهو وجه ومراه  
مبي وكل لم يلزم المحذور به بقية انتهى كلام الفضة والحكم عليه بالتزويج عند عدم الحاجة  
صرح في عدم كفره وهو الحق والا كذا واجبه القتل بالردة حيث لم يبدل الاسلام كما هو

في ذمة ولها خوف عليها من الله هل يصح الزوج ام لا وهل اذا زوجها من غير خوف يصح ام لا وهل اذا حكم  
حاكم بخصمة في هذا المثل يخفى حكمه اولاً لا يبدوننا بالتص الواضح (إيجاب) رضى الله عنه ثم حيث لم يجد مرد ذكرت  
كذا تزويجها ولا عدلا بحكمه ولا حاكمي تزويجها على من ذكر صرح تزويجها على بغير الكفو من الحاكم الشافعي والافلا

[illegible]

عن حوالا نائب عن اولى  
بلو عن السليبي ولهم  
حق في الكسدة وقال  
سهيون او الاكزون  
يصح وأمسال جمع  
شاخرون فيز بجبسه  
وزيف الاول وليس كما  
قالوا نحن جمع ذلك  
جاءد اليكم زويجه نصر  
قبيصة الولي او عضله  
او احراده والام يصح  
قطعا لفساد حق ولايته  
وعلى الاول لو طليت ولم  
يبيها القاضي مهلها  
تحرم عدم يزوها  
حيث منه الضمورة  
أو يفتح عليه القاضي  
مصلط ولعل الاول  
أقرب لزم بك في الجدل  
أكرر ذلك كلامي

(مثل رحمه الله تعالى) ادأته الزنا عدله كم جنبه هل توفقه صفة توفقه على تسليمه نفسه بعد نصته بكونه عندالحاكم ألا أقولوا (الجواب) الظاهر من كلامه الثاني بل فبقول الشافعي في حق الآدميين الذي صرحوا فيه بوجوب تسليم نفسه للفرق بينه والحق عدم قبول التوبة على التسليم حيث قال والصلوة فروضة قال امام الحرمين في الارشاد والقتل الوجه انقود تصح التوبة به فل تسليم القاتل نفسه يقتضي ءه فاذا قدم صحت توبته في حق الله وكان معه التصالح من مسخه صحت به دة لا تغدح في التوبة بل تقتضي توبة في حق الله فيها انتهت وقد أدها على ذلك جماعة متأخري أئمتنا لشافعية منهم ان القرى وروضة وشيخ الاسلام زكريا في شرحه وغيره جاعل نفسه الباقين واصبح مان من شروط صحت توبة المروح من حق الآدمي وهو متلف عما به ذلك مجرجه وحلوم انقته لا يائي في سنته لانها حق لله له في وقد صرح بمقتضى شيخ الاسلام بحداه وعبارة روض ومن تركك حد الله كان ذني لا فصل ان يسأل عن عهه قال بت ذات السؤواني الامام ليقام عليه الحد قال شيخ الاسلام حبة لله وانى الامام مالفه ندبا ليا يعطى انتهى وحلوم ايضا ان التوبة من سائر المعاصي واجبة فورا فحيث كان تابن الامام لاخذ الحد وسدوا تبين منه عدم توقف التوبة على اقامة الحد والاكال التابن واحساكا بغيره والله اعلم

في البلد حاكم يزورهم في غير الكهنة فاعقد ووجدت عملا محله وزوجها فبين ان نقدا فبين ماخذت هؤلاء  
انتهى كلام العبد، وقد سمعته وتعالى لهم (مثل) رضى الله عنه فيقول اراد ان يزوج كذا على ان اخيه او في مثلا  
والحال ان الابن المذكور ما قد بلغ واراد ان يثبث ابيه رجلا آخر قبل التتدللان المذكور لكونه غير بالغ فهل يصح

هذا الفصل لم يلائمونا (الجواب) رضى الله عنه لم هذا الفصل لا يصح بالصفة المذكورة ولكن ان كان المراد المذكور  
 اوضح صح ان قبله هذا الكلام ويكون بالصفة المذكورة والله الهادي سبحانه اعلم (سئل) رضى الله عنه ان فصل  
 الشؤن المصوغ قد من به غير الامان لم. ٢٢٩ ٥ بعض منده وهل اذا حلل له يشترط ركاع غيره

ككونه الطلاق الكبرى  
 أم لا يجوز ذلك (الجواب)  
 رضى الله عنه لم يسل  
 العقد طلع منه من غير حنة  
 ولا نكاح فيها لمن والله  
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل)  
 رضى الله عنه لو دخل  
 بجنوة وهو طليء اخرى  
 فماتت بغير طهره والى طلاقين  
 انهما اختلعا من نكاح  
 ومن نكاح يدينوا (أجاب)  
 رضى الله عنه لم يسل  
 التلوة دون الوطوء  
 والله عز وجل سبحانه اعلم  
 (سئل) رضى الله عنه لو  
 وطئ رجل امرأة شهية  
 من غير انها كانت طليقة  
 منه فماتت قبل الوضغ  
 وحلت الورقة مبرها  
 ونقبة المولود قبل موت  
 المولود المذكور من أبيه  
 أم لا أحسوا (الجواب)  
 رضى الله عنه لم يسل  
 المولود المذكور من أبيه  
 والحال ما مضى والله سبحانه  
 وتعالى اعلم (سئل) رضى  
 الله عنه لو ماتت عريضة  
 اغتصبه وصي عليه أخاها  
 من أمها وليس انتم  
 عصبة فزوجها غيرها

سكافة مسلمة بالسلطان لان جلزم ذلك أخذه أو يفسد إذا اضطر إلى الاختوكا قادرا  
 على ما يليق به من الكسب أو الحرف هل يصح ذلك من الاستخدام بقره وإن ارتكب بشقة  
 لرفعه عنه أم لا هذه المسئلة مشغولة (الجواب) اعلم ان ثقتنا الشافعية صرحوا بان  
 الأئمة المسلمين بدار الكفر على وجهه الأصنام أحدها ان يكنهم الظاهر دينهم فيها فهو لا يفسد  
 فيه لهم إلى دار الإسلام ولا يجب عقابها ان يرجع ما بين أيضا ظهور الإسلام بانفسهم لله  
 وحول ما يقتضيه أصلها ما فيها ان يبدوا على الانتداب من الكفر والاموال القديمة برحو أصرة  
 المسلمين بالعبودية هؤلاء تكون انفسهم واحده لان مرضهم دار الإسلام بانفسهم في قلوبهم عاروا  
 صدار دار حرب عاروا بان لا يكتفوا الظاهر دينهم فصرم عليهم الأمانة حينئذ اذا قرر  
 ذلك لم يثبت ثا في الأئمة الذين ملكوا بلادا وقتلوا مسلمين كاد كره ان يحرر على المسلمين الأمانة  
 في الامكان ما حاز من المهر ثم من الدين القصاص وغيره الا من من حقوق الله تعالى وحدوده  
 من دينه واما ما لا يوجب له عليه مطلقا فانه لم يسل في دينه كائنا طليء الكسب الا كافي  
 أصون من ارضا فله كسب محرم لا يليق له عليه واحد انا ومن طليء احده من الكفر  
 بأخذه في نفسه فغير يجوز له أخذ غير طلاقته من ماله على التخصيل المذكور في سنة الطفر  
 وأما ما يخص الحربين من حله فمقتضى ما كان الذي يولد من المسلمين أفراد بالامان  
 فلا يجوز له أخذ شيء من غير طيب نفس منهم فان اقترض لو سبق شيأ لزمه رد ما كسره به  
 في الرضة لا لا يجوز له الترضي لهم اذا دخل بأمان وان اقروه بغير امان فما يأخذ منهم  
 يكون غنيمة غنيمة يصح اوجاعه قهرا وسرقة او اختلاسا وغيره والوقف على الاستام  
 والكفالت لتبديل بطل وقاد اعلم ٥ سئل رضى الله عنه تعالى ٥ وأرض استولى عليها  
 الكفار ولا يكون المسلمين فيها لان ادوا اليهم السال وكل سنة كالجولة عكس القضية  
 قال أدى المسلمون ذلك فمضوا لهم الامان ولا يرضي لهم الكفار وعند ذلك يظهر  
 الاسلام والامانة الفرض وان لم يؤد اليهم استأصلوهم بقتل والنهب فهل يجوز اداء  
 المال اليهم وانما قد تم يجوز فاحكم الكفار المذكورين آخر يرون يجوز الفرض لهم  
 ولا ولاء لهم ان أمكن لولا أحسنوا ٥ الجواب ٥ حيث أمكن المسلمين الظاهر دينهم  
 به يدفعوه ولم يقاضوا فتنة في دينهم ان دفعوا المال للكفار بجلات انفسهم فمضوا  
 دهم المال عند الاضطرار اليه بل يجب دفع المال اليهم ان خيف منهم لحرق ضد  
 بالمسلمين كائن عليه في الرضة وحكم الكفار المذكورين أنهم حربون لكن حيث أمكنوا  
 المسلمين لا يجوز له ان يقاضوا ولا يرضيهم كافي فشرح التلويح والنفقة وغيرهما من غير  
 المسلم المأخوذ ماله بالمال أو قدره من مال من أخذته بجلته أخذه أو أخذ قهره اذا

من أمها وصيها على رجل غير من عها قبل لان لم تقع من الزوج املا والحد ان المثل فاصرة ويأخذ ما على حلول  
 زواج آخرنا (الجواب) رضى الله عنه لم يسل كان الزوج يتبع من حاكم يرضى به ذلك فانكاح بطل وان كان يرضى  
 يرى انفسه او حكمه فانكاح صحيح وليس لغيره ان يتبعه الا حكمه بالطلاق في الصورة الاولى البتة انفسه بالتلويح ان شاءت بان  
 عها وان شاءت فغيره فان منع ان يزوجها الحاكم وان كانت دون البلوغ فلا تزوج بحال والله الهادي سبحانه اعلم (سئل) رضى

الله عند قبوله أراد أن يشتري جارية فهل يصح له أن ينظر إلى جميع بلدانها عند اسرها إلى ركنها فان لم يتم يصح له ذلك  
فهل يصح له أن يمس شيئا من بلدانها كيديها وتهدية أو لسانها غير ذلك فان لم يتم له ذلك يكون مرتكب ذلك والمصر عليه من  
الذو زجر لا يزجر فاعلموا وما ذا يكون عليه من ﴿ ٣٣٠ ﴾ اللهم بينوا لنا ذلك (اجاب) رضى الله عنه ثم

يصور الشر عند ارادة البيع  
لما عدا العورة ولا يجوز  
له أن يمس شيئا من بلدانها  
فصل ذلك ففسد لو كتب  
صبيته وباصراره يكون  
فاقا عالم ففلسطه على  
صاحبه والله مزوج بل  
أعلم (مثل) رضى الله عنه  
في الحرة البائنة الاقلها  
زوجها طلاقا وفروجت  
نفسها من غيره وهى فى  
الحضنة انك لا توضع وجوده  
وليها الحاضر في البلد  
ودخل بها الزوج لم يفسد  
شهر طلقها الا لا الحكم في  
هذا العقد الذى صدر منها  
بلاول مع حضور السولى  
ومع كونه في العدة من  
زوجها الاول وما الحكم  
في هذا الدخول بها مع  
عدم حل الزوج الثاني اليها  
في العدة الا بقرارها يفسد  
أن طلقها وما الحكم في  
المهر المسمى الذى تراضيا  
عليه امتونا (اجاب) رضى  
الله عنه بقوله تكاسها  
الذكور يطلون وقت شهدة  
لعدم حملها من العدة  
ولا يلزمه المسمى ولا مهر  
الطلاق الحالى ما سطروا الله

سجانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في نفس عند براءة وكنت حبيبة لبيبة ثم بين ان العقد باطل من  
جواب فتوى من مذهب والحال ان وقع من بين الذين اذا تصق ان العقد باطل من أصله فهل يقع عليه ايمن أم لا فلا حكمت بعد  
وقوعه فهل لها ان تعتد من موطن الشهدة وتنكحها بعد صحيح أم لا ام كيف الحكم امتونا (اجاب) رضى الله عنه ثم حيث

سكن حاكم قريه يفسدان القصد الاول اولم يحكم لكن ثبت موجب القصد بقاعدة عدلين فلما حبسوا او اكلهم ماله  
الزوجين لو جوب فيه ماضى التحليل فله القصد عليها وان كانت في عدة الشهة منه وان لم يحكم ما كعادوا ولا كانت  
ينة الى السوجه القصد فلان له حق تكح زوجا ﴿ ٢٣١ ﴾ غيره حيث كانت التين ثلاث والله سبحانه

وقال اهل (مثل) رضى  
الله عنه في رجل تزوج  
بمراة ولها بنت قاصرة  
ولها عصبة اهل ايها  
الاجنبى فلهما الزوج  
الاجنبى فيلزمها بالمال  
ان كبرت فلهما الحكم  
واخذها لم يبيها لعل اذا  
انما تصيب لعل لامها  
او لزوج امها المربي  
زوجها لم يوس لهام  
كيف الحكم ائتونا (اجاب)  
رضى الله عنه لا زوجها  
الا عصبتها فان فقدوا  
زوجها الحاكم الشرعى  
ولا يجوز لزوج امها ان  
زوجها الله سبحانه وقال  
اهل (مثل) رضى الله عنه  
في الجوارى المملوكة من  
ارض الحبشة هل يجوز  
وطؤها مع العسر مع ان  
لساق لها كما يقال له القادة  
وهل اذا نكحت بالشهادتين  
صح صهرها هل يصح  
اسلامها لان نسما لا  
هل هذا قول في المذهب  
يجوز تقليده فله زوج من  
هذه الورطة ائتونا ولكم  
الاجرو اتواب من الملك  
السواحب (اجاب) رضى

من باب اول لان سلطان مباحرت حادته بالذب عنهم وهو عين الامان وامام هذه المسئلة  
فسلم يوجد الامان ولم يقصد المسلم ولكن الكفار ملو و بدخوله بطن الامان صرح به في  
الروضة وبذلك مقدحظ اثنتا حلق الدمع هما اسكن فلابد في سورة السؤل من كينبع  
الامان بخلاف ما دام لم يجرادة الامام بتأنيهم او جرت حادته ذلك ولكن سلم الكافران  
ذلك لا يؤمنه اولم يعلم انه لا يؤمنه ولكن لم يلقه عادة الامام بذلك فانه يجوز حبسا اغنيبه  
واولاه الله اهل بالصواب (مثل رجه الله تعالى) قد جرت العادة في بلدنا على ارتفاق  
واحد من الكفار ثارة بسبب دين عليه لسلمه بقدر على والله وثرة برقه بنسب فكيف  
الحكم في ذلك ائونا (الجواب) ان كان دخولهم في بلدنا من غير تأين جاز الارتفاق سواء  
كان بسبب الدين المذكور ام لا وان كان دخولهم في بلدنا بتأين فلا يجوز ارتفاقهم لا بسبب  
دين ولا غيره ومبارة فتوى الجلال ازمى مثل رجه الله تعالى عن حرى دخل دار الاسلام  
بأمان او بغير امان ما حكمه فاجاب بآمان دخل بأمان انتح الترضى له اوفيه امان جاز  
استرقاقه ويكون ضحية والله اعلم انتهى ماى فتاوى مر وقد صرح اثنتا بان الكفار المقتود  
له الجزية اذا صرنا امانا نبقى في دنته دنسوا اذا كانت الجزية لتسفر في دنته الى ان يوسر  
ولم يقرروا بانه يرق مباح ان لم يدخل بلدنا الا بالقصد على امانها وهي احره اقراره بلدنا  
فالدائن الذي لزم المستأمن في دنته خارجا عن القصد وعن كونه اجرة مكنته في بلدنا يكون من  
باب اول فاضد ذلك والله اعلم (مثل رجه الله تعالى) احتداد بعض سلاطين الجاوى  
ان يقرر المسلمين لفتح الكشايين والجهوسين في بلده يكذبا وكذا من الدوام  
والجوب في كل سنة وهم تحت طاعته يقتلون او امره وتواهبه وتوجهون حيث  
ماوجههم واتنع المسلمون بهم في الاعمال الخسيسة ولكن لم يامرهم بالاسلام لعل  
يجوز ذلك تلك المسئلة والمصلحة اولا وهل هؤلاء الكفار يقال فيهم انهم حرميون لكونهم  
لهوا من اهل الذمة وما حكم الاموال التي يؤدونها كل سنة هل هي ضحية ام لا وهل يجوز  
لمن اصفى من اقراره شيا من ذلك اخذ اولا ائونا (الجواب) تؤخذ الجزية في مذهب  
الشافعى من اليهود والنصارى والصابئين والسامرة حيث لم يلق حاة تمه يهودو النصارى  
في اصل دينهم وتؤخذ من الجيوس ايضا ومن ولاد مر يهود او تنصر قبل الفسخ او معه  
ولو بعد التبدل وان لم يمتثلوا المبدل وتؤخذ من اولاد من شككنا وقت يهود او تنصر  
اوبه هل هو قبل الفسخ او بعده وتؤخذ ايضا من زمام الملك نصف اراهم وشيت  
ورور دلودو من اعداويه كتابوه الا غروى سوا اختار بعد بلوغه دين الكتابى ولم يشر  
شيا وتؤخذ الجزية ايضا من زهم ابن نقتلهم الجزية فلول الذين تؤخذ منهم الجزية  
في مذهب الشافعى ولا تؤخذ في مذهبه من يهود يهدية ميسى ولا من اولاد يند على الاصع

الله عنه ثم حيث كن كتابات حلسا دخول آياتها في ذلك الدين قبل البشة الناصية جز ولطها وان كان صاحبها كالرا  
في الخفة ويصل اسم وطى كتابية باللك لاهو بحسبة انتهى واما اذا شككنا في دخول اول آياتها في ذلك الدين  
او خفة اذ دخوله هذه البشة الاصلية اولم تكن كتابية فلا يهل وطؤها الا بسلامها او اسلام صاحبها ولا يصح اسلامها

مع الصبر على القول الحق ويصعب على مقابل الصحيح قبل الفنى ماله وما فرغ الصلح من اسلام التبعة شرع في  
 اسلام البترة فقل ولا يصح اسلام من غير استسلام على الصحيح المصوب في القربم والجديد كما قال الامام لاه  
 غير مكلف فافهم فيه المير الجنون والثاني ٢٢٢ ٥ يصح اسلام حتى يرث من قريه لسل لاه صلبه

عليه وسلم دعا عليها رضى  
 الله عنه في الاسلام قبل  
 بلوغه فأبى عليه لا يلزم  
 من كونه غير مكلف بأنه  
 لا يصح منه كالمسالة  
 والصوم وسائر العبادات  
 قال المرحوم وهو الذي  
 أقره في مذهب الشافعي  
 الخ ملا كره في الفسنى  
 فالأحوط في حق الصغير  
 لديه إذا كانت كفاية  
 يحمل وثمها أن يأمرها  
 بالتعلق بالشهادتين مثلاً  
 قتابل الصحيح وكذا يرى  
 بتعليقها إذا كانت غير كافية  
 ونسخت عنها ما في جوابه  
 وقال أحم (ش) رضى  
 الله عنه في امرأة زوجت  
 نفسها بغير كفوف وبغير علم  
 أوليائها فلا حرج أوليائها  
 طلقها وجعل لها المطلق  
 مصر فالتى أن خلقت البدة  
 وبعد البدة صار يصرف  
 عليها فأذكروا عليه  
 أوليؤها فهم بقوله  
 اصبروا حتى أتممكم على  
 اقتوى الذي رد زوجي  
 على بعدكم يوم تفتق بين  
 المرأة دخلت حلالاً زوجاً  
 فيه بغير إذن أوليائها

أربعة حبسوا بضعة لثلاثة نومي ولا يترصد بعدة تيسر بعد صلى الله عليه وسلم لأن  
 أولاده ولأن المسألة والسارة الله تدين فيهود والنصارى في أصل دينهم لا من الوثنى  
 من كتابية ذ بلغ ودان يدين أيه الوثنى وكذلك ولد الصراى تون من نصرانية أو وثنية  
 إذا اختار بعد بلوغه دين الوثنى ولا يفتقد لاسمى أو نفس ولا لأصحاب الطباع والفتنة  
 والمسلطين والنهرين وغيرهم من غير من بدت ذكرهم من تؤخذ منهم إذا تقرر ذلك  
 فإن كل المحسكودون في السؤل من واحد من القسم الأول أخذت منهم الجزية وإن لم  
 يكونوا يهوداً أو نصارى أو مجوساً وإن لم يكن يومئذ منهم فلا يؤخذ منهم الجزية بل أملاً لاسلام  
 أو السيف وحيث عقد الإمام لهم الجزية فهو عقد فسد ويكون حكمهم حكم من ذكره اثنتا  
 في كتبهم ثم أقر من الكفار بعد فسد حال في النخبة ولو سدد هذا الجزية من الإمام ولو تأبه  
 لزم لكل سنة دينار لانه أقلها بخلاف ما يوجب ناس صدر من الاتحاد لانه لا يلزم شيء انتهى  
 كلام النخبة وهو مقرر في كتب المذهب وقول السائل وهل هؤلاء الكفار يقال لهم  
 أنهم حريون الخ إراداته يجوزة عليهم واختيارهم لكونهم ليسوا بأهل ذمة فليس كذلك  
 بل ذمة الثأين من الإمام قال في الروضة إذا عقدت الذمة مع اشغال شرط لم يلزم الوث  
 أى من الإمام بالقرار في بلد الاسلام ولم يجب الجزية للملحة لكن لا يقتلون بل يلقون  
 الأمن ولو بقي بعضهم على حكم ذلك العقد عندنا سنة أو أكثر وجب عليهم كل سنة  
 دينار إلى آخر ما طلبه في الروضة وقول السائل وما حكم الاموال التى يؤدونها جوابه ان  
 تلك الاموال لم تكن تصرف في حصاره وليست بغيره لا انفقها كفى شهاجوه يوم حاصرهم  
 كفار يقتل أو أحياء التى وحلوم ان في صورة السؤل لا تقتل ولا يجرؤة وقول السائل  
 على يجوز لم اصل من القراء الخ عند علم جوابه من قول ففى فان كان ذلك المصطفى يستحق  
 من مال القس جلا اصلا هو الا لا وحاصره القس مذ كورة في عليها كتب المذهب هذا  
 حيث كان لكتار الذين ذكرهم السائل من لاهل أخذ الجزية منهم في المذهب واجمع اليهم في  
 المكث في بلاد الاسلام فان كانوا من اهل المذهب الامامى حينئذ فرض الله عنه فانه  
 يجوز عقد الجزية مع نحو الوثنى بشرط ان يكون من اهل المذهب وان كانوا من العرب فيقتل الامام  
 ما كثر رضى الله عنه فانه يجوز أخذ الجزية من سائر الكفار الامن كفار قريش خاصة وعامة  
 الاراسى في الترح الكيبر ولا فرق بين ان يكون الوثنى ومن في صناد حرباً أو مجوساً أو  
 أو حنيفة أو أخذ الجزية من الصمى وعذما لك تؤخذ الجزية من جميع المشركين الامم مشركى  
 قريش انتم بجهنم وروفا ومنه تغلبت وسألت بعض علماء المالكية عن ذلك فأجاب بنحو ما قاله  
 ازاهى لكى ظهر بعد ذلك ان هذه طريقة ابن شدوان بلجهم من المالكيين وان راجع عندهم  
 جواز أخذها من سائر المشركين بلا استثناء ورايت في جميع العبرين من كتب الحنفية ماله

عشرة أيام تزوج بها المطلق كذلك بغير إذن الاولياء فكيف حكم هذا التكااح هل هو صحيح أم باطل وهل ولا  
 لها كالتحريم أن يشرى بينهما ويمزها اذا رضى الامر اليه أم كيف الحكم في ذلك أفنتونا ما جوبى بن (أجاب) رضى الله  
 عنه بقوله الحمد وحده مثلاً الله لا قوة الا بالله السكاح المذكور باطل فيه صحيح الاول والثاني والثالث وعلى بولى الامر

الضرب بينهما ويؤدبهما الصبر البليغ الثلاثي بأشغالهم بل إنهم يمشون استحقاقاً لثوابه أهل (سئل) رضى الله عنه في البيت  
الحكم إذا كانت قاصرة أو بالغة وهي حرية فإدانت أمها زويجها من أجس الأصل فهل لو أيا الاعتراض الممنع من زويجها  
على غير كمؤ وليس لأحد زويجها من غير كفؤ بنه ٢٣٣ رضى الولي أم لأم كيف الحكم في ذلك أمة فأسأله حور بن

(أجاب) رضى الله عنه  
بقوله الله تعالى لا تزوجوا  
الآنسة لا يزوجه إلا  
أبوها أو جدها بشرط  
الأجبار ومنها الكفالة  
وأما ما لم يمتدح من زويت  
هي وليها بغير الكفو  
صحيح اتكاح والألصاح  
باطل والله سبحانه وتعالى  
أعلم (سئل) رضى الله عنه  
جرت من ذكر في الزواج  
المرء فكيفها ليسأله حور بن

ولا يخفى به أهل الكتاب قد وضع عليهم وعلى اليهودي والوثني من أهم لأن العرب  
ولا على المرتدين قليس إلا لا سلام أو السيف قهت لكن إن قلد السلطان غير الشافعي في ذلك  
فليس مع مذهب القلند في أحكام الجزية حلوا من الوقوع في ورطة التعلق ومذهب الحنيفة  
أن أموال الجزية أو الخراج وما أدى إلى الامام من أهل الحرب يصرف في مصالح المسلمين  
كسداد القروض وبه الظاهر والجور وصلة القضاء والمساكنة وأوراق القتالة وذرائع  
كفائهم والجزية منهم إحدى الخفية على قسمن أحدهما حرية موضوعه بالراضى والصلح  
فتقدر بحسب ما يقع التراضى سواء كان قبل أو بعده أو بينهما حرية موضوعه ابتداء إذا طلب  
الامام الكفار فأكرم على أهل الكفر فيضع على النفي الظاهر النفي في كل سنة ثمانية وأربعين  
درهما يؤخذ منه في كل شهر درهمان وعلى شوطة لأربعة وعشرين درهما يؤخذ  
منه في كل شهر درهمان وعلى القنير في كل سنة ثمن عشر درهما يؤخذ منه كل شهر درهم  
وعندهم لجزية على شيخ كبير ولا زواجها إذا بلغت أحوام لم تؤد فيها الجزية لا يطالب  
بها من تلك الأحوال وقال صاحبها يطالب بها والله أعلم

#### باب الأطعمة

في سؤال وجهه الله تعالى قال في الفضة حيوان البحر ما يمشي فيه بأن يكون ميتاً  
خارجاً عن مذبوح أو حي لكن لا يوم انتهى وفي النهاية وهو ما لا يمشي إلا به وإذا خرج  
منه صار ميتاً مذبوح انتهى فالمراد بقول الفضة لكن لا يوم وفي ما مضى الدوام  
وقال حنبلان البحر المذبذب إذا خرج منه ماتت لكن ميتاً مختلف في ميتها ميتش عشرة  
أيام يميتها أقل من ذلك ويميتها كزمنه في الجواب لم تقف على تصريح ملاك  
السائل في كلام أئمتنا والذي يظهر أنه لا يختلف بين كلامي الفضة والنهاية المتقولين  
في حكم كلام السائل لأن مراد النهاية بقولها إذا خرج منه صار ميتاً مذبوح يعني  
وإن دامت كذا ما في البحر وكذا قول الفضة بأن يكون ميتاً خارجاً عن مذبوح  
أي وإن دامت كذا ما في البحر لأن مذبوح ميت المذبوح ليس بميتاً حقيقة لا تصف بها كالميت  
في الحكم ثم قول الفضة أو حي لكن لا يوم زاد على ما في النهاية فربما فهم ذلك المتألفين  
وبين النهاية المذمومة النهاية من ما يمشي في البحر حياة مستقرة ليس بحيوان البحر وإن لم يكن  
حياته في البر وخطوق الفضة أنه حيوان بحر لأن مراد الفضة بقولها أو حي لكن لا يوم يعني  
حياة مستقرة كما هو ظاهر ونهزم النهاية المذكورة كما هو مفهوم حكم كلام صاحبها في غيرها  
أيضا كشرح إيضاح الناسك وفناؤه ووقته ابن علان في شرحه على الإيضاح وكذلك  
الجلال الحلبي في الأطعمة من شرح التلهاج وفي المحج من كلام الفضة والامداد وشرح البصيرة هو

(٣٠) (فتاوى) بالجوارح وتلبس البرقع مفتوح العين وتقدم كيف شاءت فإلا راجع من ذلك أفيدوا الجواب الواضح  
المستلة واقعة حال والسائل مستحيل عدمكم الامام (أجاب) رضى الله عنه الصحيح والراجح عند من مذهب الامام الطلبي  
أنه يهرق الشتر إلى وجه الأبنة وكتبتها عند الامن من القنينة وعدم الشهوة ولا فرق في الناظر بين كونه حقا أو ضاهيا

و مثال الصحيح عند أشوا الشاهد في المباح كافي التبعة وفي المعنى عليه طاهر كلام المصنفان ووجهها وكيفية عورة  
 و في الحق إليها في تحريم الط و صرح الموردي في كتاب الصلاة وقال السبكي أن الأقرب إلى صليح الاصحاب أن وجهها  
 كونه عورة في ثلث لا فصلية انتهى وفي ٢٣٩ ٥ العدة، ج ١ لا كذا في ٥ في حوا كذا في

أو وجهه ذلك في  
 وجوب غض الرجال  
 أ بصرهم عنها وبزوم  
 من وجوب الغض حرمة  
 النظر ولا يلزم من حمل  
 المكشوف جوارحه كالإيضاح  
 فيضغ ما أشار إليه  
 بهبهه بالصحيح من ثم  
 قال المصنف أرجع شدة  
 المدرك والخبر إلى صلي  
 على التماس وسبب لذلك  
 السبكي وعلق الاحتياط  
 انتهى وفي المعنى وحيث  
 قيل بالبر هو مو راجع  
 هل يجرم النظر إلى انتبهة  
 التي لا يجرى من ضا غير  
 فيها وما حصرها أولا  
 قال الأذهر لم يرد فيها  
 والطاهر أنه لا فرق لاصحا  
 إذا كانت جبلة فكس  
 في المساجد من ضا حصر  
 وهو طاهر انتهى كلام  
 المعنى وتكفي الموقر فيه  
 من هذه المصوح والله  
 الهادي بهجته أم  
 (٣) رضى الله عنه  
 في امرأة ذات شيء أراد  
 أن تزوج صلي كرها  
 وله أخ من الأب واخ  
 شق في منع الشقيق أن

ما لا يمشي إلا في البحر وعلى ما في لعمري من أن ما يمشي في البحر حياه مستقر ليس لا يكون حياه  
 جسد حيوان البحر الذي يظهر لغيره أن مراده يصدق قوام حياه أن لا يكون حياه  
 في البر كونه في البحر لم تقتض حياه في البر من حياه في البحر صدق عليه أن لم يمش حياه  
 في البر ولما قال في المباح وما يمشي في بر وهو قال في التبعة دائما انتهى ويؤخذ أنه ما علمه  
 لأنه قيد بالدماء في حياه في البر والبحر ولو كان أحد المشيئين شيئا من الآخر لبيد عليه  
 قال وإن كان حياه في البر دون ممشي في البحر ولم يمش بالدماء في البر كاهبه في البحر وفي  
 العدة بضاماته قيل يرد عليه نحو به وأوز قال يمش فيها وفي البر والبحر وهو حلال  
 انتهى ولا يشهد أن الأوزا يمشي في الماء كالتضي به الشاهدة وقد سلم أن يجرى لكن  
 منع به وهو حياه في الماء كبرف ذلك لا يمش في البر لكن لا يكون حياه فيه  
 كدوامها في البحر كايده التصيد أم فيها وما يستأخره للظهر في ما ذكرته ما رآه في  
 حاوي جز وعورته مثل من امرأة قدرت على ضا أن جالها لدوي يمشي تصوم في  
 كل شهر ثلاثة أيام فجاءه ما ولد وماش مدة ست سنوا أكثر إلى آخر ما في السؤال (جواب) أنه  
 أن جالها ولد وماش أكثر من أولادها فله زوجها تصوم وتضعه يمشي ما فيها والام  
 يلزمها صوم ولا غيره وفي أمها انتهى حمله قال الأولاد الذين جالها قبل التزوق ما مشوا  
 ثم ماوا وكذلك الذي جاء به الفرح ما مشي ثم مات لكن لما زادت حياه الولد الذي  
 جاء به الفرح على الذي قبله صدق عليه أنه الذي ما مش أولادها بخلاف ما إذا تساولت  
 حياتهم أو تقتض حياه من جاء به الفرح لم يمش وكذلك في مستثنا فحبست أرادت  
 حياه لغيره أن في البحر على حياه في البر صدق عليه أنه يمشي في البحر دون البر لتقصان  
 حياه البر من حياه البحر لكن في مستثنا إذا تساولت الحيوان صدق عليه قوام حياه  
 فيها إذ عدم الدماء في أحدهما فما يظهر زيادة الآخر عليه فله ما من مذبذبات  
 الإلهام ولم يكن من مذبذبات الأوهام وأن الجذبات من حق السباح حركه المذبح بالرم  
 يبقى بصره ولطف وحركه احتيار انتهى قال في التبعة أهم التضي بالاختيار أنه لا أثر  
 لبقاء الاضغاري هو منه في حكم الاموات وهو ما لو قد بطنه ففرح بعض أعضائه من هذه  
 خروجها بطلع بوجهه معه فله وإن تكلم بظلم تطلب من وقه له ذلك ما مشه به قال  
 حكما يفعل بالغير ليس من روبة بخلاف ما لو بقيت أحدها كلها فله في حكم الاحياء  
 لأنه قد يمش مع ذلك كما هو مشاهد إلى آخرها أحسا به وارجعه في الصيد والذبح من  
 التبعة ما لم تعرف الحياه المستمرة بأمارات كترك شدة بعد القطع أو الجرح أو تغير الدم  
 ومقدته أو صوت الحلق أو بقاء الدم على قوامه وطيبته وتلك الأولى وحدها وما يطلب  
 على الظن بقاها من الثلاثة الآخران شك فكذلكها انتهت والله اعلم

يلكها وكان لا يملك تلك إلا أن يحمل في هذا الشيء ففلاخ من الأب أن يملكها بغير رضى الشقيق أو لها أن توكل أحدا كتاب  
 يملكها بغير رضاهم أفوتونا أحور بن رشاد الله تعالى (جواب) رضى الله عنه بقوله المذبح وحده حيث انتفع الشقيق من زوجهما  
 بالكم مؤتمت ذلك فلهما الحكم الشرعي وهو الحاكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في أراد تكا

امرأة فأخبرته انه انما أرضعها سبعة واحدة لا غير واحد صدقها والرضعة المذكورة طهها يرى بسوء الرضاع  
بلا ذكر وحده لكاح لا يرى اللحم الابيض رضعات فأخبرت الرضعة المذكورة بذلك فقالت انا اقلد من قال صدق  
الطهرم والزوج ووليها لم يشر بذلك فطهها ﴿ ٢٣٥ ﴾ من وليها انقضى المذكور الذي لا يرى اللحم فقد

### ﴿ كتاب الاوان ﴾

﴿ مثل ﴾ رجاءه تعالى اذا حلف الرجل ان لا يسكن أرض فلان فاشترى ما سكنه وسكنه ما سكنه  
واذا حلف لا يسكن المكان الثلاثي فقال لها آخر اسكن المكان الثلاثي غير الاول فقال ولا الثلاثي  
هل يصير بيننا ويعلق بالاول اولا فيموتا ( الجواب ) لا يصح حيث زالت وقت فلان من الارض  
المذكورة فأوضحها الان برضا من فلان هذه اوى ارض جرى عليه ملكه فحيث لا يشترط الاشارة الا  
ان يرد قوله عند ما دام ملكه فلا يصح بدو الملك كما صرح به في المباح ونسره الفضة في  
الاوان وقوله واذا حلف لا يسكن الخ الذي يظهر انه يأتي فيه تفصيل المذكور في جواب  
السؤال الذي قبله فلما فاقطع ولا حاجة الى ابداه والله اعلم ( مثل رجاءه تعالى ) اذا  
حلف لا يدخل لكان الثلاثي فدخله ناسيا فذكره هو في حث ودخل فابواتا ما  
فعل يصح بدخوله ما دام اولا ( الجواب ) لا يصح بدخوله ما دام اجماعا على ان  
بدخوله ناسيا مطلقا عند الجمال الرمي مع وجود قرينة عند ان جر الان قصد التعليل  
على مجرد الدخول وكذا ان اطلق عنده أيضا خلافا لمع عبارة الفضة لو علق الزوج  
الثلاثي بفعل كدخول الدار وقد قصدت نفسه أو منها بخلاف ما اذا اطلق أو قصد  
التعليل بمجرد صورة الفعل فإنه يقع مطلقا كاقصاء كلام ابن رزين ففعله ناسيا فلتعلق  
أو كمرها عليه بإطلاق أو بفتح كالألف الضمان وغيرهما خلافا لقرشي وغيره كما عايناه  
أو جاعلا بأنه المعلق عليه إلى آخر ما في الفضة واحمد في النهاية ما وجدته ابن جرير من عدم  
الضرر في صورة السؤال بشرطه لا يشترط القرينة التي اعتبرها ابن جرير بل بشرطه لا ذكرها  
في موضع من الفضة فإنه لم ولو اوقع ما يوقع شيئا ولو اوقع الواحدة كانت على حرام فطه  
ثلاثة ما قرأها بشدة على ذلك الطريق قبل منه دعوى ذلك ان كان بمنزلة عليه وجرى ذلك فيها  
علقها بفعل لا يقع مع الجبل أو اللسان فارتبها غاها وقومها ونسبا لو ضل الخلق عليه  
ناسيا فلن الوقوع منه ما عايناه فلا يقع به لكنه زوال التعليل مع شهادة قرينة التيسار  
بصدقه في هذا الفن فهو أولى من جعله بالمعلق عليه مع حله بقوله النبي كما ترى  
اللسان قرينة مع أنه سبقه بالمتعلق ذلك فراجعه ثم ان دخل به حله يلحقه حث فسق  
الفضة ماله واذا لم يقع بفعل نحو انما لا تدخل به اليين كالألف في الموضعين واحمد  
اليتني وغيره وان انقضى كلاهما في ثالث الاتصال واحمد الاسوي إلى آخر ما في  
الفتنة وكتب الشوري في حاشية نرح التبع على قوله وقد قصدت حث نفسه أو منها ما  
نفسه وكذا ان اطلق على التبع وثقا لشتر خلافا لابن جرير انتهى والله اعلم

لها ووليها أو زوجك على  
فلان المذكور فقال عليه  
فوكل ووليها شافيا فخذ  
لها على من ذكر فهل يكون  
الكاح صبها ويحذر لها  
التقليد أو كان وليها  
المسكول لا ينفذ حصته  
لو لم الحال يكون البينة  
بإقرار الزوج ويستدبره  
من الفضة بحكم ذهب  
أقربا ما حورين (أجاب)  
رضي الله عنه ثم الكاح  
صحيح ويحذر لها التقليد  
لان البينة احتاد الزوج  
في المسائل المختلف فيها  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
( مثل رجاءه تعالى )  
حيث قلتم بالصبغة وان  
اميرة بنت الزوج لها  
اختيد فهل اذا حدث  
أركان الكاح المحسنة  
العشرة على مذهب  
الشافعي في باطن الامر  
ولم يعلم الزوج الزوج  
وأخبره في اركان المذكورة  
فاسق وكان في باطن كما  
ذكر واحتجت صدقه  
وأخبره ان انقضت ان  
الافتقار لهم على حدى  
لازمة لاحد منهم على  
الآخر فقبلت قوله

يكون هذا التمسك كايا في صحة التبذد ام لا وهل البينة باقية في الامر فلا في رد (أجاب) رضي الله عنه ثم اميرة في له ود  
باني نس الامر ويكنى القدر المذكور في التقليد والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل زاح اخته الصمعة  
وصرف على الزوج ان لا يقر بها الا بعد مضي أربعة سنين فحب على الزوج في هذه المدة الكسوة والنفقة ام لا

أثبوتنا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه حيث كانت لا تجلس الولى فلا يجب على الزوج النفقة والكسوة والله سبحانه وتعالى أعلم  
وحل امرأة في بعض الجهات وأهل تلك الجهة ﴿ ٢٣٦ ﴾ مصطلحين عند الخطبة على شيء من الدراهم مقدار

### باب الكسوة

(سئل رحمه الله تعالى) إذا كان لرجل أولاد هل يجوز أن يأخذ بدوهم أمداداً من الكسوة أم لا (الجواب) المكمل منهم بالله أو كسبه اللائق به أو بضعة من ثلوه ثلثه من قريب أو زوج لا يجوز الدفع إليه من سهم الفقراء والمساكين لأنه شيء مما ذكره كافي المأجور وغيره وغير المكمل منهم ولا ذكر يجوز الدفع إليه من سهم الفقراء والمساكين وسئلوا من المجبور عليه منهم يسألوا جثرون لا يجوز دفعها إليه لما فيها من اعتدائه كائن عليه في التصرف صرح به في الآثار والله أعلم

### باب المهر

(سئل رحمه الله تعالى الفقير إذا مهر بشيء من الدراهم وكانت ثمر الولى من أولاد الله تعالى هل يجوز لها أن تملك الدراهم أم لا) (الجواب) لا تنزل ولا ولياً نعمنا الله تعالى بهما وأمد ببركات أسرارهم يصرف لمصالح الثبوتية منهم فإن كان الفقير المذكور من خدام ذلك لولى مثلاً جاز له الأخذ منه والأخذ في ترخيص المشتاق لعلامة التلاوى سئل الولى نعم أن يزوج منه من الحر والمعدة لولى إلى أن قال فأجاب أن يقع بذلك حتى أويت وكان الصرف له من مصالح ذلك الولى صحيح كرهه وصرفه في مصالحه ولا يجيد ذلك ورثته والألم يصح وفي الكتاب المذكور من الولى أيضاً أجاب له ما نصه وتراثنا في الأضرحة بشيء صحيح متفق أن ما دلت منه على الأحياء والأولاد وتعتبر مصالح الموضع أو لا انتهى والله أعلم

### باب النكاح

(سئل رحمه الله تعالى هل نائب الحاكم يشترط فيه الصلابة أم لا) (الجواب) لم نشهد فيه المدقق لو فسق بعد الولاية انقضى حال في التمساح وينزل الوصى بالقسوى وكذا القاضي في الأصح فإن في النكاح وقبم الحاكم وإن لم يزل الحاكم لزوال اهليته انتهى هذا عند تيسر وجود العدل والاضطرار في النكاح لو اضطر لولا فسق جاز من له كالابن عبد السلام لو تضرعت العدالة في الأمة والحكام نعمنا أقدم فسقاً فالأدنى وهو ضعيف الذليل إلى جعل الناس فوضى انتهى ثم الإمام الأعظم لا يجوز بطريق القسوى كاصحوا به وبه في النكاح في قاضي فسق ولا مذنب وكثير من عمله بفسقه أنه لا يؤثر الأمر وفسق آخر أصح منه لأن مولده قد لا يرضى به والله أعلم

### باب الضمة

سئل رحمه الله تعالى في رجلين شتر كين د أرض له دثر فطلب أحد النريكين شجرة البئر

عشرة ريال فرائه أو أكثر أو أقل وطلب المهر لهم الولي عند الخطبة ولم يلمحها الزوجة ولم يسو لها مهر لم يجزى عن المهر وض وبراءة الزوج أم لا وسم ذلك صار العقد على مهر المثل السنة واحدة أمثونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه حيث لم يلمح الزوجة بما ذكر أو علت ولم يصل من المهر فهو باطل لها المأثلية باقرض قبل لدخول وان دخل وجب مهر المثل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه في امرأة مات زوجها وقال القوابل أنها حامل فحقت أكثر مدة الحمل ولم تلد فقال القسوا بل أن الجنين مات في بطنها من مدة طويلاً لم يذبحض عدتها وهل يهد مضى الدة التي جعلها الشارع أكثر مدة الحمل ولا يثبت النسب من الميت تبقى مدة أم يلزم أن تنقض ويجرم ليس بيلتها جنين يهد مضى الدة وتنقض الصدة بضمها ومن لا زوج ومن لم يرق بين الجنين الحى واليت في قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين أم لا كيف الحكم أجيباً شافياً فقها أجروا فيها السنة واحدة والسائل مستبعد (أجاب) رضي الله عنه بقوله لم يهد وحده ما شاء الله لا قوة إلا بالله ثم حيث قال القوابل أن الجنين مات في بطنها فلا تنقض عدتها حتى يزل ما في بطنها وإن زادت

على مدة أكثر الجمل على العقد ومع قول التوابل ما ذكر لا يمكن الجرم الذي ذكره السائل ولا حمل للزواج وقول السائل  
 هل تم فرق الخ لم سائر ما أتاه من أصحابنا الشافعية لرقين الخ واليت غفر الله تعالى تنقض بأكثر مدة الحمل ولا يلحق صاحب  
 القراض وفي الميت لابد من تزوجه وإن زاد على مدة ﴿ ٣٣٧ ﴾ أكثر الجمل سوى العلامة ابن قسّم المبادئ حتى

العقد لأنه سوى بينهما  
 وحرق شخص مبركة إن شئت  
 القتل والله سبحانه أعلم  
 قال العلامة سيدي محمد  
 الشريفي الخطيب في مقننه  
 يقول الميت وتنقض  
 المدة بيت أي بوضع  
 الولد الميت كالحق لا لخلق  
 الأمانة وقيل في الامتد  
 أن الولد لو مات في بطن  
 المرأة وقيل تزوجه هل  
 تنقض عدتها بالأقراء  
 إن كانت من نوات الأقراء  
 أو بالأشهر إن لم يكن أولا  
 تنقض عدتها مادام في  
 بطنها اختلف المصريون في  
 ذلك والطاهر الثاني في عدم  
 فوفه تعالى وأولات الأجل  
 أجلهن أن يضمن حملهن ثم  
 رأيت بدران الجلال البلقيني  
 استقى من هذه المسئلة  
 ما يجب بذلك انتهى كلام  
 العلامة الخطيب في مقننه  
 وقال العلامة سيدي محمد  
 ابن سيدي العلامة أحمد  
 الزملي في كتابه شرح  
 المنهاج بهذا القول لما عساه  
 ولومات في بطنها أو سطر  
 أكثر من أربع سنين لم  
 تنقض إلا وضعه في موم

قامت شركته بسبب تضمره بقصة بسبب بطلان منتهاها قبل ذلك أم ( الجواب )  
 أعلم أنه إن أكره الله البذر المذكورة يكون البذر الآخر على القصة والامتناع صرح اشتباهاً كل  
 ما ثبت فيه الشفعة يجرى للمتنع على قسمة قال في باب الشفعة من أروضا بشرط أن لا شيء  
 من شروط الشفعة كونه متعينة فالنظر الذي لا يقبل القسمة لا شفعة فيه قال والمراد بالتقسم  
 ما يجبر الشريك على قسمة إذا طلب شركته القسمة لا لظن كان بينهما بزيادة أحد مما حصته  
 نظر لأن كانت البذر واسعة ويصعب أن يبنى فيها فتصل بوزن لكل واحدة ياتى بقف  
 فيه السقي ويقطع فيه ما يفرج منها ثبتت الشفعة فيها وإن لم يكن ذلك وهو الغالب فلا شفعة  
 انتهى وفي لزوم أيضاً ما عساه أوبخ نصيب من أرض تقسم فيها بزيادة لا تقسم ونسب ثبت  
 الشفعة في الأرض دون البذر انتهى وبه يعلم الجواب هو الذي ذكره لولاها أم

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

سئل رحمه الله تعالى هل الشاهد في براءة شهادته بقول اشهد أن هذا مال فلان ولا علم له  
 بجزل من الله بقول اشهد أن هذا المال لفلان الآن ولا علم له بجزل من الله بجزل التاليم  
 ( الجواب ) أم أن الشهادة بالملك الآن تصح مطلقاً من قول السائل ولا علم له بجزل  
 الشاهد من قول اشهد أن هذا مال فلان الآن وإن كان الشاهد مستنداً بشهادته لحاقه سابقة  
 كما هو شرط في التوثيق وبراءة المتهاج وشرحه القصة وتجوز الشهادة بل تجب فيها بغير أن  
 انحصر الآخر فيه على أن يجوز أن لا يصدق بالوجوب بل كمالاً استصحاباً للمسلم في مراث  
 وشراء وغيرهما اعتماداً على الاستصحاب لأن الأصل البقاء والقسمة للملك والاعتصام  
 الشهادة على الأصل السابقة إذا تناول الزمن إلى آخر ما في القصة فراجع إن أردتكم للاحتجاج  
 لله السائل إذا استند الشاهد للملك لحاقه سابقة على فصل في ذلك وبراءة المتهاج  
 والذهب أنها لو شهدت بملكه أس ولم تعرض لفسال لم تصح حتى يقولوا ولم يزل ملكه  
 أو لأم لم يزل ملكه انتهت قال في القصة وقد تصح الشهادة أي مع استناد الملك إلى زمن سابق  
 وإن لم تعرض لملكه حالاً كائناً في مستلة الأقرار وكان شهدته أنها أرض زوجه أو دابة  
 تبعت في ملكه أو ماله فتركته فملكه أو هذا القول من قسمة أو الضم من براءة أس  
 أو بأن هذا ملكه أس اشتد من المذهب عليه أو قوله أس وكان شهدته أن شري  
 هذه من فلان وهو ملكها أو نحوه فيقبل وألم يقل أنها الآن ملك المذهب أو بأن موره تركه  
 له من فلان فلا حكم له فيقبل إلى آخر ما طالع في القصة وقوله كائناً في مستلة  
 الأقرار هي ما ذكره في المنهاج قوله ولو شهدت ببراءة أي قوله أي الذي عليه أس الملك  
 له أي المذهب استند قال في القصة حكم لالة أو ولم يصح بالملك حالاً لا بل علمت

لا يه كما هي حاله والدرجة اهـ على ولا يهاده بضررها بذلك شئ لازم إصلاحه في إلهاده وفي حاشية القصة العلامة سيدي  
 أحمد بن قسّم رحمه الله بوجه ما عساه فرج بقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به المدة وهاهه ولومع كبر بطنها لا لاحتلال  
 أنه بوجع موم ولومات الحمل في بطنها أو سطر بوجع لم تنقض عدتها لو لم تنقض بطنها مدة طويلة وتضررت

بعدم اقتضاه العدة وكذا لو استمر حياتي بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحفل بوضع ولاوط ولا بتالي ذلك فلو لم أكل من ذلك لعل أربع سنين لأنه في حصول البقاء زيادة على الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الأربع وكلاهما في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق شافاه قال النبي كلام السلامة في الحاشية المذكورة، الله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب القسم والنذر ﴾ ﴿ ٢٣٨ ﴾ (سئل رضي الله عنه رجل تزوج امرأة أو أراد أن تزوج

على غيرها عليها مقبول تزوجها ثالثة اسمي لها التي حشرها بالوضوء قبلتها أشهد على نفسه بالهادي في حذته ودفع لها ثلاث ما يجب اسلامي من فرضه بعدان تزوج بها أيام احتياج الزوج الى هذه التلافة يجب فعلها متفارضة حسنة بعد مدة أيام تتجاوز ولم يأتمن بها ومن عادتها تخرج الى الجحيم ان السقي حولها من أهلها وأهل من غير الله لمخرجت الى دار منها على حسب العادة والدار دار الله وأهلها يستلحقها الى بيتها وضرباً ضرباً قبيحاً وكشفها الى أجنباء الذين ليسوا هم ماله ثم خرجت من بيتها بسبب هذا الضرب الى بيت ولها أهل الاثني عشر الرطل لأن ما يطلبها منه ويؤمر بفعله هو عمل بفروجها من بيته بهذه الصورة تكون ناسخاً من عصرها وليتها تاتيه عليه وهل اذا رقت أمرها الى القاضي في ضربه لها

فقد الاكابر الى آخر ما في الضعة والله أعلم (سئل رحمه الله تعالى) اذا قصر الانسان في تعلم ما يجب عليه من أمر الدين هل يسقى بحيث لا يكون له ولا يفي عند النكاح او لا (الجواب) أعلم أن كل من ارتكب كبيرة فهو فاسق ولو كان أعبداً للناس وأما ترك الصغار فمن ظلمت طاعة صاحبها الصغير فهو عدل والانهو فاسق لا يصح منه ما تركت محضه في العداة حسنة ولا ية منه النكاح والقضاء والشهادات اذا قصر ذلك فمن الكبائر تركه لم يترك ما تركت عليه محضه ما عوفرض عليه من المسائل الظاهرة لا الخفية لأن العوام لا يتكفرون بمرئها والافسوي العلماء والجهال من كان يأتي سائر ما توقف عليه محضه الصلاة أو الوضوء ولكن لا يعرف تغير الفرض من الفل قد صرحوا بهذه الصلاة بحفظهم جميع إن جبر أنه غير مسكبة وصلة نضحت في الشهادات تنبيه ينبغي أن يكون من الكبار ترك ما توقف على محضه ما عوفرض عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية لم مرأه لو اعتقد أن كل أعمال نحو الصلاة أو الوضوء فرض أو بعضها فرض ولم يقصد بفرض معين الغلبة صح وحيل هل ترك قبل ما ذكره أو لا لغيره محال والوجه أنه غير كبيرة محضه عبادته مع تركه وأما افتاء شخصاً بأن لم يعرف بعض أركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته فيعين حله على غير هذين الصعين فلا يلزم على ذلك تنسيق العدوم وعدم قبول شهادته أحدهم وهو خلاف الإجماع الفصل بل صرح افتاء بقبول شهادة العامة كإمام يأتي قبيل شهادة الحسبة على أن كثيرين من المنتهية يصطلون كثيراً من شروط نحو الوضوء انتهى لأم النخبة ولا مزيد على حسنة وعبرة فتاوى شيخ الإسلام التي نبه عليها فسما سئل عن شخص لا يعرف أركان الوضوء ولا الصلاة ولا شروطها ولم يقضاً بإدبته وليس هو قريب عهد بالإسلام هل تقبل شهادته أم لا فأجاب بأن النصف بهذه الصفات أو بعضها لا تقبل شهادته انتهت بمروها بفصل ما كره على ما اذا كان لا يعلم ذلك أو يحفل به لأنه يلزم منه حيث لا عدم محض وضوئه وصلاته والله أعلم

### ﴿ كتاب الدعوى ﴾

(سئل رحمه الله تعالى) اذا مات الرجل وخلف غيلاً وآية وحلماً مثلاً فرضمت الزوجة بها على شيء منه وادعت أنه لها وادعى الوارث أنه لورثه فهل تصدق لأن المال في يدها أو على الوارث أن يقيم بينة على مال مورثه أم فتواكم بك (الجواب) أعلم أن أم أم منها بية يقتضي ما دونه حكم له بها وإن لم تكن هناك بينة أو تاراضت بينتهما صدق ذو اليد بيمينه فإلم تكن هناك بدخلف كل منهما الآخر فاحلما حمل بهما لا لازم حمل لأحدهما

قد ضيأ أبيه من ذلك أم فتونا (أجاب) رضي الله عنه لم حيث كان عديم له يب ثلاث على وجه العبه على وقتلوا بقتلها عليها وليس لها طلب الرقي وبفروجها تكون ذرة ملافة لها والاقم وأما ضربها فإن رأى الحاكم القصرى فليزعه عليه عزره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم

لحقوا بالساء خيرا ذوا لقائمه و امرأه بآنا شالبا أى كيف ارباب خير اهل هو مفعول استوصوا أو هو مفعول  
 يذوق وما الوصية المذكورة أيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله : ثم حناه القهوا وصيتي فيهن وارقدوا بين  
 وأحسنوا عشرتهن بحث تكوهن به . روف ٢٣٩ ﴿ ولعمري من كذبت وكسكنو من جاليتي في بين

وغيره استوصوا على التخي  
 قبيح من الوصية بين  
 تأديب من الذين صبح أبو  
 حنيفة لم أره تصح لغيره  
 زوجها المطلق صدقة  
 متبوعة وحسنه مكتوبة  
 فقيل له كيف ذلك قال  
 حديث شرب الجاهل  
 صدقة وأنا أمرها بجاهة  
 التي شاورى والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (مثل) رضى  
 الله عنه في رجل تزوج  
 امرأة كرهها صدقة  
 صحيح شرعى وأعطى  
 جميع صداقها لوليتها التولى  
 تزويجها ودخلها في بيت  
 أهلها فنفقت صدقة فلا نفقة  
 أشهر فنفقت بالحيض والسكن  
 فظلمها زوجها إلى بقية  
 ما تب عسى ووالدها  
 ووالعياقروا شربنا  
 عليك أن تكون عندنا بنية  
 هذه السنة فقال قد نفرت  
 ولا يلزمى الوفاء بهذا  
 الشرط فهل تكون منه  
 الزوجة ناشئة بذلك ولا  
 يلزم الزوج شي من نفقة  
 وغيره ما حق عليه وتلقى  
 إلى ما كفو توفية حقوقه  
 أم لا وإذا نفقت ولها وقل

صداق وان خلاص التين وفاق الامر وان حلف أحدهما فقط ففرض به وبمجرد  
 وضع الزوجة يدها على ما ذكره بعد موت زوجها من غير أن يكون لها صداقة  
 لا يثبت لها ما في ذنباوى شيخ الاسلام ذكر ما قلته مثل من شخص مات وترك نصا  
 فوضع شخص يده عليه وادى أن يرضه له فهل يقبل قوله بغير بنية تشهد له بها اعياه  
 أولا وهل على ورثة الميت من على نفق عليهم ذلك أولا فأجاب بأنه لا يقبل قوله بل لا بد  
 له من بنية تشهد بما ادعاه وعلى الورثة بين على نفق العلم ويلزم المدي اعادة ما وضع يده  
 عليه الى ان يثبت ما ادعاه انتهى ومنه يعلم ان مجرد وضع اليد به دون الميت لا يثبت بها  
 والا ضد علم بما ذكره أولا ان حكم الزوجة والورث بخلاف حكم الاجنبي وما  
 ذكرته في ستها من التخصيص المذكور في كتب المذهب وعبارة النخبة في فصل صاخرى  
 البينتين نهما فرع اخلاف الزوجان في ائمة البينة ولو بعد تفرق ولا يدة ولا اختصاص  
 لاحدهما يد فلكل تخليف الآخر فلا حلقا جعل بينهما وان صلح لاحدهما فقط او حلف  
 احدهما فقط ففرض به به كان اختصاص باليد وحلف وكذا وانما او اوارث احدهما والاخر  
 انتهت والله أعلم (مثل) رضى الله تعالى اذا ادعى الاسمين او الوكيل او القارض الرد على  
 المولى او المولى او القارض هل يصدق ولا وهل اذا ادعى كل من ذكرنا في بعض المال  
 او كله سواء او لا وهل حكم القارضة العصبية والمعاصرة في دعوى الزدواحد او لا انتهى  
 (الجواب) انه يصدق كل من ذكره بنية كاصحروا به وقد كروا ذلك شبهة وهو  
 كل من اخذها بلا من صاحبها لمصلحة يصدق في دعوى الزد بنية ومن اخذها لمصلحة نفسه  
 لا يصدق وعبارة انها في الودية وان ادعى الدويع ودعا على من اتهمه صدق بنية  
 او على غيره كوارثه او ادعى وارث الدويع رد على المالك او ادعى مندمعه أو يتا فادى  
 الابن رد على المالك طوب بنية انتهت وفي الوكالة من النخبة وكذا قول الوكيل كاسر  
 الاندالا الرهن والمستأجر في الرد للمرضى او الممرض على موكله متبول حيث لم تبطل امامته  
 لانه اخذ المدين لمصلحة الموكل واصاحه يجعل ان كان فاعه لم يل فيها لاهاقستها وقضية اخلاق  
 الشفيين وغيرهما قوله في ذلك ولو بعد النزل لك بحث المسمى كإن الرضة في المطلباته  
 لا يقبل بعده وتايد بقول النصارى لا يقبل قولهم في الوقت في الاستدانة بعد النزل به نظر فاهر  
 لان هذا ليس بنظر مستثناة وانما هو نظير ما مر فيها لوفال الوكيل آيت بالتصرف المأذون  
 فيه وقدم ان الوكيل لا يصدق فيه انتهى وفي القراض المصاحج وكذا الذي يصدق بنية  
 في دعوى الرد في الاصح انتهى قال في النخبة كالوكيل يصيل لانه اخذ المدين لخدمة المالك  
 وافتاءه هوليس بما بل بالعمل فيها بما في الرهن والمستأجر انتهى وفي الرهن من الباب  
 وضرحه لان جرحه الله تعالى ويصدق الرهن والمستأجر بهما في دعوى التلب بمرهون

خذا ما ريانة ولا أعطيا شيئا من حلى ولباس وأثاث سواء الذى اشترته من مهرها والذى منتهى من منتهى فهل تزوج  
 أن يطالبه بما ذكر لبعده فزوجة وإذا انتع من الاداء وطله عند الحاكم الشرعى وانتع من الاعطاء أيضا لمأن به بجره  
 على تسليم ملاكرا لا وإذا قال قد صنعت صبرة وحملت من الهر فهل يكون جرحه ولا يجب لشي لا بنية الا اذا

غير الفلقة ولم يولد له سليم جميع ما أخذ من الزوج أم لا ولا كان يعمل الزوج صاحباً لمكنته والأولاد فيه لا يتوارثون على ماله وماله وعلى أهلها رزقه فهذا وتريمن يكون سبباً في مكنته غير الجيران والزوج فهل يتوارثون من هذا التفتت والأذى ويحرمون على سليم الزوجة لعلها ولا ﴿ ٢٤٠ ﴾ بدور شئوه إلا أن خاف التضرع المصيدة أم كيف

على آخره والخال ماطر وأمه الهادي سبحانه وسألي أمي (مثل) رضى الله عنه في شخص له زوجة زول  
بها إلى جدة لأجل أن يسكن بها والخال أعيرته السر إلى نحو الهند ولم يكن لها أحد بعده من محاربين أو أقاربها والخال  
ملاكر يحرم السر السكنى بعده على هذه الحالة أم كيف الحال ولها منة بنت عرها نحو ست مائة دين يرد أن. انظر بها إلى

المن قبله ذلك أم لا أهدونا (أجاب) رضى الله عنه قوله ثم حيث كانت لم تأمن على نفسها بذكر غلابيو والا فليس عليه وحيث أراد سر الفقة فأخذ أخته منها والألا والله عز وجل أمم (مثل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وأراد النزول إلى جمة فطلب العاش فيها فقال ﴿ ٢٦١ ﴾ لزوجتها يا فتى اتس اسنى منى فذات لأشعر.

[illegible]

(۳۱) (فتاویٰ) جمیع ملاکر برآہ: صحیفہ فہم مضی شہرین ظہر ہماجل غالیاتہ اہ بق علیہا حتی نضع جانہا  
 فی سبیل اللہ لیس نشتقین ذلک فی و عندی الذین علی ذلک قول نسبح دعوہا بعد البرۃ الصبیحۃ امل افنونا (ایجاب) رضی  
 اللہ عنہم نسبح دعوہا والبرۃ فیہ صحیفہ واللہ اعلم بالصواب

عنه في رجل طلق امرأته بالثلاث ولا يسميها يوم طلقها وراح لا يراها ولا يفتال شد بك ما بقي لها حتى لا يوم ولا ليلة  
فيستلمت نفسها وانقضت عدتها فنفذها أو وعا ولا أشهد عليه وأخذت عدتها عدة من الزمان عدة أشهر لا دعوى ولا  
حبيب فبعد ذلك بما لها نصيب طلق يوم بما لها ﴿ ٢٤٧ ﴾ جاء بدعوى أنني ما طلق زوجي فبسط نفسه

الأم ما طلق إلا من نكاحه  
سجد الثلاث الصغار ما  
حيث زوجي بطلت فبعد  
فكضعت الزوجة  
والرجل فقالوا الزوج  
فكضعت الزوج فقلت  
لا ما طلقني أس مصفى  
طلاقاً بأذى واحد عليه  
اليوم لا أشهره في ماء ولا  
أكسبه في ذاد فقال لهم  
كنشك في نصيب قديري  
فأصلوا يومهم النار فقلت  
أفأنا بذهبي لم تفتن  
حليانته ففصدت وعشرين  
ريالاً وأملت الدوام من  
يدها إلى يدي بعد الاستلام  
فأدراهم منها طلقها ولا زوجي  
هذه مسعدة بنت سعيد  
طالق من يده الرصاص  
يصرده عليها طريق يده  
الطلاق الأول ثم الطلاق  
الثاني واسم الدرهم  
راضيا فاختار الاختصاص  
ولأمر هو أهل له فزوج  
عليها أم لأهل لها عنه  
بعد الطلاق الثاني أم لا  
أعتوا (أجاب) رضى الله  
عنه نعم أن كان الطلاق شدة  
به تسديد طلاق ثلاثا وقصد  
أحدى الثلاث الصغار

من بنات سعيد على ما لم يصدق عليها طلاق ولما تعلما أنه لم يقصد طلقها وكذا لما تعلما على  
قوله شديتكم أدم لم يقصد طلقها وحيث لم يرضع الأول وقع الأخير وله الرجعة أن كانت العدة باقيه وإن أصطفت علة  
من بعد النكاح ولها الرجوع في دراهمها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل زوج ابنته على آخر

وهي بالغة فحكمت معها مفتوحاً إلى أيها والله شد بئس أذى فلككتهوا لها عندي ولأن عندنا فشا لها الأب على  
 تومعه بأنها خلقت وملاكران خلا شهر شعبان فلما مضى أربعة أشهر وجاء شهر الحج شكر أبوها إلى أبيه الناس  
 فقالوا له نحن نذهب إلى الزوج ونشده فذهبوا ﴿ ٢٤٣ ﴾ إليه وسئلوه فقال هي ثلاثة بئس فلان طالق

بثلاث نصار الطلاق  
 بمرح من فاستند إلى اتصده  
 ثلاثاً شهر وجاءه فانسب  
 كزوج آخر فزوجها أبوها  
 ودخلت على الزوج فذهي  
 زوجها الأول ولما طلاق  
 ان هذا الطلاق بصدمة  
 حضور عايش بطلاق  
 جهلاً من الغبيرن والأب  
 بسبب أهم من البداية في  
 الواحد فصالح الأب الزوج  
 الأول بغير من الدوام  
 طلاق الزوج الأول على  
 زعمه خلاصاً لصاحبها الحكم

في العقد على الزوج الثاني  
 وحل عليها مائة أم ليس  
 عليها مائة والعقد صحيح  
 والطلاق في الحج صحيح  
 لم كيف الحكم أفتونا  
 (أجاب) رضى الله عنه  
 العقد الأول على الزوج  
 الثاني صحيح والطلاق  
 الواقع من زوجها الأول  
 صحيح الواقع في الحج ولا  
 تحتاج إلى عدة بعد الطلاق  
 الثاني لا يتم بإصداف خلا  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (مثل) رضى الله عنه في  
 رجل تشاجر مع زوجته  
 فقال لها إن دخلت بيتي

بني إليه حكمه ان حكمه ليس في الحق إلى آخر ما في التنازع اذا قرر ذلك فسل  
 الحاكم وقتها فقال وسده أن يوصل الحق إلى أبيها ويأخذ من مال القالب المتبع  
 من أمه الحق حقوق الدين ويذهبها إلى أبيها وهو ما جور على ذلك وفشا الله وإياه لما  
 لما رضا بده وكره أمين (مثل) رجعا فقال اذا اختلط مال الزوج والزوجة ولم يعلم  
 حل إلا كرهه أولها والحل ان المال غير مختلط لاحدهما لأن الغلب في بلاد جاوى ان الرجال  
 والنساء سواء في اكتساب والتوصل من كسبهما فاختلط فلما مات أحد الزوجين أو حصلت  
 العرقه بينهما فكيف الحال حل يقسم بينهما بالسوية أو لا ذكر حل حله لا يدين وكيف  
 الحال (الجواب) ان توقع معرفة مالك من الزوجين توقف عن التصرف في شيء من المتاع  
 المذكور ان يبين الحال وان أبى من معرفة ذلك أتى به فيها يظهر ملاكها في  
 الغرائض حيث قالوا والعبارة المختصة لومات الحق في مدة التوقف على معرفة الأثر  
 ليقين أهم ذكره اثنى والورقة غير الأولى أو اختلف لوكهم لم يبق إلا الصلح ويصور  
 من الكل في حق انقسم على قاتل أو سوا أو سخط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو توافق  
 واختر مع الجهل للضرورة انتهت وجازة الروضة فيما اذا سلم على أكثر من أربع نسوة  
 وأسلم بعده أو منه في العادة أو مسكن كتابات وجب عليه الاختيار أو التين لصا  
 فرع ملت قبل التين وقف لهم زوج ماله أو ماله أو غير ذلك بحسب الحال إلى ان  
 أن يصلح فيقسم بينهم بحسب اصطلاحهم بالتساوي أو التفاضل ثم قال ان كان قاتلاً  
 وفيهم صفوة أو مينة فصالح منها لها وليس المصلحة على أقل من ثمن الموقف فوله المصلحة  
 على الأقل على الأصح وقيل لا يصح على أقل من الربع ثم المصلحة اذا اصططن حاكمين  
 فلو طلب بعضهم شيئاً بصلح لم يدمع إلى المطالبة شيئاً إلا باليتين في ثمان نسوة فلو طلب أربع منهن  
 لم تعطهن فلو طلب خمس أعطيتنهن ربع الموقف وان طلب ست قصته وصح ثلاثة أرباعه  
 وليس قيمة ما أخذوا والتصرف فيه وهل يشترط في الدفع ان يبرن من الباقي وجهان أحدهما  
 فهو نسبه ان كمال النص لتخلف النسوة وأحصاهما الأصل الأول لا يسلى الثاني بثلاث  
 ويرقم الرضوخا كمن اصططن على النسوة إلى آخر ما في الروضة وحقق بأن ذلك في مسكتنا  
 لم يصلح الزوج الزوجة اذا افترا أو وارث الميت مع الآخر أو وارثهما ما لا يثبت صلح أو  
 توافق ويصح مع قاتل أو سوا حيث كانوا أكاملين أو الأقلين في الصلح من القاصر من  
 النصف لأنه لا بد من حيث كان هو أحد الطرفين أو القسطة ثم الأولى التساوي فيما يظهر وان لم  
 اقتصد على من تبه عليه لأن المال في بئس من الزوجية والزوج أو وارثهما أو وارث أحدهما مع  
 الآخر ولا يبره لاحدهما على الآخران حرمت العادة للفرقة بأن أحدهما يكسب أكثر من

أما فأن طالق بثلاث والحل أنهما تقدر على الانتفاع من الدخول لحبت ان ابنت بيتاًها الخوفه عليه لما ذابح  
 ان دخلت وماضى ان لم يدخل أفتونا ما حورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الميت ملكاً للأب فلابد من طلاق لأن  
 يرد الزوج بالأضامة السكنى فيقع الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل قال لزوجته بلزمني الطلاق  
 بالثلاث ما أرى بكه طول ما انت في بلاد الحجاز وقصد الجاه ثم جاءها في مكة حل بيع الطلاق لها أفتونا ما جوري (أجاب)

رضى الله عنه بقوله لم وقع عليها الخلاق الثلاث ولا عمل له حتى تنكح زوجا غيره من سره والله سبحانه وتعالى اعلم (مسئل)  
رضى الله عنه في رجل انجرح من زوجه في شأن جارية تأس كدخل متعمداً فخرجت زوجته من ائصال الجارية للذكورة وقال  
اما ارجعنا معه الجارية فانت جاني واحدة فاستعت الجارية للذكورة عن جميع متعمداً بعد الخلف المذكور وظل يحرق اليهم  
أبداً من بينهم فاشهره ربه عنه ايضاً فقال لها ﴿ ٢٤٤ ﴾ انتطابق بشره قبل والبصر هذه ثم هذا العنق

الآخر كان اصغر او اعز او ارفع على يهودته في اسمه او لانه اقرب في وصول كل منهما الى الله حق وبضاعة صريح انما باهل وجهات خاديه حاليه وطفه الوفاء الوصفيه اتبع ظاهر مرامته من تقدمه فان لم تعرف لهم مادة سوى بينهم الآن لظرد الصادة الفالسيه بخلوات بينهم لبعضه في الخافوت بينهم بالنسبة اليه التي والهارة القضية فان تشارحو اولم يبقوا على شيء ما ذكر لمركانهم واضع اليد على شيء من ذلك السبل فانقول قوله فيه عيسى اهل ملكه فان كان السبل في ايدهما حادوا ليس في ايدهما فكل منهما تحليل الآخر على دهره فاذا حلف كلت فقم السبل بينهما فستبين كائس عليه اما ان الشفهي قبل ان يخلووا شيئا ما ذكره الذي يظهر له انه يجري فيه ما ذكره في اختلاط جام احد الزوجين بالآخر واصل ما في النهاية والنصف في ذلك ان اختلط جام احد الزوجين بالآخر او جام كل منهما بالآخر وصرح القليوب لم يصح بيع احد هاهو عنه وهو ما من سائر الكليات شيئا منه او كونه ثلثه يصور لاحدهما ان يملكه له احد هاهو اجل كل عين ملكه فضرورة ان جاما ثالث وكل لا يرى عينه والحد معلوم فصارا متشعرا صاع البيع ووزع المثل على اعدائهما وبطل الجملة في بيع فضرورة وانما جاما او احدهما الصدد اوتت اتمية لا يصح لان كلا يحمل ما يستحقه من انهما قال بملك جام الذي في هذا يستكفا صاع في التور ومثل جملة البيم فضرورة ولو وكل احدهما صاحبه ثلث ثلث كلت ابيع من نفسه ومن تركه صاع ايضا انتهى من صاحبها هذا ما يقر في صورة السؤال وجوابه وهو كراهة فريضة كراهة من كلامنا وانما اهل في مثل رجه اقل في في اذ يبيع اولاد زوجه كان احد الاولاد واضع عليه عداوة وفي في ذلك الزيادة خلة من تاهلهما ولم يعلية اولاد في ذلك عهد مني اربعة عشر سنة المصلحة الاولاد على حقيقة الامر وقعات ذلك الواضع يد عن اولاد زوجه اولاد في ارباعا حوا حسنت من اولاد اخيه ويصبرهم من كراهة السنين الماضية وايضا بعد تعمير البيت الزيادة التي زادها زاد كراهة البيت قبل باخذون كراهة البيت قبل الزيادة ام كيف المحكم اذقونا الجواب ) اريت وضع يد احد اولاد زوجه على المثل من غير مسوغ شرعي كان لبيعة اولاد زوجه في حصرهم منها ولم يحاسب اولاد اخيه على اجرة الدار من حين انتقالها اليهم بعد موت ابيهم وامانته فهو دين في ذمة ابيهم فان كان في تركه ما يوجب اخلوا اضربا وغير الزيادة التي زادها ان بناها في ملكه في ملكه لا يشاركها في اذاني في ملكه جدارا متصلا بالدار المشرك بحيث لا يقع ثقله عليه كاصرحه التور في الروضة وان كانت الزيادة

الاخيرين فقط ولا يباح  
 في الاولى شيء لاشباح  
 الجارية المملوكه عليها  
 حد قبيح وله مراجعتها  
 به المالكين في امره  
 وتبين منه بطلان واحدة  
 ثم كيف الحكم في ذلك  
 اثنا ثمانية وعشرين  
 (اجاب) رضى الله عنه  
 لم يجر مراجعتها والحال  
 ما سطره في هذه واحدة  
 والله سمعنا اعلم (مثل)  
 ورضي الله عنه عن رجل  
 قال لزوجته وهو حده  
 ضيق في نفسه غصن  
 بارأه لي وجبت ان  
 حرام على ليس منه  
 قلده ابي انواع الحلاق  
 فهل هو طلاق صريح  
 او كناية دور ابي ابي  
 باجراسكم الجدة فيها  
 (اجاب) رضى الله عنه  
 بقوله حاشا ليقصد  
 بقوله الذكور طلاقا  
 لونه كفارة بين الله  
 سبحانه اعلم (مثل) رضى  
 الله عنه في شخص ثلث  
 مع زوجته فقال لها ارأى  
 الله من الحق والحق

الرجل له ل لها ان صدقت برأيت فأنك طالق ما طلق و دلت أنت لما أجورين (اجاب) ورضاه عنه بنها بقوله الله عز وجل: لا لالة الاية لم يقع عليها طلاق و الحال ما سطر والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه ما صورته في امرأة قالت لزوجها يجرم ففعلها ان كنت انهمم فأنك طالق فالتثاثة اثنتا ما أجورين (اجاب) رضي الله عنه

ان لو اد جوهه المذكور فليقتل كان جرمه هو القتل وقيل الطلاق الثلاث وان لم يكن جرمه فلا يقع عليها شيء وان اراد  
اسد لها الطلاق كما سجد بها فليكنه وقيل الطلاق الثلاث ولا تهل له حتى تتكلم زوجها فيه بشرطه والله سبحانه اعلم (سئل) رضى  
الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها انت طالق فبهذه وكيل الزوج فقال الزوج جاهدك كوجهات مصروف الزوج يقتل  
الزوج فوكيل المذكور له م على زوجتي مثل اخي ﴿ ٢٤٥ ﴾ سجد قلنا وقع عليه افترقا بأجورين (الجواب)

رضى الله عنه وقع عليها  
الطقة الاولى وقوله  
نهرم على حكمة فان  
نصده خلافا وقع عليه  
ماواه وان نصده عليها  
وكانت مسودا حقة  
وقع الطهارة والاقراران  
يقصد واحدا منهما لمزجه  
كفارة بين الله سبحانه  
وتعالى اعلم (سئل) لو طعن  
الله عنه في رجل فان تزوجته  
انت طالق ثم سكنت  
ثم تخارعا وان لها انت  
طالق ثم طعن على زوجها  
فكذب وأنت على كفارة  
اي واخفى قولك له  
بعد ذلك أم لا يبدوا  
الجواب ولها ما عثرون  
شاعدا على قوله والان  
هو جسد يقبل ما قلت  
افترقا (الجواب) رضى الله  
عنه بقوله وقع عليها  
مقتضى وقوله ثم طعن  
على الآخر كناية طلاق  
فان نصده خلافا وقت  
ثالثة ولا تهل له حتى تتكلم  
زوجا فيه وان لم يبعد  
خلافا لزمه كفارة بين  
وحيث لم تقع الثالثة وقع

بناحا في العصة المشتركة في كملته ما لم يهر من الدار فان كانت الصلوات كانت مشتركة فليجمع  
مشتركة بينهما وان كانت بالثلاثة فليس في ملكه ثم بعد ذلك الاخرين الدار مشتركة بينهما  
يعتدون بين قتلهم فلو حصص منها فدية وبين ان يبق ما جده الاخ من الدار كنه ملكه  
وحده لا يشاركه فيه به على ما يفيد الشرح ان جرم في الصلح من انقضاء الصلح اعلم (سئل)  
وجه الله تعالى ﴿ اذا اختلف الزوج والزوجة في الوطء فمن المصدق منهما ابدوا  
﴿ الجواب ﴾ المصدق منهما ان في الوطء اذا اختلفا منه حتى تقوم به اليقينة لكن استثنى  
من ذلك مسائل جروا فيها على ان المصدق مدهى الوطء فذلك المدين اذا ضرب به القاضي  
مئة وادى اذ الوطء فيها صدق بوجهه كافي في المتباج ان طلبت ودية كافي في العدة قال لغير  
البيان الوطء مع ابراهيم السلام فذكر ان هذا مستثنى من قاعدة ان القول قول نافي الوطء  
ويستثنى منها ايضا المصدق في الزوج في الوطء الا بالوطء قالوا اصر بالهر حتى يرضى فبما هو استثنى  
ايضا المصدق فيها في الوطء فيلزم اخطا الطلاق بعده لوقبه وانت بولد لغيره ومال وقال  
لظاهر اشتقاق لينة فقال وقت في هذا الطهر فلا تطلق حالوا فالت لينة فوقع  
حالا صدق لاجل هذه العصة ولو شرطت بغيرها فوجبت لينة فالت اخفى واكثر  
صدقت له في الفصح وصدق هو لم يفسد كمال المهر ولو اختلفت هي والمطل في الوطء صدقت  
حق لمحل الاول لفساد لينة اليقينة عليه وهو حتى يتطهر المهر التي مالى العدة وسدقة  
ما ورثت طاهر لينة الخ ما دعا في العدة قبل فصل الاشارة الى المدة واتوا من الصلح  
باب من ذلك فراجع ان اردته والله اعلم ﴿ سئل وجه الله تعالى ﴾ في امرأة  
ادعت انها طلقت او مات زوجها وانها ما تزوجت اسلا هل تزوج او تجب عليها اليقينة  
﴿ الجواب ﴾ يصح تزويجها في الصورة الأخيرة ثم ان صدقت ذلك والا فليهرج في نفس  
الامر فان بين أيها العدة رجل لو صدقته بين عدم حصة المهر من الزوج الثاني والاصح  
وأما الاولى والثانية فان كان المهر في النكاح صحيح تزويجها طاهرا وأما الثالثة  
فالبرية في نفس الامر كالثالثة والثالثة وان كان الزوج له المهر كما عند اختلف المتأخرون  
في ذلك والذي استدل به في العدة والنهاية وخبرهما لزوم اتيان لرائها والا فلا يصح  
تزويجها وجارية العدة وتصدق في غيبة ولها وخلوها عن المهر ويسن طلب ينة منها  
الخ فصار العدة فراجعها والله اعلم ﴿ سئل وجه الله تعالى ﴾ لانا السيد عبد  
ملازمه مني فمما اراد التي اراد ان يزوج فادانني هل يثنى لولا ﴿ الجواب ﴾  
التي يظهر عنه حيث كان يخرج من الثالث لان المهر في حصة تطبيق الوصية وجارية العدة  
فرع صرح العمري وصاحب التبيين وجهها ابن الوطء والتمويل ولها بالما العدة كلام

الظهار فراجعها لثمة الكفارة اعطى وان لم يراجع ولا شيء عليه وحيث شهد عليه الشهود فلا صبرة فذلكه والله  
سبحانه وقد اعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال له ابرأناك من الحق والحق فقال لها انت ابرأناك  
انك انت طالق فالت فليضع عليه الطلاق والملاكر لم لا فترقا بأجورين (الجواب) رضى الله عنه حيث أطلق

لو قصد بركا وقع عليها الطلاق الثلاث ولأصله حتى تنكح زوجها غيره بشرطه وان قصد تعليقاً فلا يقع عليها الطلاق  
 بواقة بجهته وتعالى أم (سئل) رضي الله عنه في رجل تزوج على امرأة وأنت منه بخلان وجلس معها مدة من الزمان  
 ثم بعد ذلك أشار عليها وخشب زوجة أخرى ﴿ ٢٤٦ ﴾ قال تزوجته أم القلان قصدي أزواج فقلت له

الرامي خلالة بأد يصح تعليق الوصية بشرط في الحياة أو بعد الموت كإوصيت بكذا  
 أن تزوج باني وأن يزوج من سفره أوت من مرضي هذا أو أن يشاء زيد فشاء أو أن ملكك  
 هذا فلكم صرح الماوردي بقوله التعليق بأن يدخل الأداة على أصل القتل ولشرطه بأن يزوج  
 بالأصل ويشترط فيه أمراً آخر حيث قال لو أوصى بختها على أن لا تزوج عقت على الشرط بأن  
 تزوجت لم يطل العتق والنكاح إلى آخره غالباً في النسخة ذكر ابن جرير على نحو هذا البتة  
 من قول الوصية لتعليق دون الشرط ضعف قال سأل من نصحه الماوردي بخلافه إذا  
 قرر ذلك بصورة السؤال أولى بغيره من نقل النسخة أو أن يشاء زيد لبيان الوصية على حين  
 تغيير فيها وبين القبول والرد بدموت الوصي وحيث قال الوصي صرح في صورة السؤال  
 بما هو من شأن الوصية وشرط فيها بخلاف مشقة غيره فثبت صحت في هذه إحدى صورة  
 السؤال من باب أولى إذا علم ذلك فالذي يظهر أنه أن قبل الوصية بغيره بها العتق بدموت  
 سيده عتق لما صرح به في الوصية من شرح النسخة والتخلف من أن أوصيت له برفقة يحتاج  
 إلى القبول والاعلام رأيت التصريح بشتاً في كلامهم في التدبير: الاقتاع لطلب  
 التبرع في ماله ولو كان ثقت فانتصر بدموتى اشترط وقوعه قبل الموت فوراً فإن  
 أي صيغة لم يتم بشرط الفور انتهى قال في النسخة لو اتقى الخطيب كان يشاء يدي فلان لم  
 يدبر لم بشرط وإن كان جالساً له مجرد تعليق أمالو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه  
 في شرط وقوعها بعد الموت بلا عزم إلى آخره في النسخة وصورة السؤال كآري مصرحة  
 بتأخير التغير إلى ما بعد الموت وحيث قال اخترنا له بدموت سيده العتق على أو اختارناه  
 على الرق في عليه والله أعلم

تزوج والحال واحد لم  
 تزوج على زوجة أخرى  
 فبذلك خذت بالاولى  
 حين دخل عليها الزمة من  
 حقها وانكح عليه حتى كاد  
 الموت يأتي الموت لم يمت عليه  
 ان يطلق زوجته الأخرى  
 فقال في خلالة فلا تفت  
 فلان طالق الثلاث فعل  
 على ظهري ونحوه على  
 لهله لزوج عا ذكر  
 أم لا أوصى ما يجوز  
 (أجاب) رضي الله عنه  
 حيث كان قادر على دفعها  
 عن نفسها باستغاثة أو حرب  
 أو ضرب أو قطع أو كل  
 ما يفضل وقع على المطلقة  
 العلق الثلاث ولأصله  
 حتى تنكح زوجاً غيره  
 بشرطه وإن جاز عن  
 دفعها فلا يقع عليها طلاق  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل) رضي الله عنه  
 في رجل أشار مع زوجته  
 فقلت لها إنك أبرأ الله  
 من الحق والمحق وما  
 أسفقت النساء على الرجال  
 بحضرة رجل آخره قال  
 لها الزوج ما ليك بالشرة  
 فيك يا ف فقال الرجل

### باب التدبير

(سئل وجهه تعالى) إذا دبر من شخص من رقيق ومات مواسراً لم يبرأ منه العتق ويكون  
 من تركته أو لا أو صبراً حكمه أقرباً (الجواب) والله الهادي لقصوب لا يبرأ عليه العتق  
 كما صرح به أئمتنا الشافعية في مخرجات الثمن فضلاً عن غيره ما أخوه صبراً ما كان لهم  
 الزكوة اتفق إلى ورثته يورثه وما عتق الدبر الأجوفه الفرح ماله من ملكه وحضرة من  
 المنهاج وشرحه ليعمال الرق المسمى بجناية المحتاج واليت حصر طبقاً للإسراية عليه  
 لا يكفل تركته لورثته بمرته ولو أوصى بعتق نصيبه بدموتيه لم يبرأ من خراج كله من  
 الثلث لأن الثقل المذكور لا يقوم على من يملك فلو تفتقود حذته ومن ثم لو أوصى بعتق  
 بعتق عبده لم يبرأ أيضاً إلى باقيه نعم لو أوصى باقتيل سري لأنه حينئذ أسقى لنفسه قدر  
 فيه من الثلث انتهى ما أردت قوله من الهاية ونحوه النسخة وفي التدبير من النسخة أيضاً وبصح

دفعها فلا يقع عليها طلاق  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل) رضي الله عنه  
 في رجل أشار مع زوجته  
 فقلت لها إنك أبرأ الله  
 من الحق والمحق وما  
 أسفقت النساء على الرجال  
 بحضرة رجل آخره قال  
 لها الزوج ما ليك بالشرة  
 فيك يا ف فقال الرجل

الحاضر بينهما أعلينها بالعبودية لأهلها فخلعت نفسها غصباً منك وأصلحك أمر اشتد عليه فالزوج من كلام  
 الرجل الذي تهدده فقال لها تكفي طاعة ثلاث بسبب أنه غريب والذي تهدده من أهل البلد فوقع ما ذكره وجمع ما ذكره  
 على واحد فلو الطواب (أجاب) رضي الله عنه قوله المذكور كنا تطلق قال قصده خلالة وقع الطلاق الثلاث ولأصل

له حتى تنكح زوجا غيره، وإن لم يفسد فلا يقع عليها شيء، ولها التحليل في الثانية، إن لم يفسد فلا يقع عليها شيء، والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) ورضي الله عنه في رجل وضع يده على زوجته فقلعت الزوجة ونزعت يده فحلف بالحرام أن لا يطأها فأدانت هي عنده فهل يقع عليها طلاق أو هتارام كيف ؟ ٢٤٧ ﴿ الحكم أفترنا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه أن يفسد بوقوعه

بلمس يمين الحرام طلاقا أو هتارا وقع مأواه ابن. وطها وأن لم ينوشأ من ذلك لزم كفارة وسيت- أنوطها والله سبحانه أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فجاءه رجل يسلم بينهما ووقع بالزوج ح- في غضب شديد فقل هي طالق ثلاثا من غير قصد فهل يقع عليها الطلاق أم لا أفترنا (أجاب) رضي الله عنه حيث تقدم فمراة ذكر في الخصام المذكور وقع عليها الطلاق ثلاثا ولا يعمل به حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن لم يفسد لها ذكر ورجع تتيسه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)

رضي الله عنه في أخوين تشاجر على شيء عندهما فبضم بالابرة فيلظ أحدهما من أمرأة بالطلاق الثلاث إن الصبي هذا إذا لم يكن ثلثا صبي ولا يدخل ثلثا بنتا صبي فاصر ولا أحد متعلق به فهل يحكم بالطلاق إذا

كعبير نحو لصفته أو يفسد فيه وبينه وأمره ولا يفسد لأخيه به كإقتضاء كلام الراعي واحده الزوج كغيره ويرى قوله وبين المتق أنه أقوى فأثر التعبير فيه بالبعث عن الإجماع بخلاف التعبير ومن لم يوافق لارامت فذلك حرة فانت حق كذا لأن هذا يشبه المتق المخير من حيث أراد به الموت بخلافه يرتبنا انتهى كلام الخصم بصروهما في العقد وغيره عقدي يفسد المتق على الميت كالأول وكأنا أفتيها بموت من أحدهما واختار المتق على الكتابة ثم مات وهي مكتوبة فيبقى نصيب الميت ويصير ويأخذ الشريف من تركه الميت القبية ولو أوصى بصرقته لم يند في المتق فاشترى الوصي شخصاً وأعتقه صرى بقدر ما بقي من الثلث لأن الوصية تناولت الحرية انتهى كلام الخصم بصروهما ولكن هذه الصور التي ذكرت السابقة فيها ليست صورة السؤال والله أعلم بالصواب

### باب إيهات الأولاد ﴿

( مثل رجلاه تعالى ) إذا مات سيد الأئمة وقالت لها حامل منه هل لتق بوضعها أم لا أفترنا ( الجواب ) أن كانت الأمة فراثت فسيبوتت بالولد لأن يمكن لائق الولد فيه به منعت قال في الفتنة في باب إيهات الأولاد وفي هذه الصورة الأوجه كأوجه بعضهم أنها لتق من حين الموت فقلت كتبها بضعها انتهى ويلم كور الأمة فراثت أسيدها بوط منه في قلبها أو دخول مائه المحرم ويعل ذلك بإقراره أو بينة كائس عليه في الفتنة فالأخرج ذلك بحد ملكه لا يملكه بحد الجاهل أو من قبلها وأمكن كونه منه لأنه ليس بمسعود أي الملك الوطه بخلاف الكاح كأم وهو هتار والله أعلم

### باب في مسائل في التقليد ﴿

( مثل رجلاه تعالى ) في ما يبدى ما يملكه من خلافه من غير قصد منه فذهب إمامه ولكنه وبأخوله مبتهون أم منه أو غيره من فهل يكون ماله ماله ماله وإذا قلتم هل يلزمه التقليد مدين الخلل له ذاك بل يملك حاله أم له لا يقول به أو أنه ضعيف عنده وأن صحبا يقول به ولم يقله هل يند معه هل يحصى التقليد بعد الوقوع ( الجواب ) أعلم فترنا هتاراً لما يرصده أن اقتصر حواياه لا يجوز لما في فاعلى ما خلف به ما يملكه القائل به بل قل فهو واحد الأصاق على ذلك وصار الصدق الكاح بعد كلام طويل يتعلق بالتقليد معها وقد اتفوا على أنه لا يجوز لما في فاعلى فعل إلا أن قلد القائل بهله وحلفه من تكع حكما ومكان قلد القائل بهله أو حكم ما من رهاهم طلق ثلاثا ولا يفسد الخليل وليس بهتاليد من يرى بطلانه لاه يفتق التقليد في مسألة واحدة وهو جمع قلعا إلى آخر ما قلناه ولا فرق

دخل البيت أم لا أفترنا (أجاب) رضي الله عنه لم يحكم بالطلاق بدخوله البيت الخلو ف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم ( مثل ) رضي الله عنه في رجل اختصم مع زوجته فقال لها أنت طالق وسكت فقالت له فيها مرة بعد أخرى نحو خمسة فقال لا ثلاث فماتت فبأيا قل يحرى على قل يقرى فقال ذلك فهل يقع عليه الأول والثالث والاحدة

بقوله ثلاث بدسكتته المحسنة وله مراجعتها لم لا أقيدونا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله ثم حيث قصد بقوله بالثلاث أنه من تسمية الأول وجماله أو وقع الطلاق الثلاث وإن لم يقصد ذلك فلا يقع إلا الطلقة الصريحة بقوله ثم على من يحمل لتدري كتابات ٢٤٨ فان قصد بها الطلاق وقع وانكلا لم يثبت نوى

بهما الطلاق فلا رجعة والا لم يراجعها والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رحمه الله تعالى في الزوج المفقود بدونه زوجته هما من الإبهنة كشاجر معاهج أمه الجبل ذلك ولا يلزم الحرام بالطلاق ثلاثا لم توجههما ولا خالسا ولا أحدا لم يلجأ لوجبهما وهما لم يدخل عليا البيت فوجهها من غير فصلتها هل يقع الطلاق الثلاث بمجرد مراجعتها لم كيف الحكم أقرونا (أجاب) رضي الله عنه لم يثبت حيث كانت من رياء بتلقته بان يشق عليها أن تكسر فوجهها من ذكر لسانا أو جسلا فلا يقع عليها الطلاق وإن واجهته بعد ذكره عناء وقع عليها الطلاق الثلاث ولا فصل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل حلف بالطلاق من زوجته إن هذه الجارية لم تحصل فتدولوا حتى جاءه فلا غنى

فيما ذكره من أن يكون الطلاق في الذهب أو غيره ففي الوسيط من الضعفة بضامته وفي القراء وجه وهو مذهب الأئمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك يرسل نواها لم يثبت بمجرد قصد هما ولو بعدهما واختاره كثيرون من أئمتنا قيل ينبغي فيها من الاحتياط لأن هذا القول هو الحق في نفس الأمر أي في نوى تقليده لئلا يتيسر عبادة فائدة في نفسه إلى آخر ما قلناه حائل ذلك مع كونه جميعا في حديثنا واختاره كثير من أئمتنا كيف قال فيه ينوي تقليده ثلاثا ليس الخ ولا فرق في كونه أيضا من المبادات أو العلامات ولو مع من يرى حل ذلك كما أقدمه قول الضعفة السابق لا يجوز لما في تعاطي المال مع غيره عليه أيضا فيها مقصود فمعه ألف لثمن أي أودعه مثلا لا يشتد لعل ذلك في نفسه على خلاف ضئيلة الشك في قول له اخذ اختيارا بقتلته الخائف أو اختيارا بقتلته ضمه الذي عليه الثاني خلافا لمن مال إلى الأول ومباراة السبي في خارجه صريحة فيما ذكرته وحاصلها أن من تصرف بهذه الاختلاف المذهب فيه أراد قضاء دين به لم يقصد فيه خلاف والأصح أن من قصده أن كان قوله من يقض لم يجل له وكذا أن لم يقض وقضا المصيب واحد أي وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لاه فيما يخلص الأمر فيه كضاهمه يضل باطنا وظاهرا انتهى ما في الضعفة وفصل فيها في كتاب الضعفة في تعاطي ما يختلف في حرمة من غير تقليدهم بترك فعل أمكنه وكذا بالفعل أن كان بما لا يفسد أحد بمصعبه لم يرد شهره قيل وكذا أن عمل ما قيل بقوله لأن جعل لاه لا يخفى على بعض المجتهدين عليه أول ما إذا أجز عن التبرؤ لونه أو اضطر إلى أن يحصل ما يفسد وضاهمه أو يرقى بعه فترقع تكلفه كقيل وروود التصرع لله المصنف كإبى الصلاح انتهى وما تقليده بعد الوقوع فيجوز بشرطين أن لا يكون حاله فيه بذلك ما لا يفسده وإن يرى الذي يريد تقليده جواز به الوقوع به على هذين الشرطين في الضعفة ومباركهم أدى عبادة مختلفا في صحتها من غير تقليدها قال بها لزم ما إذا كان قد قام على فعلها بغيره يعلم أنه في حال تلبسه عالم فساد ما لا يكون عاجزا لا يحق فخرج من مس لرجعه حتى فصل له تقليدا في حنية في استقامت الضعفة أن كان مذهبه صحة ماله مع عدم تقليده منه وما والأقوى ما ثبت عندنا أيضا وكذلك أن أقدم مقصد اجتمعا على مذهبه جوسلا وعذبه اتهم بمباراة الضعفة واقامهم (مثل) رحمه الله تعالى ما قولكم في التقليد المثل هل يجوز أولا أقيدوا (الجواب) لم يجوز لكن بشرطين أنه عليهما أن يجر في نكته أحدهما أن لا يكون في حال العمل مالا يفسد ما يراه بعد العمل التقليدي بل عمل مع نسيان المفسد أو جعل به أحد وعذبه كليهما أن يرى الإمام الذي يريد تقليده جواز تقليده بعد العمل أو أراد تقليد أبي حنيفة مثلا بعد العمل سأل الحنفية جواز ذلك عندهم وأما مواله الشافعية فلا يفيد لا يريد الدخول في مذهب أبي حنيفة والروح من مذهب الشافعي في تلك المسئلة لم يثبت

الوقوف أحق الجارية وزوجها على رجل غريب صاغر بها ورايت صدق ثلاث سنوات فزبطوا إلا والجارية دخلت الد والمكورة والحال أن الرجل مع طول المدعى ما صدر منه من الطلاق هل الصادر منه طلاق أو الصادر منه طلاقان ثم انكحها فثبت أن الزوجة حاصلة منه فقلت له أنت لم تنكح بالطلاق وإنما كان الصادر منك الزم ما لحرام من

ان دخلت هذه الجارية فلذا يقع على الذكور والحال ملاكرا فيجوز (اجاب) رضى الله عنه ثم لا يقع عليه شيء والحال ملاك حكر والله اعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة وكنت على زوجها ذات شوكة انه يخلصها منه وأنى اليه ويخلصها وقال له علق ملاكزوجك ﴿ ٢٤٩ ﴾ بالجبر، الحال ان الزوج ضعيف ولا له قوة

لم يحرره أبو حنيفة النخول في مذهب بهد التعليل والعبادة على مذهب الشافعي بالحق صارت عبادة على كلا المذهبين بالحق فاحفظ ذلك وأخته وصارة الشفعة التي أدرت اليها أخصا ومن أدى عبادة مختلفا في مذهبها من غير التقليد فقال لها لزمه إعادتها لأن قصدك على نفسها حبسوه بعم أحكام تليسهما مالم يصادها إلا يكون وإنشا الاحتياط فخرج من مس فرجه فدى وصلى لله تقليد أبي حنيفة في إيقاظ القضاء إن كان مذهب مذهب صلاحه مع عدم تقليده له عندها والأهو مايت عند أيضا وكذا إن أقدم مقدما عنها على مذهب جواز فله عذر به انتهت بهرونها فبعض على الشرط الأول بشوكة وبه يعلم الخ وعلى الثاني بشوكة إن سكنان مذهب الخ لا يقرر ذلك فاعلم أن الذي أقدمه ابن زياد وقته في كتابه عن فتاوى أبي الطيب التاتري جواز التقليد بهد التعليل حيث قال مالهه وسئل القاضي أبو الطيب التاتري عن حق تزوج بمرأة ثم لم أناسه أرضها رضة واحدة فأنى أنه نعم عليه في مذهب دون مذهب الإمام الشافعي فشفع بذلك فهل يجب عليه تجديد النكاح أو يكون ما مضى على الصحة فأجاب أبي حنيفة بالنكاح وأما قوله بل الحكم أن هذه الأول صحيح والله أعلم تعالى وقد بسطت أحكام التقليد في مناقب طيفي وحيث بالذلة الراشدة في الجهر بالمشافهة من القاصد ذكرت من أحكام التقليد ما لا يستغنى عنه والله أعلم التتبي ما أردت قوله من فتاوى ابن زياد والله أعلم أيضا بن بل لا أنصاري المتكى وأما الكلام على حواشي كتابه فضع الجهد في أحكام التقليد فراجع إن أردته هذا فلا سبب للشافعية وظاهره لا يمين أنشباع شروط التقليد المقررة في محلها زيادة على هذين الشرطين والله أعلم بالصواب ﴿ مثل ﴾ رضى الله تعالى فزوج رجل أمه مالا كثيرا أن يتبنيها أبي حنيفة في النكاح ثم قبله بتقليد الشافعي في طلاق فاعلم على ذلك الشيخ محمد سعيد سنبل المتكى قبل من قلده أبي حنيفة في النكاح لابد أن يكون الطلاق على مقتضى مذهب ولا يصح على مذهب غيره فإن المذهبين هو المذهب آخرنا في الجواب ﴿ الحق ما ذكره شيخنا الشيخ محمد سعيد الذكور وذلك لتصرح أئمتنا بأن من شروط صحة التقليد عدم الاتفاق بحيث تولد من تقليد حنيفة لا يقول بما كل من الامامين القلدين نقل الشيخ ابن حجر في مواضع من نسخة الإجماع عليه قالوا من قال بما في يمينوا التتبعي كإين الهمام الحنفى قد خرق الإجماع ونقل في بعض مواضع الاتفاق عليه شيء ممنوع منه بالإجماع أو بالاتفاق كيف يجوز الأخذ بهؤلاء هذا مما لا ينبغي الالتفات إليه وهاتان مثل صورة من صور التتبعي المنوع في صورة السؤال وذلك لو زوجها يتدلى وشهوده فاستين على مذهب أبي حنيفة مثلا أو بلوا مع حضوره وعدم عصته ثم علق طلاقها على البراءة من تقصده من أمثاله فأرأيه فإذا حكم فزوج بذهب الشافعي من عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة عنده من تقصده المدة كما هو شرر في محله حرم على الزوج ولها على مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة

(٣٢) (فتاوى) (مثل) رضى الله عنه في رجل طلق من لسانه قبل بهد هذا فبها على ثلاث طلاق من زوجته فصحا قبل من أنهما ليس من لمة هل يقع الطلاق أم لا أفتونا مأجورين (اجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها الطلاق والحال طاهر والله أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته من قبل طلاق واحدة وراجعها ثم بهد مدخلها عليها شيئا حواشيها

ما هي على ذلك فاسد بهذا الخط فلفظ واحدة في سريره وليشدة بالطلاق فهل ينداء نوى بواحدة بعد طلاقه لا يشوبه  
مراحتها وتسميته به واحدة أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق وله مراحتها  
و لم يزل روي حتى سجد لله سجدة ﴿ ٢٥٠ ﴾ وتمال أم (س) ل) رضى الله عنه في امرأة وكنت

وحلا. ل) زوجها  
يطلقهم إلى الوكيل إلى  
زوجها وقال له أنتما  
طلقتما بالطلاق فلفظها  
ثلاث والخطام مضموم  
عليه والوكيل فهو شوكه  
وطلقها الرجل وهو ليس  
به صفات في زوجته فهل  
الرجل ان يزوجها بعد  
حدهم مع حده غير محلل  
بذلك أم لا ذلك أفيدونا  
(جاء) ضارة الله  
ت وحده فتروى  
الاكاذيب كونه ما لا  
ظلم ولا ظلم على محمد  
صلى الله عليه وآله  
والاستدلال بالبرهان  
الطلاق الواقع وحيث  
وقع وكان الثلاث فليس له  
الرجوع عليها الا بفسل  
وقد جهلوا قولي (س) لم  
(س) ارضى الله عنه في  
رجل ففاسد مع زوجته  
فله ان يزوجها بالطلاق ثلاثا  
اذ لم يأت بهذه الدعوة في  
هذا الوقت والا أنت طالق  
وهي تقول صدق ولم  
أصلك هي والطلاق تسين  
الامر ان هذه الدعوة لم

أما على مذهب لك في طلاقا ليست بزوجته عند عدم صحة النكاح من رأسه هي أجمدة  
بحرم وطولها ولو لا شدة خلاف أي حنفية ومريضا كالزناحضا وأما على مذهب الإمام  
أي حنفية الذي زوجها عليه فلكونها باقية متباعدة من كورة من قلت حلالا الفقه  
الامامان المالان الكبيران حكمت من حلالهم قلت أما على قول ابن حجر ومن لم يحرم  
فلاش كلاء في حاوية وغيرهما صرح بعدم الفرق ومنع التثنية بين أن يكون في قضية  
أو قضيتين بل الفارق عند الجمع على وجود حقيقة فيفسل بها احد الامامين وهو الظاهر  
وأما على مذهب علي عليه ابرؤد في حاوية من ان اقداح في التثنية اذا يكون اذا كان  
في قضية واحدة بخلاف في قضيتين لأنه غير فادح في التثنية قال العلامة السبكي بعد قتل  
كلاهما أمي ابن حجر وابن زيد وسلك من التثنية وجه وكفى بكل من قالين فتروى القول  
بالع أوفى بشارب الخاصه وبعد أوفى بشارب العامة وأيد ليدان بل في فوساته  
فمع المبدى يكون حكمك ذبكت الامامين ما جمع اليه ابن زيد لأنه تقييد في قضيتين ومباراة  
قاضي العلامة ابن زيد لو تزوج شافعي على مذهب الإمام أي حنفية رضى الله عنه  
ولم يضر به الاقتل حال التدمر من له الاثمة له بعد ذلك فله يجوز له ويقلب السند  
صعبا الى آخر ما في مقامه فله وجوب السند صعبا يسي وان كان فيه خلل في الاسل  
على لمسه والطلاق بانه انقلب صعبا لآخر صعب من رأسه وقل ابن زيد في حاوية  
التي في ما يروى ذلك فراضا الله أم

### باب في مسائل شتى

في مثل رده في الله تعالى ما حقيقه ارم ذات المهاد هي جنة شدادان ما المشهورة  
في أكثر التفاسير مع أن المختصين من السلف والخلفين لها من عقوبات بني اسرائيل  
ولا وجود لها المراد غير ذلك حقا لنا لا رتم (الجواب) ثبوت هذه الجنة بتوقف على  
غير صادق من مصوم لو قلنا الاثمة لا قبل من قبل اراى وبجره وجود ذلك في بعض  
تفسيره والتواريخ لا يثبت بشئ منه ذكر الحامدة السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس  
ان الارم التي تسمى ارم بنو فلان وذات المهاد يعني طولهم مثل الصناديق من الضحك  
منه قال ابن جر وهذا تفسير على قراءة ارم بنو فلان وتشديد الهم على انه صلح على ذات  
فمنع التاء محمول أي اعطت الله ذات المهاد المهاد القوة ونقل من جعله في قوله ارم فقتل  
انه ذات المهاد كان لم جسم في المهاد عن ابن المبر في قوله يصاد ارم فلان ما كان ارم نسيم  
الى ابيهم الاخير وعن قتادة ان ارم قبيلة من جندالهم ذات المهاد وكأول أهل هو قتال  
ذكرتنا انهم كانوا ثني عشر ذراعا طولا في السجد وعن القدماء ابن حدى كرب عن النبي صلى

هي عندها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث او طلاق واحدة أولا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث لم  
تكن قادرة على الاتيان بها فليقع عليها الطلاق وان كانت قادرة على الاتيان بها لم يأت بها وضع عليها الطلاق الثلاث والله  
سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب الرجعة ﴾ رضى الله عنه من رجل تشارب مع زوجته وشبه بها الى بنت

أيها وقال أنت طالق وثابت عنهما مدة نحو ثلاثة أشهر فهل المأثرون من احتساب ذلك وكيف يمكن طريق المراجعة  
أهوتنا (أياب) رضى الله عنه بقوله ثم حيث لم يفتى له إلا ثلاثة قروء فله مراجعتها بقروء واحد. ر. حق فلا نافي. قد ن  
الى عند تكاسي وان ضمت الاقراء اثلاث ملامن ﴿ ٢٥١ ﴾ فتجد بد بشرطه وفيه سبحانه ونسأل الله (عش)

حتى قد عصى رسول  
خلق ذو حشمة فاعتناه  
ظلمنا ثلاثا وقال ما خلقت  
الاخلاق واسدق قول الله  
صدقت الهند يجب عليها  
فرسوع الى سكنه  
والهكيتام يهود لسان  
فتح من الزحور الى يسه  
والاين والخالع حيا  
لم ران تفضي مدله  
احرى بهم والله مدنا  
اقضاه اتمو ناما دور

سبحا (أياب) رضى الله  
عنه فله من ر. ر.  
اجد خلفه ليطا في  
الاطلاق جيبا وراسع  
بشرطه وجب عليها  
الرجوع الى طاعته حرم  
عليه الله ر. والله تعالى  
أ (مثل) رضى الله عنه  
في سلبه طلاقا حيا  
اد اشقت مدله ولم  
يراسه لرحم العدة  
بالت عليه فاضواء  
لعدة طمس له مراجعتها  
الايشد به ودمر به  
رضاه صاير ضيت ولا  
علام كيف الحكم وذلك  
أيدونا (أياب) رضى الله  
عنه فله لا يورد

الله عليه وسلم انه ذكر ارم ذات الحماد مثل كال الرجل منهم يأتي الى الصخرة فيصليها  
على كاهله فيلقها على أي شيء أراد فله كلهم ومن عكرمة وسيد القبري وسيد ابن السبب  
وخالد بن الربيع قالوا لم دمشق ومن عبد بن كعب القرظي قالوا لم هي الاسكندرية التي  
ما تلتك من الدار للشور ولما قتل العلامة أبو بكر الخداد في نفسه يمشي لمسك قال وقالان  
ارسلهم مدينة ذلك الحماد الذهب والقصة بناها شهاب ابن جادو القول الاول اقرى بالي ظاهر  
الآية لأن الفرض من هنا لمر الكفار كما أنه تعالى بين باعلا كهم مع قوتهم أنه على اهلاك  
مولاه الكفار أقروا آخر ما لله ولما قتل القسطنطين في قصير سورة فيبر من شرح  
الاقوال المروية قال ايضا ما لله وأما ما ذكره جماعة من القسرين عند هذه الآية من ذكر  
مدينة يقال لها ارم ذات الحماد مبنية بين الذهب والفضة وان حصارها لا يكون احر  
وتربها ينادي المسك الى غير ذلك من الاوصاف ولها مثل تكون تارة بالشام وتارة بالبحر  
وأخرو بغيرهما من الارض غير خرافات الاسرائيليين ليس لذلك حجة. ر. ر. باني  
هكثير من الكتابه التخلييل وجود طالع تحت الارض في طابع الذهب والفضة والجرام  
والبو القيد والاكبر كسيرة لكن عليها مواعظ من الوصول اليها فيعتلون في احوال  
ضخمة القبول والسفاه نيا كلونها بحجة صرغها في صوروات وصوغها من الهليات  
وترام يقصون على حرها الاسواق الجزيلة ويعلقون في الصنم فاية ولا يشر لهم  
الانزواب والحبر والكذبان يفتخر الرجل منهم وهو مع ذلك لا يزداد الاطلايا حتى يوت  
التي حكام القسطنطين وذكر الحافظ ابن جرير في شرحه ايضا بعد قتل الاقوال المروية  
انه اخرج ابن ان حاتم من طريق وهيب بن منه عن سيد الله بن قلابه قصة طرية حيا  
وأه خرج في طلب ابن واه وقع في حصاري مدن وأه وقع على مدينة وثلاث اخلوات  
ذكر جهاب دارى وان حادوى لما يلفه غير ما حضره الى دمشق وسأل عنها من ذلك ما حبر  
قصة المدينة ومن بناها وكيفية ذلك طولا جدا اولها أنه في شكره ورواها سيد الله بن  
قلاية لا يرضو في سنده عبد الله بن ارمدة التي ما وقع الباري ومن ذلك يعلم ان قصة  
ثلاث المدينة غير ثابتة عند القسرين الصديقين وقارودها البشواى في نفسه على وجه مختصرا  
جمعا بينه قبل الملة على الرضى والتصنيف والتخلييل وكذا غير من حق القسرين  
وبعضهم حذف القصة رأسا فلاحاجة لثاني لاذ به ذكرها والله اعلم (مثل رجه الله)  
تعالى ما وجد نهر مثل الفل الكلدون الصانع من التي في الحبث ما هو ملوجه حل التي  
في الحديث على الحرم دون الكراهة وما حصة التي من كسل القتل في الحبث اتونا  
تؤجروا (البواب) قال الامام النووي في شرح صحيح مسلم وأما قتل الفل فلهنا انه لا يورد

انقضاء العدة الايشد جديد ومهر جديد ورضاعا والله سبحانه ونسأل الله (مثل) رضى الله عنه في رجل انتاجر مسع  
زوجته فقال لها أنت طالق ثم احيا ثم انتاجر بها تاليا فقالت لها اراك الله من الحق والحق وما كفى السعد على  
الرجال ما عليها الزوج بقوله ان صحت راءة كانت طالق ثم اصطفى اهد البراءة المذكورة ثم انتاجر وامرأة فاقطع فقال لها  
انت طالق فهل مرا جعتها أملا الهوتنا (أياب) رضى الله عنه بقوله ثم حيث كان الامر ملا كرهه مراجعتها بشرطها



محباً لك من غير استبراهي من ذوات الاشهر قبل بل هو طوافها لا تقم لاهل احد يقول ذلك من عند الشافعية او غيرها فترى  
 (أجاب) رضي الله عنه لاهل وطواف حتى يسهلها وهو الوجه الذي عليه الفتوى وقال الزبيدي ان صريح صاحب الترتيب  
 لا يجب استبراهي الكعبة والصغرى ولا يؤخذ قال الزبيدي في كتابه طواف الكعبة السبع على قلت وهو

الطواف الذي لا يؤخذ في الشريعة السابقة وحيث حل في ذلك الصوارف فهو مكروه  
 للمصرح به ابن جرير في مواضع من كتبه ان الخلاف القوي في الحرمة يقيد الكراهة فيقرن  
 متركة للمصنف غير الجائز وصرح الجلال الزملي بالخلاف كراهة نحو الترتيب التي هذا  
 كقولنا اقم (مكتوبه الله تعالى) في يومك اذا فرغ من الاذان جالس في المسجد وشرع في  
 ذكر الله الا الله والناس يخلون للصلاة وكل من دخل الصلاة لم يقبل منه بل ذكر جهرا  
 ما ذكر بعض الناس من هذا الذكر بالجهر يشوش على المصلين فهل يقع من ذلك نول (الجواب)  
 حيث كان جهرا بل ذكر يشوش على نحو المصلين يقع منه كما صرح به ائمتنا واما وقع الخلاف  
 بينهم في كون الجهر حراما او مكروها وجازة التفتة في باب صفة الصلاة قبل الركن  
 الخامس ولا يجره محل ولا غيره ان شوش على نحو ذلك او حصل فيكراهة كما في الجسوع وقلوب  
 المصنف ووجه رد على ابن العمدة قوله عنه الحرمة الى ان قال في التفتة وبهت المانع من الجهر  
 بحضرة المصل طلقا لان المجسود على المصلين امر اصابه دون الوضوء والقرآن  
 انتهى كلام التفتة وجازة التفتة ان لم ينفرد به ولو شوش على محل او قائم والامن له  
 الاسرار كما في الجسوع ويقاس على ما ذكر من يجره بقرينة قوله كرهية من يتخلل بمطافعة  
 او كرهية او تصنيف كما أتى به في الوردية الله الخ ماله فيها وفي مكروهات الصلاة من  
 مختص بالفضل وشرحه ويحرم على كل احد الجهر في الصلاة وخرجه ان شوش على غيره من  
 محل او قري أو قائم لغيره ويرجع لقول المشوش ولو شافا لانه لا يعرف الا الله وما  
 ذكره من الحرمة ظاهر لكن في باب كلام الجسوع وغيره كما صرح في عهدنا الان  
 يصح بصدقه على ما اذا خفي التشوش انتهى وفي الايجاب ويكره بجاءه كما في الجسوع  
 جهرا وان لم يصح قرينة اصابه الغير السابق وان أدى جهرا انتهى ويبقى حل قوله وان أدى  
 جهرا على الجاهل لانه يتسامح به بخلاف جهرا يسهل من التفتة بانكابة يذني حرته  
 انتهى ولما حصل ان هذا أكثر في كلامهم فلا حاجة الى الاطالة به وقد علم منه ان الجهر المذكور  
 اما كراهة ما حرم ففتح ما حرمه وما ورد في الاحاديث الصحيحة ما يدل على الجهر بل كرهت  
 الصلاة فتدحله الشافعي رضي الله عنه من يريد التلويح حركتها صرحوا به وأقبلوا  
 على ان الاذكار الواردة عقب الصلاة من الاسرار فيسقط الاذكار ما ذكرنا وما لم يسمع  
 فلا يطلب الجهر فيه بهل الان يكون للمعاير التلويح ايضا ولا ينافي ذلك ما في الفتاوى  
 الشهاب ابن جرير من ان يسهل ما احتاده الصوفية من عند حل في الذكر والجهري في المساجد  
 هل فيه كراهة او لا ما يجب بقوله كراهة فيه الخ هذا غير الاذكار المذكورة  
 عقب الصلاة المتفقين على طلب الاسرار بما الاتعلم كاتقدم على انما بل منه ابن جرير  
 أما في جوابه بالتفصيل فيه ايضا فقل عقب ما تقدم منه ما تنصه وقد جمع بين احاديث

المختار عنده رضي الله  
 سبحانه وتعالى اقم (مثل)  
 رضي الله عنه في جارية  
 كانت حامل بعد وطئ  
 سيدها بثلاث سنين  
 وحضتها سرا وهل  
 يلحق به الحمل والحال  
 ما ذكرنا اقم لانا الحكم  
 في ذلك وفيها ائيدونا  
 (أجاب) رضي الله عنه  
 لا يفتي عن سيدها الحمل  
 المذكور لان يستبرأ  
 بمسحة ثلاثه ولو لم  
 وقبل الوضع وحلف  
 مع ذلك ان الولد ليس منه  
 فلا يوجد الشرطان اتفق  
 الحمل ويصح ولدها ليقا  
 لعبد ان لم تكن اعاد ولد  
 والافيهما ولا يلزم الامة  
 حدودا غير الا ان تزدنا  
 او تقوم اليئنه فيحصل  
 بختصاصه والله سبحانه  
 وتعالى اقم (مثل) رضي  
 الله عنه في جارية كرهى  
 انها حامل من سيدها ولم  
 لو احول كاعلوه كرهى  
 ذلك وبعد الحول رأى  
 سيدها فكره فانكر عليها  
 وبذلك ثبت الحمل وهل  
 يكون النفل من سيدها

على هذا الصنف اقم هل يحل بها بصلها لم كيف الحكم ائيدوا (أجاب) رضي الله عنه ثم حث كان سيدها بطاؤها فالولد ولده  
 ولاعية بارية المذكورة الان استبرأها بمسحة بعدوته ووضعت لسته شهر من الاستبراء وحلف على ذلك فيفتي عنه الولد  
 والا فلا والله سبحانه وتعالى اقم (مثل) رضي الله عنه في رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال ان الامة المذكورة

حكمت عندئذ لئلا يهون خمسة أشهر قبل التبرأ فقالوا لها لئلا يكون سألها هل حشمت أم لا فأجابت بأقرب أيتها الله يومئذ احدنا عند يدي قبل ان يهين الدلال لما حكمه المذكور في الاستبراء هل هو بالأشهر أو بالحيض قد قلتم من ذوات الحنفية لم يفتها بالشهر ما حكم وعنه وهل اذا أراد بها يجب ٢٥٤ ﴿ عليه الاستبراء أم لا أبدينا (أجاب) رضى الله عنه

ثم حيث كانت المذكورة لم يزل الدم أربعة وعشرين ساعة لها مضى من عمرها فهو من ذوات الأشهر فيكون استبراءها بشهر وانما أربعة وعشرين ساعة لها مضى لم تقطع فاستبراءها بمبينة فلم تزد صبر حتى تفيض أو تصل من اليأس ووطء للشهر لا قبل الاستبراء حرام لاحد ليه ولا يجب عليه الاستبراء اذا أراد البيع والله سبحانه وتعالى اهل (مثل) رضى الله عنه لم يزل ملت جارية من ذوات الحيض اوس ثوات الأشهر قبل حمل الحرة اليه بشهوة وضاعتها ووطأ خذلها وصانقتها وتقبيلها او غير ذلك من الاستنابات ما عدا الجماع ابره حرم جميع ذلك عليه حتى تنقضي عدتها فان قلم بطرفة غافلة لك وان قلم بعدم الحرمة جنسوا لنا دليل ذلك ألا تكلم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه ثم حيث

انقضت طلب الجهر فهو وان ذكر في الملا ذكره في ملاحيرهم وواء البضارى والذى في الملا لا يكون الا عن جبر وكذا خلق الله كرو طواف الا لكذبها وما بينهما من الاحاديث فان ذلك كذا لا يكون في الجهر بالذكور او يخرج البسقي من رجل يرفع صوته قلت فلو سول الله صبر ان يكون هذا حرام قال ولمسكته أوأه واخرى انقضت طلب الاسرار بان ذلك يختلف بحسب الاحوال والاشخاص كجميع الثوبى وجه الله تعالى بذلك بين الاحاديث الطائفة للجهر بالقرعة والطائفة للاسرار بانها لا كراهة في الجهر بالكرائنة حيث لا حارص بل فيها ما يدل على استحبابه اما لصبر بمحاو الزنا ولا يضر في ذلك خبر غير المذكور التخلي كالاتراض احاديث الجهر بالقرآن غير المر بالقرآن مسكنا صر بالصدقة وتجميع الثوبى وجه الله تعالى فيهما بان الاختفاء افضل حيث خلف اريد أوأه وواء به المصلون أوأه والجهر اصل في خبره ذلك لان العمل فيما كثر ولا فائدة تصدىق قسامين ولانه يوطء قلبا قانوى ويصحب همه الى التمسك ويصرف همه اليه ويبرد النوم ويبرد اللث ط وكذلك الذكر على هذا التصيل وأما قوله واذكرت في خشك الآية اوجب عنها بأنها نكرة كآية الاسرار ولا يجبر بصلاته لزومها لكان عليه الصلاة والسلام يصبر بالقرآن فيجهد المشركون فيسبون القرآن وسأله فأمره فترك الجهر عند القرعة وقد زال هذا المعنى وبأبى بعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهم حملوا الآية على الذكر كحالة قرأت القرآن لتطيقه ان ترفع عند قرأته الاصوات ويشوى هذا الصالحا بقوله تعالى واذقوه القرآن الآية وسره ان لا يكون ظلالا حل اسقامه وانصاعه ولذا غنم الآية بشوقه ولا تكن من الفظاين الى ان قال ابن ج وأما ما نقل عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه رأى قوما يملكون رفع الصوت في المسجد قال ما رأيكم الابدين حتى اخرجهم من المسجد لم يصح ولم يرد من فخره اخرج احد من ابي الوائل قال هؤلاء الذين يزعمون أن عبادة كان ينس عن الذكر ما جالس مبداه جملته الا كراهة تعالى فماتته كلام العلامة ابن جرير في حاربه هو في غاية الحسن فحصل لنا منه وما قبله من الذكر بأواحه ومنه قراءة القرآن لا كراهة في الجهر به حيث لا حارص من نحو ربه او تشويش والا فيطلب عدم الجهر به وما يدل لطلب الجهر ما أخرجه البرز من صلى حكم بالليل فيجهر بقرائه فان الملائكة تسمى بصلاته ويصنعون قرأته وأنه ينظر ويحمره بقرائه عن داره وعن الدور التي حوله فساق الجهر وحردة الشياطين ثم ذكر العلامة ابن جرير ان العبد ينصحه أن لا يصل في امره لانه أقرب الى الاجابة والله تعالى اهل بالصواب واليه المآب والآية (مثل وجهه الله تعالى) جماعة يملكون القرآن في المسجد وبله انسان وقام قرعهم وقامى بقرانهم قبل يترسكون القراءة أو يسمونه من الثوبى قديم واذنأه وأن لهم هل تحمل لهم القراءة أو لا أبدي

كان ملكه لها ينسب سى كان شزاها او رزها او غير ذلك من اسباب الملك حرم عليه جوج ذلك حتى الجوب يستبرأها ونفا حرم ذلك لاداءه الى الوطى فحرم ولا حلال الها حليل بحر ملا يصح حيث يجبها والله الوادى سبحانه اعلم (مثل) رضى الله عنه عن رجل أخبره أنه بان ﴿ باب الرضاغ ﴾

يته وبين زوجته وشاها محرما بعد نحو عشرة سنين وهي مساكنة لهما فوقع في قلبه صدقها ففصلها ولم يلتفت  
لما حصل بينهما من مخالعات القدامى ودعا لكن شق عليه أراق الزوجات المذكورة لابتعاد المحبة وكونهما أم  
أطفاله وبنت جده وسولم ان اغبر الام او غيرها لا ﴿ ٢٥٥ ﴾ يؤثر في حصة الكساح ما لم يتم الهيئة العادية

( الجواب ) في امر القراء المذكورين بانفسهم حيث لا يؤدون النية ولا يعمرون بيتك  
القرية وأما فصلون صفة القرابة وعصبة تركه الذي والافكره وقع صوتهم حيث لم  
ان شقيق النتم على الصلابة أو شوق عليهم حرم عليه التوم في السجدة حيث كان مقتول  
المذهب ملا لطلب بقل عباراتهم فيه وكذلك فيما ذكر من اشتغال بطائفة أو كبريس أو  
تصنيف أو كلفة في النهاية من انفساء والده وقول السائل وإذا أدى الخ جوابه الذي يشم  
من كلامه انما أنه حيث لم تأذيه بغيره مسكره لانهم أطلقوا ذلك ولم يقيدوه بعدم ذاته  
وأيضا لأنه غالبا لما يكون من محله ولا عبرة كما صرحوا بذلك والله أعلم ( مثل رجاء الله تعالى )  
في ذلك كرم التصديق باليد وشرب الدف والرقص بلا من وبكسر هل تعمم المذكورات  
مع المذكورات كره أو هو شي مطلوب بالذكريات مع شرب الخشب يشم هل يهرم  
أولا ( الجواب ) أما ذلك فلا شك في كونه مطلوباً بصرح الآيات وصريح الروايات من غير  
البراهين صلى الله عليه وسلم وأجمع عليه سلف الأمة وخلفها وأما التصديق باليد  
وشرب الدف والرقص في حال الاستحرام فليس مطلوباً لزم من قلبه حله وخرج  
عن اختياره فلا يلزم عليه ولا فلا ينبغي له في حال الفرية أو الذكر وتسد  
الترطى من الطرطوش أنه مثل من قوم في كتاب يقرن شيئا من القرآن ثم يفسدهم  
منشدنيا من الشعر فيفسون ويغربون ويضربون بالدف والشباب هل الحضور معهم حلال  
أو لا يجب انهم عباد السادة الصوفية ارحم بالله وسلامة ولا اسلام الا كتاب الله وسنة  
رسوله صلى الله عليه وسلم وأما الرقص والتواجد قول من أحسنه اصحاب السامري  
لما نقلهم جلا جسد له خوار فقاموا يرقصون حوله ويتواجدون وهو دين الكفار  
وعباد البطل والمكان مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اصحابه كأنهم على رؤسهم الطير  
من الوار واليحيى لسلطان وتوايه انهم من الحضور في الساجد وضربا ولا يحصل لاحد  
يؤمن بالله واليوم الآخر ان يضرهم ولا يبينهم على باطلهم هذا المذهب مالك والثاني  
وأبي حنيفة وضربهم من أمة المسلمين التي قال الشيخ ابن جرير بعد قوله ذلك تأمله واحسنه  
قائه الحق وغيره الباطل الذي غابت الطليعة والآكام وبالطبع غا ذكره السائل مختلف  
في تحريره اما التصديق باليد يخرج الصلاة فتبر حاجة فقد حال الجلال الرطى الى تحريره حيث  
كان فهو لو قصدبه الشبه بالسادة وصرح في خاتمة قوله الزيدى في شرح المهر من الزركشي  
وأقره وما ان جرير الى كراهته في شرح الارشاد ولو قصد المذهب وذنه ابن عبد السلام  
في قواعد بقوله الرقص والتصديق خفة ودمونة تشابهة روعة الآلات لاضعاف الأثر من  
او متضع جاهل ويدل على جهالة فاعه أن الشريعة لم تردهما في كتاب ولا سنن ولا لعل ذلك  
أحدس الآتيه ولا ستر من اتباعهم وانما فعله الجملة السخاء الذين التبت عليهم

المشار اليها مانصة ثم انزع في نفسه صدقها أحتمل ان يقال يلزمه الأخذ بقولها قياسا على لزوم الصواب بخلاف من وقع  
في قلبه صدق انبي وشه الجوا هر لانه قال كالصوم بدل قوله قياسا الخ احتوا ( الجواب ) رضي الله عنه بقوله أعلم  
ابا السائل وفقت الله لرضائه أن لا ذكر العلامة في شرح الارشاد هو القصد الذي لا يهمني عنه وقد وافقته على ذلك

العلامة الشمس الرملة في نهايته وجبارة النخلة في باب الرضا في فصل في الاقرار والشهادة بالرضا على كل رجل عند سق الخ  
ويظهر انه كانت الحرمة على غير اخر من قروعه واصوله مثلا الان صدقه اخذنا بمرادول حرمت التكاثر في  
استحقاق زوجة ولده بالاولى وحقت ماى هنا ﴿ ٢٥٦ ﴾ ما مر منه انه ملق به الاقرار انه اخذ حلقا

الحقاني بالاوه الخ وما ضرب بالدف ضد صرح الشيخ ابن جرير في كتابه كف الزمان  
المعتمد من مذهبا انه حلال بلا كراهة في مرسوخان وتركه افضل وكذا حكمه في غيرها  
فيكون مباحا على الاصح ونقل خاتل المعتمد في كلامه اثبتا فراجه ان اردته واما نفس  
بلاثن ولا تكسر فراجع فيه مذهبا انه مباح ليس بهرام ولا مكروه ويحتمل سكك  
الزمان كراهته ونقل عن بعض اصحابنا الحرمة ان اكثر منه وتقدم منه عن ابن عبد  
السلام اما اذا كان فيه تنويعا فكسره لا يجرم على الرجل والنساء كاصح به في كف الزمان واما  
ضرب الخشب بعضه على بعض فقد نقل سم في حاشيته شرح المنهج من العلامة  
الطبراني انه ان حصل منه حس حسن لا ملق من الحرمة وهو مأخوذ من معناه مذهبا  
من حرمة الضرب بالمفاتيح وهما دثران من صراحهما على الاخرى ويسميان بالصبغ  
ايضا وذكسك في كف الزمان انه ابقى غير مرة بمرمة الضرب بالاقلام على الصبي  
واحد فتمت منه على الاخرى وان ضمنا كان يرضه في مصر وكان ولا اثنى سيني ملوهر  
اصبه على حاشته ونشد عليه كلام الصوفية لا يغسل عنه ما فطنا كشخ الاسلام ذكره  
ومعاصرهم كالكامل ابن ابي شريف والشمس الجبوري شارح الارشاد وغيرهم فيضم  
جزء ممرته لان فيه طربا فيهم تردد قال ان كان فيه طرب حرجوا لاملاتى وبالجملة ذكره  
السائل احرام او مكروه او خلاف الاول ذبح ما يركب الى المار يركب من التي الشجيات قد  
استبرأ لذته وعرضه والله اعلم ﴿ مثل رجه الله تعالى ﴾ اذا كان رجل امرى بكنه حقت  
القرآن لكن يتوهم التمس او العلم انه بعد الحقة يركه ويشاء فصل الاول له انك لا تصل  
والصلم ويسأل الله تعالى الثابت على ذلك فيدورنا ﴿ الجواب ﴾ الذي يظهر ان الاول  
له التمس والصلم والامانة بالله على التوفيق الى نفع الطريق المستقيم ليس هذان قاعدة  
دره القامد ختم على جلب المصالح لان القصد هنا غير مختص بل شومه وحقت القرآن غير  
محقق لا يركه لقصد شومه كما صرحوا به في مواضع من كلامهم قال في الاحياء على رجل  
لا يحرية رضى الله عنه ان اتلم العلم وأخاف أن اضيعه قال كفى بذلك فهم اضاعة  
وقال الشباب الرملة في شرح نظم الزبد قال الامام في الخطاب من مكاتبة الشيطان ترك  
العمل خوفا من ان يقول الناس انه مرأ وهذا باطل فان قطعنا العمل من زناات الشيطان بالسكينة  
نحذر طوعنا العبادة على الكمال فنحذر الانتغال بشئ من العبادات وذلك وجوب البطالة  
وهي أقصى غرض الشيطان وقال النووي لوقع للانسان باب لاحظة الناس والاحواز  
من طريق ثنوتهم لان الله عليه أكثر ابواب الخير وضع على نفسه شيئا عظيما من جهات  
الدين وليس هذا طريقة العارفين وقد احسن من قال سجد الى الله فهو مكسور ولا يتخطروا  
الحكمة فان انتظار الحصة بخالة انتهى وكذلك صورة السؤال فترك الحقة خزا من النسيان

فلا فعله بعد الخ مالى  
النخلة وجبارة الشهادة  
وفيه عدم ثبوت الحرمة  
على ضرب القرم من نسو  
اضو له وقروعه مالم  
يصدقه اخذنا بما مر  
اول بصر مات التكاثر  
فحين استلحق زوجة  
اشبه بل اول زوج مالى  
هنا ما مر من انه لو  
طلق بعد الاقرار او  
أخذ بطلان فلا فعله  
بعد الخ ما فيها وفى  
الشهادة والنخلة في  
باب ما يجرم من التكاثر  
بعد قول المولى والاخوات  
لم لو زوجة الحماكم  
بمجموعة ثم استلحقها  
أوه بصره ولم يصدقه  
هو ثبت آخر تصدقه  
ويقى تكاثره ليس عليه  
الخ ما فيها والعبارة  
لنخلة دل كلاهما  
على انه بالقصد يبنى  
حبرمت عليه لانه في  
النخلة استظهره وفى  
الشهادة استوجبه  
سككها هو صريح  
عبارتهما والذي يظهر  
انه لا فرق بين قولهم

وتعنى قلبه صدقتها وقلب على فقه صدقتها وان المراد منهما واحد وهو قرع نسبة تصديق في قلبه بغير قوى بدليل  
عبارة النهاية مالم يصدقه والنخلة الا ان صدقه هذا وقد سبق منا افتاء مخالف لما ذكره فيعتبر والله الهادي الى سواء  
السييل أم (مسئل) رضى الله عنه في رجل حاشر امرأة في الجرام مدة كامة ثم بعد ذلك تزوجها بالحلل وجلس قدر

صلى شهر فبها من امرأة آية وثالثه يولد في هذه الخلق من الرضاة لاني أرضتها مع اخيكت فقال لها على أو عنيها  
فقلت له قبل ما أخذ يوك أمك خمس سنين وأنت في علم القهل والخلة هذه الحرة فعل لهذا الرجل أم تحرر عليه  
برضاها مع أخيه من آية (أجاب) رضى الله عنه ثم ﴿ ٢٥٧ ﴾ حيث كان البين الذي ارتضت من المذكورة

للأب بآية نزل بسبب ولادة  
سن الأب وضمت منه  
خمس رضعات ثم رأت  
وشهدوا ذكره جلالاً و  
رجله امرأتان وأورد ع  
نفسه حرم ذكاهما وقرق  
ويصلى الألف والواحدة  
أهل (مثل) رضى الله عنه  
في زوجته أرضت به  
مع ابن أخيه وزوجة ابن  
أخيه المذكورة أرضت  
المذكورة بضاعاً منها  
المذكورة ولهم المذكور ابن  
مروجة المذكورة  
وجود قبل الرضا  
المذكور ولا أخيه  
المذكور في زوجته  
الرضعة المذكورة وجدوا  
بعد الرضا المذكور ولم  
يرضوا مع أحد من أولاد  
هم لم يزل لابن لهم  
الوجود قبل الرضا  
ابن وزوج بأحد البنتين  
المذكورين لم يزل  
ذلك ويكونوا جميعاً أخوة  
من الرضا مع كيف الحكم  
أفتونا (أجاب) رضى الله  
عنه ثم حيث لم يجمع الابن  
المذكور والبنت على  
مضى واحداً بآية نكاح

من سكاك الشيطان والله الشيطان ﴿ مثل رجحه الله تعالى ﴾ إذا كان المهم مصل  
على سبباً محمداً لم يزل يكون له ثواب الألف والواحدة إذا كان مصلحاً في نفسه أو عدد  
خلفه هل يجوز هذا الصداق ولا أيدينا ﴿ الجواب ﴾ جازي الأحاديث النبوية لم يزل حصول  
ذلك الثواب للرب على العدد المذكور وقادورد بآية من ذلك الخاف على ابن الجوزي في  
عدة حصن الحصين فراجع وكذا العلامة ابن حجر في منه الصلاة من ثوابه لله صرح  
بذلك وإن تردد في ذلك الجليل الزلي في علم الحديث من فتاويه وليس هذا من باب فتى من  
الأجر هل يقر نصيب بل هو من باب زيادة الفضل الواسع والجود العظيم ﴿ مثل رجحه  
الله تعالى ﴾ ذكر سيدي ابن عطاء الله أن مرقاً قل هو الله أحد مائة مرة كان له من الإجر  
كل مال هو الله أحد ثواب سنة ثواب سنة صياها وقياها أو غير ذلك ﴿ الجواب ﴾ والله  
الذي قصوب يحصل ملاكراً للخالق أو روي في من التصريح بذلك وبمضي الأشياء  
يكون من قبل حل المطلق في كلام ابن عطاء الله على أخيه في غيره ويحصل أمره في  
ذلك لكن مثل ذلك يتوقف القول به على توقف من الشارع ولو يسنه ضيف الأجر مما  
يجل رأي فيه والكشف لا يخرج بالسيا في مثل هذا الشأن والله أعلم بالصواب ﴿ مثل  
رجحه الله تعالى ﴾ هل يجوز في المرأة العاتقة في حال وصلها بمسألة الجسلة الأبدل بالرضع  
مما أرحم بضع حمزة الحمد إذا أجده أم ( الجواب ) أعلم أن الرضا سنة شعبة لا يوافق  
الرضا التوارث جلا ولا خلاف هذا الوجه وإن جازعية كانت صوابه في أوائل الاستسب  
الوقت من الكلام على البسطة غير أنه لم يصح في لم ولا في الشواذ فضلاً عن التوارث وليس  
كل جازعية جازية كاصحوا به في كتب الأداة والفقه والله أعلم (مثل رجحه الله تعالى)  
وجدت في رواية القليل ذكر فيها أخلاق السالكين ومنها أنه يحبه صلى الله عليه وسلم  
حق أن يضمن بضعه كلها لآية جليله عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام  
بالصلاة ولا يضرب يده ثوباً لنفسه إلا بعد جلها صلى الله عليه وسلم ثم أن تصدق عليه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله صلى الله عليه وسلم بوجه بالصدقة وإن لم يسطع شياً فرح ذلك أشد  
الفرح ولهذا أطلق جلالة العبد في نفسه لا يغير قدرها وهذا وإن كان صلى الله عليه  
وسلم ضيق منه فهو أدب لأفاده الشريعة انتهى قول يهود لا شأننا الأقدار هؤلاء السادات  
في هذا الأمر مع ما فيه من ردى الأخلاق المتوحدة وقد قرروا أن الأعمال البدنية لا تقبل  
الثبات إلا بالتواتر ذكرنا أن القاري كان يهوى مثل ثواب قرأه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو في صاها ولا يهوى ثواب نفس الرضا وإذا أراد الزيادة لأصاها وأهل بيته هل يجوز  
التعميم بما لو كان يرضع التي صلى الله عليه وسلم يزل ثواباً فبدوا (الجواب) أعلم أن النسي  
صلى الله عليه وسلم أجر كل من عمل خيراً من أمته من غير أن يرضع من أجره شيء ومن غير

(٢٣) (فتاوى) أحدهما والله تعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجلين راضعا مع نفس ونفس اختاً جنيده ثم  
ان الرجلين المذكورين أراد أحدهما أن يتزوج على اخت النفس المذكور فعمله ذلك أم لا يجبراً (أجاب) رضى الله عنه  
ثم حيث كان الزوج المذكور لم يجمع هو والمرأة على نفس واحدة نكاح صحيح والله أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل عذر

الحق والولادة رضى مع ولد خاتم مات أو الولد الذى وضع مع ولد خاتم أخذه وجعل آخر وجاءت منه بنت ثم ولد  
الذو له ختم الذى رضى مع ولد خاتم وأراد الرجل أن يزوج ولده على بنت اخته قبل يصح العقد لولا أن يدوا (أجاب)  
رضى الله به لم حيث أختها على كسر واحد ٢٥٨ \* فانتكاح بهما صحيح والله تعالى اعلم (مثل) رضى

الله به ولد له مات  
ذو له ولد تزوج  
بأختها ولد له مات  
مع بنته بنت أختها قبل  
يصح به أن يزوجها أم لا  
أفيدوا (أجاب) رضى الله  
عنه لم حيث لم يرضع من  
لبنه ولا لبن من أمه عليه  
بقرها حلت له وجزاؤه  
نكاحها الله العبادى اعلم  
(مثل) رضى الله به لمن  
أرضعت شخصين من ثديها  
نفس وضعت خضعت  
والحال أنها إذا عصرت  
بغيرها خرج مدش الفراء  
ولم يلم عليه صلى الله عليه  
به وقد الكورين أم لا  
والحالة هذه تمت رضاء  
أم لا لا تخلف لا الورع المزد  
أم لا افتقرنا (أجاب) رضى  
الله به لم لا يمت الرضاء  
بلا كور لم لا ماسطر  
والله عز وجل اعلم

الله به ولد له مات  
ذو له ولد تزوج  
بأختها ولد له مات  
مع بنته بنت أختها قبل  
يصح به أن يزوجها أم لا  
أفيدوا (أجاب) رضى الله  
عنه لم حيث لم يرضع من  
لبنه ولا لبن من أمه عليه  
بقرها حلت له وجزاؤه  
نكاحها الله العبادى اعلم  
(مثل) رضى الله به لمن  
أرضعت شخصين من ثديها  
نفس وضعت خضعت  
والحال أنها إذا عصرت  
بغيرها خرج مدش الفراء  
ولم يلم عليه صلى الله عليه  
به وقد الكورين أم لا  
والحالة هذه تمت رضاء  
أم لا لا تخلف لا الورع المزد  
أم لا افتقرنا (أجاب) رضى  
الله به لم لا يمت الرضاء  
بلا كور لم لا ماسطر  
والله عز وجل اعلم

● فلا حسن الأمن بحسن حسنه ● ولا يحسن الله حسنه ●

وهذا يجب عن استكمال به التارى لله صلى الله عليه وسلم زيادة الشرف مع العلم بكماله  
عليه الصلاة والسلام في سائر أحوال الشرف فكان الذي لم يولد له من قبله  
فقط أجبه وهكذا حتى يكون المسلم لأول وهو الشارح عليه الصلاة والسلام فليجمع ذلك  
بأنه قد روي في آخر ما نقل في المراهب قال الصلاة الشريفة في حاشيتها قوله كفى  
صلى الله عليه وسلم ألف وأربعمائة وعشرون لعل ذلك بواسطة ما يحصل لكل مالم من  
الضمانه مضمونا أو يقيد أو لم يولد له مثلا ما يكتب أربع من القافية يكتب على صلى الله  
عليه وسلم منه مع كل من دونه من الأول والثاني والثالث انتهى كلام الشريفة عليه  
عبارة شرح الموصلة في ما نقله في شرح الأربعين السويدي لأن جري في شرح الحديث  
الصالح، اختلج في شرح قوله إلى أشعش كآنية كلام طويل يبين مراجعت لما يستلزمه فراجع  
أن يردده وفي حاشية الإيضاح لا يجرأ أنه كلام مائة استنبط بعض المتأخرين من حديث أن  
الدمية ضاقت لعلها جعلت أو بعد ذلك سيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم الزيادة في شرفه صاء  
الدمية يتحمل ذلك في كتاب عليه وإذا أنجب أحسن الله على طاعة كماله عليه لم يولد له وكذا حمل  
حمله وهذا هو صلى الله عليه وسلم مثل ثواب الجميع وهذا معنى الزيادة في شرفه وإن كان شرفه  
سخر أكلاما من أن من طلب الرياسة طلب فهو تكسبه أياها صياها على روف درجاته ومراتبه  
أصلية وبه رد ما وقع في فتاوى البقنى وإن يمد ولده علم الدين مقال أخذا من كلام والده  
لا يخفى أن يسأل أجمل ثواب مقرأته زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم لا بدول  
وقضايتها شيخ الإسلام المتوفى عن التمس التابى خلافاً لغيره من ذلك وواقعتها صاحبهما

الله به ولد له مات  
ذو له ولد تزوج  
بأختها ولد له مات  
مع بنته بنت أختها قبل  
يصح به أن يزوجها أم لا  
أفيدوا (أجاب) رضى الله  
عنه لم حيث لم يرضع من  
لبنه ولا لبن من أمه عليه  
بقرها حلت له وجزاؤه  
نكاحها الله العبادى اعلم  
(مثل) رضى الله به لمن  
أرضعت شخصين من ثديها  
نفس وضعت خضعت  
والحال أنها إذا عصرت  
بغيرها خرج مدش الفراء  
ولم يلم عليه صلى الله عليه  
به وقد الكورين أم لا  
والحالة هذه تمت رضاء  
أم لا لا تخلف لا الورع المزد  
أم لا افتقرنا (أجاب) رضى  
الله به لم لا يمت الرضاء  
بلا كور لم لا ماسطر  
والله عز وجل اعلم

● باب الحضانة ●

(٢٠) رضى الله تعالى  
ولده بلغ به وهو الولد  
فهل هو لوالده كور لتزوج  
من تحت يده الله ليتم العلم  
أوليتهم حرفة فتنبه من مة  
والله وتكشف الناس

والحال أن والده لم يرض ذلك هل يجبر الوالد لولد كور لحاطة والده حيث الوالد المذكور لم يولد مادام  
بلى تحت يده مؤتمن من لزمه مؤتمن الوالد المذكور من إضاده ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور  
بالجلوس تحت يده وإذا قلتم يجبر الوالد لحاطة والده وإضاده تحت يده فبطل قول المذكور أخذ شيء من الركاة التي

يُخْلِصُ لِلْإِسْلَامِ مَا حَتَّ هُوَ مِنَ الْأَصْنَافِ الْإِتْبَاعِ وَالْحَالِ أَنْ وَلَدَهُ غُيِّبَ أَمَّا كَيْفَ الْحُكْمُ فِي جَمْعِ ذَلِكَ فَتَسَوَّفَا (أَجَابَ) خُصِّي أَنَّهُ مَنْ نَهَى عَنْهُ رُوحٌ مَحْتٍ بِوَالِدِهِ حَيْثُ لَا يَرِيهِ وَلَا يُبَيِّرُ عَلَى الْبَنَةِ مَحْتٍ بِوَالِدِهِ وَإِلَّا فَرَّقْهُمُ وَوَالِدَهُ مَا لَا يَكُونُ كَلَامًا وَرَأَى مَحْصَاهُ، تَعَالَى أَعْلَى (مَثَلٌ) ﴿٢٥٩﴾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَجَلَهُ رُوحًا فَطَعْنَاهُ مِنْ أَوَّلِهِ

المقتضى الكمال بن إمام، شيخنا شيخ الإسلام، وقد ذكرت عبوداً ذلك في الفتاوى  
خاتمة ذلك قسمهم، وقد وقع فيه خطأ فاحش، محله انتهى كلام حاشية الإيضاح بمروقه  
وفي الوصية من الصدقة التهادية أنه كلام لها مالمه، ومنع التنازع القلبي من العهد ثواب  
الرب بئسنا صلى الله عليه وسلم جلالة لهاته لا يغبراً على جنبه لرفع عالم يؤلف فيه شيء، أفرد  
به ومن قد خالفه غيره، وانظره السبكي قال في التهادية وقد أوضحت ذلك أتم إيضاح في  
الفتاوى انتهى، وفي الصدقة مالمه ومروقه الإجارة ماله تلقى بذلك انتهى، وفي حق التنازع  
وضع الميت صدقة ودينه من وارث أو أجنبي قال في الصدقة أجاماً قالوا معنى تصدق بالصدقة  
أنه يصير كأنه تصدق واستجد الأمام له بأهله يومه ثم توارف له بقع من الصدق ويدل  
الميت بذلك رده أن عبداً لاهلاً، ملاكروه من أنواع الصدقة تصدقاً عن الميت حتى  
يكتب له ثوابها، مظهر السنة في آخر عبوداً ما ذكر سكوت عبادة الصدقة وانتهاء  
قال، أن الإصلاح ونحو الجرم لم يمت ومنه يعلم أن كل شأن العبادات ثم قال  
الهم أوصل ثواب هذه العبادة إلى صلى الله عليه وسلم عليه وسلم صعد ذلك وأما نية حل ثوابها  
له من غير دين، كان صدقة أو دينه صريح، لا فلا على كل شيء في ديننا والآخرة خلاف  
في صحة ذلك أيضاً، وأما الجليل كانه يروي ذلك خلاف التامح في طبعها وذلك أو ذلك  
البعض من السالكين العامل ملاك كان يري خلاف ذلك هو قد كرم آخر كتابي فتعاضد  
بطلب عبادة بمروقه شرح كثر الدلائل فضلاً عن إجماع الحنفى وشافعية صلى الله عليه وسلم  
لا يصوم أحد من أصولنا صلى الله عليه وسلم أحد فهو في حق الخروج من العبادة لأن حق التراب قد  
صلى أو صام أو تصدق أو جعل ثوابه في حق من لا يحل الأموات جلاً ويصل ثوابها اللهم عنه  
أهل السنة والجماعة كذا في البدء وبهذا علمه الفرق بين ابن رينى به عنه الفصل الأخير، رحمه  
لنفسه ثم يصل بعد ذلك ثوابه في حق خلق كلامهم: قال في مجموعهم أن كلامهم لا في حق فرض  
والفعل فلا يصل فرضه وجعل ثوابها فيه، فانه يصح لكن لا يورد الفرض في دينه لأن عدم  
الثواب لا يستلزم عدم الفرض، ولم أره مثلاً انتهى كلام ابن عديم، وما ظنك في  
خلق كتابي المذكور قول الشيخ ابن حجر في حاشية الإيضاح الحج عنه صلى الله عليه وسلم  
كأربع لهن من منوع متداً، وعندهما ذكر الفهم قبل جعل ثوابه صلى الله عليه وسلم بسد  
حسب انتهى، ويرد حيث لم يكن ذلك على جهة إحداه تصبرهم بركه صلى الله عليه وسلم  
مثل ثواب كل فاعل مناصاً أيضاً فيسبيل الأحكام بآله صلى الله عليه وسلم ثابت على  
أهمل أصحابه الصنف ومن تلقى عنهم الضعيف، وهكذا فلا كان الثواب حاصل تلك الزيادة  
فلا يحتاج إلى حله، ولا ينافي ما ذكره من أن المتضمنة من الغير في بعض الصور الأكيدة لها  
مادة ماله وهي بمثلها تشابه تعالى الحرفه عبادة ديناً صالحة والمثل لصور الاحتياج

سَيَبْرُهُ سَيَاثَ سَيَا  
 أَحَدُ عَشْرَةَ أَوْ كَلَّ  
 بَمَلٍ وَالْحَالَةَ هَلْ  
 خَلَصَتْ حَسَنَاتُهَا بَلَّتْ  
 الذَّكُورَةُ أَوْ هِيَ مَالِيَّةٌ  
 بَلَدُونَا (أَجَاب) وَرَضَى  
 اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ وَأَمَّا الْبَلَّتْ  
 الصَّغِيْرَةُ فَهُوَ عَرَبِيٌّ  
 أَبْيَضٌ وَأَمَّا هِيَ اخْتَارَهُ  
 نَسَبُهَا صَرَفَتْ إِلَيْهِ وَاللَّهُ  
 سَجَاهُ وَقَالِ (عَلَى) (١٣)  
 رَضِيَ اللَّهُ فِي تَضَعِي أَرَادَ  
 أَنْ يَرْفَعَ إِلَى حَسَدِهِ وَهُوَ  
 رُوحٌ بِكَ وَالْحَالَةَ  
 لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَحَدٍ  
 مِنَ الْفَرَسِ وَلَمْ يَسْلُهَا  
 شَيْئًا كَسَلَفَتْ بِهَا لِحْزَمُهَا  
 بَلْ وَلَمْ يَبْقَ عَنْهَا شَيْءٌ  
 مِنَ الصَّغِيرَةِ يُولُودُ لَهَا  
 مَا لَا تُجْبِرُ عَلَى الْفَزْلِ  
 إِلَى جَدِّهَا هَلْ الْكَبِيْرَةُ  
 أَوْ تَكُونُ لَهَا شَرَّةٌ فَلَمْ  
 تَعْمَلْ كَيْفَ الْحَكِيْمَةُ  
 سَهَلَتْ مَرْحَابَ سَيَاثَ  
 طَلَبَ نَسَبُهَا الْبَلَّتْ أَنْ  
 بِسَارِهَا إِلَى الْبَلَّتِ يَجِبُ  
 عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا أَحْسَنًا  
 (أَجَاب) وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 ثُمَّ مَاتَ كَانَتْ أَعْمَاءُ  
 الْفَزْلِ لَمْ يَدْرُ لَهَا

أولهم ما ينبغي به على سفر فلا تكون أنزلة حلت وحجت كان سره المذكور قلنا فليس له الاتع من أصنامة  
 يتصور الا قلب ذلك واقف عز وجل أم (مثل) رضي الله عنه فميراثي زوجة وبنيها ان لم يكن حضانه فان قلت  
 لا لم فهل لها طلب اجرة المعنائة وثقتة الا ان قلت لم فهل يصير الزوج على ذلك أملا امتونا ما جوسون (اجاب)

رضي الله عنه ثم تكون الحضانة لام الطفل المذكور حيث لم يزوج الرقام سبع سنين ولها طلب أجره حضانة الطفل  
ونفقت بما يليق به ويجهز أو على ذلك والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل توفي عن ابن ونعت وزوجه وام  
واخ لام واخوات لآب والمتوفى مات مجهلا ﴿ ٣٦٠ ﴾ فمهل للام والاخ الصبر ادراك ما بكرهه على

الاولاد امرهم يستكرهوا  
في لبت، شغلها والحمل  
من الابن ولبت حصل  
لها ما طهر من غيب الام  
منها ما طهرت بها مما طهرت  
لم يفسد او كذلك الام  
والاخ من الام الاغراض  
اذلوا الاسراف في مال  
البيت يظهر وجه شرعي  
لهم ان يرصوا الامر لما  
الشرعي، اخذ الشرع  
من امهم ما شئت انما خشيته  
الاطوع ام ليس له ان يفر  
الجواب (اجاب) رضي  
الله عنه نعم لم يفر فصار  
الامر حكم الشرع بينهم  
على الاطلاق وما يصح  
أموالهم وحسب كانت ام  
الاتصال غير مصلحة  
للحضانة تكون الحضانة  
للبدة والله سبحانه  
أعلم

الذي كاتبت في كلام حاشته الاجماع ولما دبرته في الخوض في طس الكبرى قد صرح في شرحه  
على عدة صرح لا يضياع النووي وظاهر قولنا ان جرحه يثبت لمن على جهة الله به وهو قد كره  
لك كما علم بمقتضى وفي بعض فتاوى شيخنا محمد سعيد من ان من عمل علانته وقيل لهم  
احمل ثوبه فلان وصل اليه الثواب سواء كان حيا او ميتا انتهى وقد اطلعت الكلام على ذلك  
في فتح المفتاح بتلخيص فراجعه ولا فرق في هذا الحكم بين كون المذموم له حصول ثواب مذكور  
من الاعمال هو الذي صلى لله عليه وسلم أو غيره كما علم بمقتضى ما لا يثبت كون غيره صلى الله عليه  
سلم مدعوه بطريق الاستقلال او بطريق التبع له صلى الله عليه وسلم وقول السائل هل  
يجوز لاشباله الانتفاء هو ولا يلحق جوازه ثم يجوز ذلك والمنوع منه ان يفعل تلك  
العبادة البدنية بلا من فلاز وما دأب بهما بل يوجب ثوابا لا يفسد ما منع منه كما تقرر وان كان  
في بعض افراد خلاف فهو من باب عمل اغرض لنفسه فيجوز تقليد القائل به وقد سلف  
مران فيجب نقل ذلك من اهل السند والجماعة وفي شرح المنهج من شرح سلم ذلك جماعت  
من اهل العلم الى ان يصل اليه التي ثواب جماع العبادات من صومهم وقراءتهم فيها الخ رضي الله عنهم  
(سئل رحمه الله تعالى) جلي الخ بيت ان مرثد اليوم بمصر ما ربه من مدبرة المصونات  
قبل منها القاضية وقد مر في أحد وقد سئل بعضهم المسح على هذه الكتبة بمدبرة  
الصحيح قبل هذا القول مستنون او لا وهل يصح الرأى عقبار الصلوات كما مضى كذا الناس  
عن يده في مدونة ذاك ما مستون قبل يكون قبل الاستخار ولا لله لا وحده لا تشره  
او يصدر (الجواب) المرثد هي سورة الاخلاص وقيل اعود، بالالف وقيل اعود  
رب الناس كما صرح به الائمة بل يسمي الحاشية ان جرح في ذات التمرد والقراءة عند الندوم  
في فتح الباري (سئل رحمه الله تعالى) الله تعالى ما يقول السادة العلماء مصابيح سنة  
سيد الانام فيما ذكرا ثم طالع علم احوال الخ لعمري مؤلفات اهل العلم من اللغة والتفسير  
والحديث وهو ذو فهم فقصكم في رأيه ان جعل هذه الائمة ضلوا واضلوا من أصل الدين  
وطريقه سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فرمى بجمع مؤلفات اهل العلم ولم يلزم مذهب  
من المذهب وعدل الى الاجتهاد وادى الاستنباط من كتاب الله وشرحه صلى الله عليه  
وسلم رحمه وليس فيه من شروط الاجتهاد الشبهة عند اهل العلم شيء هل يسوغ له ذلك لو انه  
هؤلاء يلزمه الرجوع عن دعواه وتنازع اهل العلم ومع ذلك يشب عليه لئلا يمانع ويوجب  
على الامانة لا يخفى قوله لو لم يذهب ويجهزهم على ذلك ويقتضون كثر من حاله وسئل عنه  
وماله هل يكون حنيفة في ذلك ام لا وهل لو فرض اجتماع شروط الاجتهاد في شخص فذهب  
بذهب مستقل هل يجوز له ان يلزم الناس بالفتنة ام لا وما في تقليد اهل العلم هل يذلة  
قر لرحل اصالح والمصالح او الشر لها الذم عدو او لعدا او التصحح والاخذ من

السادة بغض لقتل يملن برية ان صدق السرد او ثبتت بنية والا فهو ضائع بذمة بغيره ادعاني والله سبحانه وتعالى  
اعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة ضربت ضربات بمسكة كوية ضربا شديدا رجا في شهر وفي صدر، غيب الضرب  
المذكور ودم صدر الرجل المضروب المذكور عهدا بام زائلته اليوم المذكور لكنه يشتكى الوجع في صدره ويخرج

الدم من فيه ويقول خروج الدم من ورجع صدرى بسبب الضرب المذكور ولم يزال حتى ورجع صدرى بل غالب زمني احس  
الوجع المذكور وقتنا على رودة ثابته وهو على هذه الحالة المذكورة نحو ثلاث سنين بسفي الاوقات يبيع ويشترى  
ويأخذ ويسقى وغالب زمني يلازم فرشه وقال ﴿ ٢٦١ ﴾ سبب سلازني فرشتي ومرضى بسبب الضرب

المذكور ثم مرضى مرضا  
شديدا تئذي المضروب  
المرضى المذكور بجماعة  
من المسلمين فقتل اصحابا  
ما تقول لكم باجماعة  
المسلمين ان مرضى قد  
اشهد على كارتونه  
واشرف على الموت  
واقى صرحت في حالة  
يصدق فيها السكائب  
وبتوب فيها القادر وان  
متواصلا على امرائه  
ان مرضى ووجعي  
بسبب الضرب وان مرضى  
بسبب ضرب صدرى  
وظهرى بالصاع المذكورة  
وبعد دعواه المذكورة  
صار محظرا وانتقل  
الى رحمة الله تعالى وقد  
خلف المذكور اولادا  
فاصر بنو خسر فاصبر بن  
وزوجين واما واحا  
لاوين فكيف حكم هذه  
الواقعة والحال ان الميت  
المذكور لم يصب وسيا  
على اولاده القصار فهل  
يجوز او يجب لهما كم  
الشري ان يدعى على  
القضارة المذكورة لانه  
ول القصار شرعا وهل

ترابهم اهل الرسول أو الصالحين للاستشفة بغير جاحل ذلك من الاسلام بل قد سمع انه غير  
انه لم يقصد جاحدا صاحب ذلك التعذر ولم يقصد قدره على امر توسل به فيه والفايد التوسل به  
الى الله تعالى لعل ردة مندرج على الحلف بغير الله تعالى عن الاسلام لا وما المراد بقول بسفي  
اهل العلم من جعله وبين الله وسالما بدعوىهم ويستلهم ويؤكد عليهم كقولهم صلى الله  
عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي ظاهرة على الحق الحديث هل بين عليه الصلاة والسلام  
موضع هذه الطائفة ام لا هل من قال بوجودها لكن غيبت او جعلت الا ان يكون هناك الحديث  
المذكور الصريح فيه بالظهور ام لا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان ايسر ارباب  
الغسلون في حيزرة العرب فهل من ائمت الكفر والشرك فيها وجعلها دار حرب يكون  
مخالفا للحديث ايضا وكذا ما ورد في حيازة المدينة عن الشرك ه عليه الصلاة والسلام  
واثبت رجل الشرك والكفر بها وحكم بدم اسلام اهلها يكون كذلك ام لا وهل مخالفة  
اجماع المسلمين فيها حارة وخلاف ام لا وهل اذا ورد في الكتاب السنة دليلا او صلاة عليه صلى الله  
عليه وسلم ولم يقيد بوقت ولا زمن ولا مكان لكن يحرز له على الاطلاق ام لا كما جزمه بسفي  
اهل العلم او ضعفوا المطالب اجزل الله لكم رضاه والتواب ( الجواب ) الحمد لله وحده  
لا شبهة ان العلم انا بذكره لا بد من المباح في مكان شخص الكتاب لشهادة اكر من  
الضرابو دعوى الاجتهاد اليوم في باب من البدو فقال الامام الرضوي والثوري وسجنا  
ان ذلك الضم الرضوي للسكايصمين اليوم على انه لا يجهد قال الشيخ ابن جرير في تلويحه  
هل قال بسفي الاصولين منام يوجد بعد عصر الشافعي بمجهد مستل اي مر كل الوجوه  
التي وقال ابن الصلاح ومن دهر طويل يزد على تقساة من عدم المجتهد السفل التي  
وهذا الامام ليس على مع جملة الخلافة وابعه في العلوم وتقنه فيها يعلم يسبق اليه ادى  
الاجتهاد بالنسبة لا لاختلال كماله بنفسه في بسفي كما يمتنع ذلك ليدل له وقد كانت مؤلفاته  
على الحسنة ودلت على علو كعبه في الكتاب والسنة ووسائلهما وادعى ذلك خريه  
من الائمة كالشيخ والبقين وابن دقيق العيد وغيرهم اكن قال الشيخ ابن جرير التفتيح  
انهم غامضت لهم نوع اجتهاد لا لاختلال دعوى الاجتهاد لم لم يقرب منهم باطلة واذا طرح  
الرجل المشكوك منه مؤلفات اهل الشريعة قلت شرعى بل اذا عكس قاله بذكر التي على  
الله عليه وسلم ولا احسان اصحابه فان كان عنده شيء من العلم فهو من مؤلفات اهل الشريعة  
وحيث كانت على ضلال من ابن وقع على الهدى طيبة لئلا كتب الائمة الا اربعة  
ومظلمهم بل ما أخذها من الكتاب والسنة فكيف أخذ هو ما مضى فيها وهو كائن من  
لم بدأ غير رتبة الاجتهاد وحكم مثل انار أي حديثا صحيحا ولم تسمح نفسه بمخالفة  
ان منش من اخذ من الاجتهاد من يقلده فيه كايه عليه الامام المهدي لتحقيق القدوة

للابر الزوجين لاداء على المذكورة بموت المذكور بسبب الضرب المذكور يدور الى ما مضى المذكور عند الحضارة  
المذكورة ام لا فسحقوا غير الحلف ام لا لمع دعواهم اصلا والافسح سمع حيث امرض الحاك من الدعوى المذكورة  
بأنه لم يكن أحد حق الاصل القصار وهل يجوز لهما كم الشرعى تأخير الدعوى الى الكمال القصار والافسح بموت الزوجين

على المذكورة كم عدد الوين هل هو خمسين مثلاً او دون ذلك بنوا لنا حكم هذه الواقعة بآياتها واحصا خلاصا وقد علمت  
 عبارة التمهاع في آياته كتاب الدعوى وجوابه وهـ توجهت عليه عيسى لو أقر بطلانها لرسمه هل أنكر حلف ١٤  
 وجزاكم الله خير (أجاب) رضي الله عنه نعم تنصع ٢٦٢ ٢ الدعوى على الجناية المذكورة والحال ما ذكر فيجب

على الحاكم الشرعي  
 الله دعوى بالظرب  
 المذكور من القاصرين  
 وحيث أمر من حسن  
 الدعوى أم تشييد حق  
 القاصرين ولا يجوز له  
 إلا غير الكمال القاصر  
 ولو أورد السكامل  
 الله دعوى بضام حيث  
 شهد عدلان بأن لضرب  
 المذكور يقتل مثل  
 الضرب بالسور وإن  
 الموت كان بالضرب  
 المذكور سراً وكذا  
 أن كان الضرب المذكور  
 لا يقتل مثله فكيف مات به  
 سراً كما في النخعة  
 والتمية وفيهما من  
 كتب الشافعية لم يثبت  
 شهداً على ذكر ما ذكر  
 وجد القصص على  
 الجاني لكن لا يقتضيه لأنه  
 بتكامل القاصر ويحبس  
 الجاني إلى كمال القاصروا  
 لم يشهد عدلان بأن الموت  
 المذكور سراً بالضرب  
 المذكور حلف الجاني في  
 المستثنين خمسين بينا بينهما  
 وإن نكل حلف الوارث  
 خمسة بينا وأصحت في  
 القصص في المشتبهين

التور في إرضاءه إذا استبانت من الكتاب والسنة لا يجوز إلا أن بلغ نية الاجتهاد كاصروا  
 عليه فيصير على هذا الرجل الرجوع إلى الحق ورضى الدعوى بالهالة وأما كنعان السبلين  
 شد صحنه صلى الله عليه وسلم قال إن انا للرجل لاخيه بالكر قد بدى بها أحدهما فلا كال  
 الذي رماه به ساء فيكون هو كافر أو في الترح الكبره اسمي نقلان التلذذ انال لاسم الكافر  
 بلا تأويل كافر لاسمى لاسلام كفرا ونجمه على ذلك التور في إرضاءه ذلك المتأخرون  
 كان إرضاءه القول والنش في الأسوي والأرضي وفي ذرة بل فضية كسلام الاستاد  
 أن اسحق الأسراني والحلي والشج لصر القدس والقرال وإن دقيق العيد وغيرهم  
 أنه لا فرق بين أن يقول أو لا يقول السائل يستحل دمه صح أنه صلى الله عليه وسلم إن امرت  
 أن انا للرجل حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الحديث فكيف ساغ لهذا الرجل استعمال مالم  
 يحل له عليه الصلاة والسلام وهذا الحديث هو خاد قره جل شأه في حكم كتابه ما يروا  
 وأما الصلاة وآتوا الزكاة فاعلموا سيدهم وفي آية أخرى فاعلمواكم في الدين وقال  
 صلى الله عليه وسلم من نكح بالظاهر والله يتولى السرائر وذلك ما أمرت أن أشق  
 من قلوب الناس ولا سرائرهم وقال لامة حين تغسل من قال لا اله الا الله حلا شفت من  
 قلبه ولا يجوز لجنداد يحمل الناس على طمعه نعم أن كان ضابطاً ورثة الله حادثة فاعلموا  
 بحكم فيه جابله من الألفة والتلذذ للأولياء فيه تفصيل عندنا الشافعية قال في الربة  
 من العدة لو تذر لولي بيت جلال فارتعد أنه يملكه فانما أن أطلق من كان على قبره ما يحتاج  
 لصفوف في مصالحه صرف لها والأمان كان منه قوم أشتد قصد من بالذبول صرف لهم  
 انتهى وفي التلذذ ماله يصح لم التصديق على ميت أو غيره قبل مريد في كنهه وطرد  
 العرف بأن ما حصل له بقسم على نحو فقهاء المال لم يكن عرف بطلان ما طالع به وفي  
 كتاب تزيين المشتاق لعلامة عبد المصطفى السجلاوي مثل الزل لم يثبت أن لم روجه من  
 الماعة والحرف لولي إلى أن قال بعد ذكر أسواق جاب اننا نفع بذلك حتى أويت وكان  
 الصرفة من مصالح ذلك لولي صح لمره وصرفه في مصالحه ولا يثبت ذلك بوجهه وأقاره  
 والألم يصح ومثل أيضاً من محل مشد فيه جماعة فاعلموا به بغيره الناس يثبت وتنصع  
 ودرهم وغير ذلك ويصدقون على من به كذلك لكن يدفع ذلك دفعه وهو ما كنه فيهم  
 الآخر ولا تملك يتبعه محل والحالة هذه يجوز لأحدهم الاختصاص به أو لألا الظاهر  
 عدده وهل له المشايخ والأضرحة والمحال المشقة بقصد التسليم بطل وفي شخص لمر  
 أن شق القصر منه أي أولى الملايكة في الحال أن ذلك الشيخ يره لا يوجبها لأحدهم  
 في بعض الأوقات فاجاب أما الأولى قال فاعلم قرينة على أمر أو طردت مادة شيء في له  
 إذن الله أهدأ السادة محكمة والأقسم من له من بالسوة وقد اشترى لأضرحة

وه المعلوم أنه لا يصح إلا إذا كان الصرب خلاصه أو إرادته صرحت به وهو مذهب السلفين وإذا  
 التمهاع هو الصواب الذي لا يحصى عنه وقد جعته وتعالى (مثل) رضي الله عنه في رجله رجل وقع في زرع رجل  
 آخر فله صاحب الزرع يرد من أجل الظرب من أجل أخذ الجبل برأس الرجل صاحب الزرع فأكفه حتى أنه

أخرج خ رأسه فأتى ولحال أن صاحب الجمل غاب فحل يلزم صاحب الجمل الضمان بالدية لم يلازمه شيء وإذا قام  
بعدم الضمان يكون الجمل مرفوعاً على الناس أم لا يكون مرفوعاً فتونا (أجاب) رضي الله عنه لم يثبت قصر صاحب  
الجمل في دينه وكان الجمل مرفوعاً بالضروة ضمن مالكه حيث علم ضراره والأصل بضرة الله سبحانه وتعالى أم (مثل)  
رضي الله عنه حل فندبه كتاباً بمرس داره فبها ٢٦٣ رجل يعلبه خالفاً من تفران ثم صار صاحب الكتاب وهو

يصح بإشاري التطوران  
لمخرج صاحب السداد  
فنداهي على صاحب  
التوران أن يدخل اشق  
نك التطوران فقدم إلى قرب  
الباب والكتب خارج  
ليأبى الصور فأقبل الكتب  
صاحب التطوران وحال  
أنه يشوه لكن الكتب  
جنوباً غداً الرجل  
صاحب التطوران على ضة  
وجاء أكله في رجله فأتى  
بالسراية بعد أيام فحل  
يصح على صاحب الكتب  
الضمان بالدية لم يلازمه  
شيء وإذا قام بعدم الضمان  
يكون سواء كان الكتب  
خارج الباب أو السورام  
داخله أو فتونا (أجاب)  
رضي الله عنه بقوله لم  
حيث كان الكتب مرفوعة  
وهو معروف بالضروة  
مع علم صاحبه بذلك  
وتقصير في دينه ضمن  
صاحبه فضلاً عما إذا كان  
مرفوعاً وإن لم يكن هو  
دينه صاحب الدار والله  
سبحانه وتعالى أم (مثل)  
رضي الله عنه في رجل  
طاح به شاة في بئر فقتل

والنكسة المذكورة شيء صحيح فخذنا ما ثبت من صحة على الأحياء والأدلاء وتعتبر مسانعة  
الواضع أولاً وأما الثانية فإن اضع به أحد صرح فيه والأدلاء انتهى ومن المعلوم أن الناظرين  
المشايخ والأولياء بشي لا يصدقون عليهم عليهم بوقائعهم وما يصنعون به منهم أو يصدقون  
خداهم وحيث فهو قرية لا التل لا يشهد عند الشافعية في المباحات ولا في الكرواهات والمهرات  
والما يشهد في التبرؤ الموقوفات التي ليست بواجبة وأما التصحح بالتيور والتبرؤ بها فاختلف  
أقناني ذلك فبهم من أباح ذلك بل استصحبهم منهم من منع منه لكنه قال بالكراهة لا بالحرمة فضلاً  
عن القول بالكراهة قال الإمام النووي في الإيضاح ويكره الصالح الطهر والبطن يرد  
التبرؤ الطهر وغيره ويكره معه باليد وتقبيله بل الأدب أن يمد منه إلى آخر ما قاله  
ل ابن حجر في سلخه أنه من التوروى الزين جماعة وغيره في تقبل التبرؤ وسه قولاً أحد  
بأسه وقول الحب الطبري وابن أبي الصنف يحرز تقبيل التبرؤ وسه وعليه عدل  
الصالحين وقول السكي أن عدم التصحح بالتبرؤ ليس مما قام الإجماع عليه ثم ذكر  
شاقبال مروان فإذا رجل ملزم القبر الحديث وفيه وذلك الرجل أبو أيوب  
حناري رضي الله عنه وهذا الحديث أخرجه أحد والطبراني والنسائي بسند فيه كثير  
أن زيد وثقه جماعة وضمنه النسائي وقدم بإب قول أحد لا بأس به بحمل في الحرمة  
ولكي الكراهة وإن كان أظهر وقول الحب الطبري وغيره وعليه عدل العلماء الصالحين بحال  
وجوع الضعيف إلى أبي الجواز المخروم يجوز وإلى نفس التقبيل والمسا والاول أقرب  
ويؤيده غيره يجوز دون يستصحب الأول كان مراده الاستصحاب لغيره ثم استدل بحمل العلماء  
فلا عدل منه إلى الجواز كان ظاهر الفحما ذكرناه في الجواز للاستصحاب والوجوب  
اصطلاحاً للاسولين لا للفتاوى أن قال ابن حجر ويؤيد ما ذكرته ما في في الحنابلة  
لا يستصحب التصحح بمحمد التبرؤ ولا تقبيله وقال أحد ما عرف هذا حصارضت الروايات عن  
أحد إلى أن قال في حاشية الإيضاح وعلمنا أن قهر كراهة من مشاهد الأولياء وتقبيلها  
ثم إن غلبه أدب وحال فلا يحكم كراهة الخ ما أحال به في حاشية الإيضاح ذكره أيضاً  
فقال إياه من الحاشية أنه كورة في الجهر الملم وكذا الجمل الرمل في شرح الإيضاح  
وقال صبه أم أن عبارة الصنف تقيدان على الكراهة في الأدب فيعلم منه أنه لو قصد به  
التبرؤ فلا بأس به مقدس الشافعي على أن أي جزء قبله من البيت فحسن ويكره الانحصاء  
لقهر الشريف وتقبيل الاحتباب مالم يقصد به التبرؤ والتعظيم انتهى بمرويه وفي الجواز من  
حواشي الحلبي على شرح المنهج ما قصا في والدشعنا بعدم كراهة تقبيل نحو قبول الصالحين  
فصد التبرؤ كأعتاب ملهم انتهى وفي حسن التوصل لما كفى قرين الوجه والمحو القبة

صاحب المتاع رجل آخر أزل البئر وأخرج إلى شاة فزل الرجل المأمور والحال أنه باع مائل غير مكره فما غداً إلى بعض  
من البئر ويده جبل يزل به البئر فقلت الجبل من يده ولحق في البئر ومات فحل يلزم الأمر لرجل الضمان بالدية أم لا  
يلزمه شيء وإذا قام بالضمان تكون الدية على العاقلة أو على الأمر فتونا ما جوبون (أجاب) رضي الله عنه بقوله

محدث كان من ذرية كريمه وابكره على الزول سلاطين خصاص ولاديه ولا كثرادوما ذاك ان خيرهم و حقه صلح  
الزول فالتخصص عليه وانه تعالى اصل (مثل) رضى الله عنه في رجل استخرج على سفر مبرك من بعض المبروكين  
فصلح بضمضه والباضع اصحاب البروشيل الزاب ﴿ ٢٦٤ ﴾ والمضى من الزاب الى الفو استخرج صلح

الضخضوما اخذ التاضع الى البضض من البروشيل قطع الحبل الذي يجره التاضع الحصى فشققت والحصى والزاب على المتأجروهر في البروشات لعل يلزم الاجر الضمان بالدية ام لا وصل اذا قدم عدم الضمان يكون سواء الاجرة ام شريع بين اصحاب الروايات قلتم الضمان يكون شريفا ام باجر فهل تكون الدية على الصانعة ام على الاجر ائيدونا (الاجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يصدر من الاجير لعل يوجب اقتطاع الحبل فلا ضمان عليه ولا على مائتة ولا فرق بين كونه شريفا ام باجرا وان صدر منه ما يوجب اقتطاع الحبل مع التمدد وكانت الحصاة مع ما معها يقتل غالبيا فالتخصص او لا لا يقتل غالبيا بالدية غلظة على الصانعة او لم يصدر ذلك بالدية على الصانعة غلظة والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل اغتصبه كلبا بجره الزرع وله بين يده الزرع بترسوق

وفي دار الحديث لطيف صفي \* الى بسطة انها تصبو وآوى

لعل ان اكل يدر وحسى \* صكاته صدم الدواوي

وكان خضيا تاج العارفين امام السنة حافظة الجتهدين في رخ حروجه وحيته على هذه البيت الحرام وجر اصبل ونحو ذلك الى آخر ما قلناه وفي الجواهر القطع فافقه جاء بسدجى أن لا رضى الله عنه لا زار الى صلى الله عليه وسلم من الشام جعل بيني وبينه وجهه على القبر الشريف الى آخر ما قلناه وأما التوسل بالاجساد والصالحين فهو امر محبوب ذات الاحاديث الصحيحة وغيرها وقد اشتهر اصل طلبة واستعملوا ما روي بطول مرحبا ذكرت جلة سبها هذا الموضوع فلا حاجة الى اجابته هنا بل ثبت في الاحاديث التوسل بالاعمال الصالحة وهي امراض فيها نوات اولي والحلب بغير الله تعالى لا يجزى كثر الا ان تعدد الحالف تطهير ذلك الغير اعظم الله تعالى عليه جوار حديث الحاكم حالف بغير الله فذبح كفروني رواية قد روت في حديث لم يقصد تطهيره كذلك لا يكفر واختلصوا في ايام اولاف قيل بالاول وحسنه من العلم ما كن ندى نعه لودوي شرح سلم عن كثرهم الكرامة قل في النصفه رهر العبد وان كان الدليل ظاهر رافق الام ان آخر ما قلناه وجعل الوصاية بين العبد وبين ربه فان صار بدعوههم كما بدعو الله تعالى في لا شور ويشتد تأثيرهم في قسي دون الله تعالى هو كفر وان كان المراد من جعلهم وسائط ان يتوسل بهم الى الله في قضاء مهماته مع اعتقاد أن الله هو المانع الضار المور والاشور دون غيره فالذي يظهر عدم صحته وان كان هذا القصة فربما يتبادر منه الكفر ومنه انه اطلق صاحب العروع من الحنابلة القول بكفره قال قالوا ايجام ونفسه ان جرفي كتابه الاسلام وأقره ولم يحضري الآن حديث في موضع الطائفة المذكورة وان اى رأيت في كلام بعضهم انها بالشام ولا يلزم من خذاف تلك الطائفة على بعض الناس مخالفة الحديث الا ليس كل ظاهري يعل على أحد ومن أثبت الشرك والكفر في ذكره السائل وجعلها دار حرب فهو اوقع ما يكون بل يفتنى عليه الكفر كما قد دنا ما يصدق فحين كثر سطا واجماع السليبية قل تعالى ومن يدع غير سبل المؤمنين قوله ما تولى ونفسه جهنم وساءت منه برا صليك بالاجابة في اياكل لذهب القاصية من لهم ومن شذوه في النار وما ورد في الكتاب

بين يده الزرع بترسوق منه الزرع بالتاضع فبما راي غنم يردان يسوق غنمه من ثم صاحب الزرع والكلب الذي يجرس الزرع الى البروشا على صاحب القم يظهر فتناكل حتى مات بالبرية فهو يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية ام لا يلزمه شيء وقد قدم رد المضمحل يكون الكلب مرفوعة الى على الناس ام لا ويكون الاى كاه الكلب طالا ما كلب الكلب الى على الناس ام لا

منه الزرع بالتاضع فبما راي غنم يردان يسوق غنمه من ثم صاحب الزرع والكلب الذي يجرس الزرع الى البروشا على صاحب القم يظهر فتناكل حتى مات بالبرية فهو يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية ام لا يلزمه شيء وقد قدم رد المضمحل يكون الكلب مرفوعة الى على الناس ام لا ويكون الاى كاه الكلب طالا ما كلب الكلب الى على الناس ام لا

